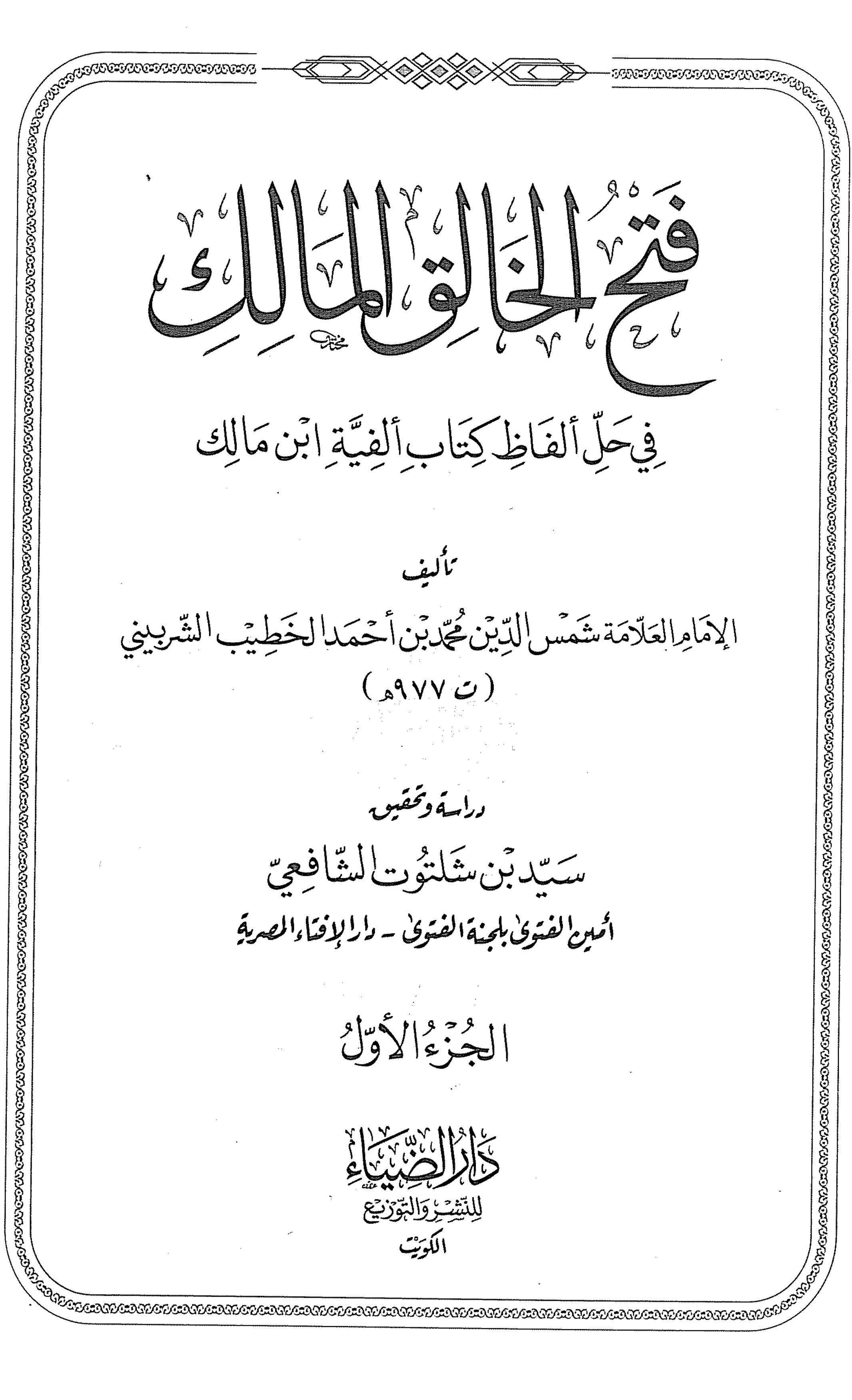


فتح الخالق المالك

في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني

(ت ٩٧٧هـ)

دراسة وتحقيق

سيد بن شلتوت الشافعي

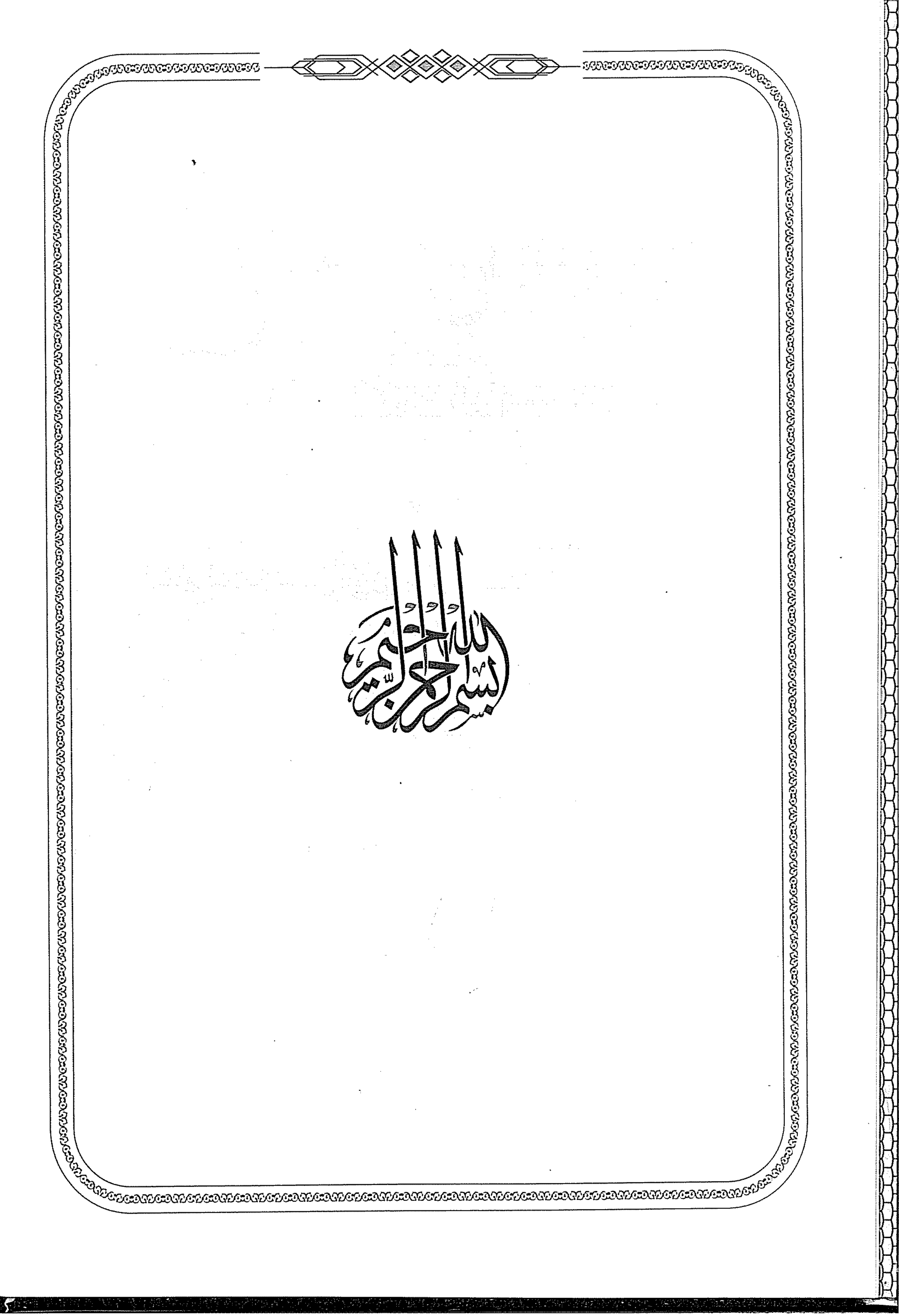
أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

الجزء الأول

دار الضياء

للنشر والتوزيع

الكويت


بسم الله الرحمن الرحيم





الحمد لله الذي رفعَ أهل العلم وجعلَهم ورثة أنبياءه، ونصب لهم أسباب الوصول إليه، وخفض لهم كل ما يُبْعِد عن طريقه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - النبيِّ العربي، والرسولِ القرشيِّ؛ صفوةِ الأنبياء، وأفصحِ البلغاء، وعلى آله وأصحابه وتابعيه، ومن نحا نحوهم، واهتدى بهديهم، وسلك سبيلهم، إلى يوم الجزاء.

وبعد:

فإن الله قد حفظ لنا اللغة العربية بحفظه للقرآن العظيم، وهيأ لذلك أسبابًا، منها اهتمام العلماء بعلم النحو الذي هو عِمادُ العربية، فألفوا فيه مصنفات بالغةَ الأهمية، منذ عصر التأليف وإلى عصرنا الحاضر، كان هدفها الأسمى هو الحفاظ على لغة القرآن العظيم.

فبين أيدينا شرح جليل القدر عظيم الأثر والنفع وهو فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك، وهو شرح ليس بمختصر وليس بمطول، بل هو وسط أعتنى فيه شارحه بحل عبارة المتن وضبط مسائله وتحقيقها، وذكر ما استقر عليه أهل النحو من أقوال، مع حسن التعبير وسهوله العبارة وكثرة الاستشهاد وسعة الاطلاع ودقة الاختيار، وقد وفقني الله تعالى لتحقيقه وتوثيقه وضبطت شواهده ونسبتها إلى أصحابها، وخرجت أحاديثه، وقد أبرزت محاسنه وأظهرت مناقبه، وتتبعت أصل العبارة ونسبتها لأصحابها مع التنبيه على ما حصل فيه

اختلاف في النقل.

وقسمت المقدمة إلى فصول:

الفصل الأول: ترجمة ابن مالك.

الفصل الثاني: في الألفية وما كتب عليها.

الفصل الثالث: ترجمة الخطيب الشربيني.

الفصل الرابع: **المصادر التي اعتمد عليها في الكتاب.**

الفصل الخامس: الأصول التي استند عليها في علم النحو ورأيه في كل أصل.

الفصل السادس: في منهج المحقق في التحقيق.

** ** **

الفَصْلُ الأَوَّلُ

ترجمة ابن مالك

لما كان موضوع الكتاب المحقق هو فتح الخالق المالك وهو من شروح ألفية ابن مالك المباركة، كان لِزَامًا عليَّ أن أترجم له أوَّلًا، ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على الألفية نفسها وشراحها.

صاحب الألفية (ابن مالك):

❖ **نسبه:**

هو محمد بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجَيَّاني الشافعي النحوي الأستاذ إمام زمانه في العربية.

❖ **مولده:**

ولد بجَيَّان ـ بفتح الجيم وتشديد الياء ـ بلد بالأندلس سنة (٦٠٠) هـ ستمائة، أو (٦٠١) هـ إحدى وستمائة كما قال الذهبي.

❖ **شيوخه:**

في بلدته جَيَّان، أخذ النحو والقراءات عن ثابت بن حيان، ثم قدم دمشق وأخذ عن أبي الحسن عليّ بن محمد السخاوي، وسمع منه ومن أبي الفضل مكرم بن محمد بن أبي الصقر، وأبي صادق بن الصباح، وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبي.



❖ تلاميذه:

روى عنه ابنه الإمام بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار، وخلق كثير.

❖ عمله:

استوطن دمشق ونزل بالعادلية الكبرى وولي مشيختها الكبرى التي من شروطها القراءات والعربية، وكانت ولايته بعد أبي شامة، وأقام بالعادلية، وألف التواليف المفيدة في فنون العربية.

❖ طرف من حياته وعلمه:

كان همه التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتفنن ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه، ولما دخل حلب لازم حلقة ابن يعيش، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون ولزمه وكان ذهنه من أصح الأذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف، وصار أستاذ أهل زمانه وإمام أوانه، فقد صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأما في النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يجارى وحبرًا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك.

❖ أخلاقه:

كان ابن مالك رجلًا ورعًا تقيًّا اكتسى حلة الدين المتين وصدق اللهجة



وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، كثير العبادة، وانفرد عن المغاربة بشيئين، بالكرم ومذهب الإمام الشافعي.

قال أبو حيان: «بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجَيَّان، وجلست في حلقة أبي عليّ الشلوبين نحوًا من ثلاثة عشر يومًا، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحث، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه».

❖ مؤلفاته:

١ ـ ألفية ابن مالك، التي اشتهرت في البلاد العربية وغيرها وهي المكونة من ألف بيت، وقد كَثُرَ شراحُها.

٢ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، هو مختصر كتاب له اسمه: «كتاب الفوائد» في النحو، ضاع، ومن هذا المختصر نسخ في برلين وليدن وباريس والأسكوريال، وله شروح في دار الكتب المصرية أحدها لابن أم قاسم المتوفى سنة (٧٤٩) وقد شرحه ابن عقيل أيضا وغيره.

٣ ـ لامية الأفعال أو كتاب المفتاح في أبنية الأفعال، ويقال لها «لامية ابن مالك» منها نسخ في غوطَا ومنشن وباريس والأسكوريال، ولها شروح منها: شرح لابنه بدر الدين في برلين وباريس، وطبع في بطرسبورج سنة (١٨٦٤) م، في ليبسك سنة (١٨٦٦) وغيرهما. وهناك شروح أخرى بعضها في دار الكتب المصرية.



٤ ـ الكافية الشافية: أرجوزة في النحو (٢٧٥٧) بيتًا، ومنها لخص ألفيته المتقدم ذكرها، ومن الكافية نسخة في مكتبة الأكاديمية في فيينا.

٥ ـ عدة الحافظ وعمدة اللافظ في النحو أيضًا في باريس.

٦ ـ سبك المنظوم وفك المختوم في النحو في برلين.

٧ ـ إيجاز التعريف في علم التصريف في الأسكوريال.

٨ ـ شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات جامع الصحيح في الأسكوريال وطبع في الهند سنة (١٣١٩) هـ.

٩ ـ كتاب العروض في الأسكوريال.

١٠ ـ تحفة المودود في المقصور والممدود، قصيدة همزية فيها الألفاظ التي آخرها ألف، وتشتبه أن تكون مقصورة أو ممدودة. منها نسخة في دار الكتب المصرية مع لامية العجم.

١١ ـ الألفاظ المختلفة: مجموع مترادفات في برلين.

١٢ ـ الاعتقاد في الفرق بين الصاد والضاد: قصيدة مشروحة في برلين.

١٣ ـ الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة في نحو: (٣٠٠٠) بيتًا. ذكر فيها الألفاظ التي لكل منها ثلاثة معان باختلاف حركاتها، ورتب الألفاظ على الحروف الأبجدية، فهي كالمعجم للمثلثات، منها نسخة في دار الكتب المصرية في (١٤٥) صفحة وقد طبعت بمصر المحروسة.

❖ وفاته:

توفي ابن مالك بدمشق ليلة الأربعاء الثالث عشر من شعبان سنة (٦٧٢) هـ



اثنتين وسبعين وستمائة، وصلى عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون، وقد رثاه شرف الدين الحصني بقوله:

يَـا شَـتَاتَ الأَسْـمَاءِ وَالأَفْعَـالِ ... بَعْـدَ مَـوْتِ ابْـنِ مَالِـكِ المِفْضَـالِ

وَانْحِرَافَ الحَرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ ... مِنْـهُ فِـي الانْفِصَـالِ وَالاتِّصَـالِ

انتهت ترجمة ابن مالك مختصرة[١].

** ** **

(١) من مراجع ترجمته: طبقات القراء لابن الجزري (١٦٣/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (٥٣)، الوافي الوفيات لابن شاكر (٢٢٨/٢)، طبقات الشافعية للسبكي (٢٨/٥)، تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان (١٥١/٣)، شذرات الذهب (٣٣٩/٥)، ذيل مرآة الزمان (٧٦/٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٥٠/٢)، نفح الطيب (٢٢٨/٢)، ذيل مرآة الزمان (٧٦/٣)، البداية والنهاية (٢٧٦/١٣).



الفصل الثاني
في الألفية وما كتب عليها

❖ لفظ ألفية:

لفظ المنسوب إليه وهو الألف. ويميل إليه العرب من قديم في عطاياهم ومنحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم.

ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجري وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظًا لقواعدها وتسهيلًا للطالبين في حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه.

وفي فهرس كشف الظنون لمادة ألفية لم نجد أسبق من ألفية ابن معط ثم تليها ألفية ابن مالك ثم تتابعت المنظومات التي بهذا الاسم.

❖ نبذة عن الألفية:

«الألفية في النحو» للشيخ العلامة جمال الدين أبي عبد الله الطائي الجَيَّاني المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة (٦٧٢) هـ اثنتين وسبعين وستمائة. وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب، وجمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة» في علمي النحو والتصريف، أخذها ابن مالك من الكافية الشافية، جعلها في أرجوزة لطيفة مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحيانًا، وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص حتى طويت مصنفات أئمة النحو من قبله، وإنما اشتهرت بالألفية،

لأنها ألف بيت في الرجز أولها:

قَــالَ مُحَمَّــدٌ هُــوَ ابْــنُ مَالِــكِ   أَحْمَــدُ رَبِّــي اللهَ خَيْــرَ مَالِــكِ

وقد نشرها كثيرون وترجمها المستشرق «بنتو» إلى الفرنسية، وطبعت مع الأصل العربي في الأستانة سنة (١٨٨٧) م، وقد شرحها الكثير من النحاة. أبرزوا معانيها وأظهروا محاسنها.

❖ **شروحها:**

منها:

١ ـ شرح ابن مالك صاحب الألفية، قال الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام في ترجمة ابن مالك: «وله الخلاصة وشرحها والله أعلم».

٢ ـ شرح الألفية لولده بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيَّاني الأندلسي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (٦٨٦) هـ ست وثمانين وستمائة، وهو المعروف بشرح ابن المصنف، خطأ والده في بعض المواضع، وأورد الشواهد من الآيات القرآنية، أوله: أما بعد حمد الله سبحانه بما له الحمد... إلخ. فرغ من تأليفه في محرم سنة (٦٧٦) هـ ست وسبعين وستمائة.

وعلى هذا الشرح:

أ ـ حاشية للشيخ عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة (٨١٩) هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية للشيخ العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥) هـ خمس وخمسين وثمانمائة.



ج ـ وحاشية للقاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٤) هـ أربع وعشرين وتسعمائة سماها «الدرر السنية» أولها «الحمد لله الذي منحنا علم اللسان»... إلخ. علقها سنة (٨٩٥) هـ خمس وتسعين وثمانمائة.

د ـ حاشية للقاضي تقي الدين بن عبد القادر التميمي المتوفى سنة (١٠٠٥) هـ خمس وألف، جمع فيه أقوال الشراح، وحاكم فيما بينهم.

هـ ـ وحاشية للشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي، جردها الشيخ محمد الشوبري الشافعي المتوفى سنة (١٠٦٩) هـ تسع وستين وألف.

والتعليق على الشرح: علق الشيخ جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وصل فيها إلى أثناء الإضافة وسماها «المشنف على ابن المصنف».

٣ ـ شرح الألفية للشيخ محمد أبي الفتح أبي الفضل الحنبلي النحوي المتوفى سنة (٧٠٩) هـ تسع وسبعمائة.

٤ ـ شرح الألفية للعلامة شمس الدين بن محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة (٧١١) هـ إحدى عشرة وسبعمائة.

٥ ـ شرح الألفية للشيخ نور الدين إبراهيم بن هبة الله الأسنوي المتوفى سنة (٧٢١) هـ إحدى وعشرين وسبعمائة.

٦ ـ شرح العلامة أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي المتوفى سنة (٧٤٥) هـ خمس وأربعين وسبعمائة. ولم يكمل هذا الشرح، فقد شرح نصف الألفية في مجلدين وسماه «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك». ذكر أن غرضه من مقاصد ثلاثة: تبيين ما أطلقه، وتبيينه



على الخلاف الواقع في الأحكام وحل المشاكل.

٧ ـ ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم النحوي المتوفى في يوم عيد الفطر سنة (٧٤٩) هـ، أوله: الحمد لله والشكر له... إلخ.

٨ ـ شرح الشيخ زين الدين عمر بن المظفر الوردي بن عمر بن أبي الفوارس بن علي الشافعي المشهور بابن الوردي المتوفى سنة (٧٤٩) هـ تسع وأربعين وسبعمائة.

٩ ـ شرح الشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة (٧٦٢) هـ اثنتين وستين وسبعمائة. قال السيوطي في طبقات النحاة: لم يكمله.

١٠ ـ شرح العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة ٧٦٢هـ اثنتين وسبعمائة نثرها في مجلد وسماه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» ثم اشتهر بالتوضيح.

«ومن الشروح عليه»:

شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري النحوي الذي فرغ منه سنة (٨٩٠) هـ تسعين وثمانمائة، وهو شرح عظيم ممزوج سماه «التصريح بمضمون التوضيح». ذكر أنه رأى ابن هشام في منامه فأشار إليه بشرح كتابه فأجاب.

ومن الحواشي عليه:

وعلى التوضيح تعليقات منها:

أ ـ حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن جماعة المتوفى سنة (٨١٩) هـ تسع عشرة وثمانمائة.

ب ـ وحاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥) هـ خمس وخمسين وثمانمائة.

ج ـ وحاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري المتوفى في حدود سنة (٨٧٠) هـ سبعين وثمانمائة.

د ـ وحاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السوري المالكي المتوفى سنة (٨٨٠) هـ ثمانين وثمانمائة، سماه «رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك».

هـ ـ وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي المتوفى في حدود سنة (٨٩٠) تسعين وثمانمائة.

و ـ وحاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ إحدى عشرة وتسعمائة.

ز ـ وحاشية اللقاني العلامة ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني المالكي المتوفى سنة (٩٥٨) هـ ثمان وخمسين وتسعمائة على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

١١ ـ شرح أبي أمامة محمد بن عليّ الدكاكي المتوفى سنة (٧٦٣) ثلاث وستين وسبعمائة.

١٢ ـ شرح العلامة محمد بن أحمد الأسنوي المتوفى سنة (٧٦٣) ثلاث وستين وسبعمائة.

١٣ ـ شرح الشيخ برهان الدين بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٦٥) خمس وستين وسبعمائة وسماه: إرشاد السالك.



١٤ ـ شرح قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبْد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي ـ من ولد عقيل بن أبي طالب ـ المولود في يوم الجمعة التاسع من شهر المحرم سنة (٦٩٨) هـ ثمان وتسعين وستمائة، والمتوفى بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة (٧٦٩) هـ تسع وستين وسبعمائة، ودفن بالقرب من مشهد الإمام الشافعي. وهو من الشروح المشهورة. طبع في مصر والشام وغيرهما، وقد ترجم هذا الشرح إلى الألمانية وطبع في برلين سنة (١٨٥٢) م.

وعلى هذا الشرح:

أ ـ حاشية لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ سماها «السيف الصقيل» على شرح ابن عقيل.

ب ـ حاشية للعلامة أبي الفتح أحمد بن عمر المعروف بالأسقاطي الحنفي المتوفى سنة (١١٦٩) هـ على شرح ابن عقيل على الألفية، فرغ من تأليفه (١١٥٠) هـ.

ج ـ حاشية الأجهوري: هو العلامة الشيخ عطية بن عطية البرهاني الشافعي الشهير بالأجهوري، المتوفى سنة (١١٩٠) هـ.

د ـ التحفة الوفية على شرح ابن عقيل للألفية، وهي حاشية للعلامة الشيخ محمد بن محمد بن أحمد البديري الدمياطي الشافعي المشهور بابن الميت الدمياطي، من علماء القرن الثاني عشر الهجري على شرح ابن عقيل على الألفية.

هـ ـ حاشية الخضري. هو العلامة الشيخ محمد الخضري الدمياطي الشافعي المتوفى سنة (١٢٨٨) هـ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،



وفرغ من تأليفها سنة (١١٩٣) هـ.

١٥ - شرح الشيخ عماد الدين محمد بن الحسين الأسنوي المتوفى سنة (٧٧٧) هـ سبع وسبعين وسبعمائة ولم يكمله.

١٦ - شرح الشيخ محمد شمس الدين بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي المتوفى بالقاهرة سنة (٧٧٧) هـ سبع وسبعين وسبعمائة، قيل: وهو شرح حسن.

١٧ - شرح الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عليّ بن جابر الهواري الأندلسي المرسيني المالكي الضرير النحوي المتوفى سنة (٧٨٠)هـ ثمانين وسبعمائة، وهو شرح مفيد نافع للمبتدئ؛ لاعتنائه بإعراب الأبيات وتفكيكها وحل عبارتها.

١٨ - شرح القاضي برهان الدين بن برهان بن عبد الله الحكري المصري المتوفى سنة (٧٨٠) هـ ثمانين وسبعمائة.

١٩ - شرح الإمام الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي المعروف بالشاطبي المتوفى سنة (٧٩٠) هـ تسعين وسبعمائة. على ألفية ابن مالك.

وهو شرح مفيد جدًّا، يدل على تبحر مؤلفه وعمق اطلاعه، وهو مطبوع في عشر مجلدات.

٢٠ - شرح العلامة أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي المتوفى في حدود سنة (٨٠٠) هـ ثمانمائة، كبيرًا وصغيرًا، شرحه الصغير وصل الديار المصرية، وهو شرح لطيف نافع استوفى فيه الشرح والإعراب.

وعليه حاشية للشيخ عبد القادر بن القاسم بن أحمد بن محمد الأنصاري السعدي العبادي المالكي المتوفى سنة (٨٨٠) هـ ثمانين وثمانمائة، وحاشية للعلامة الملوي.

٢١ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسي الشافعي المتوفى سنة (٨٠٢) هـ اثنتين وثمانمائة. فرغ من تأليفه في السابع عشر من شهر شوال سنة (٧٦٥) هـ بالجامع الأقصى من القدس الشريف، وهي المسماة «بالدرة المضيئة» نسخ في مجلد مخروم الأول، وأول ما فيها من أواخر باب المعرب والمبني، وأخرى تنتهي بأفعل التفضيل.

٢٢ ـ شرح الشيخ سراج الدين عمر بن عليّ الشهير بابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤) هـ أربع وثمانمائة.

٢٣ ـ شرح الشيخ بهرام بن عبد الله الديري المالكي المتوفى سنة (٨٠٥) هـ خمس وثمانمائة.

٢٤ ـ شرح الألفية ـ بلغة ذي الخصاصة في حل الخلاصة ـ لمحمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة (٨٠٨) هـ ثمان وثمانمائة.

٢٥ ـ شرح القاضي جمال الدين يوسف بن الحسن بن محمد الحموي المتوفى سنة (٨٠٩) هـ تسع وثمانمائة.

٢٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة (٨١٠) هـ عشر وثمانمائة، مزج فيه المتن.

٢٧ ـ شرح القاضي أحمد بن إسماعيل الشهير بابن الحسباني المتوفى في حدود سنة (٨١٥) هـ خمس عشرة وثمانمائة.

٢٨ ـ شرح الشيخ أبي عبد الله بن أحمد بن مرزوق التلمساني الصغير المتوفى سنة (٨٤٢) هـ اثنتين وأربعين وثمانمائة.

٢٩ ـ شرح الشيخ شمس الدين بن زين الدين المتوفى سنة (٨٤٥) هـ خمس وأربعين وثمانمائة، شرحها نظمًا.

٣٠ ـ شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد القباقبي الحلبي المتوفى في حدود سنة (٨٥٠) هـ خمسين وثمانمائة.

٣١ ـ شرح الشيخ محمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي المتوفى سنة (٨٥٣) هـ ثلاث وخمسين وثمانمائة.

٣٢ ـ شرح الألفية ـ تأليف أحد الفضلاء ـ الموجود منه الجزء الثاني مخروم من الأول وأول ما فيه من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ينتهي إلى أثناء باب إعراب الفعل تليه كراسة من الجزء الأخير منه ـ مخطوط بخط محمد بن محمد المنظراوي، فرغ من كتابته في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي الحجة (٨٦٨) هـ.

٣٣ ـ شرح العلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشمني المتوفى سنة (٨٧٢) هـ اثنتين وسبعين وثمانمائة، وهو شرح بديع مهذب المقاصد.

٣٤ ـ شرح العلامة زين الدين بن عبد الرحمن بن أبي برك الشهير بابن العيني الحنفي المتوفى سنة (٨٩٣) هـ ثلاث وتسعين وثمانمائة، شرحها مزجًا، وهو شرح مختصر جدًّا، أتمه تأليفًا سنة (٨٩٣) هـ. مخطوط بقلم معتاد، وتمت كتابته في أوائل شهر ذي القعدة سنة (١٠٤٣) هـ.

٣٥ ـ ومنها «التحفة المكية في شرح الأرجوزة الألفية» هو شرح للعلامة



شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ المغربي المالكي من علماء القرن التاسع الهجري. على ألفية ابن مالك، نسخه في مجلد بقلم معتاد.

٣٦ ـ شرح الشيخ جلال الدين بن أبي بكر المعروف بالسيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ إحدى عشرة وتسعمائة، وهو شرح مختصر ممزوج، مكث في تأليفه سنتين سماه «البهجة المرضية»، وله مختصر في الألفية في ستمائة بيت وثلاثين، وسماه «الوفية».

٣٧ ـ ومنها «فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي الشافعي المتوفى سنة (٩١٨) هـ على ألفية ابن مالك. نسخةِ في مجلد بقلم معتاد وبها خرم في ٢٠٤ ورقة.

٣٨ ـ شرح ابن داود على الألفية. هو العلامة زين الدين أبو يحيى داود بن داود محمد المالكي على الألفية، نسخة في مجلد بقلم معتاد، نقلت في نسخة المؤلف بخط عليّ بن سليمان سنة (٩٢٠) هـ بها خرم وآثار رطوبة.

٣٩ ـ ومنها «الدرة السنية على شرح الألفية» لشيخ الإسلام زكريا، وهو الإمام شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي المتوفى سنة (٩٢٤) هـ أربع وعشرين وتسعمائة. نسخة في مجلد.

٤٠ ـ شرح الألفية ـ لم يعلم مؤلفه ـ أوله: الحمد لله المجيب النداء بلا ابتداء... «إلى أن قال: «وبعد فهذا ما فتح الله تعالى به شرحًا أو كالشرح على الألفية... إلخ» نسخة في مجلد بقلم معتاد قديم ويغلب على الظن أنها مكتوبة في عصر المؤلف بآخرها تملك لأحد الأفاضل بتاريخ أواخر شهر رجب سنة (١٠٣٧) هـ.

٤١ ـ شرح العلامة نور الدين أبي عليّ بن محمد الأشموني المتوفى سنة



(٩٢٩) تسع وعشرين وتسعمائة.

ومن الحواشي عليه:

أ ـ حاشية ابن قاسم العبادي، وهو العلامة أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الشافعي الأزهري المتوفى سنة (٩٩٤) هـ على شرح الأشموني على الألفية. نسخة في مجلد بها خروم وأكلة أرضة.

ب ـ حاشية للعلامة أحمد بن عمر الحنفي المشهور بالأسقاطي المتوفى سنة (١١٦٩) هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، والمسماة «تنوير الحالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» أولها: «الحمد لله رافع الدرجات لمنخفض الجناب... إلخ» فرغ من تأليفها سنة (١١٢٠) هـ نسخة في مجلد بها خروم.

ج ـ حاشية الحفني، هو العلامة العارف بالله شمس الدين أحمد بن سالم بن أحمد المعروف بالحفني الشافعي المصري المتوفى سنة (١١٩٠) هـ. على شرح الأشموني على الألفية. نسخة في مجلد بقلم معتاد.

د ـ حاشية الصبان، وهو العلامة أبو العرفان محمد بن علي المعروف بالصبان الشافعي الحنفي المتوفى سنة (١٢٠٦) هـ على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أولها: «نحمدك اللهم على ما وجهت نحونًا من سوابغ النعم... إلخ» فرغ من تأليفها سنة (١١٩٣) هـ.

هـ ـ حاشية لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عليش المعروف بالشيخ عليش المالكي المولود في القاهرة سنة (١٢١٠) هـ والمتوفى سنة (١٢٩٩) هـ والمسماة «هداية السالك».



٤٢ ـ ومن شرحها «فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك»، وهو شرح العلامة محمد بن أحمد الشربيني الشافعي المعروف بالخطيب المتوفى سنة (٩٧٧) هـ على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذي أنزل قرآنًا عربيًّا على أفضل خلقه... إلخ»، فرغ من تأليفه سنة (٩٧٦) هـ. نسخة في مجلد بقلم معتاد بها أوراق بخط مغاير وآثار رطوبة في (٣٣٧) ورقة، وهو شرحنا الذي قمنا بفضل الله تعالى بتحقيقه.

٤٣ ـ شرح الشيخ بدر الدين محمد بن محمد الرضي الغزي المتوفى في حدود سنة (١٠٠٠) ألف.

٤٤ ـ ومنها «المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية» وهو شرح للشيخ أحمد بن علي المعروف بالسندوبي الشافعي من علماء القرن الحادي عشر الهجري على ألفية ابن مالك، أولها: «الحمد لله الذي رفع السموات بقدرته وعنايته... إلخ» فرغ من تأليفه سنة (١٠٦٠) هـ نسخة في مجلد بقلم معتاد وبهامشه حواش وبها خروم وترميم.

٤٥ ـ شرح الشيخ العلامة المختار بن بون وهي تقييدات كالشرح على ألفية ابن مالك.

٤٦ ـ شرح الألفية للشيخ أحمد بن أحمد الإصطهناوي الشافعي الأحمدي. أتمه سنة (١٢٠٧) هـ أوله: «نحمدك يا مفيض الخيرات ومقدر الحركات والسكنات... إلخ». أتم جَمْعَهُ يوم الخميس المبارك ثالث عشر شهر رجب سنة (١٢٠٠) هـ ألف ومائتين. نسخة في مجلد.

٤٧ ـ ومنها «الكواكب السنية» وهو شروح للعلامة الشيخ عبد الرحمن حسين الإدكاوي من علماء القرن الثالث عشر على الألفية لابن مالك، أوله:



«الحمد لله رافع الدرجات لمن انتصب لشكر أفضاله... إلخ» بخط تلميذ الشارح مرسي حسن السقا، فرغ من كتابتها اليوم الخامس من شهر رجب سنة (١٢٨٩) هـ.

٤٨ ـ ومنها «الأزهار الزينية شرح متن الألفية» لحضرة العالم العامل السيد أحمد بن السيد زيني دحلان، أوله: «الكلام على البسملة شهير فلا حاجة إلى الإطالة فيه»، ولد سنة (١٢٣١) هـ موافق سنة (١٨١٦)، توفي سنة (١٣٠٤) هـ سنة أربع وثلاثمائة وألف من المحرم موافق (١٨٨٦) م، ودفن في البلد الحرام، وكان قد فرغ من تأليفه سنة (١٢٧٦) هـ نسخة في مجلد طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٤٩ ـ ومنها «الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية»، للعلامة جمال الدين بن مالك، تأليف حجة العلماء والعاملين الشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهري.

٥٠ ـ ومنها «غنية السالك على ألفية ابن مالك» وهو شرح للعلامة الشيخ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد بن عليّ بن مكي بن أحمد المشهور بالسيوطي الجرجاوي الواعظ من علماء القرن الرابع عشر الهجري على ألفية ابن مالك، أوله: «الحمد لله الذي رفع من انتصب لنفع العباد... إلخ». نسخة ضمن مجموعة في مجلد بقلم معتاد بخط المؤلف.

❖ إعراب الألفية:

وفي إعراب الألفية:

١ ـ كتاب للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤) أربع وأربعين وثمانمائة.



٢ ـ كتاب للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، المتوفى سنة (٩٠٥) خمس وتسعمائة. في مجلد سماه «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب»، أوله: «الحمد لله الذي رفع قدر من أعرب بالشهادتين... إلخ»، وفرغ منه في رمضان سنة (٨٨٦) ست وثمانين وثمانمائة.

❖ شرح شواهد شروح الألفية:

وفي شرح شواهد شروح الألفية كتابان، كبير وصغير للشيخ أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة (٨٥٥) خمس وخمسين وثمانمائة، سمي الكبير بالمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، وقد اشتهر بالشواهد الكبرى جمعها في شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم وابن عقيل، ورمز إليها بالظاء «لابن الناظم» والقاف «لابن أم قاسم» والهاء «لابن هشام» والعين «لابن عقيل» وعدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون، وفرغ من الشرح في شوال سنة (٨٠٦) هـ ست وثمانمائة.

*** *** ***



الفصل الثالث

ترجمة الخطيب الشربيني

وتشتمل على اسمه ونسبه وكنيته، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته ومولده وأسرته.

❖ **أولاً: اسمه ونسبه:**

هو الإمام العالم، الصالح الزاهد، الفقيه، النحوي الصرفي، شمس الدين محمد بن أحمد ـ أو محمد ـ القاهري بلدًا، الشافعي مذهبًا، الشهير بالخطيب الشربيني، نسبة إلى قرية (شربين) من مديرية الغربية على البحر الأعظم الشرقي.

❖ **ثانيًا: كنيته:**

كني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بـ«الخطيب الشربيني» وقد اشتهر وعرف بها في القديم والحديث.

❖ **ثالثا: مولده ونشأته:**

لم تذكر كتب التراجم سنة مولده، وأما نشأته فقد نشأ في مدينة شربين، وهي مدينة مصرية بمحافظة الدقهلية بمصر المحروسة.

حفظ القرآن في صغره، وتلقى العلم على يد أكابر الشيوخ في الفقه والنحو واللغة والتفسير والبلاغة.

❖ **رابعًا: شيوخه:**

قد أخذ العلامة الخطيب عن جملة من أهل العلم وأئمة العصر سنذكر



جملة منهم مع تعريف مبسط لكل منهم.

شيخ الإسلام زكريا الإنصاري

١ ـ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. ولد في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلم في القاهرة وكف بصره سنة (٩٠٦) هـ نشأ فقيرًا معدمًا، قيل: كان يجوع في الجامع، فيخرج بالليل يلتقط قشور البطيخ. فيغسلها ويأكلها. ولما ظهر فضله تتابعت إليه الهدايا والعطايا، بحيث كان له قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم، فجمع نفائس الكتب وأفاد القارئين عليه علمًا ومالًا. وولاه السلطان قايتباي الجركسي (٨٢٦ ـ ٩٠١) قضاء القضاة، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح. ولما ولي رأى من السلطان عدولًا عن الحق في بعض أعماله، فكتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفي. له تصانيف كثيرة، منها:

(فتح الرحمن ـ ط) في التفسير.

و(تحفة الباري على صحيح البخاري) ـ ط.

و(فتح الجليل ـ خ) تعليق على تفسير البيضاوي.

و(شرح إيساغوجي ـ ط) في المنطق.

و(شرح ألفية العراقي ـ ط) في مصطلح الحديث.

و(شرح شذور الذهب) في النحو.

و(تحفة نجباء العصر ـ خ) في التجويد.

و(اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم ـ ط) رسالة.



و(الدقائق المحكمة ـ ط) في القراءات.

و(فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام ـ خ) في خزانة الرباط (٩٦١ جلاوي).

و(تنقيح تحرير اللباب ـ ط) فقه.

و(غاية الوصول ـ ط) في أصول الفقه.

و(لبّ الأصول ـ ط) اختصره من جمع الجوامع.

و(أسنى المطالب في شرح روض الطالب ـ ط) فقه، أربعة أجزاء.

و(الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ـ ط) فقه، خمسة أجزاء.

و(منهج الطلاب ـ ط) في الفقه، و(الزبدة الرائقة ـ خ) رسالة في شرح البردة، في خزانة الرباط (١٥٣٧)[1].



الشهاب الرملي

هو الشيخ العالم العلامة، الناقد الجهبذ الفهامة، شيخ الإسلام، والمسلمين شهاب الدين الرملي، المنوفي، المصري، الأنصاري، الشافعي، وبلده كما قال الشيخ عبد الوهاب الشعراوي قرية صغيرة قريبًا من البحر بالقرب من منية العطار تجاه مسجد الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ بالمنوفية، وهو أحد الأجلاء من تلاميذ شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري، وكان مقدمًا عنده حتى أذن له أن يصلح في

(١) من مراجع ترجمته: الإعلام للزركلي (٤٦/٣)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان (١١٣)، والطبقات الكبرى للشعراني (١٠٧/٢)، النور السافر عن أخبار القرن العاشر (١٢٢/١).



مؤلفاته في حياته. وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه في ذلك، وأصلح عدة مواضع من شرح البهجة، وشرح الروض لشيخ الإسلام، وكتب شرحًا عظيمًا على صفوة الزبد في الفقه، وكتبه الناس في حياته وقرأوه عليه، جمع فيه غالب ترجيحاته وتحريراته، وله مؤلفات أخر، وجمع الشيخ شمس الدين الخطيب الشربيني فتاويه، فصارت مجلدًا.

من تلامذته:

١ ـ الشمس الرملي ولد الشهاب الرملي صاحب نهاية المحتاج.

٢ ـ الخطيب الشربيني، شارح الألفية.

٣ ـ الشيخ نور الدين الطنتدائي.

٤ ـ الشيخ شهاب الغزي.

انتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر، حتى صارت علماء الشافعية بها كلهم تلامذته إلا النادر، إما طلبته وإما طلبة طلبته، وجاءت إليه الأسئلة من سائر الأقطار، ووقف الناس عند قوله، وكان جميع علماء مصر وصالحيهم حتى المجاذيب يعظمونه ويجلونه. حتى أقران شيوخه، وكذلك صار لولده سيدي محمد المنوفي على رأس القرن العاشر، وكان يخدم نفسه، ولا يمكن أحدًا يشتري له حاجة من السوق إلى أن كبر سنه وعجز. توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في يوم الجمعة مستهلًا جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين وتسعمائة، وصلوا عليه في الأزهر. **قال الشعراوي:** وما رأيت قط في عمري جنازة اجتمع فيها خلائق مثل جنازته، وضاق الجامع عن صلاة الناس فيه ذلك اليوم حتى أن بعضهم خرج وصلى في غيره، ثم رجع للجنازة، ودفن بتربته قريبًا من جامع الميدان خارج باب القنطرة، فأظلمت مصر وقراها بعد موته رحمه الله تعالى.



من مؤلفاته:

١ ـ فتح الرحمن شرح زبد ابن رسلان.[١]

٢ ـ غاية المأمول بشرح ورقات الأصول[٢].

٣ ـ شرح الأجرومية في النحو[٣].

٤ ـ حاشية على أسنى المطالب شرح روض الطالب.

٥ ـ مجموعة فتاوى جمعه الشارح الخطيب الشربيني.

٦ ـ مجموعة فتاوى جمعها ولده الشمس الرملي.



العلامة عميرة البرلسي

أحمد البرلسي المصري الشافعيّ، شهاب الدين الملقب بعميرة: فقيه، كان من أهل الزهد والورع.

قال النجم الغزي: انتهت اليه الرياسه في تحقيق المذهب (الشافعيّ) يدرّس ويفتي حتى أصابه الفالج ومات به. له (حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي ـ ط).

و(حاشية على جمع الجوامع لابن السبكي ـ خ)[٤].

(١) طبع بتحقيقي والحمد لله تعالى، ولدي شرح مطول عليه، ولكنه لم يطبع.

(٢) طبع عدة طبعات.

(٣) طبع بتحقيقي والحمد لله تعالى.

(٤) انظر: الأعلام للزركلي (١/١٠٣)، وشذرات الذهب (١٠/٤٥٤)، والكواكب السائرة (٢/١١٩).



ناصر الدّين الطّبلاوي الشافعي

هو ناصر الدّين محمد بن سالم الطّبلاوي الشافعي، الإمام العلّامة أحد العلماء الأفراد بمصر.

أجاز العلّامة محمد البيلوني كِتَابَةً في مستهل جمادى الأولى سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة. قال: فيها تلقيت العلم عن أجلّة من المشايخ، منهم قاضي القضاة زكريا، وحافظو عصرهم الفخر بن عثمان الدّيمي، والسيوطي، والبرهان القلقشندي بسندهم المعروف، وبالإجازة العالية مشافهة عن الشيخ شهاب الدّين البيجوري شارح «جامع المختصرات» نزيل الثغر المحروس بدمياط بالإجازة العالية، عن شيخ القراء والمحدّثين محمد بن الجزري.

وقال الشعراوي: صحبته نحو خمسين سنة، فما رأيت في أقرانه أكثر عبادة لله تعالى منه، لا تكاد تراه إلّا في عبادة، وانتهت إليه الرئاسة في سائر العلوم بعد موت أقرانه، وكان مشهورًا في مصر بكثرة رؤية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وأقبل عليه الخلائق إقبالًا كثيرًا بسبب ذلك، فأشار عليه بعض الأولياء بإخفاء ذلك فأخفاه. قال: وليس في مصر الآن أحد يقرئ في سائر العلوم الشرعية وآلاتها إلّا هو، حفظًا. وقد عدّوا ذلك من جملة إمامته، فإنه من المتبحرين في التفسير، والقراءات، والفقه، والنحو، والحديث، والأصول، والمعاني، والبيان، والحساب، والمنطق، والكلام، والتصوف، وما رأيت أحدًا في مصر أحفظ لمنقولات هذه العلوم منه، وجمع على «البهجة» شرحين جمع فيهما ما في «شرح البهجة» لشيخ الإسلام وزاد عليها ما في «شرح الروض» وغيره.

وولي تدريس الخشابية وهي من أجلّ تدريس في مصر، وشهد له الخلائق



بأنه أعلم من جميع أقرانه، وأكثرهم تواضعًا، وأحسنهم خلقًا، وأكرمهم نفسًا، لا يكاد أحد يغضبه.

وتوفي بمصر عاشر جمادى الآخرة، ودفن في حوش الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعمّر نحو مائة سنة(١).



محمد المشهدي

محمد بن أبي بكر، الشيخ الإمام الفاضل، المسند الصوفي بدر الدين بن الشيخ العلامة المسند بهاء الدين المشهدي المصري الشافعي.

ولد في سنة اثنتين وستين وثمانمائة، وسمع على المسند أبي الخير الملتوتي مسند الطيالسي عن أبي الفرح عبد الرحمن بن المبارك الغزي ببلده، وسمع على عدةٍ من أصحاب ابن الكويك، وابن الجزري، منهم والده، وعلى بعض أصحاب الشهاب الواسطي، وعلى قاضي القضاة بدمشق، القطب الخيضري، وأخذ عن الشهاب الحجازي الشاعر والرضى الأوجاقي، وعن غيرهم، وأجاز له ابن بلال المؤذن في آخرين من حلب، وسمع على جماعة من أصحاب شيخ الإسلام ابن حجر، وابن عمه شعبان، وغيرهما، ودرس وأسمع قليلًا، ناب في مشيخة سعيد السعدا الصلاحية عن ابن نسيبة، وكان عاقلًا، دمث الأخلاق دَيِّنًا صَيِّنًا، غير أنه كان ممسكًا حتى عن نفسه وفي مرض موته، كما قال العلائي.

---

(١) انظر: شذرات الذهب (١٠/٥٠٦)، الكواكب السائرة (٢/٣٣)، معجم المؤلفين (١٠/١٧).



وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراوي: كان عالمًا صالحًا، كثير العبادة، محبًا للخمول، إن رأى أحدًا يقرأ عليه فتح له، وإلا أغلق باب داره، قال: فقلت له يومًا: ما أصبرك يا سيدي على الوحدة فقال: من كان مجالسًا لله فما ثَمَّ وحدة؟! وقد جاوزت الأربعين سنة، وما بقي يناسبنا إلا الجد والاجتهاد وعدم الغفلة عن الله تعالى، ثم قال لي: هكذا أدركنا الأشياخ خلاف ما عليه أهل هذا الزمان، يتعلم أحدهم مسائل، فيود أن لو عرف جميع أهل الأرض، قال: وكان يقول: مدح الناس للعبد قبل مجاوزته الصراط كله غرور انتهى[1]

ناصر الدين اللقاني

هو محمد بن حسن اللقاني، ناصر الدين المالكي، علامة محقق أخذ عن علامة المعقولات أملا على العجمي وغيره، اشتغل بإقراء العلوم على اختلافها نحوًا من ستين عامًا لا يفتر عن ذلك على وجه لم يساوه غيره من تحرير العبارات والنظر فيها، ومن الكتب التي اشتهر بإقرائها مختصره الأصولي والطوالع، وتلخيص المفتاح، ومختصر ابن الحاجب بالتوضيح، ومختصر خليل وغيرها.

درات عليه الفتوى بعد موت أخيه لإشارته له بذلك، وكان كما قال القرافي في التوشيح: آخر من انتهت إليه رياسة العلم بمصر، لم يبق من أهل المذاهب المخالفة وغيرهم إلا من طلبته وطلبة طلبته.

ولم يصنف شيئًا سوى ما كتب من الطرر على التوضيح فجمعت بعد موته في مجلد فعم نفعها، ونسب له تقييد على شرح السعد للعقائد، وشرحه خطبة مختصر الشيخ خليل.

(١) انظر: الكواكب السائرة (٢٧/١).

عاش ما بين سنة (٨٧٣هـ و٩٥٨هـ)[١].

❖ **تلاميذه:**

أخذ عن الخطيب جملة كبيرة من العلماء والأئمة الكبار وسوف نذكر جملة من هؤلاء غير مستوعبين لهم بالذكر.



ابن قاسم العبادي القاهري الشافعي

أحمد بن قاسم العبّاديّ شهاب الدّين، القاهريّ الشافعيّ الإمام العلّامة الفهّامة

أخذ العلم عن الشيخ ناصر الدّين اللقاني، ومحقّق عصره بمصر شهاب الدّين البرلسي المعروف بعميرة، والعلّامة قطب الدّين عيسى الصّفوي.

وبرع وساد، وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الرّكبان، وتشنّفت من فرائد فوائده الآذان.

ومن مصنّفاته:

١ ـ «الحاشية على شرح جمع الجوامع» المسماة بـ«الآيات البيّنات»[٢].

٢ ـ وحاشيتان على الورقات وكلاهما مطبوع الأول باسم الشرح الكبير، والثاني مطبوع على هامش إرشاد الفحول للشوكاني.

---

(١) انظر: كفاية المحتاج (٢/٢٣٠)، توشيح الديباج (١٩١)، الطبقات الصغرى (٥٤).

(٢) مطبوع عدة طبعات.



٣ ـ و«حاشية على المختصر في المعاني والبيان[١]».

٤ ـ و«حاشية على شرح المنهج»[٢].

٥ ـ فتح الغفار بكشف مخبئات غاية الاختصار[٣].

٦ ـ حاشية على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي[٤].

وأخذ عنه الشيخ محمد بن داود المقدسي وغيره.

توفي في سنة أربع وتسعين بتقديم التاء وتسعمائة عائدًا من الحج ودفن بالمدينة المنورة كما قرأ بخط تلميذه ابن داود رحمه الله تعالى[٥].



محمد الخطيب الشربيني

عبد الرحمن بن محمد المنعوت زين الدين بن شمس الدين الخطيب الشربيني الفقيه الشافعي المصري الإمام العمدة ابن الإمام العمدة كان من أهل العلم والبراعة في فنون كثيرة حسن الأخلاق كثير التواضع أخذ عن والده وغيره، وكان كثيرًا ما يحج ويجاور بمكة، واجتمع به النجم الغزي بالمدينة في أواسط المحرم سنة اثنتين بعد الألف، قال: فسألته كم حججتم؟ فقال: أربعًا

---

(١) مخطوط، وقد حقق كرسالة علمية بجامعة الأزهر.

(٢) مخطوط في مكتبة الأزهر الخطية.

(٣) عندي منه نسخ وجارٍ تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(٤) مطبوع عدة طبعات.

(٥) من مصادر الترجمة: الكواكب السائرة (١١١/٣)، وشذرات الذهب (٦٣٦/١٠)، ومعجم المؤلفين (٤٨/٢).



وعشرين مرة، فقلت له: أنتم يا مولانا معاشر علماء مصر يحجّ الواحد منكم مرات، وأما أهل الشام فلا يكاد الواحد منهم يحج إلا مرة فأنتم أرغب في الخير منا، فقال لي: يا مولانا الواحد منا يستأجر بعيرًا بعشرة ذهبًا، ويحمل تحته القريقشات ويحج، وأنتم إذا حج أحدكم يتكلف كلفة زائدة تكفي عدة منا وطريقكم أشد من طريقنا، والأجر يكون على قدر النصب والنفقة كما في الحديث، فحجة الواحد منكم تعدل حجات الواحد منا، وهذا دليل على إنصافه وحسن نظره، قال: ووصل خبر موته إلى دمشق في أوائل جمادى الآخرة سنة أربع عشرة بعد الألف، وحججت في تلك السنة وحررت وفاته عن بعض فضلاء مكة أنها كانت في صفر سنة أربع عشرة المذكورة(١).



علي الغزي

هو على الغزى القاهرى الشافعى الملقب علاء الدين، ذكره العرضى الكبير فى تاريخه، وقال فى حقه العالم: المحقق ولد بغزة سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة تقريبًا ونشأ بها، وقرأ على شيخنا الشمس بن المشرقى، ثم رحل الى مصر فقرأ على اللقانى يعنى الناصر القديم، وأكثر من ملازمة الشيخ نور الدين الطندتائى، ثم من بعده لازم الخطيب الشربينى شارح المنهاج، ولازم الاستاذ البكرى، والشهاب الرملى، وولده الشمس والشهاب بن قاسم والنجم الغيطى وآخرين، وصار من فضلاء المصريين، قدم حلب تاجرًا فى سنة تسع وستين وتسعمائة، وسأل شيخنا ابن الحنبلى عن مسئلة أن الاسم غير المسمى أو عينه

(١) انظر: خلاصة الأثر (٢/٣٧٨).

فكتب شيخنا فى ذلك رسالته المسماة فتح العين عن الاسم غير أو عين، ثم إن صاحب العلائى استشكل عليه أشياء أبدع فيها، فأجاب عنها شيخنا، وسمعت الرسالة المذكورة على مؤلفها شيخنا بقراءة الشهاب أحمد بن المنلا ثم إن الشيخ علاء الدين قدم حلب مرة أخرى فى سنة اثنتين وثمانين، فاذا آثار الشيخوخة ظهرت عليه فاجتمعنا به فى الجامع وفى منزله ومنزلنا فاذا هو فاضل عجيب، ذو ملكة حسنة، وقدرة على البحث، وثبات للمصادمة، ولسن لطيف، حسن الروية، تام الصلاح، والتقوى جرى بيننا وبينه مذاكرة فى أنواع من العلوم وبالجملة فهو من محاسن الزمان وأرانى فى خلال اجتماعنا به أيضًا كراريس ألفها على تفسير الجلالين أبدع فيها وكانت وفاته فى سنة إحدى بعد الألف(١).



نعمان العجلوني

هو نعمان العجلونى الحبراصى، الشيخ العالم العلامة الفقيه العارف بالله تعالى، ذكره النجم، وقال فى ترجمته: سافر الى مصر وقرأ على الخطيب الشربينى، والشمس محمد الرملى وغيرهما، وكان يستحضر مسائل الفقه من شرح المنهاج لشيخه الخطيب المذكور كأنه ينظر اليه، ولما رجع من طلب العلم الى بلاده كان يحج فى كل عام، ولم ينقطع عن الحج إلا قليلًا، واجتمعنا به بدمشق ثم بطريق الحاج كثيرًا، ثم بالحرمين الشريفين، وكان لا يتقيد بملبس ولا مطعم، وكان يقبل من الناس ما يعطونه، ثم كان يعود على الفقراء بعوائد، وكان

---

(١) انظر: خلاصة الأثر (٣/٢٠٠).

جوادًا سخيًّا بكيًّا من خشية الله تعالى، وبقى على حاله من الحج من سنة أربع عشرة بعد الألف سنة تسع عشرة فمات فى مرحلة المعظم فى أواخر المحرم من هذه السنة ودفن بالأخضر(١).



البهوتي

عبد الرحمن بن يوسف بن علي الملقب زين الدين بن القاضي جمال الدين بن الشيخ نور الدين البهوتي الحنبلي المصري، خاتمة المعمرين البركة العمدة، ولد بمصر وبها نشأ، وقرأ الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث وروى المسلسل بالأولية عن الجمال يوسف بن القاضي زكريا وعلوم الحديث عن الشمس الشامي صاحب السيرة تلميذ السيوطي.

ومن مشايخه في فقه مذهبه والده وجده والتقى الفتوحي الحنبلي صاحب منتهى الإرادات، وأخوه عبد الرحمن ابنا شيخ الإسلام الشهاب أحمد بن النجار الفتوحي والشيخ شهاب الدين البهوتي الحنبلي وغيرهم.

وفي فقه الإمام مالك الشيخُ زين الجيزي والشيخ محمد الفيشي والشيخ أبو الفتح الدميري شارح المختصر والشيخ محمد الخطاب المالكيون.

وفي فقه أبي حنيفة الشيخ شمس الدين البرهمتوشي وأبو الفيض السلمي وأمين الدين بن عبد العال وعلى بن غانم المقدسي الحنفيون.

وفي فقه الشافعي الشمس الخطيب الشربيني والشمس العلقمي شارح الجامع الصغير والشيخ ولي الدين الضرير شارح التنبيه في أربع مجلدات، وعنه

---

(١) انظر: خلاصة الأثر (٤/٤٥٥).



أخذ جمع منهم منصور بن يونس البهوتي وعبد الباقي الحنبلي الدمشقي، وكان في سنة أربعين وألف موجودًا في الأحياء[1].

❖ مكانته وثناء العلماء عليه:

لقد وصف الخطيب بالعلم والعمل والزهد والورع وكثرة والعبادة، ومع إقباله على الطاعة والزهد في الدنيا والتفرغ لدراسة العلم وتدريسه ـ كان كثير التواضع شديد الحياء، على علم جم وفضل كبير؛ فكان يؤثر عل نفسه ولو كانت به خصاصة، فقد كان من عادته أن يعتكف من أول شهر رمضان، فلا يخرج من الجامع إلا بعد صلاة العيد، وكان إذا حج لا يركب إلا بعد تعب شديد، وكان من بداية الطريق يعلم الناس المناسك وآداب السفر ويحثهم على الصلاة وكيفية القصر والجمع، وإذا كان بمكة أكثر من الطواف، وكان كثير الثناء على شيوخه، ولم يذكر أحدًا بسوء ولا يعيب أحدًا ولا يسفه رأيًا، وكان لا يكترث بأشغال الدنيا، فلا يسعى إلى شئ فيه رئاسة، ولا يزاحم أحدًا على صحبة أحد من الولاة والقضاة، بل ربما لا يعرف أحدًا منهم.

وكان كثير الزيارة لقبر سيدنا رسول الله ﷺ، يستخير ربه في الروضة الشريفة إذا هم بأمر من الأمور، فلم يكتب حرفًا في كتابه «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» إلا بعد أن ذهب إلى زيارة رسول الله ﷺ، وصلى ركعتين بنية الاستخارة في الروضة الشريفة[2].

❖ مذهبه الكلامي:

كان رضي الله عنه يسير على عقيدة أهل السنة والجماعة ـ عقيدة أبي الحسن

---

(١) انظر: خلاصة الأثر (٤/٤٥٠).

(٢) انظر: شذرات الذهب (١/٣٨٤)، والخطط الجديدة (١٢/٣٣٥)، وكتاب الإقناع (٢٤٦).



الأشعري ـ قال في شرحه على جمع الجوامع: (و) نرى (أن) الشيخ (أبا الحسن) علي بن إسماعيل (الأشعري) نسبة إلى أبي موسى الأشعري الصحابي (إمام في السنة) أي: الطريقة المعتقدة (مقدم) فيها على غيره من أئمة أهل السنة[1].

وأيضًا المطالع له في التفسير يظهر له عيانًا أنه قد تصدى لبعض الآيات وقرر فيها رأي أهل السنة، ورد فيها على المعتزلة.

❖ مذهبه الفقهي:

كان على مذهب الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد شارك في شرح أكثر من كتاب من كتب المذهب حتى صارت كتبه الفقية من معتمدات التدريس والإفتاء.

❖ مصنفاته:

فقد أكثر الإمام الخطيب الشربيني رضي الله تعالى عنه من التأليف والتصنيف في علوم عديد وفنون مختلفة في التفسير وعلوم العربية والفقه والأصول والتصوف وغيرها مما وصل إلينا.

ـ في التفسير:

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الخبير، طبع عدة طبعات، ومنها طبعة قديمة على هامشها فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، بولاق (١٢٢٩) هـ.

ـ في الفقه:

أ ـ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع في الفقه، وهو من جملة الكتب المعتمدة قديمًا وحديثًا، وعليه حواش كثيرة متعددة.

(١) انظر: البدر الطالع للخطيب (٥٣٠/٢، ٥٣١).



ب ـ شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي الفقيه (٤٧٦) هـ.

ج ـ مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، طبع عدة طبعات وهو كذلك من ضمن الكتب المعتمدة قديمًا وحديثًا إقراء وإفتاء.

د ـ شرح على البهجة الوردية لابن الوردي.

- في المناسك:

له كتاب في المناسك الكبير وهو مطبوع وعليه حاشية للشيخ حسب الله، والثاني: المنسك الصغير وعليه شرح للعلامة محمد نووي الجاوي، اسمه فتح المجيب شرح مناسك الخطيب.

- في علوم العربية:

أ ـ نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية.

ب ـ فتح الخالق المالك في حل ألفية ابن مالك، وهو كتابنا الذي نقوم بتحقيقه.

جـ ـ مغيث الندى شرح قطر الندى لابن هشام.

د ـ شرح شواهد قطر الندى وبل الصدا لابن هشام.

هـ ـ تقريرات على المطول في البلاغة للتفتازاني.

- في التصوف:

سواطع الحكم، وهو شرح على حكم ابن عطاء الله.

- متنوع:

أ ـ رسالة في البسملة والحمدلة.

ب ـ المواعظ الصفية على المنابر العلية.

جـ ـ رسالة في بر الوالدين وصلة الرحم.

د ـ شرح منهاج الدين في شعب الإيمان، وهو للشيخ الإمام أبي عبد الله حسين بن الحسن الحليمي الشافعي (٤٠٣) هـ وهو كتاب جليل في نحو ثلاث مجلدات، فيه أحكام كثيرة ومسائل فقهية، وغيرها مما يتعلق بأصول الدين.

** ** **



الفصل الرابع
في الكتب التي اعتمد عليها الشرح

تيسر للشارح رحمه الله تعالى أن يطلع ـ بحكم تأخره ـ على كتب مَن سبقه، فلم يقف عند مصدر معين ينهل منه مادة شرحه، بل اعتمد على كتب كثيرة تضافرت في إخراج هذا الشرح المبارك النافع، والكتب التي ذكرها واعتمد عليها في الشرح كثيرة ومتعددة والعلماء الذين سماهم كثيرون، والذين نقل عنهم ولم ينقل عنهم كذلك، فقد كان واسع الاطلاع عميق الفهم بالفن وما فيه من مدارس مختلفة، ومن المصادر المهمة التي أكثر النقل منها:

١ ـ التصريح على التوضيح للأزهري، وهو شرح دقيق واسع على أوضح المسالك لابن هشام، وقد أكثر رضي الله تعالى عنه النقل من هذا الكتاب وأحيانًا يصرح به وأحيانًا ينقل بدون تصريح منه كما يظهر ذلك جليًا من خلال الشرح.

٢ ـ توضيح المقاصد للمرادي، وهو شرح على ألفية ابن مالك، وهو شرح موسع أكثر فيه من التقسيم والتوضيح لمسائل الفن، ونقل عنه كثير من الفوائد الجلية، وقل أن يصرح باسمه عند النقل، ولكنني بينت ذلك وعزوت إليه.

٣ ـ البهجة المرضية للسيوطي، وهو شرح بسيط جدًّا على الألفية، تتضمن حل المتن مع بعض الفوائد المهمة، وأرى أن الشارح قد نقل منه حل عبارة المتن كما يعلم ذلك بالتتبع.

٤ ـ شرح المكودي، وهو شرح سهل العبارة مشتمل على فوائد جليلة



للألفية وقد تأثر به كثيرًا، وأحيانًا يذكره عند النقل، وأحيانًا يترك العزو إليه، لكنه انتفع به في التمهيد للدخول على المتن حيث تفوق في ذلك.

٥ ـ تمرين الطلاب للأزهري، وهو إعراب للألفية فقد استفاد منه كثيرًا جدًّا حتى أنه كان ينقل جل إعراباته عن الأزهري في التمرين.

٦ ـ شرح ابن عقيل، وشرح مع صغر حجمه مفيد جدًّا، لكنه قل في النقل عنه في حل العبارة، أو في تقرير المسائل النحوية.

٧ ـ شرح الأشموني على الألفية وهو شرح مشهور، وعليه حواش للعلامة الصبان، وقد نقل عنه ولكنه تارة يصرح بالنقل، وتارة لا.

٨ ـ شرح التسهيل لابن مالك، وهو شرح على متن التسهيل لابن مالك، وقد نقل عنه، لكنه في الغالب يصرح بذكره عند النقل.

٩ ـ شرح المرادي على التسهيل، وهو شرح على تسهيل ابن مالك، وقد نقل عنه في مرات قليلة مع التصريح بذكره.

١٠ ـ شرح الكافية الشافية، وهو أصل الألفية، فقد نقل عنه مع التصريح به.

١١ ـ المقاصد الشافية للشاطبي وهو شرح موسع جدًّا للألفية، وقد نقل عنه كثير من الفوائد، وتأثر به في إعراب بعض أبيات الألفية.

١٢ ـ مغني اللبيب، فقد تأثر كثيرًا بعبارة المغني ونقله وعزى له كثيرًا، ونقل في بعض الأحيان ولم يعز له.

١٣ ـ شرح ابن الناظم، وهو شرح ابن المصنف وفيه فوائد جمه ويعتبر أول بكورة الشروح، فقد استفاد منه كثيرًا، وعزى إليه كثيرًا.



١٤ ـ همع الهوامع للسيوطي، وهو شرح لجمع الجوامع للشارح، وهو عظيم الفائدة جليل المقدار حتى ادعى السيوطي أنه أفضل ما ألف في علم العربية، وقد نقل عنه الشارح وقد صرح به في كثير من المواضع.

وقد نقل واستفاد من كثير من الكتب كما يعلم من مطالعة الشرح، بما يعكس سعة إطلاعة وأرى أن اختياره من هذه الكتب مبني على منهج علمي ليس مجرد متابعة بدون هدف ومنهج في الاختيار بما يظهر للمتأمل المنصف، فرضي الله عن الشارح.

** ** **



الفصل الخامس

أصول النحو في فتح الخالق المالك

أصول النحو: هي الأسس التي بني عليها، يقول الأنباري: هي أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله[١]، وهي في الغالب أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[٢]، وقد تزيد على أكثر من ذلك، لكنها ليست على درجة واحدة في القوة، وسوف نبين موقف الشارح منها.

❖ أولا: السماع:

يعد هو الأصل الأول من أصوله، وسمي بالنقل، وعرفوه بأنه هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حدة الكثرة[٣]، وقال السيوطي: وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم وكافر[٤].

❖ موقف الشارح:

قد تمسك الشارح بهذا الأصل، وأكثر من الاعتماد عليه، وقد ظهر ذلك

(١) انظر: لمع الأدلة (٨٠).

(٢) انظر: الاقتراح للسيوطي (٢٧).

(٣) انظر: لمع الأدلة (٨١).

(٤) انظر: الاقتراح (٤٨).

جليًا في شرحه حيث اعتمد على كثير من الآيات والأحاديث والأشعار وأمثال العرب في تقرير الأحكام النحوية، وقد سلك في ذلك مسلك من سبقه من أئمة هذا الشأن، فرضي الله تعالى عنه، وأحسن إليه.

وفيما يلي بيان لذلك:

أ ـ القرآن وقراءاته:

أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو المصدر الأول في تقعيد اللغة والاستشهاد به، فهو أصدق مرجع، وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في تقنين واستخراج الأصول.

قال الراغب الأصفهاني: ألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم، وما عداها... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمر[(١)].

ولقد وضع الشارح القرآن الكريم على رأس المصادر التي عول عليها، ولم يفرق في الاستشهاد بين قراءة متواترة وشاذة.

ب ـ الاستشهاد بالحديث الشريف:

هو الأصل الثاني في الاحتجاج بعد القرآن الكريم وقد وقع جدل كبير بين النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف بين من يجيز الاستشهاد وبناء الأحكام النحوية من ألفاظه غير ملتفت إلى حجة من يمنع مستدلًا باحتمال نقله بالمعني ممن لم تستقم ألسنتهم بالعربية، ووقع اللحن من نقلة السنة، وبين مانع

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن (٦).

للاستشهاد به معتمداً على حجج ردها المجيز على الإطلاق، وبين مجيز بشرط اعتناء النقلة بنقل ألفاظها.

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وتبعه الرضي، وتبعهما ابن هشام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1].

موقف الشارح:

من يتتبع الشرح يجد أن الشارح قد تبع ابن مالك وابن هشام المجيزين للاستشهاد، لكنه كان مقللًا من ذلك.

جـ ـ ما جاء من أقوال العرب وأمثالهم:

قد استشهد الشارح بكثير من أقوال العرب وأمثالهم، وبنى عليها كثيرًا من الأحكام النحوية، ولم يخرج بذلك عن مسلك من قبله.

د ـ الشواهد الشعرية:

قسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: وهم الشعراء الجاهليون، وهم ما قبل الإسلام كـ: امرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: وهي طبقة المخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ: لبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: وهي طبقة المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ: جرير، والفرزدق.

---

(١) انظر: الاقتراح (٥٤) ن خزانة الأدب (١/١٠)، موقف النحاة (١٦، ١٧، ٧٧).

الطبقة الرابعة: وهي طبقة المولدين، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كـ: بشار، وأبي نواس.

فالطبقتان الاولى والثانية يستشهد بهما إجماعًا، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بهذه الطبقة، وأما الرابعة فلا يستشهد بها مطلقًا على الصحيح(١).

موقف الشارح:

استشهد الشارح ـ رحمه الله تعالى ـ بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة والأعشى وغيرهم.

واستشهد كذلك بشعراء الطبقة الثانية، ومنهم حسان بن ثابت ولبيد بن أبي ربيعة والعباس بن مرداس والعجاج وأبي ذؤيب وسحيم بن وثيل وغيرهم.

واستشهد كذلك بشعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير والفرزدق والأخطل وذي الرمة والكميت ورؤبة وغيرهم.

وأما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببعض أبيات لأبي نواس مثل:

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرِ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

فَصَرِّحْ بِمَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الكُنَى ... فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرُ

واستشهد كذلك ببيت لأبي دؤاد الإيادي مثل:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَمَّلُ فِيهِم ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المُهَارِ

وقد ذكر ابن المرزباني في الموشح عن الأصمعي أن عدي بن زيد وأبا دؤاد الإيادي لا تروي العرب أشعارهما؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية(٢).

---

(١) انظر: الخزانة (١/٧، ٨).

(٢) انظر: الموشح للمرزباني (٧٤).

ثانيا: القياس:

هو الأصل الثاني من أصول النحو، ويأتي بعد السماع، وعرفوه بأنه «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو من أعظم أدلة النحو، ويعول عليه في غالب مسائله كما قيل: النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[١].

** ** **

(١) انظر: الاقتراح (٩٤)، ولمع الأدلة (٩٥).



الفصل السادس
في عمل المحقق في الكتاب

وفقني الله تعالى لقضاء وقت طويل مع الخطيب في عدة كتب ما بين تدريس وما بين تحقيق، وأكرمني الله تعالى بالحصول على نسختين خطيتين للكتاب، الأولى من مكتبة الاوقاف بمسجد السيدة زينب، والثانية من موقع جامعة الملك سعود، وبعد ذلك قمت بنسخ المخطوطة والمقابلة بين النسختين وإثبات الفروق، وتمتاز الثانية بأنها منسوخة من نسخة بخط المؤلف وعليها بلاغات وتعليقات، والأولى بها سقط وقد حددت في التحقيق مكان السقط وبينته بالمقارنة مع النسخة الآخرى، ورمزت لنسخة جامعة المالك سعود بـ«س»، ونسخة وزارة الأوقاف بـ«ق».

قمت بتخريج الآيات والأحاديث بعزو كل إلى مكان وجوده.

قمت بعزو أبيات الشعر ونسبتها إلى قائلها وبيان موطن الشاهد وتركت إعراب الأبيات خوفًا من الإطالة.

قمت بضبط الشواهد بتشكيلها بالعودة إلى المراجع المعتمدة.

تتبعت في أكثر الكتاب أصل العبارة ونسبتها إلى أصحابها.

وضعت الفوائد والنكات ليستفيد طالب العلم بها.

قمت بوضع الألفية مميزة بإطار مزخرف حتى يستفيد القارئ من الشرح الممزوج ومن فصل المتن، كما قمت بتشكيل متن الألفية. تشكيلًا تامًّا.

قمت بوضع بعض العناوين المفيدة وميزتها بقوسين هكذا [ ].

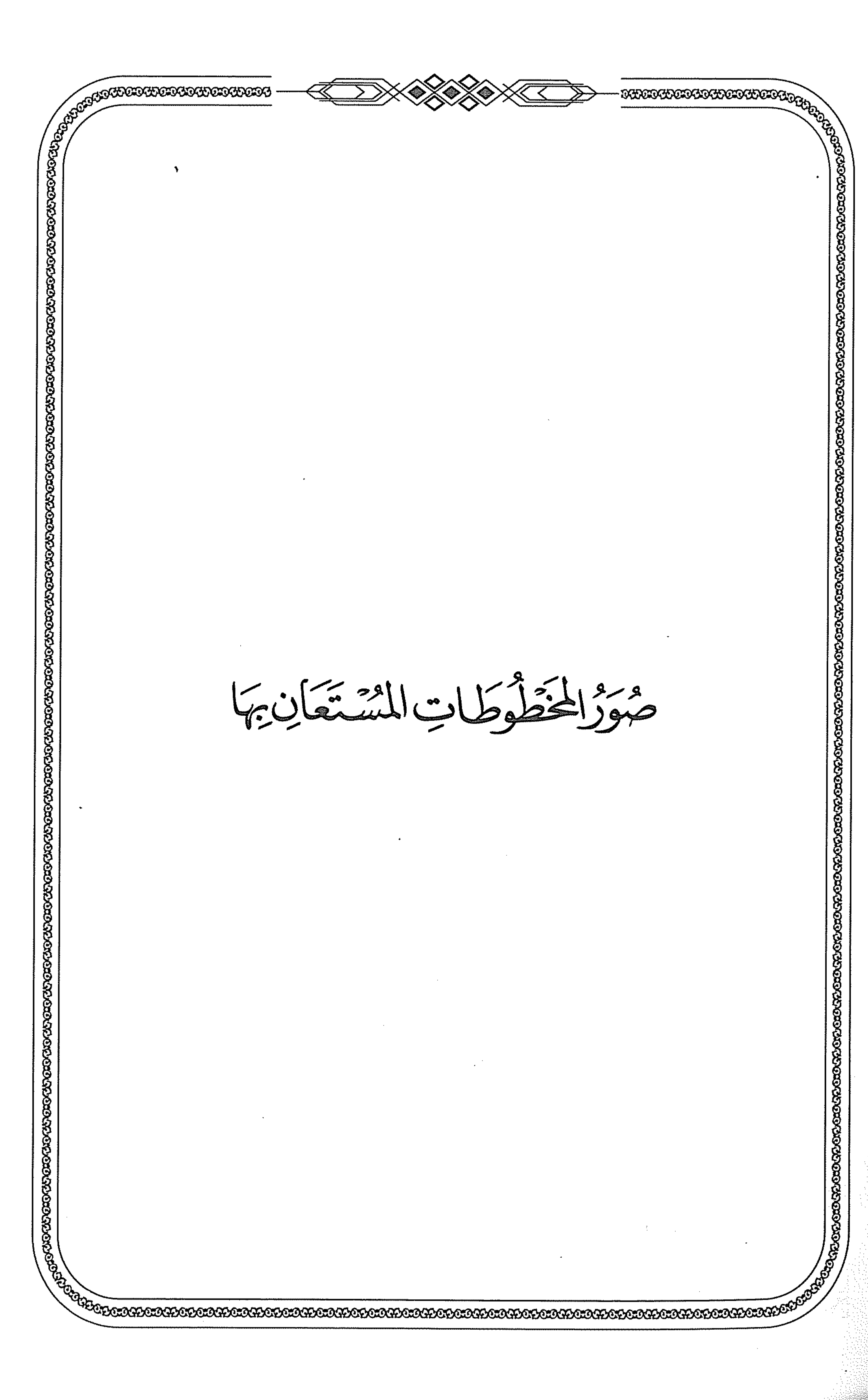
ما زدته في الشرح لإقامة السياق وذلك بمراجعة مصادر العبارة وضعته ما بين قوسين هكذا [ ].

قمت بوضع فهارس متعددة للكتاب، فهارس للموضوعات والآيات والأحاديث.

كما قمت بوضع معجم للأبيات الواردة في الكتاب مرتبًا له على القافية.

وفي النهاية أسأل الله تعالى أن ينفع بالكتاب، وأن يجعل ما قمنا به في ميزان الحسنات وأن يرفع به عنا من السيئات، وأن يغفر لنا ولولدينا ولمشايخنا، وأن يصلى على النبي المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

** ** **

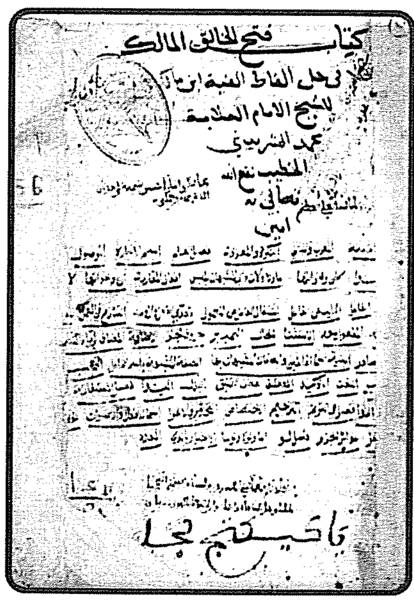


صُوَرُ المخطوطاتِ المُستعانِ بها

الورقة الأولى من نسخة وزارة الأوقاف المصرية

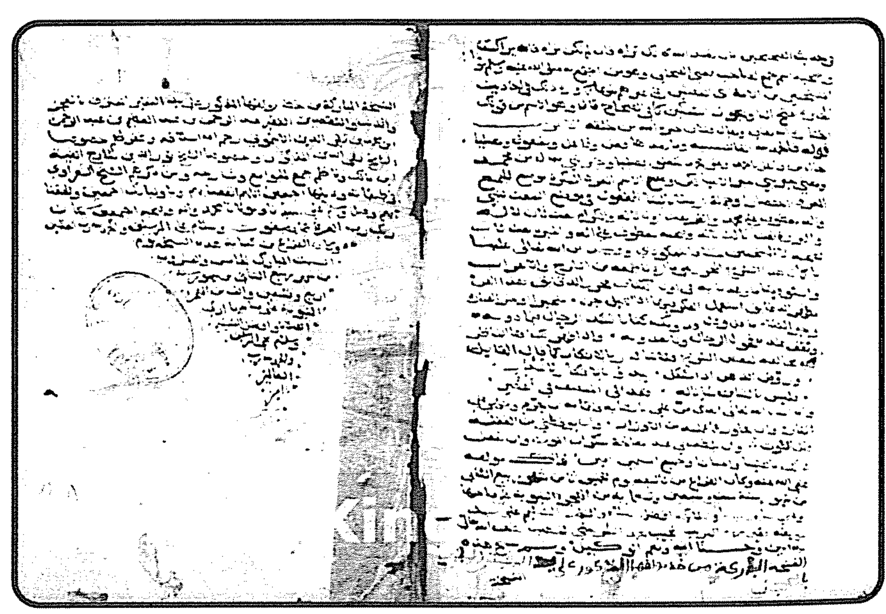
الورقة الثانية من نسخة وزارة الأوقاف المصرية

الورقة الأخيرة من نسخة وزارة الأوقاف المصرية


كتاب فتح الخالق المالك
في حل ألفاظ ألفية ابن مالك
للشيخ الإمام العلامة
محمد الشربيني
الخطيب نفع الله
به تعالى
آمين

الورقة الأولى من نسخة جامعة الملك سعود

الورقة الثانية من نسخة جامعة الملك سعود



الورقة الأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود



فتح الخالق المالك

في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك

تأليف

الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني

(ت ٩٧٧هـ)

دراسة وتحقيق

سيد بن شلتوت الشافعي

أمين الفتوى بلجنة الفتوى - دار الإفتاء المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبِّ يسر يا كريم»

(الحمد لله)[١] الذي أنزل قرآنًا عربيًّا على أفضل خلقه محمدٍ خاتمِ[٢] النَّبِيِّين، أعجزَ[٣] بأقصرَ سورةٍ منه[٤] فصحاء العالمين، ورفع به من جزم[٥] بتوحيده، وخفض به من انتصب لمعاداته وتكذيبه، حمدًا يوافي نعمه، ويكافيءُ مزيده.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة مُخْلِصٍ في توحيده، وأشهد أن سيدنا ونبيِّنا محمدًا [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][٦] عبدُهُ ورسولُهُ، أشرفُ خلقِهِ،

---

(١) قوله: (الحمد لله... إلخ) هو حمد في مقابلة نعمة؛ لأن تعليل الحكم بالمشتق يؤذن بعليّة ما منه الاشتقاق، فكأنه قال: (الحمد لله لأجل أنزال القرآن العربي... إلخ)، والمراد بالتعليق الربط، وبالحكم ثبوت الحمد لله، ويحتمل قوله: (الحمد لله) أن يكون حمدًا في مقابلة الذات، ويكون قوله: (الذي أنزل... إلخ) بيانًا لصفة الله تعالى في الواقع، فكأن قائلًا قال له: (ما صفة الله الذي أوقعت الحمد له؟) فقال: (الذي أنزل... إلخ)، ويحتمل أن يكون فيه حمدان: حمد في مقابلة الذات وهو ظاهر، وحمد في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله: (الذي أنزل)، ووجهه: أن الموصول وصلته في تأويل المشتق، فكأنه قال المُنْزِل... إلخ، وإنما كان ذلك حمدًا ثانيًا؛ لأنه إخبار بوقوع حمد منه، والإخبار بالحمد حمد.

(٢) يقال: (ختم الشيء) بلغ آخره، فهو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخر الأنبياء والمرسلين.

(٣) حقيقة الإعجاز كما في شرح المقاصد: إثبات العجز، استعير لإظهاره. انظر شرح المقاصد (١١/٥).

(٤) أقصر سورة هي الكوثر وهي ثلاث آيات.

(٥) الجزم: القطع بالأمر. انظر: القاموس المحيط (٨٨/٤).

(٦) ما بين القوسين سقط من س، وهو مثبت من ق.



وأعظمُ عبيده، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آله وأزواجه وذريته وأهل بيته الطاهرين، صلاة وسلامًا [متلازمين][1] دائمين إلى يوم الدين.

(وبعد):

فيقول[2] فقير[3] رحمة ربه القريب[4] المجيب[5] محمد الشربيني[6] لما كان كتاب الألفية في النحو، تأليف الإمام العالم العلامة[7] محمد أبي عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي[8] ـ [كما قاله السيوطي[9] وغيره][10] ـ الجياني[11] المنشأ[12]، الدمشقي الدار، وبها توفي، تجري من كتب النحو والصرف، مجرى الإنسان من العين، والعين من الإنسان، قد أجاد في

---

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٢) قوله: (فيقول) إشارة إلى أن الخطبة متقدمة على التأليف حيث أتى بصيغة المضارع.

(٣) قوله: (فقير) يحتمل أنه صفة مشبهة، فمعناه الدائم الفقر، أي: الحاجة، أو أنه صيغة مبالغة فمعناه كثير الفقر.

(٤) قوله: (قريب) أي: قربًا معنويًا بالحفظ والعلم بأحوال العبيد.

(٥) قوله: (المجيب) أي: دعاء من دعاه، والمراد بالإجابة ترتب نفع على الدعاء. إما بعين ما طلب، أو بغيره، وعلى كل إما في الحال أو الاستقبال، كل ذلك إن أراد الله الإجابه، وإلا فلا يجيب شيء من ذلك، والمجيب أصله المجوب؛ لأنه من الجواب، فهو واوي، نقلت حركة الواو إلى الجيم فصار مجوب وقعت الواو الساكنة إثر كسر قلبت ياء فصار مجيب.

(٦) قوله: (الشربيني) نسبة إلى بلده.

(٧) قوله: (العلامة) التاء فيه لتأكيد المبالغة، أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية ومثلها الفهامة.

(٨) وكان مالكيًا ولما ارتحل إلى الشام انتقل لمذهب الشافعي. حاشية ابن حمدون (٢/١٤٢).

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢).

(١٠) ما بين القوسين مثبت من س، غير ثابت في ق.

(١١) قوله: (الجَياني) بفتح الجيم وياؤه مشددة، نسبة لجَيَّان اسم بلد بالأندلس كفاس بالمغرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/١٤).

(١٢) قوله: (منشأ) أي: مولدًا.



نظمه مؤلفه كل الإجادة، وأحسن كل الإحسان، حتى أنه في الحقيقة خلاصة كل بسيط، ومستصفى كل وجيز في النحو والصرف ووسيط، سنح[(١)] لي أن أضع عليه شرحًا يوضح ما أشكل فيه[(٢)]، ويفتح ما أغلق منه على طالبيه، ضامًّا[(٣)] إلى ذلك الفوائد المستجادات[(٤)]، والقواعد[(٥)] المحررات، فاستخرت الله تعالى مدة من الأيام بعد أن صليت ركعتين في المسجد الحرام، ثم في المسجد النبوي، «على صاحبه أفضل صلاة وأزكى سلام»، وذلك بعد مضي تسعمائة واثنين وسبعين من الأعوام، ولما رجعت إلى وطني شرعت في أشياء غيره، وقد تمت[(٦)]، ولله الحمد شرعت في أول[(٧)] سنة خمس وسبعين[(٨)] في شرح تقر به أعين[(٩)]

---

(١) قوله: (سنح) أي: عرض. انظر: القاموس المحيط (١/٢٠٠).

(٢) قوله: (ما أشكل منه) أي: ما خفي منه.

(٣) قوله: (ضامًّا) حال من ضمير.

(٤) قوله: (المستجادات) أي: بالغة في الجودة والحسن، فالمراد الفوائد المستحسنة، فالسين والتاء للمبالغة، والدال مخففة لا مشددة خلافًا لمن توهم ذلك.

(٥) قوله: (القواعد) جمع قاعدة، وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، وعطف القواعد على الفوائد عطف خاص على عام.

(٦) انظر: البدر الطالع للخطيب (١/٦٣).

(٧) في ق: أوائل، وفي س: أول.

(٨) وأعتقد أن الشارح انتهى من شرح جمع الجوامع ثم شرع في الألفية كما يعلم من مقدمة البدر الطالع. انظر: البدر الطالع للخطيب١/٦٣).

(٩) قوله: (بفتح القاف) على وزن تعب، أو بكسر القاف من باب ضرب، فالماضي الذي هو قر أصله على الأول قرر على وزن تعب، وعلى الثاني أصله قرر على وزن ضرب، والمضارع على الأول أصله تقرر على وزن تتعب، وعلى الثاني أصله تقرر على وزن تضرب، فهو من بابي ضرب وتعب، أي: يحصل به سرور وفرح لمن يطلع عليه، فأراد بالأعين الذوات مجازًا مرسلًا من إطلاق الجزء على الكل، وعبر بالأعين؛ لأنها أقوى أسباب الاطلاع، فهو شامل للأعمى، ومعناه في الأصل تبرد دموع أعينهم، فهو من القُر=

أولي[١] الرغبات[٢] راجيًا[٣] بذلك جزيل الأجر والمثوبات، أجافي[٤] فيه الإيجاز المخل، والإطناب الممل، إذ خير الأمور أوسطها، لا تفريطها ولا إفراطها، حرصًا على التقريب لفهم قاصده[٥]، والحصول[٦] على فوائده، [وأعرب][٧] من ألفاظه ما يشكل من الإعراب، [وإذا أردت إعرابًا فأقول في أوله الإعراب غالبًا، ويكون بالأحمر، ليكون ظاهرًا][٨]، فإني مؤمِّل[٩] من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب عمدة[١٠] ومرجعًا[١١] لأولي الألباب

= بضم القاف وهو البرد، فكنى به عن سرورهم به، فإن دمعة العين باردة، ودمعة الحزن حارة، فيلزم من برد العين السرور، فهو كناية اصطلاحية.

(١) قوله: (أولي) أصحاب.
(٢) قوله: (الرغبات) جمع رغبة، وهي الانهماك على الخير طلبًا لحيازة معاليه.
(٣) قوله: (راجيًا) أي: مؤملًا.
(٤) قوله: (أجافي) أي: أترك الإيجاز المخل، أي: تقليل اللفظ المضر.
(٥) قوله: (قاصده): مفرد مضاف فيعم كل من قصده.
(٦) قوله: (والحصول) الحصول عطف على فهم، وهو عطف لازم على ملزوم، ويصح عطفه على التقريب، أي: حرصًا على التقريب، وحرصًا على الحصول، وضمنه معنى الوقوف فعداه بـ«على» أي: الوقوف على فوائده.
(٧) ما بين القوسين في ق: أعرب، وفي س: وإعراب.
(٨) ما بين القوسين ليس مثبت في ق، وهو في س.
(٩) قوله: (مؤمِّل) بتشديد الميم المكسورة، فالرجاء والأمل بمعنى واحد، وهو تعلق القلب بمرغوب فيه مع الأخذ في أسبابه، فإن لم يؤخذ في الأسباب فطمع، وقيل: الأمل رجاء ما تحبه النفس، كطول عمر وزيادة غنى، والرجاء أعم، والفرق بين الأمل والتمني أن الأمل طلب ما تقدم له سبب، والتمني طلب ما لم يتقدم له سبب، وقيل: لا ينفك الإنسان عن أمل، فإن فاته ما أمله عول على التمني.
(١٠) قوله: (عمدة) أي: يعتمد عليه.
(١١) قوله: (مرجعًا) أي: يرجع إليه مطلقًا عند الاختلاف وغيره فهو أعم، وقيل: عكس ذلك، فالمعتمد ما يعتمد عليه في الإفتاء والعمل، أي: في محل الاختلاف، والمرجع ما يرجع=



ببركة[1] الكريم[2] العزيز الوهاب، وإن كان قد شرحه أئمة أعلام، فكل زمان يناسبه أهل زمان تلك الأيام، والفضل مواهب[3]، والناس في العلم مراتب، متفاوتون في الفضائل، وقد تظفر الأواخر بما لم تدركه الأوائل.

قال العلامة الزركشي في خادمه:

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى لِلْمُعَاصِرِ شَيْئًا	وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا
إِنَّ هَذَا الْقَدِيمَ كَانَ جَدِيدًا	وَسَيَبْقَى هَذَا الْجَدِيدُ قَدِيمًا

انتهى.

وكم[4] لله على خلقه من فضل[5] وجُوْد[6]، وكل ذي نعمة[7] محسود[8]، والحسود[9] ....

= إليه عند الاختلاف، فهو من عطف الخاص على العام، وقال بعضهم: عطف تفسير. انظر: حاشية البيجرمبي على على الإقناع (١/٥٥).

(١) البركة في اللغة الزيادة والنماء بالمد، وفي الاصطلاح: ثبوت الخير الإلهي في الشيء.

(٢) على هامش «س» بخط المصنف ببركة الأكرام.

(٣) قوله: (والفضل مواهب) في معنى التعليل لمحذوف تقديره: وأنا أجدت في تأليفي ووفيت بالمراد؛ لأن الفضل مواهب، وهذا من باب التحدث بنعمة الله تعالى.

(٤) في ق: فكم، وفي س وكم.

(٥) قوله: (فضل) أي: خير كامل.

(٦) قوله: (وجود) بضم الجيم أي: كرم.

(٧) قوله: (النعمة) بكسر النون وسكون العين: الإحسان، وتجمع النعم على نعماء بفتح النون وسكون العين المهملة والمد، والنعم ملائم تحمد عاقبته، ومن ثم لا نعمة لله تعالى على كافر، بل هو مرزوق، وبفتح النون وهو خصب العيش ولينه، وبضمهما المسرة. مغني المحتاج شرح المنهاج (١/١٢).

(٨) قوله: (محسود) أي: فلا يلتفت إلى قول المعترضين عليَّ الذين يذمونني، ويذمون كلامي.

(٩) قوله: (الحسود) أي: الحاسد، فالمبالغة ليست مرادة.

لا يسود[1]، فنعوذ بالله من شر الحاسدين، الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى[2] الله إلا أن يتم نوره، وأنا أسأل فضل من حَسُنَ خيمُهُ[3]، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر بشيء مما طغي به القلم، وزلت به القدم أن يدرأ بالحسنة السيئة؛ فإن الإنسان محل النسيان، والصفح عن العثرات من شيم الصالحين من الإخوان، وسميته: فتح الخالق المالك، في حل[4] ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك، أعاننا[5] الله على إكماله، وجعله خالصًا لوجهه بكرمه وإفضاله فلا ملجأ[6] إلا إليه، ولا اعتماد إلا عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل، وأسأله[7] من فضله وكرمه الستر[8] الجميل[9].

قال المؤلف رحمه الله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: ابتدئ[10]

---

(١) قوله: (لا يسود) أي: لا تحصل له سيادة، وسببه أنه ينسب الحكم العدل للجور، فكأنه يقول: هذا لا يستحق تلك النعمة التي هو ملتبس ومخلد فيها.

(٢) في ق: يأب، وفي س: يأبى.

(٣) الخيمة: السجية والخلق والأصل.

(٤) قوله: (حل ألفاظ) شبه الألفاظ بشيء معقود، وحذف المشبه به وأثبت له شيئًا من لوازمه وهو الحل، ففيه استعارة بالكناية.

(٥) قوله: (أعانني الله) أي: أقدرني على إكماله، أي: إتمامه.

(٦) قوله: (فلا ملجأ) باللام والهمز، وقد تحذف مصدر بمعنى اللجأ، أي: الاعتصام بالشيء.

(٧) قوله: (أساله) أي: أطلب.

(٨) قوله: (الستر) بالفتح مصدر، وبالكسر الشيء الساتر، وجمعه ستور.

(٩) قوله: (الجميل) أي: الحسن.

(١٠) قيل: الجار والمجرور زائد لا يتعلق بشيء، والراجح أنه أصلي، فيتعلق بمحذوف اسم أو فعل مقدمًا كل منهما أو مؤخرًا عامًّا، كابتدائي أو ابتدي، أو خاصًّا يعينه فعل حسي بحسب الوجود، كقراءتي أو إقرائي فيما إذا قرأ القارئ فقال: (بسم الله)، ويسمى فعل الشروع، أي: الفعل الذي فيه، ولأجل ذلك كان الأولى أن يقدر فعل المناسبة، ولأنه أصل في العمل، وعلى تعلقه بالمبتدأ لا يضر حذف المصدر وإبقاء عمله؛ لأنه يتوسع في الظرف=

أو أفتتح[١] أو أُألف[٢]، وهذا أولى[٣]، إذ كل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله يضمر ما[٤] جعل التسمية مبتدأ له، كما أن المسافر إذا حَلَّ[٥] أو ارتحل فقال: (بسم الله)، كان المعنى بسم الله أحلُّ، أو بسم الله أرتحل.

[الاسم]

والاسم مشتق من السمو[٦]، وهو العلو[٧]، فهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد[٨] ودم[٩]»، لكثرة الاستعمال، بنيت[١٠] أوئلها على السكون،

= والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، وتقديره مؤخرًا وفعلًا أولى. انظر: مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة للخطيب (١٠، ١١).

(١) قوله: (أفتتح) مرادف لما قبله.

(٢) قوله: (أُألف) بهمزتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة.

(٣) قوله: (أو أُألف وهذا أولى) الإشاره إلى أألف، وله ثلاثة أوصاف: كونه فعلًا، مؤخرًا، خاصًا، وتعليله المذكور لا ينتج إلا الأخير منها، والمراد أنه أولى من الاسم بأحواله الأربعة، أي: كونه خاصًا، أو عامًّا مقدمًا، أو مؤخرًا، ومن الفعل العام بحالتيه مقدمًا، ومؤخرًا، ومن الفعل الخاص المقدم، أسقط سبعة فبقي الثامن مرادًا، وإنما كان أولى؛ لأن الأصل في العمل للأفعال، ولأفادة الاختصاص، فالتقدير: بسم الله أألف لا بغيره، ولشمول بركة التسمية جميع أجزاء التأليف إذا كان المتعلق خاصًا، بخلافه عامًّا، كابتدئ. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٣٣/١).

(٤) قوله: (ما) واقع على لفظ.

(٥) قوله: (حل) أي: نزل. انظر: القاموس (٣٤٨/٣).

(٦) قوله: (السمو) بضم السين وكسرها. انظر: القاموس المحيط (٣٣٨/٤).

(٧) هذا عند البصريين.

(٨) قوله: (يد) أصل يد يدي بسكون الدال ويجوز فتحها.

(٩) أصل دم دمي بفتح الميم، وقيل بسكونها.

(١٠) قوله: (بنيت) أي: وضعت ساكنة، وليس المراد بالبناء مقابل الإعراب كما هو واضح؛ لأن ذلك شرطه أن يكون في الآخر. انظر: حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج (١٨/١).

وأدخل عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن.

وقيل: من الوسم[1]، وهو العلامة[2]، وفيه عشر لغات[3]، نظمت في بيت وهو[4]:

سَمٌ وَسُمَا وَاسْمٌ بِتَثْلِيثِ أَوَّلِهْ لَهُنَّ سَمَاءٌ عَاشِرٌ تَمَّتِ انْجَلَا

والله علم على الذات الواجب الوجود[5] المستحق لجميع المحامد، لم يتسمَّ به سواه[6]، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥][7] أي: هل تعلم أحدًا تسمى الله غير الله؟، وأصله «إلاه» كـ«إمام» ثم أدخلوا عليه الألف واللام، ثم حذفت الهمزة[8] طلبًا للخفة ونقلت حركتها[9] إلى اللام، فصار «اللاه» بلامين متحركتين، ثم سكنت الأولى وأدغمت في الثانية[10] للتسهيل،

---

(١) قوله: (من الوسم) أي: من الفعل؛ لأن الاشتقاق عند الكوفيين من الفعل. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٣٢/١).

(٢) **قال الشارح الخطيب**: ومن السمة عند الكوفيين، وهو العلامة، فوزنه على الأول «افع» محذوف اللام، وعلى الثاني «عل» محذوف الفاء. مقدمة البسملة والحمدلة (١٢).

(٣) العشر هم: اسم وسم وسما بتثليث أولها، وسماء بالفتح والمد. المقدمة للخطيب (١٣).

(٤) انظر: مقدمة الخطيب (١٣).

(٥) قوله: (الواجب الوجود) بيان للموضوع له لا داخل فيه، وإلا كان مدلوله ذاتًا وصفة فيكون كليًّا. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٣٣/١).

(٦) تسمى به قبل أن يسمى، وأنزله على آدم من جملة الأسماء. المقدمة للخطيب (١٣).

(٧) قوله: (هل تعلم... إلخ) استفهام إنكاري.

(٨) قوله: (حذفت الهمزة) أي: بعد نقل حركتها إلى اللام قبلها، فالنقل قبل الحذف لا معه، والمراد بالهمزة الهمزة الثانية. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٣٤/١).

(٩) قوله: (حركتها) أي: الهمزة.

(١٠) أي: بعد تسكينها وهو إدغام على غير قياس؛ لعدم تحرك أول المثلين مع وجود الفاصل بينهما تقديرًا وهو الهمزة؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، والحاصل أن في إله خمسة أعمال. انظر: حاشية البيجرمي (٣٤/١).



والإلة في الأصل[١] يقع[٢] على كل معبود بحق [أو بباطل، ثم غلبَ[٣] على المعبود بحق][٤]، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريَّا[٥]، وهو عربي عند الأكثر[٦]، وعند المحققين[٧] أنه اسم الله الأعظم.

وقد ذكر[٨] في القرآن العزيز في ألفين وثلاثمائة وستين موضعًا، واختار النووي تبعًا لجماعة أنه الحي القيوم.

قال: ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه.

و«الرحمن الرحيم» صفتان مشبهتان بُنِيَتَا[٩] للمبالغة من مصدر رحم[١٠][١١]، والرحمن أبلغ من ....

(١) قوله: (في الأصل) أي: قبل دخول أل عليه.

(٢) وعلى ذلك فهو اسم جنس.

(٣) قوله: (غلب) أي: بعد تعريفه.

(٤) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٥) قوله: (الثريا): نجم معروف.

(٦) أي: استعمل أوَّلًا من العرب. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٤).

(٧) هو الراجح. انظر: حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج (١/٢٠).

(٨) قوله: (ذكر) أي: لفظ الجلالة.

(٩) قوله: «بنيتا» أي: صِيغتا لإفادة المبالغة، وليس المراد أنهما من صيغ المبالغة؛ لأن صيغ المبالغة منحصرة في خمسة، ورحمن ليس منها، والمبالغة في أسمائه تعالى كناية عن كثرة المتعلقات، فمدلولها زائد على مدلول اسم الفاعل، لا بمعناها عند البيانيين، وهي أن تثبت للشيء زيادة على ما يستحقه؛ لاستحالة ذلك في حقه تعالى. انظر حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٥).

(١٠) الرحمة: رقة القلب وانعطافه يقتضي الميل، وحقيقتها مستحيلة في حقه تعالى، ولكن أسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات، فرحمة الله تعالى إرادته إيصال الفضل والإحسان، أو نفس ايصال ذلك، فهي من صفات الذات على الأول، ومن صفات الفعل على الثاني. انظر: مقدمة الخطيب (١٥).

(١١) قوله: (بعد مصدر... إلخ) أي: بعد تنزيله منزلة اللازم، أو جعله لازمًا بنقله إلى فَعُل،=



الرحيم[1]؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في «قَطَع» بالتخفيف و«قَطَّع» بالتشديد[2]، وقدم «الله» عليهما[3]؛ لأنه اسم ذات، وهما اسما صفة[4]، وقدم الرحمن على الرحيم؛ لأنه خاص؛ إذ لا يُقال لغير الله تعالى، بخلاف الرحيم، والخاص مقدم على العام[5].

[الإعراب]

قوله: «باسم»][6] جار ومجرور متعلق بمحذوف اتفاقًا، قدره البصريون ابتدائي، والكوفيون ابتدئ، قيل: ويلزم على الأول [أن يعمل المصدر محذوفًا][7]، وأجبت عنه في مقدمتي على البسملة والحمدلة[8]، وهل الباء

= كحَسُن وكَرُمَ، أي: صار ذا حسن وكرم؛ لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من اللازم. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٦).

(١) قوله: (والرحمن أبلغ من الرحيم) أي: معنى الرحمن أعظم من معنى الرحيم، لا أن الرحمن مشتمل على معنى الرحيم ويزيد عليه، كما هو القاعدة في أفعل التفضيل، وفيه بناء أفعل التفضيل من مزيد، أي: بالغ، وهو لا يصاغ إلا من ثلاثي فهو من المبالغة لا البلاغة؛ لأنها لا توصف بها المفرد. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٦).

(٢) هذه القاعدة مشروطة بثلاثة شروط: **الأول**: أن يكون ذلك في غير الصفات الجبلية، فخرج شَرِه ونَهِم؛ لأن الصفات لا تتفاوت، **والثاني**: أن يتحد اللفظان، فخرج حَذِر وحاذر، **والثالث**: أن يتحد في الاشتقاق، فخرج زمن وزمان؛ إذ لا اشتقاق فيهما. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٦).

(٣) قوله: (عليهما) أي: على الرحمن الرحيم.

(٤) واسم الذات مقدم على اسم الصفة.

(٥) انظر: مقدمة الخطيب (١٥).

(٦) ما بين القوسين بياض في ق، وهو مثبت من س.

(٧) بياض في ق.

(٨) انظر: المقدمة للخطيب (١٠).



للاستعانة[1] أو للمصاحبة[2] والملابسة؟، [استظهر الزمخشري الثاني[3]، و«الله» مجرور؛ لأنه مضاف إليه، وهل الجار له][4] المضاف، أو معنى اللام، ذهب سيبويه إلى الأول، والزمخشري إلى الثاني، و«الرحمن» نعت لله، و«الرحيم» نعت بعد نعت هذا هو المشهور، وقال في المغني الرحمن بدل لا نعت، والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت[5]. انتهى.

وهذان القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة، قال بالأول الأعلم والمصنف، وبالثاني الزمخشري[6] وابن الحاجب، قال في المغني: والحق قول الأعلم وابن مالك[7].

فائدة

قال النسفي في تفسيره، قيل: الكتب المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة

(١) وحقيقة الباء التي للاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل بحيث لا يوجد إلا بها، نحو: كتبت بالقلم، ووجه بأن الأمر لما كان لا يعد كاملًا شرعًا إذا لم يبتدأ باسمه صح ذلك. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧).

(٢) التي للمصاحبة هي التي يصلح في موضعها «مع» أو يغني عنها وعن مصحوبها حال، نحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام، أو في حال كونك مسلمًا، ورجح كونها للمصاحبة بأمور منها: أن باء الاستعانة هي التي يصلح إسقاطها ويرتفع مجرورها على الفاعليه مجازًا، نحو كتبت بالقلم، فيقال كتب القلم، وفي بسم الله لا يصح ذلك، ومنها: أن الاستعانة تفيد أن الله تعالى آلة، والألة ليست مقصودة لنفسها، وفيه من سوء الأدب ما لا يخفى، ومنها: أن باء المصاحبة أكثر استعمالًا عند العرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٢/٧).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣).

(٤) ما بين القوسين بياض في ق.

(٥) انظر: مغني اللبيب (٦٠١).

(٦) في ق: ابن العربي، والمثبت من س.

(٧) المغني اللبيب (٦٠١)، وانظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣).

وأربعة صحف، شيث[1] ستون، وصحف إبراهيم ثلاثون، وصحف موسى قبل التوارة عشرة، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ومعاني كل الكتب[2] مجموعة في القرآن، ومعاني كل القرآن[3] مجموعة في الفاتحة، ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة، ومعاني البسملة مجموعة في بائها، ومعناها[4]: بي كان ما كان، وبي يكون ما يكون، زاد بعضهم، ومعاني الباء[5] في نقطتها[6].

روي أن أول ما نزل على آدم «بسم الله الرحمن الرحيم»، فجعل يُكْثِرُ من تلاوتها، فتاب الله تعالى عليه، وغفر ذنبه، ثم رفعت بعده، ثم أنزلت على نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فتلاها وهو في السفينة، فاستوت على الجُودِيِّ، ثم رفعت بعده، ثم أنزلت على إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فتلاها، وهو في كفة المنجنيق، فجعل الله تعالى النار عليه بردًا وسلامًا، ثم رفعت بعده، ثم أنزلت على موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فقهر فرعون وجنوده، وبها فلق الله البحر له، ثم رفعت بعده، ثم أنزلت على سليمان عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فطاع له الجن والطير، وقام على رؤسهم [خطيبًا][7]، فلما سمعت الجانُّ ذلك قالوا: اليوم، ثم ملك سليمان فكان لا يقرؤها على شيء إلا أطاعه الله تعالى له في الوقت، ثم رفعت بعده، ثم أنزلت على عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فكان بها يبرؤ الأكمه والأبرص، وبها يحي الموتى بإذن الله تعالى، ثم رفعت بعده،

---

(١) قوله: (شيث) بالمثلثة والصرف، ومعناه: هبة الله. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٣٧).

(٢) قوله: (كل الكتب) أي: سوى القرآن.

(٣) قوله: (كل القرآن) أي: سوى الفاتحة.

(٤) أي: أنها تشير إلى ذلك، وليس المراد معناها الموضوعة هي له.

(٥) قوله: (ومعاني الباء في نقطتها) أي: أول جزء يوضع عند إرادة رسمها.

(٦) انظر: المقدمة للخطيب (١٨).

(٧) ما بين القوسين مثبت من ق، سقط من س.



ثم أنزلت على نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكانت له فتحًا عظيمًا.

١ قَـالَ مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ	أَحْمَـدُ رَبِّـي اللهَ خَيْـرَ مَالِـكِ

ولما أتى المصنف بالبسملة شرع في الحمدلة[١] فقال: **(قال محمد هو ابن مالك[٢]، أحمد ربي[٣] الله خير[٤] مالك)** فبدأ بالبسملة أوَّلًا، ثم الحمدلة ثانيًا، اقتداء بالكتاب العزيز[٥]، وعملًا بخير: **(كل أمر ذي بال ـ أي: حال يهتم به[٦] ـ «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»)**[٧] ـ أي: ناقص غير تام،

---

(١) أي: شرع حال كونه مثنيًا بالحمدلة.

(٢) قوله: (قال محمد) هو اسم الناظم رحمه الله تعالى، وقوله: (هو ابن مالك) هي المعرفة التي اشتهر بها، وسبق الكلام عليه في ترجمته فلا عود ولا إعادة.

(٣) قوله (الرب) هو السيد القائم على الأشياء المصلح لها. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٧/١).

(٤) قوله: (خير) بِنْيَة تفضيل، من الخير ضد الشر، وأصل التفضيل بهما على أفعل، فكان الأصل أن يقال: أخير من فلان وأشر منه. انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٨/١).

(٥) ولما لم يكن في الكتاب أمر عبر في جانبه بالاقتداء، ولما كان الحديث متضمنًا للأمر عبر في جانبه بالعمل؛ لأن الاقتداء معناه الاتباع في الفعل استحسانًا له من غير أن يؤمر به، وأما العمل فإنه الاتباع مع الأمر وما في معناه، وما هنا من الثاني. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤٠/١).

(٦) أي: يهتم به شرعًا بأن لا يكون محرمًا لذاته ولا مكروهًا كذلك، ولا ذكرًا محضًا، ولا جعل الشارع مبدأ له غير البسملة، فتحرم على المحرم لذاته كالزنا، بخلاف المحرم لغيره كالوضوء بالماء المغصوب فتسن، وتكره على المكروه لذاته كأكل البصل، بخلاف المكروه لغيره كالوضوء بالماء المشمس فتسن، ولا تطلب لذكر محض كالتهليل، وخرج بالمحض القرآن، فتطلب فيه التسمية؛ لاشتماله على القصص والأحكام، فتعتري التسمية الأحكام الأربعة فقط؛ لأن أصلها الندب. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤١/١).

(٧) أخرجه الحافظ الرهاوي في الأربعين (٢٥).



فيكون قليل البركة، وفي رواية رواها أبو داود (**بالحمد لله**)[1].

وجمع المصنف رحمه الله تعالى - كغيره - بين الابتدائين، عملًا بالروايتين، وأشار[2] إلى أنه لا تعارض بينهما؛ إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي بالحمدلة، أو أن الابتداء ليس حقيقيًّا[3]، بل أمر عرفي يمتد من الأخذ في التأليف إلى الشروع في المقصود، فالكتب المصنفة مبدءها الخطبة بتمامها.

[الحمد لغة وعرفًا]

والحمد اللفظي[4] لغة: الثناء باللسان[5] على الجميل[6] الاختياري[7] على جهة التبجيل أي: التعظيم، سواء[8] تعلق بالفضائل، وهي النعم

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨٤٠).

(٢) في ق إشارة، وفي س: أشار.

(٣) قوله: (ليس حقيقيًّا) أي: لغة فلا ينافي أنه حقيقي عرفًا كما أشار إليه بقوله: (بل أمر عرفي)، والحاصل أن بين الابتدائين الحقيقي والإضافي العموم والخصوص المطلق، فبالبسملة حصل الحقيقي والإضافي، وبالحمدلة حصل الإضافي دون الحقيقي. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٤٢).

(٤) قوله: (اللفظي) أي: الحادث.

(٥) قوله: (باللسان) لبيان الواقع؛ لأن الثناء الذكر بخير وهو لا يكون إلا باللسان، والمراد باللسان آلة النطق لا خصوص الجارحة، فلو أودع الله في يد إنسان النطق فنطق به كان حمدًا. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٤٢).

(٦) قوله: (على الجميل) «على» تعليلية، أي: لأجل الجميل الاختياري، وسواء كان جميلًا عند الحامد أو المحمود أو عند غيرهما.

(٧) قوله: (الاختياري) أي: حقيقة أو حكمًا أو يقال: الاختياري هو أو أثره ليدخل الحمد على صفاته الذاتية، فإنها اختيارية باعتبار متعلقها وهي المقدورات والمرادات والمسموعات والمبصرات. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٤٣، ٤٤).

(٨) قوله: (سواء) خبر مقدم، وتعلق في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر أي: تعلقه بالفضائل=



القاصرة[1]، أم بالفواضل[2]، وهي النعم المتعدية، فدخل في الثناء الحمد وغيره، وخرج باللسان الثناءُ بغيره كالحمد النفسي، وبالجميل الثناء باللسان على غير الجميل إن قلنا برأي ابن عبد السلام أن الثناء حقيقة في الخير والشر[3]، وإن قلنا برأي الجمهور ـ وهو الظاهر ـ أنه حقيقة في الخير فقط[4]، ففائدة ذلك تحقيق الماهية[5][6]، أو دفع توهم إرادة الجمع[7] بين الحقيقة والمجاز عند من يجوزه[8][9]، وبالاختياري[10] المدح[11]؛ فإنه يعم الاختياري وغيره[12]،

= والفواضل سواء في أن الثناء على كل منهما حمد.

(١) قوله: (القاصرة) أي: التي لا يتوقف على الاتصاف بها تعدي أثرها للغير كالعلم، فإن الإنسان يوصف بالعلم وإن لم يُعَلِّم أحدًا ما تعلمه.

(٢) (الفواضل) جمع فاضلة وهي التي يتوقف الاتصاف بها على تعدي أثرها للغير، كالكرم والشجاعة، فإن الإنسان لا يوصف بالكرم إلا بالإعطاء، ولا بالشجاعة إلا بالإقدام على المهالك.

(٣) مستند ابن عبد السلام: (مر بجنازة فأثنوا عليها خيرًا، ثم مر بأخرى فأثنوا عليها شرًا)، وأجاب الجمهور بأن ذلك على سبيل المجاز للمشاكلة، لا حقيقة.

(٤) أي: دون الشر، فليس حقيقة فيه، بل يستعمل فيه مجازًا للمشاكلة.

(٥) أي: بيان ماهية الثناء كما هو الأصل في ذكر قيد الشيء.

(٦) **قال في الخطيب في المقدمة**: كما هو الأصل في ذكر قيود الشيء، وأن الاحتراز على خلافه (١٩).

(٧) أي: توهم السامع عند إطلاق المتكلم الثناء إرادته الجمع.

(٨) قال في المقدمة: كإمامنا الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٩).

(٩) فيحمله السامع عليهما فيقع في محذور، وفيه نظر؛ إذ المصرح به في كتب الأصول أنه يحمل عليهما بالقرينة، ولا قرينة هنا، فلا محذور.

(١٠) قوله: (وبالاختياري) أي: خرج بالاختياري.

(١١) أي: عند من يقول: إنه غير مرادف للحمد.

(١٢) أي: بخلافه عند من قال: إنه مرادف للحمد فلا يخرج بما ذكر.



تقول[١]: مدحت اللؤلؤة على حسنها دون حمدتها[٢]، و«بعلي جهة التبجيل» ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية[٣]، نحو: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩][٤].

وعرفا[٥]: فعل[٦] ينبئ عن تعظيم المنعم[٧] من حيث إنه[٨] منعم على الحامد[٩] أو غيره، سواء ذلك[١٠] باللسان[١١] أم اعتقادًا[١٢] ومحبة[١٣] بالجنان، أم عملًا وخدمة بالأركان[١٤] كما قيل[١٥].

(١) قوله: (تقول... إلخ) هذا من قول العرب.

(٢) فلا تقوله، لأنهم لم يقولوه.

(٣) عطف السخرية على الاستهزاء عطف تفسير كما يفيده كلام الصحاح.

(٤) تقديره: قولوا له ذلك استهزاء وسخرية وتقريعًا على ما يزعمه.

(٥) قوله: (عرفًا) أي: في عرف الناس.

(٦) قوله: (فعل) أي: من الحامد.

(٧) قوله: (ينبيء عن تعظيم المنعم) أي: يخبر غيره ممن اطلع عليه عن ذلك؛ لاستلزامه له فاندفع ما قيل: هذا لا يشمل اعتقاد الجنان الذي هو المراد بفعله الشامل له الفعل المصدر به التعريف كما سيأتي؛ لعدم إنبائه لغير المعتقد المعتبر كما مر.

(٨) قوله: (إنه) بكسر الهمزة، ويجوز فتحها خلافا لمن عده لحنًا أي: من أجل إنعامه.

(٩) قوله: (على الحامد) أي: فاعل الفعل المذكور، ولو عبر به لكان أولى؛ لما يلزم على التعبير بالحامد من الدور، وإن كان مغتفرًا في التعاريف اللفظية.

(١٠) قوله: (ذلك) أي: الفعل المنبيء عما ذكر.

(١١) قوله: (باللسان) أي: بأن يثني به على المنعم.

(١٢) وذلك بأن يعتقد به اتصاف المنعم بصفات الكمال، وأنه ولي النعم اعتقادًا جازمًا أو راجحًا ولو غير ثابت، وإن كان التحقيق أن الاعتقاد ليس فعلًا للجنان، وإنما هو كيفية له.

(١٣) قوله: (ومحبة) عطف مغاير؛ لأنه يلزم من الاعتقاد المحبة لا العكس، والأولى حذفه. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤٥/١).

(١٤) قوله: (الأركان) أي: الجوارح.

(١٥) لم يعرف قائله، والبيت في الكشاف (٨/١)، وتفسير البيضاوي (٣/١)، وتفسير النسفي (١٩/١)، وتفسير ابن كثير (٣٣/١)، ومقدمة الخطيب في البسملة والحمدلة (٢٠).



أَفَـادَتْكُم النَّعْمَـاءُ[1] مِنِّـي ثَلَاثَـةٌ[2] يَـدِي وَلِسَـانِي وَالضَّـمِيرُ المُحَجَّبَـا

[الشكر لغة وعرفًا]

والشكر لغة[3]: هو الحمد عرفًا[4]، وعرفًا[5]: صرف العبد[6] جميع ما أنعم الله تعالى به عليه من السمع وغيره[7] إلى ما خلق[8] لأجله[9]، وهذا لمن حفته العناية الربانية، قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] أي: العامل بطاعتي شكرًا لنعمتي.

[المدح لغة وعرفًا]

والمدح لغة[10] هو الثناء باللسان على الجميل ....

---

(١) قوله: (النعماء) بالفتح بمعنى النعمة كما يؤخذ من المختار، ويحتمل أن تكون اسم جمع بمعنى النعم، و«مني» متعلق بـ«أفادتكم» انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤٥/١).

(٢) قوله: (ثلاثة) على حذف مضاف أي: أعمال ثلاثة، ووجه الدلالة منه أن الشاعر جعل أعمال الثلاثة جزاء النعمة، وكل جزاء للنعمة فهو حمد عرفا، فينتج من الشكل الأول أعمال الثلاثة حمد عرفًا، وهو ظريف فاحفظه. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (٤٥/١).

(٣) قوله: (لغة) أي: في لغة العرب.

(٤) لكن مع إبدال الحامد بالشاكر.

(٥) قوله: (عرفًا) أي: في عرف الشرع مما صرح به فيما يأتي من اختصاص متعلقه بالله تعالى.

(٦) قوله: (صرف العبد) أي: المتحقق بالعبودية.

(٧) أي: من النعم الظاهرة والباطنة.

(٨) قوله: (ما خلق) أي: النوع الذي خلقه الله.

(٩) قوله: (إلى ما خلق لأجله) أي: من أنواع الطاعة التي هي سبب الجمع على الله المقصود منها، أي: لأجل إنعامه بذلك عليه، كأن يصرف السمع إلى تلقي ما ينبئ عن مرضاته تعالى من الأوامر، وما ينبئ عن اجتناب مساخطه من النواهي ثم يستعمل الآلات في امتثالها، وقس على ذلك سائر النعم.

(١٠) قوله: (لغة) أي: في لغة العرب.

مطلقًا[١] على جهة التعظيم، وعرفا[٢]: ما[٣] يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل[٤].

واختار المصنف صيغة «أحمَد» بفتح الميم مضارع حمِد بكسرها من باب علم يعلم، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: (يحمد) بياء الغيبة، ولكنه التفت من الغيبة إلى التكلم؛ لأنها مشتملة على الحاء الحلقية، والميم الشفوية، والدال اللسانية، حتى لا يخلو مخرج من نصيبه من ذلك بالكلية، [والثناء على رب البرية][٥][٦].



الإعراب

قوله: «قال» فعل ماض أجوف عينه واو، أصله: قَوَل بفتح الواو، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٧].

فإن قيل: هلا قال: (يقول محمد) كما فعل ابن معطي في ألفيته[٨]؛ لأن المحكي[٩] لم يمض بعد، أجيب بثلاثة أجوبة:

---

(١) قوله: (مطلقًا) أي: سواء أكان اختياريًّا أم لا، بناء على الراجح.

(٢) قوله: (عرفًا) أي: في عرف الناس.

(٣) قوله: (ما) أي: فعل من المادح ينبئ عن تعظيم الممدوح.

(٤) قوله: (فضائل) جمع فضيلة وهي المزية الذاتية أي: التي لا تحتاج في تحققها إلى تعلقها بغير الذات، فهي الممدوح عليه، والاقتصار عليها هنا ليس للتقييد، بل مثلها الفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية، أي: التي تحتاج في تحققها إلى تعديها لغير الذات، أي: تعلقها به لا انتقالها إليه كما لا يخفى.

(٥) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣).

(٧) المصدر السابق نفسه.

(٨) انظر: ألفية ابن معطي (٣).

(٩) المحكي هو الألفية بتمامها وكمالها

الأول: [أنه يجوز أن يكون قد تأخر نظم قال عن المحكي][1][2] فيكون[3] على ظاهره.

الثاني: أن يكون قد أوقع الماضي موقع المستقبل[4]، تحقيقًا له[5] وتنزيلًا [له][6] منزلة الواقع[7]، كقوله تعالى ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١][8][9].

والثالث: أنه وضع كلمة «قال» أول نظمه ليحكي بها عند [الحاجة][10]، والفراغ من المحكي[11].

[حكم وما تصرف منه]

ومن حكم القول وما تصرف منه أنه لا ينصب إلا جملة، أو مفردًا يؤدي

---

(١) ما بين القوسين بياض بالأصل، وقد أثبته من شرح المرادي على الألفية (٢١/١)، وهو أصل هذه العبارة التي نقلها الشارح الخطيب، وهذا الوجه مدفوع حيث طلب الاستعانة وهي إنما تطلب عند الشروع في الابتداء.

(٢) على هامش س: خفي من خطه نحو نصف سطر.

(٣) قوله: (فيكون) أي: الماضي في قوله: (قال).

(٤) القرينة على ذلك قوله: (أستعين الله) المقتضي تقدم الخطبة على التأليف، ويكون المعنى: أستعين الله في إظهار ألفية، أو النفع بها على خلاف الظاهر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٧/١).

(٥) قوله: (له) أي: المستقبل.

(٦) ما بين القوسين أثبته من شرح المرادي على الألفية (٢٢/١) لحاجة السياق إليه.

(٧) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٢/١).

(٨) المراد بأمر الله تعالى الساعة، وهي إلى الآن لم تأت فيكون وقع الماضي موقع المستقبل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٣/١).

(٩) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٤/١)، وشرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٣/١).

(١٠) ما بين القوسين مثبت من شرح المرادي على الألفية (٢٢/١)، وهو غير مقروء في س، وسقط في ق.

(١١) انظر: شرح المرادي على الإلفية (٢٢/١).



معنى الجملة، كقلت قصيدة وشعرًا، وكذا المفرد المراد به مجرد اللفظ على الصحيح، كقلت: كلمة[1].

و«محمد» فاعل قال، و«هو» مبتدأ، و«ابن» خبره، وكان حق «ابن» أن يتبع محمدًا على أنه نعت له، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبرًا لضميره، وإنما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلومًا بدون النعت حقيقة أو ادِّعاء، واجتمع في قوله: (أحمد ربي) الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي، فـ«أحمد» إعرابه لفظي، و«رب» إعرابه تقديري، فإنه منصوب على المفعولية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء الموجدة منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، وياء المتكلم إعرابها محلي؛ فإنها في موضع جر بإضافة رب إليها.

قال الكافيجي رحمه الله تعالى: والفرق بين الإعراب التقديري والمحلي أن المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة كألف الفتى، والمانع من الإعراب المحلي هو الكلمة بتمامها، كـ«أنا، وأنت»[2].

و«الله» منصوب عطف بيان لـ«رب» لكونه أوضح من المتبوع لا أنه بدل منه؛ لأن المبدل منه إنما يؤتى به توطئة لذكر البدل، ولأنه في حكم الطرح غالبًا، و«خير» حال لازمة، و«مالك» مضاف إليه، وليس تكرار «مالك» هنا بإيطاء[3]؛ لاختلافهما بالتعريف والتنكير؛ فإن الأول علم، والثاني صفة[4]، ولهذا يكتب الأول بغير ألف، والثاني بالألف تفرقة بينهما، وإنما هو من محاسن البديع؛ إذ هو من الجناس التام؛ لتوافقهما في أنواع الحروف وأعدادها

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٣).
(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣).
(٣) الإيطاء: إعادة القافية بلفظها قبل سبعة أبيات.
(٤) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/٩).



وهيآتها وترتيبها، ولكونهما من نوع واحد يسمى متماثلًا أيضًا[١].

٢ مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ المُصْطَفَى وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

وقرن المصنف[٢] الثناء على الله تعالى بالثناء على نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: **(مصليًّا على الرسول)**؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] أي: **لا أذكر إلا وتذكر معي**، كما في صحيح ابن حبان[٣]، ولقول الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته ـ أي: بكسر الخاء ـ، وكل أمر طلبه غيرها حمد الله، والثناء عليه، والصلاة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٤].

[إفراد الصلاة عن السلام]

وإفراد الصلاة عن السلام مكروه كما قاله النووي في أذكاره[٥]، وكذا عكسه[٦]، ويحتمل أن المصنف أتى بها[٧] لفظًا، وأسقطها خَطًّا، ويخرج بذلك عن الكراهة.

[معنى الصلاة]

والصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار[٨]،

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) قوله: (قرن) المراد بمقارنة لفظ للفظ كونه عقبه، لا الاتحاد في الزمان.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٣٨٢).

(٤) انظر: المجموع شرح المهذب (١/٧٣).

(٥) الأذكار للنووي (١٠٥).

(٦) **قال البيجرمي**: الكراهة مشروطة بثلاثة أشياء: أن يكون الإفراد منا، وأن يكون في غير ما ورد فيه الإفراد، وأن يكون لغير داخل الحجرة الشريفة؛ فإنه إذا اقتصر على السلام فلا كراهة. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٥٢).

(٧) قوله: (بها) أي: بصيغة السلام.

(٨) قوله: (استغفار) السين والتاء للطلب، أي: طلب المغفرة من الله تعالى للعبد سواء كان=

ومن الآدمي ـ أي: والجن(١) ـ تضرع ودعاء(٢) قاله الأزهريُّ وغيره(٣).

[وقت وجوب الصلاة]

واختلف في وقت وجوب الصلاة على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أقوال:

أحدها: في كل صلاة، واختاره الشافعي ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ في التشهد الأخير منها(٤).

والثاني: في العمر مرة.

الثالث: كلما ذكر، واختاره الحليمي من الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، والطحاوي من الحنفية، [واللخمي](٥) من المالكية، وابن بطة من الحنابلة(٦).

الرابع: في كل مجلس.

الخامس: في أول كل دعاء وآخره(٧).

= بلفظها أو لا، كالعفو مثلًا.

(١) وكذا من الحيونات والجمادات.

(٢) أي: خضوع وذلة، يقال: تضرع لله تعالى، أي: خضع وذل، وعطف الدعاء على التضرع من عطف العام على الخاص؛ لأن التضرع دعاء بخضوع وذلة، والدعاء أعم. انظر: حاشية البيجرمي على الإقناع (١/٥٤).

(٣) الصحاح للأزهري (١٨٥٦).

(٤) انظر: الإمام للشافعي (١/١١٧)، والمجموع للنووي (٣/٤٦٥)، وروضة الطالبين (١/٢٦٣).

(٥) على هامش س: (الحليمي) وبعدها صح، وما على الهامش خطأ، والصواب ما ذكر في النص المحقق وهو الموافق لشرح الخطيب لجمع الجوامع (١/٧٨)، ومغني المحتاج (١/٩٦).

(٦) انظر: رد المحتار (١/٣٤٣)، وفتح القدير (١/٢٧٣)، ومواهب الجليل (١/٥٤٣)، والإنصاف (٢/٧٦)، والمغني لابن قدامة (١/٥٣٧).

(٧) انظر: الشفا للقاضي عياض (٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥).

[معنى النبي والرسول والعلاقة بينهما]

والرسول بمعنى المرسِل قليل[(١)]، وفي بعض النسخ: (على النبي)، والرسول أخص من النبي، فإن النبي إنسان أوحي إليه بشرع[(٢)] للعمل به[(٣)(٤)]، والرسول إنسان أوحي إليه بشرع للعمل به والتبليغ[(٥)]، فكل رسول نبي، ولا عكس، ولفظ النبي بالهمز من النبأ، أي: الخبر؛ لأن النبي مخبر بكسر الباء ـ وفتحها ـ عن الله تعالى، فالفتح أولى ليشمل النبي غير الرسول، وبلا همز، وهو الأكثر، قيل: إنه مخفف المهموز قلبت همزته ياء.

وقيل: إنه الأصل من النَّبْوة بفتح النون وسكون الباء، أي: الرفعة؛ لأن النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق[(٦)].

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٢) قوله: (أوحي إليه بشرع) أي: أُعْلِم به؛ لأن الإيحاء الإعلام سواء كان بإرسال ملك أو بإلهام أو رؤيا منام، فإن رؤيا الأنبياء حق. حاشية الباجوري على ابن قاسم (١٦/١).

(٣) قوله: (للعمل به) أي: في حق نفسه.

(٤) **قال الباجوري:** هو إنسان حر ذكر من بني آدم سليم عن منفر طبعًا كجذام وبرص وعن دناءة أب أي: خسته ككونه حجامًا أو زبالًا، وخنا أم بالقصر أي: فحشها وزناها، ومحل الاحتياج للتقييد بالذَّكَر إن نظرنا لما اشتهر من أن الإنسان يطلق على الذكر. انظر: حاشية شيخ الإسلام الباجوري على ابن قاسم الغزي (١٦/١).

(٥) فبين الرسول والنبي عموم وخصوص مطلق يجتمعان فيمن كان نبيًّا ورسولاً كسيدنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وينفرد فيمن كان نبيًّا فقط، ولا ينفرد الرسول فإن قلنا: ينفرد الرسول في الملائكة كجبريل لقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] فبينهما العموم والخصوص الوجهي، والتحقيق الأول، وجه كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر. انظر: حاشية الباجوري على ابن قاسم (١٦/١).

(٦) انظر: المحلي بحاشية شيخ الإسلام زكريا (١٥٦/١).



تنبيه :

قوله: (مصليًا) حال مقدرة، إذا قلنا: إنها من فاعل «أحمد»، والحال المقدرة هي المستقبلة، كـ«مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا»، أي: مقدرًا ذلك، ومنه: ﴿ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، قاله في المغني[١].

[معنى الاصطفاء]

(المصطفى) أي: المختار من الناس، كما قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث رواه الترمذي وصححه[٢]: **(إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشًا، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)**، وقال في حديث رواه الطبراني: **(إن الله اختار خلقه، واختار منهم بني آدم، ثم اختار بني آدم فاختار منهم العرب، ثم اختار العرب، واختار منهم قريشًا، ثم اختار قريشًا فاختار منهم بني هاشم، ثم اختار بني هاشم فاختارني، فلم أزل خيارًا من خيار)**[٣] صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وزاده فضلًا وشرفًا لديه، وحشرنا في شفاعته وجميعَ أهلينا ومحبينا.

[تعريف الآل]

(و) على (آله) هم كما قال الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وابني عبد مناف؛ لأن صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَسَّم سهم ذوي القُربي، وهو خمس الخمس بينهم تاركًا[٤] من سهم ذوي القربى غيرهم من بني عمهم: نوفل

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦٠٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٤٠).



وعبد شمس مع سؤالهم له. رواه البخاري[1]، وهو هاشم فقط عند الإمام مالك، والإمام أبي حنيفة، وقيل: كل مسلم، واختاره النووي في المجموع[2]، وقيل: الأتقياء من المسلمين، وهذا أشبه.

وقوله: **(المستكمِلين)** بكسر الميم جمع «مستكمِل» اسم فاعل من «استكمل» بمعنى تكمل نعت لـ«آله»، وعلامة جره الياء[3].

وقوله: **(الشَّرَفا)** بفتح الشين مفعول «المستكملين»، وفي بعض النسخ بضم الشين[4] يكون صفة أُخرى، ويكون مفعول المستكملين محذوفًا، تقديره: كلَّ الشرف أو نحوه ككل المجد[5].

تَنْبِيهٌ:

سكت المصنف عن الصلاة على صحبه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو اسم جمع صاحب، بمعنى الصحابي، وهو مَن اجتمع مؤمنًا بمحمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته، فإن مات مؤمنًا استمرت الصحبة، وإلا انقطعت، وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه، فمَن اجتمع به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أقاربه المؤمنين، فهو من الآل والصحب، ومَن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط، ومَن اجتمع به مؤمنًا من غير القرابة، فهو من الصحب فقط[6].

---

(١) قوله: (تاركًا) حال من قوله: (قَسَّم) فالمعنى قسم حال كونه تاركًا.

(٢) المجموع للنووي (٣/٤٤٧).

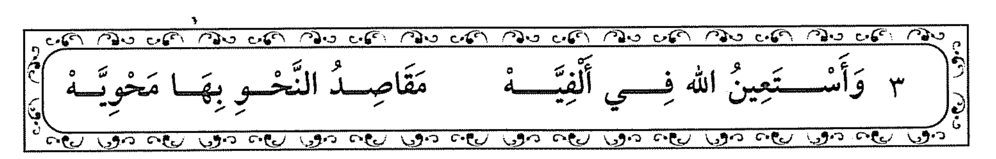
(٣) **قال ابن حمدون:** الأولى أنه مفعول لفعل محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن المقام مقام دعاء ينبغي فيه تكثير الجُمَل. حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٩).

(٤) قوله: (بضم الشين) فيكون جمع شريف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٦) انظر: الثمار اليوانع للأزهري (١/٢٤).





٣ وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

(واستعين) الله (في) نظم أرجوزة[(١)] (ألفيه) بسكون اللام، عدَّتها ألف بيتٍ،[(٢)] أو ألفان بناء على أن كل شطر بيت، ولا يقدح ذلك في النسبة كما قيل لتساوي النسب إلى المفرد والمثنى[(٣)].

تَنْبِيهٌ:

و«أستعين» جملة معطوفة على «أحمد»، و«أحمد» و«رب» محكي بـ«قال» إلى آخر الرجز، و«في ألفيه» متعلق بـ«أستعين» على تضمين في الفعل فيضمن معنى أستعين أستخير[(٤)]، ومجاز في الحرف، فيكون في بمعنى على، أو على لغة قليلة[(٥)].

(مقاصد النحو) أي: معظمه وجُلُّ مُهِمَّاته[(٦)] (بها) أي: فيها، فالباء بمعنى «في»، وقوله: (محوية) أي: مجموعة، خبر عن مقاصد، و«بها» متعلق به.

---

(١) الأرجوزة من الرجز، وهو الضرب من الشعر، وزنه: «مستفعلن» ست مرات. الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٣٢).

(٢) قوله: (عدتها ألف بيت... إلخ) أشار بذلك إلى وجه التسمية وأنه من قبيل نسبة المعدود إلى العدد.

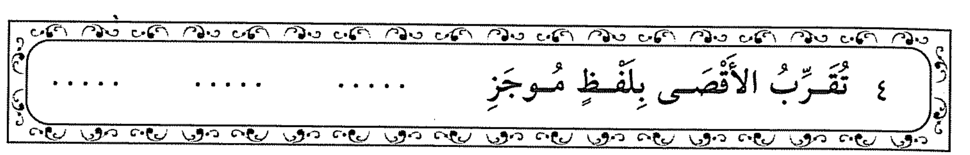
(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢).

(٤) أحسن منه معنى أرجوزة ونحوه؛ لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد. انظر: حاشية ابن الصبان على الأشموني (١/١٤).

(٥) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٢٠).

(٦) بين بذلك أن المصنف لم يستوعب كل مقاصد النحو، كيف وقد خلت الألفية عن بعض مسائل النحو.





(تقرب) أي: هذه الألفية لإفهام الطالبين **(الأقصى)** أي: الأبعد من غوامض المسائل، فيصير واضحًا، وقوله: **(بلفظ)** متعلق بـ«تقرب»، ووصف اللفظ بقوله: **(موجز)** أي: قليل الحروف كثير المعنى(١)، وهل هو بمعنى الاختصار، أو بينهما فرق؟

قال ابن الملقن في إشاراته عن بعضهم: الاختصار حذف عرض الكلام(٢)، والإيجاز حذف طوله.

قال الخليل: الكلام يبسط ليُفهم، ويختصر ليحفظ، والباء(٣) للسببية.

قال الجلال السيوطي: ولابدع في كون الإيجاز سببًا للفهم، كما في: (رأيت عبدَ الله وأكرمته) دون (أكرمت عبد الله)، ويجوز أن تكون بمعنى مع، قاله ابن جماعة(٤).

٤ .... وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

(وتبسط) أي: توسيع **(البذْل)** بسكون المعجمة أي: العطاء، وقوله: **(بوعد)** متعلق بـ«تبسط»، ثم وصف الوعد بقوله: **(منجز)** أي: سريع الوفاء، والوعد يقال في الخير، والإيعاد يقال في الشر إذا لم تكن قرينة(٥).

---

(١) البهجة المرضية للسيوطي (٢)، شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (٢/٢٠، ٢١).

(٢) عرضه هو تكريره. انظر: حاشية الشبراملشي على النهاية (١/٣٤).

(٣) قوله: (الباء) أي: في قوله: (بلفظ).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢).

(٥) المصدر السابق نفسه.



٥ وَتَقْتَضِـي رِضًـا بِغَيْـرِ سُـخْطِ ....

(وتقتضي) أي: تطلب بحسن الوجازة المقتضية لسرعة الفهم (رضًا[١]) من قارئها بأن لا يعترض عليها، وقوله: (بغير سُخط[٢]) أي: يشوبه، متعلق بمحذوف نعت لـ«رضًا» لا لـ«تقتضي»، والتقدير: رضًا كائنًا بغير سخطٍ، أي: خالصًا.

٥ .... فَائِقَـةً أَلْفِيَّـةَ ابْـنِ مُعْطِـي

وقوله: (فائقة[٣]) حال من ألفية، أو من ضمير تقتضي، والضمائر المستترة في «تقرب وتبسط وفائقة» تعود إلى ألفية من قوله: (واستعين الله في ألفيهْ)[٤].

وقوله: (ألفية ابن معطي) مفعول فائقة، وإنما علمت لاعتمادها على صاحب الحال[٥].

[التعريف بابن معط]

وابن معط هو الإمام يحيى أبو زكريا بن معط بن عبد النور الزواوي الحنفي[٦] تغمَّده الله برحمته.

---

(١) قوله: (رِضًا) بكسر الراء، والقياس فتح الراء. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٢) قوله: (سُخْط) بضم السين وسكون الخاء.

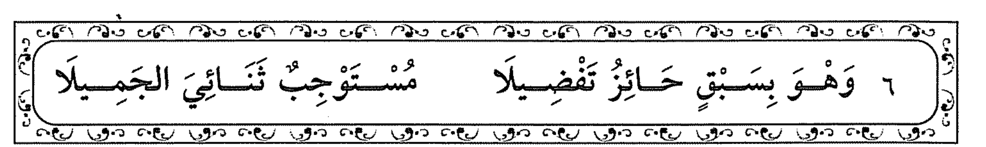
(٣) قوله: (فائقة) أي: عالية في الشرف، وإنما فاقته؛ لأنها من بحر واحد، وألفية بن معط من بحرين، فإن بعضها من السريع، وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر أحكامًا من ألفية ابن معطي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) قوله: (الحنفي) قيل: كان مالكيًّا وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزولي، ثم تشفع=





٦ وَهْــوَ بِسَــبْقٍ حَــائِزٌ تَفْضِــيلَا مُسْــتَوْجِبٌ ثَنَــائِيَ الجَمِــيلَا

ولما كانت هذه العبارة توهم نقصًا في ابن معطي أزال ذلك بقوله: (وهو بسبق) أي: بسبب سبقه إلى وضع كتابه وتقدم عصره (حائز[١]) أي: جامع (تفضيلا) لتفضيل السابق غالبًا عرفًا وشرعًا، وهو أيضًا (مستوجبٌ ثنائي) عليه؛ لانتفاعي بما ألَّفه، واقتداء به[٢].

وقوله: (الجميلا) نعت لـ«ثنائي»، والألف فيه للإطلاق، وهل هو نعت كاشف أو مُخصص؟ مبنيٌّ على ما تقدم، فمن قال: (إن الثناء مختص بالخير) قال بالكشف، ومن قال: (إنه مشترك بين الخير والشر) قال بالتخصيص، والأكثرون على الأول[٣].

٧ وَاللهُ يَقْضِــي بِهِبَــاتٍ وَافِــرَهْ لِي وَلَـهُ فِـي دَرَجَـاتِ الآخِـرَهْ

(والله يقضي) أي: يحكم[٤] (بهبات) أي: عطايا ....

= كابن مالك وأبي حيان حين الخروج من الغرب، ويمكن أنه تحنف بعد أن تشفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧).

(١) قوله: (حائز) بالحاء المهملة والزاي.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٢).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٤) قوله: (يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة؛ لأن معناه عند الأشاعرة كما في شرح المواقف إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وهذا لا يناسب الطلب، قال: وتقديره إيجاده إيَّاها فيما لا يزال على ما هي عليه فيه، والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزي فيرجع إلى التقدير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨).

من فضله[١]، ثم نعتها بقوله (وافرة) ولم يقل وافرات المطابقة لهبات؛ لأن جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه[٢].

ثم بدأ في الدعاء لنفسه فقال: (لي) لقوله ﷺ (ابدأ بنفسك)[٣] وروى أبو داود أنه ﷺ: (كان إذا دعا بدأ بنفسه)[٤]، ثم ثنى بالدعاء لابن معط فقال: (وله).

وقوله: (في درجات الآخرة) متعلق بـ«يقضي»، وكذا (لي وله)[٥]، وكان الأَوْلَى[٦] أن يقول:

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ جَمَّهْ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

تتمة: [الجمل التي لا محل لها من الإعراب]

الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع: [الاستئنافية][٧]، والمعترضة، والواقعة جواب قسم، والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقًا، أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا بـ«إذا» الفجائية، والتفسيرية، والواقعة صلة، والتابعة لما لا محل له.

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٣) أخرجه مسلم (٩٩٧).

(٤) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٤٠٨١).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤).

(٦) لأن التعميم مطلوب، ولعله عمم في اللفظ لا في الكتابة، ويبقى الكلام في أنه هل يطلب التعميم في الكتابة أيضًا؟ وهو محل نظر، ولعل الأقرب الطلب قياسًا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩/١).

(٧) في «س، وق» الاستثنائية، وما أثبت في الأصل هو الصواب، وكتب على هامش المخطوط، تصويبًا.

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

وأما الجمل التي لها محل فسبع أيضًا: الواقعة خبرًا، والحالية، والواقعة مفعولًا، والمضاف إليها، والواقعة جوابًا لشرط جازم إذا كانت مقترنة بالفاء، و«إذا» الفجائية، والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل(١).

قال في **المغني**: والحقُّ أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها(٢).

[مبادئ علم النحو]

ثم اعلم أن من أرد الخوض(٣) في علم من العلوم على الوجه الأتم، لابُدَّ أن يعرف حدَّه وموضوعه(٤) وغايته وفائدته، ليكون على بصيرة(٥) في

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٤، ٥).

(٢) انظر: مغني اللبيب (٥٥٨)

(٣) قوله: (الخوض) أي: المشروع.

(٤) موضوع كل علم ما يُبْحَث فيه عن عوارضه الذاتية اللاحقة له، والعارض الخارج عن الشيء المحمول عليه، والعوارض الذاتية التي تلحق الشيء لذاته كلحوق الإدراك للإنسان بالقوة، أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للإنسان؛ لأنه جسم، أو مساو له كالتكلم اللاحق للإنسان؛ لأنه ناطق، أو لأمر خارج عنه مساوٍ له كلحوق التعجب للإنسان؛ لأنه مدرك، أما ما يلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم، أو أو أخص كالضحك العارض للحيوان؛ لأنه إنسان، أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فأعراض غريبة، ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه، نحو: الكلمات الثلاث: اسم وفعل وحرف، أو على جزئه، نحو: الكلمة إما معربة أو مبنية، أو على نوعه نحو: الحروف كلها مبنية، أو على أعراض النوع، نحو: المعرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/٩).

(٥) أي: على نفس بصيرة، أي: شديدة الإبصار، ويحتمل أنه مصدر بمعنى تبصر؛ إذ لو تصوره بأمر عام ككونه شيئًا نافعًا شمله وغيره. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨).

طلبه[١]، فحدُّ هذا العلم الذي نحن بصدده: علمٌ بأصول[٢] يُعْرَف بها أحوال أبنية الكلمة إعرابًا وبناء[٣].

*** وموضوعه:**

الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

*** وغايته:**

الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، والاحتراز عن الخطأ في اللسان[٤].

*** وفائدته:**

معرفة صواب الكلم من خطئه[٥].

---

(١) قوله: (في طلبه) أي: الشروع فيه، وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلًا بالتصور بوجه ما، فإن طلب ما لم يعلم بوجه محال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨، ٩).

(٢) قوله: (علم بأصول... إلخ) المراد بالعلم الإدراك كما هو المعنى الأصلي له، وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله: (بأصول)، وأتى بالباء؛ لأنه يقال: علمه وعلم به، أو ضمنه معنى الإحاطة، وهي جمع أصل، وهو القاعدة والضابط والقانون، ألفاظ مترادفة، والمراد بأحوال الأواخر الأمور العارضة له، وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة؛ لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩). والنحو لغة: القصد، والمراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف، وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك.

(٣) ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط بها إدركات جزئية أي: معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٠).

(٤) الأولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم؛ لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم، وقد لا يفهم أصلًا إلا به. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/١٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٢).

[أول من وضعه]

وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود[1]، وأنه أخذه أوَّلًا عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان أبو الأسود كوفيَّ الدار، بصريَّ المنشأ، ومات وقد أسَنَّ.

واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهَرَّاء؛ بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهرويَّة، ثم خلف أبَا الأسود خمسةُ نفر، أولهم: عنبسة[2] الفيل[3]، وثانيهم: ميمون الأقرن، وثالثهم: يحيى بن يعمر العدواني، والرابع والخامس: ولدا[4] أبي الأسود عطاء وأبو الحارث، ثم خلف هؤلاء عبد الله بن إسحاق الحضرمي؛ وعيسى بن عمر الثقفي؛ وأبو عمرو بن العلاء، ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين: كوفيًّا وبصريًّا، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد، وخلف الكسائي الفراء، ثم جاء بعد ذلك صالح بن إسحاق الجرمي، وبكر بن عثمان المازني، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد، وجاء بعده أبو إسحاق الزجاج؛ وأبو بكر بن السراج؛ وابن درستويه، وأبو بكر محمد بن مبرمان، ثم جاء بعد هؤلاء أبو عليٍّ الحسن بن عبد الغفار الفارسي، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وعلي بن عيسي الرُّمَاني[5]، ثم أبو الفتح

---

(١) على هامش ق: مطلب مَن وضع النحو أوَّلًا.

(٢) في س وق: «عنيسة» وهو تصحيف.

(٣) كان اسم أبيه معدان، قتل فيلاً لعبد الله بن عامر بن كريز، فسمي معدان الفيل، وسمي ابنه عنبسة الفيل.

(٤) قوله: «ولدا» ليس في ق، وهي مثبتة من س.

(٥) في س وق: الرباني، وهو تصحيف، والمثبت في النص المحقق هو الصواب الموافق لأصل العبارة.

ابن جني، ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ثم الزمخشري، ثم ابن الحاجب، ثم ابن مالك مصنف هذا الكتاب[(١)]، توفي لاثنتي[(٢)] عشر[(٣)] خلت من شعبان سنة اثنين وسبعين وستمائة، وهو ابن سبع وخمسين سنة، وله مصنفات عديدة نفع الله بها، دل ذلك على إخلاصه في العلم، كان النووي رحمه الله تعالى من تلامذته، وناهيك بذلك، جعل الله تعالى قرآه الجنة، وجمعنا به مع النبيين والشهداء والصالحين[(٤)].

**   **   **

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥).

(٢) في ق: لثنتين، وفي س: لاثنتي.

(٣) قوله: «عشر» ليست في ق، وهي مثبتة من س.

(٤) سبقت ترجمة مطولة لابن مالك.



[الكلام وما يتألف منه][1]

ولما كان[2] موضوع[3] هذا العلم الكلمات العربية وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه[4] بدأ[5] المصنف[6] رحمه الله تعالى ببيان الموضوع فقال: **(الكلام)** وهو خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، والأصل: هذا باب شرح[7] الكلام، فحذف المبتدأ وهو «هذا»، ثم خبره، وهو باب وأُنِيبَ عنه شرح، ثم شرح وأنيب عنه الكلام، ونظيره في حذف المضافين قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[8] [طه: ٩٦] ففعل به ما ذكرنا على التدريج[9]، **وقيل**: دفعة واحدة[10][11].

---

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق، وهي ثابتة في النسخ المطبوعة للمتن من المتن، وكذلك في كثير من شروح الألفية.

(٢) قوله: (ولما كان) بيان لسبب إيراد تعريف الكلمة في مفتتح هذه المقدمة.

(٣) سبق الكلام عن الموضوع.

(٤) في ق: عن أحواله، وسقط منها «موضوعه».

(٥) قوله: (بدأ) جواب لما، والمراد البداءة العرفية وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات إن أراد بدء كتابه الذي منه البسملة، فإن أراد بدء مسائل كتابه فالبداءة حقيقة.

(٦) قوله: (المصنف) سقط من «ق».

(٧) في «ق»: شرح باب.

(٨) والأصل في الآية: من أثر حافر فرس الرسول.

(٩) **قال الصبان:** لأنه أنسب بالقواعد وأوقع في النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(١٠) لأنه أقلُّ عملًا، ويحتمل أن الكلام على هذا نائب عن الخبر فقط، أو عن الخبر والمضاف إليه، ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد، فلم ينب الكلام عن المبتدأ على هذا القول أصلًا، كما لم ينب عنه على القول الأول، بل هو على القولين حال في مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شيءٌ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩، ٢٠).

(١١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥).



(و) شرح (ما[1] يتألف[2])[3] الكلام (منه)، وهو الكلم الثلاث.

تنبيه:

تذكير ضمير «منه» العائد إلى «ما» مراعاة للفظها، مع أنها واقعة على الكلم، وهو من أسماء الأجناس التي يجوز فيها التذكير والتأنيث، وفي التنزيل: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وفي مواضع آخر: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧][4].

[التأليف والتركيب]

والتألُّف والتأليف: وقوع الأُلْفة والتناسب بين الجزأين، وهو أخصُّ من التركيب؛ إذ التركيب: ضمُّ كلمة على آخر فأكثر، فكلُّ مؤلف مركب من غير عكس[5][6].

[تعريف الكلام]

٨ كَلَامُنَـا لَفْـظٌ مُفِيْـدٌ كَاسْـتَقِمْ ....

(كَلَامُنَا)[7] أي: معاشر النحويين ....

(١) قوله: (ما) موصول اسمي جارية على محذوف، على تقدير مضاف معطوف على الكلام.

(٢) جاء في نكت السيوطي وفي تعليق آخر لابن هشام: في بعض النسخ: (يتألف)، وفي بعضها: (يأتلف)، والأولى أحسن. انظر: نكت السيوطي (١/٥٦).

(٣) فاعل «يتألف» ضمير مستتر يعود على الكلام.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥).

(٥) قوله: (من غير عكس) أي: لغوي.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣).

(٧) الكلام في اللغة يطلق على الكلام النفسي الخالي من الحروف والصوت، وعلى اللفظ: أي: أفاد أو لم يفد ولو مهملًا لا معنى له، وعلى الخط والإشارة ولسان الحال، وكل=



(لَفْظٌ)[1] أي: صوت[2] مشتمل على بعض الحروف[3] الهجائية تحْقيقًا[4]، كزيدٍ، أو تقديرًا، كألفاظ الضمائر المستترة[5]، وسمي الصوت لفظًا لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقًا لاسم السبب على المسبب[6] قاله الفخر الرازي[7].

= ما أفهم مقصودًا كالعقد والنصب وهو حقيقة لغوية في جميعها على الأظهر.

(١) اللفظ لغة: الطرح والرمي، كقولهم: أكلت التمرة ولفظت بالنواة. الكواكب الدرية للأهدل (١/١١).

(٢) قوله: (صوت) يستعمل مصدرًا لصات يصوت، فيكون معناه فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(٣) قوله: (مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادي كما قاله البعض، لكن هذا ظاهر إذا كان اللفظ حرفين أو أكثر، فإن كان حرفًا واحدًا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد، أو العام على الخاص. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(٤) قوله: (تحقيقًا) تعميم في الصوت، فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف، أي: محقق تحقيقًا، أو مقدر تقديرًا، أو بمعنى محققًا أو مقدرًا، ويعلم من هذا التعميم أن لماهية اللفظ أفرادًا محققة وأفرادًا مقدرة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠).

(٥) وإطلاق القول عليها وإن كان مجازًا لغويًّا لكنه حقيقة عرفية ولا يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد، وتسمية ما في النفس قولا في ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ﴾ [الملك: ١٣]، ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٨] لغوية، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح، والقول فيه لا يطلق على ما في النفس فلا اشتراك في القول باعتباره، فلا يلزم استعمال المشترك في الحد. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٢).

(٦) قوله: (اطلاقًا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمي، واسم السبب اللفظ، والمسبب هو الصوت. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٦٩).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩).

واللفظ بمعنى الملفوظ، كالخلق بمعنى المخلوق[1]، فخرجْ به[2] ما ليس بلفظ من الدوال[3] الأربعة وهي: الخط[4] والإشارة[5] والعَقد[6] والنصب[7]، وعبر به[8] دون القول؛ لإطلاقه على الرأي والاعتقاد، وعكس في الكافية[9]؛ لأن القول جنسٌ قريب؛ لعدم إطلاقه على المهمل، بخلاف اللفظ[10].

(١) فإن قلت: إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجازٌ، فلا يحسن دخوله في التعريف. **قلت**: صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقًا، أو من الفم فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته؛ لعدم هجر النحاة معناه الأصلي وهو الإيجاد إنما هو في مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١).

(٢) وصح الإخراج به وإن كان جنسًا لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ما تناوله عموم فصله، فإن اللفظ مع فصله وهو مفيد كذلك لصدقهما على: زيدٌ قائمٌ، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد مثل زيد، وانفراد المفيد في المعنى دون اللفظ، يقال: معنى مفيد.

(٣) قوله: (من) بيانية.

(٤) مثل الخط أن تكتب إلى شخص قام زيد، فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو الفائدة، وفهم أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر، فلا يسمى كلامًا عند النحاة.

(٥) قوله: (الإشارة) وهي وإن كانت تسمى كلامًا عند الفقهاء حيث يصح البيع بها، ويحنث إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بإشارة حال كونه أخرس حال الحلف والتكلم.

(٦) قوله: (العقود) أي: التي اصطلحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي: فإنها وإن أفادت إلا أنها غير صوتٍ، أي: غير لفظٍ فلا تسمى كلامًا عند النحاة.

(٧) قوله: (النصب): هي بضم النون والصاد، وقد تسكن، وقد تفتح وتسكن الصاد، وهي مثل المحراب للقبلة، والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها.

(٨) أي: عبر باللفظ ولم يعبر بالقول.

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٥٨).

(١٠) انظر: البهجة المرضية (٢٠).



[معنى الإفادة]

(مفيد) أي: دال على معنى يحسن سكوت المتكلم علي ذلك اللفظ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر[1]، فعُلِم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قول بعضهم: إنه المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب[2]، ولا إلى قوله: (المقصود)؛ لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به[3].

[العلاقة بين اللفظ والإفادة]

وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في مثل: زيدٌ قائمٌ، ويوجد اللفظ بدون الإفادة، كما في المفرد، وتوجد الإفادة بدون اللفظ، كما في الإشارة[4].

وقد تقدم ما يحترز باللفظ عنه، ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد، كالإضافة في نحو: غلام زيد، والمزجي، كبعلبك، والإسنادي المسمى به، كبرق نحْرُهُ.

ودخل في التعريف ما لا يجهل[5] معناه، كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا

(١) وحصول الفائدة للسامع متوقف على كون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملًا على المحكوم عليه، وبه.

(٢) أي: لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩/١، ٧٢)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢١/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢/١).

(٥) في س: يجهل، وق: يحتمل.

إلا أن يريد بـ«مفيد» المفيد بالفعل فلا يسمى كلامًا، وجري عليه الشيخ خالد في التوضيح[١]، وقال: فيه صور تأليف الكلام ستة: اسمان، فعل واسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة اسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه، أو الشرط وجوابه[٢].

قوله: (كـ«استقم»[٣]) خبر مبتدأ محذوف على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحد، كما جرى عليه في التوضيح تبعًا للمرادي[٤].

وقيل: هو نعت لمفيد على تقدير كونه من تمام الحد، وجرى عليه ابن المصنف والمكودي[٥]، وعلى التقديرين مجرور الكاف محذوف، والتقدير على الأول «كفائدة استقم»، وعلى الثاني وذلك كقولك: «استقم[٦]»[٧].

[أقسام الكلم]

٨ .... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِـمُ

قوله: (واسم) خبر مقدم، (وفعل ثم حرف)[٨] معطوفان على اسم،

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) قوله: (كاستقم) جاء في نكت السيوطي: ورأيت في نسخة بدل قوله: (كاستقم) (منتظم)، وهي غريبة. (١/٥٩).
(٤) شرح المرادي على الألفية (١/٢٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).
(٥) انظر: الدرر السنية (١/١٣٧)، وشرح المكودي على الألفية (١/٢٧).
(٦) في س: والتقدير على الثاني كفائدة استقم، وعلى الأول وذلك كقولك: «استقم» والمثبت في الأصل هو المثبت في مصدر العبارة. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥).
(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥).
(٨) والكلمة منحصرة في الثلاثة أنواع المذكورة لا رابع لها، كما يفيده سكوتهم على ذلك=

وقوله: **(الكلم)** بمعنى الكلمات مبتدأ مؤخر، ونعته محذوف، والتقدير: والكلم الثلاث المؤلف منها الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ[(١)]، وعطف المصنف الحرف بـ«ثم» إشعارًا بتراخي رتبته عما قبله؛ لكونه فضلة دونهما، فالكلم الذي يتألف الكلام منه اسم جنسٍ جمعيٍّ[(٢)]. أما كونه اسمَ جنسٍ فلأنه يدل على الماهية من حيث هي، وليس جمعًا، خلافًا لما وقع في الشذور[(٣)]؛ لأنه يجوز تذكير ضميره[(٤)]، والجمع يغلب عليه التأنيث، ولا اسم جمع خلافًا لبعضهم؛ لأن له واحدًا من لفظه[(٥)]، وأما كونه جمعًا فلدلالته على أكثر من اثنين، وليس بإفرادي؛ لعدم صدقه على القليل والكثير، كالماء والعسل.

٩ واحِــدُهُ كَلِمَــةٌ وَالقَــوْلُ عَــمْ	......	......	......

= في مقام البيان، ولو كان ثَمَّ نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/١٢).

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٥، ٦).

(٢) اعلم أن اسم الجنس مطلقًا موضوع للماهية من حيث هي، ثم إن صدق على القليل والكثير كماء وضرب سُمِّي إفراديًا، وإن دلَّ على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بأن يتفقا في الهيئة والحروف ما عدا التاء كتمر وتمرة، أو بالياء كروم ورومي سُمِّي جمعيًا، والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة أن الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه، وفي الجمع التأنيث، وكونه جمعيًّا إنما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي، وبقي ما يصدق على واحد لا بعينه كأسد وسماه بعضهم آحاديًّا.
انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٨).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (١٧).

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٨).

(٥) أي: لأن واحده متميز بالتاء، واسم الجمع لا واحد له من لفظه، كقوم ورهط وإبل ونساء وطائفة وجماعة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٨، ١٩).

واستفيد كونه اسم جنس للاسم والفعل والحرف من قول المصنف: واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ، وكونه جمعيا من قوله: **(واحده كلمة)**[1] وهي لفظٌ مستعملٌ وُضِعَ لمعْنَى مفرد، فـ«لفظ» يشمل اللفظ بالفعل واللفظ بالقوة، كالضمير المستتر، «و[2] مستعمل» يخرج نحو: ألف المفاعلة وحرف المضارعة، و«وضع» يخرج المهمل كـ«ديز»، و«لمعنى» مفرد يخرج ما وضع لمعنى مركب، والمراد بالمركب: ما[3] يدل جزء لفظه على جزء معناه كغلام زيد[4]، وبالمفرد: ما ليس كذلك[5]، كعبد الله علمًا.

تنبيه [إعراب]

ظاهر كلام التوضيح[6] أن «الكلم» مبتدأ أول، و«واحده» مبتدأ ثان، «وكلمة» خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من واحده، وأن «اسم وفعل ثم حرف» خبر لمبتدأ محذوف، وأن في النظم تقديمًا وتأخيرًا وحذفًا، والأصل: والكلم واحده كلمة وهي: اسم وفعل ثم حرف، فعلى الإعراب الأول «واحده كلمة» مبتدأ وخبر

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٢).

(٢) قوله: (و) ليست ثابتة في ق، وهي مثبتة من س.

(٣) قوله: (ما) أي: الذي أو لفظ دل... إلخ فـ«ما» موصولة أو موصوفة، وخرج بقوله: (ما دل جزءه) ما ليس كذلك بأن لم يكن له جزء أصلًا كباء الجر ولامه، أو له جزء لكن لا يدل كزيد. انظر: حاشية الباجوري على السلم (٤٦، ٤٧).

(٤) فـ«غلام زيد» دال على منسوب ومنسوب إليه، فإذا فكك دل غلام على المنسوب، ودل زيد على المنسوب إليه.

(٥) فالمراد بالمفرد ما لا يدل جزءه على جزء معناه، كزيد فإن أجزاءه هي ذوات حروفه الثلاثة التي هي: ز ي د، وكل منها لا يدل على معنى.

(٦) أوضح المسالك (١/١٢).

جملة[1] مستأنفة لا محل لها، وعلى الثاني محلها الرفع على الخبرية، ويصح أن يقال: «الكلم» مبتدأ له خبر إن تقدم أحدهما عليه، وتأخر الآخر فاكتنفاه[2]، وأعاد ابن معط الضمير على الكلم مؤنثًا نظرًا إلى ما فيه من معنى الجمع فقال: «واحدها»[3].

واستعمله المصنف على الأصل وهو الأكثر، ومنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، و﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦][4].

[معنى القول]

وقوله: **(والقول)** مبتدأ، وهو: اللفظ[5] الدال على معنى[6] بالوضع[7]، وقوله: **(عَمَّ)** يحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا، وفاعله مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ، وأن يكون اسم تفضيل، وأصله: «أعم» حذفت منه الهمزة ضرورة، كما حذفت سماعًا من خير وشر، ويحتمل أن يكون اسم فاعل، والأصل: عام حذفت منه الألف كما في «بَر»، والأصل «بارٌّ»، وعلى كل حال لابد في

(١) في س: الجملة، وفي «ق» جملة.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٦).

(٣) انظر: ألفية ابن معطي (٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٨٥/١).

(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني (٢٥/١).

(٥) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي كالكلمات القرآنية؛ لأنها ملفوظة بالفعل لغيره تعالى، والحكمي كالضمير المستتر، والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصي كزيد ورجل، أو النوعي كالمركبات والمجازات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٦/١).

(٦) قوله: (على معنى) أي: واحد أو أكثر فدخل المشترك، والمعنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أي: المقصود من اللفظ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٦/١).

(٧) الوضع تخصيص اللفظ ليدل على معنى عند إطلاقه، وهو إما لغوي أو عرفي أو شرعي أو اصطلاحي، وله تقسيم آخر. حاشية الألوسي على شرح قطر الندي (١٠/١).

الكلام من حذف، فعلى الأول حذف المفعول، والأصل: عم الثلاثة، أي: شملها، وعلى الثاني حذف المفعول[1] مع مِن الجارة له، والأصل: والقول أعم من الثلاثة، وعلى الثالث حذف المتعلق، والأصل: عام في الثلاثة، وعموم الثاني أشمل من جهة المعنى؛ لأنه يصدق في مادة لا يوجد فيها واحد من الثلاثة كغلام زيد، بخلاف الأول والثالث؛ إذ معناهما أنه عم الثلاثة، أو عام فيها، ولا يلزم منه الزيادة عليها؛ إذ يحتمل أنه قد وقف عندها وأنه تعدَّاها، والخبر على الأول من قبيل الجمل، وعلى الثاني والثالث من قبيل المفردات، وعلى كلِّ احتمالٍ لا محل لجملة المبتدأ والخبر من الإعراب؛ لأنها مستأنفة[2].

٩ .... وَكَلِمَـةٌ بِهَـا كَـلَامٌ قَـدْ يُـؤَمّْ

(وكِلْمَةٌ) بفتح الكاف وكسر اللام أفصحُّ من فتحها، وكسرها مع إسكان اللام فيهما[3]، (بها كلام) في اللغة (قد يُؤم[4]) أي: يُقصد، فيُراد بها الكلام مجازًا، من تسمية الشيء باسم جزئه[5]؛ لقوله تعالى فيمن قال: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ

(١) في س: «المفضول» والمثبت من ق، وهو الصواب.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١/٦).

(٣) بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (١/٣٠٧).

(٤) قوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) هذا معنى لغوي لا نحوي، وكلام ابن مالك في النحو لا اللغة؛ فلذا أخذ عليه ذلك، حتى نقل السيوطي في الهمع أنه من أمراضها أي: الألفية التي لا دواء لها، ولذا أصلحه بعضهم إلى:

وَاحِـــدُهُ كَلِمَـــةٌ، وقَـــدْ يُـــؤَمْ   بِهَـا كَـلَامٌ لُغَـةً، وَالقَـوْلُ عَـمّ

انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (١/٤)، وإتحاف ذوي الاستحقاق (١/١٦٤)، وحاشية الصبان (١/٣٤)، والفتح الودودي (١/٣٥).

(٥) **قال الخضري**: وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة ألبتة، ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل: إنه من عيوب الألفية التي لا دواء لها، لكنه ذكره تبرعًا تنبيهًا على كثرته=



﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]

وقول ﷺ: «أصدق كلمة قالها لبيد[١]:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ ....[٢]

وقولهم: كلمة الشهادة يريدون: (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، وفي الحديث: (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم)[٣]».

= في نفسه وإن لم يستعمل عندهم، وقرر بعضهم أن المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظها، أي: بعض ما يسمى كلمة يُراد به الكلام، وذلك البعض كاف، كأحرف النداء النائبة عن ادعوا، وأحرف الجواب النائبة عنه، كنعم في جواب: هل قام زيد؟، فلا مجاز أصلًا، وهو في غاية الحسن. حاشية الحضري على ابن عقيل (١/٢٠).

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

.... وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه (٢٥٦)، وجواهر الأدب (٣٨٢)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٥ ٢٥٧)، والدرر (١/٥)، وديوان المعاني (١/١١٨)، وسمط اللآلي (٢٥٣)، وشرح ابن الناظم (٧)، وشرح الأشموني (١/١١)، وشرح شذور الذهب (٢٦١)، وشرح شواهد المغني (١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٢/٧٨)، والعقد الفريد (٥/٢٧٣)، ولسان العرب (٥/٣٥١) «رجز»، والمقاصد النحوية (١/٥، ٧، ٢٩١)، ومغني اللبيب (١/١٣٣)، وهمع الهوامع (١/٣)، وبلا نسبة في أسرار العربية (٢٢١)، وأوضح المسالك (٢/٢٨٩)، والدرر (١/٤٩١، ٥٠١)، ورصف المباني (٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٣١)، وشرح عمدة الحافظ (٢٦٣)، وشرح قطر الندى (٢٤٨)، واللمع (١٥٤)، التصريح على التوضيح (١/٢١).

أورده شاهدًا لإطلاق الكلمة على الكلام، وهو مجاز من تسمية الشيء باسم جزئه. شرح الشواهد للعيني (١/٢٨، ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠٤٣)، مسلم في صحيحه (٢٦٩٤).



الإعراب

قوله: «**كلمة**» مبتدأ. **قال المكودي**: وجاز الابتداء بها للتنويع؛ لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم[١]، وإلى كونها يقصد بها الكلام[٢].

قال الأشموني: ولا حاجة إلى ذلك[٣]؛ لأن الإسناد لفظيٌّ، مثل: رجل اسمٌ.[٤]

و«**بها**» متعلق بـ«**يؤم**» و«**كلام**» مبتدأ ثاني، وسوغه كونه[٥] نائب فاعل في المعنى، و«**قد**» هنا للتقليل النسبي، أي: قليل بالنسبة إلى استعمالها في الاسم والفعل والحرف، وإن كان استعمالها في الكلام كثيرًا، وجملة «**قد يؤم**»[٦] خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المرفوع بـ«يؤم»، وبين المبتدأ الأول وخبره الهاء من «بها»، والأصل: وكلمة كلام يؤم بها في اللغة، فحذف متعلق يؤم[٧] الثاني للعلم به، وقدم معمول الخبر على المبتدأ الثاني، وفصل بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة، ثم هذا التركيب

---

(١) **قال الصبان**: قوله: (إحدى الكلم) لو قال: (واحد الكلم) لكان أوفق. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨).

(٢) شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (١/٣٠).

(٣) شرح الألفية للأشموني بحاشية الصبان (١/٢٨).

(٤) **قال الأشموني**: فإن المقصود اللفظ، وهو معرفة، أي: هذا اللفظ وهو لفظ كلمة. اهـ **قال الصبان** عليه: قوله: (وهو معرفة) أي: بالعلمية؛ لأن كل كلمة أريد بها لفظها فهي عَلَمٌ عليه. انظر: الأشموني مع حاشية الصبان (١/٢٨).

(٥) أي: المبتدأ.

(٦) قوله: (يُؤَم) بضم الياء وفتح الهمزة، أي: يقصد فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الكلام.

(٧) قوله: «يؤم» ليست في «ق»، وهي في س.



يشتمل على جملة كبرى وهي: وكلمة... إلخ، وجملة صغرى وهي: قد يؤم، وعلى جملة كبرى وصغرى باعتبارين وهي «كلام قد يؤم»، [وباعتبار][1] كونها خبرًا عما قبلها فهي صغرى، وباعتبار وقوع الخبر فيها جملة فهي كبرى، وضابط الكبرى هي: التي يقع الخبر فيها جملة، وضابط الصغرى: ما وقعت خبرًا[2].

[من علامات الاسم الجر]

١٠ بِالجَرِّ ....

ثم شرع في ذكر العلامات[3] التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه، وبدأ بالاسم لشرفه[4] فقال: يعرف الاسم بعلامات: الأولى: (**بالجر**[5]) وهو في الأصل مصدر جر، وليس المراد به دخول حرف الجر كما قيل به[6]؛ لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ، نحو: «عجبت مِن أن قمت»، فدخل حرف الجر، وهو «مِن» على «أن قمت»

---

(١) في «ق» و«س»: وعلى، والمثبت في النص المحقق هو الأصوب.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٦).

(٣) العلامة يجب اطرادها، أي: وجود المعلم عند وجودها، ولا يجب انعكاسها، أي: انتفاؤه عند انتفائها، بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حدًّا كان أو رسمًا إلا عند من جوز التعريف بالأعم أو الأخص. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٠).

(٤) قوله: (لشرفه) أي: لوقوعه محكومًا عليه وبه، ولأنه لا غنى للكلام عنه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٠).

(٥) الجر بناء على أن الإعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها كالياء والفتحة، وبناء على أن الإعراب معنوي: تغيير مخصوص، علامته الكسرة وما ناب عنها، وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا الحصر؛ فإن العلامات تزيد على ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨)

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٩٧).



وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسما بالتأويل أي: من قيامك، بل المراد بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر.

قال في التوضيح: سواء أكان العامل للجر حرفًا، نحو: مررت بزيد، أم إضافة نحو: غلام زيد، أم تبعية نحو: مررت بزيد الفاضل، وهذه العوامل الثلاثة اجتمعت في البسملة[(١)] انتهى[(٢)].

فـ«**اسم**» مجرور بالحرف، و«**الله**» مجرور بالإضافة، و«**الرحمن الرحيم**» مجروران بالتبعية للموصوف، وهذا الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافه.

قال الموضح في باب الإضافة: ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه[(٣)].

وقال في شرح الشذور: وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأن التبعية ليست عندنا العامل، وإنما العامل عامل المتبوع في غير البدل[(٤)][(٥)].

ولم يذكر الجر بالمجاورة؛ نحو: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ[(٦)][(٧)].

---

(١) البسملة نحت لقولك: (بسم الله الرحمن الرحيم).

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (١/١٣، ١٤).

(٣) أوضح المسالك لابن هشام (٣/٧١).

(٤) أي: فالتابع في غير البدل مجرورٌ بما جُرَّ به متبوعُه، وهو إما الحرف أو الاسم، وفي البدل بحرفٍ أو اسم مماثل لجار متبوعه لا بالتبعية.

(٥) شرح الشذور لابن هشام (٢٩٨).

(٦) الحركة في «خرب» ليست حركةَ إعراب، بل حركة الإعراب وهي الضمة مقدرةٌ، منع من ظهورها حركة المجاورة.

(٧) فجرّ «خرب» لمجاورته لـ«ضب» المجرور، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت لجُحْرٍ المرفوع على الخبرية.



قال الشاعر[(١)]:

قَدْ يُؤْخَذُ الجَار بِجُرْمِ الجَارِ

ولا الجر بالتوهم[(٢)]؛ لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف، والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة[(٣)]، لكنه قال في الشذور: وقسمتها يعني المجرورات إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة[(٤)]، فجعله قسما برأسه مجازًا[(٥)].

[من علامات الاسم التنوين]

١٠ .... تَنْوِيْنِ ....

(و) الثانية: (التنوين) و«هو نون ساكنة أصالة تتبع الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد»، فخرج بقيد «السكون» النون الأولى من «ضيفن» للطفيلي وهو الذي يجئ مع الضيف متطفلًا؛ لتحركها وصلا، وخرجت بقيد «الخط» أيضًا؛ لثبوتها خطًّا، وقيَّد السكون بـ«الأصالة»؛ لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا

(١) هذا مثال من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز. انظر: لسان العرب (١٦٣/٤)، والمعجم الوسيط (١٤٦)، وشمس العلوم (١٣٣٢/٣)، والخصائص لابن جني (١٧٣/٢)، وشرح قطر الندى (٣١٢)، ومغني اللبيب (٨٧٩)، والأمثال المولدة (٥٠٨)، ومجمع الأمثال (١٠٩/٢)، وتاج العروس (٥٢٦/١٠).

(٢) نحو: ليس قائمًا، ولا قاعدٍ على توهم دخول الباء في خبر ليس، والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم، لا بنفس التوهم، فـ«قاعد» معطوف على «قائمًا» منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم.

(٣) انظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام (٢٥٥/١، ٢٥٦).

(٤) شرح الشذور لابن هشام (٢٩٨).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٠/١).



حرك لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿أَنظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠، ٢١]، وبقيد «تتبع الآخر» وبقيد عدم الخط أيضًا النون في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] على تقدير رسمها في الخط(١)(٢).

[أنواع التنوين]

وأنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة أنواع:

[تنوين التمكن]

النوع الأول: تنوين التمكن ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف(٣) وهو: اللاحق لفظًا لغالب الأسماء(٤) المعربة المنصرفة، معرفة كانت، كزيدٍ، أو نكرة، كرجل ورجال(٥).

*** وفائدته:**

الدلالة ـ بتثليث الدال ـ على خفة الاسم بكونه معربًا منصرفًا، وعلى تمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف شبهًا قويًّا فيُبْنى، ولا يشبه الفعل في علتين فرعيتين فيُمْنَع الصرف الذي هو التنوين(٦).

(١) أي: رسمها في الخط ألفًا لوقوعها بعد الفتحة، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونًا فتثبت في الخط.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٣).

(٣) سمي بذلك؛ لأنه مصروف عن مشابهة الحرف والفعل.

(٤) قيد بالغالب لخروج بعض الأسماء المنصرفة؛ فإنها لا تنون، وذلك مثل ما جمع بألف وتاء والمضاف والعلم الموصوف بابن، والمعرف بـ«أل»، وكل وبعض على قول؛ فإنه لا يلحقهما.

(٥) أي: كتنوين رجل وتنوين رجال.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٣، ١٠٦).



[تنوين التنكير]

النوع الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير؛ إشعارًا بأن المراد به غير مُعَيَّنٍ، وهو معنى قولهم: (فرقا بين معرفتها ونكرتها)، ويقع قياسًا في باب العلم المختوم بـ«ويه»، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها، فتقول: (سيبويهٍ) إذا أردت به شخصًا معيَّنًا اسمه سيبويه، وتقول: «إِيهٍ» بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة التحتية وكسر الهاء بلا تنوين إذا طلبت من مخاطبك زيادة من حديثٍ مُعَيَّنٍ، فإذا أردت كلَّ شخص كان اسمه سيبويه، أو أردت استزادة أيِّ حديثٍ كان نَوَّنْتهما[(١)][(٢)].

[تنوين المقابلة]

النوع الثالث: تنوين المقابلة[(٣)] وهو اللاحق لنحو: «مسلماتٍ» مما جُمِعَ بألف وتاء؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو: «مسلمين» مما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون.

واختلف في معنى ذلك فقال الرضي: معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون ـ أي: في جمع المذكر السالم ـ قائمٌ مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى[(٤)].

---

(١) فتقول: سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين فيهما، وسيبويه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي: الحديث المعهود كذا.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٠٦/١).

(٣) قوله: تنوين المقابلة من إضافة المسبب إلى السبب.

(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٤٣/١).

قال شارح اللباب: معناه[1] أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان، وفي المؤنث لم يزد إلا حرف واحد؛ لأن التاء موجودة في مفرده، فزيد النون ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين انتهى.

وفيه كما قال الشيخ خالد: نظر؛ لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بدليل أن تاء المفرد يوقف عليها بالهاء، وتاء الجمع يوقف عليها بالتاء، ولو سُلِّمَ فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء، بل قد يكون لمذكر كـ«اصطبلات»، وقيل غير ذلك[2].

النوع الرابع: تنوين العوض وهو اللاحق لنحو: «غواشٍ وجوارٍ»[3] من الجموع المعتلة[4] عوضًا عن الياء المحذوفة اعتباطًا، وهو الحذف لغير دليل، أو لغير علة وهو[5] اللاحق لـ«إذْ» من نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] عوضًا عن الجملة التي تضاف «إذْ» إليها، ولم يذكر ابن هشام في توضيحه العوض عن مفرد[6]، وهو اللاحق لـ«كل وبعض» إذا قُطِعَا عن

(١) شروع من صاحب اللباب في توجيه التسمية بذلك الاسم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٩).

(٣) قوله: (جوارٍ) جمع جارية، تطلق على السفينة والشمس، لجريهما في البحر، والفلك، وعلى نعمة الله تعالى لجريها على عباده، وعلى فتنة النساء لجريها في حاجتها، فهي في الأصل صفة، ثم جرت مجرى الأسماء وغلبت في الأخيرة، وظاهر القاموس إطلاقُها على المرأة، وإن كانت حرة، وهو كثير في استعمال العرب، فتخصيصها بالأمة عرفٌ طارىء انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٣).

(٤) أي: التي جاءت على وزن فواعل.

(٥) في س «واللاحق» وليس فيها هو، والمثبت من ق.

(٦) أوضح المسالك لابن هشام (١/١٥).



الإضافة، مع أنه ذكره في مغنيه[1]؛ لأن التحقيق كما قاله الشيخ خالد: إن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها[2] أي: يذهب مع الإضافة التي تقتضي إعراب المضاف إليه لفظًا، فلا يرد «إذ» من نحو: «يومئذ»؛ لأنها لا تُضاف إلَّا إلى[3] الجملة، وأيضًا هي ملازمة لإضافة الجملة، فإذا نَوَّنْتَ عُلِمَ أنه[4] عن المحذوف، ولا كذلك بعض وكل[5]، وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم[6].

[أنواع من التنوين غير خاصة بالاسم]

وزاد بعضهم على هذه الأربعة ستة أخر[7]:

[تنوين الترنم]

الأول: تنوين الترنم، أي: المحصل للترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، وهو الألف والواو والياء، كقول جرير[8]:

---

(١) المغني لابن هشام (٤٤٦).

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٥).

(٣) قوله: (إلى) ليست في «ق».

(٤) في «ق»: أنها.

(٥) انظر: نور السجية للخطيب (٦٥).

(٦) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٥).

(٧) انظر: المغني لابن هشام (٤٤٦).

(٨) البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية الخطفي في ديوانه (٨١٣)، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت لهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية وأولهم الفرزدق، وثالثهم الأخطل. انظر: خزانة الأدب (١/٦٩، ٣٣٨، ٣/١٥١)، والخصائص (٢/٩٦) والدرر (٥/١٧٦، ٦/٢٣٣، ٣٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٤٩)، وسر صناعة الإعراب (٤٧١، ٤٧٩،=



أَقِلِّــي اللَّــومَ عَــاذِلَ وَالعِتَــابَنْ ... وَقُــولِي إِنْ أَصَــبْتُ فَقَــدْ أَصَــابَنْ

الأصل: «العتابا وأصابا» فجيء بالتنوين بدلًا من الألف[1] لترك الترنم على ما صرح به سيبويه.

[تنوين الغالي]

الثاني: تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن[2]، ومن ثَمَّ سُمِّيَ غاليًا، كقول رُؤْبَةَ على ما قيل[3]:

= ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦)، وشرح شواهد المغني (٧٦٢/٢)، وشرح المفصل (٢٩/٩)، والكتاب (٢٠٥/٤، ٢٠٨) والمقاصد النحوية (٩١/١)، وهمع الهوامع (٨٠/٢، ٢١٢)، وبلا نسبة في الإنصاف (٦٥٥)، وجواهر الأدب (١٣٩، ١٤١)، وخزانة الأدب (٤٣٢/٧، ٣٧٤/١١)، ورصف المباني (٢٩، ٣٥٣)، وشرح ابن عقيل (١٧)، وشرح عمدة الحافظ (٩٨)، وشرح المفصل (١٥/٤، ١٤٥، ٩/٧) ولسان العرب (٢٤٤/١٤) «خنا»؛ والمنصف (٢٢٤/١، ٧٩/٢)، ونوادر أبي زيد (١٢٧).

الشاهد فيه: قوله: (والعتابن وأصابن) حيث دخلهما في الإنشاد، تنوين الترنم، وآخرهما حروف العلة، وهو هنا الإطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة. انظر: منحة الجليل (١٨/١، ١٩).

(١) والأول وهو «العتابا» اسم، والثاني وهو «أصابن» فعل.

(٢) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله وهو زيادة أربعة أحرف فأقل أول البيت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٣/١).

(٣) **قال العيني**: قيل: قاله رؤبة، ولم أجده في ديوانه، وقيل غير ذلك. اهـ أقول وهو في ملحق ديوانه (١٨٦)، وخزانة الأدب (١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١) والدرر (٨٨/٥) وشرح التصريح (٣٧/١) وشرح شواهد المغني (٩٣٦/٢) والمقاصد النحوية (١٠٤/١) وبلا نسبة في الدرر (١٨١/٥) ورصف المباني (١٠٦) وشرح التصريح (١٩٥/١) وشرح عمدة الحافظ (٣٧٠) ومغني اللبيب (٦٤٩/٢) والمقاصد النحوية (٤٣٦/٤) وهمع الهوامع (٦٢/٢، ٨٠).=



قَالَــتْ بَنَـاتُ العَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْ ... كَــانَ فَقِيــرًا مُعْــدِمًا قَالَــتْ وَإِنْ

[الرأي المختار في تنوين الترنم والغالي]

والحق ـ كما ابن مالك ـ أنهما[1] ليستا تنوينين، بل نونان زيدتا في الوقف، كما زيدت نون «ضيفن» في الوصل والوقف[2]، وليسا من أنواع التنوين حقيقة في شئ؛ لثبوتهما مع أل كـ«العتابن»[3] و«المخترقن»[4]، وفي الفعل كـ«أصابن»[5] و«أنهجن»[6]، وفي الحرف كـ«قدن»[7] ....

= الشاهد فيه: قوله: (وإن) في الموضعين جميعًا، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة، زيادة على الوزن، و«إن» حرف بلا خلاف. شرح الشواهد للعيني (١/٣٣)، وعدة السالك (١/١٨).

(١) قوله: (أنهما) أي: النونين اللاحقتين للقوافي المطلقة، واللاحقة للقوافي المقيدة.

(٢) وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة.

(٣) أما العتابن فقد سبق تخريجه والكلام عليه.

(٤) وأما المخترقن فهو كلمة من بيت لرؤبة بن العجاج.

وَقَـاتِمُ الأَعْمَـاقِ خَـاوِي المُخْتَـرَقْنْ ....

انظر: منحة الجليل (١/٢٠).

(٥) قد مر الكلام على أصابن وتخريجه.

(٦) قوله: (أَنْهَجَنْ) كلمة من بيت من الرجز للعجاج :

.... مِــنْ طَلَــلٍ كَــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَــنْ

انظر: ديوان العجاج (٢/١٣)، وتلخيص الشواهد (٤٧)، والخصائص (١/١٧١)، ولسان العرب (٨/٢٧).

الأتحمِيّ: موضع باليمن تعمل فيه البرود، و«الأتحمى» ينسب إليه، أنهج: أخلق وبلي.

(٧) قوله: (قدن) كلمة من بيت:

أَزِفَ التَّرَحُّــلُ غَيْــرَ أَنَّ رِكَابَنَــا ... لَمَّــا تَــزَلْ بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــدِنْ

قائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره عليه، و«أَزِفَ» بالزاي والفاء، وروي «أَفِدَ» بالفاء والدال المهملة، وكلاهما بوزن فَهِمَ، وبمعنى قرب، والترحل=



وإنن[1]، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل، وليس شيء من أقسام التنوين كذلك.

[تنوين الضرورة]

الثالث والرابع: تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله[2]:

وَيَــوْمَ دَخَلْــتُ الخِــدْرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ ....

وفي المنادي المضموم، كقوله[3]:

سَـــلَامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عليْهَـــا ....

= أي: الرحيل فاعله، والركاب اسم جمع للإبل التي يسار عليها، واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها كما في الصحاح، و«لما» نافية، وتزُل بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى ذهب، و«الرحال» جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، ولعل المراد بها الخيم التي تحمل على الإبل، أو الباء بمعنى من، و«كأن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، أي: وكأنها قد زالت وذهبت.

الشاهد فيه قوله: (قدن) حيث أبدلت النون من الياء؛ إذ أصله «قدِي» بكسر الدال وإشباعها للروي. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٣، ٢٤).

(١) مر الكلام على إنن وتخريجه.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه (١١)، وخزانة الأدب (٩/٣٤٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٦٦)، وشرح الأشموني (٢/٥٤١)، ومغني اللبيب (٢/٣٤٣).

الشاهد فيه قوله: (عنيزة) حيث نونه تنوين الضرورة الشعرية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (١٨٩) والكتاب (٢/٢٠٢)، والأغاني (١٥/٢٣٤)، وخزانة الأدب (٢/١٥٠)، والدرر (١/٣٧٦)، وأوضح المسالك (٤/٢٨)، وشرح الأشموني على الألفية (٢/٤٨٨).

الشاهد فيه: («يا مطرٌ») حيث نونه، والقياس فيه (يا مطرُ) بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم، لكن الشاعر نوَّنه اضطرارًا لإقامة الوزن.

[التنوين الشاذ]

الخامس: التنوين الشاذ، كقول بعضهم: «هؤلاءٍ قومُك»، حكاه أبو زيد[١].

[تنوين الحكاية]

السادس: تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلًا بعاقلةٍ لبيبةٍ[٢]؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به، قاله ابن الخباز[٣].

وقد جمع بعضهم في قوله[٤]:

مَكِّنْ وَقَابِلْ وَعَوِّضْ وَالْمُنَكَّرَ زِدْ ... وَرَنِّمِ اضْطُرَّ غَالٍ وَاحْكِ مَا هُمِزَا

وقال بعضٌ آخر[٥]:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِم عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطَرِرْ غَالٍ وَمَا هُمِزَا

[من علامات الاسم النداء]

١٠ .... وَالنِّدَا ... .

(١) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (٤٤٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣)، وهمع الهوامع (٢/٦٦٢)، وحاشية الصبان على الأشموني (١/٥٠).

(٢) فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، وتنوينه لحكايته أصله. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣١).

(٤) هو من البسيط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١).

(٥) البيت من البسط، وقيل: أشار بـ«اضطرر» للضروري بقسميه، وبـ«ما همزا» للشاذ، وقوله: «زد» تكملة، ولا يبعد أن يكون قد أشار به إلى للتناسب، وذلك كقراءة ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤] فتدبر. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٢٥).



(و) **العلامة الثالثة: (الندا)**[1] بالمد مع كسر النون وضمها[2]، وهو الدعاء[3] بـ«يا» أو إحدى أخواتها، وليس المراد بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول المصنف في عمدته[4]؛ لأن «يا» قد تدخل على ما ليس باسم في اللفظ حرفًا كان أو فعلًا، فالأول[5] نحو: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي﴾ [يس: ٢٦]، والثاني: نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي[6]؛ فإنه يقف على ﴿يا﴾، ويبتدي بـ﴿اسجدوا﴾، بل المراد بالنداء كون الكلمة مطلوبًا إقبالها بحرف مخصوص نحو: «يا أيها الرجل»، ويا أيتها المرأة، ويا فُلُ بضم الفاء واللام، ويا فلة، بمعنى يا رجل، ويا امرأة.

وقولُ المصنف: بمعنى يا زيد ويا هند، قال الموضح: وهمٌ[7].

---

(١) واختص بالاسم؛ لأن المنادى مفعول به، وهو لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه مخبر عنه في المعنى. انظر بلوغ الأرب (١/٣١٩، ٣٢٠).

(٢) **قال في المصباح**: النداء: الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر. اهـ فعلم أن لغاته أربع، وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة، بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي، وغيره سماعي؛ لأن قياس مصدر فَاعَل كـ«نَادَى» الفعال والمفاعلة، ووجَّه الروداني لغة المد والضم بأنه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع الجهة المقتضية للكسر والمد، بل راعى جهة المعنى؛ لأن المصدر المقيس لـ«فعل» الدال على الصوت «فعال» كـ«صراخ»، ونباح، وصرح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم مصدر. حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٧)، المصباح المنير (٨٢٢)، مختار الصحاح (٦٥٣).

(٣) قوله: (الدعاء... إلخ) أي: طلب إقبال مدخول الأداة بها.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧).

(٥) في ق: والأول.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٣٧)، والإتحاف (٣٣٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٢٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧).

(٧) أوضح المسالك لابن هشام (١/٤٤).

واختلف في توجيه دخول النداء فيما تقدم فقيل: «يا» فيها حرفُ تنبيه[١]، لا للنداء، وقيل: للنداء، والمنادي محذوف تقديره: يا قوم ليت قومي، و«يا هؤلاء اسجدوا»[٢]، وهو مقيس في الأمر[٣] كالآية[٤].

والدعاء[٥]:

أَلَايَــا اسْــلَمِي[٦] ....

[من علامات الاسم أل]

١٠ .... أَلْ ....

(و) العلامة الرابعة[٧]: ....

(١) وحرف التنبيه لا يختص بالاسم، ولا ينافيه كونه يستدعي منبهًا، والمنبه لا يكون إلا معنى الاسم إذ يكفي في ذلك ملاحظة المنبه عقلًا من غير تقدير له في نظم الكلام؛ لأنه لا يذكر بعد أداة التنبيه لفظًا أصلًا، بخلاف النداء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٧).

(٢) انظر: بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب (١/٣٢١).

(٣) قوله: (وهو مقيس) أي: حذف المنادى مع كون حرف النداء «يا» خاصة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١، ٣٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٥٥٩)، والأنصاف (١/١٠٠)، والخصائص (٢/٢٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٧)، ولسان العرب (١٥/٤٩٤)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح قطر الندي (١٢٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧، ٤٨).

الشاهد فيه: (يا اسلمي) حيث أدخل حرف النداء على فعل الأمر، وفيه التوجيه الذي ذكره الشارح في قراءة الكسائي.

(٦) تقدير المنادى يا هذه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٧)

(٧) العلامة الحقيقة صحة دخول «أل» لا دخولها بالفعل.



(أل[١]) بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية، كالرجل والفرس، وكاللام بدلها وهو الميم[٢]، وقد ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (ليس من أمبر أمصيام في أمسفر)، يريد ليس من البر الصيام في السفر، رواه الإمام أحمد في مسنده[٣].

فأما «أل» الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع، كقول الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان[٤]:

---

(١) قوله: «أل» المراد لفظ أل فهو حينئذٍ اسم، همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة، وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع، وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، والأقيس على القول بأنه ثنائي همزته وصل زائدة معتد بها في الوضع كالاعتداد بهمزة، نحو: استمع حيث لا يُعدَّ رباعيًّا نظرًا إلى الاعتداد بالهمزة، ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللام نظرًا لزيادة الهمزة. أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالألف واللام. شرح المرادي على الألفية (١/٣٧)، حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٧).

(٢) هذه لغة طيء. انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٣٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (١٥٥١٥) و(٢٤١٧٠)، و(٢٤١٧١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (١/٣٢)، والدرر (١/١٥٧)، والإنصاف (١/٥٢١)، وتهذيب اللغة (١٣/٨٠)، وتاج العروس (٣٣/٤٥٩)، وشرح الكافية الشافية (١/١٢٧)، والإنصاف (٢/٥٢١)، وجواهر الأدب (٣١٩)، وشرح شذور الذهب (١٧)، ولسان العرب (٦/٩ «أمس»، ١٢/٥٦٥) «لوم»)، والمقاصد النحوية (١/١١١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٠)، وتخليص الشواهد (١٥٤)، والجنى الداني (٢٠٢)، ورصف المباني (٧٥، ١٤٨)، وشرح ابن الناظم (٦٣)، وشرح الأشموني (١/٧١)، وشرح ابن عقيل (١/١٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (٩٩)، والمقرب (١/٦٠)، وهمع الهوامع (١/٨٥).

الشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث دخلت أل الموصولة على الفعل المضارع، فدل ذلك على أن أل الموصولة ليست علامة اسمية ما تدخل عليه، لأنها كما تدخل على الاسم تدخل على الفعل كما في البيت. انظر: عدة السالك (١/٢١).



مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

ودخولها على المضارع اضطرار عند الجمهور، حتى قال الجرجاني[(١)]: إنه من أقبح الضرورات[(٢)]، واختيار عند المصنف وبعض الكوفيين[(٣)]، وحجتهم في ذلك أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي.

قال الجلال السيوطي: ورد بأنه لو قاله[(٤)] لوقع في محذور أشد من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث انتهي[(٥)].

و«الحَكَم» بفتحتين المُحَكَّمُ يُحكمه الخصمان في الأمر، و«الترضى» بإدغام اللام في التاء، والبناء للمفعول، و«حكومتُه» مرفوع به على النيابة عن الفاعل[(٦)].

وأما «أل» الاستفهامية فقد تدخل عل الفعل الماضي، نحو: أل فعلت، بمعنى: هل فعلت؟، حكاه قطرب[(٧)].

ومعلوم أن «أل» لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيرًا من الأسماء لا يدخله[(٨)] أل، كالمضمرات والمبهمات وأكثر ....

(١) قوله: (قال الجرجاني) توقف فيه بعض الفضلاء؛ لأن تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٣).
(٢) انظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (١٩).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨)، وشرح الألفية للمرادي (١/٣٦).
(٤) في ق: قال، وفي س: قاله.
(٥) البهجة المرضية (١٠٤).
(٦) والذي سوغ دخول أل على (ترضى) وهو فعل مضارع؛ كونه يشبه الوصف، نحو: مرضي. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣).
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣)، والأشموني على الألفية (١/٣٧، ٣٨).
(٨) في ق: تدخل.

الأعلام[١]، فمراده ما يمكن دخول أل عليه[٢].

[من علامات الاسم الإسناد إليه]

١٠ .... وَمُسْنَدٌ ....

(و) العلامة الخامسة: (مسند) أي: الإسناد إليه[٣]، وهو الحديث عنه[٤] بأن يضم[٥] إليه[٦] ما[٧] تتم به الفائدة، كـ«قام زيد»، وزيدٌ قائمٌ، فـ«زيد» اسم فيهما؛ لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة معنوية، وهي أنفع علامات الاسم؛ إذ بها يستدل على اسمية ما لا يقبل «أل»، ولا التنوين؛ كتاء «ضربت[٨]» بتثليثها بالحركات[٩]؛ لأنك حدثت عن التاء بالضرب، فهي اسمٌ، وكذا غير التاء من الضمائر؛ كـ«ضربنا»، و«ضربتما» و«ضربتن».

---

(١) قوله: (أكثر الأعلام) يوهم أنها تدخل في بعض الأعلام، وليس كذلك؛ لأن الكلام في المعرفة، وأل في الأعلام. إما للمح أو لتنكير ما دخلته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (١/٢٢، ٢٣).

(٢) نور السجية للخطيب (٦٦)، الفاكهي على قطر الندى (١/٢٢).

(٣) قوله: (إليه) أي: الاسم.

(٤) قوله: (عنه) أي: اللفظ أو القول.

(٥) في ق: تضم، وفي س: يضم.

(٦) قوله: (بأن تضم إليه) أي: اللفظ أو الشيء.

(٧) قوله: (ما) أي: لفظ.

(٨) قوله: (كتاء ضربت) أي: كالحديث عنه والإسناد إليه الذي في تاء ضربت، ففي التاء الإسناد إليه بمعنى أنه مسند إليه، أي: متصف بذلك، وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس في التاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٩).

(٩) قوله: (بتثليثهما) القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٢٩).



ثم لا فرق في الإسناد بين المعنوي كما مر، واللفظي، نحو: «زيدٌ» ثلاثيٌّ، و«ضرب» فعل ماض، و«مِن» حرف جر؛ إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكومًا باسميتها[1].

قال في الكافية[2]:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا ... فَاحْكِ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمَا

فعلى الحكاية نبقيها[3] على ما كانت عليه من حركة أو سكون، فيكون الإعراب بضمة مقدرة على الآخر منع من ظهورها حركة الحكاية، وعلى الإعراب ترفعهما على الابتداء، فتقول: ضَرَبٌ ومَنٌ بضمة ظاهرة[4].

١٠ .... لِلِاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ

(للاسم تمييز[5]) أي: انفصال عن قسيميه[6] (حصل).

---

(١) انظر: نور السجية للخطيب (٦٦، ٦٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤٩/١).

(٢) الكافية (٧).

(٣) في ق: تبقيها، وفي س: نبقيها.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩/١).

(٥) جاء في جميع نسخ التحقيق وأغلب شرح الألفية (تمييز)، وجاء في حاشية (د) ٢أ خ [أي: في نسخة]: ميزه، وهي رواية الشاطبي (٤٣/١) ونقلها عنه: إعراب الألفية (١٢)، وإتحاف ذوي الاستحقاق (١٧٧/١)، والفتح الودودي (٣٩/١)، وجاء في حواشي ابن هشام ٣أ: في نسخة (ميزه قد حصل) وانظر: الغزي (٥٢)، وقد اعتمدت رواية: (ميزه) لأن ابن مالك اعتمدها في آخر حياته ورجع عن اللفظة الأولى، كما قال ذلك تلميذه البعلي، **قال السيوطي في نكته:** رأيت رسالة ألفها تلميذ المصنف البعلي قال فيها: كان في أول مقدمة شيخنا ابن مالك الموسومة بالخلاصة (تمييز حصل)، ثم غيره بخطه قبل موته، فقال: (ميزه حصل) ولو قدر أن الأول صواب لم يجز أن يقرأ إلا على ما أصلحه آخرًا؛ لكونه رجع عن الأول، فلا يجوز أن ينسب إليه شيء رجع عنه. انظر: تحقيق ألفية ابن مالك (٧٠).

(٦) أي: الفعل والحرف.





فـ«تمييزٌ» مبتدأ، والجملة بعده صفة له، و«للاسم» خبر، و«بالجر» متعلق بـ«حصل»، و«بالجر» خبر، والتقدير: للاسم تمييزٌ حاصل بالجر[1]، أو للاسم متعلق بحصل، وبالجر خبر، والمعنى: التمييز الحاصل للاسم عن قسيميه كائن بالجر وبالتنوين... إلخ؛ لاختصاص هذه العلامات بالاسم فلا توجد إلا معه، ولا يشترط وجودها بالفعل، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها[2].

[علامات الفعل]

ولما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع في علامات الفعل مقدمًا له على الحرف؛ لشرفه عليه لكونه[3] أحد ركني الإسناد دونه فقال: (يعرف الفعل بعلامات).

[تاء الفاعل[4]]

١١ بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

الأولى: (بتا فعلتَ[5]) أي: بتاء الفعل، ....

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٣٩).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٤٠).

(٣) في ق: بكونه، وفي س: لكونه.

(٤) المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل، أو قام به، أو نفي عنه، وذلك كـ«ضربت ومت وما مت»، وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٠).

(٥) قوله: (فعلتَ) في شرح الشاطبي يحتمل أن تضبط بالثلاث (١/٥١)، وفي حاشية الصبان (١/٤٤) وحاشية الخضري (١/٢٣): أن رواية الألفية بفتح التاء، ولكن المراد أن يكون التاء هنا علامة للاسمية، مضمومة للمتكلم، أو مفتوحة للمخاطب، أو مكسورة للمخاطبة.



سواء أكانت[١] لمتكلمٍ[٢] أو لمخاطبٍ[٣] أم مخاطبةٍ[٤].

[تاء التأنيث الساكنة]

(و) العلامة **الثانية**: تاء التأنيث الساكنة[٥] الدالة على تأنيث فاعله، نحو **(أتت)** هند، وقامت، وقعدت، وخرجت، وخرج بالساكنة المتحركةُ[٦]؛ فإنها تدخل على الاسم، كـ«قائمةٍ»، وعلى الحرف كـ«ربت[٧]» إلا أن حركتها في الاسم حركة إعرابٍ، وفي الحرف حركة بناء، وقد يكون في الاسم حركة بناء، نحو «لا حول ولا قوة».

وخرج بالدالة على تأنيث فاعله قولهم: ربتْ وثمتْ بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ لا على تأنيث الفاعل.

[ياء المخاطبة]

(و) **العلامة الثالثة**: (يا[٨]) الفاعلة للمخاطبة، نحو: **(افعلي)** وهاتي وتعالي وتفعلي[٩].

---

(١) في ق: أكان، في س: كان.

(٢) مثال المتكلم: «فعلتُ» بضم التاء.

(٣) مثال المخاطب: تباركت وتعاليت يا الله، بفتح التاء.

(٤) مثال المخاطبة «قمتِ» يا هند، بكسر التاء.

(٥) وهذه خاصة بالماضي وقد تكسر لالتقاء الساكنين كـ ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩].

(٦) أي: المتحركة أصالة.

(٧) وهي فيه لمجرد تأنيث اللفظ كما سيأتي في كلامه.

(٨) بقصر «يا» في المتن للوزن. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧).

(٩) ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع كما مثل.



[نون التوكيد]

(و) الرابعة: (نون) التوكيد ثقيلة كانت، نحو: (أقبلن[1])، أو خفيفة، نحو: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

إعراب

وقوله: (فعل) مبتدأ، وسوغ ذلك[2] كونه قسيمًا للمعرفة، وجملة (ينجلي) ـ بمعنى يتضح وينكشف ـ خبره، والتقدير: فعل ينجلي بتاءِ فعلت وبتاء أتت وبيا افعلي وبنون اقبلن[3]، ولا يضر تقديم معمول الخبر على المبتدأ؛ لأن المعمول ظرف فيتوسع فيه، أو بأن التقديم والتأخير في مثل ذلك من ضرورات الشعر.

فهذه العلامات مختصة بالفعل فلا توجد في غيره، وأما لحاق[4] نون التوكيد الاسم في قول رؤبة[5]:

(١) قول المتن: (ونون أقبلن) ظاهر هذا أن العلامة هي نون التوكيد المشددة، مع أن العلامة نونًا التوكيد المشددة والمخففة؛ ولذا أصلح بعضهم العبارة إلى (نوني التوكيد). انظر: الفتح الودود (١/٣٩، ٤٠).

(٢) قوله: (ذلك) أي: الابتداء المفهوم من قوله: مبتدأ.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧).

(٤) قوله: (لَحاق) بفتح اللام مصدر لِحق بكسر الحاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١: ٤١).

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٣)، خزانة الأدب (٦/٥)، وأوضح المسالك (١/٢٤)، والخصائص (١/١٣٦)، وشرح الأشموني (١/١٦)، وهو بلا نسبة في اللسان (١٤/٢٩٣)، همع الهوامع (٢/٧٩).
الشاهد فيه قوله: (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بنون التوكيد، وهذا نادر.



أَرَيْتَ[1] إِنْ[2] جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا   مُرَجَّلًا وَيَلْبِسُ البُرُوْدَا

أَقَائِلَنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فضرورة نادرة دخول نون التوكيد على (قائلن) مع أنه اسم، والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع، نحو: أتقولون[3]، والأُملود ـ بضم الهمزة ـ الغُصن الناعم، والمرجل[4] ـ بالجيم ـ الذي شعره بين الجعودة والسبوطة، تقول[5]: أخبرني أن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر، حسن الملمس، كالغصن الناعم آآمِرٌ أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه، تنكر[6] وقوع ذلك منه[7].

قال الدماميني: ولقائل أن يقول: لا نسلم أن في قوله: (أقائلن) توكيدًا بالنون؛ لاحتمال أن يكون أصله: «أقائل أنا» فحذفت الهمزة اعتباطًا ثم أدغم التنوين في نون «أنا» على حد ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

وقال غيره: نقلت الهمزة على التنوين قبلها، ثم حذفت الهمزة[8]، ثم أدغم النون في نون أنا[9].

(١) قوله: (أريت) أصله: أرأيت.

(٢) في ق: بأن، وفي س: إن، وهو المثبت في رواية الشعر.

(٣) في ق: أتقولن، وفي س: أتقولون.

(٤) وقيل بالحاء. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٤٢).

(٥) في س: تقولون، وفي ق: تقول.

(٦) في ق: ينكر، وفي س: تنكر.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥، ٣٦).

(٨) في ق: الهمز.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦).



تَنْبِيهٌ

قوله: (في علامات الاسم والفعل [يعرف][1] بكذا وبكذا) هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع[2] أي: كل واحد منها علامة بمفرده، لا جزء علامة[3].

[علامات الحرف]

١٢ سِوَاهُمَا الحَرْفُ كـ:هَلْ وَفِي وَلَمْ ولـم ....

ولما فرغ من ذكر علامات الفعل شَرَعَ في ذكر الحرف فقال: **(سواهما)** أي: سوى الاسم والفعل **(الحرفُ)** فيتميز عن قسيميه بأن لا يقبل شيئًا من علامات الاسم، ولا شيئًا من علامات الفعل، فترك العلامة له[4] علامة[5]، ومثل له المصنف بـ«ج، خ، ح»، فـ«الجيم» علامتها نقطة من أسفل، و«الخاء» علامتها نقطة من فوق، و«الحاء» ترك العلامة[6]، فإذا لم تقبل الكلمة شيئا من العلامات المذكورة تعين أن تكون حرفا؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أنواع كما دل عليه الاستقراء[7].

---

(١) ما بين القوسين أثبتناه لحاجة السياق.

(٢) قوله: (لا بالمجموع) أي: الأفراد معتبرًا فيها الهيئة الاجتماعية، أي: الحاصلة من اجتماع هذه العلامات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٢).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٤٢).

(٤) في ق: له، وفي س: لها.

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٤٢).

(٦) أي: ترك العلامة بالكلية. انظر: نور السجية للخطيب (٧٣).

(٧) الاستقراء: تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات. وينقسم إلى: تام، وناقص. فالتام: إثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلي على الاستغراق. وهذا هو=

[أقسام الحرف]

وهو[1] على قسمين: مشترك بين الأسماء والأفعال، (كهل) من حروف الاستفهام، ولا ينافي هذا ما يأتي في الاشتغال من اختصاصها بالفعل؛ لأن ذاك[2] حيث كان في حيزها فعل[3] قاله الرضي.

وقد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١][4]، وبمعنى «ما» كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النحل: ٣٥]، و«بل» من حروف العطف[5].

(و) مختص وهو على قسمين:

مختص بالأسماء، نحو: (في)، كقوله تعالى: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠].

= القياس المنطقي المستعمل في العقليات، والناقص: إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع. وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بـ(الأعم الأغلب). وهذا النوع اختلف فيه، والأصح أنه يفيد الظن الغالب، ولا يفيد القطع. انظر: البحر المحيط للزركشي (٦/٨).

(١) أي: الحرف.

(٢) أي: الاختصاص.

(٣) أي: أنها إذا كان في حيزها فعل فتخص به، وقد يكون صريحًا، نحو: هل قام زيد؟، وهل يقوم زيد؟، وإما تقديرًا، نحو: هل زيد قام؟ فـ«زيد» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٣/١).

(٤) أي: قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي؛ لأن الله تعالى عالم بكون الإنسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور. انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٧٥١/١).

(٥) قوله: (وبل من حروف العطف)، ومعناها الإضراب.

(و) مختص بالأفعال، نحو: (لم)، كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، والمختص يعمل فيما دخل عليه[١]، والمشترك لا عمل له[٢]، وقد يعمل كـ«ما ولا ولات» المشبهات بليس، وقد لا يعمل المختص بالاسم، كـ لام التعريف، وقد لا يعمل المختص بالفعل كـ«قد» والسين وسوف.

[مهما ليست من الحروف]

وليس من الحرف «مهما» على الأصح، بل هو اسم عند الجمهور، كقوله: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فـ«الهاء» من «به» عائدة على مهما، والضمير لا يعود إلا على الأسماء[٣].

[إذما حرف]

ومنه «إذما» كما قاله سيبويه؛ لأنها بمنزلة «إن» الشرطية، فإذا قلت: إذما تقمْ أقمْ، كان المعنى: إن تقمْ أقمْ[٤].

---

(١) وإنما عمل المختص لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٤/١).

(٢) استظهر بعضهم أن حق المشترك عدمُ العمل الخاص، لا عدم العمل مطلقًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٤/١).

(٣) قوله: (والضمير لا يعود إلا على الأسماء) أي: بالاستقراء، ولا يرد نحو: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] حيث عاد الضمير على فعل الأمر؛ لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه. انظر: حاشية يس على الفاكهي (٨٤/١).

(٤) انظر: الكتاب (٥٦/٣، ٥٧)، والمقتضب (٤٦/٢، ٤٧)، والكامل (٣٧٩/١)، والأُصول (١٥٩/٢)، والإيضاح (٢٥٢)، وشرح المفصّل (٤٦/٧، ٤٧)، وشرح الرّضيّ (٢٥٣/٢، ٢٥٤)، وشرح الكافية الشّافية (١٦٢٠/٣ ١٦٢٢)، والارتشاف (٥٤٧/٢)، وتوضيح المقاصد (٢٣٩/٤)، والجنى الدّاني (١٩١)، والتّصريح (٢٤٨/٢)، والهمع (٣٢١/٤)، اللباب للعكبري (٥٥/٢).



[ما المصدرية حرف]

ومنه «ما» المصدرية على الأصح، وهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: ودوا عنتكم.

وقول الشاعر[2]:

يَسُـرُّ المَـرْءَ مَـا ذَهَـبَ اللَّيَـالِي ... وَكَـانَ ذَهَـابُهُنَّ لَـهُ ذَهَابَـا

يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

[حرفية لما]

ومنه «لما» الرابطة لوجود شيء بوجود شيء[3]، نحو: «لما جاءني أكرمته»؛ فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء، فهي - عند سيبويه وجماعة[4] - حرفُ وجود لوجود[1]، وسيأتي الكلام على ذلك في محله

(١) قوله: (التي تسبك مع ما بعدها) الأولى تسبك هي وما بعدها، وبعض قال: المسبوك ما بعدها بواسطتها، فلا تغفل. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٦٤).

(٢) هذا البيت من الوافر، وهو بلا نسبه في: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٩٢/١)، الأشباه والنظائر (٣٧/٣)، والجنى الداني (٣٣١)، والدرر (١٤٢/١)، وشرح التسهيل (٢٢٥/١، ١٠٥/٢)، وشرح قطر الندى (٤١)، وشرح المفصل (١٤٢/٨، ١٤٣)، وهمع الهوامع (٨١/١).

الشاهد فيه قوله: (ما) فإنها حرف تسبك مع ما بعدها، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم بمعنى الذي، والجملة التي لا محل لها من الإعراب صلة. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (٤٧، ٤٨)

(٣) وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٦٦/١).

(٤) انظر: الجنى الدّاني (٥٩٣)، وتوضيح المقاصد (٢٣٩/٤)، والهمع (٣١٣/٤)، والأشمونيّ (٨/٤).

إن شاء الله تعالى.

[أقسام الفعل]

والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع وماض وأمر، وذكر المصنف علاماتها مقدمًا المضارع والماضي على الأمر للاتفاق على إعراب الأول وبناء الثاني، والاختلاف في الثالث، وقدم الأول؛ لشرف بالإعراب فقال:

[الفعل المضارع]

١٢ .... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كـ«يَشَمُّ»

(فعل مضارع) وهو ما دل وضعًا[٢] على حدث وزمان غير منقض، حاضرًا كان أو مستقبلًا[٣]، ....

(١) حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٤٨، ٤٩).

(٢) قوله: (ما دل وضعًا... إلخ) أي: فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذُكِرَ من غير احتياج إلى ذكر شيء معه، ولا يقتضي ذلك أنه تمام مدلوله لما عرف أن لمطلق الفعل الذي هذا من جزئياته مدلولًا ثالثًا وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين، ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين، ودخل بقوله: «وضعًا» المضارع المنفي بلم مثلًا فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقض وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ومثله المضارع في سياق لو، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾ [الحجرات: ٧]، وخرج، نحو: نعم وبئس وعيسى وحبذا، وساوى الماضي في سياق الشرط فإن دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضي أمرٌ عارضٌ، والعبرة بأصل الوضع، وبذلك صار التعريف جامعًا مانعًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٣) قوله: (حاضرًا كان أو مستقبلًا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان، وحاضرًا خبر مقدم، وأو مستقبلا عاطف ومعطوف، والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر، وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل، ولهذا تسمعهم يقولون: يصلي من قول القائل:=



سمي[1] مضارعًا من المضارعة، وهي المشابهة للاسم، وأحسن ما قيل في وجه الشبه: أن كلًّا منها يطرأ عليه بعد التركيب[2] معانٍ مختلفة، تتعاقب على صيغةٍ واحدةٍ[3]، لكن الاسم أشد احتياجًا إلى الإعراب من المضارع؛ لأن المضارع يميز معانيه غير الإعراب، بخلاف الاسم[4]، فلذا كان الإعراب في الاسم أصلًا[5]، وفي المضارع فرعًا[6].

[مميزات الفعل المضارع]

ويميز عن قسيميه بكونه (يلي) أي: يقع بعد (لم[7] كـ«يَشَمُّ[8]»)؛ فإنه

= زيد يصلي مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(١) قوله: (سمي... إلخ) عللت التسمية في هذا دون الأمر؛ للخفاء فيه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٢) قوله: (بعد التركيب) احترز بذلك عن المعاني الإفرادية، فلا يرد «أن» نحو: «مِن» يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتداء، وأن الإلباس يحصل في بعض الحروف كلام الأمر ولام كي؛ لأن صورتهما واحدة، والمعنى مختلف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٣) قوله: (تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك في الاسم نحو: ما أحسن زيدًا، وفي الفعل، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن كلًّا من التركيبين محتمِلٌ لمعانٍ تقريرُهَا واضح. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٢).

(٤) أي: فإن المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب.

(٥) كون الإعراب أصلًا في الاسم وفرعًا في الفعل المضارع هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: أصل فيهما، وقال بعض المتأخرين: أصل في الفعل؛ لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته، بخلاف الاسم فهو فرع عنه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٣).

(٦) انظر: نور السجية للخطيب (١٠٨).

(٧) وذلك بأن يقع بعد لم الفعل المضارع بغير فصل بينهما، وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل المضارع، فلذا اقتصر عليها المصنف.

(٨) قوله: (يشم) مضارع شمِمَ بكسر الميم من باب علم يعلم، وهذه هي اللغة الفصحى،=



يقال: «لم يَشَمّ»، قال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣][1].

ومما يميز به أيضًا دخول «اللام ولا» الطلبيتين[2]، ودخول حرف التنفيس[3]، وإنما اقتصر المصنف على «لم»؛ لأن لها امتزاجًا بالفعل[4] بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه قاله الرضي.

ويميز أيضًا بامتزاجه بحرف من حروف «نأيت» أي: بعدت، أو أنيت[5] أي: أدركت، وتسمى هذه الأحرف الأربعة وهي: النون والهمزة والياء المثناة من تحت والتاء المثناة من فوق بشرط[6] أن تكون النون للمتكلم ومن

= وجاء أيضًا من باب نصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب. شرح الأشموني على الألفية (١/٤٤).

(١) قوله: (فـ«لم») حرف نفي وجزم و(يلد ويولد ويكن) كل منهما فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون. انظر: نور السجية (١٢١).

(٢) قوله: (الطلبيتين) أي: الموضوعتين لطلب الفعل والكف، سواء استعملا فيه أو غيره، وانظر في التثنية هل هي من باب التغليب أو يكفي الاشتراك في مطلق الطلب؟. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٤).

(٣) كـ«سوف».

(٤) قوله: (لأن لها امتزاجًا) هذا إنما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع إلى الماضي دون لفظه، وأما على قول سيبويه أنها تصرف لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه فلا يتجه هذا التعليل، وأيضًا يتجه على القول بأن لما مركبة من لم وما هو قول الأكثرين، وأما على القول ببساطتها فيحتاج إلى زيادة في التعليل، كأن يقال مثلًا: اقتصر على «لم» لما ذكر، ولأنها أقل حروفًا فهي كالأصل لـ«لما»، أو لأنها أدخل في الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها، وعلل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٤).

(٥) أو أتين أو نأتي فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد، وإنما زادوها فرقًا بينه وبين الماضي، فلا تحصل صيغة المضارع بدونها، وليست علامة للمضارع لكونها تدخل في الماضي.

(٦) قوله: (بشرط... إلخ) لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة؛ لأن أحرف نأيت صارت=



معه[1]، أو المعظم نفسه ولو ادعاء[2]، والهمزة للمتكلم وحده، والياء للغائب، أو للغائبين المذكر مطلقًا[3]، ولجمع الغائبات[4]، والتاء للمخاطب مطلقًا[5]، أو للغائبة أو للغائبين أحرف المضارَعة[6]، نحو قولك: نقوم نحن، وأقوم أنا، ويقوم زيد، وتقوم يا زيد[7].

= علمًا على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها، وإنما قال الشارح ذلك؛ لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدي.

(١) **قال الدماميني**: والذي يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في الفعل منظورًا فيه للجمع بالأصالة مفردًا كان المشارك، أو غيره من الذكور أو الإناث، أو منهما، ومقتضي عبارة ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركًا، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم، ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معًا على السواء في القصد، وبين المعنيين فرق، فليتأمل. انظر: يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥).

(٢) قوله: (أو للمعظم نفسه ولو ادعاء) أي: أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيمًا إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥).

(٣) قوله: (مطلقًا) أي: مفردًا أو غيره ظاهرًا أو غيره، والمراد اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ﴾ [الحج: ٦٩] وهو منزه عن التذكير والتأنيث، إذ هما من صفات الأجسام، وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحَيِّزٍ دون آخر، فيستحيل على من هو في كل مكان. انظر: يس على الفاكهي على القطر (١/٧٥، ٧٦).

(٤) قوله: (لجمع الغائبات) أي: ظاهرًا كان الاسم كـ«يقوم الهندات»، أو مضمرًا، كالهندات يقمن، عاقلًا كان المسمى أو غيره، نحو: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾ [الشورى: ٥]، جمعًا سالمًا كالاسم كما مر، أو مكسرًا، نحو: الهنود يقمن، والأعين يدمعن. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٦).

(٥) قوله: (للمخاطب مطلقًا) أي: مفردًا كان أو غيره مذكرًا أو غيره.

(٦) قوله: (أحرف المضارعة) أي: المشابهة؛ لأن بزيادتها على الفعل المضارع يكتسب الاسم شبهًا من الاسم فيعرب؛ لأنه بها يوازن اسم الفاعل كـ«يضرب» فإن موازن لضارب، ويخرج فإنه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات. انظر: الكوكب الدرية للأهدل (١/١٨).

(٧) انظر: نور السجية (١١٠).

قال ابن هشام في شرح القطر: وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطًا[1] للحكم الذي بعدها[2] لا لأُعَرِّفَ به الفعل المضارع؛ لأنا وجدناها تدخل على الفعل الماضي، نحو: أكرمت زيدًا، و«تعلمت المسألة»، و«نرجست الدواء» إذا جعلت فيه[3] نرجسًا[4]، و«يرنأت الشيب» إذا خضبته باليرنأ، وهو الحناء، وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول «لم» عليه انتهى[5]. ويندفع ما قاله بما قدمته.

[الفعل الماضي]

١٣ وَمَاضِــيَ الأَفْعَــالِ بِالتَّــا مِــزْ ....

ثم شرع في القسم الثاني وهو الماضي فقال: **(وماضي الأفعال)** وهو ما دل وضعًا على حدث وزمان انقضى[6]، وذكر علامته بقوله: **(بالتا)** المذكورة[7]

---

(١) قوله: «بساطًا» أي تمهيدًا وتوطئة.

(٢) قوله: (للحكم الذي بعدها) عني به قوله في شرح القطر: (فيضم تارة)، وقوله: (ويفتح أخرى... إلخ). شرح القطر لابن هشام (٤٠).

(٣) قوله: (فيه) الضمير يعود إلى الدواء.

(٤) قوله: (نرْجِسًا) هو بسكون الراء وكسر الجيم ورد أبيض مشرب بصفرة غالبًا طيب الرائحة. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/٥٥).

(٥) شرح قطر الندى لابن هشام (٤٠).

(٦) قوله: (ما دل وضعًا... إلخ) أي: فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث وزمان بأن يكون جزء معناه حدثًا وزمانًا انقضى، وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي تتكلم فيه، أي: قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية، نحو: يقول زيد خرجت، فإن التلفظ به ليس متأخرًا عن الزمان المدلول عليه بـ«خرجت» عند صدور قبلية بالذات كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر، فلا يكون للزمان زمان. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٥٩).

(٧) أي: فأل للعهد الذكري، والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه، ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالأسماء فيه.=



أي: تاء «فعلت»، و«أتت» (مز[1]) عن قسيميه، وكذا بتاء الفاعل[2].

قال في شرح الكافية: وهي علامة تخص الموضوع للمضي ولو كان مستقبَلَ المعنى[3].

[الفعل الأمر]

١٣ ...... وَسَمْ بِالنُّوْنِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

ثم شرع في **القسم الثالث:** وهو فعل الأمر فقال: **(وسم)** أي: علم **(بالنون)** المذكورة أي: نون التوكيد **(فعل الأمر)** وهو مستقبل أبدًا[4]؛ إذ المقصود منه حصول ما ليس بحاصلٍ[5] **(إن أمر فهم)** أي: تميز بدلالته على الطلب[6] بنفسه، نحو: «قم» فخرج «لا تضرب»[7]؛ فإن الدلالة على

= انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٥/١).

(١) قوله: (مز) هو أمر من ماز يميزه، يقال: مزته فامتاز، وميزته فتميز. انظر: شرح الأشموني على الألفية (٤٥/١)، وشرح المرادي على الألفية (٤٣/١).

(٢) على هامش النسخة س: مقابل عل نسخة الشارح، ولله الحمد.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٦/١).

(٤) قوله: (وهو مستقبل أبدًا) أي: مستقبل زمنه لا ينفك عن الاستقبال في وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٦٧/١).

(٥) أي: «أو دوام ما حصل» نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، إلا أن يراد به الخبر نحو: ارم، ولا حرج؛ فإنه بمعنى رميت والحالة هذه، وإلا لكان أمرًا له بتجديد الرمي، وليس كذلك. انظر: الفاكهي على القطر مع حاشية يس عليه (٦٧/١).

(٦) قوله: (على الطلب) أي: لحدثه.

(٧) قوله: (ليخرج) نحو: «لا تضرب» ولتضرب؛ فإن دلالته على الطلب بواسطة، والتمثيل به أولى؛ لأنه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب، ونحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١١] فإنه وإن دل على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقبل ياء المخاطبة=



الطلب[1] وإن فهمت منه[2]، فهي[3] بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك، ولابد مع ذلك من قبول ياء المخاطبة أي: ياء الفاعلة[4]، وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور[5]، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦][6]، أو نون التوكيد، نحو: أقبلن.

[اسم الفعل]

١٤ وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنُّوْنِ مَحَلٌّ   فِيْهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: صَهْ وَحَيَّهَلْ

(والأمر) أي: وفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشيء **(إن لم يكن للنون)** المؤكدة **(محل**[7] **فيه)** فليس بفعل، بل **(هو اسم)** للفعل، **(نحو: صه)** بمعنى: اسكت[8] ....

= ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة، ونحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفس الوضع الأول. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٧، ٦٨).

(١) قوله: (فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت... إلخ) الظاهر أن هذا التركيب على حد: زيد وإن كان غنيًّا فهو بخيل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٢) قوله: (منه) أي: من قوله: «لا تضرب».

(٣) قوله: (فهي) أي: الدلالة على الطلب.

(٤) قوله: (ياء الفاعلة) أي: الموضوعة بطريق الأصالة للفاعلة، أو المراد ياء الفاعلة الخاصة، أو اللاحقة للفعل المضارع.

(٥) وقيل: إنها حرف، والفاعل مستتر في الفعل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٦) الأولى التمثيل بالمجرد من الياء؛ لأنه هو الذي يقبلها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٦٨).

(٧) قوله: (محل) مصدر ميمي بمعنى حلول.

(٨) قوله: (بمعنى: اسكت) أي: مدلولها لفظ اسكت بناء على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٣٠).

(وحيَّهل[1]) مركب من كلمتين بمعنى: أقبل، وقابل النون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع[2].

تنبيه: [الإعراب]

قوله: «نحو» يجوز أن يكون مرفوعًا[3] خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو، وأن يكون منصوبًا مفعولًا به[4]، أو مطلقًا لعامل محذوف تقديره: أعني أو انح، وعليه يقاس أمثاله، «وصه[5]» مضاف إليه، و«حيَّهل» معطوف على صه[6].

خاتمة

كما ينتفي كون الدال على الطلب فعل أمر عند انتفاء شرطه، وهو قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلًا مضارعًا عند انتفاء شرطه وهو قبول «لم»، كـ«أوه» بمعنى أتوجع، و«أف» بمعنى أتضجر، وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلًا ماضيًا عند انتفاء شرطه، وهو قبول التاء، كـ«هيهات» بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، فهذه أيضًا أسماء أفعال لا أفعال[7].

---

(١) **قال الصبان**: نحو: «صه وحيهل» لو مثل بنزال وذراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن؛ لأن اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم؛ لقبولهما التنوين، وفي حيهل ثلاث لغات: سكون اللام وفتحها منونة، وبلا تنوين، وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة، وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور، ونقل شيخنا السيد لغة رابعة وهي أبدال الحاء عينًا، وانظر ضبط اللام على هذه اللغة. حاشية الصبان على الأشموني (٤٦/١).

(٢) البهجة المرضية للسيوطي (٣٠).

(٣) (نحو) مضبوط هكذا في بعض النسخ الخطية للألفية، وهو الأشهر.

(٤) (نحو) ضبط هكذا في بعض النسخ، وفي توجيهها ما في الشرح.

(٥) قوله: (صه) بالسكون.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧).

(٧) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٤٦/١).



[باب الإعراب والبناء]

هذا (بَابَ) شرح (المُعْرَب)، وشرح (المَبْنِي[1]) المشتقين من الإعراب والبناء، وإنما قدم الفرع، وهو المعرب والمبني على أصله، وهو الإعراب والبناء وإن كانت معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه؛ لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلًا وتعريفًا[2].

[تعريف الإعراب]

فالإعراب في اللغة مصدر أعرب إذا أبان[3] أي: أظهر[4]، والتحسين والتغيير والبيان، يُقال: جارية عروبة وهي المحببة[5] إلى زوجها، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد، وأعرب فلان عن حاجته إذا أبان عنها[6]، وأما **اصطلاحًا ففيه مذهبان:**

---

(١) قوله: (مبني) أصله مبنوي اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (٢٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٧/١).

(٣) قوله: (أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الإعراب لفظي كما الصحيح، ولهذا قدم معنى الإبانة، والأنسب على أنه معنوي تغيير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٧/١).

(٤) قوله: (أي: أظهر) أتى به؛ لأن أبان يأتي بمعنى فصل، ولازمًا بمعنى ظهر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤٧/١).

(٥) في ق: المتحببة.

(٦) انظر: لسان العرب لابن منظور (٢٨٦٣/٣٢) وما بعدها، ومختار الصحاح (٤٢١، ٤٢٢)، والهمع (١٤/١)، وحاشية عبادة على الشذور (٥٣/١، ٥٤) والأشموني (٤٧/١)، والخصائص (٣٥/١) وما بعدها.



* **أحدهما**: أنه لفظيٌّ، واختاره المصنف، ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان[1] مقتضى العامل[2] من حركةٍ أو سكونٍ أو حذفٍ[3].

* **المذهب الثاني**: أنه معنويٌّ، والحركات دلائل عليه[4]، واختاره الأعلم وكثيرون، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعرفوه بأن تغيير أواخر الكلم[5] لاختلاف العوامل[6] الداخلة عليه[7] لفظًا[8] أو تقديرًا[9][10].

---

(١) قوله: (ما جيء) أي: شيء نطق به وإن لم يكن طارئًا ليصدق على الواو من «جاء أبوك» لوجودها قبل دخول عامل الرفع. حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٧).

(٢) قوله: (لبيان العامل) أي: مطلوبه فالعامل كـ«جاء ورأى والباء»، والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٧).

(٣) شرح التسهيل للمرادي (٨٢).

(٤) قوله: (الحركات) أي: وجودًا وعدمًا ليدخل السكون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٨).

(٥) المراد بأواخر الكلم: ما كان آخرًا حقيقة؛ كـدال زيد، أو مجازًا، كـ«دال» يد فإن أصلها يدي.

(٦) العوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم. انظر: الكوكب الدرية للأهدل (١/١٩).

(٧) المراد بدخول العوامل على الكلمة طلبه إيّاها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٩).

(٨) قوله: (لفظًا) هو ما يظهر أثره في آخر الكلمة كما في آخر زيد من نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، وآخر يذهب من «زيد يذهب»، ولن يذهب، ولم يذهب. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٢٠).

(٩) قوله: (أو تقديرًا) وهو ما يظهر أثره في الآخر بل ينوي ويقدر كالحركات المقدرة في آخر الفتى من نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. انظر: الكواكب الدرية للأهدل (١/٢٠).

(١٠) قوله: (لفظًا أو تقديرًا) حالان من تغيير؛ لأن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ،=



[تعريف البناء]

والبناء لغة: وضع شيء على شيء على صفةٍ يُراد بها الثبوت[1]، وأما اصطلاحًا: فقال في التسهيل: ما جئ به لا لبيان[2] مقتضى العامل من شبه[3] الإعراب، وليس[4] حكاية[5] أو اتباعًا[6] أو نقلًا[7] أو تخلصًا من سكونين[8]، فعلى هذا هو لفظيٌّ[9].

وقيل: لزوم آخر الكلمة[10] حركة أو سكونًا[1] لغير عامل[2] ولا اعتلال[3]،

= وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو ما ناب عنها، وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير، وهو ما ينوى في ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: الفتى وكما تنوى في مسلميَّ، وكما تنوى النون في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. انظر: نور السجية للخطيب (٧٥)..

(١) قوله: (صفة) أي: حال، والجار والمجرور حال من وضع، واحترز بقوله: (على صفة... إلخ) عن الوضع لا على تلك الصفة، فلا يسمى بناء لغة، كوضع ثوب على ثوب، وقوله: الثبوت أي: مدة طويلة، فأل للعهد، ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله في الدوام؛ لإيهامه الدوام الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٩).

(٢) خرج به الإعراب.

(٣) قوله: (شبه) بكسر فسكون أو بفتحتين أي: مشابهه في كون كل حركة أو سكونًا أو حرفًا أو حذفًا، ومن بيان لما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٩).

(٤) قوله: (ليس) أي: ما جيء به.

(٥) قوله: (حكاية... إلخ) أي: لأجل الحكاية كما في من زيدًا لمن قال: رأيت زيدًا.

(٦) الاتباع كما في (الحمدِ لله) بكسر الدال اتباعًا لكسر اللام.

(٧) النقل كما في ﴿فَمَنْ أُوتِيَ﴾ [الإسراء: ٧١] بنقل الهمزة إلى النون.

(٨) قوله: (تخلصًا من سكونين) كما في «اضرب الرجل».

(٩) التسهيل لابن مالك (١/٣٤).

(١٠) قوله: (لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر الكلمة؛ لأن المبني قد يكون حرفًا واحدًا كتاء الفاعل، والمراد باللزوم عدم التغير.



اعتلال[٣]، وعلى هذا فهو معنويٌّ، والمناسبة في التسمية ظاهرة[٤].

[الاسم المعرب]

١٥ وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ....

(والاسم) بعد التركيب[٥][٦]: ضرب (منه) أي: من الاسم (معرب)، وهو الأصل[٧] في الأسماء، ولهذا قدمه، ويسمى الاسم المعرب متمكنًا؛ لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان منصرفًا سُمِّيَ أمكن، وإلا سُمِّيَ غير أمكن، وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف كما سيأتي، وإنما كان الأصل فيه

---

(١) قوله: (حركة أو سكونًا) كان عليه أن يزيد: «أو حرفًا أو حذفًا» وأمثلة الأربعة: هؤلاء، وكم، لا رجلين، ارم، فدخل في تعريف البناء اسم لا والمنادى؛ للزومها حالة واحدة ما داما منادى، واسم لا، ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي، فلا يردان لعروض بنائهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٩، ٥٠).

(٢) قوله: (لغير عامل) متعلق بلزوم، وخرج به نحو: «سبحان»، والظرف غير المتصرف كـ«لدى» بناء على إعرابها والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فإن لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسبح في الأول، ومتعلق الظرف في الثاني، والابتداء في الثالث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٠).

(٣) قوله: (أو اعتلال) خرج به نحو: الفتى.

(٤) قوله: (والمناسبة في التسمية ظاهرة) أي: والمناسبة في تسمية الإعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتها بالمعنوي على الثاني، قوله: (ظاهرة) أي: لأن ما جيء به للبيان أولًا من الحركات أو غيزها أمر ملفوظ به، والتغير واللزوم معنيان من المعاني المعقولة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٠).

(٥) سيأتي محترزه بعد قليل.

(٦) قوله: (ضربان) الضرب والنوع والقسم بمعنى. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٣١).

(٧) قوله: (الأصل) أي: الغالب والراجح.

الإعراب؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه، كالفاعلية والمفعولية والإضافة[١]، يفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب[٢]، كقولهم: «ما أحسن زيدٌ» بالرفع في النفي[٣]، وبالنصب في التعجب[٤]، وبالجر في الاستفهام[٥]؛ فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني[٦]، بخلاف الفعل المضارع قد تتعاقب عليه المعاني[٧]، كما إذا قلت: لا تأكل السمك، وتشربِ اللبن، فإنك إذا كسرت الباء كان النهيُ عنهما[٨]، وإن فتحتها[٩] كان النهي عن الأكل مع الشرب، وان رفعتها[١٠] كان النهي عن الأول، والإباحة في الثاني أعرب لذلك[١١].

---

(١) قوله: (والإضافة) أي: الإضافة على الاسم؛ لأنه لولا الإعراب لم يتميز بعض تلك المعاني عن بعض. انظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد (٢٦٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١).

(٣) فالمراد منه نفي الحسن.

(٤) نحو: ما أحسن زيدًا، فالمراد منه التعجب من حسن زيد.

(٥) نحو: ما أحسنُ زيدٍ، برفع نون أحسن وجر زيد.

(٦) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٤٧)، شرح الكافية ليعقوب بن أحمد (٢٦٥).

(٧) أي: قوله: (المعاني) أي: المعاني التركيبية.

(٨) قوله: (عنهما) أي عن الأكل والشرب:

(٩) قوله: (فتحتها) أي: الباء.

(١٠) قوله: (رفعتها) أي الباء.

(١١) وقيل: إن تلك الحركات ليست مميزة لهذه المعاني، بل هي للدلالة على مميزها؛ لأن الجزم يدل على تقدير الجازم وهو «لا»، والنصب يدل على تقدير الناصب وهو «أن» والرفع يدل على عامله المعنوي، فالحركات من حيث هي غير مميزة، بل دالة على العوامل المقتضية لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض، فلم تكن كالمعاني المعتورة على الأسماء؛ لأن المميز بين تلك المعاني نفس الإعراب، وفي الأفعال ليس كذلك، بل الحركات فيها دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني، فالتمييز بالعوامل كالتمييز بالصيغ. انظر: شرح الكافية ليعقوب ابن أحمد (٢٢٦).



[الاسم المبني]

(و) ضربٌ (مبنيٌّ) وهو بضده[1]، ويسمي غير متمكن، وقد علم من هذا التقدير[2] انحصار الاسم في هذين الضربين، لكن ذهب قومٌ إلى أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيًّا وليس بشيء[3]، وإن كان كلام المصنف يوهمه لو لا ما قدرته.

[حكم الأسماء قبل التركيب]

وخرج بما بعد التركيب ما قبله فقد اختلف في الأسماء قبل التركيب فقيل ـ وهو المختار كما اختاره المصنف ـ: إنها مبنية؛ لوجود الشبه الإهمالي فيه؛ لأنها لا عاملة ولا معمولة[4].

وقيل: إنها معربة حكمًا، وقيل: إنها موقوفةٌ[5]؛ لعدم مقتضى الإعراب والبناء[6].

* * *

(١) قوله: (بضده) أي: الإعراب.

(٢) في س: التقرير، والمثبت في الأصل من ق.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٧).

(٤) انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٥٣).

(٥) عبارة المرادي: وذهب قوم إلى أن الأسماء قبل التركيب موقوفة، لا معربة ولا مبنية، واختاره ابن عصفور. شرح المرادي على الألفية (١/٤٦)، وشرح جمل الزجاج (٣٣).

(٦) قوله: (قيل: معربة حكمًا) بناء على أن عدم التركيب ليس سببًا، والشبه المذكور ممنوع؛ لأنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها، ومنه يعلم أن الكلام في أسماء لم تشبه الحرف شبهًا قويًّا مما اتفق على اقتضائه البناء، أما هي كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقًا. حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٤٣).

[سبب بناء الاسم]

١٥ .... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

وإنما يبنى الاسم بعد التركيب (لشبه من الحروف مُدْنِي) أي: مقرب له، واحترز به عن غير المدني، وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب، كأي في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرف في المعنى[١]، لكن عارضه لزومُها للإضافة[٢]، ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف فلابُدَّ من شبهه بالفعل من وجهين.

وعلله ابن الحاجب في أماليه بأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة، إلا في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل، وإن كان نوعًا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف[٣].

تنبيهان:

الأول قوله: (لشبه) متعلق بمبني، و«من الحروف» متعلق بشبه، والأقرب من جهة المعنى أن يكون متعلقًا بـ«مدني»، والتقدير: مبني لشبه مدني من الحروف[٤].

---

(١) قوله: (في المعنى) الذي هو الاستفهام إن كانت استفهامية، نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]؟ فأشبهت همزة الاستفهام، والشرط إن كانت شرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]؟ فأشبهت إن الشرطية. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٣٩/١).

(٢) والإضافة من خواص الأسماء، فألغي شبه الحرف. انظر: شرح المكودي على الألفية بحاشية ابن حمدون (٣٩/١).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣١، ٣٢).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧).



والثاني: أنه يفهم من حصره علة البناء في شبه الحرف عدم اعتبار غيره، وسبقه إلى ذلك أبو الفتح «وغيره»[1]، وإن قيل: إنه لا سلف له في ذلك[2].

١٦ كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ....

وأنواع هذا الشبه ثلاثة:

[الشبه الوضعي]

أشار الأول منها بقوله: (كالشبه الوضعي) أي: المنسوب إلى الوضع الأصلي، وضابطه المنطبق على جزئياته: أن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، أو على حرفين فقط، سواء أكان ثانيهما حرف لين أم لا[3]، فالأول[4] كما (في اسمي جئتنا) وهما: التاء ونا؛ فإنهما اسمان، وبُنِيَا لشبههما الحرف في ما هو الأصل[5] أن يوضع عليه؛ فإن التاء على حرف[6]، و«نا» على حرفين[7]، وإنما أعرب أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضًا بعد حذف لامها[8]، فإن

(١) قوله: «غيره» مثبت من ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٣٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٢).

(٤) في ق: فالأول والثاني.

(٥) قوله: (الأصل) المراد بالأصل الغالب، فلا يرد قول الصرفيين: الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما؛ لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥١).

(٦) فشابه الحرف الأحادي كـ«باء» الجر.

(٧) فشابه الحرف الثنائي كـ«عن».

(٨) وقد أعلت بحذف حرف العلة اختصارًا، والظاهر أنه حذف اعتباطي. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٤١).



أصلهما[1] قبل الحذف «أبوٌ وأخوٌ»، بدليل قولهم في التثنية: أبوان وأخوان، برد المحذوف، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها، فثبت أنهما[2] موضوعان على ثلاثة أحرف.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُبْنَيَا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف، كـ«نعم» و«بلى»؟.

أجيب بأن هذا الشبه مهجور؛ لأن أكثر الأسماء موضوعةٌ على ثلاثة أحرف، فيلزم أن يكون غالب الأسماء مَبْنِيًّا.

فإن قيل: نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مَبْنِيًّا كـ«نحن».

أجيب بأن بناء نحو: «نحن» ليس لهذا الشبه، وإنما هو بطريق التبعية؛ لأن المضمرات لما كان أكثرها موضوعًا على حرفٍ، أو حرفين طردنا البناء في البقية[3].

١٦ .... وَالمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

[الشبه المعنوي]

ثم أشار إلى **النوع الثاني** من أنواع الشبه بقوله: **(و)** كالشبه **(المعنوي)** وهو أن يتضمن الاسم معنى[4] من معاني ....

(١) فإنهما موضوعان على ثلاثة أحرف.

(٢) قوله: (أنهما) أي: أب وأخ.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢، ٤٣).

(٤) قوله: (أن يتضمن الاسم معنى... إلخ) أي: زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولًا وبالذات، ولكون وضعه له أولاً وبالذات، ووضعه لمعنى الحرف ثانيًا وبالعرض جعل=

الحروف[١]، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.[٢]

الأول: كما (في متى) فإنها تستعمل شرطًا[٣]، كـ«متى تَقُمْ أَقُمْ»، وهي حينئذٍ[٤] شبيهة في المعنى[٥] بـ«إن» الشرطية، نحو: إن تَقُمْ أَقُمْ.

(و) الثاني[٦]: كما (في هنا)؛ فإنها[٧] متضمنة لمعنى الإشارة[٨]، وهذا المعنى[٩] لم تضع العرب حرفًا يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف؛ لأن معنى الإشارة كالخطاب[١٠] الموضوع له الكاف[١١]، فـ«هنا» مستحقة البناء؛ لتضمنها[١٢] معنى الحرف الذي كان يستحق الوضع[١٣].

= اسمًا ولم يجعل حرفًا، ولذا قال: (تضمن)، ولم يقل وضع؛ لئلا يتوهم منه بالوضع الأولى، وإنما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوي أيضًا، والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولًا فجعلناه اسمًا وما وضع له ثانيًا وفاء بحق المعنيين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٢).

(١) أي: من المعاني التي تؤدى بالحروف وهي النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣).

(٣) فـ«متى» تجزم فعلين.

(٤) قوله: (حينئذٍ) أي: حين إذا استعملت شرطًا.

(٥) قوله: (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط.

(٦) الثاني هو الذي وضع له اسم وتضمن معنى لم يوضع له حرف.

(٧) قوله: (فإنها) أي الكلمة.

(٨) قوله: (لمعنى الإشارة) الإضافة فيه بيانية، كشجر الأراك.

(٩) قوله: (وهذا المعنى) أي: الذي هو الإشارة.

(١٠) فالخطاب نسبة مخصوصة بين المخاطِب والمخاطَب، والإشارة نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٣).

(١١) قوله: (الموضوع له الكاف) أي: المسماة بكاف الخطاب.

(١٢) قوله: (لتضمنها) أي: الكلمة.

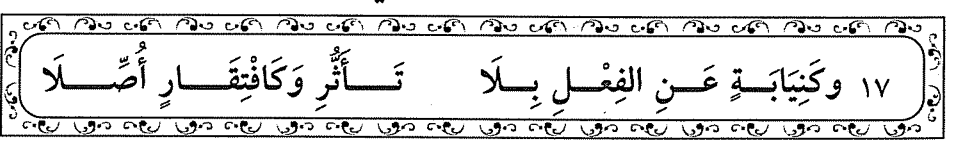
(١٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).



فإن قيل: يرد على الأول أيَّ الشرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨][1]، وأيَّ الاستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١][2]؛ فإنهما معربان مع شبههما الحرف، وعلى الثاني «هذان وهاتان» فإنهما معربان مع تضمنهما لمعني الإشارة.

أجيب عن الأول: بأن أيّ فيهما[3] إنما أعربت؛ لضعف الشبه مما[4] عارضه من ملازمتها للإضافة إلى المفرد التي من خصائص الأسماء، والثاني بأنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى، وليس مثنيين حقيقة على الأصح[5].

[الشبه الاستعمالي]



١٧ وكَنِيَابَــةٍ عَــنِ الفِعْــلِ بِــلَا تَــأَثُّرٍ وَكَافْتِقَــارٍ أُصِّــلَا

ثم أشار إلى **الثالث** من أنواع الشبه، وهو الشبه الاستعمالي، وهو[6] أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني[7]، وله حالان، أشار إلى الأولى[8] منهما بقوله: **(وكنيابة)** له[9] **(عن الفعل)** في

---

(١) فـ«أي» اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ«قضيت»، وقدمت؛ لأن لها الصدر، وما صلة، والأجلين مضاف إليها.

(٢) فـ«أي» اسم استفهام مبتدأ، و«الفريقين» مضاف إليها، و«أحق» خبر المبتدأ.

(٣) قوله: (فيهما) أي: الآيتين.

(٤) في ق: بما.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).

(٦) هذا ضابط كلي منطبق على جزئياته.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).

(٨) ق: الأول.

(٩) قوله: (له) أي: للاسم.

العمل[1] (بلا) حصول (تأثر[2]) فيه بعامل من العوامل، مؤثر فيه لفظًا، أو محلًّا، كـ«هيهات وصه وأوه»، فإنها[3] نائبة عن بَعُدَ بضم العين، واسكت وأتوجع[4]، ولا يصحُّ أن يدخل عليها شيء من العوامل[5] فتتأثر به، فأشبهت من الحروف «ليت ولعل» مثلًا، ألا ترى أنهما نائبان[6] عن الفعل، فليت نائبة عن «أتمنى»، ولعل نائبة عن «أترجى»، ولا يدخل عليهما عامل. أما إذا ناب عن الفعل وتأثر بالعامل، كالمصدر النائب عن فعله، نحو: «ضَرْبًا» في قولك: ضربًا زيدًا، فإنه[7] يعرب[8] مع أنه نائب عن «اضرب» لتأثره بالغامل، تقول: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ، وكرهت ضَرْبَ عمروٍ، وعجبت من ضَرْبِهِ[9].

ثم أشار إلى الحال الثاني[10] بقوله: (وكافتقار) له (أُصِّلَا) أي: أن يفتقر الاسم افتقارًا متأصلًا إلى جملةٍ اسميةٍ، أو فعليةٍ[11]، كـ«إذا» من ظرف الزمان،

---

(١) زاد في التصريح في المعنى. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤).

(٢) قوله: (بلا تأثر)، التأثر قبول الأثر الذي هو الإعراب، فالمعنى: يبني الاسم لشيئين: النيابة وعدم قبول الإعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٣).

(٣) قوله: (فإنها) أي: فإن هيهات وصه وأوه... إلخ.

(٤) هذا الكلام على طريقة اللف والنشر على الترتيب، فـ«هيهات» نائبة عن بعد، و«صه» بمعنى اسكت، و«أوه» بمعنى أتوجع.

(٥) قوله: (من العوامل) أي: اللفظية أو المعنوية.

(٦) معنى النيابة إفادتهما معناهما، لا أن الأصل ذكر الفعلين فتركا، وأقيم مقامهما الحرفان كما في حرف النداء عن ادعوا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٤).

(٧) قوله: (فإنه) أي: ضربا.

(٨) فـ«ضربًا» منصوب بالفعل المحذوف، والتقدير: اضرب ضربًا.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦).

(١٠) الثاني هو الذي يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة.

(١١) قوله: (إلى جملة.... إلخ) أي: ما مقام مقامها، كالوصف في أل الموصولة أو عوض=

و«حيث» خاصة من ظروف المكان، وكالذي والتي من الموصولات؛ لأنك لو قلت: «جئتك إذ» لم يتم معناها[1] حتى يقول: جاء زيدٌ، ونحوه من الجمل، وكذا الباقي[2]، فإنها أشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارًا متأصلًا إلى جملة[3]، فإن لم يكن الافتقار متأصلًا بأن كان عارضًا[4]، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] فإنه[5] يعرب لأنك تقول: صمت يومًا، وكذا لو كان متأصلًا إلى مفردٍ كـ«سبحان»، ومنه تقول: سبحان الله، وجلست عند زيد، والأول منصوب على المصدرية[6]، والثاني على الظرفية[7].

الإعراب

قوله: «كالشبه» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالشبه، و«الوضعي» نعت له، و«في اسمي» متعلق بمحذوف نعت للوضعي، والتقدير: الوضعي الثابت في اسمي جئتنا و«جئتنا» مضاف إليه، و«المعنوي» معطوف على الوضعي،

= عنها، كالتنوين في إذ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٤).

(١) قوله: (معناها) أي: إذ.

(٢) قوله: (وكذلك الباقي) أي: من الظروف والموصولات.

(٣) لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧).

(٤) قوله: (عارضًا) أي: يكون في بعض التراكيب دون بعض.

(٥) قوله: (فإنه) أي: يوم.

(٦) والناصب لـ«سبحان» فعل محذوف تقديره: أسبح، والمشهور أن «سبحان» ملازمة للإضافة، وقال الرازي: «سبحان» مصدر لا فعل له فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل: سبحان من زيد، أي: براءة منه، وإنما منع صرفه لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧).

(٧) والناصب لـ«عند» جلست.

«وفي متى وفي هنا» متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، والتقدير: والمعنوي الثابت في متى وفي هنا، «وكنيابة» معطوف على كالشبه، و«عن الفعل» متعلق بنيابة، و«بلا تأثر» متعلق بمحذوف نعت لنيابة، و«لا» هنا اسم بمعنى غير، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، و«كافتقار» معطوف على كنيابة، وجملة: «أُصلَا» بالبناء للمفعول نعت لافتقار، وفي أصلَا ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار، والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميرًا عائد على نيابة وافتقار لصح، واستغنى عن قوله: (بلا تأثر) المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معربًا[١].

تتمة

رد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإهمالي[٢]، ومثل له[٣] بفواتح السور[٤]، فإنها مبنية؛ لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة[٥].

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٧، ٨).

(٢) قوله: (الشبه الإهمالي... إلخ) أي: شبه الاسم بالحرف المهمل في إهماله عن العمل أي: كونه لا عاملا ولا معمولا.

(٣) قوله: (مثل له... إلخ) أي: للمشتمل عليه بفواتح السور، أي نحو: صّ، قّ، وهذا مبني على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل، أما على أنها أسماء للسور مثلا، وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية، أو نصب على المفعولية لمحذوف، أي: أقرأ، أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٥٦/١).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢١٦/١).

(٥) انظر: الأشموني على الألفية (٥٦/١).



[معرب الأسماء]

١٨ وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

(ومعرب الأسماء ما قد سلما، من شبه الحرف) السابق ذكره، وذلك على ضربين: صحيح يظهر إعرابه(١)، **(كأرض)**، ومعتل يقدر إعرابه، نحو: **(سُما)** بضم السين، وبالقصر لغة في الاسم(٢)، وفيه عشر لغات قدمناها في ذكر البسملة، وذكرناها في بيت، وذكرها بعضهم في بيت هو(٣):

اسْمٌ وَحَذْفُ هَمْزِهِ وَالقَصْرُ مُثَلَّثًا ثُمَّ سُمَاةٌ عَشْرُ

تَنْبِيهٌ

بدأ المصنف في الذكر(٤) بالمعرب لشرفه، وفي التعليل(٥) بالمبني لكون علته وجودية، وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضًا فلأن(٦) أفراد معلول ....

---

(١) قوله: (يظهر إعرابه) أي: إن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وإدغام وحكاية وتخفيف واتباع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٧).

(٢) هذه هي الرواية المشهورة في شروح الألفية. انظر: شرح المرادي (١/٣٣٠)، وابن هشام (١/٣٤)، وابن عقيل (١/٢٩)، والمكودي (١/٩٠)، والسيوطي (٤٦)، وشرح الشاطبي (١/٩٩)، وإتحاف ذوي الاستحقاق (١/١٩٣)، والفتح الودودي (١/٤٨)، وشرح الهواري (١/١٠٣).

(٣) انظر: شرح الأشموني على ابن مالك (١/٥٧).

(٤) قوله: (الذكر) أي: ذكر قسمي الاسم.

(٥) قوله: (في التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما في المبني، والضمني كما في المعرب.

(٦) قوله: (فلأن) الفاء زائدة، وهذا تعليل ثان لتقديم المبني في التعليل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٧).



علة البناء[1] محصورة، بخلاف علة الإعراب[2]، فقدم علة البناء ليبين إفراد معلولها[3]، ويعلم حصر الاسم في ضربين من هذا، وهو قوله:

وَمُعْـرَبُ الأَسْـمَاءِ مَـا قَـدْ سَـلِمَا مِـنْ شَبَهِ الحَرْفِ ....

[حقيقة الفعل وعلاماته]

ولما فرغ من ذكر علامات الاسم وانقسامه إلى ما تقدم شرع في ذكر الفعل: وهو ما دل على معنى في نفسه[4]، واقترن بأحد الأزمنة وضعاً[5]، وهو ثلاثة أقسام عند جمهور البصريين؛ لأن الفعل[6] إما متقدم على زمن الإخبار، أو مقارن له، أو متأخر عنه، **فالأول**: الماضي، **والثاني**: الحال، **والثالث**: الاستقبال، واستدل بعضهم لذلك بقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا

(١) قوله: (فلأن أفراد معلول علة البناء) أي: أفراد موصوف علة البناء؛ لأن علة البناء شبه الحرف، ومعلولها البناء، وموصوفه المبني، وأفراده النوعية محصورة؛ لأنها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وكذا المنادى واسم لا إن جُعِلَ الكلام فيما يشمل الأصلي والعارض، ويصح أن يراد أفراده الشخصية فيتعين جعل الكلام في الأصلي، وإلا ورد أن أفراد المنادى واسم «لا» الشخصية غير محصورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٧).

(٢) قوله: (بخلاف علة الإعراب) أي: أفراد معلول علة الإعراب أي: أفراد موصوف معلولها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٧).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٥٧).

(٤) قوله: (ما دل على معنى في نفسه... إلخ) أي: كلمة دلت على معنى بالتضمن وهو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها، أي: يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شيء معين معها، وذلك جزء معنى الفعل، وأما تمام معناه، وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين، فلم يفهم منه وحده، ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٥٧).

(٥) انظر: شرح الفاكهي على القطر مع حاشية يس (١/٥٧).

(٦) قوله: (لأن الفعل) أي: وإنما انحصر الزمان في ثلاثة؛ لأن الفعل... إلخ.

بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1] [مريم: ٦٤]، وبقول زهير[2]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ[3] اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[4]

وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر، بناء على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معربٌ بلام مقدرة[5]، وجرى المصنف على القسم الأول فقال:

١٩ وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ....

(وفعل أمر ومضيّ بُنِيَا[6]) على الأصل في الأفعال: الأول: على ما يجزم

---

(١) ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ [مريم: ٦٤] هذا المستقبل ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤] وهذا الماضي ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]، وهذا الحال، فإذا تقرّر أن الأزمنة ثلاثة، فالمتكلم والمخبر بالحدث إما أن يخبر عن حدث وقع في زمن قبل زمن التكلم، وإما أن يخبر عن حدث يقع في زمن التكلم، وإما أن يخبر عن حدث يقع في الزمن المستقبل، فالأول الماضي، والثاني المضارع، والثالث الأمر. ويستأنس لهذا بالآية السابقة، وبقول الشاعر زهير الآتي.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير في المصباح الكبير (٤٢٧/٢)، وكشف اصطلاحات العلوم والفنون (٦٧٧/١)، فتح رب البرية (٢٢٨)، والبديع في نقد الشعر (٢٨٧)، والإيضاح في علوم البلاغة (١٧٨/٣)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٣٢٥/١، ٣٠٧/٣)، وجواهر البلاغة (٢٠٢)، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح (٣٢٨/٢).

(٣) قوله: (علم اليوم والأمس) إما أن يجعل نصبًا على المصدرية، أي: أعلم علمًا متعلقًا بهذين اليومين، أو يجعل مفعولًا به بأن يقال: أعلم بمعنى أحصل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٩/١).

(٤) قوله: (عمي) صفة مشبهة، يقال: رجل عمي القلب، أي: جاهل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٥٩/١).

(٥) انظر: الفاكهي على القطر بحاشية يس (٥٧/١، ٥٨، ٥٩).

(٦) على هامش س: (رفع مضى) كما وجد بخط الشارح مضبوطًا. انتهى.

به مضارعه من سكون إن كان صحيح الآخر، أو حذف إن كان معتلًا، والثاني: على الفتح[1] ما لم يتصل به واو جماعة فيضم[2]، أو ضمير رفع متحرك فيسكن[3].



الإعراب

قوله: «فعل» مبتدأ، و«أمر» مضاف إليه، «ومضى» بالرفع معطوف على فعل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: وفعل مضى، وبالجر على تقدير حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على حاله لدلالة ما تقدم عليه، وعليها[4] فالألف في «بنيا» للتثنية كما قاله المكودي[5]، ويجوز في توجيه الجر أن يكون معطوفًا على أمر، والألف للإطلاق، وعلى كل حال فجملة: «بُنِيَا» بالبناء للمفعول في موضع خبر المبتدأ[6].

[أحوال بناء المضارع]

١٩	وَاعْرَبُـوْا مضـارعًا إِنْ عَرَيَـا
٢٠ مِنْ نُوْنِ تَوْكِيْدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِـنْ	نُوْنِ إِنَاثٍ كَـ يَـرُعْنَ مَـنْ فُـتِنْ

(وأعربوا[7]) على خلاف ....

(١) وذلك كـ«ضرب».

(٢) أي: فيضم آخره، كـ«ضربوا» لمناسبة الواو للضم.

(٣) انظر: البهجة المرضية (٣٦، ٣٧) شرح قطر الندى للفاكهي (١/٦١، ٦٢).

(٤) في ق: عليهما.

(٥) شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٤٣).

(٦) قوله: (أعربوا مضارعًا) أي: العرب بمعنى نطقوا به معربًا، أو النحاة بمعنى حكموا بإعرابه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٥٩).

(٧) انظر: البهجة المرضية (٣٦، ٣٧) شرح قطر الندى للفاكهي (١/٦١، ٦٢).

الأصل[1]، وإنما هو بطريق الحمل على الاسم[2] فعلًا (**مضارعًا**)؛ لشبهه[3] الاسم في اعتوار[4] المعاني المختلفة عليه لولا الإعراب لالتبست[5]، وتقدم مثاله، ولكن لا يعرب مطلقًا[6]، بل (**إن عريا**[7] **من نون توكيد مباشر**) له[8]، وهي المتصلة به من غير حاجز لفظًا وتقديرًا، هذا مذهب الجمهور[9]، وعلة البناء تركيب الفعل معها تركيب خمسةَ عشر[10]، ....

---

(١) فالأصل في الأفعال البناء؛ لفوات موجب الإعراب فيها، وإنما أعرب المضارع من بينها لما ذكره الشارح.

(٢) قوله: (الاسم) أي: مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل.

(٣) قوله: (لشبهه) أي: المضارع.

(٤) **قال الجامي**: يقال: اعتوره الشيء وتعاوروه إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة واحدًا بعد واحد، على سبيل المناوبة والبدلية، على سبيل الاجتماع، وانظر: اللسان عور (٤/٣١٦٨) وتاج العروس عور (٣/٤٣٠)، القاموس المحيط (٢/١٠٠).

(٥) قوله: (لالتبست) أي: في بعض الأحيان، وإنما قيدنا ببعض الأحيان؛ لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه، نحو: يشرب زيد الماء، حملًا على ما فيه الإلباس ليجري على سنن واحد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٠).

(٦) قوله: (مطلقًا) أي: في كل حال من أحوال المضارع.

(٧) قوله: (إن عري) عرِي بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى، وأما عرى كعلا يعلو فبمعنى عرض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٠).

(٨) قوله: (له) أي: للمضارع.

(٩) وهذا ما جزم به ابن مالك وطائفة. انظر: الفاكهي على القطر بحاشية يس (١/٧٩).

(١٠) قوله: (تركيب خمسة عشر) أي: ولا إعراب في الوسط، والنون لا حظ له في الإعراب، فبني الجزآن، ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده، ولا على ما قبل النون، كما أعرب الاسم عند امتزاجه بالتنوين على ما قبلها؛ لأن الاسم لأصالته في الإعراب روعي إعرابه بقدر الإمكان، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب، وبما تقرر ظهر الدليل، وإلا فمجرد التركيب ليس من أسباب البناء؛ لأنهم لم يعدوه فيها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٩، ٨٠).

بدليل[1] أنه لو فصل بينه وبينها فاصل لم يحكم ببنائه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، وسواء كانت ثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، أو خفيفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وإنما قيدت نون التوكيد بالمباشرة، ولم تقيد نون الإناث كما سيأتي؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة، بخلاف نون التوكيد فإنها تكون مباشرة، كالأمثلة المذكورة، وقد لا تكون[2]، فإذا لم تباشره لفظًا أو تقديرًا، وإن اتصلت به لفظًا بأن فصل بينها وبينه فاصل، حسيًا كان، أو مقدرًا فإنه يعرب، مثال الأول[3]: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، أصله قبل التوكيد والنهي: «تتبعان» بتخفيف النون للرفع، فدخل عليه «لا» الناهية، فحذفت نون الرفع، فصار «لا تتبعا» ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان: الألف ونون التوكيد المدغمة، فلم يُجَوِّزُوا حذف النون؛ لفوات المقصود منها، ولا الألف؛ لئلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها؛ لأنها لا تقبل الحركة، فحركت النون بالكسر[4]

---

(١) قوله: (بدليل أنه لو فصل... إلخ) يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوعُ علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة، تقول: هل تفعلن يا زيدون، وإذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت: هل تفعلون، ولو كان مبينًا لم يختلف حاله وصلًا ووقفًا. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨٠).

(٢) قوله: (قد لا تكون) هذا التركيب يقع كثيرًا للمصنفين، واستعمله المناطقة في سور السالبة الجزئية، وفيه إدخال قد على المضارع المنفي، ونص في المغني على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبري المثبت، ومثله في الهمع فاحفظه. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨٠).

(٣) الأول هو الفاصل الحسي.

(٤) قوله: (فحركت النون بالكسر) لا يخفى أن المحرك بالكسر إنما هو النون المدغم فيها لا المدغمة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨١).



تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف[1]، فهو معرب لفظًا، ولم يَبْنَ؛ لأن نون التوكيد لم تباشره لفظًا ولا تقديرًا؛ لوجود الفاصل بينهما، وهو ألف الاثنين المذكورة، ونحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مضارع «بلى يبلوا» مبنيٌّ للمجهول[2] مسندٌ لجماعة الذكور من البلاء، وهو التجربة[3]، أصله قبل التوكيد: «لتبلوون» بواوين: الأولى: لام الفعل، والثانية: واو الجماعة[4]، استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت؛ لاستثقالها فالتقى ساكنان؛ لأن الواو الثانية ساكنة، فحذف أول الساكنين وهو الواو الأولى، فصار «لتبلون» بوزن «تفعون» ثم أكد بالثقيلة، فصار «لتبلونن» بثلاث نونات، حذفت نون الرفع لفظًا؛ لتوالي النونات فالتقى ساكنان: واو الجمع[5] ونون التوكيد المدغمة، وتعذر حذف أحدهما[6]؛ لدلالة النون على ....

---

(١) ولا يتوهم أن التحريك لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه باق مع التحريك؛ لأن الساكنين: الألف والنون الأولى لا هو والنون الثانية المحركة كما لا يخفى، والتقاء الساكنين هنا مغتفر. أما عند من أجازه حيث يكون الأول منهما حرف مد، والثاني مدغمًا في مثله كدابة، ولم يشترط كونه في كلمة فالأمر واضح، وأما عند من أجازه هناك لكن اشترط أن يكون في كلمة فللضرورة؛ إذ لا يمكن حذف الألف ؛ لأنه ربما يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات الغرض وهو التوكيد. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندي (١/٥٧).

(٢) قوله: (مبني للمجهول) أي: مبني للإسناد للمفعول المجهول فاعلًا، أي: المجهول فاعله. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٨١).

(٣) قوله: (التجربة) أي: والاختبار.

(٤) قوله: (لجماعة) أي: جماعة الذكور، أي: المخاطبين.

(٥) الواو هنا نائب فاعل.

(٦) قوله: (وتعذر حذف أحدهما) قيل: لو قال: (وتعذر حذفهما) لكان أولى؛ أما الأولى فلفوات المقصود من الإتيان بها، وأما الواو فلعدم ما يدل عليها انتهى.
ولك أن تقول: إنه لو قال ما ذكر لتوهم أنه لا يتعذر حذف أحدهما فقط، إذ لا يلزم=



التوكيد[1]، والواو على الجمع، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة، فهو معرب؛ لأن واو الجماعة فاصلة بين الفعل وبين نون التوكيد، فلم تباشره أصلًا، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت؛ لأنها علامة للرفع، بخلاف ما إذا حذفت للجازم، فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا[2].

ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، أصله قبل التوكيد: ترأيين كـ«تمنعين» نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت الهمزة فصار «تريين» براء مفتوحة وياءين: الأولى: لام الفعل وهو مكسورة، والثانية: ضمير المخاطبة، وهي ساكنة، حذفت كسرة الأولى؛ لاستثقالها؛ [فـ][3] ـالتقى ساكنان حُذِفَ أولها كما مر، فصار تَرَيْن بفتح الراء وسكون الياء، ثم دخل الجازم وهو «إن» الشرطية المتصلة بـ«ما» الزائدة، فحذفت نون الرفع، فصار «فإما تَرَي» بسكون الياء المفتوح ما قبلها، ثم أُكِّدَ بالنون فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف أحدهما فحركت الياء بحركة تجانسها، وهو الكسرة إلى آخر ما مر في «لتبلون»[4].

ومثال **الثاني** نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، بضم الدال[5]، أصلة قبل التوكيد، والنهي: «يصدونك» فحذفت النون للجازم،

= من الحكم على المجموع بالتعذر الحكمُ على كل فرد، على أن المحكوم عليه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما فقط، وهو أمر كلي متحقق في أفراده فتأمل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٨١/١).

(١) قوله: (على التوكيد) مثبت من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٢/١).

(٣) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٣/١).

(٥) (يصدونك) فعل مضارع مسند لجماعة الذكور مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (٥٨/١).



وهو «لا» الناهية، فصار «يصدوك» ثم أكد بالثقيلة، فالتقى ساكنان[1]، حذفت الواو[2]؛ لدلالة الضمة عليها، فصار «ولا يصدنَّك» فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظًا إلا أنها لم تباشره في الأصل؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا.

قال الشيخ خالد في شرح التوضيح: والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا أكد بالنون يُبنى، وإن كان يرفع بثبات النون فإنه إن أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظًا أو تقديرًا؛ لوجود الفاصل لفظًا أو تقديرًا، وقد علم مما تقدم أن إعراب «لتبلون» تقديري، وبقية الأمثلة المذكورة لفظي[3].

[خلو نون الإناث]

٢٠ .... وَمِنْ نُوْنِ إِنَاثٍ كَـ يَـرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

(و) إن عري (من نون إناث[4]، كيرعن) من قولك: الهندات يرعن، أي: يخفن (من فتن)، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإن الواو أصلية، وهي «واو» عفا يعفو، والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات، فهي نون النسوة، والفعل مبني معها رجوعًا إلى الأصل من بناء الفعل؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا

(١) الساكنان هما الواو والنون المدغمة.

(٢) أي: ولكون الواو حرف علة... إلخ.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣).

(٤) قوله: (من نون إناث) أي: نون موضوعة للإناث وإن استعملت مجازًا في الذكور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦١).

بالفعل، وبنى على السكون آخره وهو الواو؛ لأنه الأصل في البناء كما سيأتي، وإذا دخل عليه عامل، نحو: «لم يضربن، ولن يضربن» لم يؤثر فيه لفظًا[1]، وبذلك ألغز بعضهم حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ ... وَلَا حُكْمٌ لِلإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

ووزنه[2]: «يفعلن»[3]، وليس هذا مثل «يعفون» في قولك: الرجال يعفون؛ فإن الواو فيها واو جماعة الذكور، كالواو في قولك: يقومون ويقعدون، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع[4]، ووزنه «يعفون» بحذف اللام، وهذا يقال فيه: «إلا أن يعفوا» بحذف النون للناصب، كما تقول: إلا أن يقوموا[5].



الإعراب

قوله: «وأعربوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«مضارعًا» مفعول أعربوا، و«إن» حرف شرط، و«عَرِيَا» فعل الشرط، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، [و«من نون» متعلق بـ«عريا»، و«توكيد» مضاف إليه، و«مباشر» نعت لنون][6]، و«من نون» معطوف على «من نون توكيد»، و«إناث» مضاف إليه، و«كيرعن» الكاف جارة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، و«يرعن» فعل مضارع مبنيٌّ على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، و«مَن» بفتح

(١) قوله: (لم يؤثر لفظًا) بل محلًّا فيكون الفعل في محل جزم بـ«لم» ونصب بـ«لن». انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٧٩).

(٢) أي: وزن يعفون.

(٣) والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة، ونون ضمير النسوة لا نون الرفع.

(٤) والفعل في هذه الصورة معرب.

(٥) انظر: شرح قطر الندي بحاشية الألوسي (١/٥٦).

(٦) ما بين القوسين سقط من النسخ «ق، س» أثبتناه لحاجة السياق.



الميم اسم موصول في محل نصب على المفعولية بـ«يرعن»، وجملة: «فُتِنَ» بالبناء للمفعول صلة مَن، والعائد إليها الضمير المستتر في «فتن» النائب عن الفاعل، وجملة: «يرعن» خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر مقولة لمدخول الكاف المحذوفة[1]، والتقدير: كقولك: الإناث يرعن من فتن[2].

[استحقاق الحرف للبناء]

٢١ وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ....

(وكل حرف مستحق) بالإجماع (للبناء[3])؛ لعدم احتياجه[4] إلى الإعراب؛ إذ المعاني[5] المفتقرة...

(١) في س: المحذوف، والمثبت من ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨).

(٣) قوله: (وكل حرف مستحق للبنا) هذا مما أخذ على الألفية؛ لأن فيه بيانًا لحق الحرف دون بيان لواقعه النحوي، ولذا قال الغزي في شرحه المنظوم للألفية الذي سماه البهجة الوفية.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... لَوْ قَالَ: «مَبْنِيٌّ» لَكَانَ أَحْسَنَا

فَلَيْسَ كُلُّ مُسْتَحِقٌّ أَمْرِ ... يَكُوْنُ مَوْصُوفًا بِذَاكَ الأَمْرِ

وأصلحه بعضهم إلى: «والحَرْفُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حُكْمِ البِنَا». انظر: شرح المكودي (٩١/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٥٨/١)، وشرح الغزي (٧٢)، وإتحاف ذوي الاستحقاق (١٩٨/١)، وانتصر صاحب الفتح الودودي لعبارة ابن مالك، ورد النقد عنها، وقال: هذا وإن تمالؤوا عليه غلط فاحش، وعبارة المصنف حسنة غاية. (٥٠/١)، وفي شرح الهواري: هذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة. (١٠٨/١).

(٤) قوله: (إليه) أي: الحرف.

(٥) قوله: (المعاني) أي: المعاني التركيبية، وأما المعاني الإفرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة إلى «مِن» فتعتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٢/١).

إليه[١] لا تعتوره[٢].

ولما كان الأصل أن كل من استحق شيئًا يعطاه عبر بأنه مستحق للبناء، وقد يستحق الشخص شيئًا ولا يعطاه، كم من شخص يستحق في بيت المال كفايته، ولا يعطى شيئًا[٣]، ولهذا عدل الموضح عن هذه العبارة[٤]، وقال: والحروف كلها مبنية[٥].

[انواع البناء]

١٢ .... وَالأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وأنواع البناء أربعة، أشار إلى الأول منها بقوله: **(والأصل[٦] في** ....

(١) قوله: «إليه» أي: الإعراب.

(٢) قوله: (لا يعتوره) أي: يتوارد عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٢/١).

(٣) تبع في هذا جمهور الشارحين، ولهذا احتاج ابن غزي إلى إصلاحه بقوله: والحرف لا يخرج عن حكم البناء، وأنشدوا

كَمْ مِنْ مُسْتَحِقٍّ لَيْسَ يُعْطَى مَا اسْتُحِقْ ... وَرَائِمٌ لُحُوقِ أَمْرٍ مَا لَحِقْ

فَسَلِّمِ الأَمْرَ لِرَبٍّ مَا خَلَقْ ... فَكُلُّ شَيءٍ فِي المَقَادِيرِ سَبَقْ

وهذا وإن تمالؤا عليه غلط فاحش، وعبارة الناظم حسنة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٤/١).

(٤) والجواب أن حصول البناء للحرف بالفعل يعلم من قوله: (ومبني لشبه من الحروف)، والغرض هنا بيان استحقاقه له، أو كون الواضع حكيمًا يعطي كل شيء ما يستحقه، أو تجعل أل للعهد الحضوري، أي: البناء الحاضر فيه والقائم به. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٤٠/١).

(٥) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٦٣/١).

(٦) قوله: (الأصل) أي: الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكنًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٤٠/١)، والصبان على الأشموني (٦٢/١).



المبني[١] **أن يسكنا)**، وإنما كان الأصل في البناء السكون؛ لخفته واستصحابًا للأصل، وهو عدم الحركة، ولا يبنى عليها إلا لسببٍ، كالتقاء الساكنين في نحو: أمس، وكون الكلمة على حرف واحد، كتاء «قمت»، وكونها عرضة للابتداء بها كـ«لام» الابتداء، وكونها لها أصل في التمكن، كـ«الأول»[٢] حيث بني على الضم، ولشبهها بالمعرب، كـ«ضرب»، ويسمى عدم الحركة أيضًا وقفًا كما يسمى سكونًا[٣].

٢٢ وَمِنْهُ ذُوْ فَتْحٍ وَذُوْ كَسْرٍ وَضَمْ ... كَأَيْنَ أَمْسِ وَالسَّاكِنُ كَمْ

ثم شرع في بقية أقسام البناء بقوله: (ومنه[٤]) أي: من المبني مما هو محرك لعارض، أوجب له الحركة (ذو فتح[٥] و) منه، (ذو كسر، و) منه ذو (ضم)، فالفتح (كأين)، وضرب، وواو العطف، فالأول[٦] حرك لالتقاء الساكنين[٧]، وكانت فتحة للخفة، والثاني[٨] لمشابهته المضارع في وقوعه

(١) وسواء كان المبني فعلًا أو حرفًا، أو اسمًا، ففي الفعل، نحو: قم، والحرف، نحو: هل، والاسم، نحو: كم.

(٢) في ق: «أول».

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤).

(٤) قوله: (منه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره؛ لأن من المبني ما بني على حرف، كيا زيدان، ويا زيدون، ولا رجلين، وما بني على حذف كـ«اعزو واخش وارم واضربا واضربوا واضربي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٥) قوله: (ذو فتح) قدمه؛ لأن الفتح أخف الحركات ويليه الكسر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٦) الأول هو أين.

(٧) قوله: (لالتقاء الساكنين) أي: لدفعه.

(٨) الثاني هو ضرب.



صفة[1] وصلة وحالًا وخبرًا، تقول: رجل ركب، جاءني هذا الذي ركب، مررت بالذي قد ركب، زيد ركب، كما تقول: رجل يركب، جاءني... إلخ، وكانت فتحة لما مر[2]، والثالث[3] لضرورة الابتداء إذ لا يبتدأ بساكن. إما تعذرًا مطلقًا كما قاله الجمهور، وهو الظاهر، أو تعسرًا في غير الألف، كما اختاره السيد الجرجاني والكافيجي، وكانت فتحة لاستثقال الضمة والكسرة على الواو[4]، وذو الكسر، نحو: (أمس) وجير[5]، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين، وذو الضم نحو: (حيث) وإنما ضم تشبيهًا بـ«قبل وبعد»، وقد يفتح للخفة وتكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال حوث مثلث الثاء، (و) مثال (الساكن كم) واضرب وأجل.

والحاصل أن البناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل، وكذلك الفتح؛ لكونه أخف الحركات، وأقربها إلى السكون، وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل[6]؛ لثقلهما وثقل

(١) قوله: (في وقوعه صفة) لا يخفى أن الواقع كذلك هو الجملة، لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه، أو المراد وقوعه كذلك صورة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٥٧).

(٢) أي: لخفة الفتحة.

(٣) الثالث هو واو العطف.

(٤) البهجة المرضية (٤٠).

(٥) قوله: (جَير) بفتح الجيم وسكون التحتية وكسر الراء، حرف جواب كنعم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٤٢).

(٦) قوله: (لا الفعل) وأما نحو: ضربوا فمبني على فتح مقدر، والضمة للمناسبة، وأما «ردُ» بضم الدال فمبني على سكون مقدر، وضمته للاتباع، وأما «ع وق» فمبني على الحذف، والكسرة كسرة بنية، وأما «ردِ» بكسر الدال فمبني على سكون مقدر، والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).



الفعل[١]، وإنما بني «أين» وإن كان اسمًا؛ لشبهه بالحرف في المعنى، وهو[٢] الهمزة إن كان استفهامًا، أو كان شرطًا[٣]، وكذا «كم» اسم مبني في أحواله الثلاثة، نحو: كم[٤] مالك، وكم[٥] عبدًا ملكت، وبكم[٦] درهم اشتريت[٧]، ولا فرق بين أن تكون استفهامية[٨] أو [شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة][٩] [أو خبرية][١٠][١١]، وإنما بنيت لشبهها الهمزة إن كانت استفهامًا، وإما لشبهها الحرف[١٢] في الوضع إن كانت خبرية، أو بالحمل على كم الاستفهامية[١٣]، وأما «أمس» فاسم مبني[١٤]؛ لتضمنه معنى أل،

---

(١) قوله: (لثقلهما وثقل الفعل) أما الأول فلأن الضم إنما بإعمال العضلتين معًا، والكسر بإعمال العضلة السفلى، بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم، وأما الثاني فلتركيب معناه من حدث وزمان، قيل: ونسبة على ما بين في محله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٢) الضمير في قوله: (وهو الهمزة) يرجع إلى الحرف.

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٣).

(٤) فكم في هذا المثال في موضع رفع بالابتداء، أو على الخبرية، قيل كل منهما، وهي ساكنة.

(٥) كم في هذا المثال في موضع نصب على المفعولية يالفعل الذي بعدها هي ساكنة.

(٦) كم في هذا المثال في موضع خفض بالباء، وهي ساكنة.

(٧) قوله: كم مالك إلخ مثال للاستفهامية وترك مثال الخبرية.

(٨) الاستفهامية بمعنى أيِّ عدد.

(٩) ما بين القوسين ليس في ق، وفيها: أو خبرية.

(١٠) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في «س».

(١١) الخبرية بمعنى عدد كثير.

(١٢) قوله: (الحرف) المقصود به حرف رُبَّ التي للتكثير.

(١٣) ولم تبنى لأجل المشابهة في الوضع لفوات شرطها. انظر: الحضري على ابن عقيل (١/٤٣).

(١٤) أمس مبني عند الحجازيين بشروط خمسة: أن يراد به معين، وأن لا يضاف، ولا يصغر، ولا يكسر ولا يعرف، بأل، وأما التميميون فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال=



وأما حيث فللافتقار اللازم[1].

فائدة

تشتمل على ما مر، وهي إذا جاء شيء مما الأصل فيه[2] البناء فلا يُسأل عن سبب بنائه؛ لمجيئه على أصله، ثم إن جاء مبنيًا على السكون فلا يُسأل أيضًا عن سبب بنائه عليه لذلك، أو على حركةٍ[3] سُئل عنه سؤالان: لم عدل إلى الحركة؟، ولما كانت الحركة كذا؟ أو إن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيًا على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بُنِي، أو على حركة سُئِل عنه ثلاثة أسئلة لم بني؟ ولم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟[4].

فائدة أخرى: [أسباب البناء]

أسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين[5]، وكون الكلمة على حرف واحد، كبعض المضمرات، أو عرضة لأن يبتدأ بها[6]، كواو العطف، أو

= الثلاثة للعلمية والعدل عن أمس، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع، ويبنيه على الكسر في غيرها، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف في إعرابه وصرفه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٣).

(٢) قوله: (مما الأصل فيه البناء) كالحروف والأفعال غير المضارع؛ لأن المضارع لما استحق الإعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه إذا بني على السكون: لم بني؟ ولم سكن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣).

(٣) أي: جاء مبينًا على حرف.

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٣، ٦٤).

(٥) قوله: «التقاء الساكنين» أي: دفعه.

(٦) اعترض بأنه يغني عنه ما قبله؛ لأنه من أفراد ما قبله، ويجاب بأنه بصدد التنصيص على ما يصلح سببًا للبناء على حركة، وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببًا باعثًا له ولو=

لها أصل في التمكن[١]، كالمنادى المعرفة[٢]، أو أشبهت المعرب، كالماضي[٣]؛ فإنه أشبه المضارع في وقوعه صلة وحالًا إلى آخر ما مر[٤].

[من أسباب البناء على الفتح]

ومن أسباب البناء على الفتح طلب الخفة، كـ«أين»، ومجاورة الألف كـ«أيّان».

[من أسباب البناء على الكسر]

ومن أسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين، كـ«أمس»، ومجانسة العمل كباء الجر[٥]، والحمل على المقابل، كلام الأمر كسرت[٦] حملًا على لام الجر[٧]؛ فإنها[٨] في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث، نحو: أنتِ.

= مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد، كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببًا لبنائها على حركة وإن لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كتاء الفاعل، هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٤).

(١) قوله: (أو لها أصل في التمكن) أي: حالة في التمكن، أي: أنها تعرب في بعض الأحوال، وليس المراد أنها متمكنة أصالة.

(٢) كـ«يا زيدُ».

(٣) قوله: (أو شابهت المعرب كالماضي)؛ لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الإعراب من بنائها على السكون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٤).

(٤) انظر: الأشموني على الألفية (١/٦٤).

(٥) المراد: ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له، فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه، وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه؛ لأن الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما إذا كانتا للعطف والخطاب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٥).

(٦) في س: لتكون، والمثبت من ق.

(٧) قوله: (حملاً على لام الجر) أي: الداخلة على ظاهر غير مستغاث به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٥).

(٨) قوله: (فإنها) أي: لام الأمر حالة كونها في الفعل نظيرتها، أي: لام الجر حالة كونها=

[من أسباب البناء على الضم]

ومن أسباب البناء علي الضم التقوية، كحيث، والتمييز عما ليس له أصل في التمكن، كـ«يا زيدُ»، والاتباع، كـ«منذُ»؛ فإنها بنيت على الضم اتباعًا لحركة الميم؛ لأن النون بينهما ساكنة فالساكن حاجز غير حصين(١).

تنبيه: [إعراب]

قوله: «والساكن» خبر مقدم، و«كم» مبتدأ مؤخر، وهذا أولي من العكس(٢).

[ألقاب الإعراب]

ولما فرغ من ألقاب البناء وهي أربعة(٣)، كما مر شرع في ألقاب الإعراب، وهي أربعة(٤) أيضًا النصب والجر والرفع والجزم، من ذلك ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، وما هو مختص بأحدهما.

[علامات الإعراب المشتركة]

٢٣ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

وقد أشار إلى الأول منهما بقوله: **(والرفع(٥) والنصب اجعلن(٦) إعرابًا**

= في الاسم أي: في أن كلًّا عمل العمل الخاص بمدخوله.

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٤، ٦٥، ٦٦).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٨).

(٣) أي: ألقاب البناء الأصلية.

(٤) ألقاب الإعراب أربعة بالاستقراء لا بالعقل.

(٥) قوله: (والرفع) بدأ بالرفع؛ لأنه أشرف إذ هو إعراب العمد ولا يخلو منه كلام، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالا؛ فإن أنواعه أكثر، ولو بدأ بالجر؛ لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٦).

(٦) محل امتناع معمول الفعل المؤكد بالنون حالة الضرورة كما هنا، فلا يتجه الاعتراض على=

لاسم)، نحو: إن زيدًا قائم، (وفعل) مضارع (، نحو): أقوم، و(لن أهابا)[١].

[العلامات المشتركة بين الفعل والاسم]

٢٤ وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ....

وأشار إلى الثاني وهو المختص بقوله: (والاسم قد خصص بالجر[٢]) فلا يكون إعرابًا للفعل؛ لامتناع دخول عامله[٣] عليه[٤]، وكون عامله[٥] لا يستقل فيحمل[٦] غيره عليه[٧]، بخلاف[٨] الرفع والنصب[٩]، ولأن كل مجرور[١٠] مخبر عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا[١١].

= تعبير المصنف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٦).

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٦).

(٢) قوله: (بالجر) ذكر الجر هنا لكونه نوعًا من أنواع الإعراب خاص بالاسم.

(٣) قوله: (عامله) أي: عامل الجر.

(٤) قوله: (عليه) أي: الفعل.

(٥) قوله: (لأن عامله لا يستقل) أي: عامل الجر أصالة وهو الحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به.

(٦) قوله: (فيحمل) بالنصب؛ لوقوعه بعد فاء جواب النفي بإضمار أن.

(٧) قوله: (غيره عليه) أي: غير الجر في الاسم وهو الجر في الفعل لو كان على الجر في الاسم.

(٨) قوله: (بخلاف... إلخ) أي: بخلاف الرفع والنصب في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٦).

(٩) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٦).

(١٠) قوله: (ولأن كل مجرور) أي: بحرف أو بالمضاف.

(١١) انظر: الفاكهي على القطر (١/٩٤، ٩٥).



تَنْبِيهٌ [فيه تعقب للسيوطي]:

لا قلب في عبارة المصنف، كما قال الجلال السيوطي: إن في عبارته قلبًا[1] أي: والجر قد خص بالاسم[2]؛ لأن المصنف مشى على الاستعمال اللغوي[3] من دخول الباء على المقصور عليه[4]، والسيوطي على الاستعمال اللغوي من دخول الباء على المقصور، وقد نبه على الاستعمالين بعض المحققين فقال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه نخصك بالعبادة، ولو قيل: تخصُّ العبادةُ بك كان استعمالًا عرفيًا.

ولا تكرار[5]؛ لأن هذا[6] تبيين لأي أنواع الإعراب خاص بالاسم، فلا يكون مع ذكره أول الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكرارًا[7].

٢٤ .... كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(كما قد خصص الفعل بأن ينجزما)، فلا يجزم الاسم؛ لامتناع دخول

---

(١) لأن الاسم ليس هو المختص بالجر بل هو الخاص بالاسم، فالاسم مقصور عليه، والجر مقصور، والغالب دخول الباء على المقصور عليه. انظر: ابن حمدون على المكودي (٤٧/١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤١، ٤٢).

(٣) في س: العرفي، والمثبت من ق.

(٤) قد تدخل الباء على المقصور في غير الغالب، وقال بعضهم بأن الباء الواقعة بعد تخصيص كما هنا الكثير دخولها على المقصور، والقليل دخولها على المقصور عليه، فعلى هذا ما هنا من الكثير، فالاعتراض ساقط. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٤٨/١).

(٥) أي: لا تكرار في الكلام مع قوله أول الكتاب: (بالجر والتنوين... إلخ).

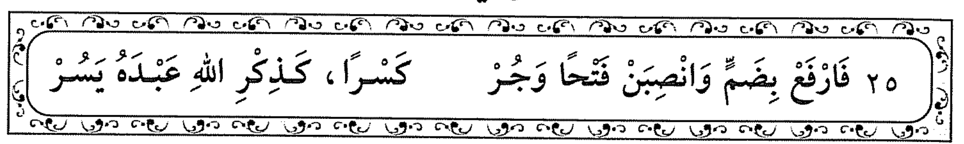
(٦) قوله: (هذا) أي قوله: (والاسم قد خصص الجر... إلخ).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٢).



عامله[١] عليه[٢]؛ لكونه فيه كالعوض[٣] من الجر[٤].

[الأصل في المعرب]



٢٥ فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا، كَذِكْرِ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ

واعلم أن الأصل[٥] في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات، وفي كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضم، ونصبه بالفتح، وجره بالكسر، وجزمه بالتسكين، وإلى ذلك أشار بقوله: (**فارفع بضم**[٦] **وانصبن فتحًا**) أي: بفتح (**وجر كسرًا**) أي: بكسر[٧] (**كـ«ذكر الله عبده يسر»**).

إعراب

فـ«ذكر» مبتدأ، وهو مرفوع بالضمة، و«الله» مضاف إليه، وهو مجرور بالكسرة[٨]، و«عبده» مفعول «ذكر» منصوب بالفتحة، ....

---

(١) قوله: (عامله) أي: عامل الجزم.

(٢) قوله: (عليه) أي: على الاسم.

(٣) قوله: (لكونه) أي: الجزم، وقوله: (فيه) أي في الفعل.

(٤) جعل الجزم عوضًا مما فاته من المشاركة في الجر ليكون كل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتيًّا فتعادلا بذلك، ولكون الجزم غير ثبوتي. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٨٦).

(٥) قوله: (واعلم أن الأصل... إلخ) توطئة للمتن.

(٦) قوله: (فارفع... إلخ) الباء للتصوير، أو المعنى ارفع معلمًا بضم. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٤٣).

(٧) في كلامه إشارة إلى أن فتحًا وكسرًا منصوبان على نزع الخافض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٧).

(٨) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.



وجملة: «يسر[1]» خبر ذكر، و«ذكر» وخبره محكي بالقول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك: ذكر الله عبده يسر[2].

[الجزم بالسكون]

٢٦ وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ ... .

ثم أشار إلى ما بقي وهو الجزم بقوله: (واجزم بتسكين)، نحو: لم يقمْ[3]، واختصَّ الفعلُ بالجزم؛ لثقله[4] وخفة الجزم، وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه، فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب[5]، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع، نائبة عنها، وقدم الكلام على الأصول، وهي كونه يرفع[6] بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر الاسم بالكسرة، ويجزم الفعل بالسكون.

[الفرق بين العلامة وصاحب العلامة]

فإن قيل: ما الفرق بين العلامة وصاحبها في قولهم: فيرفع بضمة... إلخ.

أجيب: بأن العلامة هي الحركات والسكنات البنائية، وهي الضم والفتح والكسر والسكون، وذا العلامة هي الحركات والجزمات الإعرابية وهي الرفع

---

(١) قوله: (يسر) بضم السين.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩).

(٣) فقوله: (يقم) فعل مضارع مجزوم بالسكون.

(٤) قوله: (لثقله) أي: الفعل، وجه ثقل الفعل تركبه من الحدث والزمان قيل: ونسبة.

(٥) انظر: شرح التسهيل للمرادي (٨٦)، والفاكهي على القطر (١/٩٥).

(٦) قوله: (يرفع) أي: المرفوع من اسم أو فعل.



والجر والجزم، فافترقا وإن اتحد في الخارج، كما في الحد والمحدود، والحاصل: أن العلامة وصاحبها هنا متحدان ذاتًا مختلفان اعتبارًا، كالكسر والانكسار[1].

[العلامات الفرعية]

٢٦ .... وَغَيْــرَ مَــا ذُكِــرْ   يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُوْ بَنِي نَمِرْ

ثم شرع في **القسم الثاني**: وهو العلامات الفروع، وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء، وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة أو حذف النون[2]، وهي منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال [ثم شرع في الباب الأول من الخمسة][3] فقال: **(وغير ما ذكر)** مما يأتي مفصلًا فرع عما ذكر **(ينوب)** عنه **(نحو: جا[4] أخو بني نمر)**.

إعراب

فـ«أخو» فاعل «جاء» مرفوع بالواو، و«بني» جمع ابن مضاف إليه مجرور بالياء، و«نَمِر» ـ بفتح النون وكسر الميم ـ اسم لأبي قبيلة من قبائل العرب مجرور بإضافة بني إليه[5].

---

(١) أي: وكالإيجاب والوجوب. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٦٣، ١٦٤).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٧).

(٣) ما بين القوسين ليس في ق.

(٤) قوله: (جا) بالقصر لا للضرورة، بل لكثرة حذف الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٨).

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (٩).

[إعراب الأسماء الستة]

٢٧ وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْصِـبَنَّ بِـالْأَلِف ... وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِف

ثم شرع في تبيين مواضع البناء[١] بقوله: **(وارفع[٢] بواو)** نيابة عن الضمة، **(وانصبن بالألف)** نيابة عن الفتحة، **(واجرر بياء)** نيابة عن الكسرة **(ما)** أي: الذي **(من الأسما أصف)** لك بعد.

٢٨ مِـنْ ذَاكَ ذُوْ إِنْ صُـحْبَةً أَبَانَـا ... وَالفَـمُ حَيْـثُ النُّوْنُ مِنْهُ بَانَـا

(من ذاك) أي: من الأسماء الموصوفة **(ذو)** قدمه للزومه هذا الإعراب، ولكن إنما يعرب **(إن صحبة أبانا)** أي: أظهر، وخرج بهذا القيد ذو بمعنى الذي[٣][٤]؛ فإن الأشهر فيها لزوم[٥] الواو في جميع الأحوال[٦] **(و)** من ذلك أيضًا **(الفم)**، وفيه عشر لغات[٧]: ....

---

(١) في س: «البناية»، والمثبت من ق.

(٢) قوله: (فارفع)، ثابت في بعض النسخ، وهو أنسب لسياق الكلام، قال الصبان (٧٧/١): المناسب الفاء؛ لأن هذا تفصيل لقوله: (وغير ما ذكر ينوب.......)، والواو توهم أنه أجنبي منه ونحوه في حاشية الخضري (٣٦/١)، وفيها أنه بالفاء في نسخ، وفي بعض النسخ الآخرى: «وارفع» وعليها كثير من شراح الألفية. انظر: شرح أبي حيان (٧)، شرح السيوطي (٤٩).

(٣) احترز عن ذو الموصولة مع أن الكلام في المعرب، وهي مبينة دفعًا لتوهم المبتدي الذي لا يعرف أنها مبنية دخولها في قوله: ذو. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٨/١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٢).

(٥) في س: ذو، والمثبت من ق.

(٦) وهي لغة طيء كما في الأشموني (٦٨/١).

(٧) **قال شيخ الإسلام زكريا**: بغير ميم يعرب بحركات ظاهرة وبتضعيف ميمه، ودونه منقوصًا=



نقصه[1] وقصره[2] وتضعيفه مثلث الفاء، والعاشر: اتباع فائه لميمه[3]، وفصحاهن فتح فائه منقوصاً[4]، وإنما يعرب هذا الإعراب (حيث[5] الميم منه بانا) أي ذهب، بخلاف ما إذا لم يذهب منه فإنه يعرب بالحركات عليه.

٢٩ أَبٌ أَخٌ حَـمٌ كَـذَاكَ، ....

(أب أخ حم كذاك) أي: كما تقدم في ذي والفم من الإعراب بما ذكر[6]، ويجوز في أبّ وأخّ تشديد آخرهما[7][8].

= كقاضي وبحركات مقدرة كذلك، مقصورًا كعصا بتثليث فائه فيهما فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشر لغة، واقتصر في التسهيل على عشر. بلوغ الأرب (١/٣٦٢)، وشرح التسهيل (١، ٥٠، ٥١).

قال الصبان: فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثني عشر لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الأشموني وهي إعرابه على الياء كقاض مثلث الفاء فيها، وإسقاط لغة اتباع فائه لميمه، فإذا ضمت إلى الاثني عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة، وبقي ثلاث لغات وهي فاه وفوه وفيه. انظر: الصبان على الأشموني (١/٦٩).

(١) قوله: (ونقصه) مراده بالنقص حذف اللام وجعل الإعراب على الميم.

(٢) قوله: (وقصره) أي: إعرابه بالحركات المقدرة على الألف كما في فتى.

(٣) قوله: (اتباع فائه لميمه) أي حالة نقصه، قيل: وهذه اللغة أضعف اللغات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٩).

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٩).

(٥) قوله: (والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش، أو في المكان الاعتباري، أعني التركيب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٨).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٣).

(٧) والتخفيف أفصح، فلا وجه لقول من قال: من شدد الباء من أب بمعنى والد لا يكون إلا دابة. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندي (١/٨٤).

(٨) **قال المرادي:** حكى الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، وأنه يقال: أستأببت فلانًا=



والحَمُ كل من كان من أقارب الزوج أخًا كان أو أبًا أو غيرهما، أي: وقد يطلق على أقارب الزوجة[1]، وأما أقارب الزوجة فهم الإخوان[2]، والصِّهْر يطلق على الفريقين من أقارب الزوج والزوجة، قاله الهواري[3].

تنبيه: [إعراب]

«أب» مبتدأ، ولشهرته مع ما بعده لا يحتاج لمسوغ[4]، و«أخ حم» معطوفان على أب بإسقاط العاطف، و«كذلك» خبر لمبتدأ وما عطف عليه.

[معنى الهن]

٢٩ .... وَهَــنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيْرِ أَحْسَنُ

وقوله: (وهن) مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة خبر الأول عليه، والتقدير: وهن كذلك، فهو من عطف الجمل[5]، وهو كناية عن أسماء الأجناس[6]، كرجل

= بباءين، أي: اتخذته أبًا. انظر: شرح التسهيل للمرادي (٩١)، وتهذيب اللغة للأزهري، مادة أخ، وأبا.

(١) وعليه فيضاف للذكر، ويقال: حموه، أي: أقارب زوجته. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩٨).

(٢) في س: الأختان، والمثبت من ق.

(٣) **قال في اللسان:** (حما) حمو المرأة وحموها، وحماها: أبو زوجها وأخو زوجها، وكذلك من كان من قبله....، وكل من ولي الزوج من ذوي قرابته فهم أحماء المرأة، وأم زوجها حماتها.... وحمو الرجل: أبو امرأته، أو أخوها، أو عمها، وقيل: الأحماء من قبل المرأة خاصة. اهـ، (٢/١٠١٣)، وانظر: تهذيب اللغة (حمى) (٥/٢٧٢).

(٤) **قال الصبان:** قوله: «أب» مبتدأ؛ لأنه معرفة؛ لأن المراد لفظه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٩).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٩).

(٦) قوله: (عن أسماء الأجناس) كان ينبغي حذف أسماء؛ لأن ما ذكر كناية عن الأجناس=

وفرس وغيرها[1]، وقيل: ما يستقبح ذكره[2]، وقيل: الفرج خاصة[3].

قال في التسهيل: وقد يشدد نونه[4][5].

[لغة النقص في هن]

(والنقص[6] في هذا الأخير) وهو «هن» بأن يكون معربًا بالحركات على النون **(أحسن)** من الإتمام، قال[7] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأَعِضُّوه بِهَن أبيه، ولا تَكنوْا)**[8].

قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم: «تعزي» بمثناة مفتوحة، فعين

= نفسها، قال الجوهري: الهن كناية، ومعناه شيء، تقول: هذا هنك أي: شينك، ويمكن جعل عن متعلقة بمحذوف لا بـ«ينكنى» أي: بدلًا عن أسماء الأجناس فصح كلام الشارح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٩).

(١) **قال يس:** فإذا لم يضف كان كناية عن النكرات، وإذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة. حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/٩٨).

(٢) قوله: (عما يستقبح ذكره) أي: فرجًا كان أو غيره.

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٦٩).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٤٤).

(٥) قال عبد بني الحساس:

أَلَا لَيتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً؟ وَهَنِّي جَاذٍ بَيْنَ لِهْزَمَتِي هَنِ

انظر: شرح التسهيل للمرادي (١/٩١) والدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/١٦٩)، والأشباه والنظائر للسيوطي (١/٢٩٤)، وهمع الهوامع (١/١٣٩)، ولسان العرب (١٥/٣٦٧).

(٦) النقص هو حذف اللام منه وهي الواو. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١).

(٧) الحديث من أفراد استعمال «هن» بالنقص.

(٨) أخرجه أحمد في مسنده (٥/٦٥، ١٣٦) والبخاري في الأدب المفرد (٩٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/٢٧)، وكشف الخفاء (٢٤٠)، وجامع المسانيد (١/٥٥)، والجامع الصغير (١/٤٢)، وفيض القدير (١/٣٥٧)، والفائق والنهاية واللسان والتاج (عزي).



مهملة مفتوحة، فزاي مشددة، أي: من انتسب وانتمى، وهو الذي يقول: «يا فلان» ليخرج الناس معه إلى القتال في الباطل، «فأَعضوه» بهمزةٍ مفتوحةٍ وعينٍ مهملةٍ مكسورةٍ، وضاد مشددة معجمة أي: قولوا له: (أعضض على هن أبيك)، أي: على ذكر أبيك، أي: قولوا له ذلك استهزاء به، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده، أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه، عساه أن ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك، و«لا تكنوا» أي: لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن، بل اذكروا له صريح اسم الذكر، وهو الأير[١]، و«تكنوا» بفتح التاء، وسكون الكاف بعدها نون[٢]، والشاهد في قوله: (بهن أبيه) إذا استعمله منقوصًا، انتهى[٣].

[ما يقل فيه النقص]

٣٠ وَفِــي أَبٍ وَتَالِيَيْــهِ يَنْــدُرُ ....

(و) النقص (في أب وتالييه) وهما أخ وحم (يندر) أي: يقل، ومن النقص قول رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي[٤]:

---

(١) قوله: (الأير) بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٩/١).

(٢) أي: نون مضمومة مخففة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٦٩/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦١/١).

(٤) **قال العيني**: قاله رؤبة، وأراد به عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل رضي الله تعالى عنه، والمعنى أن عديًا اقتدى بأبيه حاتم في الجود والكرم، فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته فما ظلم في هذا الاقتداء، لأنه أتى بالصواب ووضع الشيء في محله، والظلم وضع الشيء في غير محله، وقد اقتبس الراجز فيه المثل السائر: (من أشبه أباه فما ظلم)، ثم قال: والباء في «بأبه» تتعلق بـ«اقتدى» قدم للاختصاص، و«أبه» منصوب بـ«يشابه»، والفاء جواب الشرط، وروي فمن بالفاء، ووجهه إن صح أن تكون للتعليل. =



بِأَبِـهِ اقْتَـدَى عَـدِيٌّ فِـي الكَـرَمْ   وَمَـنْ يُشَـابِهْ أَبَـهُ فَمَـا ظَلَـمْ

فـ«أبه» الأول مجرور بالكسرة، و«أبه» الثاني منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من المثال السائر: (من أشبه أباه فما ظلم)[1]، واختلف في معنى نفى الظلم في المثل، فقيل: فما ظلم في وضع الشبه في موضعه، وقيل: فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه.

وقيل: الصواب فما ظلمت أمه حيث لم تزن، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه، قاله اللحياني[2].

٣٠ .... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَحْسَنُ

(وقصرها) أي: أب وأخ وحم بأن يكون بالألف مطلقًا **(من نقصهن أشهر**[3]**)** ....

= **والشاهد فيه**: أن الأب في الموضعين استعمل بحذف اللام معربًا بالحركات، وهذه لغة بعض العرب فعلى هذه التثنية: أبان والجمع أبون، وقيل: إن الأصل بأبيه وأباهن فحذفت الياء، والألف للضرورة. شرح الشواهد للعيني (١/٧٠)، وانظر ملحق دوان رؤبة (١٨٢)، والدرر (١/١٠٦)، وشرح التصريح (١/٦٤)، والمقاصد النحوية (١/١٢٩)، وتخليص الشواهد (٥٧)، وشرح ابن عقيل (٣٢)، وهمع الهوامع (١/٣٩)، وشرح الأشموني (١/٥٠)، وشرح الكافية الشافية (١/١٨٤)، واللمحة شرح الملحة (١/١٦٩)، وكتاب الأمثال لابن سلام (١٤٥، ٢٦٠)، وجمهرة الأمثال (٢/٢٥٥)، وفصل المقال (١٨٥)، والفاخر (١٠٣، ٢٢٧)، والمستقصى (٢/٣٥٣).

(١) انظر: كتاب الأمثال لابن سلام (١٤٥، ٢٦٠)، وجمهرة الأمثال (٢/٢٥٥)، وفصل المقال (١٨٥)، والفاخر (١٠٣، ٢٢٧)، والمستقصى (٢/٣٥٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢)، وشرح الشواهد للعيني (١/٧٠).

(٣) قوله: (وقصرها من نقصهن أشهر) عبر بضمير الإفراد، ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين، وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر هن، وفيما فوق العشر ها كما يشير إليه=



كقول أبي النجم(١):

إِنَّ أَبَاهَـــا وَأَبَـــا أَبَاهَـــا ... قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشده ابن جني وغيره، و«أباها» الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه؛ لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بفتحة مقدرة على الألف، والشاهد في «أباها» الثاني؛ إذ هو نص في القصر؛ لأنه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وإلا لجُرَّ بالياء(٢)، وقرئ في الشاذ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ﴾ [المسد: ١](٣).

وأجيب بأن هذا من حكاية العلم أول وضعه، وقول بعضهم(٤): «مكره

= الإفراد أولًا والجمع ثانيًا في قوله: ﴿إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [التوبة: ٣٦]، الآية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٠).

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٦٨)، ولأبي النجم العجلي في ديوانه (٢٢٧)، ولهما معًا في شرح ابن الناظم (٢٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٢٧)، والمقاصد النحوية (١/١٣٣، ٣/٦٣٦)، والدرر (١/٣٢)، ولرؤبة أو لرجل من بني الحارث في الخزانة (٧/٤٥٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٦)، وأسرار العربية (٤٦)، والإنصاف (١٨)، وتخليص الشواهد (٥٨)، والخزانة (٤/١٠٥، ٧/٤٥٣)، ورصف المباني (٢٤، ٢٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/٧٠٥)، وشرح الأشموني (١/٢٩)، وشرح شذور الذهب (٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/٥١)، وشرح المفصل (١/٥٣)، ومغني اللبيب (١/٣٨)، التصريح على التوضيح (١/٦٣).

الشاهد في موضعين: الأول أنه استعمل الأب مقصورًا وهو الذي أراد به الشراح هنا، الثاني: فيه استعمال المثنى بالألف في حالة النصب وهو قوله: (غايتاها)، وكان القياس أن يقال: (غايتيها)؛ لأنه مفعول (بلغًا). شرح الشواهد للعيني (١/٧٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣).

(٣) قرئ بالواو في مكان الجر كما قيل: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان؛ لئلا يتغير منه شيء فيشكل على السامع. انظر: الدر المصون (١١/١٤٣) الشواذ (١٨٢)، الكشاف للزمخشري (٤/٢٩٦).

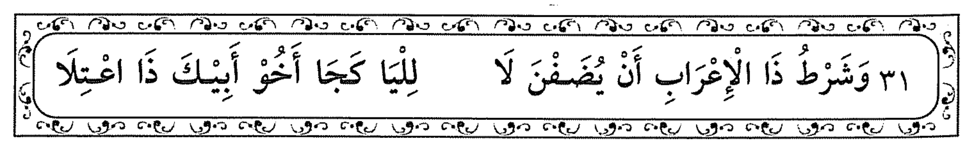
(٤) الشاهد من الأمثال، وهو في الدرر (١/٣٢)، وهمع الهوامع (١/٣٩)، ومجمع الأمثال=

أخاك لا بطل[1]» وصار هذا مثلًا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، قيل: أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية لتخرجن إلى مبارزة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه، فـ«أخاك» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف، و«بطل» معطوف على مكره، و«مكره» اسم مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ، وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر؛ لعدم اعتماده على نفي أو استفهام عند جمهور البصريين، وإن أجازه الأخفش والكوفيون[2].

تَنْبِيهٌ

حاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات، **أشهرها**: الإعراب بالأحرف الثلاثة، **والثانية**: أن يكون بالألف مطلقًا، **والثالثة**: أن يحذف منها الآخر في الثلاثة، وهذا نادر، وأن في «هن» لغتين[3]: النقص، ـ وهو الأشهر ـ والإتمام، وهو قليل[4].

[شروط إعراب الأسماء الستة]



٣١ وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيَا كَجَا أَخُوْ أَبِيْكَ ذَا اعْتِلَا

ثم شرع في شروط الإعراب بالأحرف فقال: **(وشرط ذا الإعراب)** المتقدم

= (٣١٨/٢)، والفاخر (٦٢)، وجمهرة الأمثال (٢٤٢/٢)، والمستقصى (٣٤٧/٢)، وكتاب الأمثال لابن سلام (٢٧١)، والبيان والتبيين (١٦٢/١).

(١) ذكر الأخ للاستعطاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧١/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣/١).

(٣) زاد في الهمع ثالثة دونهما، وهي تشديد النون. (١٢٨).

(٤) انظر: الأشموني على الألفية (٧١/١).



في الأسماء المذكورة: **أن تكون مفردة**، فلو كانت مثناة[1] أُعربت إعراب المثنى[2]، أو مجموعة أعربت إعراب الجمع، فإن كان جمع تكسير فبالحركات[3] على الأصل، تقول: جاءني أباؤك، ورأيت أباءَك، ومررت بأبائِك، وإن كان جمع تصحيح أعرب بالواو رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا، تقول: جاءني أبون، ورأيت أبين، ومررت بأبين.

قال ابن هشام: ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم[4][5].

وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة[6]

و(**أن يضفن**) فلو كانت غيرَ مضافةٍ أُعربت بالحركات الظاهرة، تقول: هذا أب، ورأيت أبًا، ومررت بأب[7].

ولهذا الشرط الأخير شرط، وهو **أن تكون الإضافة (لا للیا)**، فإن كانت

---

(١) نحو: أبوان وأخوان وحموان، وبه استدل على أن لامه واو، وقيل: ياء من الحماية؛ لأن أحماء المرأة يحمونها، وذوا مال وهنوان وفوا الزيدين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندي (١/١٠٠).

(٢) فتعرب بالألف رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا، نحو: هذان أبوا زيد، ورأيت أبويه، ومررت بأبويه.

(٣) أي: الحركات الظاهرة.

(٤) قوله: «(ولم يجمع من هذا الجمع إلا الأب... إلخ)» أي: في المشهور، وإلا فقد حكى هنون وذون، وثعلب في فم: فمون، قوله: «الحم» أي: فيقال: حمون، قال ابن مالك: لو قيل لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع، وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٨٤).

(٥) انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (٥٣).

(٦) نحو: جاءني أُبَيُّكَ، ورأيت أُبَيَّكَ، ومررت بأُبَيِّك. انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (١/٥٣)

(٧) ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾، و﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾، و﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ﴾.



ياء المتكلم[١] أعربت أيضًا بالحركات، لكنها تكون مقدرة، تقول: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي، فيكون آخرها مكسورًا في الأحوال الثلاثة، والحركات مقدرة فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، [نحو: أخي][٢] وغلامي[٣].

[حاصل اللغات الواردة في الأسماء الستة]

وقد ذكر في إعراب هذه الأسماء عشرة مذاهب، بينها المرادي[٤] وغيره قال: وأقواها مذهبان: أحدها ـ وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ـ أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف المذكورة وأتبع منها ما قبل الآخر[٥].

---

(١) قوله: (ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم للإيضاح؛ لأن الياء المضاف لا تكون إلا له، قيل: وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي؛ إذ هي ملازمة للإضافة لغيره، أعني اسم الجنس غالبًا، فلا حاجة إلى الاشتراط؛ لأنه تحصيل ما لم يحصل ولا يتأتى هنا، والسر في لزومها الإضافة إبهامها، وقيل: لأن في اسم الجنس نوع إبهام فيوافق شن طبقه، ثم اعلم أن المراد بالإضافة إلى غير الياء الإضافة ولو تقديرًا ليدخل نحو: خياشيم وفا أي: خياشم وفاها. انظر: حاشية الألوسي على شرح القطر (١/٨٤).

(٢) ما بين القوسين مكرر في س، وليست مكررة في ق.

(٣) انظر: شرح قطر الندي لابن هشام (٥٣، ٥٤).

(٤) شرح المرادي على الألفية (١/٦٢، ٦٣).

(٥) فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله أبوُ زيد ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار أبُوُ زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أبَا زيد فأصله: أبَوَ زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعًا لحركة الواو، ثم انقلبت الواو ألفًا، قيل: وهذا أولى؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الإتباع، وإذا قلت: مررت بأبي زيد فأصله: بأبَوِ زيد فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصارت بأبِوِ زيد، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء؛ لسكونها بعد كسرة، كما قلبت في نحو: ميزان. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٦٢، ٦٣).



وقال المصنف في شرح التسهيل: إن الأول أصحها[١]، والثاني أسهلها وأبعدها عن التكلف[٢][٣][٤]، وجرى على هذا فقال: (كـ«جاء أخو أبيك ذا اعتِلَا»[٥])

إعراب

فـ«أخو» فاعل جاء، وعلامة رفعه الواو، و«أبيك» مضاف إليه، و«علامة» جره الياء، و«ذا» بمعنى صاحب، منصوب على الحال من فاعل جاء، وعلامة نصبه الألف، و«اعتلا» بكسر التاء، مضاف إليه، وهو من «اعتلا يعتلي اعتلاء» قصره للضرورة.

تنبيه

إنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب المثنى والجمع، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والجمع بالحروف؛ للفرق بينهما[٦] وبين المفرد،

---

(١) قوله: (أصحها) أي: لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات الظاهرة أو المقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٤).

(٢) في س: التكليف، والمثبت من ق.

(٣) انظر: شرح المرادي على التسهيل (١/٤٤).

(٤) قوله: (وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه؛ فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف؛ لحصول فائدة الإعراب بها مع بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب حرفًا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٧٤).

(٥) قوله: (أخو أبيك) كذا في معظم النسخ والشروح المتداولة سوي بعض النسخ، وشرح أبي حيان (٩) ونسخة من شرح الهواري (١/٧٥)، شرح الشاطبي (١/١٥٦) ففيها: (أبو أخيك) وجاء في شرح السيوطي (٥١)، (أخوك)، وفي نسخة (أبوك) وعليهما أعرب السيوطي، وكلاهما تحريف.

(٦) قوله: (للفرق بينهما) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل والفرع للفرع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٤).

فأعربوا بعض المفردات بالحروف ليأنس بها الطبع، فإذا انتقل إلى الإعراب بالحروف في المثنى والجمع لم تنفر منه لسابق الألفة، وإنما اختيرت هذه الأسماء دون غيرها؛ لشبهها بالمثنى لفظًا ومعنى، أما لفظًا فإنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان، وأما معنى فلاستلزام كل واحد منهما آخر، فالأب يستدعي ابنًا، والأخ يستدعي أخًا، وكذا البواقي[1]، وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة[2].

ضابط

ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو لازمة قبل ضمة، قال بعضهم: إلا الأسماء الستة حالة الرفع، وهذا لا يحتاج إليه مع قولنا: «لازمة»؛ لأن الواو في الأسماء الستة ليست لازمة، وقد يقال: إنها حالة الرفع لازمة.

**   **   **

(١) قوله: (وكذا البواقي) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدًا منهما؛ وذو لكونه بمعنى صاحب يستلزم مصحوبًا، والفم يستلزم صاحبه، وكذا الهن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٤).

(٢) انظر: الأشموني على الألفية (١/٧٤).

[الباب الثاني]

[إعراب المثنى وما يلحقه]

٣٢ بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى، ....

ثم شرع في الباب الثاني من الخمسة، فقال: (بالألف ارفع المثني) وهو[١]: «ما وُضِعَ لاثنين وأغنى عن المتعاطفين[٢]»، فـ«ما وُضِعَ» جنس، و«لاثنين» فصلٌ أولٌ مخرجٌ لما وضع لأقل، كـ«رجلان»، أو أكثر، كـ«صنوان»[٣]، و«أغنى» عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو: كلتا، واثنين واثنتين، وشفع وزوج وزكًا بالتنوين اسم لشيئين[٤].

[حكم المثنى]

وحكم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ودخل فيه تثنية[٥] المفرد

(١) هذا تعريف المثنى اصطلاحًا، وأما لغة فهو المعظوف كثيرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٥).

(٢) المراد بالمتعاطفين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ، فسقط ما قيل من أن هذا الحد غير مانع؛ لشموله، نحو: العمرين فإنه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال: أبو بكر وعمر. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٣) ومنه: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]؛ لأن المعنى كرات كثيرة إذ البصر لا ينقلب خاسئًا وهو حسير من مرتين بل مرات فليس مثنى بل ملحق بالمثنى كلبيك وسعديك. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٤) قال يس: بناء على قول البدر ابن مالك أنهما يدلان على اثنين، وفيه نظر؛ لأنهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما؛ لأن شفعًا مقابل لفرد، وهذا أعم من اثنين، والأعم يصدق على الأخص ولا يدل عليه، فخرجا بالفصل الأول. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٥) في ق: تنبيه.



المذكر اسمًا كان، أو وصفًا، نحو: جاء الزيدان المسلمان، والمؤنث كذلك، نحو: جاء الهندان المسلمتان، وتثنية الجمع المكسر، نحو: جاء الجمالان، وتثنية اسم الجمع، نحو: جاء الراكبان، وتثنية اسم الجنس، نحو: جاء الغنمان[1].

[شروط إعراب المثنى]

ويشترط في كل ما ثني عند الأكثرين ثمانية شروط[2]:

الأول: الإفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع جمع تصحيح[3]، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، كمساجد ومصابيح.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبنيُّ، وأما نحو: ذان وتان، واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى[4]، وليست مثناة..............................

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٤).

(٢) قيل بقي عليه شرطان آخران:

أحدهما: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى كل ولا يجمع؛ لعدم الفائدة فيهما، وكذا الأسماء المختصة بالنفي كأحد وغريب؛ لإفادتهما العموم، وكذا اسم الشرط وإن كا معربًا؛ لإفادته ذلك.

ثانيهما: أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع «أفعل من»؛ لأنه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون إلا على لغة: أكلوني البراغيث. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٧).

(٣) لأن ذلك يستلزم اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، ومنهما ما يسمى بهما إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذور فيه، فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف فنقول: رجلان ويدان، رجلانان ويدانان؛ لأنه لا يخرج عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف، وإن اجتمع في آخره أربع زوائد، بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف، فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر، نحو: مستخرجان، وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٨).

(٤) أي: موضوعة للاثنين. انظر: حاشية يس على التصريح للأزهري (١/٢٢١)

حقيقة[1] على الأصح عند جمهور البصريين[2].

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد[3] اتفاقًا، ولا مزج على الأصح[4]، وأما المركبُ تركيب إضافةٍ من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه[5].

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيًا على علميته، بل ينكر ثم يثنى[6][7].

---

(١) وإنما هي على صورة المثنى.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠).

(٣) نحو: تأبط شرًا.

(٤) المخالف في ذلك هم الكوفيون من تبعهم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٠٨).

(٥) وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون: أبو البكرين، وآباء البكرين، وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجمعه بذوا وذوو.
قال الرضي: وإضافة ذو ههنا ومتصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما في ذات مرة، واستشكل بما تقرر من أن ذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس، فينبغي التوصل بتثنية صاحب وجمعه، وذكر الجوهري أنه يتوصل إلى التثنية بـ«كلا» وإلى الجمع بـ«كل» انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٠٨).

(٦) ولذلك لا تثنى الكنايات عن الأعلام، نحو: فلان وفلانة؛ لأنها لا تقبل التنكير. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٧٠).

(٧) ولهذا كان الأجود أن يحلى بأل عوضًا عما سُلِبَ من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان؛ لأن غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع، وطريق تنكيره أن يؤول بواحد من الأمة المسماة به، أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك، نحو: قولهم لكل فرعون موسى، والطريق الثاني: لا يجري في أعلام الأجناس؛ لأن من شرطه أن يوجد اشتراك في التسمية، والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه إلا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مراد به واحد من المسميين به. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٠٩).

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب.

قال النووي: التغليب يقع في شيئين مختلفي اللفظ، فيغلب أحدهما على الأخر، إما لشرف[1]، أو خفة[2] أو شهرة أو غير ذلك.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك[3]، ولا الحقيقة ولا المجاز، وأما قولهم: القلم أحد اللسانين فشاذٌّ[4].

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته[5]، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بتثنية سيٍّ عن تثنيته، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان[6].

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود، فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: القمران للشمس والقمر فمن باب التغليب كما مر[7].

[إعراب كلا]

٣٢	......	...... وَكِلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلَا

(و) الرفع بالألف أيضًا (كلا) وهو اسم مفرد[8] عند البصريين، يطلق

(١) أي: فضل إحدى الكلمتين على الآخرى.

(٢) أي: خفة لفظ إحدى الكلمتين على الآخرى.

(٣) كعين الذهب وعين الإنسان.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠).

(٥) الأولى أن يقال: وأن لا يستغنى بغيره عن تثنيته. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٠٩).

(٦) أي: في الكثير فلا ينافي أنه سمع سواءان. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٢٢٢).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٢٠، ٢٢١).

(٨) هما مفردان لفظًا مثنيان معنى، وألف «كلا» من أصل الكلمة، وألف «كلتا» للتأنيث،=



على اسمين مذكرين، وإنما يرفع بهما (إذا بمضمرٍ) حالَ كونه (مُضافًا) له (وُصلا)، نحو: جاء الرجلان كلاهما؛ فإن لم يضيف إلى مضمرٍ، بل إلى ظاهرٍ فهو كالمقصور[1] في تقدير إعرابه على آخره، وهو الألف، نحو: جاءني كلا الرجلين.

تنبيه: [إعراب]

«بالألف» متعلق بـ«ارفع»، و«ارفع» فعل أمر وفاعل، و«المثنى» مفعول ارفع، و«كلا» معطوف على المثنى، و«إذا» ظرف مضمن معنى الشرط، وهل الناصب له فعل الشرط، أو فعل الجواب؟ قولان: أظهرهما الثاني عند الأكثرين، وصحح ابن هشام الأول[2].

[إعراب كلتا]

> ٣٣ كِلْتَا كَذَاكَ ....

(كلتا) التي تطلق على اثنين مؤنثين (كذاك)[3] أي: مثل «كلا» في رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمرٍ، نحو: جاءني المرأتان كلتاهن، وفي تقدير إعرابه

= كـ«حبلى» وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفًا في «كلا»، والأكثر مراعاة لفظهما في الإفراد، وقد يراعي معناهما وتجب إضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٨).

(١) أي: فإن أضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الأحوال الثلاثة في حال الرفع والنصب والجر، فالإعراب بحركة مقدرة في تلك الألف مراعاة لجانب لفظهما الذي هو الأصل، وأعربا في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناهما. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٩).

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٠).

(٣) قول المتن: (كلتا كذاك) مبتدأ وخبر، هذا هو الظاهر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٧).



على آخره إن لم يضف إليه[1]، نحو: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

تَنْبِيهٌ

كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة[2] ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله[3]:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن[4] قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ

---

(١) أي: مضمر.

(٢) قوله: (ملازما للإضافة) أي: إلى المعرف الذي يدل على اثنين بلا تفرق، ولو كان بحسب اللفظ مفردًا أو جمعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٨).

(٣) قاله الفرزدق وهو من البسيط، قوله: (كلاهما) يعني «كلا الفرسين»، وهو مبتدأ، و«قد أقلعا» خبره، قوله: (حين جدَّ) أي: حين اشتد الجري وقوي الفرسين المذكورين، وهذا إسناد مجازي، وأصله جدًّا في الجري، قد أقلعا، أي: قد كفا عنه، و«كلا» مبتدأ، و«رابي» خبره، والجملة حال، وهو من ربا يربوا ربوًا وهو النفس العالي، يقال: ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع.

والشاهد في موضعين: الأول أنه اعتبر معنى كلا، وثني الخبر حيث قال قد أقلعا، الثاني: أنه اعتبر لفظًا، ووحد الخبر حيث قال: رابي. شرح الشواهد للعيني (١/٧٨)، وانظر: في أسرار العربية (٢٨٧)، والارتشاف (٢/٥١٢)، وتخليص الشواهد (٦٦)، والخصائص (٣/٣١٤)، والدرر (١/٤٢)، وشرح شواهد المغني (٥٥٢)، ونوادر أبي زيد (١٦٢)، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (٩/١٥٦) «سكف»، وبلا نسبة في الإنصاف (٤٤٧)، وخزانة الأدب (١/١٣١، ٤/٢٩٩)، والخصائص (٢/٤٢١)، وشرح الأشموني (١/٣٣)، وشرح شواهد الإيضاح (١٧١)، وشرح المفصل (١/٥٤)، ومغني اللبيب (٢٠٤)، وهمع الهوامع (١/٤١)، وشرح التسهيل (١/٦٧، ٣/٢٤٥).

(٤) قوله: (وبه جاء القرآن) أي: نصًّا، وأما اعتبار المعنى فلم يجيء فيه نصًّا؛ لأن الضمير=



ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يقل: أتتا، فلما كان لـ«كلا وكلتا» حظّ من الإفراد وحظّ من التثنية أجري في إعرابهما مجرى المفرد تارة، ومجرى المثنى تارة، وخص مجراهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظاهر أصل المضمر، فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل مراعاة لكمال المناسبة[1].

[اثنان واثنتان]

٣٣ .... وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَـــابْنَيْنِ وَابْنَتَـــيْنِ يَجْرِيَـــانِ

(و) أما (اثنان[2] واثنتان[3]) بالمثلثة فهما (كابنين وابنتين) بالموحدة أي: كالمثنى الحقيقي في الحكم (يجريان) بلا شرط[4]، سواء أفردا[5]، نحو: ﴿حِينَ

= في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٣]، لا يتعين رجوعه إلى كلتا من قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين، وإن كان رجوع الضمير إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٨).

(١) انظر: الأشموني بحاشية الصبان (١/٧٨).

(٢) اثنان للمذكر.

(٣) اثنتان بالألف قبل المثلثة لغة أهل الحجاز للمؤنثتين، وثنتان بحذف الألف من أوله لغة على لغة أهل تميم. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٨).

(٤) لأن وضعهما وضع المثنى لفظًا ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد؛ إذ لا يقال: اثن، ولا اثنة. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٨).

(٥) قوله: (سواء أفردا) هذا إما من استعمال المشترك في معنييه وهو جائز عند الإمام الشافعي أو بالمعنى اللغوي، أي: أفردا عن العشرة والمضاف إليه، أو عمومِ المشترك بقرينة ما بعد، أي: أنهما معربان بهذا الإعراب في جميع استعمالاتها، وليس إعرابها مشروطًا بأي شرط.



﴿ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، أم مركبًا[١]، نحو: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، أم أضيفا، نحو: اثناك واثناكم، وكاثنتين ثنتان في لغة تميم[٢].

تنبيه: [الإعراب]

«كلتا كذاك» مبتدأ وخبر، و«اثنان واثنتان» مبتدأ ومعطوف عليه، و«كابنين» في موضع الحال من فاعل «يجريان»، و«ابنتين»[٣] معطوف على «ابنين»، و«يجريان[٤]» في موضع خبر اثنان، وما عطف عليه، والتقدير: اثنان واثنتان يجريان حال كونهما مشابهين ابنين وابنتين[٥][٦].

[حكم المثنى في النصب والجر]

٣٤ وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيْعِهَا الْأَلِفْ   جَرًا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

(وتخلف[٧] الياء في) في هذه الألفاظ (جميعها) أي: المثنى وما ألحق به[٨] (الألف جرًا ونصبًا) أي: في حالتيهما (بعد) إبقاء (فتح[٩]) لما قبلها (قد ألف)، وإنما جعلت الياء علامة للنصب حملًا على الجر دون الرفع؛ لاشتراكهما

(١) في س: ركبا، والمثبت من ق.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٧).
(٣) في س: واثنين، والمثبت من ق.
(٤) في ق: تجريان.
(٥) في س: واثنين واثنتين، والمثبت من ق.
(٦) تمرين الطلاب للأزهري (١٠).
(٧) أي: تحل محلها.
(٨) أي: والألفاظ الملحقة بالمثنى.
(٩) سبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلفت الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا. وهي أحسن ما خرج عليه قراءة: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ انظر: شرح المرادي على الألفية (٧٤/١).



في كون كل منهما فضلة يستغنى عنه، بخلاف الرفع، فإنه عمدة الكلام[1].

[لغات أخرى في المثنى]

ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة[2]، ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائمًا، ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد[3]، وحكى الشيباني[4]: هذانُ[5] خليلانُ بضم النون فيهما، وعليه قول الشاعر[6]:

.... مِــنْ بَعْــدِهَا لَــمْ تَــنَمِ العَيْنَــانُ

بضم النون.

وقوله[7]:

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٧٤).

(٢) وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل آخرى، وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل أئمة اللغة. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٧٤).

(٣) تقول: جاء الزيدان بضم النون، ورأيت الزيدان بفتحها، ومررت بالزيدان بكسرها، وهي لغة قليلة جدًا، والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة آخرى كالوصفية في نحو: صالحان. الصبان على الأشموني (١/٧٩).

(٤) هو أبو عمرو الشيباني كما في شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٣).

(٥) في شرح التسهيل لابن مالك: هما، بدل هذان. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٧٣)، والمساعد لابن عقيل (١/٤٠)، وشرح التسهيل لأبي حيان (١/٦٤)، وشرح التسهيل للأزهري (١/٤٢).

(٦) البيت لم أعثر عليه، مع طول البحث عنه.

الشاهد فيه قوله: (**العينان**) حيث ضم النون، وخرجت على لغة لزوم الألف وإجراء الحركات على النون إجراء له مجرى المفرد.

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٦)، وخزانة الأدب (١/٩٢)، وذكر محقق تاج العروس (٩/٤٥٦) «قذذ» أن «الرجز في المؤتلف والمختلف (١٧٦) منسوب لرؤبة بن العجاج بن شدقم، وهو غير رؤبة بن العجاج التميمي المشهور»، والرجز بلا نسبة في الدرر=

يَــا أَبَتَــا أَرَّقَنِــي القِــذَّانُ[1] فَــالنَّوْمُ لَا تَأْلَفُــهُ العَيْنَــانُ



الإعراب

قوله: «تخلف» فعل مضارع، و«اليا» بالقصر للضرورة، وفاعل تخلف، و«في جميعها» متعلق بـ«تخلف»، و«الألف» مفعول تخلف، و«جرًا ونصبًا» مفعول لأجله، ومعطوف عليه، وقيل: منصوبًان بنزع الخافض، أو مصدران في موضع الحال، وكلاهما لا يقاس عليه إلا إذا كان الأول مع «أن أو إن أو كي» لا غير، و«بعد فتح» مضاف إليه و«قد» هنا للتحقيق، و«ألف» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فتح[2].

وحاصل ما ذكره: أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها[3].

فرع: [ما سمي بمثنى]

لو سُمِّيَ بمثنى كان على حاله قبل التسمية[4].

= (١/٥٧)، وشرح الأشموني (١/٣٩)، وهمع الهوامع (١/٤٩)، وتاج العروس (٩/٤٥٦) «قذذ»، التصريح على التوضيح (١/٧٨).

الشاهد: قوله: «العينان» حيث رفع المثنى بالضمة المقدرة على الألف، وأجراه مجرى الاسم المقصور، والأصل أن يقال: «العينانِ» «بكسر النون»، وهذا دليل أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله.

(١) و(القِذّان) بكسر القاف وإعجام الذال المشددة: جمع قذذ، وهو البرغوث.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٠).

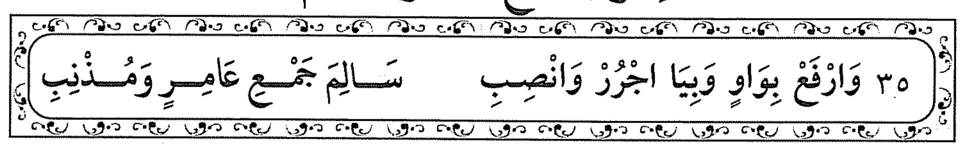
(٣) هذا هو المشهور، قال ابن عقيل: والصحيح: أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا اهـ قال الخضري عليه: هو مذهب سيبويه والجمهور كما قالوا في الأسماء الستة، ولم يوافقهم الناظم هنا؛ لأنه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. انظر: شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري (١/٥٢).

(٤) نحو: «عبدان» اسم لرجل، و«السعان» اسم موضع. انظر: الكواكب الدرية (١/٣٨).



[الباب الثالث]

[إعراب جمع المذكر السالم]



٣٥ وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

ثم شرع في **الباب الثالث** من الخمسة فقال: **(وارفع بواو)**(١) نيابة عن الضم(٢) **(وبياء اجرر وانصب)** نيابة(٣) عن الكسرة والفتحة **(سالم جمع عامر ومذنب)** وهو ما سلم(٤) فيه بناء مفرده مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في النصب والجر، تقول: جاء العامرون في الأسماء، والمذنبون من الصفات، ورأيت العامرين، والمذنبين، ومررت بالعامرين والمذنبين، فترفع بالواو المضموم ما قبلها لفظًا كالمثال المذكور، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥](٥) نيابة عن الضمة، وإنما خصوا المثنى

(١) قوله: (وارفع بواو) أي: ظاهرة كما في الزيدون، أو مقدرة كما في صالحوا القوم، أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمي على التحقيق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٧٩).

(٢) قوله: «نيابة عن الضم» ليست في «ق».

(٣) قوله: (نيابة على الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولًا مطلقًا لمحذوف جوبًا، أي: نابت الياء فيما ذكر نيابة، ويحتمل أن يكون قوله: نيابة عن الكسرة مفعولًا لأجله لقوله: (اجرر)، قوله: (والفتحة) أي: ونيابة عن الفتحة مفعولًا لأجله لقوله: (وانصب) فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الأول عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٠)

(٤) قوله: (ما سلم) أي: سلم لفظًا أو تقديرًا، فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظًا كرجال أو تقديرًا؛ كصنوان، والمراد مع سلامة ما ذكر لغير إعلال؛ لئلا يخرج منه ما تغير فيه واحده للإعلال، نحو: قاضون والأعلون. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١١٠).

(٥) الأعلون أصله الأعليون، والياء مبدلة من الواو؛ لأنه من العلو. انظر: حاشية الألوسي=

بالألف والجمع بالواو في الرفع؛ لأن المثنى أكثر دورانًا في الكلام من الجمع، والألف خفيفة، والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقيل في القليل.

[ما جمع جمع المذكر السالم]

٣٦ وَشِبْهُ ذَيْنِ ....

(وشبه ذين) وهو كل ما جمع هذا الجمع، وهو كل اسم أو صفة اجتمع فيها ثلاثة شروط:

الأول: الخلو من تاء التأنيث[(١)]، فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء، نحو: طلحة، ولا من الصفات، نحو: علَّامة[(٢)]؛ لئلا يجتمع فيها علامتا التأنيث والتذكير، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها.

الثاني: أن تكون لمذكر[(٣)]، فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث، نحو:

= على شرح القطر (١/٩٣).

(١) قوله: (الخلو من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام، وأما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة، فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همز الممدودة واوًا، وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث؛ لأنها إن حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر، ووقوع تاء التأنيث حشوًا، وإنما اغتفروا وقوعها حشوًا في التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها، فلو حذفوا التاء لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه، بخلاف جمعه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٠، ٨١).

(٢) قوله: (علَّامة) بتشديد اللام.

(٣) قوله: (لمذكر) أي: مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ، فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين، وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنث.



زينب، ولا صفة المؤنث، نحو: حائض؛ لئلا يلتبس جمع المذكَّر بجمع المؤنث، فلو كان نحو: زينب علمًا لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع؛ لعدم اللبس، ولو كان نحو: زيد علمًا لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم.

الثالث: أن يكون لعاقل[(١)]، ولا يجمع هذا الجمع نحو: واشق علمًا لكلب، وسابق صفة لفرس؛ لعدم العقل، فلو كان واشق علمًا لرجل، وسابق صفة له جمع هذا الجمع[(٢)].

فهذه الشروط الثلاثة للاسم والصفة، وتنفرد كل منهما بزيادة على ذلك فيشترط في الاسم أن يكون علمًا غير مركب تركيبًا إسناديًّا[(٣)]، ولا مزجيًّا، ولا يجمع الإسنادي، نحو «برق نحره» علمًا[(٤)] ولا المزجي، نحو: معدي كرب وسيبويه[(٥)]، وأما المركب تركيب إضافة فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقال في غلام زيد علمًا: غلامو زيد، وغلامي زيد[(٦)].

ويشترط في الصفة أن تقبل التاء[(٧)]، كقائم ومذنب، تقول: قائمون ومذنبون، فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة؛ لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة،

---

(١) المراد مذكر عاقل ولو تنزيلًا، والمراد ما شأن جنسه العقل، فدخل الصبي غير المميز والمجنون.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).

(٣) فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بالإسنادي أو المزجي قيل: ذوا كذا، وذوو كذا من إضافة المسمى للاسم كذات مرة وذات يوم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨١).

(٤) قال في التصريح: اتفاقًا؛ لأن المحكي لا يغير. (١/٦٨).

(٥) قال في التصريح: على الأصح فيهما. (١/٦٨).

(٦) بكسر الدال فيهما. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).

(٧) قوله: (التاء) أي: الموضوعة للتأنيث.



لا لقصد معنى التأنيث، أو لا[1] تقبل التاء، ولكنها تدل على التفضيل، نحو: أفضل، تقول: أفضلون، فلا يجمع هذا الجمع، نحو: جريح[2] وصبور[3] وسكران وأحمر؛ لأنها لا تقبل التاء، ولا تدل على تفضيل؛ لأن «جريح وصبور» مما يستوي فيه المذكر والمؤنث[4]، وسكران مؤنثه سكرى، وأحمر مؤنثه حمراء[5]، لكن سمع عانسون جمع عانس مع أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو من بلغ حد التزوج ولم يتزوج[6]، وسمع أيضًا أسودون وأحمرون، وقرأ الحسن: (وما تنزَّلت به الشَّيَاطُونَ) [الشعراء: ٢١٠][7] فهذه على خلاف القياس، تحفظ ولا يقاس عليها.

[ملحقات جمع المذكر]

٣٦ .... وَبِهِ عِشْرُوْنَا وَبَابُـــهُ أُلْحِـــقَ وَالأَهْلُـــوْنَ

وألحق بالجمع أربعة أنواع أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح:

النوع الأول: أسماء جموع أشار إليه بقوله: (وبه) أي: وبالجمع السالم (**عشرونا وبابه**[8]) وهو سائر العقود إلى..........................

(١) أي: أو صفة لا تقبل التاء... إلخ.
(٢) قوله: (جريح) أي: بمعنى محروج.
(٣) قوله: (صبور) أي: بمعنى صابر.
(٤) فإنه يقال فيه: رجل صبور وجريح وامرأة جريح وصبور.
(٥) فلا يقال: جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون، كما لا يقال: جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات، فلو جعلت أعلامًا جاز الجمعان. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٨).
(٦) سواء كان ذكرًا أو أنثى.
(٧) انظر: البحر المحيط (٨/١٩٦).
(٨) قوله: وبابه أي: نظيره.



التسعين(١) (ألحق) في الإعراب، وكلها في التنزيل قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ [ص: ٢٣](٢).

قيل: لو كان عشرون وبابه جمعًا(٣) للزم إطلاق ثلاثين مثلًا على تسعة؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، فيكون ثلاث ثلاثات، ووجب دلالة عشرين على ثلاثين لذلك(٤).

(و) النوع الثاني: جموع تصحيح لم يستوف(٥) الشروط المتقدمة في الاسم والصفة وهي **(الأهلون)**؛ لأن مفرده أهل وهو ليس علمًا ولا صفة، بل اسمًا لخاصة الشيء الذي ينسب إليه، كأهل الرجل لامرأته وولده وعياله وأهل الإسلام لمن يدين به، والقرآن لمن يقرؤه ويقوم بحقوقه، ووقع جمع أهل في التنزيل، قال تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]، [وقد جاء

---

(١) قوله: (إلى التسعين) الغاية داخلة.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٩).

(٣) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا معناه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٣).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٩).

(٥) في ق: تستوف.



جمعه على أهالي][1].

٣٧ أُولُو، وَعَالَمُوْنَ عِلِّيُّونَ   وَأَرَضُوْنَ شَذَّ وَالسُّنُوْنَا

ومن النوع الأول: (أولو) بمعنى صاحب؛ فإنه اسم جمع[2] لا جمع[3].

(و) كذا (عالمون)؛ فإنه اسم جمع أيضًا لـ«عالَم» بفتح اللام فيهما، وليس جمعًا له؛ لأن العالم عامٌّ في العقلاء وغيرهم، والعالِمون مختصٌّ بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعًا لما هو أعم منه قاله المصنف[4]، وتبعه ابن هشام[5]، وذهب كثيرٌ إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع، ثم اختلفوا في تفسير «العالم» الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهري، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط، وهم الأنس والجن والملائكة[6].

(و) **النوع الثالث** مما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط، وهو (عليونا)؛ لأنه كما قال في الكشاف: اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين لا جمع[7][8]، أو هو اسم لأعلى مكان في

---

(١) ما بين القوسين مثبت من س.

(٢) قوله: (لأنه اسم جمع) أي: لذي، ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصبًا وجرًا، وحمل عليهما الرفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩/١)، وشرح الأشموني على الألفية (٨٣/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٩٣/١).

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (٥٢/١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٩/١).

(٧) الكشاف للزمخشري (٧٢٢/٤).

(٨) وعلى هذا التفسير يكون كتاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] مصدرًا=



الجنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨][(١)]، وهو في الأصل جمع «عِلِّي» بكسر العين واللام مع تشديدها[(٢)].

(و) **النوع الرابع**: جموع تكسير وهي ما تغير فيها بناء واحدها، وهي **(وأرضون)** ـ بفتح الراء، ويجوز إسكانها في الشعر[(٣)] ـ جمع أرْض بسكونها[(٤)]، وعلى كلا الحالين **(شذ)** إعرابه هذا الإعراب؛ لأنه جمع تكسير، و[(٥)] مفرده مؤنث[(٦)].

(و) من **النوع الرابع** أيضًا: **(السنونا)** ـبكسر السين ـ جمع سنة ـ بفتحها ـ اسم للعام، ولامها واو، «أو هاء»؛ لقولهم: سنوات أو سنهات[(٧)]، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢][(٨)]، فجر بإضافة عدد إليه، وعلامة جره الياء.

= بمعنى كتابة، مع تقدير مضاف، أي: كتابة الأعمال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(١) وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين: ٢٠] أي: في محل كتاب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(٢) وكذلك بتشديد الياء. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٣/١).

(٣) **قال الصبان**: قال شيخنا: وتسكينها ضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٠/١).

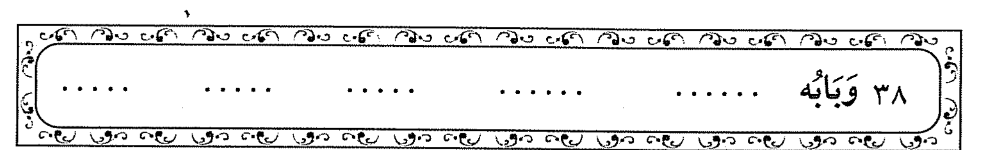
(٥) «و» ليست في س، والمثبت من ق.

(٦) أما كونه شاذًا قياسًا فلعدم استيفائه شروط الجمع المذكر السالم، وأما كونه لم يشذ استعمالًا فلكثرة استعماله، والشاذ استعمالًا ما ندر وقوعه، انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٣/١).

(٧) قوله: (سنوات أو سنهات) أو للتخيير لا للشك لثبوت أصالة كل منهما بدليل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٤/١).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٠/١).





(وبابه) الجاري على سننه، وهو كل اسمٍ ثلاثيٍّ[١] حُذِفَتْ لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر[٢]، كعضة وعضين بالهاء، فلامها هاء.

وعزة وعزين - بكسر العين المهملة وفتح الزاي - الفرقة من الناس قال تعالى ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، وهو منصوب صفة لـ﴿مُهْطِعِينَ﴾ [المعارج: ٣٦]، وعلامة نصبه الياء[٣].

وثبة وثبين وهي - بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة - الجماعة[٤] أصلها: «ثبو» فلامها واو[٥]، وخرج بذلك نحو: تمرة؛ لعدم الحذف[٦]، ونحو: «عدة، وزنة»؛ لأن المحذوف الفاء[٧] أصلهما: «وعد و[٨] وزن» بكسر أولهما وسكون

(١) قوله: (اسم ثلاثي) ذكر ستة قيود: كون الاسم ثلاثي، الحذف منه، وكون المحذوف لام، والتعويض عنه، وكون العوض هاء التأنيث، وعدم التكسير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٤).

(٢) قوله: (ولم تكسر) أي: تكسيرًا تعرب معه بالحركات وإلا فسنون جمع تكسير، وإنما اشترط انتفاء التكسير؛ لأنه إذا كسر ردت لامه المحذوفة، والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جَبْرُ حذف لامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٤) قوله: (الجماعة) أي: لا وسط الحوض؛ لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح؛ لأنها محذوفة العين، لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٨٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٦) انظر: الأشموني على الألفية (١/٨٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٧) أي: لا اللام.

(٨) قوله: «و» مثبتة من ق، وليست في: س.



ثانيهما، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء[1].

ونحو: اسم وأخت وبنت؛ لأن العوض فيهن غير الهاء[2]؛ إذ المعوض في الأول الهمزة، إذ أصله: سمو، وفي الثاني والثالث تاء التأنيث؛ إذ أصلها[3]: أخو[4]، وبنو[5][6].

والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن الأولى لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، والثانية يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة[7].

ونحو شاة وشفة؛ لأنهما وإن كانا محذوفي اللام معوضًا عنها هاء التأنيث قد كسر[8] الأولى على شياة بالهاء؛ إذ أصل شاة شَوْهَة بسكون الواو فلما لقيت الواوُ الهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفًا، فصارت شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض عنها هاء التأنيث، وأصل شياه شواه، قلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها[9].

والثانية على[10] شفاه بالهاء؛ إذ أصل شفة شفهة، حذفت لامها وهي

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧١).

(٢) أي: العوض عن اللام المحذوفة غير الهاء.

(٣) في ق: أصلهما.

(٤) قوله: (أُخْو) بضم الهمزة وسكون الخاء، وقيل: بفتحتين كالمذكر.

(٥) قوله: (بِنْو) بكسر فسكون، وقيل: بفتحتين كالمذكر.

(٦) أي: فحذفت لامهما، وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).

(٨) أي: كسرًا يعرب بالحركات.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٢).

(١٠) أي: كسرت على... إلخ.



الفاء أيضًا، وعوض عنها هاء التأنيث[١].

وشذ ظبون جمع ظبية؛ فإنهم كسروه على ظُبًا[٢]، ثم جمعوه على ظَبين[٣].

٣٨ .... وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

(ومثل حين) في كونه معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء **(قد يرد ذا الباب**[٤]**)** أي: باب سنين شذوذًا **(وهو عند قوم)** من العرب **(يطرد**[٥]**)** أي: يستعمل كثيرًا، ومنه قوله ﷺ: **(اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف)** في إحدى الروايتين[٦][٧]، وقول الشاعر[٨]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢/١).

(٢) ولام «ظبا» واو محذوفة والهاء عوض منها.

(٣) (والظِبَة) بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف، وأصلها: ظبو، لقولهم: ظبوته إذا أصبته بالظبة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٧٢/١)
قال الصبان: بضمها كما في القاموس. حاشية الصبان على الأشموني (٨٦/١).

(٤) يعني أن باب سنين قد يستعمل مثل حين، فيجعل إعرابه بالحركات على النون منونة، ولا تسقطها الإضافة، وتلزم الياء، وصحبته سنينًا، وما رأيته مذ سنين. انظر: شرح المرادي على الألفية (٧٩/١).

(٥) قوله: (وهو عند قوم يطرد) في نسخة مخطوطة: «والفراء يراه مطردًا»، ذكر السيوطي هذه الرواية في نكته، والرواية التي في الأصل هي المشهورة، وهي التي عليها معظم الشراح. انظر: تحقيق الألفية (٧٤).

(٦) أخرجه البخاري (٢٤٢/٢)، (١٧٠/٨) وصحيح مسلم (١٨٧/١)، ومسند أحمد (٢٣٩/٢، ٢٥٥، ٢٧٠).

(٧) قوله: (إحدى الروايتين)، والرواية الآخرى: (سنين كسني يوسف) بإسكان الياء، وحذف النون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٧/١).

(٨) هو من الطويل، البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه (٦٠)، وتخليص الشواهد=

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيْبًا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدًا

الرواية «سنينه» بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال: فإن سنيه؛ بحذف النون للإضافة، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم[(١)].



إعراب

وقوله: «دعاني» أمر، ومعناه: اتركاني من نجد[(٢)]، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم[(٣)]، و«شِيبًا» بكسر الشين: جمع أشْيَب، وهو حال من المجرور بالباء، و«مردًا» حال من مفعول «شيبننا»[(٤)]، والصحيح: أنه

= (٧١)، وخزانة الأدب (٨/٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (٥٩٧)، وشرح المفصل (٥/١١، ١٢)، والمقاصد النحوية (١/١٦٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٥٧)، والاقتضاب (٦٩، ٦٤٥)، وجواهر الأدب (١٥٧)، وشرح ابن الناظم (٢٧)، وشرح الأشموني (١/٣٧)، وشرح ابن عقيل (١/٦٥)، ولسان العرب (٣/١٣) «نجد»، (١٣/٥٠١) «سنه»، ومجالس ثعلب (١٧٧، ٣٢٠)، وعمدة الحفاظ (٢/٢٢٨) «سنن»، ومعاني القرآن للفراء (٢/٩٢)، والمسائل العضديات (١٢٥)، والتصريح على التوضيح (١/٧٥)، شرح الكافية الشافية (١/١٩٤).

الشاهد فيه قوله: (سنينه) حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة، ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون، وقال: فإن سنيه. شرح الشواهد للعيني (١/٨٦).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٥).

(٢) قوله: «نجد» اسم للبلاد التي أعلاها تِهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، وأوَّلُها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحية العراق. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٨٦).

(٣) كما في قول امريء القيس:

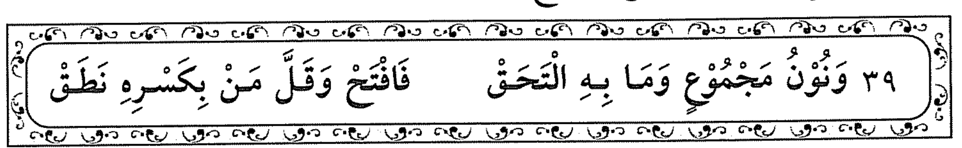
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ ....

انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٨٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٥)



لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع[1].



٣٩ وَنُوْنُ مَجْمُوْعٍ وَمَا بِـهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَـنْ بِكَسْرِهِ نَطَـقْ

(ونون[2] مجموع وما به التحق[3]) في الإعراب (فافتح[4]) طلبًا للخفة؛ لأن الجمع ثقيل، والفتح خفيف، فتعادلا[5] (، وقلَّ مَن بكسره نطق[6]) من العرب، قال الشاعر[7]:

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (٥٧/١).

(٢) قوله: (ونون مجموع) الأقرب نصبه على المفعولية لـ«افتح»، و«الفاء» زائدة لتزيين اللفظ، و«رفعه» مبتدأ يحوج إلى تقدير الرابط في الخبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/١).

(٣) أي: كعشرين وما ذكر معه..

(٤) قوله: «فافتح» أي: ضامًّا ما قبل الواو ولو تقديرًا في نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] إذ أصله الأعلوون، وكاسرًا ما قبل الياء ولو تقديرًا في نحو: ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] إذ أصله المصطفوين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٤، ٥٥).

(٦) قوله: (وقل من بكسره نطق) أي: مع الياء ولم تكسر النون في شعرٍ ونثرٍ لعدم التجانس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٨٩/١).

(٧) قاله سحيم بن وثيل الرياحي، وهو من الوافر، وهو في شرح الشواهد للعيني (٨٩/١)، وابن الناظم (١٧)، وابن هشام (٥٠/١)، وابن عقيل (٣٤/١)، والأشموني (٢٩/١)، والسيوطي في شرح شواهد المغني (١١/١)، والمكودي (١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١/٤)، وخزانة الأدب (٢٦٠/١، ٢٦٣، ٢٦٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤٩/١)، والمقتضب للمبرد (٣٣٢/٣)، العقد الفريد (٢٠٤/٤)، وتاج العروس (٤٨٥/٩)، وسرّ صناعة الإعراب (٦٢٧/٢)، وشرح التّسهيل (٨٦/١)، الأصمعيّات (١٩)، وإصلاح المنطق (١٥٦).

الشاهد فيه قوله: (الأربعين) حيث كسر نون الأربعين؛ للضرورة، ويجوز أن يكون أجراه مجرى الحين فأعربه بالحركات.



وَمَــاذَا يَبْتَغِــي الشُّــعَرَاءُ مِنِّــي ... وَقَــدْ جَــاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ

الرواية بكسر النون، على أنها كسرة إعراب، وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره[1]، والصحيح: اختصاصه بالشعر مع الياء.

٤٠ وَنُـوْنُ مَـا ثُنِّـيَ وَالمُلْحَـقِ بِـهْ ... بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِـهْ

(ونون ما ثني والملحق به) وهو اثنان واثنتان[2] **(بعكس ذاك)** أي بعكس[3] نون الجمع، وما ألحق به[4] **(استعملوه)** فكسروه كثيرًا، وفتحوه قليلًا، لكن الفتح هنا لغة، بخلاف الكسر ثم؛ فإنه ضرورة **(فانتبه[5])** للفرق

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٧).

(٢) قوله: (اثنان واثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المصحوبة بالنون وإن كان الملحق بالنون لا ينحصر في اللفظين؛ لأن منه المذروين والثنانين وما سمي به المثنى كالبحرين، وباب التغليب على قول الجمهور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٠).

(٣) قوله: (بعكس) أي: بخلافه؛ لأن الكثير هنا قليل هناك، والقليل هنا كثير هناك، فالعكس لغوي قطعًا، فما حكاه البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٠).

(٤) كاثنين وما ذكر.

(٥) **فائدة:**

وَنُـوْنُ مَجْمُـوْعٍ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ ... فَـافْتَحْ وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ

وَنُـوْنُ مَـا ثُنِّـيَ وَالمُلْحَـقِ بِـهْ ... بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِـهْ

جاء في نكت السيوطي (١/١٤٢) قال ابن هشام: في البيتين إسهاب، فإنه جمع معناهما في بيت في الكافية [انظرها مع شرحها (١/١٩١)]:

وَالنُّوْنُ فِي جَمْعٍ لَـهُ، فَتْحٌ، وَفِي ... تَثْنِيَـةٍ كَسْـرٌ، وَعَكْـسٌ قَـدْ يَفِـي

وكانت الألفية أولى بهذا البيت أولى؛ لأنها مبنية على الاختصار. انظر: الألفية بتحقيق سليمان بن عبد العزيز (٧٤).



بين الاستعمالين، وممن حكى لغة الفتح هنا الكسائي والفراء لكنهما حكياها مع الياء[1]، كقول حميد بن ثور، وقيل: أبو خالد يصف قطاة[2]:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إِلَّا لُمْحَةٌ وَتَغِيبُ

الرواية بفتح النون من «أحوذيينَ» تثنية «أَحْوَذِيَّ» بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف، وهو الخفيف في المشي لحذفه، وفي ديوان الأدب الأحوذي الرَّاعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولي، وأراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة، وفاعل «استقلت»: ضمير القطاة، و«عشية»: نصب على الظرفية الزمانية، والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين، فلم يشاهدها الرائي لها إلا لمحة وتغيب عنه[3].

وقيل: لا يختص فتح النون بالياء، بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة

---

(١) أي: ولم يحكها مع الألف. انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٨١).

(٢) **قال العيني**: قاله حميد بن حزم أبو المثنى في ديوانه (٥٥)، وقيل: خالد، شهد حنينًا مع الكفار ثم قدم على النبي ﷺ وأنشد أبياتًا، وهو من قصيدة بائية من الطويل يصف بها القطاة، و«الأحوذي» بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي، وأراد بهما هاهنا جناحي قطاة، يصفهما لخفتهما.

الشاهد فيه: فتح نون التثنية، والقياس كسرها، وهي لغة بني أسد وليس بضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٩٠)، وخزانة الأدب (٧/٤٥٨)، والدرر (١/٥٤)، وشرح المفصل (٤/١٤١)، والمقاصد النحوية (١/١٧٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٣)، وتخليص الشواهد (١/٧٩)، وجواهر الأدب (١٥٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٨٨)، وشرح الأشموني (١/٣٩)، وشرح ابن عقيل (١/٦٩)، ولسان العرب (٣/٤٨٦) «هوذ»، والمقرب (٣/١٣٦)، وهمع الهوامع (١/٤٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٧٨).

من يلزم المثنى الألف في كل حال، قاله ابن عصفور كقوله[1]:

أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِيـدَ وَالعَيْنَانَـا ... وَمَنْخَـرَيْنِ أَشْـبَهَا ظَبْيَانَـا

تَنْبِيْه [سبب لحاق النون للمثنى والجمع]

إنما لحقت النون المثنى والمجموع على حده لرفع توهم الإضافة، نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنين كرام[2]، إذ لولا ثبوت النون لتوهمت الإضافة، ولرفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان[3]، ومررت بالمهتدين؛ إذ لولا ثبوت النون لتوهم الإفراد.

وكسرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنه قبل الجمع ثم

---

(١) **قال العيني**: قيل: قائله مجهول، وقيل: هو رؤبة، والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة، و«الجيد» بكسر الجيم العنق، و«ظبيانا» بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة، وبالياء آخر الحروف اسم رجل بعينه وليس بتثنية ظبي، والضمير في «منها» يرجع إلى سلمى في البيت السابق.

الشاهد فيه قوله: (العينانا) حيث فتح فيه نون التثنية، وفيه شاهد آخ، وهو إجراء المثنى بالألف حالة النصب، وهي لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم، وليس بضرورة، وبهذه اللغة قرأ ابن عامر والكوفيون إلا حفصًا ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، **قيل**: الشاهد فيه: (ظبيانًا) وهو تثنية ظبي، وإليه مال الهروي وهو غير صحيح لما ذكرنا.

انظر: شواهد للعيني (٩١/١)، في الدرر (١٣٩/١)، والمقاصد (١٨٤/١)، ولرجل في نوادر أبي زيد (١٥)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٨٠)، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧)، ورصف المباني (٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٤٨٩، ٧٠٥)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (٤٢) وشرح المفصل (٢٩/٣، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣)، وهمع الهوامع (٤٩/١).

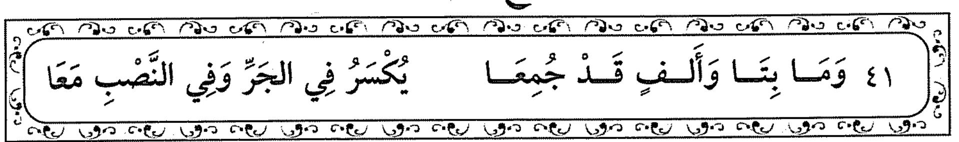
(٢) انظر: الأشموني على الألفية (٩١/١).

(٣) قوله: (هذان) مبني على أنه مثنى حقيقة، والراجح خلافه، أو يراد بالمثنى في أول التنبيه وهو ما ألحق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩١/١).



خولف بالحركة في الجمع طلبًا للفرق[1]، وجعلت فتحة طلبًا للخفة، وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقًا لتخلفه في نحو: المصطفين.[2]

[ما جمع بألف وتاء]



٤١ وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

ولما فرغ من بيان ما ناب في الحرف عن الحركة شرع في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة[3]، وهو شيئان: ما جمع بألف وتاء، وهو الباب الرابع من الخمسة، وما لا ينصرف وهو الباب الخامس، وبدأ بالشيء الأول ـ وهو الباب الرابع ـ؛ لأن فيه حمل النصب على غيره، والثاني فيه حمل الجر على غيره، والأول أكثر[4] فقال: (**وما**[5] **بتا وألف قد جمعا**[6]) مؤنثًا كان مفرده ـ وهو الغالب ـ أو مذكرًا عاقلًا أو غيره (**يُكْسَر**[7] **في الجر**) على الأصل[8] (**وفي**

---

(١) قوله: (طلبًا للفرق) أي: بين نوني المثنى والجمع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩١).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٩١).

(٣) ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا في الأسماء، بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٢).

(٤) قوله: (والأول أكثر)؛ لأنه أفراد ثلاثة هي المثنى والمجموع على حده والجمع بالألف والتاء، وأما الثاني فأفراد نوع واحد وهو ما لا ينصرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٢).

(٥) قوله: (ما) أي: جمع.

(٦) قوله: (جمعًا) أي: تحققت جمعيته وحصلت.

(٧) قوله: (يكسر) بالبناء للمجهول.

(٨) قوله: (في الجر) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل ولا كلام في النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٢).



النصب) على خلاف الأصل، وقوله: (معًا) منصوب على الحال، وجملة: «يُكسر» ومتعلقه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما، والتقدير: والذي جمع بألف وتاء يُكسر في الجر وفي النصب معًا[1]، مثاله قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، «ورأيت إصطبلات[2]»، و«السموات والبنات والإصطبلات» مفعولات، منصوبات بالكسرة، وأما الرفع والجر فبالضمة والكسرة على الأصل، وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملًا على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرعه، وقدم الجر؛ لأن النصب محمول عليه.

وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا[3]، وهشام فيما حذفت لامه[4]، ومنه سمعت لغاتهم[5][6].

ولا يرد على المصنف نحو: أبيات وقضاة؛ لأن الألف والتاء فيهما لا مدخل لهما في الدلالة على الجمعية[7]، ومعنى كلامه: وما دل على الجمعية فيه

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١١).

(٢) «الإصطبل» للدواب معروف عربي، وقيل: معرب وهمزته أصل؛ لأن الزيادة لا تلحق بنات الأربع من أولها إلا إذا جرت على أفعالها، والجمع إصطبلات. انظر: المصباح المنير (١٦/١).

(٣) قوله: (مطلقًا) أي: حذفت لامه أوَّلًا.

(٤) قوله: (فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها وجبر حذف لامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٣/١).

(٥) قوله: (سمعت لغاتهم) أي: بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى، حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٣/١).

(٦) انظر: حاشية الأشموني على الألفية (٩٣/١).

(٧) قوله: (لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٣/١).



بتاء وألف بكسر في الجر وفي النصب جميعًا فلا يحتاج إلى ذكر مزيدتين.

[الملحق بما جمع بألف وتاء]

٤٢ كَذَا أُولَاتٍ، وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلْ   كَأَذْرِعَاتٍ فِيْهِ ذَا أيضًا قُبِلْ

(كذا) أي: كجمع المؤنث في نصبه بالكسرة (أولات[١]) وهو اسم جمع بمعنى ذوات، لا مفرد له من لفظه، بل من معناه، وهو ذات[٢]، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ[٣] حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، فـ«أولات» خبر كان، وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النِّسوة، وهو النون المدغمة في نونها، (والذي اسمًا) في هذا الجمع (قد جُعِلَ كأَذْرِعَاتٍ[٤]) لموضع في الشام، أصله جمع أذرعة جمع ذراع (فيه ذا) الإعراب (أيضًا قُبِلَ[٥])، وبعضهم ينصبه بالكسرة، ويحذف منه التنوين، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروي بالأوجه الثلاثة، قوله[٦]:

---

(١) قوله: (أولات) بخط ابن هشام: «ألات». انظر: تحقيق ألفية ابن مالك (٧٥).

(٢) فذات هو المؤنث نظير أولي في المذكر إلا أن أولي مختص بالعاقلين، بخلاف أولات. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٣).

(٣) قوله: (أُوْلَٰتِ) أصله بفتح الواو ثم نقل إلى فعل بالضم توصلًا لما يأتي، ثم نقلت ضمة الواو إلى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٣).

(٤) قوله: (أذرِعات) بكسر الراء وفتحها، وهما لغتان، والكسر أشهر. انظر: القاموس: ذرع (٩٢٦).

(٥) قوله: (قبل) أراد القبول القياسي؛ لأنه إنما يتكلم في الأصول القياسية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٣).

(٦) **قال العيني**: قاله امرئ القيس الكندي وهو من قصيدة من الطويل.

قوله: (تنورتها) يعني نظرت إلى نارها، وإنما يعني بقلبه لا بعينه، يقال: تنورت النار من=



تَنَوَّرْتُهَـا مِـن أَذْرِعَـاتٍ وَأَهْلِهَـا ....

[إعراب الممنوع من الصرف]

٤٣ وَجُـرَّ بِالفَتْحَـةِ مَـا لَا يَنْصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

ثم شرع في الشيء **الثاني** وهو **الباب الخامس** فقال: **(وجر**[١] **بالفتحة**[٢]**)** على خلاف الأصل نيابة عن الكسرة **(ما لا ينصرف)** أي: ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان[٣] فرعيتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامها كما

= بعيد أي: أبصرتها فكأنه من فرط الشوق يرى نارها.

الشاهد فيه: (أذرعات) فإنه يجوز فيه الأوجه الثلاثة الأول أنه يعرب على اللغة الفصحى فيكسر في النصب والجر وينون، والثاني: أنه يعرب، ولكنه يمنع من التنوين، والثالث: أنه يمنع من الصرف فيجر وينصب بالفتح ولا ينون، وهذا ممنوع عند البصريين خلافًا للكوفيين. شرح الشواهد للعيني (١/٩٥)، والاقتضاب (٨٦)، وخزانة الأدب (١/١٥٦)، والدرر (١/١٣)، ورصف المباني (٣٤٥)، وسر صناعة الإعراب (٤٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢١٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٣٥٩)، وشرح المفصل (١/٤٧)، والكتاب (٣/٢٣٣)، وعمدة الحفاظ (٤/٢٣١) «نور» والمقاصد النحوية (١/١٩٦)، والمقتضب (٣/٣٣، ٤/٣٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٦٩)، وشرح ابن عقيل (١/٧٦)، وشرح المفصل (٩/٣٤).

(١) قوله: (جر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبًا ما لا ينصرف على المفعولية فيكون مثلث الآخر، وكونه ماضيًا مجهولًا ورافعًا بالنيابة عن الفاعل، فيكون مفتوح الآخرن يؤيد الآخر لاحقه والثاني سابقه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٥)، الأظهر أنه فعل أمر ليوافق الكافية الشافية (١/١٧٩)، وليوافق أكثر الأفعال المذكورة في هذا الباب كقوله: (وارفع بواو)، (بالألف ارفع)، (وارفع بواو)، (واجعل)، (وسم). انظر: تحقيق الألفية (٧٥).

(٢) المراد بالفتحة ما يشمل الظاهر، كأحمد، والمقدرة كموسى.

(٣) العلة اصطلاحًا: ما يترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو المنع من الصرف إنما يترتب على اثنتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، فالعلة على الأول في الحقيقة مجموع الاثنين=

سيأتي في أواخر الكتاب، وقد جمعها ابن النحاس في قوله[1]:

اجْمـع وَزِنْ عَـادِلًا أَنِّـثْ بِمَعْرِفَـةٍ   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

حملوا جره على نصبه؛ لأنه أقرب إليه من الضم، مثال ما فيه علتان، نحو: زيد مررت بأفضل منه؛ فإن فيه الصفة ووزن الفعل، ومثال ما فيه علة تقوم مقامهما، نحو: مساجد وصحراء؛ فإن صيغة منتهى الجموع، أو ألف التأنيث قائم مقام علتين (**ما لم يضف**[2])، نحو: مررت بأفضلكم، وكقوله تعالى في: ﴿أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤]، (**أو يك بعد أل ردف**[3]) معرفة كانت، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو موصولة كقول الشاعر[4]:

.... وَهُـنَّ الشَّـافِيَاتُ الحَـوَائِمِ

= فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء بالكل، أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٥).

(١) هو من البسيط، وقد نسبه لابن النحاس ابن هشام في شرح القطر (٣٣٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٤).

(٢) قوله: (ما لم يضف) أي: مدة عدم الإضافة والردف لأل؛ لأن النفي مع العطف بـ«أو» يفيد نفي كل، نحو: ﴿مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فهو من عموم السلب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٥).

(٣) قوله: (ردف) ليس حشوًا؛ لأن البعدية لا تقتضي الاتصال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٩٥).

(٤) هذا الشاهد من كلام الفرزدق في ديوانه (١/٣١٠)، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته، فقتله وكيع بن حسان بن قيس، وبعث رأسه إلى سليمان، والذي ذكره الشارح هنا عجز بيت من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (الشافيات الحوائم) حيث خفض الحوائم بالكسرة مع أنه صيغة منتهى الجموع لدخول أل عليه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٩٢)، وخزانة الأدب (٧/٣٣٧)، وشرح الأشموني (٢/٣٠٨)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٤).



بخفض الحوائم بالكسرة، أو زائدة، نحو: مررت بالأفضل منه.

قال ابن هشام[(١)]: وهذا أولى من تمثيل بعضهم بقوله[(٢)]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا ....

بخفض «اليزيد» لدخول أل الزائدة عليه، أو يحتمل أن يكون قد قدر فيه الشيوع[(٣)] فصار نكرة ثم أدخل عليه «أل» للتعريف فلا شاهد فيه[(٤)]، ويحتمل أن يكون باقيًا على علميته وألفه زائدة[(٥)(٦)]، فيصح الاستشهاد به فالاحتمال فيه أولى.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى (٦٠).

(٢) **قال العيني**: قاله ابن ميادة الرماح ابن أبرد وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية، ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت.
الشاهد فيه: إدخال الألف واللام في العلمين بتقدير: التنكير فيهما. شرح الشواهد للعيني (٩٦/١) وانظر: الدرر (١٧/١)، وسر صناعة الإعراب (٤٥١/٢)، وشرح شواهد الشافية (١٢)، وشرح شواهد المغني (١٦٤/١)، ولسان العرب (٢٠٠/٣) «زيد»، والمقاصد النحوية (٢١٨/١، ٥٠٩)، ولجرير في لسان العرب (٣٩٣/٨) «وسع»، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٢٢/١)، والأشباه والنظائر (٢٣/١، ٣٠٦/٨)، والإنصاف (٣١٧/١)، وأوضح المسالك (٧٣/١)، وخزانة الأدب (٢٤٧/٧، ٤٤٢/٩)، وشرح الأشموني (٨٥/١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣٦/١)، وشرح قطر الندى (٥٣)، ومغني اللبيب (٥٢/١)، وهمع الهوامع (٢٤/١).

(٣) أي: كشيوع رجل ونحوه من النكرات.

(٤) فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في يزيد علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل؛ لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعًا من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه. انظر: سبيل الهدى (٦٢).

(٥) أي: زيدت «أل» فيه للضرورة بسبب اتصاله في الفظ بالوليد الذي دخلت «أل» عليه للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية، فيكون فيه العلتان: العلمية ووزن الفعل، فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه. انظر: سبيل الهدي (٦٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٥/١).

تَنْبِيهٌ

إذا أضيف أو دخلت عليه أل هل يعود منصرفًا أو لا ؟ فيه أقوال ، ثالثها[1] ، ـ وهو المختار ـ إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه[2] لكنه يجري مجرى المنصرف في الإعراب فيجر بالكسرة وإلا[3] صرف[4].

[الأفعال الخمسة]

٤٤ وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّوْنَا رَفْعًا ....

ثم شرع في الباب السادس من أبواب النيابة ، وهو الباب الأول من الأفعال فقال: **(واجعل لنحو: يفعلان)** من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين **(النونا رفعًا)**.

إعراب

فـ«النونا» مفعول بـ«اجعل» ، والألف للإطلاق ، و«رفعًا» مفعول ثان بـ«اجعل» على تقدير مضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير: اجعل النونَ علامةً لرفع لنحو: يفعلان[5].

---

(١) القول الأول: أن ما ينصرف إذا أضيف أو تبع أل يكون باقيًا على منعه من الصرف ، وهو اختيار جماعة ، ووجه ذلك المذهب أن الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود «أل» والإضافة ، القول الثاني: أنه يكون منصرفًا مطلقًا ، وهو ما ذهب إليه المبرد والسيرافي وابن السراج. انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٩٧/١).

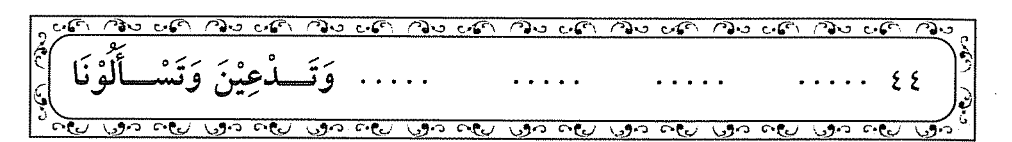
(٢) مثال الباقي على المنع من الصرف مع وجود العلتين: بأحسنكم.

(٣) قوله: (وإلا) أي: وإن زالت إحدى علتيه مثل: أحمدكم؛ لأن العلم لا يضاف ، ولا تدخل عليه أل حتى ينكر. انظر: شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان (٩٧/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٥/١) ، الأشموني على الألفية (٩٧/١).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢) ، والأشموني على الألفية (٩٧/١).





(و) لنحو: (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة، (و) لنحو: (تسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع، والألف للإطلاق، فالأمثلة حينئذٍ ثمانية، خمسة على اللغة الفصحى، وهي: أنتما تفعلان، وهما يفعلان، وأنت تفعلين، وأنتم تفعلون، وهم يفعلون، وثلاثة على لغة: أكلوني البراغيث[(١)]، وهي يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون وتفعلان الهندان، فكل هذه الثلاثة ترفع بثبات النون[(٢)].

تَنْبِيهٌ

تسمى الخمسة الأولى الأمثلة الخمسة، وسميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى[(٣)] بها عن كل فعل كان بمنزلتها[(٤)]، وسميت خمسة[(٥)] على إدراج المخاطبتين

(١) قوله: (على لغة أكلوني... إلخ) أي: على لغة من يلحق الفعل المسند إلى الجمع علامةَ الجمع، وهذه اللغة هي المشار إليها بقوله: (وقد يقال: سعد وسعدوا... إلخ)، وأما على لغة الجمهور فالقياس أكلتني، أو أكلني. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي على الألفية (١/٦٥).

(٢) قوله: (بثبات النون)، أي: بالنون الثابتة.

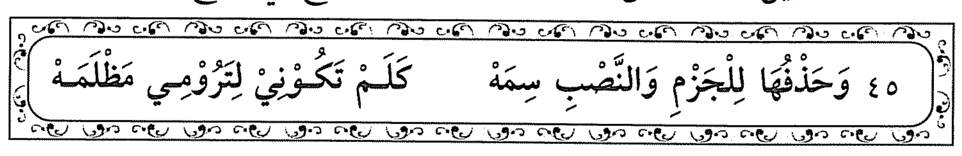
(٣) قوله: (يكنى) أي: يعبر بها، فالمراد اللغوية لا الاصطلاحية؛ لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى.

(٤) فإن «يفعلان» كناية عن «يذهبان أو يستخرجان» ونحوهما وكذلك البواقي.

(٥) قوله: (سميت خمسة)، الأولى أن يقول عدت خمسة؛ لأنه المطابق للمراد، والموافق لقوله بعد: (والأحسن أن تعد ستة). انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٣١).



تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضح في شرح اللمحة[1].



٤٥ وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِيْ لِتَرُوْمِي مَظْلَمَهْ

(وحذفها) أي: النون (للجزم والنصب) حملًا له على الجزم كما حمل على الجر في المثنى والجمع (سمه) أي: علامة فالجزم (كلم تكوني).

إعراب

فـ«الكاف» جارة لقول محذوف، و«لم» حرف جزم، و«تكوني» مضارع كان الناقصة، وياء المخاطبة اسمه، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون[2]، وأما النصب فنحو: (لترومي مظلمة).

إعراب

فـ«ترومي» فعل مضارعٌ منصوبٌ بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، و«مظلمة» ـ بفتح اللام على القياس، والأكثر[3] الكسر ـ مفعول ترومي، و«ترومي» [و][4] مفعوله في موضع نصب خبر تكوني، و«تكوني» وخبرها في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقولك لم تكوني.... إلخ[5]، ونظير ذلك: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، الأول مجزوم بـ«لم»، لا بـ«إن» الشرطية، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة النصب حذف النون آخره[6].

---

(١) شرح اللمحة البدرية (٣٢٣)، انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٥).
(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢).
(٣) أي: الأكثر في السماع.
(٤) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه، وهو كذلك في تمرين الطلاب (١١).
(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٢).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٥).

تتمة

إذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية والفك، وقريء بالثلاثة: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم[(١)]، كقوله:[(٢)]

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمَسْكِ الزَّكِي

فحذف النون من تبيتي.

تنبيه

إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾[البقرة: ٢٣٧]، لأنه ليس من هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الكلمة، لا ضمير الجماعة، وهي

---

(١) قال الفاكهي على القطر: وأما حذفها أي: النون لغير ذلك فشاذ نثرًا ونظمًا. اهـ
قوله: (فشاذ) أي: فلا يقاس عليه في الاختيار، قوله: (نثرًا) كقوله تعالى في قراءة: ﴿سَاحِرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] أي: أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغمت التاء في الظاء، وفي الصحيح: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا) فحذفت من «لا تدخلوا ولا تؤمنوا». انظر: الفاكهي على القطر مع يس (١/١٣٤).

(٢) الرجز بلا نسبة في الارتشاف (١/٤٢٠)، والأشباه والنظائر (١/٨٢، ٣/٩٥)، وخزانة الأدب (٨/٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (١/٣٨٨)، والدرر (١/٧٠)، ورصف المباني (٣٦١)، وشرح التسهيل (١/٥٢، ٥٣)، ولسان العرب (١٠/٤٢٦) «دلك»، (١٢/٢٣٧) «ردم»، والمحتسب (٢/٢٢)، وهمع الهوامع (١/٥١)، وشرح الشافية الكافية (١/٢٠٧)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢١٧).

قال يس على الفاكهي: الشاهد في تبيتي وتدلكي إن كان المقصود مجرد الإخبار، وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب، وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله: (تبيتي) منصوبًا بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الاستفهام، والتقدير: أأبيت أسري وتبيتي تدلكين، أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إن في تدلكي فقط إذ هو مرفوع قطعًا.

قال شيخنا الغنيمي: لم لا يجوز أن يكون بدلًا من الفعل المنصوب، فلا شاهد فيه قطعًا فتأمل بلطف (١/١٣٤).

واو «عفا يعفو»، والنون ضمير النسوة، عائد على المطلقات لا نون الرفع، والفعل معها مبنيٌّ على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، مثل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لا معرب[1]، ووزنه «يَفْعُلْن»، فالعين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامه، وهذا بخلاف قوله: الرجال يعفون، فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين، كالواو في قولك: «يقومون»، واو الفعل محذوفة، والنون علامة رفع، ووزنه «يفعون»، فتحذف للجازم والناصب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه «تَعْفُوْا»، وأصله: «تعفووا» بواوين: الأولى لام الكلمة، والثانية: واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو الأولى، فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى؛ لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لكونها جر كلمة[2]، وقد مر بعض ذلك في قوله:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا ....

[إعراب المعتل]

٤٦ وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَالمُصْطَفَى وَالمُرْتَقَى مَكَارِمَا

ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما فقال: (وسم معتلًا من الأسماء) أي: المتمكنة (ما) أي: الذي حرف إعرابه ألف لازم[3]، (كالمصطفى) وموسى وعيسى[4]، أو ياء لازمة قبلها

(١) في س: يعرب، والمثبت من ق.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٨٦/١).
(٣) قوله: (لازمة) أي: في الأحوال الثلاثة لفظًا أو تقديرًا كما في المقصور المنون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٩/١).
(٤) في س: عصى، والمثبت من: ق.



كسرة، كالداعي (والمرتقي[1] مكارمًا[2]) وتقييد الألف بكونها «لازمة» لإخراج المثنى حالة رفعه، والأسماء الستة حالة نصبها، وتقييد[3] الياء بذلك لإخراج المثنى والمجموع على حده حالة نصبهما، لإخراجهما وإخراج الأسماء الستة حال جرها، وتقييدها بكونها قبلها «كسرة» لإخراج نحو: ظبي مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح، وكسر شيء مما آخره ياء قبلها معتل[4].

٤٧ فَـالأَوَّلُ الإِعْـرَابُ فِيْـهِ قُـدِّرَا   جَمِيْعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

(فالأول[5]) وهو الذي كالمصطفى في كون[6] آخره ألفًا لازمة (الإعراب فيه قُدِّرَا جميعه[7])..................................

(١) قوله: (كالداعي والمرتقي) أشار بزيادة الداعي إلى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد، أو إلى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية، كالمرتقي، أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الأسماء ما آخره واو كما في معتل الأفعال؛ لأنه لا يوجد اسم معرب عربي أصالة آخره واو لازمة، فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والأعجمي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٩/١).

(٢) قوله: (مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٩٩/١)، وأما ضبط «مكارما» فبفتح الميم في معظم النسخ والشروح المتداولة، وفي نسخة (مكارما) بضم الميم وفوق الضم كتب صح، لكي لا يتوهم أنه وهم من الناسخ، وضبط محقق شرح ابن طولون (٨٨/١) الميم بالضم، ولم ينبه كعادته إلى مخالفة ذلك لنسخته من الألفية. انظر: تحقيق الألفية (٧٦).

(٣) على هامش س: بلغ مقابلة على خط المصنف.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٩٢/١).

(٥) قوله: (فالأول) كذا بالفاء في معظم النسخ والشروح المتداولة، وفي نسخة: والأول. انظر: تحقيق ألفية ابن مالك (٧٦).

(٦) في ق: كونه.

(٧) قوله: (جميعه) إما تأكيد للضمير في «قُدِّرَا» العائد إلى الإعراب، أو نائب فاعل قدرا، وتأكيد للإعراب ولا يضر الفصل بما توسط بينهما لكونه معمولًا للمؤكد فهو على حد:=

على الألف[1] لتعذر تحريكها (وهو الذي قد قُصِرَا) أي: يسمي مقصورًا؛ لأنه حبس عن الحركات، والقصر الحبس[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] أي: محبوسات على بعولتهن، ولأنه غير ممدود[3].

قال الرضي: وهو أولى لما يلزم على الأول من اطلاقه على المضاف إلى الياء، ويسمى معتلًا أيضًا؛ لكون آخره حرف علة.

٤٨ وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ....

(والثان[4]) وهو الذي كالمرتقي في كون آخره ياء خفيفة لازمة تلي كسرة **(منقوص)**، سمي بذلك؛ لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات[5]، ويسمى معتلًا أيضًا لكون آخره حرف علة، ولو قدمه على المقصور لكان أولى.

قال في شرح الهادي: لأنه أقرب إلى المعرب؛ لدخول بعض الحركات عليه.

= ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] لكن الفاصل في الآية معمول لعامل مع التقدير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠).

(١) قوله: (على الألف) موجودة كالفتى، ومقدرة كفتى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠)

(٢) قوله: أي: في اللغة.

(٣) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٠٠).

(٤) قوله: (والثان) يقرأ بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وهي لغة لا للوزن كما قيل. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٦).

(٥) انظر: شرح الألفية للأشموني (١/١٠٠).

(ونصبه ظهر) على الياء[1]؛ لخفته[2]؛ نحو: رأيت المرتقي ومرتقيًا، قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وقال: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٦][3].

٤٨ .... وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضًا يُجَرّ

(ورفعه ينوى[4]) على الياء أي: يقدر فيها؛ لثقل الضمة على الياء، قال تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وقال ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧][5]، (كذا أيضًا يجر) بكسرة منونة؛ لثقل الكسرة على الياء قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقال ﴿أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]، وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالًا كما مر لا تعذرًا؛ لإمكانهما.

قال جرير[6]:

---

(١) قوله: (ونصبه ظهر على الياء) أي: ما لم تكن الياء آخر الجزء الأول من مركب مزجي أعرب إعراب المتضايفين، نحو: معد يكرب، وقالي قلا، فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة بلا خلاف استصحابًا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠).

(٢) قوله: (لخفته) أي: لكونه فتحًا غير لازم للياء، بخلاف الفتح في نحو: يبيع، ورمى فإنه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠).

(٣) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٠٠).

(٤) قوله: (ورفعه ينوي) عبر هنا بالنية، وسابقًا بالتقدير للتفنن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٠).

(٥) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٠٠).

(٦) **قال العيني:** قاله جرير، في ديوانه (١٤٠) وهو من قصيدة من الطويل يهجو به الأخطل، «الفاء» للعطف، و«يومًا» نصب على الظرف، و«يوافين» أي: يجازين من المجازات=



فَيَوْمًا يُوَافِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضِي ....

وقال آخر[1]:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ العُمْرِ عَاجِلُ

[باب من النيابة في الأفعال]

٤٩ وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ او يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفْ

ثم شرع في الباب السابع من أبواب النيابة، وهو الباب الثاني من الأفعال فقال: (وأي فعل[2]) مضارع (آخر منه ألف)، نحو: يرضى، (أو واو)، نحو:

= بالزاي المعجمة، وهكذا في رواية الزمخشري، وقال ابن بري: يجارين بالراء المهملة، أي: تجارين الهوى بألسنتهن ولا يمضينه.

الشاهد فيه: (غير ماضي) حيث حركت الياء للضرورة، ويروى «غير ما صبي» من صبا يصبوا بالصاد المهملة أي: من غير صبا منه، وقال ابن القطاع: وهو الصحيح، وقد صحفه جماعة، قلت: وهكذا هو في ديوانه، فعلى هذا لا استشهاد فيه، وانتصابه على أنه مفعول ثان لـ«يوافين»، والتقدير في الأصل: وصلًا غير ماض. شرح الشواهد للعيني (١/١٠٠)، وانظر: خزانة الأدب (٨/٣٥٨)، والخصائص (٣/١٥٩)، وشرح المفصل (١٠/١٠١)، والكتاب (٣/٣١٤)، ولسان العرب (١١/٥٠٧) «غول»، (١٥/٢٨٣) مض؛ والمقاصد النحوية (١/٢٢٧) والمقتضب (١/١٤٤)، والمنصف (٢/١١٤)، ونوادر أبي زيد (٢٠٣) وبلا نسبة في شرح المفصل (١٠/١٠٤)، والمقتضب (٣/٣٥٤)، والممتع في التصريف (٢/٥٥٦)، والمنصف (٦٣٧).

(١) البيت في الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٧٢٩)، وتذكرة النحاة (٦٣٧)، وشرح الأشموني (١/٧٨).

الشاهد فيه قوله: (جائي) جاءت الرواية هنا لتدل على إمكانية رفعه بالضمة الظاهرة على الياء، والقياس حذفها.

(٢) قوله: (وأي فعل): جاء في حواشي ابن هشام: وفي نسخة: (كل فعل)، وما أحسنها، وفي الشروح المتداولة: (وأي فعل). انظر: ألفية ابن مالك تحقيق سليمان بن عبد العزيز (٧٦).

يدعو، (أو) آخر منه (ياء[1])، نحو: يرمي (فمعتلًا عرف) عند النحاة لكونه[2] آخره حرف علة، وهو الألف والواو والياء.



تنبيه: [الإعراب]

«أي» شرط[3]، وهو مبتدأ مضاف[4]، و«فعل» مضاف إليه، وكان بعده مقدرة[5]، وهي إما شأنية[6]، و«آخر منه ألف» جملة من مبتدأ، وخبر مفسرة للضمير المستتر[7] فيها[8]، أو ناقصة[9]، و«آخر منه» اسمها، وألف خبرها، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة[10]، و«عرف» جواب الشرط، وفيه ضمير

---

(١) قوله: (واو او ياء)، وفي نسخة: (ياء او واو) كذا في الشاطبي (٢٣١/١).

(٢) في ق: لكون.

(٣) قوله: (وأي فعل شرط) هذا هو الصواب، ولا يصح جعلها موصولة؛ لأن «أي» هذه مضافة إلى النكرة، والموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة عملاً بقوله: (واخصصن بالمعرفة موصولة أيا). انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٧/١).

(٤) قوله: (وهو مبتدأ مضاف... إلخ) لم يبين الخبر واختلف فيه، قيل: جملة الشرط فقط وهو الأصح، أو جملة الجواب، أو هما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٧/١).

(٥) قوله: (كان بعده مقدرة) جواب عما يقال: أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد أداة الشرط غير أنْ ولو إلا إن كان مفسرًا بفعل بعده، كما نص عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد، اللهم إلا أن يكون ذلك في غير الضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠١/١).

(٦) قوله: (إما شأنية) أي: إما ناقصة شأنية، أي: اسمها ضمير الشأن.

(٧) قوله: (مفسرة للضمير) فإن قلت: الجملة لا محل لها من الإعراب، قلت: ما لم تكن عمدة وإلا لكان لها محل وهو هنا خبر، والخبر عمدة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٧/١).

(٨) قوله: «فيها» أي: في كان الشأنية.

(٩) قوله: (ناقصة) أي: ناقصة غير شأنية ففي عبارته شبه احتباك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠١/١).

(١٠) قوله: (وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة... إلخ) الأولى أن يقول: ووقف عليه بحذف=



مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل، و«معتلًا» حال منه[1] مقدم على عامله[2]، والمعنى[3]: أي فعل آخره حرف من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلًا[4].

٥٠ فَـالأَلِفُ انْـوِ فِيْـهِ غَيْـرَ الجَزْمِ ....

(فالألف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب، نحو: زيد يسعى، ولن يخشى؛ لتعذر الحركة على الألف[5].

تَنْبِيْهٌ

«فالألفَ» مفعول فيه بفعل مقدرٍ على معنى «في» على سبيل التوسع والاشتغال، والتقدير: انو في الألف انو فيه، فحذف الجار فانتصب الاسم بعده، ولم يجر ذكر الفعل استغناء عنه بمفسره، و«انو» بكسر الواو فعل أمر من نوى بمعنى قصد، و«فيه» متعلق بـ«انو»، وغير مفعول لـ«انو»، والجزم مضاف إليه[6].

= الألف؛ لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٦).

(١) قوله: (ومعتلًا حال منه) يعني إن جعل عرف يتعدى لواحد، وإن جعل متعديًا لاثنين كان معتلًا مفعولًا ثانيًا. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٦٨).

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٦٧، ٦٨) وتمرين الطلاب للأزهري (١٢).

(٣) قوله: (والمعنى... إلخ) لا يخفى أنه حل معنى لا حل إعراب، فلا يقال: مقتضى حله أن «كان» غير شأنية، وأن «معتلًا» مفعول عرف بمعنى سمى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠١).

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٠١).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣).

٥٠ .... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُوْ يَرْمِي

(وأبد) أي: اظهر (نصب ما) آخره واو، (كيدعو)، أو ياء، نحو: (يرمي)؛ لخفة النصب كـ«لن يدعوَ»، و«لن يرميَ» وأما[1]:

.... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

فضرورة.

٥١ وَالرَّفْعَ فِيْهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ ثَلَاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْمًا لَازِمَا

(والرفع فيهما) أي: فيما كيدعو ويرمي (انو)؛ لثقله عليهما، كزيد يدعو ويرمي (واحذف) حال كونك (جازمًا) للأفعال المعتلة (ثلاثهن)، نحو: لم يغزُ، ولم يخش، ولم يرم (تقض) أي: تحكم (حكمًا لازمًا)، فالمحذوف من يغزُ الواو، والضمة قبلها دليل عليها، ومن يخشَ الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن يرمِ الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

(١) قال العيني: قاله بن الطفيل سيد بني عامر، قال أبو موسى: اختلف في إسلامه، وأورده المستغفري في الصحابة، وليس بصحيح وهو من قصيدة من الطويل.
وقوله: (أسمو) من السمو وهو العلو والارتفاع، وفيه **الشاهد** حيث سكن الواو مع الناصب للضرورة، وأن مصدرية، والتقدير: أبى سموي وسيادتي بأم ولا أب، أي: من جهة الآباء والأمهات، وكلمة لا زائدة لتأكيد النفي وقدم الأم للقافية. شرح الشواهد للعيني (١٠١/١)، وانظر: الحيوان (٩٥/٢) وخزانة الأدب (٣٤٣/٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨) وشرح شواهد الشافية (٤٠٤) وشرح شواهد المغني (٩٥٣) وشرح المفصل (١٠١/١٠) والشعر والشعراء (٣٤٣) ولسان العرب (٥٩٣/١١) «كلل»؛ والمقاصد النحوية (٢٤٢/١) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٨٥/٢) والخصائص (٢٤٢/٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١٨٣/٣) والمحتسب (١٢٧/١).



تنبيه

ما جرى عليه المصنف تبعًا لابن السراج من أنه مجزوم بحذف حرف العلة هو المشهور من أن الضمة والفتحة لا يقدران في حالة الرفع والنصب على الألف؛ لأن الإعراب في الفعل فرعٌ، فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، ومذهب سيبويه إنهما مقدران، والجازم إنما حذف الحركة المقدرة، لكن لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فهو محذوف عند الجازم لا به، بخلافه على الأول[1].

وأورد على المذهبين قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء في: «يَتَّقِي» وتسكين: «يصبر» في قراءة قنبل[2]، وقول الشاعر[3]:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِي ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وقوله[4]:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٦، ٨٧).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٧٢).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٥٩، ٣٦٠)، الخصائص (١/٣٠٧)، والمنصف (٢/١١٥)، والإنصاف (١٦)، والمفصل (٣٨٨)، وشرحه لابن الحاجب (٢/٤٦٠، ٢٧٤)، وشرح الشافية للرضي: (٣/١٨٥، ١٥٥)، وشرح الشواهد للبغدادي: (٤٠٩، ١٩٤).
الشاهد فيه قوله: (ولا ترضاها) حيث أثبت الألف. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٨٠).

(٤) **قال العيني:** قاله قيس بن زهير العبسي جاهلي، وهو من قصيدة من الوافر، و«الأنباء» جمع نبأ وهو الخبر، وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث أنميه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، وإذا بلغته على وجه الفساد والنميمة قلت: نميته. =

أَلَــمْ يَأْتِيــكَ وَالأَنْبَــاءُ تُنَمِــي ....

وأجيب عن الآية بأن «مَن» فيها موصولة لا شرطية[1]، وأما تسكين «يصبرْ[2]» في الوصل فعلى نية الوقف، كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦][3] مع أنه مرفوع بإجماع السبعة[4]، وعن الشعر بأنه ضرورة[5]، وقد يحذف حرف العلة في غير الجزم حذفًا بغير لازم، نحو قوله تعالى ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].



[الإعراب]

وقوله: «والرفع» مفعول مقدم بـ«انو»، و«فيهما» متعلق بـ«انو»، و«انو»

= الشاهد فيه: (يأتيك) حيث أثبت الياء مع الجازم. شرح الشواهد للعيني (١٠٣/١)، وانظر: المحتسب (٦٧/١) والمنصف (٨١/٢)، وسر صناعة الإعراب (٨٨/١)، والأغاني (٢٨/١٦)، وشرح السيرافي (٢٠٩/١) وأمالي ابن الشجري (٨٤/١) والحجة لأبي على (٢٤٤/١)، والخصائص (٣٣٣/١)، والجمل للزجاجي (٢٥٧)، ومعاني القرآن (١٨٨/٢)، وشرح الكافية الشافية (٥٧٨/٢)، واللمحة اشرح الملحة (٧٧٩/٢)، والجنى الداني في حروف المعاني (٥٠)، ومغني اللبيب لابن هشام (١٤٦)، وشرح ابن عقيل (٩٥/٢)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢١٢/١)، وشرح الأشموني (٨٣/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٨٧/١)، وهمع الهوامع (٢٠٥/١).

(١) و (يتقي) مرفوع لا مجزوم.

(٢) أي: مع أن «يصبر» معطوف على مرفوع، وحقه الرفع.

(٣) انظر: الإتحاف (٤٢٧)، ومعاني القرآن للفراء (٢٠١/٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٩/١).

(٥) قوله: (ضرورة) أي: حيث أثبت حرف العلة فيهما مع الجازم، وقيل: هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل: هذه أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حذف العلة على حاله. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٨٨/١).



فعل أمر من نوى، «واحذف» فعل أمر وفاعل، و«جازمًا» حال من فاعل «احذف» كما مر، و«ثلاثهن» يحتمل أن يكون منصوبًا بـ«احذف»، والضمير المضاف إليه إما عائد على الأفعال الثلاثة على حذف مضاف، أي: أواخر ثلاثهن، أو أي: الأحرف الثلاثة: الواو والألف والياء، فلا حذف، ومعمول جازمًا محذوف، أي: جازمًا للأفعال، ويحتمل أن يكون ثلاثهن منصوبًا بـ«جازمًا»، ومعمول «احذف» محذوف أي: احذف أحرف العلة حال كونك جازمًا ثلاثهن، والضمير المضاف إليه متعين على هذا أن يعود إلى الأفعال الثلاثة، و«تقضي» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر. إما بنفس الطلب، أو على أنه جواب لشرط مقدرٍ على اختلاف الرأيين، و«حكمًا» يحتمل أن يكون مفعولًا به بناء على أن تقتضي بمعنى تحكم[1] على حد: قعدت جلوسًا، و«لازمًا» نعت لـ«حكمًا»[2].

خاتمة

ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليًّا، فأما إذا كان حرف العلة عارضًا؛ بأن كان بدلًا من همزة مفتوح ما قبلها، كـ«يقرأ» مضارع «قرأ»، ومكسور ما قبلها، نحو: «يقر» مضارع أقْرَأ، ومضموم ما قبلها، نحو: يوضُؤُ مضارع «وضُوء» بضم الضاد بمعنى حسن وجمل، فإن كان الإبدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو إبدال قياسي؛ لكون الهمزة ساكنة؛ لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي، ويمتنع حينئذٍ[3] حذفُ الحرف المبدل من الهمزة؛ لاستيفاء الجازم مقتضاه، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال، فلا يحذف شيئا آخر، وإن

---

(١) في س: يحكم، وفي ق: تحكم.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٣، ١٤).

(٣) قوله: (حينئذٍ) أي: حين إذا بدل بعد دخول الجازم.



كان الإبدال قبل دخول الجازم فهو إبدال شاذ، لكون الهمزة متحركة، فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال، وإبدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ، ويجوز حينئذٍ مع دخول الجازم إثبات الحرف المبدل، وحذفه بناء على قولي الاعتداد بالعارض وهو الإبدال هنا، وعدم الاعتداد بعروض الإبدال، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة للجازم؛ لأن حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض، وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون[1].

**　　**　　**

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٨٩، ٩٩).



[النكرة والمعرفة][1]

هذا باب (النكرة والمعرفة)، وهما في الأصل اسما مصدرين لـ«نكرته وعرفته» فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف، والاسم بحسب التعريف والتنكير ضربان على الأصح: (نكرة) وهي الأصل[2]؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله[3] اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات[4] لا معرفة له، والمستقل[5] أولى بالأصالة ـ وأيضًا فالشيء أول وجوده يلزم الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالأدمي إذا ولد فإنه يسمى إنسانًا، أو مولودًا أو موجودًا، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم[6] واللقب والكنية[7]؛

---

(١) ومناسبة ذكر هذا الباب عقب المبني والمعرب أن غالب المعارف مبنيٌّ، وغالب النكرات معرب. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٦٩/١).

(٢) قوله: (المستقل) من تمام علية الأصالة، ومراده بالمستقل ما ينفرد في بعض الصور، ويلزمه الأكثرية، ولو عبر بدله بالأكثر لكان أوضح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٦/١).

(٣) أي: الغالب والسابق، ويدل على الغلبة العلة الأولى، وعلى السبق العلة الثانية، ولا يرد أن المعرفة أشرف؛ لأ النكات لا تتزاحم، ولأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر. انظر: الصبان عل الأشموني (١٠٥/١).

(٤) أي: لمدلوله.

(٥) كأحد وغريب وديار. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٦/١).

(٦) قوله: (العلم) ليس في ق.

(٧) قوله: (العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف، قوله: (واللقب والكنية) معطوفان على الاسم، لكن قد يقال: دفع التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب، فكان الأولى تقديم العلم على الاسم، ليكون لذكر التأخر كبير فائدة، وليكون ما بعد العلم تفصيلًا بعد إجمال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٠٦/١).



لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج[1]، ولاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولذا قدمها.

[تعريف النكرة بالحد]

وتعريفها بالحد: ما شاع في جنسٍ موجودٍ، كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا بالغًا، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه، أو ما شاع في جنس مقدر، كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد، كما أن رجلًا كذلك، وإنما يختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجد لكان اللفظ صالحًا له فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًا، كزيد وعمرو[2]، وأما قول الشاعر[3]:

.... فَكَأَنَّهُ لَمَعَانُ بَرْقٍ أَوْ شَعَاعُ شُمُوسِ

وقوله[4]:

.... وُجُوهُهُمْ كَأَنَّهَا أَقْمَارُ

فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كان حقيقتهما

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٠٤).

(٢) التصريح على التوضيح (١/٣٠٤).

(٣) البيت من الكامل وهو للأشتر النخعي في لسان (٦/١٣٦)، والتنبيه والإيضاح (٢/٢٨٣)، أساس البلاغة «ومض» وتاج العروس (١٦/١١٧) شمس (١٩/١١٠) ومض، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٩٣)، والبخلاء للجاحظ (٣٠٩)، وأمالي القالي (٨٥)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٢/١٦٩).

(٤) الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (درق)، والتصريح على التوضيح (١/٩٣)، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء (١/٢٩٣).



واحدة، يقولون: شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس، وقمر هذه اللّيلة أكثر نورًا من قمر ليلة أول ذلك الشهر[1].

[تعريف النكرة بالخاصة]

٥٢ نكِـــرَةٌ: قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِـعٌ مَوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

وأما تعريفها بالخاصة فهي: (**قابل أل مؤثِّرَا**) فيه التعريف، كرجل وفرس وشمس وقمر (**أو واقع موقع ما قد ذُكِرا**) أي: ما يقبل أل كـ«ذى» بمعنى صاحب، ومن[2] وما في الشرط والاستفهام، خلافًا لابن كيسان في الاستفهاميتين، فإنهما[3] عنده معرفتان[4][5]، فهذه لا تقبل[6] لكنها تقع موقع ما يقبل أل، وهو إنسان وشيء[7]، ولا يؤثر خلوه[8] من تضمين معنى الشرط والاستفهام، فإن ذلك طارٍ على «من وما» إذ لم يوضعا في الأصل له، ومن ذلك من وما نكرتين موصوفتين[9]، كما في: «مررت بمن معجبٍ لك، وما

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٠٤).

(٢) قوله: (من) بفتح الميم بمعنى إنسان.

(٣) في ق: فإنها.

(٤) لأن جوابهما معرفة، نحو: زيد ولقاءك، في جواب «مَن عندك» وما دعاك إلى كذا، وشرط الجواب مطابقة السؤال، ورد بجواز أن يقال في الجواب: رجل من بني فلان، وأمر مهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨)، الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٥).

(٦) أي: لا تقبل أل.

(٧) فإنسان وشيء يقبلان أل.

(٨) جواب عن إيراد على قوله: (ومن وما يقعان... إلخ).

(٩) قوله: (موصوفتين) أي: بمفرد كما مثل أو بجملة، كـ«مررت بمن قام»، وسُرِرْتُ بما رأيتُ، أي بإنسان قام وبشيء رأيت، وإنما مثل بما وصف بالمفرد؛ لعدم احتماله كون=



معجبٌ لك» ؛ فإنهما لا يقبلان «أل» ولكنهما واقعان موقع «إنسان وشيء» ، وكلاهما يقبل أل ، وكذا «صهٍ ومهٍ» بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها[1] وهو سكوتًا وانكفافًا[2] وما أشبه ذلك[3] .

تَنْبِيهٌ [مراتب النكرات]

أنكر النكرات مذكور ، ثم موجود ، ثم محدَث ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم رجل ، ثم عالم[4] ، فكل واحد من هذه أعم مما تحت ، وأخص مما فوقه[5] ، فنقول : كل رجل عالم ، ولا عكس ، وهكذا كل رجل حيوان . . . إلخ[6] .

= مَن وما موصولتين؛ لأن الصلة لا تكون مفردًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٥).

(١) في ق: يقبلهما.

(٢) قوله: (سكوتا وانكفافا) أي: النائبين عن «اسكت وانكفف» أي: اسكت سكوتًا ما وانكفف انكفافًا ما ، وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين ، المراد بهما طلب سكوت ما ، وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير ، كصه ومه ، ثم قيل: ما ذكره الشارح مبني على أن مدلول اسم الفعل هو المصدر ، والذي عليه الجمهور أن مدلوله الفعل ، وأجيب بأنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعًا موقع سكوتًا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور ، وبلا واسطة عند غيرهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٥).

(٣) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٥).

(٤) ليس القصد من هذا الحصرَ ، بل التقريب إذا ما شابه هذه الأشياء كهي ، فمذكور أي: شأنه أن يذكر ، «معلوم» أي ما من شأنه أن يعلم ، وكموجود ومعدوم ، كحيوان شجر ، وكإنسان فرس ، وكرجل امرأة وكعالم جاهل ، وبقي النظر في الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي ، والظاهر أنهما في مرتبة واحدة؛ لسقوط عموم كل بخصوصه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٦).

(٥) هذا باعتبار ما ذكره؛ إذ الطرف الأعلى ليس فوقه شيء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٦).

(٦) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٦).



[الإعراب]

وقوله: «نكرة» مبتدأ، وسوغ ذلك كونها في معرض التقسيم، أو كونها جارية على موصوفٍ محذوفٍ، تقديره: اسمٌ نكرةٌ، و«قابل» خبر المبتدأ، ولم يقل قابلة؛ ليطابق المبتدأ في التأنيث؛ لأن وصفي النكرة قائمان بالاسم، وهو مذكر، كما تقول العلامة حاضر، ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخر، ونكرة خبرًا مقدمًا، و«أل» في موضع جر بإضافة قابل إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و«مؤثرًا» حال من «أل»، و«أو واقع» معطوف على قابل، وموقع مفعول فيه، على حد[1] قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، وجملة: «قد ذُكِرَا» بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في «ذُكِرَا» القائم مقام الفاعل، والألف للإطلاق[2].

[ما لا يقبل أل معرفة]

٥٣ وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ، كَهُمْ، وَذِيْ، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالغُلَامِ، وَالَّذِي

(وغيره) أي: غير ما يقبل «أل» المذكورة، أو يقع موقع ما يقبلها[3] (معرفة)؛ إذ لا واسطة[4]، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: ما لا يقبل «أل» في النثر.

---

(١) قوله: (حد) ليس في ق.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٤).

(٣) هذا تفسير للضمير في غيره، فالمراد به ما ذكر على حد قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، ولا يصح عود الضمير على نكرة، وإلا لقال: وغيرها، ولا يصح عوده على ما يقبل «أل» أو الواقع من غير اعتبار ما ذكر، وإلا لقال: وغيرهما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧٠).

(٤) وأثبتها بعضهم في المجردة من «أل» والتنوين، كمن وما ومتى وأين وكيف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٦).

قال الموضح: ألبتة[(١)]، قال الشيخ خالد: بقطع الهمزة سماعًا قاله شارح اللباب، والقياس وصلها، انتهى[(٢)]. ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو، وأما قوله[(٣)]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيْرِهَا ....

فضرورة[(٤)].

[القابل لأل غير المؤثرة]

والنوع الثاني: ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث وعباس وضحاك، فإن «أل» الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف؛ لأنها معارف بالعلمية، وإنما دخلت عليها «أل» للمح الأصل لها، وهو التنكير[(٥)].

والمصنف لم يتعرض لحد المعرفة لقوله في تسهيله: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك[(٦)] عليه[(١)].

---

(١) انظر: أوضح المسالك شرح ألفية ابن مالك (٨٣/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٤/١).

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه (١١٠)، شرح المفصل (٤٤/١)، المخصص لابن سيده (٢١٥/١٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٧/١)، شرح شواهد المغني (١٧/١، ١٦٣)، تاج العروس (٢٩٦/٢١)، لسان العرب (٢٧٢/٥)، والمقتضب (٤٩/٤)، وشافية ابن الحاجب بشرح الرضي (٥٠٦/٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٩٥/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٤/١).

(٥) التعبير (بلمح الأصل) أولى، بل قد يكون منقولًا من غير صفة، بل مصدر كفضل، أو اسم عين، كنعمان فإنه في الأصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٤/١).

(٦) قوله: (استدراك عليه) أي: اعتراض عليه.



[أنواع المعرفة]

وأنواع المعرفة على ما ذكره ستة، وقال في الموضح سبعة[٢]:

[المضمر]

الأول: المضمر ـ بضم الميم [الأولى][٣] وفتح الثانية ـ لغائب، **(كهم)**، أو حاضر، كأنا.

[الإشارة]

(و) **الثاني** اسم الإشارة، نحو: **(ذي)** للمؤنث و«ذا» للمذكر.

[العلم]

(و) **الثالث** العلم لمذكرٍ، نحو: زيد، أو مؤنثٍ، نحو: **(هند)**.

[المضاف لمعرفة]

(و) **الرابع** المضاف إضافة محضة لواحدٍ إلى معرفة، معتلًا كان، أو صحيحًا، نحو: **(وابني)**، وغلامي.

[المحلى بـ«أل»]

(و) **الخامس** المحلي بأل للمذكر والمؤنث، نحو: **(الغلام)** والمرأة.

[الموصول]

(و) **السادس** الموصول بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة[٤]، لا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١١٥).

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٣) ما بين القوسين في س، وق: الأول.

(٤) رد بأن الصلة كالجزء من الموصول، وجزء الشيء لا يعرفه. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٣١٦).

بأل ملفوظة كالذي، أو مقدرة كـ«مَن»، أو بالإضافة كـ«أي»، نحو: (الذي) للمذكر، و«التي» للمؤنث[1].

[المنادى المنكر المقصود]

(و) **السابع الذي زاده الموضح**: المنادي المنكر المقصود، نحو: يا رجل، لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد، لا بحرف تعريف منويّ[2][3]، والذي اختاره المصنف في تسهيله أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة[4][5]، ونقله في شرحه عن نص سيبويه[6].

وزاد ابن كيسان: ما ومَن الاستفهاميتين، وابن خروف ما في: «دَقَقْتُهُ دقًا نِعمَّا»[7].

تَنْبِيهٌ [ترتيب المعارف]

أعـرف[8] المعـارف الجلالـة الكريمـة، ثـم الضـمير العائـد إليهـا، ثـم

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٢) أي: معرف بأل الحضورية، وناب عنها حرف النداء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٧).

(٤) قوله: (المواجهة) يظهر أن العطف تفسيري. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٥) **قال المرادي**: وأما مرتبته عند مَن جعل تعريفه بالمواجهة والقصد فمرتبة اسم الإشارة. شرح الألفية للمرادي (١/٩٦).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٢٩).

(٧) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥).

(٨) المراد بالأعرفية شدة التمييز لمسماه، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزًا لمسماهما من العلم وإن كان يعين مسماه مطلقًا، وأما مرتبة ضمير الغيبة فبعد العلم كما صرح به في التسهيل، خلاف ما يقتضيه كلام الموضح هنا من أن الضمير مطلقًا في مرتبة=



ضمير[1] المتكلم[2]، ثم ضمير المخاطب[3]، ثم ضمير الغائب[4]، ثم المشار به[5] والمنادى فهما في مرتبةٍ، ثم الموصول[6] وذو الأداة فهما في رتبته أيضًا[7]، والمضاف في رتبة المضاف إليه، لا المضاف إلى الضمير؛ فإنه في رتبة العلم[8]، وهذا الترتيب هو المختار، وإن خالف بعضهم في ذلك[9].

= واحدة، ثم يجب أن يقال: الضمير. انظر: حاشية ابن حمدون عل المكودي (١/٧١).

(١) إنما كان الضمير أعرف المعارف لقلة تطرق الاحتمال إليه، وكل ما قل الاحتمال كثر التعريف.

(٢) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبُعْدِ صلاحيته لغيره وبتميز صورته.

(٣) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله.

(٤) لأنه يدل بنفسه فهو أيضًا معرفة عند الجمهور، وقيل: نكرة مطلقًا، وقيل: إن كان مرجعه معرفة فمعرفة، أو نكرة فنكرة. انظر: حاشية الألوسي على شرح قطر الندى (١/١٦١).

(٥) أعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٦) قيل: أعرفه ما كان مختصًّا، ثم ما كان مشتركًا، ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودًا معينًا، ثم ما للاستغراق، ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٧) اختاره الناظم، وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد، وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٨) أي: لا في رتبة الضمير؛ لأنه يقع صفة للعلم في نحو: مررت بزيد صاحبك، على أن اسم الفاعل للمضي، والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو أدون كذا قالوا، والأظهر عندي: أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا؛ لاكتسابه التعريف منه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).

(٩) وقيل: أعرفها العلم، وقيل: اسم الإشارة، وقيل: المحلي بأل، والخلاف في غير لفظ الجلالة فهو أعرف المعارف إجماعًا، ويليه ضميره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٧).





[الإعراب]

وقوله: «وغيره» مبتدأ، والمضاف ضمير يعود إلى النكرة الواقعة على الاسم، أو إلى المنكر المستفاد من نكرة، أو إلى المذكور من حد النكرة، والأول أولى، و«معرفة» خبر المبتدأ، وتأنيث معرفة لفظيّ، والمدلول مذكر، و«كهم» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كهم وذي... إلخ معطوفات على هُم[1].

[ضمير الغيبة والحضور]

٥٤ فَمَـا لِـذِي غَيْبَـةٍ اوْ حُضُـوْرِ ... كـ«أَنْتَ»، وَهْوَ سَمِّ بِالضَّـمِيْرِ

(فما) كان من هذه المعارف موضوعًا **(لذي غيبة)** أي: لغائب[2]، تقدم ذكره[3] لفظًا، أو معنى[4] أو حكمًا[5]، **(أو)** لذي **(حضور)** متكلمٍ أو مخاطبٍ،

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤).

(٢) المراد بالغائب ما لم يكن مخاطبًا ولا متكلمًا، فخرج لفظ غائب، فإنك تقول: أنت غائب عن مجلس الأمير.

(٣) قوله: (تقدم ذكره) بيان لما يجب لضمير الغائب، وتقدم الذكر لفظًا أن يتقدم المرجع صريحًا، نحو: جاءني رجل فأكرمته، وضرب زيدًا غلامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٨).

(٤) وتقديمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدم صريحًا، لتقدمه رتبة، نحو: ضرب غلامه زيد، أو لتضمن الكلام السابق إيَّاه، نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، فإن الفعل متضمن لمرجع الضمير، أو لاستلزام الكلام إيَّاه استلزامًا قريبًا، نحو: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] أي: الميت بقرينة ذكر الإرث، أو بعيدًا، نحو: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]

(٥) تقدمه حكمًا أن يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع، وإن خولف لنكتة الإجمال بعد التفصيل، وهذا في المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، نحو: نعم رجلًا زيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٨).



(كأنت) وأنا، (وهو) وفروعها، (سم) في اصطلاح البصريين (بالضمير[١])، والمضمر، والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي: معقود، وسماه الكوفيون كناية ومكنيًا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح[٢].

قال ابن هانئ[٣]:

فَصَرِّحْ بِمَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الكُنَى ... فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَّاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرُ

تَنْبِيهٌ

لا يرد على تقسيم المصنف اسمُ الإشارة[٤]؛ لأنه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره، ولا الاسم الظاهر[٥]؛ لأنه وضع لأعم من الغيبة والحضور، وقد

---

(١) الضمير فعيل من الضمور، وهو الهزال لقلة حروفه غالبًا، أو من الإضمار هو الإخفاء لكثرة استتاره، ولأنه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف الهمس غالبًا، وهي التاء والكاف والهاء، ولذا يُسمَّى مضمرًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٧١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٩).

(٣) البيت من الطويل وهو لأبي نواس، ديوانه (٢٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٩)، وبلا نسبة في تزيين الأسواق (٤٠٩).

(٤) فالحضور خارج عن مفهوم الإشارة لازم لها، وقيل: الحق في الجواب: أنه لا حضور في أسماء الإشارة أصلًا؛ لأن الحضور وصف لمن كان التفات المتكلم إليه بالذات، لا مطلقًا، أي: واسم الإشارة ملتفت إليه تبعًا، تقول: هذا عالم، فالالتفات بالذات إلى العالم لكونه محكومًا به ليس بشيء؛ لأنا نمنع كون الحضور وصف من ذكر، وعلى التنزيل فقد يقع اسم الإشارة محكومًا به، تقول: هذا زيد.

(٥) قوله: (الاسم الظاهر) هو وراد على قوله: (لذ غيبة)، وأخره لتمثيل الناظم، وليعلم من أول الأمر أن المراد بالاسم الظاهر ما عدا اسم الإشارة، والمراد به الاسم الظاهر من هذه المعارف أو مطلقًا بصرف النظر عن قوله: (من هذه المعارف) فيرد على قوله: (لأنه وضع... إلخ) نحو: هيهات.



عكس المصنف المثال فجعل الثاني للأول، والأول للثاني على حد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾... إلخ[1].

[الإعراب]

وقوله: «فما» اسم موصول في محل نصب على أنه مفعول أول بـ«سم»، و«لذي» متعلق بـ«استقر» محذوفًا، صلة: ما، واللام مكسورة جارة وذي بمعنى صاحب، و«غيبة» بفتح الغين المعجمة، مضاف إليه، و«أو حضور» معطوف على «غيبة»، و«كأنت» في موضع الحال من ما، وهو معطوف على أنت، و«سم» فعل أمر من سمى المتعدي لاثنين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء تارة، وبعدمها أخرى، تقول: سميت ابني زيد، أو بزيد، و«بالضمير» مفعول سم الثاني جاء مقرونًا بالباء، وتقدير البيت: سم الاسم الذي استقر لصاحب غيبة أو حضور بالضمير حالة كونه مشابهًا أنت وهو[2].

[الضمير متصل ومنفصل]

٥٥ وَذُو اتِّصَـالٍ مِنْـهُ مَـا لَايُبْتَـدَا ... وَلَا يَلِـيْ إِلَّا اخْتِيَـارًا أَبَـدًا

ثم الضمير متصل ومنفصل، ولما كان المتصل هو الأصل؛ لكونه أخصر قدمه على المنفصل[3] بقوله: **(وذو اتصال منه ما)** كان غير مستقل بنفسه، وهو الذي **(لا)** يصلح[4] لأن..................................

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤).

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٩٧).

(٤) قوله: (وهو الذي لا يصلح) الضمير راجع لغير المستقل أشار به إلى أن المراد بعدم الاستقلال عدم الاستقلال في اللفظ لا بحسب المعنى، وأشار بقوله: (لا يصلح) إلى أن=



(يبتدأ) به[1]، (ولا) يصلح لأن (يلي) أي: يقع بعد (إلا اختيارًا أبدًا) ويقع بعدها اضطرارًا، كقوله[2]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

= المراد بقوله: (لا يبتدأ ولا يلي إلا) بحسب قوانين اللغة العربية، وإن أمكن ذلك عقلا وتلفظًا.

(١) ينبغي أن يفسر الابتداء في النظم بأنه هو الذي لا يصح جعله مبتدأ، فيخرج به ضمير الرفع المنفصل بأن يكون مبتدأ ويقي ضمير النصب المنفصل أخرجه بقوله: (ولا يأتي إلا اختيار أبدًا) نعم يستغنى بهذا عن الأول، لكن لا يضر إغناء الثاني عن الأول بل المضر في العكس، ويؤخذ منه أن المنفصل هو الذي يصح الابتداء به ويلي إلا في اختيار الكلام. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٧٦/١).

(٢) **قال العيني:** أنشده الفراء ولم يعزه لأحد، وهو من البسيط، والمبالاة بالشيء الاكتراث به، ويروى عن لا يجاورنا بإبدال الهمزة عينًا، والجملة في محل نصب مفعول ما نبالي، وأن مصدرية، والتقدير: ما نبالي عدم مجاورة أحد غيرك إيَّانا إذا كنت أنت جارتنا، فالحاصل إذا حصلت أيتها المحبوبة فلا التفات لنا إلى غيرك، وكلمة «ما» زائدة، والمعنى حين كنت، ويجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: حين كونك جارتنا، وإلا بمعنى غير وهو استثناء مقدم، والمعنى: ألا يجاورنا ديار إلا أنت، يقال: ما بالدار ديار، أي: أحد وكذلك ما بها دو يروي، وهو فيعال من درت، وأصله: ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.

الشاهد في قوله: (إلاك) فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا، والقياس المنفصل، أي: إياك، وهو شاذ للضرورة، وأنكر المبرد وقوع هذا، وأنشد سواك ديار. شرح الشواهد للعيني (١٠٩/١)، وانظر: الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، وأمالي ابن الحاجب (٣٨٥)، وأوضح المسالك (٨٣/١)، وتخليص الشواهد (١٠٠)، وخزانة الأدب (٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، والدرر (٨٤/١)، وشرح الأشموني (٤٨/١)، وشرح شواهد المغني (٨٨٤)، وشرح ابن عقيل (٩٠/١)، وشرح المفصل (١٠١/٣)، ومغني اللبيب (٤٤١/٢)، والمقاصد النحوية (٢٥٣/١)، وهمع الهوامع (٥٧/١)، وشرح ابن الناظم (٣٤).

[أمثلة المتصل]

٥٦ كَاليَاءِ وَالكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ   وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

ثم مثل المتصل فقال: (كالياء والكاف[1] من) نحو قولك: (ابني أكرمك[2] و) نحو: الياء[3] (والها[4] من) قولك: (سليه ما ملك).

---

(١) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير المتكلم والمخاطب والغائب، ومحل الثلاثة: الرفع النصب الجر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٠٩).

(٢) قوله: (أكرمك) في بعض النسخ الخطية: بفتح كاف الخطاب قال في الفتح الودودي (١/٨٠): (ابني أكرمك) إشارة إلى أن الناظم كاشف ابنه بأنه سيضع ويكرم هذه الألفية بشرح، ثم قال: (إنه لا منة له عليها، فسليه أيتها الألفية ما ملك واكتسب منك من العلوم)، قلت: مقتضى ذلك أن كاف الخطاب في أكرمك مكسورة للمخاطبة، ولكن لم يذكر ابن الناظم في شرحه ولم يرو عنه شيء في شأن هذه المكاشفة، ويظهر أنه من ملح الشروح. انظر: تحقيق الألفية لسليمان بن عبد العزيز (٧٧).

(٣) في «ق» و«س» الياء ليست بلون المتن، بل باللون الأسود، وهي من المتن كما هو مثبت في المتن المرفق بالشرح.

(٤) قال الصبان: تضم هذه الهاء إلا إذا وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين. أما هم فيضمونها، وبلغتهم قرأ حفص: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، ولحمزة: ﴿وَلِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠]، وتشبع حركتها بعد متحرك، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقًا عند المبرد والناظم، وبقيد كونه بعد حرف علة، نحو: رموه عليه عند غيرهما، والراجح الأول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل وبني كلاب فيقولون: له بالإسكان والاختلاس، وعند غيرهما اضطرارًا، وإن فصل في الأصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزمًا، نحو: ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]، أو بناء ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨] جازت الأوجه الثلاثة، وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة بالاختلاس قبل ساكن، نحو: ﴿بِهِمِ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وبإشباع دونه، نحو: (فيهم إحسان) أسهل من ضمها، وإن كان الضم=



[أقسام الضمير المتصل]

الضمير المتصل ثلاثة أقسام: مرفوع ومنصوب ومجرور، وكل من الثلاثة إما لمتكلم، أو مخاطب، أو لغائب، فالمرفوع للمتكلم: «فعلتُن فعلنا»، وللمخاطب: فعلتَ، فعلتِ، فعلتما، فعلتُم، فعلْتُن، وللغائب: فعلَ، فعلتْ، فعلَا، فعلُوا، فعلَن، والمنصوب للمتكلم: أكرمني، أكرمنا، وللمخاطب: أكرمكَ، أكرمكِ، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، وللغائب: أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهن، وللمجرور[1] للمتكلم: مرَّ بي، مرَّ بنا، وللمخاطب: مرَّ بكَ، مرَّ بكِ، مرَّ بكما، مرَّ بكم، مرَّ بكن، وللغائب: مرَّ به، مرَّ بها، مرَّ بهما، مرَّ بهم، مرَّ بهن، فهذه ستة وثلاثون ضميرًا متصلًا، والسابع والثلاثون ياء المخاطبة، نحو: هل تفعلين يا هند؟ على مذهب سيبويه.

وقد أشار المصنف إلى المتكلم بالياء من ابني وهو ضمير متكلم في محل جر، وإلى الخطاب بالكاف من أكرمك، وهو ضمير خطاب في محل نصب، وإلى الغيبة بالياء من سليه، وهو ضمير غائب في محل نصب، وأشار أيضًا إلى الرفع بالياء من سليه، وهو ضمير المخاطبة في محل رفع، فقد نبه بهذه الأمثلة الأربعة على الأقسام كلها[2].

[بناء المضمرات]

٥٧ وَكُـلُّ مُضْـمَرٍ لَـهُ الْبِنَـا يَجِـبْ   وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِـبَ

= أقيس؛ لأن حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر، فقد قرأ الأكثر ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] بضم الميم، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] بسكونها. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٠).

(١) في ق: المجرور.

(٢) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٩٩).



ثم أشار إلى حكم عام لجميع المضمرات فقال: (وكل مضمر له البناء يجب)[1].

[الإعراب]

فـ«كل» مبتدأ أول، ومضمر مضاف إليه، و«له» متعلق بـ«يجب»، و«البناء» مبتدأ ثان، وجملة «يجب» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المستتر في «يجب» المرفوع على الفاعلية،[2] والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير المجرور باللام، والتقدير: وكل مضمر البناء يجب له[3].

[علة بناء المضمرات]

فهي مبنية باتفاق، واختلف في سبب بنائها فقيل: بنيت لشبهها بالحرف في المعنى[4]؛ لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف[5].

---

(١) قيل: الأولى أن يؤخر هذا الشطر إلى أن يفرغ من الضمائر، وفيه نظر؛ لأن الناظم لما تكلم على الضمير المتصل منطوقًا، وعلى المنفصل مفهومًا، وتضمن قوله: (ابني... إلخ) الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور، فعم جميع أقسام الضمير، فناسب ذكر البناء عقبها، وعبر بكل إشارة إلى عدم خروج فرد من البناء، بخلاف اسم الإشارة، وخرج بها ذا وتان، والموصول خرج منه اللذان واللتان. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧٢).

(٢) في «ق» زيادة هي: والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير المستتر في بـ«يجب» المرفوع على الفاعلية. اهـ وهي مكررة كما يعلم من مصدر العبارة.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٤، ١٥).

(٤) اختاره لاطراده وخلوه عن الاعتراض، وهذا لا ينافي ما سبق في قوله:
«**كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا**» لأن وجود أحد الشبهين لا ينفي وجود الآخر.

(٥) أي: من المعاني النسبية التي من حقها أن تؤدى بالحرف، قال ابن غزي: وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق في نحو: إياي وإيانا وإياك وإياه بناء على أنها حروف=



وذكر المصنف في تسهيله لبنائها أربعة أسباب:

الأول: شبه الحرف وضعًا؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر.

الثاني: شبه الحرف افتقارًا؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرِها(١).

الثالث: شبه الحرف جمودًا، والمراد بالجمود عدمُ التصرف في لفظه بوجه من الوجوه(٢) حتى بالتصغير، وبأنه يوصف ويوصف به، كما فعل بالمبهمات(٣).

الرابع: الاستغناء باختلاف صيغه(٤)؛ ....

= لا ضمائر، ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٠).

(١) **قال الصبان:** اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان جملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٠).

(٢) فلا يثنى ولا يجمع، وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٠).

(٣) أي: الموصول واسم الإشارة.

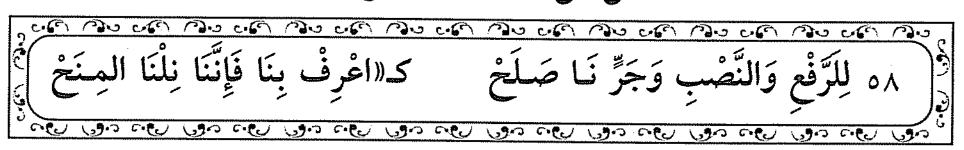
(٤) الباء في قوله: (باختلاف) سببية متعلقة بالاستغناء، واللام في قوله: (لاختلاف المعاني) لتعليل اختلاف الصيغ، قال البعض: المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن، وبين أنت وإياه، أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب، والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة، كأنا وأنت للمخاطب، وهو للغائب، أو باختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة، وفي النصب والجر ياء، والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة، ومع التأنيث تاء مكسورة، وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة، ومع التأنيث كاف مكسورة، فأغنى ذلك عن إعراب الضمير؛ لأن المقصود من الإعراب الامتياز وهو حاصل. اهـ.

ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن، واختلاف الهيئة واختلاف=

لاختلاف المعاني[1].

قال ابنه: ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، فإنه قصد بذلك [إظهار علة البناء[2] فقال: (ولفظ ما جرّ)[3][4] من الضمائر المتصلة[5] (كلفظ ما نصب) منها[6]، وذلك][7] ثلاثة ألفاظ[8] ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب، نحو: ضربني، ومرَّ بي، وضربك، ومرَّ بك وضربه، ومرَّ به.

[الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة]



٥٨ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ   كـ«اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ

= المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب، فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت وإياه ونحن وإياك، وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية؛ لأن ما ذكر له دخل في استغناء الضمير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٠، ١١١).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٨٥).

(٢) لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا، علم أنها تتميز باختلاف الصيغ، فيستغنى عن الإعراب فتبنى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١١).

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (٢١).

(٤) ولم يقل: (ولفظ ما نصب كلفظ ما جر) للتنبيه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل؛ إذ المجرور من خواصه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١١).

(٥) قوله: (من الضمائر المتصلة) هذا مفهوم من المقام، ومن قوله: (ما جر)؛ لأن الجر خاص بالمتصل.

(٦) ولو مع اختلاف الحركة، نحو: به وضربته. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١١).

(٧) ما بين القوسين مثبت من ق، وليست في س.

(٨) قوله: (وذلك ثلاثة ألفاظ) أي: بحسب الأصول.



(للرفع والنصب وجرٍّ) بالتنوين[1] لفظ (نا) الدالة على المتكلم ومن معه (صلح[2]) فالجر (كأعرف بنا)[3] والنصب، نحو: (فإننا) والرفع، نحو: (نلنا المنح)[4]، فـ«نا» في «بنا» في موضع جر بالباء، وفي «إننا» في موضع نصب بأن، وفي «نلنا» في موضع رفع على الفاعلية[5].

فإن قيل: تشاركهما في ذلك الياء وهم فإنهما يقعان في المحال الثلاثة؛ لأنك تقول في الياء في الرفع: قَوْمِي، وفي النصب أكرمني، وفي الجر غلامي، ونقول في هم في الرفع: هم فعلوا، وفي النصب: أنهم، وفي الجر: لهم.

أجيب بأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، بدليلين:

أحدهما: أن ياء المخاطبة مختلف في اسميتها، وياء المتكلم لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أن ياء المخاطبة موضوعةٌ للمؤنث، وياء المتكلم موضوعة للمذكر، وما للمؤنث غير ما للمذكر، ولأن الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة[6]، وما عدا ما ذكر يختص بالرفع وهو تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبة ونون الإناث[7].

---

(١) قوله: (بالتنوين) أي: لا بالإضافة إلى «نا»، وإرجاع ضمير صلح إلى الضمير.

(٢) قوله: (صلح) بفتح اللام وضمها، والفتح أوفق بالقافية؛ لعدم اختلاف ما قبل الروي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١١).

(٣) قوله: (كاعرف بنا) أي: اعترف بقدرنا.

(٤) المنح جمع منحة وهي العطية. انظر: شرح المكودي على الألفية (١/٧٣).

(٥) قوله: (بالفاعلية) أي: بسبب الفاعلية، أو الباء بمعنى على، ولو قال: (بالفعل) لكان أوضح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١١).

(٦) فانتفى الإيراد وثبت المراد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٦).

(٧) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١/٧٣)، البهجة المرضية للسيوطي (١٥).



الإعراب

قوله: «ولفظ» مبتدأ، و«ما» موصول اسمي في موضع جر بإضافة لفظ إليه، وجملة: «جر» بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد إليهما[(١)] الضمير المستتر في جر النائب عن الفاعل، و«لفظ»[(٢)] في موضع خبر المبتدأ، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، وجملة: «نصب» بالبناء للمفعول صلة ما، والعائد ضمير مستتر في «نُصِبَ» مرفوع على النيابة عن الفاعل، ومتعلق «جُرَّ» و«نُصِب» محذوف، والتقدير: ولفظ الذي جر من المضمر كلفظ الذي نُصِبَ منه، والباقي إعرابه ظاهر[(٣)].

[ضمائر الرفع المتصلة]

٥٩ وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(وألف والواو والنون) ضمائر متصلة[(٤)] كائنة **(لما غاب وغيره)**[(٥)(٦)]

---

(١) في ق: إليها.

(٢) في ق: كلفظ.

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (١٥).

(٤) قوله: (ضمائر متصلة) أي: إذا اتصلت بالأفعال كما في الأمثلة الآتية، بخلاف ما إذا اتصلت الألف والواو بالأسماء، كضاربان والضاربون فإنهما حرفان، وكذا نون الإعراب مع الأفعال.

(٥) قوله: (غاب غيره) هذا مما أخذ على الألفية؛ لأن قوله: (غيره) يشمل غير الغائب أي: المخاطب والمتكلم، مع أنه لا يشمل المتكلم. انظر: شرح أبي حيان (١٦)، وابن عقيل (١/٥٥)، الهواري (١/١٦٠)، شرح المكودي (١/١١٧)، ولذا صححه بعضهم إلى: (خوطب أو غاب) انظر: فتح الرب المالك (١١٣)، إتحاف ذوي الاستحقاق (١/٢٤٠)، شرح ابن طولون (١/١٠٢)، الفتح الودودي (١/٨٢)، حاشية الخضري (١/٥٥).

(٦) الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله: (فما لذي غيبة أو حضور)؛ لأنها أمثلة له، وينص على أنها ضمائر الرفع. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧٤).

والمراد به المخاطب[1] بدليل تمثيله للغائب بقوله: (كقام) وقاموا وقمْن، (و) للمخاطب بقوله: (اعلما) واعلموا واعلمن، فأخرج المتكلم وإن كان قوله: «وغيره» يشمله[2].



[الإعراب]

و«ألف» مبتدأ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه، و«الواو والنون» معطوفان عليه، و«لما» في موضع خبر المبتدأ، و«ما» موصول اسمي في موضع جر باللام، وجملة: «غاب» صلة ما، و«غيره» مجرور بالعطف على محل «ما» على حذف الحال المدلول عليها بالمثال، و: كـ«قاما» خبر لمبتدأ محذوف، «واعلما» معطوف على قاما، وتقدير البيت: وألف والواو والنون كائنة كما مر للذي غاب وغيره حال كونه مخاطبًا، وذلك كـ«قاما واعْلَمَا» على طريق اللف والنشر على الترتيب[3].

[ضمير الرفع المستتر]

٦٠ وَمِنْ ضَمِيْرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ　　　كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

ولما كان الضمير المتصل على نوعين: بارز وهو ما له وجود في اللفظ[4]، ومستتر وهو ما ليس كذلك، وقدم الكلام على الأول، ....

---

(١) قوله: (والمراد به المخاطب) بقرينة (واعلما).

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية (٧٤/١).

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥).

(٤) وقد يكون له صورة في اللفظ حقيقة، نحو: التاء والهاء في (أكرمته)، والياء في (ابني)، أو حكمًا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازًا في نحو: جاء الذي ضربت، فإن التقدير: جاء الذي ضربته فحذفت الهاء من اللفظ، وهي منوية؛ لأن الصلة لابد لها=



شرع[1] في بيان الثاني بقوله: (**ومن ضمير الرفع**) لا النصب والجر[2] (**ما يستتر**) وهو قسمان: واجب الاستتار وجائزه، فالأول هو الذي لا يخلفه[3] ظاهر[4] ولا ضمير منفصل، وذلك في مواضع: فعل أمر الواحد[5] (**كأفعل**[6])، والفعل المضارع[7] المبدؤ بالهمزة[8]، نحو: (**أوافق**)، والمبدؤ بالنون، نحو:

= من عائد يربطها بالموصول، ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور، والثاني المحذوف.

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين: **الأول**: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلًا، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقولون: مستتر جوازًا، تقديره: أنا أو أنت وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه **الثاني**: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام؛ وأما الحذف فكثيرًا ما يقع في الفضلات كما في المفعول به في المثال السابق، وقد يقع في غير الفاعل كما في المبتدأ، وذلك كثير في العربية. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/٩٥).

(١) قوله: (شرع) جواب لـ«لما».

(٢) أخذه من تقديم الخبر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٣) أي: ما لا يصلح أن يخلفه في ذلك في إعرابه والوقوع موقعه. حاشية يس على الفاكهي (١/١٨٧).

(٤) أي: ولا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٥) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز.

(٦) وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظاهر؛ فلا تقول: افعل زيد فأما افعل أنت، فأنت تأكيد للضمير المستتر في افعل، وليس بفاعل لصحة الاستغناء عنه، فتقول: افعل.

(٧) أي: بمضارع مذكور؛ لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٨) أي: همزة المتكلم، وأطلقها؛ لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام، وكذا قوله: (بالنون) وإنما كان الاستتار واجبًا في هذه الأمكنة؛ لأن معه ما يرشده إلى الضمير فكأن الضمير بارز. انظر: حاشية يس على الفاكهي (١/١٨٧).

(نغتبط[1])، والمبدؤ بالتاء، نحو: (إذ تشكر[2])، زاد في تسهيله: اسم فعل الأمر[3]، كنزال[4][5]، وأبو حيان في الارتشاف: اسم فعل المضارع، كـ«أوه[6]»، وابن هشام في التوضيح: فعل الاستثناء[7]، كـ«قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، ولا يكون خالدًا»[8]، ففي «خلا وعدا ولا يكون» ضميرٌ مستترٌ وجوبًا مرفوعٌ عائدٌ على البعض المفهوم من كلية[9] السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق[10]، وأفعل في التعجب، كـ«ما أحسن الزيدين» بفتح الدال وكسرها، وأفعل التفضيل[11]، كـ ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤]، ففي

(١) قوله: (نَغْتَبِطْ) هذه الرواية المشهورة في النسخ والشروح، وفي نسخة: (تَغْتَبِطْ) بالتاء، فهي تحريف؛ لأن الفعل مثال للمضارع المبدوء بالنون، وكان يمكن أن تقبل لو جاء معها نشكر بالنون كما ورد في رواية المرادي في شرحه (١/٣٦٤).

(٢) قوله: (تُشْكَرُ)، بالبناء للمفعول في بعض النسخ الخطية وكذا في شرح الشاطبي (١/٢٦٧) وهي التي قدمها خالد في إعرابه للألفية (٢٣)، وفي بعض آخر من النسخ الخطية (تَشْكُرُ) بالبناء للفاعل وكذا في شرح أبي حيان (١٧)، وانظر: الروايتين: الفتح الودودي (١/٨٣)، وجاء في شرح المرادي (١/٣٦٤) (نشكر).

(٣) أما اسم فعل الماضي كـ«هيهات»، فجائز الاستتار، تقول: هيهات العقيق.

(٤) فالضمير في (نزال) مستتر وجوبًا سواء كان لمذكر أو غيره، نحو: نزال يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، وكذا كل اسم فعل أمر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٥) شرح التسهيل (١/١٣٣).

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان (١/٤٢٠).

(٧) لأن فعل الاستثناء لكثرة استعماله أجروه مجرى الأمثال التي تلزم طريقة واحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢).

(٨) أوضح المسالك لابن هشام (١/٨٦).

(٩) في [س وق]: كلية، وما أثبتناه هو الصواب، وهو المطابق لأصل العبارة.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٧).

(١١) أي: في غير مسألة الكحل وبدون ندور، فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد=



﴿أَحْسَنُ﴾ فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبًا، و﴿أَثَٰثًا﴾ تمييز.

فإن قيل: قد أخلَّ المصنفُ بهذه المسائل الزائدة.

أجيب بأنه لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس على تمثيله.[1]

والمستتر فيما عدا ذلك ـ وهو الماضي[2] والظرف والصفات[3] ـ يستتر جوازًا، وإنما خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره[4]، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية والتقدير[5]، بخلاف ضمير النصب والجر؛ فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما[6] إذا عدما من اللفظ[7].

قال في التوضيح: هذا تقسيم[8] ابن مالك وابن يعيش[9] وغيرهما[10]،

= في مسألة الكحل، ويندور في غيرها، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٢)

(١) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/١٠٢).

(٢) أي: ما يقبل استتار الضمير منه، وهو ما للمفرد الغائب أو الغائبة، ولم يقل والمضارع المبدوء بالياء لظهور أنه مما عداها من ذكر المضارع المبدوء بالهمزة والنون والتاء نعم مما يرد على الشارح المضارع المبدوء بتاء الغائبة.

(٣) كاسم الفاعل، نحو: زيد قائم، أو اسم مفعول، نحو: زيد مضروب، أو صفة مشبهة، نحو: زيد حسن، أو أمثلة المبالغة، زيد ضراب، أو مضروب، أو مضراب، أو ضريب، أو ضرب.

(٤) أي: لفظًا أو تقديرًا أو المراد بذكره اعتباره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٥) عطف التقدير على النية عطف تفسير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٦) أي: غالبًا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو بهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٧) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (١/١١٣).

(٨) أي: تقسيم الضمير إلى مستتر وجوبًا وجوازا.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠٨، ١٠٩).

(١٠) أي: غيرهما من النحويين.



وفيه نظرٌ[1]؛ إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجبٌ[2]؛ فإنه[3] لا يقال: «قام هو» على الفاعليَّة[4] أي: بل على التأكيد لذلك المستتر، وأما «زيد قام أبوه»، أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر[5]، والتحقيق: أن يقال ـ أي: في التقسيم ـ ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر، كـ«أقوم»، وإلى ما يرفعه وغيره[6] كـ«قام». انتهى[7].

ونوزع في قوله: لا يقال: «قام هو» على الفاعلية؛ فإن[8] المنقول عن سيبويه أنه أجاز في نحو «هو» من قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلًا، وأن يكون توكيدًا، وأجاز في «هو» من نحو: «مررت برجلٍ مكرمك هو» أن يكون فاعلًا، وأن يكون توكيدًا، وفي قوله[9]: «زيد قام أبوه، وما قام إلا هو

(١) قال ابن قاسم العبادي: حيث فسر المستتر جوازًا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع لم يرد هذا الاعتراض، وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرًا مستترًا وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستتر، بأن لا يجوز برزوه، وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه؛ إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه، فقول الموضح: (إذ الاستتار... إلخ) إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما، إلا بالاعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٢) لا يجوز إبرازه.

(٣) وأيضًا فإنه لو برز وجب انفصاله فيقال: قام هو.

(٤) أي: حتى يلزم بروز الضمير، فيكون استتاره جائزًا.

(٥) أسند فيه القيام إلى سببي زيد، وإلى ضميره المحصور بـ إلا.

(٦) أي: غير الظاهر.

(٧) انظر: التوضيح لابن هشام (١/٨٨).

(٨) في س: وإن، والمثبت في الأصل من ق.

(٩) أي: ونوزع في قوله... إلخ.



فتركيب آخر» فإنه يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو: زيد قام هو، وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه، ولا نظن بهم ذلك إلا بقطع النظر عن خصوصية المسند إليه[١].

[أقسام ضمير الرفع المنفصل]

٦١ وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُو   وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

ثم شرع في **الثاني** من قسمي الضمير، وهو المنفصل[٢] فقال: **(وذو ارتفاع[٣] وانفصال أنا)** للمتكلم، و**(هو)** للغائب، **(وأنت)** للمخاطب، **(والفروع)** عليها[٤] واضحة **(لا تشتبه)** عليك، قد تبين بذلك أن ضمير الرفع المنفصل ثلاثة أقسام: متكلم ومخاطب وغائب، فلذلك مثل بثلاثة أمثلة، والمراد بالفروع: ما دل على مؤنثٍ أو مثنى أو مجموعٍ؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والمجموع فرع المفرد، فـ«أنا» له فرعٌ واحدٌ وهو نحن[٥]، و«أنتَ[٦]» له أربعة فروع: أنتِ[٧] أنتما أنتم أنتن، و«هو» له أربعة فروع أيضًا: وهي هما هم هن[٨].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٩).

(٢) ولم يعرفه اكتفاء بما يفهم من تعريف المتصل.

(٣) أي: محلا وكذا يقال فيما بعد، وينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو: أنا كأنت فإنه قليل، ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة، ولا بنحو: يا أنت؛ لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطرد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٣).

(٤) أي: المتفرعة عليها.

(٥) لأن المتعدد فرع المفرد.

(٦) «أنت» بفتح التاء.

(٧) «أنت» بكسر التاء.

(٨) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/١٠٢).

قال أبو حيان: وقد[١] تستعمل هذه مجرورة، كقولهم: أنا كأنت، وكهو، وهو كأنا، ومنصوبة، كقولهم: ضربتك أنت[٢].

تنبيه: [الإعراب]

و«ذو» مبتدأ، و«ارتفاع» مضاف إليه، و«انفصال» معطوف على ارتفاع، و«أنا» وما عطف عليه خبر لمبتدأ، ويجوز العكس، وهو أقعد[٣]، و«الفروع» مبتدأ، وجملة: «لا تشتبه» خبره[٤].

[الضمير المنصوب المنفصل]

٦٢ وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفَصَالٍ جُعِلَا إِيَّـايَ وَالتَّفْرِيْـعُ لَـيْسَ مُشْـكَلَا

(وذو[٥] انتصاب في انفصال جُعِلا إياي) وفروعه (والتفريع ليس مشكلًا)

مثاله: إيايَ[٦] ....

(١) أشار بـ«قد» إلى أن هذا الاستعمال على سبيل القلة.

(٢) الارتشاف لأبي حيان (١/٤٤٠).

(٣) على هامش س: هكذا بخط المصنف وضاربًا عليها سبعة بالقلم الهندي.

(٤) تمرين الطلاب للأزهري (١٥).

(٥) قوله: (ذو انتصاب) هكذا في بعض النسخ، ثم غير بخط آخر إلى الرواية الآخرى، وكذا في شرح المرادي (١/٣٦٦)، والشاطبي (١/٢٨٥)، وابن عقيل (١/٥٧)، وإعراب الألفية (٢٣)، وجاء في نسخة وفوقها «صح»، وذا انتصاب بالألف؛ فهو مفعول به ثان لـ«جعل» مقدم، وكذا في شرح أبي حيان (١٧)، شرح المكودي (١/١١٩)، وذكر الروايتين: إعراب الألفية (٢٣)، وقال في الفتح الودودي (١/٨٥)، عن رواية النصب: هذه النسخة أولى؛ لأن إياي هو المحدث والمحكوم عليه، فيكون نائبا عن الفاعل، بـ«جعل»، و«ذا» مفعول ثان، وهو يطابق اللفظ المعنى، وعلى نسخة الرفع يكون النائب ضميرًا يعود على (ذو)، و(إياي) مفعول، فيخالف اللفظ المعنى.

(٦) قوله: (إيايَ) للمتكلم وحده.

إياكَ[1] إياكما[2] إياكم[3] إياكن[4] إياه[5] إياها[6] إياهما[7] إياهم[8] إياهن[9].



فائدة: [جملة الضمائر]

جملة الضمائر البارزة ستون ضميرًا، وذلك؛ لأن البارز إما متصل أو منفصل، والمتصل: مرفوع ومنصوب ومخفوض، والمنفصل: مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة، منها واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمسة للمخاطب، وواحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لتثنيتهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون[10]، وأمثلتها واضحة فلا نطيل بذكرها[11].

---

(١) قوله: (إياك) بفتح الكاف للمخاطب المذكر، و«إياكِ» بكسر الكاف للمخاطبة المؤنثة.

(٢) قوله: (إياكما) بضمها للمثنى مطلقًا، والميم والألف علامتان للتثنية.

(٣) قوله: (إياكم) بضمها لجمع الذكور، والميم علامة الجمع.

(٤) قوله: (إياكن) بضمها لجمع الإناث، والنون المشددة علامة جمعهن.

(٥) قوله: (إياه) للغائب المذكر.

(٦) قوله: (إياها) للغائبة المؤنثة.

(٧) قوله: (إياهما) للغائب المثنى مطلقًا والميم والألف علامتان للتثنية.

(٨) قوله: (إياهم) لجمع الذكور الغائبين، والميم علامة الجمع.

(٩) قوله: (إياهن) لجمع الإناث الغائبات، والنون المشددة علامة جمعهن.

(١٠) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٢١).

(١١) أمثلة المرفوع المتصل: قمت، قمنا، قمتما، قمتم، قمتن، قام، قامت، قاما، قاموا، قمن.
أمثلة المنصوب المتصل: أكرمني، أكرمنا، أكرمك، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهن.
أمثلة المخفوض، ولا يكون إلا متصلا: غلامي لي، غلامنا لنا، غلامك لك، غلامك=



تنبيه

المختار في «أنا» أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدةٌ لبيان الحركة[1]، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة، واختاره المصنف[2][3].

وفي «أنت» وفروعه أن الضمير نفس «أن» عند البصريين، واللواحق لها حروف خطاب[4].

وفي «هو وهي» الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع[5].

وفي «هما وهم» الضمير الهاء وحدها، وحكى عن الفارسي أنه المجموع.

وفي «هن» الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في هم، والثانية كالواو في هموا.

وفي «إيَّاه» الضمير نفس «إيَّا» وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.

= لك، غلامكما، غلامكم لكم، غلامكن لكن، غلامه له، غلامها لها، غلامهما، غلامهم لهم، غلامهن لهن.

(١) أي: زيدت الألف في حالة الوقف لبين الحركة فهي كهاء السكت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).

(٢) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا سميناه، فعلى أن الضمير مجموع الحرف يعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه أن يحكى لكونه مركبًا من اسم وحرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤١).

(٤) قوله: (واللاحق لها حرف خطاب) أي: حرف جعل له الواضع مدخلًا في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤، ١١٥).

(٥) **قال الصبان:** وهو ضعيف. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٤).

واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، فأيًّا على حدتها لا تدل على ذلك.

وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث.

وهنا مذاهب أخر لا حاجة لنا بذكرها[١].

الإعراب

قوله: و[٢] «ذو» بالرفع مبتدأ و«انتصاب» مضاف إليه، و«في انفصال» في موضع الحال من مرفوع جُعِلَا، و«جُعِلَا» فعل ماض مبني للمفعول يتعدى إلى اثنين: أولهما: مستتر فيه قائم مقام الفاعل، والألف فيه للإطلاق، و«إياي» مفعوله الثاني، وجملة: جُعِلَا ومفعوليه في موضع خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في جُعِلَا، وفي بعض النسخ: «وذا انتصاب» مفعول ثان بـ«جُعِلَا» تقدم عليه، و«إياي» مفعوله الأول قائم مقام الفاعل، والألف للإطلاق أيضًا، فالتقدير على هذا: وجعل إياي ذا انتصاب[٣].

[تقديم الضمير المتصل على المنفصل عند الإمكان]

٦٣ وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِـلْ

ولما كان القصد من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/١١٩، ١٢٠).

(٢) قوله: «و» ليست في ق، وهي مثبتة من س.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٥).





المنفصل قال: (وفي اختيار[1] لا يجيء) الضمير (المنفصل إذا تأتي أنْ يجيء) الضمير (المتصل)؛ لما فيه من فوات القصد المذكور، فنحو: قمت وأكرمتك، لا يقال فيه: قام أنا، ولا أكرمت إياك؛ لأن التاء أخصر من أنا، والكاف أخصر من إياك، وأما قول الشاعر[2]:

بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

فضرورة[3]، والأصل قد ضمنتهم، والباء في «بالباعث» متعلقة بـ«حلفت» في بيت قبله، و«الباعث» هو الذي يبعث الأموات ويحييهم، و«الوارث» هو الذي يرجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، و«الأموات» منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا فيه، وأعمل الثاني، و«ضَمِنَتْ» بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أي: اشتملت عليهم، والأرض فاعل «ضمنت»،

---

(١) قوله: (وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل، وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان مندوحة، وأما على قول الناظم أنهما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل، إلا أن يراد بإمكان الاتصال عند المانع الصناعي غير الوزن، أو أنه لا مفهوم لقوله: (وفي اختيار). انظر: حاشية الصبان الأشموني (١/١١٥).

(٢) قاله الفرزدق، وما قيل من أنه لأمية ابن الصلت غير صحيح، وهو من البسيط.
الشاهد فيه: (إياهم) حيث فصل الضمير المنصوب للضرورة، والقياس: قد ضمنتهم. ديوان الفرزدق (١/٢١٤)، وانظر: شرح الشواهد للعيني (١/١١٦)، والدرر السنية (١/٢١٥)، وخزانة الأدب (٥/٢٨٨)، والتصريح على التوضيح (١/١٠٧)، والخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، والأغاني (١٠/٣٢٣)، والإنصاف (٢/٦٩٨)، وأوضح المسالك (١/٩٢)، وتذكرة النحاة (٤٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٠١، ١٠٨) وشرح ابن الناظم (٣٨)، وهمع الهوامع (١/٦٢)، شرح الأشموني (١/٩٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٠٦).

و«إياهم» مفعوله، والدهر الزمان، و«الدهارير» مضاف إليه بمعنى الشدائد[1][2].

أما إذا لم يمكن الاتصال كأن كان الضمير يلي «إلا»، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وكقولك: ما قام إلا أنا، وما أكرمت إلا إياك، فلا يتأتى «إلا» منفصلًا؛ لأن «إلا» مانعة من الاتصال.

الإعراب

قوله: «وفي اختيار» متعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل يجيء، و«لا» نافية، و«يجيء» فعل مضارع، و«المنفصل» فاعل يجيء، و«إذا» ظرف للمستقبل متضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الجمهور، وقيل بشرطه، و«تأتي» فعل ماض، و«أن» بفتح الهمزة حرف مصدري، و«يجيء» منصوب بأن، و«المتصل» فاعل يجيء، وأن وصلتها فاعل تأتي، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبل عليه، والتقدير: ولا يجيء المنفصل حال كونه ثابتًا في اختيار إذا تأتي مجيء المتصل، فلا يجيء المنفصل[3].

[صور مستثناة من القاعدة]

٦٤ وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

ثم استثنى مما ذكر صورتين يجوز فيهما الانفصال مع إمكان الاتصال، وقد بدأ بالأولى منهما فقال: (وصل) على الأصل، (أو افصل) لطول[4] ثاني

---

(١) قال الصبان: الذي في القاموس الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف، ودهور دهارير مختلفة. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح الأزهري (١/١٢٣).

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (١٤).

(٤) أي: لحصول طول الكلمة بالاتصال أو لدفع الطول الناشيء عنه.

ضميرين أولهما أخص[١] وغير مرفوع[٢] كما في: (هاء سلنيه)، وملْكنيه من قولك لشخص في رقيق: سلنيه وسلني إياه، وملكنيه وملكني إياه، ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل [إلا][٣] به، قال تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، ومن الفصل قوله ﷺ: «إن الله ملككم إياهم[٤]»[٥] ولو وصل لقال: «ملككموهم» ولكنه فرَّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات[٦].

(و) كذا (ما أشبهه)، نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

والصورة الثانية: أن يكون الضمير منصوبًا بـ«كان» أو إحدى أخواتها، سواء كان قبله ضمير أم لا[٧]، وبذلك فارقت الصورة الأولى، ويجري فيها

(١) أي: أعرف فلو لم يكن أعرف وجب الوصل في نحو: ضربونا، والفصل في أعطاه إياك، أو إياه وأعطاك إياي أو إياك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٢) قوله: (وغير مرفوع) أي: فقط، فلو كان مرفوعًا وجب الوصل إن كان العامل فعلًا نحو: ضربته، أما إذا كان اسمًا، ولا يكون حينئذٍ الضمير الأول المرفوع إلا مستترًا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أنا الضاربك، والضارب إياك عند من يعرب الضمير مفعولًا لا مضافًا إليه. أما عند من يعربه مضافًا إليه فيتعين الوصل؛ إذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٣) قوله: (إلا) مثبت من س، وغير ثابت في ق.

(٤) قوله: (إن الله ملككم إياهم) قال الصبان: ساقه في التصريح حديثًا، والشاهد في هذه الجملة فقط. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٧).

(٥) ضمير الغيبة للأرقاء، والحديث في سنن أبي داود (٣/٢٣)، والكبائر (٢٢٣)، وشرح المكودي (١٢٢)، والإتحاف (١/٢٤٣)، التصريح للأزهري (١/١٠٧)، والأشموني (١/١١٧)، شرح الألفية للمرادي (١/١٠٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/١١٠).

(٧) **قال الصبان:** ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء. أما فيه فيجب الفصل، نحو: زيد قام القوم ليس إياه، ولا يكون إلا إياه، فلا يجوز ليسه، ولا يكونه=

الخلاف كما قال المصنف: (في كنته الخلف[1] انتمى) أي: انتسب، نحو: الصديق كنته أو كأنه زيد.

٦٥ كَـــذَاكَ خِلْتَنِيْـــهِ وَاتِّصَـــالَا   أَخْتَارُ، غَيْرِيْ اخْتَارَ الِانْفِصَـالَا

و(كذاك) في هاء (خلتنيه[2]) وما أشبهه[3] في اتصاله وانفصاله خلافٌ، (واتصالًا اختار) فيما ذكر تبعًا لجماعة منهم الرمانيُّ، (غيري) أي: سيبويه ولم يصرح به تأدبًا (اختار الانفصال)؛ لكونه في الصورتين خبرًا في الأصل، ولو بقي على ما كان لتعين انفصاله[4]، كما مرَّ[5]، وكلاهما وارد، فمن ورود الوصل قوله ﷺ[6]: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في

= كما لا يجوز إلاه، فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناه، والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان؛ لأن خبرها يجب كونه فعلًا مضارعًا إلا في ندور. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٨).

(١) قوله: (الخلف) أي: في الراجح من الوجهين فلا خلاف في جوازهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٨).

(٢) قوله: (خلتنيه) بفتح التاء وضمها، وفوق الحرف معًا في نسخة. انظر: تحقيق الألفية (٧٨).

(٣) أي: من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء. انظر: شرح الأشموني (١/١١٨).

(٤) قال الصبان: رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضي انفصال الضمير الأول بل رجحانه؛ لأنه مبتدأ في الأصل، وهو ممتنع بالإجماع، وأجاب الرضي بأن قرب الأول من الفعل منع من رعاية الأصل. حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٩).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٣).

(٦) أي: قوله لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنًّا منه أنه الدجال، ولعل هذا الترديد منه ﷺ قبل أن يعرف حال الدجال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١١٨).

قتله)[1]، ومن الفصل قول الشاعر[2]:

لَـئِنْ كَـانَ إِيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بُعْـدُنَا عَـنِ العَهْـدِ وَالإِنْسَـانُ قَـدْ يَتَغَيَّـرُ

وإن كان العامل في الضميرين اسمًا[3] فالفصل أرجح[4]، نحو: عجبت من حبي إيَّاه[5]، ومن الوصل قول الشاعر[6]:

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز (٨٠)، والجهاد (١٧٨)، وأبو داود في الملاحم (١٦)، وأحمد (١٤٨/٢)، ومسلم في باب الفتن (٩٥)، والترمذي في باب الفتن (٦٣).

(٢) هذا صدر بيت من الطويل وهو بيت قصيدة لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

الشاهد فيه قوله: (كان إياه) حيث أتى بالضمير الواقع خبرًا لكان الناسخة للمبتدأ والخبر وهو قوله: (إياه منفصلا) والمجيء بالضمير منفصلًا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ، والإتيان به متصلًا جائز أيضًا. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٣/١)، وانظر: وتخليص الشواهد (٩٣)، وخزانة الأدب (٣١٢/٥، ٣١٣)، وشرح المفصل (١٠٧/٣)، والمقاصد النحوية (٣١٤/١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٢/١)، وشرح ابن الناظم (٤٠)، وشرح الأشموني (٥٣/١)، والمقرب (٩٥/١).

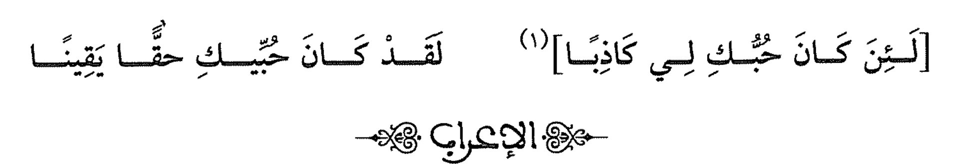
(٣) أي: وكان أول الضميرين مجرورًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/١).

(٤) لاختلاف محلي الضميرين.

(٥) فـ«حب» مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وإياه مفعوله. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٥٩/١).

(٦) قاله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي الشاعر المشهور، توفي سنة ثلاث وتسعين للهجرة بالغرق في سفينة، وهو من قصيدة طويلة جدًّا من الطويل.

الشاهد فيه قوله (إياه) حيث جاء منفصلًا، قال ابن الناظم: الصحيح اختيار الاتصال لكثرته في النظم والنثر الفصيح، وقال الزمخشري: الاختيار في ضمير خبر كان وأخواتها الانفصال، كقوله: (لئن كان إياه)، والصواب ما قاله الزمخشري؛ لأن منصوب كان خبر في الأصل، والأصل في الخبر أن يكون منفصلًا، وليس للاتصال فيه دخل. انظر: شرح الشواهد للعيني (١١٩/١)، وأوضح المسالك (٩٧/١)، وشرح الأشموني (٥٢/١)، المقاصد النحوية (٢٨٣/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٩٦٢) والتصريح على التوضيح (١١١/١).



الإعراب

قوله: «وصل» فعل أمر، و«أو» هنا للتخيير، و«افصل» معطوف على «صل» و«ها» مفعول بـ«افصل»؛ لقربه، وهي مطلوبة أيضًا من جهة المعنى لـ«صل»، و«سلنيه» مضاف إليه، وهو أمر من «سال يسال» بحذف الهمزة مخففي سأل يسأل بإثباتها، والنون للوقاية والياء والهاء مفعولَاه، و«ما» اسم موصول معطوف على «سلنيه»، وجملة: «أشبهه» صلة ما، و«في كنته» متعلق بـ«انتمى»، و«الخلف» بمعنى الخلاف مبتدأ، وجملة: «انتمى» خبره، و«كذاك» خبر مقدم، والإشارة بذاك إلى الخلاف المتقدم، و«خلتنيه» مبتدأ مؤخر، و«اتصالًا» مفعول أختار، و«أختار» بقطع الهمزة فعل مضارع مسند إلى المتكلم، و«غيري» مبتدأ ومضاف إليه، و«اختار» بوصل الهمزة فعل ماض، و«الانفصالا» مفعول به لاختار، والألف للإطلاق، وجملة: «اختار» وما بعده خبر المبتدأ الذي هو غيري[2].

[اجتماع ضميرين منصوبين أحدهما أخص من الآخر]

٦٦ وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ....

(وقدم الأخص)[3] وهو الأعرف على غيره (في) حال (اتصال) فقدم

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٥، ١٦).

(٣) قوله: (وقدم الأخص) من فوائده التنصيص على تقييد جواز الأمرين في باب سلنيه بتقديم الأخص وأنه إذا قدم غير الأخص تعين الانفصال، وأما مجرد قوله: (وما أشبهه) فلا يفيده صريحًا؛ لجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعرف، وإنما وجب تقديم الأخص في حال=



ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب[1]، كما في «سلنيه» وأعطيتكه، وكنته، وخلتنيه فلا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الياء[2]، ولا الكاف على الياء في الاتصال[3].

٦٦ .... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(وقدّمن ما شئت) من الأخص وغير الأخص **(في انفصال)** الضمير[4] عند أمن اللبس، نحو: سلني إياه، وسله إياي، والدرهم أعطيتك إياه، وأعطيتنيه إياك، والصديق كنت إياه، وكان إياك وهكذا إلى آخره، ومنه: «إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم»، ولا يجوز في: «زيد أعطيتك إياه»[5] تقديم الغائب؛ للبس[6].

= الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة وإنما قدموه على القوي في نحو: ضربني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلًا، بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٠).

(١) فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب.

(٢) أي: إلا ما ندر من قول عثمان: (أراهمني الباطل شيطانا)، وقاسه المبرد، وكثير من القدماء لكن الانفصال عندهم أرجح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٠).

(٣) لأن الكاف والياء أخص من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، فلا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال؛ فلا تقول:: أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٠٦).

(٤) أي: في حال انفصال ثاني الضميرين.

(٥) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل واحد من المفعولين يصلح أن يكون فاعلًا كما في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كل منهما أن يكون آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا، وأما الدرهم أعطيته إياك، أو الدرهم أعطيتك إياه، فلا لبس؛ لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

(٦) فلا تقول: (زيد أعطيته إياك)؛ لأنه لا يعلم زيد مأخوذ أو آخذ.



[اجتماع الضميرين المنصوبين المتحدي الرتبة]

٦٧ وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ ....

(وفي اتحاد الرتبة) أي: رتبة الضميرين بأن كانا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فصلًا[١])، نحو: سلني إياي، وأعطيتك إياك، وخلته إياي[٢]، ولا يجوز: سلنيني، ولا أعطيتكك، ولا خلتهوه.

٦٧ .... وَقَدْ يُبِيْحُ الغَيْبُ فِيْهِ وَصْلَا

(وقد يبيح الغيب) أي: كونه للغيبة (فيه) أي: في الاتحاد (وصلًا[٣]) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوهًا وأنضرهموها[٤]»، وقوله[٥]:

---

(١) أي: على الصحيح كما يصرح به قول المرادي: أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة مطلقًا، وهو ضعيف، وقوله: مطلقًا أي: سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتي أو اتفقا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٠).

(٢) في ق: إياك.

(٣) في شرح الشاطبي (١/٣١٦) بعد هذا البيت بيت لفظه:

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا، وَنَحْوُ: ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ الضَّرُورَةَ اقْتَضَتْ

وجاء في شرح ابن عقيل (١/٦٠)، والمكودي (١/١٢٣)، وابن الجزري (٢٩)، والتصريح على التوضيح (١/١٠٩)،: أن بعض نسخ الألفية أثبتت هذا البيت وليس من الألفية، قلت: الصواب أنه من أبيات الكافية الشافية لابن مالك. انظرها (١/٢٩٩) في الهامش.

(٤) قوله: (أنضرهموها) الضمير الثاني للوجوه وهي تمييز، فيلزم وقوع الضمير تمييزًا، فإما أن يجري على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة، أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التمييز أن يكون نكرة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢١).

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: لم أقف لهذا البيت على نسبة لقائل معين،=

لِوَجْهِكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ ... أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله[1]:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهُمَا [ها][2] يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا

وشرط المصنف في غير هذا الكتاب لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما[3]، كما في هذه الشواهد.

قال: فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير والتأنيث، نحو: أعطاها إياها، أو

= ولا عثرت له على سوابق ولواحق اهـ، وهو بيت من الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (أنالهماه) حيث أتى بالضمير الثاني وهو ضمير المفرد الغائب الذي هو الهاء متصلًا والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال، ولو جاء بالكلام على ما هو الأكثر لقال: أنالهما إياه، ومع ذلك ليس الاتصال شاذًّا ولا ضرورة. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٠٥) وشرح الشواهد للعيني (١/١٢١) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١/٨٠)، وأوضح المسالك (١/١٠٥)، وتخليص الشواهد (٩٧)، وتذكرة النحاة (٥٠)، والدرر (١/١٠٤)، وشرح ابن الناظم (٤٢)، وشرح الأشموني (١/٥٤)، والمقاصد النحوية (١/٣٤٢)، وهمع الهوامع (١/٦٣)، التصريح على التوضيح (١/١١٣).

(١) قائله مغلس بن لقيط شاعر جاهلي، وهو من قصيدة من الطويل، يرثي بها أخاه أطيطا، ويشتكي من قريبين له يؤذيانه.

الشاهد فيه: «لضغمهماها» حيث اجتمع فيه ضميران، والقياس في الثاني الانفصال، نحو: لضغمهما إياها. شرح الشواهد للعيني (١/١٢١) وانظر: المحكم والمحيط الأعظم (١/٣٢٧)، و(٥/٤١٧)، المخصص (٢/٢١٨)، ولسان العرب (١١/١١١)، والكتاب لسيبويه (٢/٣٦٥)، والمفصل في صناعة الإعراب (١٦٩)، وشرح الأشموني (١/١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥)، وشرح شواهد الإيضاح (٧٥)، والمقاصد النحوية (١/٣٣٣)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٨١).

(٢) ما بين القوسين ثابت في ق، وليست في س.

(٣) بأن يكون أحدهما مذكرًا والآخر مؤنثًا، أو مفردًا والآخر مثنى أو جمعًا، أو مثنى والآخر جمعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢١).



أعطاه هو لم يجز[1]، ولم يذكر ذلك هنا.

قال ابنه معتذرًا عنه: قوله (وصلًا) بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريضٌ[2] بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقًا[3]، بل بقيدٍ[4] وهو الاختلاف في اللفظ[5]، لكن وجد في بعض النسخ مع اختلاف ما، [و][6] نحو[7]:

[بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ][8] قَدْ ضَمِنتْ
إِيَّاهُمُ الأَرْضُ [فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ][9]

الضرورة اقتضت أي: انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

---

(١) قوله: (لم يجز) في كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال: والكثير في كلامهم أعطاه إياه، وينبغي أن جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الإشباع وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٢).

(٢) **قوله:** (على معنى نوع) أي: ووكل بيان ذلك النوع إلى الموقف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٢)

(٣) **قوله:** (مطلقًا) أي: ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، متصرفًا، أو جامدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٢).

(٤) في ق: بقيد، وفي س: تقييد.

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية (٢٥).

(٦) ما بين القوسين ليس في ق، وهو مثبت من س.

(٧) سبق تخريجه.
الشاهد فيه قوله: (ضمنت إياهم) حيث فصل الضمير مع إمكان الإتيان به متصلًا، بأن يقول: ضمنتهم الأرض.

(٨) ما بين القوسين مثبت من ق، وهو مثبت على هامش س.

(٩) ما بين القوسين مثبت من ق، وهو مثبت على هامش س.



الإعراب

قوله: «وقدم» فعل أمر وفاعل، وكسر لالتقاء الساكنين و«الأخص» مفعول قدم، و«في اتصال» متعلق بقدم، و«قدمن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«ما» موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بـ«قدمن»، وجملة: «شئتَ» بفتح المثناة صلتها، والعائد محذوف، و«في انفصال» متعلق بـ«قدمن»، و«في اتحاد» متعلق بـ«لزم»، و«الرتبة» مضاف إليه، و«الزم» بفتح الزاي فعل أمر، و«فصلًا» مفعوله، و«قد» للتقليل، و«يبيح الغيب» فعل وفاعل، و«فيه» متعلق بـ«يبيح»، [والهاء من فيه يعود إلى اتحاد الرتبة، و«وصلًا» مفعول بـ«يبيح»، ومتعلق يبيح محذوف، والتقدير: وقد يبيح الغيب][1] في اتحاد الرتبة وصلًا مع اختلاف الضميرين[2].

[نون الوقاية]

٦٨ وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُـوْنُ وِقَايَـةٍ وَلَيْسِـيْ قَـدْ نُظِـمْ

ثم استطرد إلى ذكر نون الوقاية[3] للزومها بعض المضمرات فقال: (وقبل يا النفس) إذا كانت (مع الفعل[4]) أي: متصلة به (التزم[5] نون وقاية) سميت

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، وهو غير مثبت في س.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٦).

(٣) نون الوقاية من حروف المعاني. الجنى الداني (١٤١، ١٥٠) والمغني (٣٨٠)، وزعم بعضهم أنها حرف مبنى. حاشية يس (١/١٠٩)، وحاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٢).

(٤) قوله: (إذا كانت مع الفعل) أشار بهذا التقدير إلى أن «مع الفعل» قيد احترز به عما إذا كانت مع الاسم أو الحرف فلا يلزم معها نون الوقاية في غير ما سيأتي من ليت ومن عن، لا بيان الواقع.

(٥) قوله: (التُزِم) كذا في نسخ خطية للمتن، وضبطه خالد في إعراب الألفية بالضم والفتح،=



بذلك ـ قال المصنف: ـ لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم؛ إذ لو قيل في: ضربني ضربي لالتبس بالضَرَب بفتح الراء، وهو العسلُ الأبيض الغليظ، ومن التباس أمر مؤنثه بأمر مذكره؛ إذ لو قلت: أكرمي بدل أكرمني قاصدًا مذكرًا لم يفهم المراد[1].

وقال غيره: لأنها تقيه من الكسر المشبه للجر[2] للزوم كسر ما قبل الياء[3]، تقول في الفعل الماضي: دعاني، وفي المضارع: يكرمني، وفي الأمر: اعطني، وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية: قام القوم ما خلاني، وما عداني، وما حاشاني، إن قدرتهن أفعالًا[4]، فإن قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون، وتقدير الفعلية هو الراجح فثبتت النون. قال[5]:

= وقال: المشهور الأول؛ ليوافق (نُظم)، ويبدوا أن هذا من خالد قياس لا رواية، وعلى فتح التاء تكون نون بالنصب. تحقيق الألفية (٧٩).

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٣٥).

(٢) قوله: (من الكسر المشبه للجر) وهو الكسر للاتباع قال ابن الناظم: لأنها شبيهة بالجر؛ لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تَلِقْ بالفعل، بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة، نحو: تفعلين؛ فإنها لا تشبه الجر؛ لأن ياء المخاطبة مختصة بالأفعال. شرح ابن الناظم على الألفية (٢٧).

(٣) **قال شيخ الإسلام:** هو ظاهر في غير المعتل، أما فيه، نحو: دعا ورمى فلا كسرة فيه، فكان ينبغي أن يقال: وألحق المعتل بغيره طردًا للباب، أو تحمل الكسرة على الظاهرة أو المقدرة، كما أن الإعراب كذلك، فإنه يظهر تارة ويقدر آخرى. الدرر السنية (١/٢٢٣).

(٤) فإن قدرتهن حروفًا أسقطت نون الوقاية، وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة، فقوله: (إن قدرتهن أفعالاً) لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن الفاكهي، ولهذا قال في المغني: وحاشا إن قدرت فعلًا، ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٢).

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين:** ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت=



تُمَــلُّ النَّــدَامَى مَــا عَــدَانِي فَــإِنَّنِي ... بِكُــلِّ الــذِي يَهْــوِى نَــدِيمِيَ مُوْلَــعُ

وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية، والأصح الفعلية: ما أفقرني إلى عفو الله، وما أحسنني إن اتقيت الله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمثال الأول شاذ والثاني منقاس.

وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأصح الفعلية: قام القوم ليسني. قال بعضهم وقد بلغه أن إنسانًا يهدده: عليه[(١)] رجلًا[(٢)] ليسي[(٣)] حكاه سيبويه عن بعض العرب[(٤)]، **(و)** لكن **(ليسى[(٥)])** بغير نون[(٦)] **(قد نظم)** قال الشاعر[(٧)]:

= له على سوابق أو لواحق. اهـ وهو بيت من الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (ما عداني)، فإن عدا في هذه العبارة فعل ماض بدليل تقدم ما المصدرية الظرفية عليه، ولهذا دخلت نون الوقاية عليه حين اتصلت به ياء المتكلم. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٠٧، ١٠٨)، وانظر: أوضح المسالك (١/١٠٧)، والجنى الداني (٥٦٦)، وجواهر الأدب (٣٨٢)، والدرر (١/٥٠١)، وشرح الأشموني (١/٢٣٠)، وشرح شذور الذهب (٢٦٢)، وشرح التسهيل (٢/٣٠٧)، والمقاصد النحوية (١/٣٦٣، و٣/١٣٤)، وهمع الهوامع (١/٢٣٣).

(١) قوله: (عليه) اسم فعل أمر.

(٢) قوله: (رجلا) مفعول به.

(٣) قوله: (ليس) فعل ماض، واسمه مستتر فيه عائد على رجل، وياء المتكلم خبره.

(٤) الكتاب لسيبويه (١/١٢٦)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧١).

(٥) في ق: وليسي، وفي س: ليس.

(٦) **قال شيخ الإسلام زكريا:** وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها. انظر: الدرر السنية (١/٢٢٤).

(٧) قاله رؤبة، وهو من مشطور الرجز، وهو في زيادات الديوان وليس في أصله (١٧٥).

الشاهد فيه: قوله: (ليسي) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر، وهذا الحذف شاذٌّ لا يجوز أن يقاس عليه، وكان ينبغي أن يقال:=



عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَعَدِيـدِ الطَّـيْسِ ... إِذْ ذَهَـبَ القَـوْمُ الكِـرَامُ لَيْسِـي

بغير نون فهو ضرورة، و«الطيس» ـ بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت، وفي آخره سين مهملة ـ: الرمل الكثير، وليس فعل ماض، واسمه مستتر فيه وجوبًا عائد على البعض المفهوم من القوم، وياء المتكلم المتصلة به خبره.

[نون الوقاية مع ليت ولعل]

٦٩ وَلَيْتَنِـي فَشَـا وَلَيْتِـي نَـدَرَا ....

(وليتني) بالنون (فشا) أي: كثر وذاع، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[١] [الفجر: ٢٤]، وإنما دخلت النون مع «ليت»؛ لقوة شبهها بالفعل؛ لكونها تغير معنى الابتداء[٢]، ولا تعلق ما بعدها بما قبلها، (وليتي) بلا نون

= (ليسني). انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١٠٨/١، ١٠٩)، وشرح الشواهد للعيني (١٢٢/١)، واللسان (١٢٨/٦) «طيس»، وخزانة الأدب (٣٢٤/٥، ٣٢٥)، والدرر (١٠٥/١، ٥٠٣)، وشرح التسهيل (١٣٦/١)، وشرح شواهد المغني (٤٨٨/٢، ٧٦٩)، والمقاصد النحوية (٣٤٤/١)، وتهذيب اللغة (٢٨/١٣، ٧٤)، وتاج العروس (٢١٩/١٦) «طيس»، وكتاب العين (٢٨٠/٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٠٨/١)، وتخليص الشواهد (٩٩)، والجنى الداني (١٥٠)، وجواهر الأدب (١٥)، وخزانة الأدب (٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩)، وسر صناعة الإعراب (٣٢/٢)، وشرح ابن الناظم (٤٠)، وشرح الأشموني (٥٥/١)، وشرح ابن عقيل (١٠٩/١)، وشرح المفصل (١٠٨/٣)، ولسان العرب (٢١١/٦) «ليس»، ومغني اللبيب (١٧١/١، ٣٤٤/٢)، وهمع الهوامع (٦٤/١، ٢٣٣)، وجمهرة اللغة (٨٣٩، ٨٦١)، ومقاييس اللغة (٤٣٦/٣)، وأساس البلاغة «ليس».

(١) اللام بمعنى عند، أو للتعليل، والمفعول محذوف أي: صالحًا.

(٢) كما أن الفعل الداخل على المبتدأ والخبر كذلك.



(ندرا) أي: شذَّ.

قال ورقة ابن نوفل بن عم خديجة رضي الله تعالى عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سفره وما قاله بحيرة الراهب في شأنه[1][2]:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ ... وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

بإسقاط نون الوقاية من ليتي وهو ضرورة عند سيبويه؛ لأنه يجب[3] «ليتني» بإثبات نون الوقاية.

وقال الفراء: يجوز اختيار ليتني بإثبات النون وليتي بحذفها[4].

٦٩ .... وَمَعْ لَعَلِّ اعْكِسْ ... ...

(ومع لعل اعكس) هذا الأمر، فتجريدها من النون هو الأكثر[5]؛ لأنها أبعد عن الفعل؛ لشبهها بحروف الجر، ولم يأت في القرآن إلا كذلك، وفي

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٥).

(٢) هذا صدر بيت من الوافر، وهو من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
الشاهد فيه قوله: (يا ليتي) حيث حذف نون الوقاية عند اتصال «ليت» التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم، والذي جاء عليه الكثير من الاستعمال العربي. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١١٠، ١١١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١١٨)، وشرح العيني (١/٣٦٥)، وسيرة ابن هشام (١٢٢)، خزانة الأدب (٣/٣٩٢).

(٣) في ق: يوجب.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٥).

(٥) في ق: الكثير.



التنزيل: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، وإثبات النون معها قليل، كقول الشاعر(١):

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا الأَبْيَضِ مَاجِدِ(٢)

ونص بعضهم على أنه ضرورة(٣).

تَنْبِيهٌ

إثبات النون مع «لعل» أكثر من حذف النون مع «ليت» وإن اشتركا في القلة نبه على ذلك في الكافية حيث قال(٤):

.... وَمِنْ لَعَلَّنِي لَيْتِي أَقَلْ

[الإعراب]

و«لسي قد نظم» مبتدأ وخبر، و«نُظِمَ» مبني للمجهول، ومتعلقه محذوف، والتقدير: قد نظم في بيت، و«ليتي ندرًا» ـ بالدال المهملة وألف الإطلاق ـ مبتدأ وخبر، و«مع» متعلق بالعكس، و«لعل» مضاف إليه، و«اعكس» فعل أمر،

---

(١) هذا الشاهد من الشواهد التي لا يعرف قائلها.
الشاهد فيه: قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع لعل وهو قليل. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/١١٣)، شرح الشواهد للعيني (١/١٢٤)، وكنز الحفّاظ (١/٢٩٢)، وشرح التّسهيل (١/١٣٧)، وابن النّاظم (٦٩)، وتخليص الشّواهد (١٠٥)، وابن عقيل (١/١٠٨)، والمقاصد النّحويّة (١/٣٥٠)، والهمع (١/٢٢٤)، والأشمونيّ (١/١٢٤)، والدّرر (٢/٢١٢)، واللمحة شرح الملحة (٢/٥٤٦)، وتهذيب اللغة (٩/٥٦)، وتاج العروس (٣٣/٢٤٣)، ولسان العرب (١٢/٤٧١).

(٢) القدوم آلة النحت، وأخط بالخاء المعجمة أحفر، والقبر الغلاف، والأبيض: السيف، والماجد العظيم المنزلة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٤).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/١١٢).

(٤) شرح الكافية (٢٢٥).



ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل(١).

[التخيير في الباقيات]

٦٩ .... وَكُـنْ مُخَيَّـرَا

(وكن مخيرًا) في إلحاق النون وعدمها (في الباقيات) «إنَّ وأنَّ وكأن ولكن» فيجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، كراهة اجتماع الأمثال: أني وإني وكأني وكأنني ولكني ولكنني، فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكراهة توالي الأمثال(٢). قال الشاعر(٣):

وَإِنِّـي عَلَـى لَيْلَـى لَـزَارٍ وَإِنَّنِـي ....

وقال الفراء(٤): عدم لحاق النون هو الاختيار(٥).

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٦).

(٢) قوله: (وحذفها لكراهة الاستعمال) مبني على أن المحذوف في أنى نون الوقاية؛ لأنها منشأ الثقل، وقيل: الأولى المدغمة؛ لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال، وقيل: الوسطى المدغم فيها؛ لأنها محل اللامات التي يلحقها التغيير، وفي بعض هذا الخلاف يجري في أنا فقيل: المحذوف الأولى، وقيل الثانية، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة؛ لأنها اسم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى، قيس بن الملوح. دوانه (١٩٨)
الشاهد فيه قوله: (إني) وقوله فيما يأتي بعد: (وإنني) حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الأولى، وأثبتها معها في الكلمة الثانية. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١١٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٨)، ولسان العرب (١٢/٢١٣) «دوم»، والمقاصد النحوية (١/٣٧٤)، وبلا نسبة في لسان العرب (١٤/٣٥٦) «زري»، تاج العروس (٣٢/١٨٠).

(٤) قوله: (قال الفراء): مقابل لقوله: (وكن مخيَّرًا)؛ فإن المراد بالتخيير كونها على السواء.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٧٧).



الإعراب

قوله: «وكن» أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه، و«مخيرًا» اسم مفعول منصوب على أنه خبر كن، و«في الباقيات» متعلق بـ«مخيرًا»[1].

٧٠ ... ... وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا	مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٧١ وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ وَفِي	قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ أيضًا قَدْ يَفِي

(واضطرارا خففا) نون **(مني وعني**[2] **بعض من قد سلفا)** من الشعراء فقال[3]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي ... لَسْتَ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي[4]

---

(١) انظر: تمرين الطلاب (١٦).

(٢) قوله: (مني وعني)، هكذا في نسخ خطية، وفي نسخة (عني ومني)، وكذا في شرح أبي حيان (٢٠).

(٣) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا بيت من الرمل، ولم أقف له على نسبة لقائل معين ولا عثرت له على سوابق ولا لواحق، وقد رأيت ابن الناظم نسبه إلى بعض النحاة ذهابًا منه أنه مصنوع، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه: وفي النفس منه من هذا البيت شيء، لأننا لم نعرف له قائل معين وليس له نظير.

الشاهد فيه قوله: (مني) حيث حذف نون الوقاية من الحرفين عند اتصالها بياء المتكلم، وهذا الحذف ضرورة عند سيبويه. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١١٩)، شرح الشواهد للعيني (١/١٢٤)، والأشباه والنظائر (١/٩٠)، وأوضح المسالك (١/١١٨)، وتخليص الشواهد (١٠٦)، والجنى الداني (١٥١)، وجواهر الأدب (١٥٢)، وخزانة الأدب (٥/٣٨٠، ٣٨١)، ورصف المباني (٣٦١)، والدرر (١/١٠٩)، وشرح ابن الناظم (٤٤)، وشرح الأشموني (١/٥٦)، وشرح ابن عقيل (١/١١٤)، وشرح التسهيل (١/١٣٨)، وشرح المفصل (٣/١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/٣٥٢)، وهمع الهوامع (١/٦٤).

(٤) قوله: (لست من قيس) أي: من قبيلة قيس، وأبو قيس من مضر، وهو قيس عيلان،=

والاختيار فيهما إلحاق النون، كما هو الشائع الذائع، على أن هذا البيت لا يعرف له نظير في ذلك، بل ولا قائل، وما عدا هذين من حروف الجر لا يلحقه النون، نحو: لي وفي، وكذا خلا وحاشا[1]. **قال الشاعر**[2]:

.... **حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ**

وإنما لحقت نون الوقاية «من وعن»؛ لحفظ البناء على السكون[3]، وإلحاق النون (**في**) لدن فيقال: (**لدني**[4]) كثير، وبه قرأ الستة[5]، وتجريدها فيقال: (**لدني**) بالتخفيف (**قل**) وبه قرأ نافع[6]، (**و**) إلحاق النون (**في قدني**

= واسمه إلياس بن مضر بن نزار، وقيس لقبه. شرح الشواهد للعيني (١/١٢٤).

(١) انظر: البهجة المرضية شرح الألفية (٧٧).

(٢) هذا البيت من الكامل، وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله، وهو شاعر إسلامي، وكان يقلب بالأقيشر؛ لأنه كان أحمر الوجه

الشاهد فيه قوله: (حاشاي) حيث لم يصل بـ«حاشا» نون الوقاية عند اتصاله بياء المتكلم، والسر أن نون الوقاية لا تلحق «حاشا» عند اتصاله بياء المتكلم؛ لأن آخر هذا الحرف ألف، والألف حرف هجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال؛ فلا يخشى عند اتصال حاشَا بياء المتكلم أن ينكسر آخره لمناسبة الياء فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١١٨، ١١٩، ١٢٠)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٢١)، والدرر (١/٥٠٠)، ولسان العرب (١٤/١٨٢) «حشا»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١١٩)، والجنى الداني (٥٦٦)، وجواهر الأدب (٤٢٦)، ولسان العرب (٤/٥٥١) «عذر»، وهمع الهوامع (١/٢٣٢).

(٣) إنما حافظ على البناء على السكون دون غيره كالبناء على الفتح والضم؛ لأنه الأصل، ولهذا قال سيبويه: يقال في لدُ بالضم لدى بغير نون، وفي لد بالسكون لدني بالنون. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٤)

(٤) قوله: (لدنّي) بالتشديد.

(٥) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣١٣).

(٦) المصدر السابق نفسه.



وقطني) بمعنى حسبي[1] كثير (والحذف) للنون (أيضًا قد يفي[2]) قليلًا، ومنه قول الشاعر[3] جامعًا بين اللغتين في قدني:

قَـدْنِي مِـنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَـيْنِ قَـدِي ....

وفي الحديث: (قط قط بعزتك)[4] يروي بسكون الطاء وبكسرها مع ياء،

---

(١) قوله: (حسبي) راجع للأمرين قبله، احترز به عن قيد الحرفية، وقط الظرفية، فإن ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد، وقط اسمي فعل بمعنى يكفي؛ فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٥).

(٢) قوله: (يفي) يأتي.

(٣) البيت من الرجز، وقائله حميد بن مالك الأرقط قاله الجوهري، وقال ابن يعيش: قاله أبو بجدلة.

الشاهد فيه قوله: (قدني) حيث ألحق النون بها تشبيهًا بـ«قطني»، وفي قوله: (قدي) حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهًا له بحسبي، وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين وأباه عبد الله؛ لأنه كان يكنى بأبي خبيب، وهو بضم الخاء المعجمة وبفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/١٢٥)، خزانة الأدب (٥/٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (١/١٠٧)، وشرح شواهد المغني (١/٤٨٧)، ولسان العرب (١/٣٤٤) «خبب»، والمقاصد النحوية (١/٣٥٧)، والتنبيه والإيضاح (٢/٤٧، ٥٣)، وتاج العروس (٢/٣٣٣) «خبب»، (٨/٣٧) «حكد»، ولحميد بن ثور في لسان العرب (٣/٣٨٩) «لحد»، وليس في ديوانه، ولأبي بجدلة في شرح المفصل (٣/١٢٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/٢٤١)، وأوضح المسالك (١/١٢٠)، وتخليص الشواهد (١٠٨)، ورصف المباني (٣٦٢)، وشرح ابن عقيل (١/١١٥)، وشرح ابن الناظم (٤٥)، والكتاب (٢/٣٧١)، ولسان العرب (٣/١٥٥) «حكد»، ومغني اللبيب (١/١٧٠)، ونوادر أبي زيد (٢٠٥)، والتنبيه والإيضاح (٢/٤٦)، وتهذيب اللغة (١٤/١٢٤)، والإنصاف (١٣١)، وسفر السعادة (٧٧٠)، وعمدة الحفاظ (٣/٢٧٥) «قدد» وإصلاح المنطق (٣٤٢، ٤٠١)، وأمالي ابن الشجري (١/١٤، ٢/١٤٢)، والكامل (١/١٤٤).

(٤) أخرجه مسلم (٤/٢١٨٨).

ودونها، ويروي: قطني قطني بنون الوقاية، وقطٍ قطٍ بالتنوين[١].

الإعراب

قوله: «واضطرارًا» مفعول لأجله مقدم على عامله، و«خففا» فعل ماض، وألفه للإطلاق، و«مني» مفعول خفف مقدم على فاعله على حذف مضاف، و«عني» معطوف على مني، و«بعض» فاعل خفف، و«من» بفتح الميم اسم موصول مجرور المحل بإضافة بعض إليه، وجملة: قد سلفا صلة مَن، والألف للإطلاق، والتقدير: خفف بعض مَن قد سلف نون مني وعني اضطرارًا، و«في لدني» بالتشديد متعلق بقل، و«لدني» بالتخفيف مبتدأ، و«قَل» بفتح القاف فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، وجملة قَلَّ خبر لدني بالتخفف، والتقدير: ولدني بالتخفيف قَلَّ في لدنّي بالتشديد، وفي قدني متعلق بـ«يفي»، وقطني معطوف عليه، و«الحذف» مبتدأ، و«أيضًا» مفعول مطلق، وجملة: «قد يفي» من الوفاء خبر المبتدأ، وضبطه الهواري بالنون من النفي[٢]، والتقدير: والحذف أيضًا قد يفى قدني وقطني.



خاتمة

وقعت نون الوقاية قبل[٣] ياء النفس مع الاسم المعرف في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لليهود فهل أنتم صادقوني[٤]؟

---

(١) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٢٥)، شرح الألفية للمرادي (١/١١٥).

(٢) الصواب أن الهواري (١/١٩٠)، ذكر ذلك احتمالًا منه، وأما نسخته التي شرح عليها فـ(يفي)، وهذا يبين أن قولَ صاحب الفتح الودودي (١/٩٢)، ويدل له نسخة (نفي) غير دقيق، بل هو قلب لما كان عند خالد مفهومًا من التصريح. انظر: تحقيق الألفية (٧٩).

(٣) في ق: قيل.

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (١٠/١٩٥).

[العلم]

الثاني من المعارف: (العَلَم) بفتح العين واللام[1]، وهو نوعان: علم شخص وعلم جنس، وبدأ بالأول فقال:

٧٢ اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مطلقًا عَلَمُهُ، كـ«جَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا»

(اسم) هذا جنس وهو مبتدأ وُصِفَ بقوله: (يعين المسمى)، وهو فصل يخرج النكرات[2] تعيينًا (مطلقًا[3]) فصل يخرج المقيد. إما بقيدٍ لفظيٍّ وهو المعرف بالصلة وأل[4] والمضاف إليه، أو معنوي[5] وهو اسم الإشارة

(١) العلم في اللغة مشتركٌ لفظي بين عدة معان، منها: الجبل: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومنها: الراية التي تجعل شعارًا للدولة، أو الجند، ومنها: العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير بدليل قولهم: لأنه علامة على مسماه، وأصل الترجمة «هذا باب العَلَم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١١)، حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن عقيل على الألفية (١/١١٨)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٨٢).

(٢) قوله: (فصل... إلخ) كرجل وفرس فإنهما لا تعين فيهما أصلًا، وكشمس قمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو وجود غيرهما من أفراد المسمى.

(٣) قوله: (مطلقًا) إما أن يكون حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر، وإما صفة مفعول مطلق محذوف أي: يعين تعيينًا مطلقًا.

(٤) فالرجل مثلًا معرفة ما دامت فيه أل، فإذا فارقته فارقه التعريف، والذي مثلًا إنما يعين مسماه بالصلة فإذا فارقته فارقه التعريف والمضاف إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعريف.

(٥) أي: أو بقيد معنوي.

والمضمر، وخبر[١] قوله: اسم[٢]، (علمه)، ويجوز العكس[٣]، والضمير في «علمه» ـ قال المكودي: يرجع إلى المسمى[٤]، وقال[٥] الهواري: يعود إلى اسم المتقدم عليه، أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعد:

«ووضعوا لبعض الأجناس علم»

وهذا حسن عندي، انتهى[٦].

[العلم الشخصي]

ثم اعلم أن العلم الشخصيَّ لا يختص بأولي العلم، بل يوضع إلى ما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات[٧] فلذلك نوع أمثلته بقوله: **(كجعفر)** علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضًا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، [وهم][٨] الجعافرة[٩]، **(وخرنقًا)** بكسر الخاء المعجمة

---

(١) في س: الخبر، والمثبت من ق.

(٢) قوله: (اسم) ليس في س.

(٣) العكس بأن يكون «علمه» مبتدأ مؤخرًا، و«اسم» يعين خبرًا مقدمًا، وهذا أولى بل متعين؛ لأن المعرف هو الذي يجعل مبتدأ، والتعريف هو الذي يجعل خبرًا، ولأن «علمه» معرفة، ولا يخبر عن المعرفة بالنكرة.. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٧)

(٤) انظر: شرح المكودي على الألفية (١/١٣١)، الأشموني على الألفية (١/٢١١).

(٥) في س: قاله، والمثبت من ق.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٦).

(٧) قوله: (من المألوفات) هذا في العلم الشخصي. أما الجنسي فإنما يكون غالبًا لغير المألوف كالسباع والحشرات، وقد يكون مألوفًا كأبي المضاء، وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالفاء الممدود للأحمق وهيان بن بيان بشد الياء فيهما للإنسان المجهول. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٨٣).

(٨) في س «نعم»، والمثبت من ق.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٦).

والنون وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة، وهي أخت طرَفة[1] بن العبد لأمه، قال أبو عبيدة: وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضيغة رهط الأعشي، انتهى[2].

٧٣ وَقَــرَنٍ، وَعَــدَنٍ، وَلَاحِــقِ ... وَشَـذْ قَـمٍ، وَهَيْلَـةٍ، وَوَاشِـقِ

(وقَرَن) بفتح القاف والراء علم قبيلة من مراد، منها أوس القرني رضي الله تعالى عنه[3]، ومن قال: إنه منسوب إلى قَرْن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها[4]، (وعَدَن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن[5]، (ولاحق) علم فرس كان لمعاويةَ بنِ أبي سفيان رضي الله تعالى عنه، ودُلْدُل علم بغل، ويعفور علم حمار كلاهما كان للنبي ﷺ[6] (وشذقم)[7] علم فحل

(١) طرَفة بفتح الراء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٦/١).

(٣) وهو أحد الزهاد الثمانية الذين من توسل بهم قضى الله حاجته. واستشكل التمثيل بعلم الشخص بقرن، وقرن كسائر أسماء القبائل، يطلق على القبيلة من حضر الوضع منهم ومن لم يحضر ولا زال يطلق على قرن إلى يوم القيامة، ولو قلنا: إنه علم شخص لاقتضى أنه إنما يطلق على طائفة من الناس مشخصين موجودين حين الوضع فقط، وأجيب بأن الموضوع له قرن في الأصل جماعة محصورة مشخصة في الخارج، ثم هذه الجماعة قد تقع فيها الزيادة والنقصان، فلا يعتبران، بل العبرة بأصل الوضع، وهكذا يقال في أسماء البلدان، ويدلك على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مرارًا، ولا زال هذا الاسم يطلق عليها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٨٦/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٦/١).

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٦/١).

(٧) **قال الصبان:** ضبطه بعضهم بالذال وبعضهم بالمهملة، وهو الذي يقتضيه صنيع القاموس وذكر فيه شيخنا الوجهين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٢/١)، الفتح الودودي=

من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشذقمية[1]، (وهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب، وعَرَارِ ـ بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة ـ علم بقرة، وفي المثل: «باءت عَرَارِ بكَحْلٍ»[2] ـ بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة ـ علم بقرة أيضًا، وأصل هذا المثل: أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا باءت كلٌّ منهما بالآخرى، فصار مثلًا يضرب لكل مستويين[3]، (وواشق) علم كلب[4]، ذكر المصنف رحمه الله تعالى سبعة أعلام، وثامنهم كلبهم موازاةً لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

[إعراب]



وقوله: كجعفر خبر لمبتدأ محذوف[5]، والباقي معطوف عليه.

[أقسام العلم]

ثم العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: «اسم وكنية ولقب»، وقد شرع المصنف في بيان ذلك فقال:

٧٤ وَاسْــمًا أَتَــى وَكُنْيَــةً وَلَــقَبًا ....

= (٩٤/١)، حاشية الخضري (٦٢/١)، وصرح ابن هشام والأزهري في التصريح أنها بالمهملة (٣٨٦/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٦/١).

(٢) قوله: (كَحْلٌ) علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند. انظر: حاشية يس على التصريح (٣٨٧/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٨٦/١).

(٤) سمي الكلب بذلك تفاؤلًا بأن يصطاد فيشق. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (٨٦/١).

(٥) وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك: جعفر.

(واسما أتى) أي: العلم، والمراد به هنا[1] ما ليس[2] بكنية و[لا][3] لقب، كزيد وعمرو، (وكنية)[4] وهي كل[5] مركب إضافي صدره أب أو أم، كأبي بكر وأم كلثوم، زاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنسي، أو ابن، أو بنت، كابن دأية للغراب، وبنت الأرض للحصاة[6]، (ولقبًا) وهو ما أشعر[7] برفعة المسمَّى، أو ضعته[8] فالرفعة، كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم، والضعة كأنف الناقة لقب جعفر بن قُرَيْع تصغير قَرْع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة، وهو أبو بطن سعيد بن زيد بن مناة، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقة فقال أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة، وجعل يجره، فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله[9]:

---

(١) بخلافه في تعريف العلم؛ فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف، ويطلق الاسم على ما يقابل الصفة.

(٢) أي: علم ليس... إلخ.

(٣) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٤) أي: من كنيت أي: سترت، والكنية بضم أوله وكسره، جمع الأولى كنى بالضم، والثانية كني بالكسر، وقد يقصد بها التعظيم، وسيأتي الفرق بين الكنية واللقب في كلام الشارح. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٤٠٤).

(٥) أي: كل علم مركب تركيب إضافي صدره... إلخ.

(٦) انظر: التصريح للأزهري (١/٤٠٥).

(٧) أي: أشعر بحسب وضعه الأصلي والعلمي، وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات؛ إذ الإشعار الدلالة الخفية، وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٨) ضعته بفتح الضاد أو كسرها أي: خسته وهاؤه عوض عن الواو. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٩) البيت من البسيط وهو للحطيئة في ديوانه (١٧)، وديوان المعاني (١/٢٧، ٧٨)،=

قَـوْمٌ هُـمُ الأَنْـفُ وَالأَذْنَـابُ غَيْـرُهُمُ وَمَـنْ يُسَـوِّي بِـأَنْفِ النَّاقَـةِ الـذَّنَبَا

فصار اللقب مدحًا، والنسبة إليه أنفي[1].

قال الرضي: والفرق بينه[2] وبين الكنية معنى أن اللقب يمدح الملقب به، أو يذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكني بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها[3].

وفرق الأزهري بين الاسم واللقب فقال: الاسم يُقصد بدلالته الذات المعينة، واللقب يقصد به الذات مع الوصف، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة[4].

[اجتماع الاسم واللقب]

٧٤ .... وَأَخِـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِبَا

ثم شرع فيما إذا اجتمع الاسم واللقب؛ فإنه يؤخر بقوله: (وأخرن ذا)

= والاقتضاب (٥٣١)، ولسان العرب (٣٨٩/١) «ذنب»، (١٦/٩) «أنف»، ومحاضرات الأدباء (٢٨٦/٣)، ومقاييس اللغة (١٤٧/١)، وتهذيب اللغة (٤٣٨/١٤، ٢٨٤/١٥)، وتاج العروس (٤٣٧/٢) «ذنب»، (١٣٤/٤) «كرب»، (٤٢/٢٣) «أنف»، وأساس البلاغة «أنف»، والمعاني الكبير (١١٠٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١٣٢/١)، البيان والتبيين (٢٩٦/٣)، والعقد الفريد (٣٠٠/٣)، والوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره (٣٤٢/١)، والصناعتين (٣٧٤/١)، وديوان المعاني (٢٧/١)، خزانة الأدب (٢٨٧/٣)، وبلا نسبة في محاضرات الأدباء (٢٩٨/١، ٣٣٩/٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٠٥/١).

(٢) أي: اللقب.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٨٣).

(٤) نقله الأزهري عن الأبهري في حواشي العضد وأقره. انظر: التصريح على التوضيح (٤٠٥/١).

أي: اللقب (إن سواه صَحِبَا)، والمراد به الاسم، كما يوجد[١] في بعض النسخ «إن سواها[٢]»، وصرح به في التسهيل[٣]، ولولا هذا الحمل لكانت العبارة[٤] تقتضي أن اللقبَ يجب تأخيره عن الكنية، كأبي عبد الله أنف الناقة؛ لأن سوى[٥] اللقب يشمل الاسم والكنية، فكأنه قال: وأخر اللقبَ إنْ صحبَ الاسم، أو الكنيةَ، والأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيحٌ، كزيد[٦] زين العابدين، أو أنف الناقة، وليس الحكم مع الكنية كذلك[٧]، بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه.

[تعليل المسألة]

وعلل في شرح التسهيل عدمَ جواز تقديم اللقب على الاسم بأن الغالبَ[٨]

---

(١) في ق: وجد.

(٢) قوله: (سواها) بتأنيث الضمير عائدًا على الكنية، وفي بعضها:

«وذا اجعل اخرا إذا اسمًا صحبا»

وقد جعل بعض الشراح والمحشين هاتين النسختين هما الصواب ومقتضاهما هو الذي في الكافية والتسهيل، ولكن الذي حققه ابن هشام في بعض تعاليقه أنه يجب تأخير اللقب عن الكنية أيضًا، ويدل لذلك العلة التي ذكرها الشارح عن التسهيل فهي آتية في الكنية مع اللقب من دون فرق، وعلى هذا النسختان الأخيرتان فاسدتان، والصواب النسخة الأولى المشهورة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٨٧) وحاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٨)، وشرح المرادي على الألفية (١/٣٩٢)، وشرح ابن عقيل (١/٦٤)، وشرح الغزي (١٣٣)، ونكت السيوطي (١/١٧٨)، وشرح ابن طولون (١/١٢٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٧٣) البهجة المرضية للسيوطي (٨٣).

(٤) أي: ظاهر عبارة المصنف إذ يدخل تحت قول المصنف: (سواه) الاسمُ والكنيةُ.

(٥) أي: في قوله: (سواه).

(٦) قوله: (كزيد) ليست في ق، والذي فيها: كزين.

(٧) سبق ما فيه.

(٨) احترز بقوله: (في الغالب) عن نحو: زين العابدين.

أن اللقب[١] منقولٌ من اسم غير إنسان كبطة وقفة، فلو قدم لتوهم السامع[٢]، أن المراد مسماهُ الأصليُّ، وذلك مأمونٌ بتأخيره فلم يعدل عنه[٣]، وشذ تقديمه في قول أوس بن الصامت[٤][٥]:

أَنَـا ابْـنُ مُزَيْقِيَـا عَمْـرٍو وَجَـدِّي ... أَبُـوهُ مُنْـذِرٌ مَـاءُ السَّـمَاءِ

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو، ومُزَيْقِيًا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتية وكسر القاف وتخفيف الياء أخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه[٦]، وعمرو بالجر عطف[٧] بيان على مُزَيْقِيَا، أو بدل منه،

---

(١) وقيل: لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد فائدة وزيادة، ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٨).

(٢) قوله: (فلو قدم لتوهم... إلخ) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٧٣، ١٧٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٥، ٤٠٩).

(٤) هو أخ عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي ظاهر من امرأته، ووطئها قبل أن يكفر فأمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخمسة عشر صاعًا من شعير على ستين مسكينًا.

(٥) البيت من الوافر، وهو لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية (١/٣٩١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٣٣)، ولحسان بن ثابت في المستقصى (١/٢٤٩)، والدرة الفاخرة (١/٣١٣)، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب (٤/٣٦٥)، ولسان العرب (١٣/٥٤٥) «موه»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٢٧)، وتخليص الشواهد (١١٨)، وشرح الأشموني (١/٥٨)، ولسان العرب (١٠/٣٤٣) «مزق»، (١٥/٢٠٨) «قوا»، وتاج العروس «مزق».

الشاهد فيه قوله: (ابن... إلخ) حيث قدم اللقب على الاسم، وقصر «مزيقيا» للضرورة. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢١٤)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٢٨).

(٦) قوله: (عليه) أي: الاسم.

(٧) في ق: على، وهي غير ثابتة في س.



وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما ثانيًا، وأن يلبسهما غيره، ومنذر أحد أجداده لأمه[1]، [وماء السماء لقب منذر، واختلف في جريانه عليه فقيل: لحسن وجهه][2].

وقيل: [إن][3] أمه كان يقال لها: ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها مارية بنت عوف بن جشم من الخزرج[4]، وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين بسبب الجهتين[5].

[تقديم الاسم على الكنية والعكس]

وأما الكنية فيجوز تقديمه عليها والعكس، وذلك[6] مقضي التعليل المذكور امتناع تقدمه عليها أيضًا، وأما تقديمها على الاسم كـ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ[7]

---

(١) هو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٥)

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٣) ما بين القوسين مثبت من ق، وفي س، لأمه.

(٤) انظر: شرح الشواهد للعيني على الأشموني (١/٢١٤).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠٩).

(٦) في: ق: ولكن.

(٧) وبعده: (فاغفر له اللهم إن كان فجر) أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن ناقتي قد نقبت فاحملني فقال عمر: كذبت وحلف على ذلك، والنقب والدبر: رقة الخف، وفجر: حنث في يمينه. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢١٥)، والعين للخليل (٨/٣٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٣/١١٩١)، واللمحة شرح الملحة (٢/٧٣٧)، والتصريح (١/١٢١)، وابن عقيل (٢٩٢/٣/٢١٩)، والأشموني (٦٨/١/٥٩)،=

وعكسه كقوله[1]:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو[2]

[حكم اجتماع الاسم واللقب في حال الإفراد]

٧٥ وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا، ....

(وأن يكونا) أي: الاسم واللقب (مفردين[3] فأضف) أي: الأول للثاني (حتمًا) عند جمهور البصريين، نحو: هذا سعيد كرز[4]، يتأولون الأول[5]

= وشرح المفصل (٧١/٣)، وخزانة الأدب (١٥١/٢، ١٦٢، ٢٨٣) ومعاهد التنصيص (٩٤/١)، وشذور الذهب (٢٢٩/٥٦٤، ٤٣٥)، والمخصص لابن سيده (١١٣/١).

(١) قاله حسان بن ثابت الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاعر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، توفي قبل الأربعين في خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعمره مائة وعشرون سنة وهو من الطويل، وليس في ديوان حسان. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١٦/١)، وشرح التصريح (١٣٤/١)؛ والمقاصد النحوية (٣٩٣/١)، وشرح الأشموني (١١١/١)، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب (٦٤).

الشاهد: قوله: (لسعد أبي عمرو) حيث قدم الاسم الذي هو «سعد» على الكنية التي هي «أبي عمرو»، وهذا جائز.

(٢) قوله: (هالك) أي: ميت، وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الأوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: الصبان على الأشموني (٢١٥/١).

(٣) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب. انظر: الصبان على الأشموني (٢١٥/١).

(٤) قوله: (كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة، وفي آخره زاي هو في الأصل خرج الراعي، ويطلق على اللئيم الحاذق. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٠/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٤١٢/١).

(٥) أي: غالبًا وإلا فقد يعكسون كما في: كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٦/١).

بالمسمى[١]، والثاني بالاسم[٢]، كما سيأتي في الإضافة إن شاء الله تعالى.

وذهب الكوفيون[٣] إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه[٤]، أو عطف بيان، نحو: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيدًا كرزًا، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، [والقطع[٥] إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ[٦]، نحو: مررت بسعيدٍ كرزٍ][٧]، أو كرزًا أعني كرزًا، وهو كرز، ومعلوم على الأول أن جواز الإضافة حيث لا مانع من أل، نحو: الحارث كرز[٨].

[اجتماع الاسم واللقب في حالة غير الإفراد]

٧٥ ....، وَإِلَّا اتْبِعْ الذِي رَدِفْ

(وإلا) أي: وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين، كـ«عبد الله زين العابدين»، أو الأول مركبًا والثاني مفردًا، كـ«عبد الله كرز»، أو عكسه[٩]،

(١) فمعنى الاسم الأول الذات.

(٢) فالمقصود من الثاني لفظه.

(٣) قوله: (ذهب الكوفيون) أي: وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه في التسهيل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٠).

(٤) على أنه بدل كل من كل، وجوز وجه ثالث أن يكون تأكيدًا بالمرادف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٥) قوله: (القطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٠).

(٦) الإضمار جائز لا واجب فيجوز إظهارهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٥).

(٧) ما بين القوسين ساقط من النسخة «ق» وما أثبت أصوب.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٢).

(٩) أي: بأن كا الأول مفرد والثاني مركب.

كـ«زيد أنف الناقة» (اتبع) الثاني (الذي ردف[1]) الأول له في إعرابه على أنه بدل، أو عطف بيان، ويجوز القطع إلى الرفع، أو النصب[2] بتقدير: هو، أو أعني إن كان مجرورا، أو إلى النصب إن كان مرفوعًا، وإلى الرفع إن كان منصوبًا، ذكره في التسهيل[3].

[أقسام العلم باعتبار الوضع: المنقول]

٧٦ وَمِنْهُ مَنْقُوْلٌ كـ«فَضْلٍ وَأَسَدْ» ....

ثم اعلم أنه ينقسم أيضًا بحسب الوضع إلى قسمين: منقول ومرتجل، أشار إلى الأول بقوله: (ومنه) أي: ومن العلم بعض (منقول[4])[5] وهو الغالب في الأعلام[6]، وهو ما استعمل[7] قبل العلمية[8] لغيرها.

---

(١) قوله: (اتبع الذي ردف) أي: اتبع الاتباع، الأول الاصطلاحي والثاني اللغوي فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة، قوله: (اتبع) جواب إن الشرطية المدغمة في لا، وحذف الفاء للضرورة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٠).

(٢) في س: النصب والرفع، والمثبت من ق.

(٣) انظر شرح التسهيل للمرادي (١٧٩).

(٤) في هامش س: المنقول هو المشتق.

(٥) من المنقول العلم بالغلبة؛ لأن غلبته كالوضع الجديد خلافًا لمن جعله واسطة قاله في الآيات البينات.
وقيل: كل الأعلام منقولة؛ لأن أصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية، وإن لم يعلم في نحو: سعاد، وقيل: كلها مرتجلة. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/٨٧).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٨).

(٧) الأولى التعبير بالوضع ليدخل في المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فإنه من المنقول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٨) قوله: (قبل العلمية) أل للعهد الحضوري أي: قبل النوع الحاضر من العلمية، فيتناول=



[اقسام النقل]

ونقله إما أن يكون من مصدر (**كفضل**) وهو في الأصل مصدر فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلًا، وزيد فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدًا وزيادة، (**و**) يكون من اسم عين نحو: (**أسد**) فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس، وثور بالمثلثة فإنه في الأصل للفحل من البقر، أو يكون من وصف، وذلك الوصف إما لفاعل، كحارث؛ فإنه في الأصل اسم فاعل من حَرَثَ يَحْرُثُ، وحَسَن بفتح المهملتين؛ فإنه في الأصل صفة مشبهةٌ من حَسَنَ يَحْسُنُ، أو لمفعول، كمنصور؛ فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد، ومحمد فإنه في الأصل اسم مفعول من حَمَّدَ ـ بتشديد الميم ـ الثلاثي المزيد، وأن يكون من فعل مجرد عن الفاعل، وذلك الفعل إما ماضٍ، كشَمَّر بتشديد الميم لفرس، أو مضارع كـ«يَشْكُر» لرجل، وهو نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو أمر، كـ«إصمِت[(١)]» لبريَّة.

قال الرضيُّ: وكسر الميم منه، والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الإعلام كثيرًا ما يُغَيَّرُ لفظها عند النقل[(٢)].

[المرتجل]

٧٦	وَذُوْ ارْتِجَـــالٍ كَسَـــعَادَ وَأُدَدْ

= الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوع آخر من العلمية كأسامة علم شخص فهو منقول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(١) «إصمت» بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع فيها في الأمر الضم. إما لأن مضارع «فعل» يجئ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها؛ ولا حاجة لدعوى الرضي أنه من تغييرات التسمية؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغير لفظها عند النقل. انظر: حاشية يس على القطر (١/١٩٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩١).

ثم أشار إلى **الثاني** منهما بقوله: **(و)** منه أي: ومن بعضه الآخر **(ذو ارتجال)** مأخوذ من الارتجال بمعنى الابتكار[١]، قيل: كأنه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء إذا فعله قائمًا على رجليه من غير أن يقعد ويتروي[٢]، وهو في كلام سيبويه على وجهين:

أحدهما: ما لم يقع له مادة مستعملة في كلام العرب، قالوا: ولم يأت من ذلك إلا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد[٣]، ولم يستعملوا مادة «فـ قـ عـ س» في غير هذا الموضع.

والثاني: ما استعمل مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية، بل استعمل من أول الأمر علمًا، وهذا الثاني هو الكثير، ولذلك اقتصر المصنف عليه فقال: **(كسعاد)** علمًا لامرأة لم تستعمل هذه ألبتة[٤] في النكرات، واستعملت مادة «س ع د» في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك، **(وأدد[٥])** علمًا لرجل وهو أبو قبيلة من اليمن[٦]، واستعملت هذه المادة في الودود وغيره[٧].

---

(١) ومعنى كون العلم مرتجلًا أنه يبتدئ به بالتسمية من غير سبق استعماله من غير علم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٨).

(٣) وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن داود بن أسد. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٨).

(٤) في س: البنية، والمنقول من ق.

(٥) قوله: (أدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما في «أقتت» فهو منقول من جمع لا مرتجل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٦) وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٨).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٨).



[المنقول عن جملة]

٧٧ وَجُمْلَـةً ....

(و) من المنقول ما أصله الذي نقل منه[١] (جملة)، وتلك الجملة إما فعلية فاعلها ظاهر، كـ«شاب قرناها» أي: ذؤاب شعرها، أو فاعلها مضمر بارز، كـ«أطرقا»[٢]، أو مستتر كـ«يزيد» في قوله[٣]:

---

(١) قوله: (ومن المنقول) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتضي كونه قسيمًا للمنقول والمرتجل، وإنما تكلم على المنقول من جملة، والمنقول من مركب مزجي، والمنقول من المتضايفين دون المنقول من بقية المركبات، كالمركب التقييدي لكونها المسموعة عن العرب لا غيرها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٢) قوله: (كأطرقا) هو جملة من بيت وهو:

عَلَـى أَطْرِقَـا، بَالِيَـاتِ الخِيَـا ... مِ، إِلَّا الثُّمَـامُ، وَإِلَّا العِصِـيُّ

وهذا البيت لأبي ذؤيب. انظر: شرح أشعار الهذليين (١٠٠)، وشرح التسهيل (١/١٧١)، شر الشواهد للعيني (١/٣٩٧) وشرح المرادي على الألفية (١/١٢٢)، وأطرقا اسم موضع، وباليات: حال من أطرقا، والتقدير باليات خيامها، والثمام: ضرب من النبات، العصي: قوائم الخيام.

(٣) الرجز قائله رؤبة في ملحق ديوانه (١٧٢).

الشاهد فيه: (بني يزيدُ) فإن يزيد بضم الدال اسم علم منقول عن المركب الإسنادي دل عليه ضمة الدال؛ لأنها تدل على الحكاية، وكونها محكية تدل على أنها كانت إسنادية في الأصل؛ إذ لا يحكى غيرها، **وقال ابن يعيش**: وصوابه تزيد بالتاء المثناة من فوق وهو اسم رجل، وإليه تنسب الثياب التزيدية، وقال الرشاطي: تزيد بن جشم بن الخزرج، وفي قضاعة تزيد بن حلوان بن عمران بن إلحاف بن قضاعة. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/١٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٢٨)، وشرح المرادي على الألفية (١/١٢٢)، والتصريح (١/١١٧)، والأشموني (١/٧٣/٦٠)، ومجالس ثعلب (٢١٢)، وخزانة الأدب (١/١٣٠)، واللسان «فدد»، ومغني اللبيب (١٠٦١/٨١٧).

.... بَنِي يَزِيْدُ ....

أو اسمية، كـ«زيدٌ منطلقٌ»، وليس النقل من الجملة الإسمية بمسموعٍ من العرب، كما قاله في شرح التسهيل[1]، ولكن النحاة قاسوه على ما سُمِعَ من النقل من الجمل الفعلية، وجعلوه قسيمًا له على تقدير التسمية بها[2].

تَنْبِيهٌ [أقوال العلماء في تقسيم العلم]

ما ذكره المصنف من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور، وليس هناك قسم آخر[3]، وإن كانت عبارته توهم ذلك لولا ما قدرته، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير[4]، وعن الزجاج كلها مرتجلة[5]؛ لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفًا أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود[6].

الإعراب

قوله: «وإن يكونا»، «إن» حرف شرط، و«يكونا» فعل الشرط مجزوم

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/١٧١، ١٧٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩١).

(٣) أي: لا واسط بين المنقول والمرتجل، وعبارة المصنف لا تفيد انحصار العلم بين منقول ومرتجل.

(٤) **قال الصبان**: ولا يضر جعل المعنى للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٥) **قال الصبان**: قوله: أي: الأشموني كلها مرتجلة: مبني على قوله: إن المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول، وهذا القصد غير متحقق وموافقة بعض الأعلام نكرة أو وصفًا أو غيرهما أمر اتفاقي لا بالقصد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩١).

بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها، وهو ضمير تثنيه يرجع إلى الاسم واللقب كما تقرر، و«مفردين» خبر يكونا، و«فأضف» الفاء رابطة لجواب الشرط، و«أضف» فعل أمر وفاعل، والجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط، و«حتمًا» مفعول مطلق، «وإلا»، «إن» حرف شرط، و«لا» نافية أدغمت النون في اللام لتقارب المخرج، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، و«اتبع» فعل أمر متعد لاثنين حذف ثانيهما مع متعلقه، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط، و«الذي» في محل نصب على أنه مفعول أول بـ«أتبع»، وهو جار على موصوف محذوف، وجملة «رَدِف» بكسر الدال على الأفصح صلة الذي، والعائد فاعل ردف المستتر فيه، ومفعوله محذوف، والتقدير: وإن لا يكونا مفردين فاتبع الثاني الذي ردف الأول ما قبله في إعرابه، «ومنه» خبر مقدم، والضمير للعلم، و«منقول» مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء به تقديم خبره المختص عليه، و«كفضل» خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك، «وأسد» معطوف عليه، «وذو» مبتدأ حُذِفَ خبره لدلالة خبر[1] المتقدم عليه، و«ارتجال» مضاف إليه، والتقدير: «ومنه ذو ارتجال»، «وكسعاد» خبر لمبتدأ محذوف كما مر، «وأدد» معطوف على سعاد، و«جملة» مبتدأ، وخبره محذوف كما مر[2].

[أقسام العلم]

٧٧ ..... وَمَـا بِمَـزْجٍ رُكِّبَـا ذَا إِنْ بِغَيْرِ، وَيْـهِ، تَـمَّ أُعِرِبَا

ثم العلم ينقسم أيضًا إلى مفرد عند التركيب كزيد وهند، وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع:

(١) قوله: «خبر»، ليس في س، وهي مثبتة من ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٧).

[تعريف المركب المزجي]

وذلك أنه إما مركب مزجي كما أشار إليه بقوله: **(و)** منه **(ما بمزج رُكِبَا)** وهو كل كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى، وجعلا اسمًا واحدًا، ونزلت ثانيتهما من الأولى منزلة تاء التأنيث مما قبلها[1]، كـ«بعلبك وحضرموت» لبلدين، والأصل قبل التركيب «بعل»، و«بك» و«حضر»، «وموت» فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة[2].

[حكم المركب المزجي]

و**(ذا)** المركب تركيب مزج **(إن بغير)** لفظ **(ويه تم)** أي: ختم، كالمثالين المارين **(أُعْرِبَا)** إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، فيُعْرَبُ بالضمَّة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وجرًا للتركيب والعلمية، والجزأ الأول يُبْنَى على الفتح[3] ما لم يكن آخره ياء فيسكن؛ للثقل بالتركيب والإعلال، كمعدي كرب لرجل، و«قالِي قَلا» لمكان، وقد يُبْنَى ما تمَّ بغير ويهٍ على الفتح تشبيها بخمسةَ عشر[4]، وقد

---

(١) قوله: (منزلة تاء التأنيث مما قبلها) أي: في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها، فكما أن الإعراب إنما يكون على هاء التأنيث، نحو: فاطمة فكذلك هنا لا يكون إلا على الجزء الأخير من المركب المزجي، لكن محل فتح الأول من المركب المزجي إذا لم يكن ياء، وإلا سكنت نحو: معدي كرب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٣) حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٨٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨).

(٣) قوله: (يبنى على الفتح) كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون؛ لأنهما ليسا محل للبناء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

(٤) قوله: (تشبيهًا بخمسة عشر) أي: تشبيهًا بصنف آخر من المزجي والمركب العددي فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

يضاف صدره إلى عجزه[١]، والأول هو الأشهر[٢]، وإن ختم بـ«ويه» بني على الكسر في الأشهر عند سيبويه. أما البناء؛ لأنه[٣] اسم صوت، والصوت مشبه للحرف في الإهمال، وإما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين[٤]، كسيبويه وعمرويه[٥]، واختار الجرمي أنه يعرب إعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين[٦].

قال أبو حيان: وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء؛ لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتهما[٧] اسمًا واحدًا[٨].

[المركب الإضافي]

٧٨ وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كـ«عَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ»

وإما مركب إضافي، وقد أشار إليه بقوله: **(وشاع في الأعلام)** المركبة **(ذو الإضافة)** وهو الغالب في الأعلام المركبة؛ لأن الأكثر فيها الكنى، وهي

---

(١) قوله: (قد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره، نحو: هذا رام هرمز، ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتل نحو: معدي كرب، وقد يمنع العجز من الصرف مطلقًا مع جريان الأول بوجوه الإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٥).

(٢) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٣٤).

(٣) أي: لأن ويه... إلخ.

(٤) أي: أن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(٥) فيبنى سيبويه وعمرويه تغليبًا لجانب الصوت؛ لأنه الآخر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٨، ٤٠٠).

(٧) في ق: صيرورتها.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠١).



مضافة، وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في أن الجزءْ الأول جار بوجوه الإعراب، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة إلا أن التنوين ملازم للسكون، والمضاف إليه ملازم للجر، وما قبله يختلف بوجوه الإعراب[1]، وهو على ضربين[2]: غير كنية (**كعبد شمس**) مما المضاف إليه مجرور بالكسرة، والمضاف معرب بالحركات، (**و**) كنية، نحو: (**أبي قحافة**) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة، والمضاف معرب بالحروف، وحكمه أن يجري الجزء الأول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًا بالإضافة دائمًا.

وأبو قحافة علمٌ لوالد أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما، قيل: وإنما أتى بمثالين ـ وإن كان المثال لا يسأل عنه[3]، كما قال السيرافي: ـ ليعرفك أن الجزء الأول يكون كنية وغيرها، ومعربًا بالحركات والحروف، وأن الثاني يكون منصرفًا وغيره[4].

[المركب الإسنادي]

وإما مركب إسنادي وهو كل كلمتين أسندت أحديهما إلى الأخرى، كبرق نَحْرُهُ، وشاب قرناها، وهذا مبني، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به[5]، ....

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٠١).

(٢) قوله: (وهو على ضربين) نبه بذلك على حكمة تعداد المثال، ويحتمل أن تكون حكمته الإشارة إلى أنه لافرق في الجزء الأول بين أن يكون معربًا بالحركات أو الحروف، وفي الثاني بين أن يكون منصرفًا أو غير منصرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٤).

(٣) قوله: (لا يسأل عنه) لأن المقصود منه الإيضاح، وكل ما كانت الأمثلة أكثر كان الإيضاح أشد.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٨٧).

(٥) مثل المركب تركيب إسناد المركب العددي فإنه يحكى، وكذا المركب من حرفين كإنما،=



قال[1]:

كَـذِبْتُمْ وَبَيْـتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَـا   بَنِـي شَـابَ قَرْنَاهَـا تَصُـرُّ وَتَحْلُـبُ

[اسم الجنس]

٧٩ وَوَضَعُوْا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   ....

(ووضعوا) أي: العرب[2] (لبعض الأجناس) التي لا تُؤْلَفُ غالبًا[3] كالسباع والوحوش[4] والحشرات[5] لا لكلها (علم[6]) عوضًا عما فاتها من

= أو حرف وفعل كقد قام، أو حرف واسم كيا زيد، فكل ذلك محكي ولم ينص عليه الشارح؛ لأنه شبيه بالمركب الإسنادي فكأنه داخل فيه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٣/١).

(١) البيت من الطويل وهو للأسدي في لسان العرب (٣٣٣/١٣) «قرن»، وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢٧٣/٢)، والخصائص (٣٦٧/٢)، وشرح المفصل (٢٨/١)، والكتاب (٨٥/٢، ٢٠٧/٣، ٣٢٦)، ولسان العرب (٥٩٦/١٢) «نوم»، والكامل (٤٩٧)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٢٠، ١٢٣)، والمقاصد النحوية (٣/٤)، والمقتضب (٩/٤، ٢٢٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١٢٩/١)، وأوضح المسالك (١٣٢/١)، الجمل في النحو للخليل (١٣٠).

(٢) إسناد الوضع إلى العرب مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم، وإلا فالواضع على الأصح هو الله تعالى، وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي فلا يقاس على ما ورد منه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٤/١).

(٣) وقد يوضع علم الجنسي لجنس.

(٤) قوله: (الوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدوا بنابه.

(٥) الحشرات هي صغار الدواب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٤/١).

(٦) قوله: (علم) أصله علمًا لأنه مفعول به لـ«وضع»، ولكنه وقف عليه بالسكون، وحذف الألف لضرورة الشعر، أو على لغة ربيعة. انظر: شرح المكودي (١٣٥/١)، وإعراب الألفية (٢٦).



وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه.

[تعريف العلم الجنسي]

والعلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية، أو ذي الأداة الحضورية، وبذلك يفارق العلم الشخصي، تقول في تعينه تعين ذي الأداة الجنسية: أسامة أجرأ[١] من ثعالة، فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك: الأسد أجرأ من الثعلب، وأل في الأسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد؛ إذ كل منهما اسم جنس.

وتقول في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية: هذا أسامة مقبلًا، فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا، وأل في الأسد هذا للتعريف المستفاد من الإشارة ـ [بمنزلة قولك: هذا الأسد مقبلًا][٢] ـ إلى الجنس[٣].

[حكم العلم الجنسي]

٧٩ .... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لفظًا ......

وهذا العلم الجنسي **(كعلم الأشخاص لفظًا)** فيمنع من دخول أل عليه، فلا يقال: الأسامة، كما لا يقال: الزيد، ويمنع من الإضافة[٤]، فلا يقال: أسامتكم، كما لا يقال: زيدكم إلا أن قصد فيهما[٥] الشياع في المسألتين؛ لأن

---

(١) قوله: (أجرأ) من الجراءة وهي الشدة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤١٩/١).

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤١٩/١).

(٤) قوله: (ويمنع من الإضافة) أي: ما دامت علميته؛ فإن نُكر جازت إضافته.

(٥) في س: منها، والمثبت من ق.

المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرفٍ واحدٍ، وذلك مأمون بالشياع، ويمنع من الصرف[1] إذا كان سبب آخر مع العلمية، كالتأنيث اللفظي في أسامة وثعالة، وكزيادة الألف والنون في حمار قبان[2]، وكوزن الفعل في «بنات أوبر» علمًا على ضرب من الكماة، وابن آوي[3].

فإن قيل: وزن الفعل في المضاف إليه فقط، والعلم مجموع المضاف والمضاف إليه.

أجيب بأن الأعلام الجنسية الإضافية تجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علمًا وحده، قاله الدماميني[4].

ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال: أسامة مفترسٌ، بل المفترس، ويبتدأ به، وتأتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما في المثالين السابقين[5].

٧٩ .... وَهْـوَ عَـمّ

(وهو عم) من جهة المعنى أي: مدلوله شائع في أمته وجماعته[6] لا

(١) قوله: (من الصرف) وهو التنوين، فلا يجر بالكسرة ولا ينون.

(٢) قوله: (حمار قبان) دويبة وهو فعلان من قب؛ لأن العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم، ولو كان فعالاً لصرفته أي: لأن النون أصلية. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٤٢١/١).

(٣) قوله: (ابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب، طويل المخالب والأظفار، صياحه يشبه صياح الصبيان. انظر: حياة الحيوان للدميري (١٩/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤١٩/١، ٤٢٠).

(٥) المثالان هما: أسامة أجرأ ثعالة، وهذا أسامة مقبلًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٠/١).

(٦) قوله: (أمته وجماعته) عطف تفسير.

يختص به واحدٌ دون آخر، كما أن النكرة نحو: رجل، كذلك لا تخصُّ واحدًا بعينه، ولذلك ذكر في شرح التسهيل أنه كاسم الجنس[1].

فائدة: [الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص]

الفرق بين علم الجنس واسم الجنس أن الصورة الذهنية لها[2] خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما، وعموم[3] من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق، واللفظ الموضوع لها[4] من حيث خصوصها علم جنس كأسامة، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس، كأسد، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها، والحاصل: أن أسد موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من غير اعتبار قيد معها أصلًا، وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخص لها مع قطع النظر عن إفرادها[5].

[انقسام علم الجنس]

٨٠ مِـنْ ذَاكَ أُمُّ عِـرْيَطٍ لِلْعَقْـرَبِ   وَهَكَـذَا ثُعَالَـةُ لِلثَّعْلَـبِ

وينقسم علم الجنس إلى اسم وكنية ولقب، كما علم من قوله:

وَوَضَـعُوْا لِـبَعْضِ الأَجْنَـاسِ عَلَـمْ   كَعَلَـمِ الأَشْـخَاصِ لفظًـا وَهْـوَ عَـمّ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١١٥، ١١٦).

(٢) في س: لها، وق: لهما.

(٣) قوله: (وعموم) معطوف على لها خصوص.

(٤) أي: الصورة الذهنية.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٠).

ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها ـ وهو الغالب ـ أعيانٌ لا تؤلف للواضع كالسباع[1]، وقد شرع في ذلك بقوله: **(من ذاك)** الموضوع علمًا للجنس أعلام وضعت للأعيان نحو: **(أم عِرْيط)** فإنه علم **(للعقرب)** أي: لجنسها، واسمها شبوه، **(وهكذا ثعالة)** وأبو الحصين؛ فإنه علم **(للثعلب)** أي: لجنسه، وأسامه وأبو الحارث علم للأسد، وذؤالة وأبو جعد علمٌ للذئب[2].

والنوع الثاني: أعيان تؤلف «كهَيان بن بَيان» بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة[3] تحت للمجهول العين ـ وهي الذات ـ والنسب من بني آدم، كـ«طامر بن طامر» لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه.

وقيل: «هيان بن بيان» اسمًا لولدين لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ويقال أيضًا للذي لا يعرف صلعمة بن قلعمة، وضل بن ضل، و«أبي المضآء» بالمد[4] للفرس، و«أبي الدغفاء» بالغين المعجمة[5] ممدودًا الأحمَق؛ لأن العرب إذا أحمقوا إنسانًا قالوا له أبو الدغفاء، ولدها فقارًا أي شيئًا لا رأس له إلا ذنب، والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون.

قال الموضح في حواشي التسهيل: كأن العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته، وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف[6].

---

(١) السباع جمع سبع وهو ما له ناب. انظر: التصريح على التوضيح (٤٢٢/١).

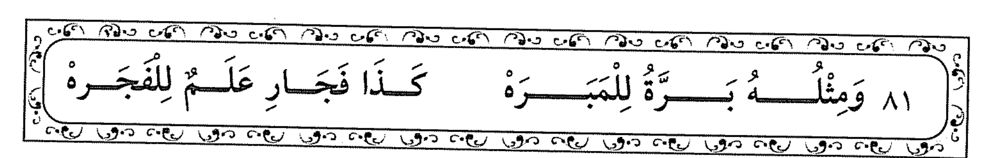
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١).

(٣) في س: المثنى، والمثبت من ق.

(٤) وفتح الميم والضاد المعجمة.

(٥) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٢/١).



والنوع الثالث أمور معنوية أشار إليها المصنف بقوله: (ومثله) أي: مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم جنس موضوع للمعاني، نحو: (برة) علم (للمبره) بمعنى البر، وسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه، ينصب مسماه، ثم استعملوه مكان يسبح فصار[1] بدلًا من اللفظ بالفعل، والمعنى براءة الله تعالى من السوء، و«كيسان» بفتح الكاف وسكون الياء علم «للغَدر» بفتح الغين المعجمة، وعليه قوله[2]:

إِذَا مَا دُعُوا[3] كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الغَدْرِ أَسْعَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ

و«يسار» بفتح الياء المثناة علم للميسرة بمعنى اليسر (كذا فجار) بالبناء على الكسر، كخدام (علم للفجرة[4]) بسكون الجيم بمعنى الفجور[5].

الإعراب

قوله: «ووضعوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب كما مر[6]، و«لبعض»

(١) في س: وصار، والمثبت من ق.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ملحق ديوانه (٣٣٩)، والأغاني (١٤/٨٢)، وله أو لضمرة في شرح المفصل (١/٣٧، ٣٨)، ولسان العرب (٦/٢٠١)، وبلا نسبة في الأشموني (١/١٣٧).
الشاهد فيه قوله: (إذا ما دعوا كيسان) حيث جاء كيسان علمًا للغدر.

(٣) دعوا بالبناء للمفعول.

(٤) أي: لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٢، ٤٢٣).

(٦) ومر ما فيه.

متعلق به، و«الأجناس» مضاف إليه، و«علم» مفعول وضعوا وقفَ عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و«كعلم» في موضع الحال من علم، و«الأشخاص» مضاف إليه، و«لفظًا» منصوب بنزع الخافض على حذف حال، والتقدير: في اللفظ خاصة، و«هو» مبتدأ يرجع إلى علم الأجناس[1]، و«عم» خبره، ويجوز أن يكون عم اسم تفضيل، والأصل «أعم» حذفت الهمزة تخفيفًا للضرورة[2]، و«من ذلك» خبر مقدم، والإشارة إلى الوضع من علم الجنس، و«أم» مبتدأ مؤخر، و«عريط[3]» مضاف إليه، و«للعقرب» في موضع الحال من الضمير في الخبر المتقدم، والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها علمًا للعقرب، و«هكذا ثعالة» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، و«للثعلب» متعلق بحال محذوف، والتقدير: وثعالة هكذا استقر علمًا موضوعًا للثعلب، «ومثله برة» مبتدأ وخبر أيضًا على التقديم والتأخير، و«برة» ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وثعالة كذلك إلا أنه نُوِّن للضرورة، و«للمبرة» متعلق بحال محذوفة، والتقدير: وبرة مثله حال كونها علمًا موضوعًا للمبرة، و«كذا» خبر مقدم، و«فجار[4]» مبتدأ مؤخر، و«علم» مبتدأ محذوف الخبر، و«للفجرة» متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا موضوع للفجرة[5].

* * *

---

(١) في س وق الأشخاص، والمثبت في الأصل من تمرين الطلاب (١٧).

(٢) **قال الصبان قوله:** (عمَّ) فعل ماض لا أفعل تفضيل؛ لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم شخص وليس كذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٥).

(٣) قوله: (عِريَط) بكسر العين وفتح الياء آخر الحروف.

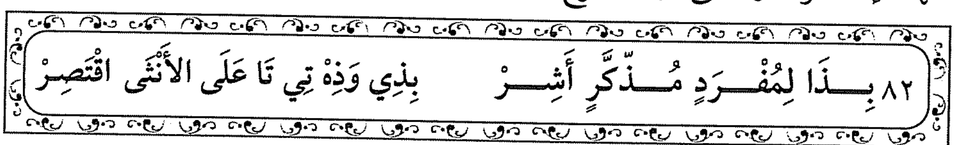
(٤) وهو مبني على الكسر تشبيهًا له بنزال وهو معدول عن فجرة.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٧).



(اسم الإشارة[1])

الثالث من المعارف اسم الإشارة وأخره في التسهيل عن الموصول وضعًا مع تصريحه بأنه قبله رتبة[2]، وحده كما قال فيه[3]: ما دل على مسمى وإشارة[4] إليه، وتركه هنا اكتفاء بحصر إفراده[5]، وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع.



٨٢ بِــذَا لِمُفْــرَدٍ مُــذَكَّرٍ أَشِــرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

قوله: **(بذا)**[6] مقصور **(لمفرد**[7] **مذكر**[8] **أشر)**، وقد يقال: ذاء بهمزة

---

(١) قوله: (اسم الإشارة) أي: اسم تصحبه الإشارة الحسية، وهي التي بأحد الأعضاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(٢) شرح التسهيل للمرادي (٢٢٤).

(٣) أي: في التسهيل وانظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) المقصود من الإشارة هنا الإشارة الحسية دون الذهنية إذ هي المرادة عند الإطلاق.

(٥) قوله: (بحصر أفراده) أي: اسم الإشارة، وهي سبعة عشر: ثلاثة للمفرد المذكر، وعشرة للمفردة المؤنثة، وذا وتان، وأولى بالمد، فقوله: (وهي ستة) غير ظاهر، إلا أن يقال: جعله أفرادَ اسم الإشارة ستة باعتبار المشار إليه، وإن كانت في نفسها أكثر من ستة، وباعتبار المشار إليه يندفع ما يقال: كيف عد اسم إشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(٦) قوله: (بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الإضافي أي: بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن، فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح.

(٧) قوله: (لمفرد) قيل: اللام بمعنى إلى، ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس، والمراد المفرد حقيقة أو حكمًا كالجمع والفريق.

(٨) قوله: (لمذكر) أي: حقيقة أو حكمًا نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].=

مكسورة بعد الألف، وذائهِ بهاءٍ مكسورةٍ بعد الهمزة[1]، وذاؤُهُ بهاءٍ مضمومة بعد همزة مضمومة، والأصل فيهما ذاء، وألفه أصليه عند البصريين لا زائدة خلافًا للكوفيين، وهو ثلاثيُّ الأصل، حذفت لامه على الأصح لا عينه، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح[2][3]، (بذي وذه) وته بسكون الهاء فيهما[4] وكسرها باختلاس فيهما، وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها، لا ترك الإشباع[5]، وذهي وتهي بإشباع الكسرة.

و(تي) و(تا) وذات[6] (على الأنثى[7]) المفردة[8] (اقتصر)، فلا يشار بهذه العشرة لغيرها[9]، كما حكاها في التسهيل[10].

= انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(١) أي: بعد الهمزة المكسورة. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٣٨).

(٢) **وقال الكوفيون**: الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكسير بدليل سقوطها في التثنية في ذان، ورُدَّ بأن ذان ليس تثنية ذا، بل هي صيغة وضعت للتثنية كأنتما وهما. انظر: الكوكب الدرية للأهدل (١/٦٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٥).

(٤) في ق: فيها.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩).

(٦) قوله: (ذاتُ) بالتاء على الضم، وهي أغربها واسم الإشارة ذا والتاء للتأنيث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٩).

(٧) قوله: (على الأنثى) أي: حقيقة أو حكمًا كالمذكر المنزل منزلة الأنثى.

(٨) قوله: (المَفردة) أي: حقيقة أو حكمًا كالفرقة والجماعة.

(٩) قوله: (فلا يشار بهذه العشرة) أشار إلى أن الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه، إذا لوحظ كل واحد واحد من العشرة على حدته، فإن لوحظ المجموع جاز الأمران. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٣٩).

(١٠) شرح التسهيل للمرادي (٢٢٦).



٨٣ وَذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَنَّـــى الْمُرْتَفِـــعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

(وذان) تثنية «ذا» بحذف الألف الأولى لسكونها وسكون ألف التثنية، يشار بها للمثنى[1] المذكر المرتفع، و(تان) بتثنية تا بحذف الألف لما تقدم، يُشار بها (للمثنى) المؤنث (المرتفع)، وإنما لم يثن من ألفاظ الأنثى إلا «تا» حذرًا من الالتباس، (وفي سواه[2]) أي المرتفع وهو المنتصب والمنخفض (ذين) للمذكر، و(تين) للمؤنث بالياء (اذكر تطع) أي: النحاة،، وأما نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] بالألف وتشديد ﴿إِنَّ﴾، ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣][3] فمؤول إما على حذف اسم إن ضمير شأن على حد إن بك زيدٌ مأخوذٌ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على «إن» بمعنى «نعم»، وهي لا تعمل شيئًا؛ لأنها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر، أو على أنه فاعل على لغة خثعم؛ فإنهم لا يَقْلِبُونَ ألف التثنية ياء في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد، وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين، وألف المفرد لا تقلب ياء، أو على أنه جئ به على أول أحواله، وهو الرفع كما في

---

(١) قوله: (للمثنى) أي: صورة وقوله بعد: (المرتفع) أي: محلًا؛ لأن التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان؛ إذ لا يثنى المبني كما مر، والظاهر بناؤهما على الألف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان، ولا رجلين. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (٩١/١)، حاشية الصبان على الأشموني (١٣٩/١).

(٢) أي: في حالة إرادة سواه.

(٣) **قال ابن الجزري**: اختلفوا في ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾ فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها، واختلفوا في هذان فقرأ أبو عمرو هذين بالياء، وقرأ الباقون بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون. انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣٢٠/٢، ٣٢١)، إبراز المعاني لأبي شامة (٥٩١، ٥٩٢).

اثنان قبل التركيب، أو على أن «إن» نافية بمعنى ما، واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبنيٌّ؛ لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب[1].

٨٤ وَبِــأُولَى أَشِــرْ لِجَمْــعٍ مطلقًــا وَالمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى البَعْدِ انْطِقَا

(وبأولى أشر لجمع مطلقًا) سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا عاقلًا أم غيره، (و) القصر[2] فيه لغة تميم[3]، و(المد) لغة أهل الحجاز[4]، وهي (أولى) من القصر، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

تَنْبِيهٌ

استعمال أولى في غير العاقل قليلٌ، ومنه قوله[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩).

(٢) القصر: أي: بلا همزة في آخره.

(٣) رويت أيضًا عن قيس وربيعة وأسد فيقولون أولي وهؤلي بضم الهاء وضم الهمزة وفتح اللام وقد يقال فيهما: هولي بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام، وإذا كان مقصورًا يكتب بالياء، وإن كان ممدودًا كتب بالألف. انظر: الكواكب الدرية (١/٦٨).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٢٩).

(٥) **قال العيني**: قاله جرير بن عطية وهو في ديوانه (٩٩٠)، وهو من قصيدة من الرمل، وقوله: (ذم) أمر من ذم يذم، ويجوز في الميم الحركات الثلاث، الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر على الأصل، وبعد حال من المنازل، وفيه حذف، تقديره: بعد مفارقة منزلة اللوى، وقوله عطف على المنازل.

الشاهد فيه قوله: (أولئك الأيام) حيث استعمل أولئك في غير العقلاء، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، والأيام بالجر: إما صفة أو عطف بيان، ويروى (الأقوام) فحينئذٍ لا شاهد فيه. شرح الشواهد للعيني (١/١٣٩) وانظر: تخليص الشواهد (١٢٣)، وخزانة الأدب (٥/٤٣٠)، وشرح التصريح (١/١٢٨)،=



ذُمَّ المَنَـــازِلَ بَعْـــدَ مَنْزِلَـــةِ اللِّـــوَى وَالعَـــيْشَ بَعَـــدَ أُوْلَئِـــكَ الأَيَّـــامِ

و«ذم» أمر من ذم يذم، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف، والضم للاتباع[1].

٨٥ بِالكَافِ حَرْفًا ....

وما تقدم هو ما إذا كان المشار إليه قريبًا[2]، **(ولدى البعد)**[3]، وهي المرتبة الثانية من مرتبتي المشار إليه على رأي المصنف **(انطقا)** مع اسم الإشارة **(بالكاف)** حالة كونه **(حرفًا)** لمجرد الخطاب.

تَنْبِيهٌ

ألف «انطقا» مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، و«حرفًا» حال من الكاف كما تقرر، أي: انطقن بالكاف محكومًا عليه بالحرفية[4]، وهو اتفاق، ونبه عليه[5] لئلا يتوهم أنه ضمير، كما هو في غلامك.

ولحق الكاف للدلالة على الخطاب[6]، ....

= وشرح شواهد الشافية (١٦٧)، وشرح المفصل (١٢٩/٩)، ولسان العرب (٤٣٧/٥) «أولي»، والمقاصد النحوية (٤٠٨/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٣٤/١)، وشرح ابن عقيل (٧٢)، والمقتضب (١٨٥/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٢٣/١).

(٢) أي: قريبا حقيقة أو حكمًا، وكذا يقال في البعد.

(٣) قوله: (لدى البعد) أي: بعد المشار إليه قليلًا أو كثيرًا.

(٤) قوله: (محكومًا عليه بالحرفية) أشار إلى أن هذه الحال وإن كانت جامدة لفظًا هي مشتقة تأويلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٠/١).

(٥) أي: على حرفية الكاف.

(٦) قوله: (للدلالة على الخطاب) أي: بالمادة.



وعلى حال المخاطب[١] من كونه مذكرًا، أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا، فهذه ستة أحوال، وأحوال المشار إليه وهي ستة كما تقدم، فذلك ست وثلاثون، يجمعها هذان الجدولان اللذان بباطن الصفحة التي تلي هذه[٢]:

السؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب	سؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يا رجل	كيف	تيك	المرأة	يا رجل
كيف	ذانك	الرجلان	يا رجل	كيف	تانك	المرأتان	يا رجل
كيف	أولئك	الرجال	يا رجل	كيف	أولئك	النساء	يا رجل
كيف	ذاكما	الرجل	يا رجلان	كيف	تيكما	المرأة	يا رجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا رجلان	كيف	تانكما	المرأتان	يا رجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يا رجلان	كيف	أولئكما	النساء	يا رجلان
كيف	ذاكم	الرجال	يا رجال	كيف	تيكم	المرأة	يا رجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يا رجال	كيف	تانكم	المرأتان	يا رجال
كيف	أولئكم	الرجال	يا رجال	كيف	أولئكم	النساء	يا رجال
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة	كيف	تيك	المرأة	يا امرأة
كيف	ذانك	الرجلان	يا امرأة	كيف	تانك	المرأتان	يا امرأة

(١) قوله: (وعلى حال المخاطب) أي: بهيئته أو ما يلحقه، وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد.

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٤٠، ١٤٢، ١٤٣).

السؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب	سؤال	اسم الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة	كيف	أولئك	النساء	يا امرأة
كيف	ذاكما	الرجل	يا امرأتان	كيف	تيكما	المرأة	يا امرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان	كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان	كيف	أولئكما	النساء	يا امرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يا نساء	كيف	تيكن	المرأة	يا نساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يا نساء	كيف	تانكن	المرأتان	يا نساء
كيف	أولئكن	الرجال	يا نساء	كيف	أولئكن	النساء	يا نساء

وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها[1]، لأنها لو كانت اسمًا لكان اسم الإشارة مضافًا، واللازم باطل؛ لأن اسم الإشارة[2] لا يقبل التنكير بحال[3]، وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة[4].

---

(١) قوله: (على اختلاف... إلخ) أي: مع اختلاف مواقعها كالاسمية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٢)

(٢) قوله: (لاسم الإشارة) ولقولهم: ذانك وذينك، وإن كان مضافًا لحذفت النون.

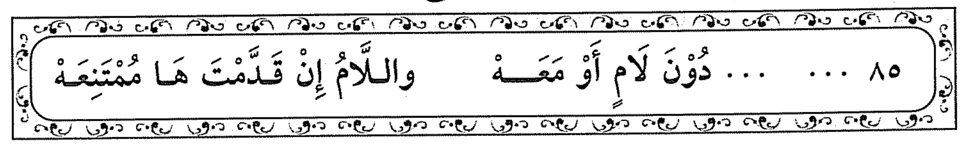
(٣) قوله: (لا يقبل التنكير بحال) لأنه لمصاحبته الإشارة الحسية لا يقبل شياعًا أصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٢).

(٤) وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة ظاهره مطلقًا، وقيل: إنها لا تلحق من إشارات المؤنث إلا تي وتا، وكذا ذي على خلاف، قالوا: تيك، وتلك، وتيلك بكسر التاء في الثلاثة، وتلك وتيك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك، وأنكر الأخير ثعلب، وجعلها الجوهري خطأ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٢).



تنبيه: [الإعراب]

قوله: «بذا لمفرد» متعلقان بـ«أشر»، و«مذكر» نعت لمفرد، و«أشر» فعل وفاعل، و«بذي» متعلق بـ«اقتصر»، و«ذه وتي وتا» معطوفات على «ذي» بإسقاط العاطف من الأخيرتين، و«على الأنثى» متعلق بـ«اقتصر»، وحذف نعتها استغناء بنعت المذكر كما حذف متعلق اقتصر، و«اقتصر» فعل أمر، وفاعله مستتر، وتقدير البيت: أشر بذا لمفرد مذكر، واقتصر بذي وذه وتي وتا على الأنثى المفردة، دون المذكر والمثنى والمجموع، و«ذان» مبتدأ، و«تان» معطوف عليه بإسقاط العاطف، و«للمثنى» متعلق خبر المبتدأ، أو ما عطف عليه على تقدير حال محذوفة، و«المرتفع» نعت للمثنى، و«في سواه» متعلق بـ«اذكر»، وخبر سوى؛ لأنها عنده متصرفة، خلاف ما ذهب إليه سيبويه، و«ذَين[1]» بفتح الذال مفعول «اذكر» مقدم عليه، و«تين» معطوف على ذين بإسقاط العاطف، و«اذكر» فعل أمر وفاعل، و«تطع» مضارع أطاع، مجزوم في جواب الطلب، ومفعوله محذوف، وتقدير البيت: وذان وتان مشار بهما للمثنى المرتفع مطلقًا، وفي سواه اذكر ذين وتين تطع النحاة كما مر أو العرب[2].



٨٥ ... ... دُوْنَ لَامٍ أَوْ مَعَــهْ وَالـلَّامُ إِنْ قَـدَّمْتَ هَـا مُمْتَنِعَـهْ

(دون لام) كما رأيت وهو لغة تميم[3]، (أو معه[4]) وهي لغة الحجاز فافعل ذاك أو ذلك، واختار ابن الحاجب أن ذاك ونحوه للمتوسط، ولا تدخل

(١) في ق: ذانَ.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٨).

(٣) فلا تأتي تميم باللام مطلقًا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع.

(٤) قوله: (أو معه) أو للتخيير بالنسبة للمفرد وأولى المقصور، ولتنويع اسم الإشارة بالنسبة إلى المثنى وولاء الممدود مع غيرهما.



اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة، بل مع المفرد مطلقًا، نحو: ذلك وتلك مع أُولَى مقصورًا، نحو: أولاك وأولا لك[1]، وأما المثنى مطلقًا، وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام.

([واللام][2] **إن قدمت**) على اسم الإشارة (**ها**) للتنبيه فهي (**ممتنعة**) عند الكل، فلا يجوز[3] اتفاقًا هذالك، ولا هاتلك، ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد[4].

تَنْبِيهٌ

أفهم كلامه أن «ها» التنبيه تدخل على المجرد من الكاف، نحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وعلى المصاحب لها وحدها، نحو: هذاك، وهاتيك، وهذانك، وهاتانك، وهؤلائك[5]، لكن هذا الثاني قليل[6]، ومنه قول طرفة[7]:

---

(١) في س: «أولئك»، والمثبت من ق.

(٢) ما بين القوسين سقط من ق، وهو مثبت من س.

(٣) في ق: تجوز، وفي س «يجوز».

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٤٤).

(٥) قوله: (هذاك وهاتيك وهذانك وهاتانك وهؤلائك) أي: على الأصح عند أبي حيان وغيره، وقيل: لا يجمع بين الكاف وها التنبيه في مثنى أو جمع وعليه المصنف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(٦) قوله: (لكن هذا الثاني قليل) أي: لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه؛ إذ لا ينبه عليه أحد ليرى ما ليس بمرئي، ولهذا لا يجامع اللام التي لأقصى البعد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(٧) **قال العيني**: قاله طرفة بن العبد وهو في ديوانه (٣١)، وهو من قصيدته المشهورة إحدى المعلقات السبع من الطويل، وأراد ببني غبراء اللصوص، وقيل: الفقراء والصعاليك، وقيل: الأضياف، وقيل: أهل الأرض؛ لأن الغبراء إما اسم الأرض أو صفة لها، وبنوها=



رَأَيْــتُ بَنِــي غَبْــرَاءَ لَا يُنْكِرُوْنَنِــي وَلَا أَهْــلُ هَــذَاكَ الطِّــرَافِ المُمَــدَّدِ

[الإعراب]

وقوله: «دون لام أو معه» حالان من الكاف أيضًا، و«اللام» مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«قدمت» فعل الشرط، و«ها» ـ بالقصر لا غير ـ مفعول قدمت، والمضاف إليه محذوف تقديره: ها التنبيه، و«ممتنعة» خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط [في التقدير][(١)]، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها فهي ممتنعة[(٢)].

٨٦ وَبِهُنَــا أَوْ هَهُنَــا أَشِــرْ إِلَــى دَانِي المَكَانِ، وَبِهِ الكَافَ صِلَا

٨٧ فِـي البُعْـدِ أَوْ بِـثَمَّ فُـهْ أَوْ هَنَّـا أَوْ بِهُنَالِــكَ انْطِقَــنْ أَوْ هِنَّــا

(وبهنا[(٣)]) المجردة من هاء التنبيه (أو ههنا) المسبوقة بهاء (أشر إلى

= أهلها، قوله: (لا ينكرونني) حال، ويجوز أن يكون مفعولًا ثانيًا إذا كان رأيت بمعنى علمت، قوله: (ولا أهل) بالرفع عطف على الضمير المرفوع في ينكرونني، وقد وقع الفصل بالمفعول، وأراد بأهل الطِراف بكسر الطاء الأغنياء، وهو البيت من الأدم، والممدود صفته.

الشاهد في قوله: (هذاك) حيث ألحق الهاء بالمقرون بالكاف وهو قليل. شرح الشواهد للعيني (١٤٤/١)، وانظر: وتخليص الشواهد (١٢٥)، وجمهرة اللغة (٧٥٤)، والجنى الداني (٣٤٧)، والدرر اللوامع (٢٣٦/١)، ولسان العرب (٥/٥) «غبر»، (٩٢/١٤) «بني»؛ والمقاصد النحوية (٤١٠/١) وجمهرة الأمثال (٣٨/١)، وبلا نسبة في الاشتقاق (٢١٤) وهمع الهوامع (٧٦/١)، وشرح الأشموني (١٢٢/١)، وخزانة الأدب (٣٠٤/٤، ٣٠٧).

(١) ما بين القوسين ليس في ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٧، ١٨).

(٣) قوله: (وبهنا) تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ إنما هو=

دان[1] المكان) أي: قريبة، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، (وبه الكاف) المتقدمة (صلا[2] في البعد) فقل: هناك وههناك (أو بثَم[3]) بفتح المثلثة (فه) أي: انطق في البعد بثَمَّ، كقوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ[4] ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤][5]، ويقال في الوقت ثُمَّة[6]، (أو هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون[7] (أو بهنالك) بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز، كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١][8]، فلا تقل ههنالك على اللغتين،

= من حيث كونه ظرفًا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها، فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانًا وقع غير ظرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(١) قوله: (داني) بياء في بعض نسخ المتن الخطية، وفي نسخة دان بلا ياء. انظر: تحقيق الألفية (٨٢)، أقول: وهي النسخة التي جرى على الخطيب في الشرح، وأشار إليها في الإعراب فيما يأتي.

(٢) قوله: (وبه الكاف... إلخ) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك، بل هذه تلزم الفتح والإفراد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(٣) قوله: (ثم) قد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت، ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء وإسكانها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(٤) قوله: (ثَمَّ) أي: في المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر.

(٥) قوله: (الآخرين) أي: فرعون وقومه قربناهم من بني إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجوا منهم أحد.

(٦) في ق: ثم.

(٧) قوله: (أو هِنا) هي والمكسورة تصحبها ها والكاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤).

(٨) قوله: ﴿هُنَالِكَ﴾ [الأحزاب: ١١] أي: على أنها في الآية للمكان كما عليه أبو حيان، وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمان المذكور قبل في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم﴾ الآية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٤، ١٤٥).



(أو هِنَّا) بكسر الهاء وتشديد النون.

تتمة

ذكر المصنف في نكتة على مقدمة ابن الحاجب أن «هنالك» تأتي للزمان مثل ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠](١).

[الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة]

وقد يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة(٢) بضمير المشار إليه، نحو: ها أنا ذا(٣)، وها(٤) نحن [ذان](٥)، وها(٦) نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان، وها نحن أولاء، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذه، وها أنتما ذان، وها أنتم(٧) أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، وها هي تا، وها هما تان، وها هن أولاء(٨).

[الإعراب]

وقوله: و«بها» متعلق بـ«أشر»، و«أو» للتخيير، و«ههنا» معطوف على

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٥١/١)، شرح الألفية للمرادي (١٣٨/١).

(٢) قوله: (بين اسم الإشارة) ظاهره مطلقًا وقيد بالمجردة من الكاف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٥/١).

(٣) قوله: (ها أنا ذا) «ها» للتنبيه، و«أنا» مبتدأ، و«ذا» خبره، وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالًا؛ لأن ضمير المشار إليه. إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب، وكلٌّ إما مذكر أو مؤنث، وكل إما مفرد أو مثنى أو جمع.

(٤) في س: هذا، والمثبت من ق.

(٥) ما بين القوسين ليس في س.

(٦) من بين القوسين في س: أنا ها.

(٧) في ق: أنتن.

(٨) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١٤٦/١).

هنا، و«أشر» فعل وفاعل، و«إلى دان» بالدال المهملة متعلق بـ«أشر»، وحذفت الياء من الخط تبعًا للفظ واكتفي بالكسرة، و«المكان» مضاف إليه من باب: جرد قطيفة، والأصل: إلى المكان الداني فقدم الصفة على الموصوف، وحذفت[1] الألف واللام من الصفة ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها للضرورة، و«به» متعلق بـ«صلا»، و«الكاف» مفعول صِلَا مقدم عليه، و«صِلَا» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفًا، و«في البعد»، متعلق بـ«صِلَا»، والتقدير: وَصِلِ الكاف بهنا أو هنا في البعد، و«أو» حرف تخيير هنا، و«بثم» متعلق بـ«فُه»، و«فُه» بضم الفاء وسكون الهاء أمرمن فاه يفوه إذا نطق، و«أو» للتخيير و«هنا» معطوف على ثم، «أو بهنالك» متعلق بـ«انطقن»، و«انطقن» أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«أو» للتخيير، وهنا معطوف على هنالك[2].

* * *

(١) في ق: حذف.

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (١٩).



[الموصول]

الرابع من المعارف (الموصول[1]) وهو قسمان: حرفيٌّ واسميٌّ، فالحرفي: ما أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد[2]، وهو خمسة: أنْ[3] بالتخفيف، وأنَّ[4] بالتشديد، ولو، وما، وكي، ولم يذكره المصنف هنا، ولذلك قال:

> ٨٨ مَوْصُوْلُ الَاسْمَاءِ الذِي الأُنْثَى الَّتِي ‌ ‌ ‌ وَاليَـاءُ إِذَا مَـا ثُنِيَـا لَا تُثْبِـتِ

(موصول الَاسماء)؛ لأن الحرف[5] لم يُعَدَّ من المعارف، وذكره في الكافية[6] استطرادًا، مثال الأول: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: صومكم، ومثال الثاني: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالنا، ومثال الثالث: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: التعمير، ومثال الرابع نحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، أي: بنسيانهم إياه، ومثال الخامس:

---

(١) قوله: (الموصول) أل فيه للعهد، والمعهود قوله سابقًا: (والذي)، أو أل موصول بمعنى يوصل بغيره أي: يتبع وهو الصلة، ولم يحده الناظم هنا استغناء بِعَدِّه. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٩٧).

(٢) وكما لا يحتاج إلى عائد لا يحتاج كذلك إلى أن تكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر، نحو: أمرتك أن قم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية، أي: أمرتك بأن قلت لك: قم.

(٣) «أن» بهمزة مفتوحة، وتخفيف النون.

(٤) أنَّ بهمزة مفتوحة وتشديد النون.

(٥) في ق: الحرفيّ.

(٦) شرح الشافية الكافية لابن مالك (١/٢٥٢).

﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، أي: لعدم كون على المؤمنين حرجٍ[١][٢].

والموصول الاسمي: «كلُّ اسم افتقر إلى صلة وعائد» وهو ضربان: نص[٣] في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، وهو ثمانية[٤]، ومشترك بين معاني مختلفة[٥][٦] للفظ واحد، وهو ستة، وقد بدأ بالضرب الأول فقال: **(الذي[٧])** وهو للمفرد المذكر العالِم[٨] بكسر اللام[٩] وغيره، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، والعالم المذكر نحو: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، وغير العالم نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُكُمُ ٱلَّذِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، وفيه لغات تخفيف الياء، وتشديدها[١٠]،

---

(١) قوله: (على المؤمنين) فاصل بين المتضايفين فلو أخره لكان حسنًا.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٣٩، ٤٤٠)، شرح الألفية للمرادي (١/١٤١).

(٣) **قال الصبان:** قوله: (نص) أي: مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرًّا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٦).

(٤) المذكور في هذا الكتاب ثمانية، ولكنها أكثر من ذلك. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٩٩).

(٥) في س: محتملة، والمثبت من «ق».

(٦) قوله: (بين معاني مختلفة) المراد بها المعاني الستة، فلا يضر الاشتراك بين العاقل وغيره.

(٧) قوله: (الذي والتي) يكتبان بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن كان الأصل كتابتهما بلامين كما هو القياس في اللفظ المبدوء بلام محلى بأل كاللبن، ويكتب الذين جمعًا بلام واحدة لتلك الكثرة، وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى في الجر والنصب لا الرفع؛ لحصول الفرق فيه بألف الاثنين في المثنى دون الجمع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٦، ١٤٧).

(٨) عدل عن التعبير بالعاقل إلى التعبير بالعالم؛ لإطلاق الثاني على الله دون الأول.

(٩) قوله: (للعالم)، هو من يقوم به العلم.

(١٠) أي: تشديد الياء مكسورة كسرة بناء، ومضمومة ضمة بناء، وقيل: يجوز على لغة التشديد=



وحذفها[1] مع كسر ما قبلها وسكونه[2]، وعدَّه بعضهم من الموصولات الحرفية وضعفه في الكافية[3].

و(الأنثى) المفردة لها (التي) عاقلة كانت أو غيرها، فالأول نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحو: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢][4]، وفيها ما في الذي من اللغات.

(والياء) التي في الذي والتي (إذا ما ثنيا لا تُثبت) بضم أوله[5]؛ للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني، فعلامة التثنية في المعرب تلي الياء، تقول[6][7]: جاء القاضيانِ بإثبات الياء، وفي المبني تلى الذال كما قال:

٨٩ بَـلْ مَـا تَلِيْـهِ أَوْلِـهِ العَلَامَـهْ وَالنُّـوْنُ إِنْ تُشَـدَدْ فَـلَا مَلَامَـهْ

(بل ما تليه) الياء، وهو الذال من الذي والتاء من التي (أوله العلامة) أي: علامة التثنية، فتفتح الذال والياء لأجلها، والعلامة هو الألف في حالة

= إعرابُها بوجوه الإعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٧).

(١) أي: الياء.

(٢) انظر: هذه اللغات في شرح المرادي للألفية (١/١٤٣)، الأشموني على الألفية (١/١٤٧)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١/٢٥٠).

(٣) شرح الكافية لابن مالك (١/٢٥٣).

(٤) فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٤).

(٥) بضم التاء الأولى على أنه مسند لضمير المخاطب، و«لا» ناهية، و«الياء» مفعول مقدم وهو المناسب لقوله: أوله العلامة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٧).

(٦) في س: فتقول، والمثبت من ق.

(٧) على هامش ق: لعله (وفي الذي) أو يقال: (في المثنى من الذي والتي) بدليل ما سيأتي.

الرفع، والياء في حالتي الجر والنصب، تقول: اللذان واللتان واللذين واللتين بإثبات الياء، كما تقول: [الشجيان والشجيين في تثنية الشجي][1]، وما أشبهه إلا أن الذي والتي لم يكن ليائها حظ في التحريك؛ لبنائها فاجتمعت ساكنة مع العلامة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

(والنون) من مثنى الذي والتي **(إن تشدد[2] فلا ملامه)** على مُشَددهَا[3]؛ لفعله الجائز، ولا يختص التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب خلافًا للبصريين في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع؛ لأنه قد قرئ في السبع: ﴿رَبَّنَآ أَرْنَا ٱلَّذَيْنِّ﴾[4] [فصلت: ٢٩][5]، ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧] بالتشديد فيهما في حالتي النصب في ﴿ٱلَّذَيْنِّ﴾[6]، والجر في ﴿هَاتَيْنِّ﴾ كما جرى به في حالة الرفع، ﴿وَٱلَّذَانِّ

(١) في س: الشيخان والشيخين في تثنية: الشيخ، والمثبت من ق.

(٢) (تُشْدَدَ) هكذا ضبطت في بعض النسخ الخطية، وهكذا في شرح الشاطبي (١/٤٢٥)، والمكودي (١/١٤٥)، وضبطت في بعض النسخ الخطية (تَشْدُدْ) وضبطها الأزهري في إعرابه للألفية بضبطين (تُشْدِد)، (تُشْدَدَ). (٢٨)، وانظر: حاشية الخضري (١/٧٠)، تحقيق الألفية (٨٢).

(٣) المقصود النون المزيدة أي: الثانية حتى لا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها، وقيل: هي النون الأولى؛ لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٧).

(٤) ضبطه بعضهم بسكون الراء؛ لأن من يشدد النون يسكن راء ﴿أَرْنَا﴾، وهذا مستحسن لا واجب؛ لأن التلفيق من قراءتين جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٨).

(٥) قرأ ابن كثير بتشديد النون، وباقي العشرة قرءوا بالتخفيف. انظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٤٨).

(٦) المصدر السابق نفسه.

﴿يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦](١)(٢).

٩٠ وَالنُّونُ مِن ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا   أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

(والنون من) تثنية اسمي الإشارة وهما (ذين وتين شدد أيضًا) مع الألف باتفاقٍ، ومع الياء على الصحيح، نحو: ﴿فذانِّك بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢](٣) ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧](٤) بالتشديد فيهما (وتعويض بذلك) التشديد عن الياء المحذوفة في الموصول، والألف المحذوفة في اسم الإشارة (قُصِدَا) على الأصح،(٥) وقد تحذف النون من اللذين واللتين، كقول الفرزدق(٦):

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا   قَتَلَا المُلُوكَ، وَفَكَّكَا الأَغْلَالَ

أراد اللذان، فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لـ«إن»، و«بني» منادي بالهمزة، و«كليب» بالتصغير أبو قبيلة، و«الأغلال» جمع غل، وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم، وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير ـ فإنه

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٤٧/١).

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بالتشديد، وباقي العشر بالتخفيف. انظر: النشر في القراءات العشر (٢٤٨/١).

(٤) سبق توثيق هذه القراءة.

(٥) من جملة مقابله أن التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٤٨/١).

(٦) قاله الفرزدق، والبيت من الكامل في ديوانه (٤٤)، الأزهية (٢٩٦)، خزانة الأدب (١٨٥/٣)، التصريح على التوضيح (٤٤٧/١)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٢٥٠/١)، شرح المرادي على الألفية (١٤٤/١) وقيل للأخطل في ديوانه (١٠٨/١)، الكتاب (١٨٦/١)، سر الصناعة (٥٣٦/٢).

الشاهد فيه: «اللذا» حيث أتى بغير النون فيها على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

من بني كليب ـ بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسرى من أغلالهم[1].

وقال الأخطل[2]:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيْمُ   لَقِيْلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيْمُ

أراد «اللتان» فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ، وهو هما، و«تميم» قبيلة، و«صميم» يعني خالص، ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه، واسمه غواث بن غوث التغلبي، وكان نصرانيًا، وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الإلباس، ولا يجوز هذا الحذف في نون ذان وتان للإلباس بالمفرد ولعدم الطول، وتلخص في نون الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد، وفي نون الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد[3].

٩١ جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِيْنَ مطلقًا   وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

وأما (جمع الذي) فشيئان (الأُلى)[4] على وزن العُلا، ويكتب بغير واو، قاله الموضح في شرح اللمحة مقصورًا[5] على الأشهر ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٨).

(٢) هذا الرجز للأخطل في دوانه (٣٩٨)، خزانة الأدب (٢/٥٠٣) التصريح الوضيح للأزهري (١/٤٤٨)، شرح الكافية الشافية (١/٢٦٢)، والدرر (١/٦٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٥) والتصريح على التوضيح (١/١٥٢)، وبلا نسبة في الأزهية (٣٠٣)، وأمالي ابن الشجري (٣٠٨)، وأوضح المسالك (١/١٤١)، وهمع الهوامع (١/٤٩).

الشاهد فيه قوله: (اللتا) حيث أتى بغير نون فيها.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٤٨).

(٤) يلزمه أل فلا يشتبه بإلى الجارة، ولهذا يكتب بغير واو، بخلاف أولى الإشارية، فتكتب بواو بعد الهمزة؛ لعدم أل فيها فتشتبه بإلى الجارة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٤٨).

(٥) شرح اللمحة البدرية (١/٣٦٢).

كقوله[1]:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الأُلي يَخْذُلُونَنِي   عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

وقد يمد كقوله[2]:

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ   سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

ويكون هذا الجمع للعاقل كثيرًا، كما في هذين البيتين، ولغيره قليلًا كقوله[3]:

تُهَيِّجُنِي لِلوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى   مَرَرْنَ عَلَيْهَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

---

(١) البيت لعمرو بن فقعس وهو من الطويل في الحماسة البصرية (٧٥/١)، أو لمرة بن عداء الفقعسي في الدرر (٢٦٠/١)، أو لبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٣٠/٣) شرح الألفية للمرادي (١٤٦/١)، وبلا نسبة في التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٣/١)، همع الهوامع (٢٣٢/١).

الشاهد فيه قوله: (الألى) حيث وقع هذا الاسم الموصول بمعنى الذين للعقلاء المذكرين.

(٢) **قال العيني:** كثير بن عبد الرحمن الشاعر المشهور كان رافضيًا، توفي سنة خمس ومائة بالمدينة، كُثَيِّر تصغير كَثِير، وإنما صغر لأنه كان حقيرًا شديد القصر، وكان يلقب زب الذباب وهو من قصيدة من الطويل. شرح الشواهد للعيني (١٤٩/١)، ديوان كثير (٨٧)، الدرر (٢٦٢/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٥٣/١)، وشرح التسهيل (١٩٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٥٩/١)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٦٨/١)، وشرح شذور الذهب (١٢٢)، وهمع الهوامع (٨٣/١).

الشاهد فيه قوله: (الأُلاء) فإنها موصولة بمعنى الذين للجمع المذكر ولهذا وصف بها المذكر.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى في ديوانه (١٦٣)، ولمضرس بن قرط المازني في أمالي القالي (٢٥٨/٢)، وبلا نسبة في التصريح للأزهري (١٥٣/١).

الشاهد فيه قوله: (الألى) حيث وقع هذا الاسم الموصول بمعنى الذين للعقلاء المذكرين.

والثاني (الذين) بالياء (مطلقًا) في الأحوال الثلاثة[1]، وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن «الذين» مخصوص بأولى العلم، و«الذي» عامٌّ فهما، كالعالم والعالمين فلم تجر على سنن الجموع[2] المتمكنة، بخلاف المثنى؛ فإنه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظًا ومعنى[3]، (وبعضهم) وهم هُذَيْل، أو عُقَيْل بالتصغير فيهما، و«أو» للتشكيك[4] (بالواو رفعًا نطقًا) قال شاعرهم[5]:

---

(١) قوله: (في الأحوال الثلاثة) أي: في الرفع والنصب والجر.

(٢) قوله: (فلم يجر على سنن الجموع) أي: لأن مفرده ليس علم ولا صفة، ولا يكفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل، ولا تغليبه على غيره، ولا حاجة في إثبات المخالفة، إلا أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (١/٤٥٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٤٩، ٤٥١).

(٤) كذا بالشك في التصريح (١/٤٥١) والأشموني (١/١٤٩).

(٥) الرجز لرؤبة في محلق ديوانه (١٧٢)، ولليلى الأخيلية في ديوانها (٦١)، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/٩٢، ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٦)، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/٢٣)، ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (٤٧)، وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/٤١٠)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/١٤٣)، تخليص الشواهد (١٣٥)، وشرح ابن الناظم (٥٦)، وشرح الأشموني (١/٦٨)، وشرح ابن عقيل (١/١٤٤)، وهمع الهوامع (١/٦٠، ٨٣).

الشاهد فيه قوله: (نحن اللذون) حيث أجرى اللذون مجرى جمع المذكر السالم فرفعه بالواو في حالة الرفع وهذه لغة هذيل، وقيل: لغة عقيل.

والتشديد في (صبحوا) ليس للتكثير، من صبحته أي: أتيته صباحًا، المفعول محذوف تقديره: نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحًا أي: في وقت الصباح، فانتصابه على الظرفية، وكذا يوم النُّخَيل نصب على الظرفية، وهو بضم النون وفتح الخاء المعجمة تصغير نخل في الأصل، وهو اسم لعدة مواضع، وأراد به الشاعر موضعًا بالشام مسمى بنخيل،=



نَحْـنُ اللَّـذُونَ صَـبَّحُوا الصَّـبَاحَا ... يَـوْمَ النَّخِيـلِ غَـارَةً مِلْحَاحَـا

فـ«نحن» مبتدأ، و«اللذون» خبره[1].

تَنْبِيهٌ

مـن المعلـوم أن «الأُلـي» اسـم جمـع لا جمـع؛ فـإطلاق الجمـع عليـه مجاز[2][3].

تَنْبِيهٌ

قد يستعمل «الذي» بمعنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧][4].

٩٢ بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَالـلَّاء كَالَّـذِيْنَ نَـزْرًا وَقَعَـا

(باللات) واللاتي واللواتي **(واللاء)** واللائي واللوائي **(التي قد جُمعا، واللاء كالذين نزرًا)** أي: قليلًا **(وقعا)**، قال الشاعر[5]:

= والغارة اسم من الإغارة، وانتصابه على التعليل، ويجوز أن يكون حالًا، والتقدير: مغيرين، و«المِلحاح» بكسر الميم من ألح، إذا دام مطره، وألح السائل إذا ألحف، وأراد غارة شديد لازمة. شرح الشواهد للعيني بتصرف يسير (١/١٤٩، ١٥٠).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥١).

(٢) قوله: (مجاز) أي: بالحذف، والتقدير: اسم جمع الذي، أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كلٍّ التعدد، ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي، وحينئذٍ لا تجوز. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٠).

(٣) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٥٠)، شرح الألفية للمرادي (١/١٤٦).

(٤) انظر: البهجةالمرضيى للسيوطي (٩٦، ٩٧).

(٥) **قال العيني**: قاله رجل من بني سليم، وهو من الوافر ومعناه: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح. =

فَمَـــا آبَاؤُنَـــا بِـــأَمَنَّ مِنْـــهُ عَلَيْنَـا الـلَّاءِ قَـدْ مَهَّـدُوْا الحُجُـوْرَا[1]

تنبيه: [الإعراب]

ملخص إعراب ما مر: أن «موصول الاسماء» مبتدأ أول، و«الاسماء»[2] مضاف إليه، و«الذي» مبتدأ ثان حذف خبره، تقديره[3]: منه، والجملة خبر الأول، و«الأنثى» مبتدأ أيضًا حذف خبره، والجملة معطوفة بحرف عطف محذوف للضرورة أي: ومنه الأنثى، و«التي» بدل من الأنثى، و«الياء» ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول مقدم بـ«تُثبت»، و«إذا» ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجوابه، و«ما» زائدة، و«ثُنِّيا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل الألف فيه، وهي ضمير يرجع إلى الذي والتي، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، و«لا» ناهية، و«تُثبت» بضم التاء المثناة فوق مضارع أثبت مجزوم بلا الناهية[4]، وجواب إذا محذوف، و«بل» للانتقال هنا، و«ما» موصول اسمي في محل نصب بفعل محذوف، وجملة: «تليه» من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، فلا محل لها، وجملة «أوله العلامة» لا محل لها أيضًا؛ لأنها مفسرة.

و«النون» مبتدأ، و«إن» حرف شرط، و«تشدد[5]» مجزوم بـ«إن» على أنه

= **الشاهد فيه قوله:** (اللاء) حيث أطلقه على جماعة الذكور موضع الذين. انظر: شرح الشواهد للعيني بتصرف (١/١٥١)، تخليص الشواهد (١٣٧)، والدرر (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٢٩)، وبلا نسبة في الأزهية (٣٠١)، وأوضح المسالك (١/١٤٦)، وشرح ابن الناظم (٥٦)، وشرح الأشموني (١/٦٩)، وشرح ابن عقيل (١/١٤٥)، وهمع الهوامع (١/٨٣).

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٩٧).

(٢) «الاسماء» بنقل حركة الهمزة إلى اللام قبلها للوزن.

(٣) في ق: تقديره تقديره.

(٤) وكسر آخر «تثبت» للوزن.

(٥) قوله: (تشدد) بضم التاء الفوقانية وسكون الشين المعجمة وكسر الدال الأولى مبني=



فعل الشرط، و«فلا» الفاء رابطة لجواب الشرط مجردة عن معنى العطف؛ إذ لا يعطف الجواب على الشرط، و«لا» نافية للجنس، و«ملامة» اسم لا مبنى معها على الفتح، وسكونه عارض لأجل الوقف، وخبرها محذوف، تقديره: فلا ملامة عليك، و«النون» مبتدأ، و«من ذين وتين» في موضع الحال من مرفوع شُدِّدَا، و«شُدِّدَا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى النون، والألف للإطلاق، و«أيضًا[1]» مفعول مطلق، و«تعويض» مبتدأ، وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى الحصر، و«بذاك» متعلق بـ«قُصِدَا»، وجملة: قُصِدَا في موضع رفع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق، و«جُمِعَ» مبتدأ، و«الذي» مضاف إليه، و«الأُلي[2]» خبره، و«الذين[3]» معطوف علي الألي، و«مطلقًا» حال من الذي، و«بعضهم» مبتدأ، و«بالواو» متعلق بـ«نطق»، و«رفعًا» مفعول لأجله، وجملة: «نَطَقَا» خبر لبعضهم[4]، و«باللات[5]» متعلق بـ«جمع»، والباء فيه بمعنى على، و«اللاء[6]» معطوف على اللات، والياء محذوفة فيهما، و«التي» مبتدأ، وجملة: «قد جُمِعَا» خبره، والألف فيه للإطلاق، و«اللاء» مبتدأ، و«كالذين» متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع، و«نزرًا» حال أُخرى، وجملة: «وَقَعَا» خبر اللاء، والألف للإطلاق، وتقدير البيت: التي قد جُمِعَ على اللات، واللاء وقع نزرًا مشابهًا للذين[7].

= للفاعل، وبفتحها للفمعول.

(١) (أيضًا) مصدر آضبالمد إذا عاد.

(٢) قوله: (الأولى) بضم الهمزة وفتح اللام بعدها.

(٣) قوله: (الذين) يكتب بلام واحدة فرقًا بينه وبين للذين في التثنية، ولم يعكس؛ لأن المثنى سابق الجمع فبقي على أصله من اجتماع اللامين.

(٤) قوله: (نطقا) بألف الإطلاق.

(٥) قوله: (اللات) بكسر التاء.

(٦) قوله: (اللاء) بكسر الهمزة.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (١٩، ٢٠).



فائدة

قد يتقارض اللاء والأُلي، فيقع كل منهما مكان الآخر. قال مجنون ليلى[1]:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ[2] حَلَّ مِنْ قَبْلُ

أي: حب اللاتي بدليل عود الضمير المؤنث عليها، وقال آخر[3]:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوْا الحُجُوْرَا[4]

أي: الأُلي بدليل عود ضمير المذكر عليه[5].

* * *

(١) البيت، وهو للمجنون في ديوانه (١٧٠) وهو من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (الألى كن قبلها) حيث استعمل لفظ الألى في جماعة الإناث العاقلات، والدليل على ذلك شيئان: أولهما: المعنى، فإنه يريد أن حب هذه المرأة قد أزال حب النساء الألي كن قبلها، ثانيهما: الضمير الموضوع لجماعة الإناث، في قوله: (كن قبلها) فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٤٤، ١٤٥)، وشرح التصريح (١/١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٠)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٤٣)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وجامع الدروس العربية (١٣١).

(٢) في ق: تكن.

(٣) سبق تخريجه والكلام عليه فلا عود ولا إعادة.

(٤) انظر: البهجةالمرضية للسيوطي (٩٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥١، ٤٥٢).



[الموصول المشترك]

٩٣ وَمَنْ وَمَا وَإِلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِءٍ شُهِرْ

ثم شرع في الضرب الثاني وهو المشترك فقال ممثلًا لأحد الستة:

[من]

(ومَن) بفتح الميم أي: تساوي ما ذكر من الذي والتي وفروعهما أي: يطلق [على][1] ما يطلق عليه بلفظٍ واحدٍ، وهي مختصة بالعاقل[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، ويكون[3] لغيره أي: ينزل منزلته، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقول الشاعر[4]:

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جِنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[5]

---

(١) ما بين القوسين ليس في ق، وهو في س.

(٢) الأولى التعبير بالعالم؛ لأن العاقل لا يطلق على الله تعالى.

(٣) في ق: تكون.

(٤) قاله العباس بن الأحنف وهو من قصيدة من الطويل، «أَسِرْب» ـ بكسر السين وسكون الراء المهملتين، وفي آخره باء موحدة ـ الجماعة من القطا، ومثله السُّربة بالضم، والهمزة فيه حرف نداء، وهل للاستفهام، مَن مبتدأ، و«يعير جناحه» في محل رفع خبر.
الشاهد فيه: (مَن) حيث أطلق على غير العاقل؛ لأنه لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل وطلب منها إعارة الجناح من أجل الطيران نحو محبوبته التي هو متشوق إليها وباك لأجلها نزلها منزلة العقلاء. شرح الشواهد للعيني (١/١٥١) وانظر: شرح الكافية الشافية (١/٢٧٧)، أوضح المسالك (١/١٥٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/٤٣١)، شرح الأشموني (١/١٣٣)، وشرح ابن الناظم (٥٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/٣٥١).

(٥) انظر: البهجةالمرضية للسيوطي (٩٧، ٩٨).

فدعاء الأصنام[1] ، و«نداء القطا» سوغ ذلك[2].

أو اختلط به[3] تغليبًا للأفضل، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإن الأولى تشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها، [والثانية][4] الأدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها[5]، أو اقترن به[6] في عمومٍ فُصِلَ بـ«من» الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]؛ لاقترانه بالعاقل في ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ [النور: ٤٥][7].

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥].

(٢) قوله: (ذلك) أي وهو وقوع «مَن» على الأصنام في الآية المذكورة في الشرح لما كانت مدعوة، وعلى السرب في البيت لما كان منادى، حيث لا ينادى إلا العاقل. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٥)

(٣) أي: اختلاط العاقل بغيره، وقد يغلبون على الشيء غيره لتناسب بينهما كما في الأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، أو لاختلاط بينهما كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] بعد قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] لأن «لعلكم» مرتبط بـ«بخلقكم» لا بـ«اعبدوا»، والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم في: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢]، بناء على أن «مِن» تبعيضية، والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]، ولهذا عد جماعة من العلماء الاستثناء متصلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٢).

(٤) ما بين القوسين في س، وق الثاني.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٥)، البهجةالمرضية للسيوطي (٩٨).

(٦) قوله: (اقترن به) أي: غير العاقل بالعاقل، ولم يعبر بالاختلاط كما سبق تفننًا؛ لتعبير المغني بالاختلاط في هذه الآية الثانية، أو لحمله العموم في صورة التغليب على الكل المجموعي، وفي هذه الآية على الكل الإفرادي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٢).

(٧) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٥٢)، البهجةالمرضية للسيوطي (٩٧)، التصريح على التوضيح (١/٤٥٥).

[ما]

(و) ثانيها (ما) الموصولة تساوي[(١)] أيضًا ما ذكر في الذي والتي وفروعهما، وهي لغير العاقل فقط، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦][(٢)]، وتكون له[(٣)] مع العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الصف: ١][(٤)].

قال المصنف: وتكون لصفات من يعقل[(٥)]، ومثل بقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣][(٦)]، ونازعه ابن هشام في ذلك؛ لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات؛ إذ لا يقال[(٧)]: انكحوا الطيب والطيبة[(٨)]، ولذلك قال الجلال السيوطي: أنها تكون للعاقل أيضًا، ومثل له بالآية[(٩)]، وعدل ابن هشام

---

(١) في ق: يساوي.

(٢) قوله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] قيل: ما عندكم من متاع الدنيا، ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العاقل للاختلاط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٣).

(٣) قوله: (له) أي لما لا يعقل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٥٦).

(٥) أي: في ذوات العاقل ملحوظًا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة كما في المثال المذكور؛ لأنه لما كان ملحوظًا فيها الصفات وهي من غير العاقل كان كأنه مستعمل في غير العاقل، وقلنا: غير المفهومة من الصلة؛ لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العاقل نحو: جاءني من قام ملحوظًا فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٣، ١٥٤).

(٦) التسهيل لابن مالك (١/٢١٧).

(٧) في ق: لا يكون، وهي تحريف.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٦).

(٩) البهجةالمرضية للسيوطي (٩٨).

في توضيحه عن عبارة المصنف إلى قوله: ويكون[1] لأنواع من يعقل، ومثل بالآية[2]، ونوزع في ذلك بأنه لا حاجة إليه؛ لأن النوع لا يعقل، فهو مستغنى عنه، وبالجملة فالجمهور على أنها لما لا يعقل.

وتكون للمبهم أمره كقولك ـ وقد رأيت شبحًا[3] ـ: انظر إلى ما ظهر[4].

[أل]

(و) ثالثها (أل) أيضًا (تساوي[5] ما ذكر) من الذي والتي وفروعهما، وتأتي للعاقل وغيرِهِ على السواء، كما يفهم من عباراتهم[6]، وفهم من كلامه أنها موصول اسمي[7]، لكن بشرط أن يكون في وصف صريح، أي: خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة، كالحسن الوجه، فإن دخلت على اسم سالمٍ عن الوصفية، كالرجل، أو على ما غلب عليه الاسمية كالصاحب، والأجرع، أو على وصف للتفضيل كالأعلم، والأصل[8] فهي حرف تعريف،

(١) في ق: تكون.

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١/١٥٠).

(٣) قوله: «شبحا» بفتح الموحدة والحاء المهملة أي: شخصا.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٥٦).

(٥) في بعض نسخ المتن الخطية: (تساوي)، وفي بعض آخر (يساوي). انظر: تحقيق الألفية (٨٢).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٩٨).

(٧) **عبارة الأشموني**: وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور اهـ.
قال الصبان عليه: محل الخلاف حيث لا عهد، أي: في الخارج، وإلا فهي حرف تعريف اتفاقًا، نحو: جاء محسن فأكرمت المحسن. انظر: الأشموني مع الصبان (١/١٥٦).

(٨) في ق: الأصل، في س: والأفضل، وهي تحريف.



وقال المازني: هي موصول حرفي، ورُدَّ بعود[1] الضمير عليها[2] في نحو: قولهم: (قد أفلح المتقي ربه)[3]، ولو كانت موصولًا حرفيًا لانسبك بالمصدر[4]، وقال الأخفش: حرف تعريف[5].

[ذو الطائية]

(و) أشار للرابع بقوله: **(هكذا ذو)** أي: ذو كمن وما بعدها في كونها تساوي الذي والتي وفروعها **(عند طيء)** خاصة[6] **(شهر)**، كما نقله الأزهري[7]، والمشهور عندهم بناؤها على سكون الواو، وإفرادها وإن وقعت على مثنى أو مجموع، وتذكيرها وإن وقعت على مؤنث، نحو[8]:

---

(١) في قو: يعود.

(٢) والضمير لا يعود إلا على الأسماء. انظر: التضريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٥)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٦).

(٣) **قال شيخ الإسلام زكريا**: إن قلت: الضمير إنما هو عائد إلى الموصول المحذوف فلا يتم الدليل. **قلت**: رُدَّ بأن لحذف الموصول مظان لا يحذف في غيرها لضرورة، وليس هذا منها. الدرر السنية (١/٢٥٧).

(٤) أي: لأُوِّلَت مع ما بعدها بمصدر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٦)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٥).

(٥) ورد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لإبعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٦).

(٦) **قال المرادي**: أو من تشبه بهم من المولدين، كأبي نواس وحبيب. شرح المرادي على الألفية (١/١٥٤).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٥).

(٨) **قال العيني**: قاله سنان بن الفحل من طيء وهو من قصيدة من الطويل.

الشاهد فيه قوله: (ذو) حيث استعمل ذو موصولة، وأطلقه على المؤنث وهي البئر، أي:=



.... وَبِئْـري ذُو حَفَـرْتُ وَذُو طَوَيْـتُ[1]

البيت[2].

[وأتى بذو][3] مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر، وهي مؤنثة[4]، وسمع من كلامهم: «لا وذو في السماء عرشه»، ويقال: رأيت ذو فعل، وذو فعلَا، وذو فَعَلْنَا[5]، وذو فعلوا، وذو فعلن[6].

وبعضهم يعربها[7] ذكره ابن جني بقوله: رجل منهم[8]:

= وبئري التي حفرت والتي طويت، والعائد فيها محذوف، أي: حفرتها وطويتها، ويقال: طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة، وتسمى هذه ذو الطائية، فإن طيًّا يقولون: هذا ذو، قال ذاك، ورأيت ذو قال، ومررت بذو قال ذاك، فيستعملونه للمذكر والمؤنث جميعًا. شرح الشواهد للعيني (١/١٥٨) وانظر: الإنصاف (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/٣٤، ٣٥)، والدرر (١/١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٩١)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦)، وبلا نسبة في الأزهية (٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/١٥٤)، وتخليص الشواهد (١٤٣)، وشرح ابن الناظم (٦٠)، وشرح التسهيل (١/١٩٩)، وشرح الرضي (٣/٢٢)، وشرح قطر الندى (١٠٢)، وشرح الأشموني (١/٧٢)، وشرح المفصل (٣/١٤٧، ٨/٤٥)، ولسان العرب (١٥/٤٦٠) «ذوا»، وهمع الهوامع (١/٨٤).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٥، ٤٦٦).

(٢) قوله: (البيت) برفعه ونصبه، الأول لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والثاني لأنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: اقرأ البيت.

(٣) ما بين القوسين ثابت في س، غير ثابت في ق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٦).

(٥) في س: فعلتا، وفي ق: فعلنا.

(٦) وتتميز معانيها بالعائد كما مثل، أو بما هي له. انظر: شرح المرادي على الألفية (١/١٥٤).

(٧) أي: يعربها إعراب ذو بمعنى صاحب بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

(٨) هذا عجز بيت لمنظور سحيم بن الفقعي، شاعر إسلامي، وهو من قصيدة يقولها في=

.... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

وبعضهم يثني ويجمع فيقول في المذكر: ذوا قاما، وذووا قاموا، وفي المؤنث: ذواتا قامتا، وذوات قمن، ويقول في المفردة المؤنثة: ذات قامت[1]، كما قال:

٩٤ وَكَالَّتِي أيضًا لَدَيْهِم ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

(وكالتي أيضًا لديهم) أي: عند بعضهم كما ذكره في شرح الكافية[2] (ذات) مبنية على الضم، قال رجل منهم: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات فضلكم الله به)[3][4]، فبنى «ذات» على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة

= امرأته، وصدره:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم ....

الشاهد فيه قوله: (من ذي) فإنه يروى بالوجهين: أحدهما الياء فيكون معربًا بالياء نيابة عن الكسرة، كإعراب ذي بمعنى صاحب التي هي من الأسماء الستة، الثاني بالواو ذو، فيكون مبنيًا على السكون.

انظر: شرح ابن الناظم (٣٥)، ابن عقيل (١/٨٥)، الأشموني (١/٧٢)، ابن هشام (١/١٠٩)، المغني (٢/٦٢) شرح الكافية الشافية (١/٩٥)، وشرح المفصل (٣/١٣٨)، والمقرب لابن عصفور (٣)، وشرح العيني (١/١٢٧، ٤٣٦)، وشرح السيوطي (٢٨١)، وهمع الهوامع (١/٨٤)، والدرر اللوامع (١/٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٥٨).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٦).

(٢) شرح الكافية الشافية (١/٩٥).

(٣) قوله: (به) بفتح فسكون.

(٤) **قال ابن حمدون على المكودي:** (قوله بالفضل... إلخ) هذا نثر ليس بشعر، وصدره يمكن أن يكون رجزًا. =



إلى ما قبلها[1]، وحذفت الألف[2] فسكنت الهاء[3].

(و) أشار إلى **الموضع الخامس** بقوله: **(موضع اللاتي[4] أتي) عند بعضهم (ذوات)** مبنية على الضم، نحو[5]:

= **قال الفراء**: سمعت إعرابيًّا من طيء يسأل ويقول: (بالفضل)، وبالفضل يتعلق بمحذوف، أي: أسالكم بالفضل، و«ذو» اسم موصول بمعنى الذي، وجملة: فضلكم صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء، والكرامة بالجر عطف على الفضل، وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة، وجملة: أكرمكم الله به صلتها، والعائد الضمير المجرور بالباء؛ إذ أصله بها.

والشاهد فيه قوله: (ذات) حيث استعملت في موضع التي. حاشية ابن حمدون على المكودي (١٠٢/١)، وانظر: حاشية الصبان على الألفية (١٥٨/١). بتصرف يسير جدًّا.

(١) وهي الباء بعد سلب حركتها.

(٢) لالتقاء الساكنين.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٦٩/١).

(٤) في بعض نسخ المتن الخطية: (اللاتِ). انظر: تحقيق الألفية (٨٣).

(٥) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد**: هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العيني إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة ص (١٨٠)، وقبله في رواية الجميع:

جَمَعْتُهَـا مِـنْ أَيْنُـقٍ مَـوَارِقِ ....

الشاهد فيه قوله: (ذوات) حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي، وبناه على الضم، وصلته جملة: (ينهضن بغير سائق). عدة السالك (١٥٧/١)، شرح الشواهد للعيني (١٨٥/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٤٦٩/١)، تاج العروس (٤٣٣/٤٠)، ولسان العرب (٤٦٠/١٥)، وشرح الكافية الاشافية (٢٧٥/١)، وشرح الأشموني (١٦٦/١)، وهمع الهوامع للسيوطي (٢٣٦/١).



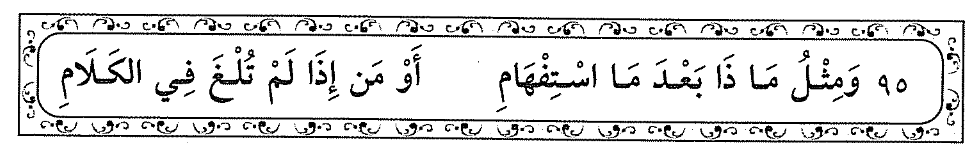
.... ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ ـ أي: النوق[1] ـ بِغَيْرِ سَائِقِ

وقد تعرب إعراب مسلمات[2][3].

تتمة

قد يثنى ذو، وتجمع[4]، فيقال[5]: ذو وذوي وذوو وذوي ويقال في ذات: ذاتا وذواتا.

[ذا]



٩٥ وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَن إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

(و) أشار للسادس بقوله: و(مثل ما) فيما تقدم[6] (ذا) بشروط ثلاثة عند البصريين **أحدها**: ما ذكره بقوله: **(بعد ما استفهام أو من)** أختها باتفاق منهم بعد ما، وعلى الأصح[7] بعد من[8].

ثانيها: **(إذا لم تلغ)** ذا[9] **(في الكلام)**، وإلغاؤها أن تكون زائدة، أو يصير

---

(١) في س: السوق، والمثبت من ق.

(٢) فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٥١).

(٣) قوله: (إعراب مسلمات) صريحه أن هذا لـ«ذات» المفردة، وهي أيضًا في الهمع. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٠٣).

(٤) في ق: يجمع.

(٥) في ق: «فيقا»، وهي تحريف.

(٦) أي: من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد.

(٧) وقيل: بعد «ما» الاستفهامية فقط، وَرُدَّ بالسماع في كليهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٩).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٢).

(٩) قوله: «ذا» ليس في س، وهي مثبتة من ق.

المجموع للاستفهام، كقولك: ما ذا صنعت، فتكون زائدة[١]، أو من أسماء الاستفهام[٢].

الثالث: أن لا تكون للإشارة، كقولك: من ذا الذاهب، وما ذا التواني؛ لأن المفرد لا يصلح أن يكون صفة لغير أل[٣][٤]، مثال ما قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، وقول لبيد[٥]:

أَلَا تَسَـأَلَانِ الْمَـرْءَ مَـاذَا يُحَـاوِلُ ... أَنَحْـبٌ فَيُقْضَـي أَمْ ضَـلَالٌ وَبَاطِـلُ[٦]

---

(١) أي: تكون زائدة بين ما ومدخولها، فكأنك قلت: ما صنعت؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء. انظر: التصريح على التوضيح (١/٤٧٢).

(٢) وتكون في محل نصب على المفعولية.

(٣) ومتى لا تصلح أن تكون موصولًا فإنها اسم إشارة؛ إذ لا تكون إلا هذين الوجهين، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٠).

(٥) قاله لبيد العامري وهو في ديوانه (٢٥٤)، وهو من قصيدة من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (ماذا يحاول) حيث استعمل ذا موصولة بمعنى الذي، وأخبر بها عن ما الاستفهامية، وأتى لها بصلة هي جملة يحاول. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/١٥٩)، عدة السالك (١/١٦٠)، والأزهية (٢٠)، والجنى الداني (٢٣٩)، وخزانة الأدب (٢/٢٥٢، ٢٥٣، ٦/١٤٥، ١٤٧)، وديوان المعاني (١/١١٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٤٠)، وشرح شواهد المغني (١/١٥٠، ٢/٧١١)، والكتاب (٢/٤١٧)، ولسان العرب (١/٧٥١) «نحب»، (١١/١٨٧) «حول»، (١٥/٤٥٩) «ذو»، والمعاني الكبير (١٢٠١)، ومغني اللبيب (٣٠٠)، وتاج العروس (٤/٢٤٣) «نحب»، «ما»، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٥٩)، ورصف المباني (١٨٨)، وشرح ابن الناظم (٦٢)، وشرح الأشموني (١/٧٣)، وشرح التسهيل (١/١٩٧)، وشرح الرضي (٣/٦٥)، وشرح المفصل (٣/١٤٩، ١٥٠، ٤/٢٣)، وكتاب اللامات (٦٤)، ومجالس ثعلب (٥٣٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٦٤).

(٦) **قال الدماميني:** يجوز في البيت كون ماذا اسمًا واحدًا مبتدأ خبره «يحاول»، والرابط=



أي: ما الذي يطلبه ويحاوله[1].

ومثال مَن قول آخر[2]:

.... فَمَــنْ ذَا يُعَــزِّي الحَزِينَــا

فـ«من» مبتدأ، و«ذا» اسم موصول خبره، وجملة: «يُعَزِّي» صلته[3]، وأما الكوفيون فلا يشترطون وقوعها بعد ما، واستدلوا بقول يزيد[4]:

= محذوف، أي: يحاوله؛ لجواز مثل هذا في الشعر، أو مفعولًا ليحاول، و«نحب» خبر محذوف أي: هو نحب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٥٩).

(١) المعنى: ألا يسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده في أمور الدنيا، أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعي في قضائه، أم هو ضلال وباطل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٠).

(٢) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** قد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي وهو في ديوانه (٦٣) ونسبه العيني إلى أمية بن أبي الصلت، والصواب ما قاله ابن مالك، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها «٥١» بيتًا، أمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان وهي موجودة في شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري (٥١٥)، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: قوله: (فمن ذا يعزي) حيث أتى بذا اسمًا موصولًا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية، وجاء لذا بصلة هي جملة: (يعزي الحزين). انظر: عدة السالك (١/١٦١، ١٦٢)، وخزانة الأدب (٢/٤٣٦)، وشرح التسهيل (١/١٩٩)، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية (١/٤٤١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٦١)، التصريح على التوضيح (١/١٦٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٤).

(٤) **قال العيني:** قاله يزيد بن مفرع الحميري، وهو من الطويل هجى بها عباد بن زياد بن أبي سفيان، وملأ البلاد هجوه، وكتبه على الحيطان، فلما ظفر به ألزمه بأظفاره ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه بريدًا يقال له: حمحام فأخرجه، وقدمت له فرس من خيل البريد فقال: (عَدَس ما لعباد عليك إمارة)، ويقال: قدمت به بغلة، وهو الأظهر، قوله: (عَدَس) بفتح العين والدال والسين المهملات، وهو في الأصل صوت يزجر به البغل،=

عَــدَسْ مَــا لِعَبَّــادٍ عَلَيْــكَ إِمَــارَةٌ أَمِنْــتِ وَهَــذَا تَحْمِلِــينَ طَلِيــقُ

فـ«هذا» اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه ما ولا مَن، و«تحملين» صلته، والعائد محذوف، و«طليق» بمعنى مطلق خبر المبتدأ، أي: والذي تحملنيه طليق[1].

وأجيب من جهة البصريين بأن هذا اسم إشارة على أصله لا موصولًا؛ لأن «ها» التنبيه لا تدخل على الموصولات، فهو مبتدأ، و«طليق» خبره، وهي جملة اسمية، و«تحملين» حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها، أي: وهذا طليق محمولًا لك[2].

قيل: سبب إنشاد هذا البيت أن يزيد كان يكثر من هجو عباد حتى كتبه على الحيطان، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره، ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فشفع فيه فأخرج، وقدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال: عدس ـ وهو اسم صوت

= وقد يسمى البغل به، وتقديره: يا عدس حذف منه حرف النداء، وقوله: (إمارة) بكسر الهمزة أي: أمر وحكم. اهـ شرح الشواهد للعيني (١٦٠/١)، وانظر: التصريح على التوضيح (١٣٩)، وهمع الهوامع (٨٤/١)، والدرر اللوامع (٥٩/١)، والشعر والشعراء (٧١٧/٢)، وشرح المفصل (١٦/٢، ٢٣/٤، ٧٩)، والخزانة (٥١٤/٢، ٨٩/٣)، والعيني (٤٤٢/١، ٣١٦/٣، ٣١٤/٤)، واللسان «عدس» ومغني اللبيب: (٦٠٢/٨٣٤)، وشرح السيوطي (٢٩١)، والأغاني (٢٩٦/١٨)، وقطر الندى (١٤٣/٣٣) وشذور الذهب (١٩٨/٦٩)، والأشموني (٧٤/١/١٠٤).

الشاهد فيه: (هذا تحملين) فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندهم أن التقدير: والذي تحملينه طليق. عدة السالك (١٦٣/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٤٧٤/١).

(٢) انظر: المصدر السابق نفسه.



لزجر البغل ـ ما لعباد... إلخ[1].

وقال البلقيني: يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولًا، والتقدير: هذا الذي تحملين على حد قوله[2]:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا [نِيلَ][3] مِنْكُمُ   بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ

أي: ما الذي نلتم نال ولم أر [أحد][4] خرَّجَه ـ أي: وهذا تحملني طليق ـ على هذا، انتهى[5].

قال السيوطي: وهو حسن أو متعين[6].

[صلة الموصول]

٩٦ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

ولما كان لابد لكل موصولٍ من صلة شرع في ذكرها فقال: **(وكلها)** أي:

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٧٤، ٤٧٥).

(٢) نسبه المصنف ابن مالك لعبد الله بن رواحة، وليس في ديوانه، وهو من الطويل ونسبه المصنف في شرح التسهيل لحسان بن ثابت (١/٣٩)، وانظر: شرح الكافية الشافية (١/١١٥)، و(٢/٨٤٦)، مغني اللبيب (٨٣٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/٣٤٤) و(٢/٤٩٠) وخزانة الأدب (١٠/٩٤).

(٣) ما بين القوسين في س، وق، نال، والمثبت في النص المحقق هي الرواية المشهورة في المراجع النحوية.

(٤) ما بين القوسين ليس في «ق، ولا أصل س» هو مثبت على حاشية «س» من غير إشارة إلى تصحيح، وهو موجود في مصدر العبارة، البهجة المرضية (١٠٤).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٠١).

(٦) انظر: المصدر السابق نفسه.

الموصولات الاسمية (يلزم[1]) أن يكون (بعده صلة) تعرفه، ويتم بها معناه. إما ملفوظة، نحو: جاء الذي أكرمته، أو منوية، كقوله[2]:

نَحْنُ الأُلَي فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: «نحن الأولي عُرِفُوا بالشجاعة» بدلالة المقام، وأفهم قوله: «بعده» أنه لا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها[3] على الموصول[4]، وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فـ«فيه» متعلق بمحذوف دلت

---

(١) قوله: (يلزم) في بعض النسخ الخطية بالتاء، وبعض آخر بالياء. انظر: شرح الألفية للشاطبي (٤٦٧/١)، شرح أبي حيان (٢٩)، المكودي (١٥٢/١)، ابن الجزري (٤٢)، إعراب الألفية للأزهري (٣٠)، وابن طولون (١٥١/١)، تحقيق الألفية (٨٣).

(٢) **قال العيني**: قاله عَبِيد بفتح العين وكسر الباء الموحدة ابن الأبرص شاعر فحل من فحول الجاهلية وهو من قصيدة من الكامل.

الشاهد فيه قوله: (فاجمع جموعك) حيث إن الصلة لابد منها للموصول إما لفظًا وإما تقديرًا، والتقدير: نحن الذين جمعنا فاجمع أنت أيضًا جموعك. انظر: شرح الشواهد للعيني (١٦١/١)، وخزانة الأدب (٢٨٩/٢)، والدرر (٢٩٧/١) وشرح شواهد المغني (٢٥٨/١)، ولسان العرب (٤٣٧/١٥) «أولى وألاء»؛ والمقاصد النحوية (٤٩٠/١)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥٤٢/٦) وشرح التصريح (١٤٢/١)، وهمع الهوامع (٨٩/١).

(٣) قوله: (ولا شيء منها) أي: ولو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦١/١).

(٤) قوله: (على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز، نحو: جاء الذي قائم أبوه.

قال في التسهيل: وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفًا أو أل، وعلل في الشرح المنع من الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزأي مصدر، وكذا اشتد امتزاج أل.

قال المرادي: وفصل في الحرف قوم فأجازوا في غير العامل، نحو: عجبت مما زيدًا تضرب، ومنعوا في العامل كأن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦١/١).

عليه صلة أل[1] لا بصلتها، والتقدير[2]: والله أعلم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.[3]

[ما يشترط في الصلة]

وتشترط[4] في الصلة أن تكون معهودةً[5]، أو منزلةً منزلةَ المعهود[6]، وهي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، و﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠][7].

وأن تكون[8] (على ضمير) يسمى العائد (لائق) بالموصول مطابقًا له[9]

---

(١) قوله: (دلت عليه صلة أل) لا يرد عليه أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ لأن ذلك في باب الاشتغال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦١).

(٢) وعلى هذا يكون من الزاهدين إما صفة مؤكدة، نحو: عالم من العلماء، أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين، أو خبر ثان لكان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦١).

(٣) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٦١).

(٤) في ق: يشترط.

(٥) قوله: (بأن تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب، ويعلم تعلقها بمعين. أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما، ومنه يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفتها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦١).

(٦) قوله: (أو منزل منزلة المعهود) إجراء لدلالتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعيينها موصولها بهذا الاعتبار.

(٧) الآية مثال للتهويل، والثانية للتفخيم.

(٨) قوله: (أن يكون... إلخ) يلزم على صنيعه تغيير إعراب قول المصنف مشتملة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٢).

(٩) قوله: (أي مطابق له) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظًا أو معنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظًا فقط، أو معنى فقط كما في المشتركة غير أل، ويجوز مراعاة اللفظ كثيرًا وعكسه قليلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٢).

إفرادًا وتذكيرًا وغيرهما (مشتملة) ليحصل الربط بينهما، وهذا الضمير هو العائد على الموصول، وربما خلفه اسم ظاهر، كقوله[1]:

سَعَادُ الَّذِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ....

أي: حبها، وقوله[2]:

.... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

وهو شاذ، فلا يقاس عليه[3].

تَنْبِيهٌ

يجوز في ضمير «مَن وما» مراعاة اللفظ والمعنى؛ لأن الموصول إن طابق

---

(١) هو من الطويل، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح (١/١٦٨)، شرح الأشموني (١/٦٧)، شرح شذور الذهب (١٨٤).
الشاهد فيه قوله: (التي أضناك حب سعادا) حيث وضع الاسم الظاهر، وهو قوله: (سعاد) الثانية في آخر الصدر بدل العائد من جملة الصفة، والأصل: (سعاد التي أضناك حبها)، وعود الاسم الظاهر بدل الضمير لا يجوز إلا في ضرورة شعر.

(٢) **قال العيني:** قاله مجنون ليلى كذا قيل، وصدره.

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ....

وهو من الطويل.
قوله: «أنت» مبتدأ، وخبره «الذي في رحمة الله أطمع»، والتقدير: أنت الذي في رحمتك، وهذا من المواضع التي خلف الضمير العائد اسم ظاهر كما في قولهم: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، وفيه الشاهد، إذ القياس: وأنت الذي في رحمته أطمع، أو في رحمتك، ولكنه أتى بالظاهر على خلاف القياس. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/١٦٢)، الدرر (١/٢٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٥٥٩)، والمقاصد النحوية (١/٤٩٧)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التصريح (١/١٤٠)، وهمع الهوامع (١/٨٧)، شرح الأشموني (١/١/١٢٧).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٦٢).

لفظه معناه فلا إشكال في العائد[١]، وإن خالف لفظه معناه فلكَ في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر[٢]، ومراعاة المعنى كما مر، وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس[٣]، فإن لزم لبس وجب مراعاة المعنى، نحو: أعط من سألتك، لا من سألك[٤].

[أقسام الموصولات]

٩٧ وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الذِيْ وُصِلْ   بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الذِي ابْنُهُ كُفِلْ

ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما يوصل[٥] به على قسمين: قسم يوصل بجملة وشبهها، وقسم يوصل بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله: **(وجملة)** خبرية سواء كانت اسمية أو[٦] فعلية، وهي المحتملة للصدق والكذب[٧] خالية من معنى التعجب[٨] معهود معناها[٩]، كما تقول: «جاء الذي أكرمته» إذا كان

---

(١) قوله: (فلا إشكال) أي: مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظًا ومعنى.

(٢) قوله: (وهو الأكثر) أي: في غير أل.

(٣) **قال الصبان**: المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٢).

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٦٢).

(٥) في ق: توصل.

(٦) في ق: أم.

(٧) أي: محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها.

(٨) فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه؛ لأنها وإن كانت خبرية وضعًا إلا أنها إنشائية استعمالًا، وزاد هذا القيد وإن كانت الجملة تعجبية خارجة بقيد الخبرية؛ للتنصيص، فقد أجاز بعضهم الوصل بها، ويدخل في قوله: (خالية من معنى التعجب) قولك: جاء الذي عجبت منه؛ لأن المراد بالتعجب التعجب الإنشائي.

(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٠٣).

بينك وبين مخاطبك عهدٌ في شخصٍ أكرمته إلا في مقام التهويل والتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، أي: الذي غشيهم أمر[١] عظيم.

(أو شبهها) وهي الظرف والمجرور إذا كانا تامين[٢] **(الذي وصل به)** الموصول **(كمن عندي)**، و**(الذي)** في الدار **(ابنه كفل)**، فـ«عندي» ظرف تام صلة مَن، و«ابنه كفل» جملة اسمية صلة الذي، وإنما كان الظرف والمجرور التامين شبيهين بالجملة لأنهما يُعْطِيَان معناها[٣]؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول، تقديره: الذي استقر عندك، والذي استقر في الدار، وخرج بذلك ما لا يُشبه الجملة منها، وهو الظرف والمجرور الناقصان، نحو: جاء الذي اليوم[٤]، والذي بك، فإنه لا يجوز؛ لعدم الفائدة[٥].

وخرج بالجملة الخبرية الجملةُ الإنشائية[٦]، فلا يُقال: «جاء الذي بِعْتُكَهُ» إذا قصدت به الإنشاء، والطلبية[٧]، فلا يقال: «الذي اضربه»، أو «لا تضربه»،

(١) في ق: من.

(٢) **قال الصبان**: المراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام، وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة، والناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص؛ لعدم القرينة عليه. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٣).

(٣) قوله: (يعطيان معناها) أي: يدلان على نفس الجملة، ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٣).

(٤) في ق: زيادة به.

(٥) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٦٣).

(٦) الجملة الإنشائية هي ما قارن لفظها معناها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٧) الجلمة الطلبية: هي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرًا كانت أو نهيًا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

والتعجبية فلا يقال: «جاء الذي ما أحسنه»[١]، وغير المعهود معناها كما ذكر، فلا يقال لشخص: «جاء الذي أكرمته»، وليس بينك وبينه عهد.

تَنْبِيهٌ

يتعلق الظرف والمجرور الواقعان صلة بـ«استقر» محذوفًا وجوبًا[٢].

[الإعراب]

وقوله: و«كلها[٣]» مبتدأ، و«يلزم» فعل مضارع، و«بعده» متعلق بـ«يلزم»، و«صلة» فاعل يلزم، وجملة: يلزم وما بعدها خبر كلها، والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من بعده، و«على ضمير» متعلق بـ«مشتملة»، و«لائق» نعت لضمير، ومتعلقه محذوف، و«مشتملة» نعت صلة، وتقدير الكلام: وكل الموصولات الاسمية يلزم بعده صلة مشتملة على ضمير لائق بالموصول، و«جملة» خبر مقدم، و«أو شبهها» معطوف على جملة، و«الذي» مبتدأ مؤخر، و«وصل» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلها، والجملة صلة الذي، والعائد إليه الهاء من به، و«به» متعلق بـ«وصل»، والتقدير: و[٤] الذي وصل به كل الموصولات جملة أو شبهها، و«كمن» مجرور الكاف محذوف كما مر، و«مَن» بفتح الميم اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، و«عندي» صلة مَن، و«الذي» خبر مَن، و«ابنه» مبتدأ، و«كفل» بالبناء للمفعول خبره، والجملة صلة الذي، وعائدها الهاء من ابنه، والتقدير: وذلك كقولك

---

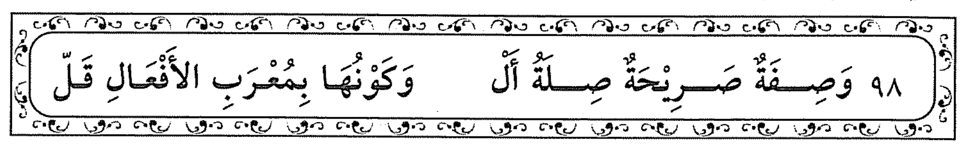
(١) قال الأزهري: لأن كلًا من الإنشاء والطلب لا خارجي له فضلًا عن أن يكون معهودًا فلا يصلح لبيان الموصول. التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٠).

(٣) المضاف إليه ضمير يعود إلى الموصولات الإسمية.

(٤) قوله: «و» مثبتة من ق، وليست في س.

الذي عندي الذي ابنه كفل[١].



٩٨ وَصِــفَةٌ صَــرِيْحَةٌ صِــلَةُ أَلْ   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

ثم أشار إلى **القسم الثاني** من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال: **(وصفة صريحة)** أي: خالصة الوصفية بأن لم يغلب عليها الاسمية لغير تفضيل **(صلة أل)** الموصولة، وهي ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب[٢]، والصفة المشبهة كالحسن الوجه، فإن دخلت على اسم سالم من الوصفية كالرجل، أو على ما غلب عليه الاسمية[٣]، كالصاحب[٤] والأجرع[٥]، أو على وصف التفضيل، كالأعلم والأفضل، فهي حرف تعريف لا موصولة[٦].

فائدة

الصفة الصريحة مع أل اسمٌ لفظًا فعلٌ معنى، ومن ثَمَّ حسن عطف الفعل

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٠، ٢١).

(٢) الشرط في اسم الفاعل والمفعول هنا أن يراد بهما الحدوث، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة؛ لأنها حينئذٍ صفة مشبهة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٣) قوله: (غلب عليها الاسمية) أي: بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٤) الصاحب في الأصل وصف للفاعل ثم صار اسمًا لصاحب الملك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٥) الأجرع في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ ثم صار اسمًا للأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٦) شرح الأشموني على الألفية (١/٦٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٣).

عليها، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ[1] صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤] ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨]، وإنما لم يؤت بها فعلًا كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة أل المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين[2][3].

(**وكونها**) أي: صلة أل توصل (**بمعرب الأفعال**) وهو المضارع (**قل**)، كقول الفرزدق خطابًا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان[4]:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَي[5] حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ

فأدخل «أل» على «تُرْضَى»، وهو فعل مضارع مبني للمفعول، و«حكومته»

---

(١) قوله: (فالمغيرات) أي: فالخيول المغيرات في الصبح، والنقع الغبار. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤)

(٢) قوله: (فراعوا الحقين) أي: حق الموصولية فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة، وحق المشابهة الصورية فأدخولها على مفرد لفظًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٤).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٦٤).

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق وليس في ديوانه. انظر في خزانة الأدب (١/٣٢)، الدرر (١/١٥٧)، الإنصاف (١/٥٢١)، والبسيط لابن أبي الربيع (١/١٧٨)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/٢٢٥)، وشرح اللمحة البدرية (١/١٦٨)، والمساعد (١/١٥٠)، والعيني (١/١١١)، والهمع (١/٨٥).

الشاهد فيه قوله: (الترضى) حيث دخلت أل الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن أل الموصولة ليست علامة اسمية ما تدخل عليه، لأنها كما تدخل على الاسم تدخل على الفعل كما هنا في البيت. انظر: عدة السالك (١/٢١).

(٥) **قال شيخ الإسلام زكريا**: قيل: لامه مدغمة في التاء، كاللام الحرفية، والحق وجوب الإدغام في الحرفية، وجوازه في الاسمية للفرق بينهما، ولم يعكس؛ لأن الحرفية أكثر وقوعا فناسبها التخفيف. الدرر السنية (١/٢٦٥).

نائب الفاعل به، ولا يختص ذلك عند المصنف بالضرورة كما يعلم من قوله: «قَلَّ»، وهو اختيار ثالث في المسألة؛ فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا، والجمهور يمنعونه، ويخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز على قِلَّتِهِ قول ثالث، والمُدْرَك مختلف فعند المصنف أن الضرورة ما يضطر إليها الشاعر ولم يجد مخلصًا، ولهذا قال: لتمكنه من أن يقول المرضي[1].

ورُدَّ بأنه لو قاله لوقع في محذور أشد من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى المؤنث[2].

[تعريف الضرورة]

والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجيء في الكلام، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا، فلم يتوارد على محل واحد.

و«الحَكَم» بفتحتين المُحَكَّمُ بين الخصمين للفصل بينهما، و«الأصيل» الحسيب، و«الجَدَل» بفتحتين شدة الخصومة[3].

[الإعراب]

وقوله: «صفة» خبر مقدم، و«صريحةٌ» نعت، و«صلة» مبتدأ مؤخر، و«أل» مضاف إليه، والتقدير: وصلة أل صفة صريحة، و«كونها» مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة، والضمير المضاف إليه اسمه عائد إلى أل، وخبره محذوف، و«بمعرب» متعلق بخبر الكون المحذوف[4]، و«الأفعال» مضاف إليه، وجملة:

(١) **قال الصبان:** وضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٥).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٠٤).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٨٣، ٤٨٤).

(٤) قوله: «به» ليست في س، وهي في ق.



«قَلَّ» بفتح القاف في موضع خبر المبتدأ، والتقدير: وكون أل توصل بمعرب الأفعال قليل[1].

[أيّ]

٩٩ أَيٌّ كـ«مَا» وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

(أيُّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء (كـ«ما») فيما تقدم، وظاهر التشبيه أنها تكون لغير العاقل على الخلاف المتقدم، ولكن الصحيح أنها تكون للعاقل ولغيره، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، ولا يضاف[2] لنكرة[3]؛ لأن معناها بعض[4] كلٍّ فألحقت به، لأنه لا يضاف إلا إلى معرفة، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كالآية المذكورة.

وسُئِلَ الكسائي[5] لم لا يجوز: «أعجبني أيهم قام» فلم يَلُحْ له وجهُ

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢١).

(٢) في ق: تضاف.

(٣) قوله: (لا تضاف لنكرة) أي: أيّ الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعتًا أو حالًا فلا تضاف إلا إلى نكرة، وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا المعرفة الدالة على متعدد، نحو: أي الرجال أفضل، أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد، نحو: أي زيد أحسن أي: أيّ أجزائه أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو، كقول الشاعر: (أبي وأيك فارس الأحزاب) وهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعي في الضمير المضاف إليه، ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعي المضاف، فيقال: أي غلامين أتيا، أي: غلمان أتوا، أي: الغلامين أتى، أي: الغلمان أتى، كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(٤) في ق: «في» وليست في س.

(٥) قوله: (وسئل الكسائي) أي: في حلقته. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).



المنع، فقال: «أيّ» كذا خلقت[١].

وأجاب ابن السراج عن ذلك بأن «أيًّا» وضعت على العموم والإبهام، والمضارع مبهم[٢] ففيه مناسبة لها، بخلاف الماضي؛ إذ لا إبهام فيه[٣]، فيحصل التنافي، والخروج عما وضعت له.

وإنما اشترط كون العامل متقدمًا لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية؛ إذ لا يعمل فيهما[٤] إلا متأخرًا.

والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها وتؤنث، وتثنى وتجمع عند غيرهم، فيقول[٥]: آيّه وآيّان وآيّتان وآيّون وأيّات[٦][٧].

(وأعربت) لما تقدم في المعرب والمبني **(ما)** دامت **(لم تضف)** لفظًا، **(وصدر وصلها ضمير انحذف)** بأن كانت مضافة، وصدر صلتها مذكورًا[٨]، أو غير مضافة، وصدر صلتها محذوفًا[٩]، ....

---

(١) قوله: (خلقت) أي: وضعت.

(٢) إذا قلت: (يعجبني أيهم يقوم) فمعناه يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام، وهو مبهم لعدم تعيينه بوقوع القيام منه خارجًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(٣) فلو قلت: أعجبني أيّهم قام على التعيين، وإيضاحه أن معنى: «أعجبني أيهم قام»، أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج، فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في الماضي بالفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٧).

(٤) في س: فيها.

(٥) في ق: فتقول.

(٦) ويعرب في هذه الأحوال إعراب المثنى والجمع، ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأيتاهن، وأيوهم، وأياتهن، وعلة هذه اللغة لا تكون أي من المشترك.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٦٢).

(٨) مثال ذلك: يعجبني أيهم هو قائم.

(٩) مثال ذلك: يعحبني أيٌّ قائم.

أو مذكورًا[(١)]، فإن أضيفت وحذف صدر صلتها[(٢)] بنيت[(٣)]، قيل: لتأكد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف، وهذه العلة موجودة في الحالة الثانية، فيلزم عليها بناؤها فيها، على أن بعضهم قال به قياسًا، نقله الرضى، وهو يَرُدُّ نفي المصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئذٍ[(٤)] ثم بناؤها على الضم تشبيهًا بـ«قبل» و«بعد»؛ لأنه حذف من كل ما يبينه، ومثال بنائها في الحالة الرابعة قراءة الجمهور: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] بالضم[(٥)].

تنبيه [حذف العائد]

لا[(٦)] يجوز حذف العائد إلا إذا كان مرفوعًا بشرطين: إذا كان مبتدأ غير منسوخ، وكان مخبرًا عنه بمفرد، فلا يحذف من[(٧)] نحو: اللذان قاما، أو ضُرِبَا بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين؛ لأنه غير مبتدأ، بل هو[(٨)] في الأول فاعل، وفي الثاني نائب عن الفاعل، وفي الثالث منسوخ، فهو فاعل مجاز[(٩)]، والفاعل ونائب الفاعل لا يحذفان، ولا يحذف في نحو: جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار؛ لأن الخبر غير مفرد؛ لأنه في الأول جملة فعلية، وفي الثاني جار

(١) مثال ذلك: يعجبني أيٌّ هو قائم.
(٢) مثال ذلك: يعجبني أيهم هو قائم.
(٣) أي: تبني على الضم، تقول: يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم.
(٤) الكافية لابن مالك (١/٢٨٤).
(٥) انظر: البهجة المرضية (١٠٣).
(٦) في س: إنما، والمثبت من ق.
(٧) في س: في.
(٨) قوله: هو، ليست في س.
(٩) في ق: مجازًا.

ومجرور، فإذا حذف الضمير المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد كما يعلم من كلام المصنف الآتي، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾، فـ«أشد» خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أشد[1].

١٠٠ وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مطلقًا، ... .

(وبعضهم) أي: النحاة كالخليل ويونس ومن وافقهما، أو بعض العرب (أعرب) أيًّا (مطلقًا)، وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، وقرئ شاذًّا في الآية السابقة بالنصب، وأولت قراءة الضم على الحكاية، أي: الذي[2] يقال فيه: أيهم أشد[3].

[الإعراب]

قوله: «أي» مبتدأ، و«كما» خبره، و«أُعْرِبَتْ» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى أيّ، و«ما» ظرفية مصدرية، و«لم» حرف نفي وجزم، و«تُضف» بالبناء للمفعول مجزوم، و«صدر» مبتدأ، و«وصلها» مضاف إليه، و«ضمير» خبر المبتدأ، وجملة: «انحذف» نعت ضمير، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال من ضمير تضف، والواو الداخلة عليها تسمى واو الحال وواو الابتداء، و«بعضهم» مبتدأ ومضاف إليه، و«أعرب»

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٧/١).

(٢) قوله: (الذي) أي: الفريق الذي... إلخ، ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة، وهو ممتنع، فلو قال: فريقا فيه... إلخ لكان أولى. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦٦/١، ١٦٧).

(٣) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١٦٦/١).

خبره، ومفعول أعرب محذوف، تقديره: وبعض العرب أعرب أيًّا، و«مطلقًا» حال من المفعول المحذوف؛ لأنه في قوة المذكور[1].

١٠٠ .... وَفِي ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

(وفي ذا الحذف) المذكور في صلة «أيّ» وهو حذف العائد **(أيًّا غير أيٍّ)** من بقية الموصولات **(يقتفي)** أي: يتبع، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ فـ«إله» خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو إله، و﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ متعلق بإله؛ لأنه بمعنى معبود، أي: هو الذي في السماء أي: معبود فيها، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف، أو فاعلًا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذٍ خالية من العائد[2].

١٠١ إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ ....

ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير أي عند البصريين إلا بشرط ليس في أيّ أشار إليه بقوله: **(أن يستطل[3] وصل)** إما بمعمول الخبر أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أو تأخر، نحو قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سواء[4]

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢١).

(٢) أي: خالية من العائد على الموصول. وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٨٧/١).

(٣) قوله: (إن يستطل) أي: يعد طويلًا فالسين والتاء لعد الشيء كذا، أو يطل بالبناء للمجهول، أي: يطيلها المتكلم، فهما زائدتان، فزيادتهما لا تتوقف على بنائه للفاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٦٨/١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٤٨٧/١).

(وإن لم يستطل) وصل (فالحذف) للعائد (نزر) أي: قليل، وشذ قراءة بعضهم: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] برفع بعوضة[١]، ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع أي: الذي هو أحسن[٢]، والذي هو بعوضة[٣]، وشذ قوله[٤]:

مَنْ يُعْنَ بِالحَمْدِ لَا[٥] يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلَا يَحِدْ عَنْ طَرِيقِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ

أي: بما هو سفه، و«يُعن» بالبناء للمفعول من قولهم: عنيت بحاجتك، أعني بها بضم أولهما، و«يَحِد» بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل، والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه، ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم[٦].

والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة، ويقيسون على المسموع[٧] من الآية والبيت ونحوهما[٨].

---

(١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١/١٩٨).

(٢) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٤/٦٩٤)..

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح للأزهري (١/٤٩١)، والأشموني على الألفية (١/١٦٩)، وشرح الشواهد للعيني (١/١٩٦) والدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٢٦٩)، وهمع الهوامع (١/٣٤٩)، وشرح التسهيل (١/٣٥)، والمقاصد (١/٤٤٦)، أوضح المسالك (١/١٧٢).

الشاهد فيه قوله: (بما سفه) إذ التقدير بما هو سفه.

(٥) في س: لم، والمثبت من ق.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩١).

(٧) في س: المسوغ، والمثبت من ق.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩١).

[الإعراب]

قوله: «وفي ذا» متعلق بـ«يقتفي»، و«ذا» إشارة إلى حذف صدر الصلة، و«الحذف» عطف بيان لذا، وقيل: نعت له، و«أيًّا» مفعول مقدم بـ«يقتفي»، و«غير» مبتدأ، و«أيّ» مضاف إليه، وجملة: «يقتفي» في موضع خبر المبتدأ، والتقدير: وغير أيّ من الموصولات يقتفي أيًّا في ذا الحذف، و«إن» حرف شرط، و«يُستطل» بالبناء للمفعول فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، و«وصل» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ«يستطل»، وجواب الشرط محذوف للضرورة، و«إن لم يستطل» شرط، وجملة: «فالحذف نزر» من المبتدأ والخبر جواب الشرط في محل جزم[1].

١٠١	..... وَأَبَــوْا أَنْ يُخْتَــزَلْ
١٠٢ إِنْ صَلَحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ	....

(وأبوا) أي: امتنع النحاة أو العرب من تجويز (أن يختزل) أي: يقتطع العائد أي: يحذف (إن صلح[2] الباقي لوصل مكمل[3]) كأن يكون ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو ظرفًا أو مجرورًا تامًا؛ لأنه لا يدري أهناك محذوفٌ أم لا؟؛

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢١).

(٢) قوله: (صلح) ضبط في بعض النسخ الخطية: بفتح اللام وضمه، وكتب فوقه «معًا» أي: ينطق بالضبطين، وكذا ضبطه خالد في إعراب الألفية (٣١)، وفي بعض النسخ الخطية: بفتح اللام، وفي بعضها بضم اللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٣٢/١)، انظر: تحقيق الألفية (٨٤).

(٣) قوله: (مكمل) أي: للموصول وهو صفة لازمة، وفي بعض النسخ الخطية: (مكمل) بكسر الميم وفتحها، وفوقه معًا، وفي بعض النسخ الخطية: بالفتح فقط. انظر: تحقيق الألفية (٨٤).

لعدم ما يدل عليه[1]، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها، فلا يجوز: جاءني الذي يضرب، أو أبوه قائم، أو عندك، أو في الدار ـ على أن المراد هو يضرب[2]، وهو أبوه قائم، وهو عندك، وهو في الدار. أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفردًا[3] أو خاليًا عن العائد، نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩][4]، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف[5].

١٠٢	وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
١٠٣ فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ	بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُوْا يَهَبْ

(والحذف عندهم) أي: النحاة أو العرب **(كثير منجلي في عائد متصل**[6] **إن انتصب)**، وكان النصب **(بفعل)** تامًّا كان أو ناقصًا **(او وصف)** غير صلة الألف واللام[7]، فالمنصوب بالفعل نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا

---

(١) **قال الصبان:** ولو قال: (لأن المتبادر حينئذٍ إلى فهم السامع عدم الحذف) لاستقام التعليل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٩).

(٢) قوله: (على أن المراد هو يضرب) على قطع النظر عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٩).

(٣) قوله: (مفردًا) أي: اسمًا واحدًا.

(٤) قوله: (أيهم أشد... إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب.

(٥) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٦٩).

(٦) قوله: (متصل) في مفهومه تفصيل، فإن كان انفصال الضمير بمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم، أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه، وإن لم يكن لذلك جاز، نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٣] بناء على تقدير العائد منفصلًا؛ لأنه أرجح، أي: مما رزقناهم إياه، والمراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٦٩).

(٧) قوله: (غير صلة الألف واللام) فلا يجوز حذفه إن عاد إليها لدلالتهم بذكر الضمير على=

يُعۡلِنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧] أي: يسرونه ويعلنونه، ومثل المصنف لذلك بقوله: (كمن نرجوا) أي: نؤمل للهبة (يهب) أي: نرجوه، وكقول القائل[١]:

.... وَخَيْرُ الخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ

أي: ما[٢] كانه عاجله، وكقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١] أي: عملته[٣]، والوصف نحو قوله[٤]:

مَا اللهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ[٥] بِهِ فَمَا لِذِي غَيْرِهِ مَنْعٌ وَلَا ضَرَرُ

= اسميتها الخفية، وعند حذفه يفوت الدليل، فإن عاد إلى غيرها جاز، نحو: جاء الذي أنا الضارب، أي: الضاربه، أما جاء رجل أنا الضارب، أي: الضاربه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتقييد؛ لأن المحذوف غير عائد الموصول، والكلام في حذف عائده. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧٠).

(١) وصدره كما في حاشية حكيم:

فَأَطْعَمْتُهُ مِنْ لَحْمِهَا وَسَنَامِهَا شِوَاءٍ ....

استشهد به على حذف منصوب الفعل الناقص؛ لأنه محل خلاف، وخبر الأول أفعل، والثاني صفة مشبهة. انظر: التحقيقات الوفية لما في البهجة المرضية (١٠٧)، والفاضل للمبرد (٣٨).

(٢) قوله: «ما» ليست في ق، وهنا على هامش وحاشية س: بلغ مقابلة على خط مؤلفه والحمد لله.

(٣) على هامش س: بلغ مقابلة على خط المؤلف.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح (١/٤٩٤)، الأشموني (١/١٧٠)، شرح الشواهد للعيني (١/١٧٠)، وابن عقيل (١/١٦٩)، وشرح الكافية الشافية (١/٢٩٠)، وأوضح المسالك (١/١٧٣)، وشرح ابن عقيل (١/١٦٩)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧)، وهمع الهوامع (١/٣٤٦).

الشاهد فيه قوله: (ما الله موليك) حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول؛ لأنه منصوب، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه من فضل وإحسان. انظر: منحة الجليل (١/١٧٠).

(٥) في س: ما حمدت.

فـ«ما» موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء، و«فضل» خبره، و«الله موليك» صلة ما، والعائد محذوف منصوب بالوصف، والتقدير: الله الذي[1] موليكه فضل[2]، بخلاف المنفصل فلا يجوز حذفه: كجاء الذي إياه ضربت[3]، وأما حذفه منفصلًا من قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، والأصل: رزقناهم إياه؛ لأن تقديره متصلًا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة، وهو قليل[4]، ولا المنصوب بغير الفعل، أو الوصف كالمنصوب بالحرف، كجاء الذي إنه قائم، ولا المنصوب بصلة الألف واللام، كجاء الذي أنا الضاربه كما ذكره في التسهيل[5]، وشذ قوله[6]:

مَا المُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرِ

فحذف العائد إلى «أل» المنصوب بالوصف، و«ما» نافية، و«المستفز» بالسين المهملة والزاي بمعنى المستخف اسم ما، و«المحمود» خبرها إن

---

(١) في ق: «الذي الله» وهو تحريف.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٤).

(٣) لأن حذف المنفصل يوقع في لبس بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص والاهتمام عند النحويين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٤، ٤٩٧).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٠٥).

(٦) هذا صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في التصريح للأزهري (١/٤٩٧) الأشموني (١/١٧٠)، العيني في الشواهد (١/١٧٠)، وتخليص الشواهد (١٦١)، والدرر (١/١٧٣)، وشرح التسهيل (١/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (١/٤٤٧)، وهمع الهوامع (١/٨٩).

الشاهد فيه: (ما المستفز) حيث حذف العائد من الصلة على الموصول مع كون الموصول هو أل، والصلة صفة متصلة به، وأصل الكلام: ما المستفزه الهوى محمود عاقبة، والحذف في هذا ونحوه شاذ. انظر: عدة السالك (١/١٧٢).

كانت[1] حجازية، و«أُتِيحَ» بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق، ويا مثناه تحت فحاء مهملة بمعنى قدر، والمعنى: ليس المستفز الهوي محمود عاقبة، ولو قدر له صفو خالص من الكدر[2].

[الإعراب]

قوله: و«أبوا» فعل ماض، وفاعله ضمير يرجع إلى النحاة، أو العرب كما مر، و«أن» بفتح الهمزة حرف مصدري، و«يُختزل» مضارع مبنيّ للمجهول منصوب بأن، و«إن صلَح» إن بكسر الهمزة حرف شرط، وصلح بضم اللام وفتحها فعل الشرط في محل جزم، و«الباقي» فاعل صلح، و«الوصل» متعلق[3] بـ«صلح»، و«مكمل» اسم فاعل من أكمل نعت لـ«وصل»، وجواب الشرط محذوف، و«الحذف» مبتدأ، و«عندهم» متعلق بكثير، و«كثير» خبر المبتدأ، و«منجلي» نعته، و«في عائد» متعلق به، و«متصل» نعت لعائد، و«إن» حرف شرط، و«انتصب» فعل الشرط، و«بفعل» متعلق بـ«انتصب»، و«أو وصف» معطوف على فعل، وجواب الشرط محذوف، و«كمن» مجرور الكاف قول محذوف، و«مَن» [بفتح الميم اسم موصول][4] في محل رفع بالابتداء، وجملة: «نرجوا» صلة مَن، وجملة: «يهب» خبر مَن، والتقدير: كقولك الذي نرجوه يهب[5].

تَنْبِيهٌ

حذف منصوب الفعل كثيرٌ، لأن أصل العمل له، وحذف منصوب

(١) في ق: كان.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٤٩٧/١).

(٣) في س: معلق، والمثبت من ق.

(٤) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢١، ٢٢).

الوصف قليل جدًّا، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العرب[1].

[حذف العائد المجرور]

١٠٤ كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار وصفًا ناصبًا للعائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غير ماض[2]، كما أشار إلى ذلك بقوله (**كذاك**) يجوز (**حذف ما لوصف خُفِضَا كأنت قاض**) الواقع (**بعد**) فعل (**أمر من قضى**) أشار بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي: قاضيه فحذف العائد على ما، وهي موصول اسمي.

قال الموضح في الحواشي: و«ما» هذه يحتمل أن تكون مصدرية أي: اقض قضاءك أي: مدة قضائك بدليل ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢] انتهى، بخلاف جاء الذي قام أبوه؛ لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف، أو جاء الذي أنا أمس ضاربه؛ لأن المضاف وصف ماضي[3]، وهو لا يعمل على الأصح، وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه؛ لأن الوصف اسم مفعول يجوز حذفه[4].

تَنْبِيهٌ

إنما لم يقيد المصنف الوصف بكونه عاملًا اكتفاء بإشارة المثال إليه[5].

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٧).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤٩٨).
(٣) في ق: ماض.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٧٦).
(٥) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٧٢).



١٠٥ كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرّ ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَرّ

(كذا) يجوز حذف الضمير (الذي جر بما) أي: بمثل الحرف الذي (الموصول جر) لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، واتفقا فيهما متعلقًا[1]، سواء اتفق المتعلقان لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، اتحد نوعهما أم اختلفا نوعًا، واتحدا مادة؛ لأن الضمير عبارة عن الموصول، أو الموصوف به، فلابد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى (كمر بالذي مررت[2]) أي: به (فهو بر) أي: محسن، ونحو قوله تعالى ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، فالموصول وهو مجرور بمن التبعيضية، وهي متعلقة بـ ﴿تَشْرَبُونَ﴾ قبلها، والعائد المحذوف مجرور بمِن التبعيضية، وهي متعلقة بـ ﴿تَشْرَبُونَ﴾، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا[3]، فإن جر بغير ما جر الموصول لفظًا، كمررت بالذي غضب عليه، أو معنى، كمررت بالذي مررت به على زيد[4]، أو متعلقًا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف[5].

تنبيه

قد أعطى المصنف ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل، وشذ قول حاتم بن

---

(١) في س: متعلقا، وفي ق: متعلقان.

(٢) «مررت» بضم التاء في بعض النسخ الخطية، وفي بعضها بفتح التاء، وضبط الكلمة بالضبطين. انظر: شرح الهواري (١/٢٤٢)، إعراب الألفية (٣٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٠).

(٤) إنما لم يجز الحذف لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/١٧٥).

(٥) أي: لا يجوز حذف عليه في المثال الأول، وبه في المثال الثاني، وبه في المثال الثالث.

عدي الطائي[١]:

وَمِـنْ حَسَـدٍ يَجُـورُ عَلَـيَّ قَـوْمِي   وَأَيُّ الـدَّهْرِ ذُو لَـمْ يَحْسُـدُونِي

فـ«أي» استفهامية مبتدأ، و«ذو» خبره، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر، وجملة: لم يحسدوني صلتها، والعائد محذوف أي: فيه.[٢]

وشذ أيضًا قول رجل من همدان[٣]:

وَإِنَّ لِسَـانِي شُـهْدَةٌ يُشْـتَفَي بِهَـا   وَهْـوَ عَلَـى مَـنْ صَـبَّهُ الله عَلْقَـمُ

أنشده الفارسي، و«شهدة» بضم الشين المعجمة العسل بشمعه، والعائد محذوف مجرور بعلى، والتقدير: وهو علقم على من صبه الله، و«العلقم»

(١) **قال العيني**: قاله حاتم بن عدي الطائي وهو من الوافر.
الشاهد فيه: قوله: (لم يحسدوني)، حيث حذف العائد المجرور، وهو فيه، والحال أن شروطه لم تكتمل وهذا شاذ ونادر. شرح الشواهد للعيني (١/١٧٤)، وتخليص الشواهد (١٦٤)، وشرح التسهيل (١/١٩٩، ٢٠٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٥١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٧٥)، وشرح الأشموني (١/٨١)، التصريح على التوضيح (١/١٧٧).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٠٢).

(٣) قاله رجل من همدان لم يسم وهو من الطويل.
الشاهد فيه: (لم يحسدوني) حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وأما الموصول فهو «ذو» ومعناه الذي، وأما جملة الصلة فهي قوله: (لم يحسدوني)، وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضًا. انظر: عدة السالك (١/١٧٦)، والمقاصد النحوية (١/٤٥١)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/٢٧٣)، وأوضح المسالك (١/١٧٧)، وتخليص الشواهد (١٦٥)، والجنى الداني (٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٦)، والدرر (١/٩٧، ٢/٥١٩)، وشرح ابن الناظم (٦٨)، وشرح الأشموني (١/٨١)، وشرح التسهيل (١/١٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٢)، وشرح المفصل (٣/٩٦)، ولسان العرب (١٥/٤٧٨) «ها»، ومغني اللبيب (٢/٤٣٤)، وهمع الهوامع (١/٦١، ٢/١٥٧).

الحنظل، والمعنى: وإن لساني مثل العسل الشهد يشتفي به الناس، وأنه مثل الحنظل في المرورة على من، يسلطه[1] الله تعالى عليه، فحذف حاتم الطائي المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول، وهو ذو في البيت الأول وهو قوله: (ومن حسد... إلخ)، وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق في البيت الثاني، وهو قوله: (وإن لساني شهده... إلخ)، والمتعلقان[2] هما: صب وعلقم[3].

تتمة

يمتنع الحذف أيضًا[4] إذا كان العائد المجرور محصورًا، نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، أو إنما مررت به، أو كان نائبًا عن الفاعل، نحو: مررت بالذي مُر به، أو كان حذفه ملبسًا، نحو رغبتُ فيما رغبتَ فيه؛ لأنه لا يعلم أن الأصل منه أو عنه[5].

وقيل: يجوز؛ لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف[6].

قال في التسهيل: لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين، وهذا أوفق[7].

[الإعراب]

قوله: «كذاك» خبر مقدم، و«حذف» مبتدأ مؤخر، و«ما» موصول اسمي

(١) في س: سلطه.
(٢) قوله: «المتعلقان» بفتح اللام.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٤، ٥٠٥).
(٤) قوله: أيضًا ليس في ق.
(٥) هذا إجمال لا إلباس. انظر: حاشية يس على التصريح (١/٥٠٥)
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٠٥).
(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٠٧).

مضاف إليه، و«بوصف» متعلق بـ«خفضا»، وجملة: «خفضا» بالبناء للمفعول صلة ما، والتقدير: حذف العائد الذي خفض بوصف كائن بمعنى الحال أو الاستقبال كذلك، و«كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، و«أنت» مبتدأ، و«قاض» خبره، والجملة مقول لذلك المحذوف، و«بعد» متعلق بمحذوف نعت لما قبله، و«أمر» مضاف إليه، و«من قضى» مصدر مقصور للضرورة، والتقدير: كقولك أنت قاض الواقع بعد أمر من قضى، «كذا» خبر مقدم، و«الذي» مبتدأ مؤخر، و«جر» فعل ماض مبني للمفعول، و«بما» متعلق به، و«الموصول» مفعول مقدم بـ«جر»، و«جر» مبني للفاعل، وفاعله مستتر فيه، و«كمر» خبر لمبتدأ على إضمار القول بين الكاف ومدخولها، وذلك كقولك: مر، وبالذي متعلق به، وجملة: «مررت» صلة الذي، وجملة: «فهو بر» مبتدأ وخبر، جواب مر[(١)(٢)].

** ** **

(١) قوله: «مر» هكذا في س، ق والذي في التمرين جواب لشرط مقدر، ولذلك اقترنت بالفاء.
(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٢).



[المعرف بأداة التعريف][1]

١٠٦ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيْهِ: النَّمَطْ

الخامس من المعارف: (المعرف بأداة التعريف) أي: بآلته **(أل)** بجملتها هل هي حرف **(تعريف، أو اللام**[٢] **فقط)**؟ فيه خلاف، فالخليل على الأول[٣]، ورجحه المصنف في شرحي التسهيل والكافية[٤]، فالهمزة همزة قطع، وسيبويه[٥] والجمهور ـ كما قال أبو البقاء في شرح التكملة ـ على الثاني[٦]، فالهمزة اجتلبت للنطق بالساكن، وجَزْمُ المصنف في فصل زيادة الهمزة بأن همزة «أل» وصلٌ يشعر[٧] بترجيحه لهذا القول، ولسيبويه قولٌ آخر أنها[٨]

(١) **قال الصبان:** الأخصر والأنسب بتراجم بقية المعارف أن يقو ل: ذو، والتعبير بأداة التعريف أولى من التعبير بأل لجريانه على جميع الأقوال، وصدقه على أم في لغة حمير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧٦).

(٢) قوله: (أو) لتنويع الخلاف وتفصيله إلى قولين لا للتخيير، وخبر اللام محذوف، أي: حرف تعريف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٧٦).

(٣) الأول كونها أل بجملتها.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (١/٢٧٣)، شرح الكافية (١/٣١٩).

(٥) أي: همزة قطع أصلية، وصلة لكثرة الاستعمال. انظر: الأشموني على الأغلية (١/١٧٧).

(٦) الثاني اللام فقط.

(٧) قوله: (يشعر... إلخ) قال يشعر لاحتمال أن يكون ترجيحًا للقول الثاني لسيبويه فإن الهمزة عليه أيضًا للوصل، ولاحتمال أن يكون مراده بكونها همزة وصل هناك أنها تسقط في الدرج، فيجري على الأقوال كلها، وحمله على الإشعار بترجيح القول الأول لكونه هو المشهور من مذهبه.

(٨) قوله: (ولسيبويه قول آخر) لم يدخل هذا القول في قول الناظم: **«أل حرف تعريف»**؛ لجريه في شرح كلام الناظم على ما هو المشهور.

بجملتها حرف تعريف، والألف زائدة[١]، وبقي قول آخر، وهو مذهب المبرد أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، ولكلٍّ من هذه المذاهب حجةٌ تعضده يطول الكلام بذكرها[٢]، والمرجح هو الأول، (فنمط عرفت) أي: أردت تعريفه (قل فيه: النمط) وهو ثوب يطرح على الهودج، والجمع أنماط[٣].

[أقسام أل]

وهي على كل قول قسمان إما جنسية، وأنواعها ثلاثة لأنها[٤] إما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازًا، أو لا يخلفها أصلًا[٥]، فإن لم تخلفها كلٌّ، لا حقيقة ولا مجازًا، فهي لبيان الحقيقة والماهية[٦] من حيث هي[٧]، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: من حقيقة الماء المعروف[٨]، وقيل: المني ﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، والفرق بين المعرف بأل هذه[٩] وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق[١٠]، وذلك أن دخول[١١] الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن[١٢]، واسم الجنس

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٠، ١١١).

(٢) انظر: حجة كل قول في التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٧٩، ١٨٠).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١١).

(٤) قوله: (لأنها... إلخ) هذا بيان منه لوجه الحصر في ثلاثة.

(٥) قوله: (أصلاً) أي: لاحقيقة ولا مجازًا.

(٦) ويعبر عنها بأنها لبيان الطبيعة.

(٧) قوله: (من هي) أي: مع قطع النظر عن الأفراد.

(٨) أي: لا من كل شيء اسمه ماء.

(٩) قوله: (هذه) أي: لتعريف الماهية.

(١٠) قوله: (المقيد والمطلق)، أي: كرقبة مؤمنة، والمطلق كرقبة.

(١١) في س: دخول وفي ق: ذا.

(١٢) قوله: (بقيد حضورها في الذهن) فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر=



النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيدٍ، قاله الموضح في المغني[1].

وإن خلفتها كلٌّ حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس[2]، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨][3]، فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفًا لكان صحيحًا على جهة الحقيقة.

وإن خلفتها كلٌّ مجازًا فهي لشمول خصائص[4] الجنس مبالغة، نحو: أنت الرجل علمًا[5]؛ فإنه لو قيل: أنت كل رجل علمًا لصح على جهة المجاز على أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم، ولا اعتبار بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث: «كل الصيدِ في جوف الفرا»[6]. وقال ابن هانئ[7]:

= في النكرة، وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/١١١).

(١) المغني لابن هشام بحاشية الدسوقي (١/١١٠، ١١١).

(٢) فتعم الأفراد بخصائصها، ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو باعتبار معناه فيما له من نعت ونحوه، نحو: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ [النور: ٣١].

(٣) أي: خلق كل واحد من جنسه ضعيفًا.

(٤) قوله: (خصائص الجنس) أي: صفات الجنس مبالغة.

(٥) إعرابه على هذا النحو: «أنت» مبتدأ، و«الرجل» خبره، و«علمًا» تمييز.

(٦) الحديث قاله الرسول لأبي سفيان، قال له ذلك يتألفه على الإسلام: يعني أنت في الصيد كحمار الوحش، وكل الصيد دونه، وهو في مجمع الأمثال (٢/١٣٦)، وجمهرة الأمثال (١/١٦٥)، (٢/١٣٦، ١٦٣)، المستقصي (٢/٢٢٤)، فصل المقال (١٠)، وأمثال ابن سلام (٣٥)، البيان والتنيين (٢/١٦).

(٧) هذا البيت من السريع وهو لأبي نواس دوانه (٤٥٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨١)، والاقتضاب (٩٥)، وزهر الآداب (١٠٣٥)، والوساطة (٢٥٤)، والإيجاز والإعجاز للثعالبي (١٥٢)، خزانة الأدب (٢/٣٧٣)، وبلا نسبة في شرح قطر الندى (١١٤). =

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِي وَاحِدِ

وإما عهدية، وهي ثلاثة أنواع أيضًا؛ لأن[1] العهد إما ذِكري بكسر الذال المعجمة وهو الذي يتقدم لمصحوبها ذكرٌ، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، و«الذِكر» باللسان ضد الإنصات، وذاله مكسورة، وبالقلب ضد النسيان، وذاله مضمومة قاله الكسائي، وقال غيره: هما لغتان بمعنى واحد قاله الماوردي في تفسير سورة البقرة[2].

وإما عِلميٌّ وهو أن يتقدم لمصحوبها عِلْمٌ[3]، نحو ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]، ﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]؛ لأن ذلك معلوم عنده.

وإما حضوريٌّ وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا[4]، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، أي: اليوم الحاضر وهو يوم عرفة[5].

[الإعراب]

قوله: «أل» مبتدأ، و«حرف» خبره، و«تعريف» مضاف إليه، و«أو» حرف

= و«نواس» بضم النون وفتح الواو مخففة اسمه الحسن بن هانئ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر هذا البيت هنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه، كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ من العرب المحتج بهم تؤخذ من غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

والمعنى أنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد. سبيل الهدى بشرح قطر الندي (١٢٥).

(١) قوله: (لأن.... إلخ) شروع منه في بيان وجه الحصر في ثلاثة.

(٢) تفسير الماوردي (١/١١١).

(٣) في س: علم علم.

(٤) أي: يكون مصحوبها حاضرًا حال الخطاب.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٠، ١٨١، ١٨٢).



عطف، و«اللام» معطوف على أل، و«فقط» الفاء لتزيين اللفظ، وقطْ اسم بمعنى حسب، و«فنمط» مبتدأ، وسوغ ذلك إعادته بلفظ المعرفة، و«عرفت» شرط «إذا» حذفت منه [الفاء][1] للضرورة، [ومفعوله محذوف، و«قل» فعل أمر، جواب الشرط حذفت منه الفاء للضرورة][2]، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والتقدير: فنمط إذا عرفته فقل فيه النمط، و«فيه النمط» مفعول فقل على تضمنه معنى اذكر[3].

[زيادة أل]

١٠٧ وَقَـدْ تُـزَادُ لَازِمًـا كَـاللَّاتِ ... وَالآنَ وَالَّـذِيْنَ ثُـمَّ اللَّاتِـي

(وقد تزاد) أل[4] كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفًا بغيرها[5] وباقيًا على تنكيره[6]، وتزاد (لازمًا[7]) وغير لازم[8]، فاللازم في ألفاظ محفوظة،

---

(١) في س: أدواته، والمثبت من ق.

(٢) ما بين القوسين مثبت من س، سقط من ق.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٢، ٢٣).

(٤) قوله: (تزاد أل) فيه إشارة إلى أن ضمير تزاد راجع إلى لفظة «أل» في قول المصنف: (أل حرف تعريف) والمراد بزيادتها كونها غير معرفة، لا صلاحيتها للسقوط؛ إذ اللازم لا يصلح له. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٠).

(٥) قوله: (معرفًا بغيرها) كالعَلَم والموصول.

(٦) قوله: (باقيًا على تنكيره) كالتمييز.

(٧) قوله: (لازمًا) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث؛ إشارة إلى جواز الأمرين، فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الأداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ، وكذا سائر الحروف، ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف: أي: زيدًا لازمًا، مصدر زاد زيدًا وزيادة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٠).

(٨) قوله: (لازما وغير لازم) تعميم للمعرف فقط. أما المنكر فغير لازم فقط. انظر: حاشية=



محفوظة، وهي الإعلام التي فارقت أصل وضعها[(١)]، **(كاللات)** والعزى علمي صنمين، فاللات كانت لثقيف بالطائف، وعن مجاهد كان رجل يَلِتُّ السويق بالطائف، [وكانوا] يعكفون على قبره، فجعلوه وثنًا، وكانت تاءه مشدودة فخففت، والعزى كانت لغطفان وهي شجرة[(٢)]، وبعث إليها رسول الله ﷺ خالدَ بنَ الوليد فقطعها، فخرج منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها، واضعة يدها على رأسها، وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها، وهو يقول[(٣)]:

يَـا عُـزَّ كُفْرَانَـكَ لَا سُـبْحَانَكِ ... إِنِّـي رَأَيْـتُ الله، قَـدْ أَهَانَـكِ

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال: تلك العزى، ولن تعبد أبدًا[(٤)].

والسَّموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة، وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر، و«اليسع» بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي[(٥)]، وهو أعجمي معرب، لفظه لفظ المضارع، وليس بمضارع

= الصبان على الأشموني (١/١٨٠، ١٨١).

(١) قوله: (أصل وضعها) أي: للعلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية، كالنضر، وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).

(٢) في س: سمرة، والمثبت من ق.

(٣) الرجز بلا نسبة في تاج العروس (١٥/٢٢٤)، ولسان العرب (٥/٣٧٩)، والمخصص (١٥/١٩٠)، والحيوان (٤/٤٨٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٣)، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (٢٢)، خزانة الأدب (٧/٢٢٠).

(٤) انظر: أخبار مكة للأزرقي (١/٧٤) والنيسابوري على هامش الطبري (٢٧/٤١) والزيني دحلان على هامش السيرة الحلبية (٣/٣٤٠)، وتسمية العزى مشتقة من اسم الله تعالى العزيز، أو هو مؤنث الأعز كما ذهب النيسابوري، الطبري (٢٧/٣٤)، والنيسابوري على هامشه.

(٥) قيل: هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصلاة والسلام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).



قاله الفارسي[١].

والإشارة، نحو: (والآن) فإنه علم[٢] على الزمان الحاضر مبنيٌّ؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة[٣] الذي كان يستحق الوضع، قاله المصنف[٤].

وقيل: لتضمنه معنى أل[٥] الحضورية، وأل فيه زائدة، قيل: وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمنًا معنى أل، وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة، وبني على حركة؛ لالتقاء الساكنين، وكانت فتحة ليكون بناؤه عل ما يستحقه الظرف[٦].

(والذين ثم اللاتي[٧]) جمع التي، وهذا بناء على القول بأن تعريف الموصول بالصلة. أما على القول بأن تعريف الموصول باللام إن كانت فيه وبنيتها[٨] إن لم تكن فليست زائدة[٩].

١٠٨ وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٣).
(٢) أي: علم جنس.
(٣) لأنه بمعنى هذا الوقت. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٣).
(٥) قوله: (أل) ليست في س، وهي مثبتة من ق.
(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٣، ١١٤).
(٧) قوله: (اللاتي) كذا في بعض النسخ الخطية، وكذا في شرح الشاطبي (١/٥٥٧)، والمكودي (١/١٦٤) وفي بعض النسخ الخطية الآخرى: اللات.
(٨) قوله: (بنيتها) نحو: من وما، وظاهر كلامه شمول ذلك لأل الموصولة، فتكون معرفة بنية أل المعرفة، ولا مانع منه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨١).
(٩) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١/١١٤).

وأما غير اللازم فعلى ضربين: اضطراري وغيره، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ولاضطرار) أي: في الشعر، (كبنات الأوبر)[1] في قول الشاعر[2]:

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤًا وَعَسَـاقِلًا ... وَلَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـنْ بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

أنشده ابن جني، و«أكمؤًا[3]» جمع كمء كفلس، وهو أيضًا جمع كمأة،

---

(١) قوله: (كبنات الأوبر) التمثيل به مبني على أن بنات أوبر علم كما في الشرح، لا على أنه جمع أوبر كبنات عرس، أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره؛ لأنه إذا كان جمعًا دخلته أل المعرفة؛ لأنه حينئذٍ نكرة فحكم البعض على بنات الأوبر في كلام المصنف بأنه جمع ابن أوبر غير سديد، إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في العيني (١/١٨٢)، والتصريح (١/١٨٤) ولسان العرب (٢/٢١) وابن عقيل (١/١٨١)، والاشتقاق (٤٠٢)، والإنصاف (١/٣١٩)، وأوضح المسالك (١/١٨٠)، وتخليص الشواهد (١٦٧)، وجمهرة اللغة (٣٣١)، والخصائص (٣/٥٨)، ورصف المباني (٧٨)، وسر صناعة الإعراب (٣٦٦)، وشرح ابن الناظم (٧١)، وشرح الأشموني (١/٥٨)، وشرح شواهد المغني (١/١٦٦)، وشرح ابن عقيل (١/١٨١)، ولسان العرب (٢/٢١) «جوت» (٤/١٧٠) «حجر»، (٤/٣٨٥) «سور» (٤/٦٢٢) «عير» (٥/٢٧١) «وبر» (٦/٢٧١) «جحش»، (١١/٧) «أبل» (١١/١٥٩) «حفل»، (١١/٤٤٨) «عقل»، (١٢/١٨) «اسم»، (١٤/١٥٥) «جني»، (١٥/٣٠٩) «نجا»، والمحتسب (٢/٢٢٤)، ومغني اللبيب ١ (/٥٢، ٢٢٠)، والمقاصد النحوية (١/٤٩٨)، والمقتضب (٤/٤٨٩)، والمنصف (٣/١٣٤).

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر.

الشاهد فيه: (بنات الأوبر) حيث زاد أل في العلم مضطرًا؛ لأن بنات أوبر علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله أل فرارًا من اجتماع معرفين، وهما حينئذٍ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة. منحة الجليل (١/١٨١).

(٣) قوله: (أكموأ) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفأس، وهو أيضًا واحد كمأة كجبهة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٤).

كجبهة و«عساقلا» جمع عسقول[1]، وهي الكمأة الكبار البيض ألتي يقال لها شحمة الأرض، و«بنات أوبر»: جمع ابن أوبر، كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس، ولا يقال: بنوا أوبر، ولا بنوا عرس، لأنها لا تعقل، وبنات أوب: كمأة صغار رديئة الطعم[2].

(**كذا**) من الاضطرار زيادتها في التمييز[3]، نحو: (**وطبتَ النفسَ**) في قول الشاعر[4]:

---

(١) (العسقول) بضم العين وسكون المهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٤).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٤).

(٣) قوله: (من الاضطرار زيادتها في التمييز) ويلحق بذلك شذوذًا في الأحوال، نحو: ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجماء الغفير، أي: ادخلوا واحدًا فواحدًا وجاءوا جميعًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٢).

(٤) هذا البيت من الطويل، وهو لرشيد اليشكري، وزعم التوزي نقلًا عن بعضهم أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك.

الشاهد فيه: قوله: (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير ضرورة، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة، وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون أل في هذا الشاهد زائدة، بل تكون معرفة، لكن المؤلف وغيره يقتفي ما يقوله البصريون.

ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/١٨١، ١٨٢)، والدرر (١/١٣٨، ١/٥٣٢)، وشرح اختيارات المفضل (١٣٢٥)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٢، ٣/٢٢٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٨١)، وتخليص الشواهد (١٦٨)، والجنى الداني (١٩٨)، وجواهر الأدب (٣١٩)، وشرح ابن الناظم (٧١)، وشرح الأشموني (١/٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/١٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (١٥٣، ٤٧٩)، وهمع الهوامع (١/٨٠، ٢٥٢).



رَأَيْتُـــكَ لَمَّـــا أَنْ عَرَفْـــتَ وُجُوهَنَـــا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ [يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو](١)

(يا قيس السري) عن عمرو، وأراد بالوجوه أعيان القوم، والمعنى: أبصرتك حين عرفت أعياننا، صددت عنا وطابت نفسك من قبلها عن صديقك عمرًا، والشاهد في زيادة «أل» على بنات أوبر في البيت الأول، وعلى النفس في البيت الثاني، وهي لا تدخل عليهما؛ لأن «بنات أوبر» علم لضرب من الكمأة، و«النفس» تمييز واجب التنكير عند البصريين، فلا يقبلان التعريف، فأل الداخلة عليهما(٢) زائدة للضرورة، ويلحق بذلك ما زيد في النثر شذوذًا، نحو قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فالسابق منهما حال، واللاحق معطوف، وأل فيهما زائدة؛ لأن الحال واجبة التنكير، والأصل: «ادخلوا أول فأول» أي: ادخلوا مرتبين الأسبق فالأسبق(٣)، ومثل ذلك قراءة بعضهم: ﴿لَنُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨](٤) أي: ليخرجن الأعز منها ذليلًا، والحال كالتمييز في وجوب التنكير.

١٠٩ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

١١٠ كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ثم شرع في الضرب الثاني بقوله: (وبعض الأعلام) أي: المنقولة (عليه)

---

(١) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٢) في ق: عليهما.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (١/١٨٥).

(٤) (لنخرجن) بالنون، ونصب الأعز والأذل، فـ«الأعز» مفعول، و«الأذل» حال. انظر: البحر المحيط لأبي حيان (١٠/١٨٣).



أي: أل (**دخلا**[1] **للمح ما**) أي: لأجل ملاحظة الوصف الذي (**قد كان**) ذلك[2] البعض (**عنه نُقِلا**) مما يقبل أل من مصدرية، (**كالفضل**) سمي به من يتفأل بأنه يعيش، ويصير ذا فضل، (**و**) صفة، نحو: (**الحارث**) سمي به من يتفأل بأنه يعيش، ويحرث، (**و**) اسم عين: نحو: (**النعمان**[3])، وهو في الأصل اسم من أسماء الدم[4]، ومنه سميت شقائق النعمان؛ لشبه لونها في الحمرة بالدم[5].

تَنْبِيهٌ

أفهم قوله: (وبعض الأعلام) أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك، وهو كذلك فلا يدخل على نحو: محمد وصالح ومعروف[6]؛ لأن الباب سماعي[7]، وخرج عن ذلك غير المنقول، كسعاد، وأدد، والمنقول مما لا يقبل أل، كيزيد ويشكر علمين؛ لأن أصلهما الفعل، وهو لا يقبل أل غير الموصولة، وأما قوله[8]:

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبَارَكًا[9] ....

---

(١) قوله: (عليه دخلا) الضمير لأل، وذكر باعتبار أنها لفظ أو حرف، وهذا أحسن من جعل الألف للتثنية عائدة على الألف واللام المفهومين من أل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٣).

(٢) في ق بدل ذلك: كان.

(٣) قوله: (النعمان) بضم النون.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١١٤، ١١٥).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٥).

(٦) فلا يقال: (المحمد والصالح والمعروف)؛ لأنه لم يسمع، واللغة لا تثبت بالقياس. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٦).

(٧) قوله: (سماعي) أي: يقتصر فيه على الوارد.

(٨) سبق تخريجه.

(٩) **قال الصبان**: لقد كذب الشاعر؛ فإن الوليد هذا كان فاسقا متهكًا مولعًا بالشرب جبارًا عنيدًا،=

فضرورة[(١)] سهلها[(٢)] تقدم ذكر الوليد[(٣)].

وقوله: **(فذكر)** أي: «أل» **(وحذفه سيان)** إن أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب على[(٤)] لمح الأصل، أي: ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل، فتدخل «أل» فهو ظاهر؛ إذ لا فائدة مترتبة على ذكره[(٥)]، وإن أراد أن دخول أل سبب للمح الأصل، فليسا سببين[(٦)] لما يترتب على ذكره من الفائدة، وهو لمح الأصل، نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف، فليحمل كلامي عليه.

قال الخليل[(٧)]: دخلت أل في الحارث والقاسم والعباس والضحاك

= تفاءل يومًا في المصحف فخرج له: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥] فمزق المصحف وأنشد:

تُهَــدِّدُ كُــلَّ جَبَّــارٍ عَنِيْــدٍ ... فَهَــا أَنَــا ذَاكَ جَبَّــارٌ عَنِيْــدُ

إِذَا مَــا جِئْــتَ يَــوْمَ الحَشْــرِ ... فَقُــلْ يَــا رَبُّ مَزَّقَنِــي الوَلِيــدُ

فلم يلبث إلا أيامًا حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده، نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(١) قوله: (فضرورة): أي: دخول أل على اليزيد ضرورة.

(٢) في س «قد» بدل: سهلها.

(٣) قوله: (الوليد) أل في الوليد للمح الصفة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٦).

(٤) في س: عن.

(٥) قوله: (إذ لافائدة... إلخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح أل الأصل، وعند حذفها لا دليل على ذلك، فكيف يكونان سببين؟. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(٦) في ق: يستثنى.

(٧) قوله:: (قال الخليل... إلخ) دليل على أن الدخول سبب للمح.



والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه[1][2].

[الإعراب]

قوله: و«بعض» مبتدأ، و«الأعلام» مضاف إليه، و«عليه» متعلق بـ«دخلا»، وجملة: «دخلا» من الفعل والفاعل العائد على أل خبر المبتدأ، والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من «عليه»، والألف للإطلاق، و«للمح» متعلق بـ«دخلا»، و«ما» مضاف إليه، و«قد» حرف تحقيق، و«كان» فعل ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى بعض، [و «عنه» متعلق بـ«نقلا»، و«نقلا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى بعض][3] أيضًا، والجملة من الفعل ومرفوعه خبر كان، والتقدير: وبعض الأعلام دخل عليه أل للمح الأصل الذي قد كان، ذلك البعض نقل عنه، و«كالفضل» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالفضل، «والحارث والنعمان» معطوفان عليه، «فذكر» مبتدأ، و«ذا» مضاف إليه، و«حذفه» معطوف على «ذلك»، و«سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه[4].

١١١ وَقَـدْ يَصِـيْرُ عَلَمًـا بِالغَلَبَـةِ ... مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوْبُ أَلْ كَالعَقَبَةِ

ثم اعلم أن من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه

---

(١) وقوله: (لتجعله الشيء بعينه) أي: لتجعل المذكور من الأعلام، أي: لتجعل مسماه الشيء نفسه أي: المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع، فأل في الحرث ذاتًا يحصل منها الحرث، وفي العباس ذاتًا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/١٨٤).

(٣) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٣).

حتى التحق بالأعلام الشخصية[1]، وقد أشار إلى الأول[2] وهو المعرف بالإضافة بقوله: (**وقد يصير علمًا**) على بعض مسمياته (**بالغلبة**) عليه[3] (**مضاف**)، كابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود للعبادلة؛ فإنه غلب على العبادلة حتى صار علمًا عليهم دون من عداهم من إخوانهم[4]، والثاني: وهو المقرون بالأداة أشار إليه بقوله: (**أو مصحوب أل**) العهدية[5]، (**كالعقبة**) فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بعقبة مِنَي التي تضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة قاله الشاطبي[6]، وقيل: عقبة أيلة[7]، وكالنجم[8]؛ فإنه في الأصل يتناول كل نجم، ثم صار علمًا للثريَّا[9] فقط، والبيت فإنه في الأصل يتناول كل

---

(١) أي: التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها، وصار علمًا اتفاقيًّا. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٧).

(٢) الأول هو المعرف بالإضافة.

(٣) قوله: (بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له، وهي تحقيقية إن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه، وإلا فتقديرية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(٤) قوله: (من إخوانهم) الأحسن أن المراد بإخوانهم نظراؤهم في اسم الأب لا خصوص الأخوة في النسب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٤).

(٥) قوله: (العهدية) أي: بحسب الأصل، وإلا فهي الآن زائدة، ولا يخفى أن أل العهدية تدخل على كل فرد عُهِدَ بين المتخاطبين على البدل، فمصحوبها كل فرد عُهِدَ بينهما كذلك مثلًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٥).

(٦) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (١/٤٨٧).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٧).

(٨) في س: والنجم، والمثبت من ق.

(٩) وقوله: (الثريا) تصغير ثروي من الثروة، وهي الكثرة لكثرة كواكبها؛ لأنها سبعة، وقيل: أكثر، وأصلها ثريوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٥).

بيت، اختص بالبيت الحرام، والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلًا، ثم غلب على أعشى همدان، والمدينة لطيبة، والكتاب لكتاب سيبويه، ثم الذي صار علمًا بغلبة الإضافة لا تنزع منه بهذا ولا بغيره، كما قال في شرح الكافية[1].

١١٢ وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

(وحذف أل ذي) من الاسم الذي صار علمًا بغلبتها **(إن تُنَادى[2])** مدخولها **(أو تضف أوجب)**؛ لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل هذه[3]، نحو: يا أعشى، وهذه مدينة الرسول، **(وفي غيرهما)** أي: غير النداء والإضافة **(قد تنحذف[4])** سمع من كلامهم: هذا عيوق طالعًا، و«عَيُّوق» فَيْعُول بمعنى فاعل، كقيوم بمعنى قائم، حكاه ابن الأعرابي، وزعم أن ذلك جائز في سائر النجوم، [واشتقاقه من عاق يعوق، كأنه عاق الكواكب، ورآه من المجاوزة، ويجوز أن يكون سَمَّوه بذلك لأنهم يقولون الدَّبَران يخطب الثريَّا، والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي، وسمع][5]: هذا يوم اثنين مباركًا فيه،

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٢٩٨)، البهجة المرضية للسيوطي (١١٥، ١١٦).

(٢) قوله: (تنادي) بثبوت الياء في س وق، قال في التمرين: (تناد) فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، وعلامة جزمه حذف الياء. (٢٢)، وقد نص عليه الشارح في الإعراب.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٧).

(٤) جرت عادة بعض حفاظ الألفية على تعشيرها أعشارًا، وبهذا البيت ينتهي العشر الأول منها.

(٥) ما بين القوسين ليس في س، وفي س زيادة: وقال الشاعر:

إِذَا دَبَـرَانٌ مِنْـكَ يَوْمًـا لَقِيتَـهُ   أُؤَمِّـلُ أَنْ أَلْقَـاكَ غَـدًا يَـا مُسْـعَدُ

اهـ البيت من الطويل وهو لكثير عزة في المستقصى في أمثال العرب (١/١٨٠)، وبلا نسبة في همع الهوامع للسيوطي (١/٢٨٨).



حكاه سيبويه[١].

[الإعراب]

قوله: و«قد» للتقليل، و«يصير» مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى اسم وخبر، و«علمًا» خبرها مقدم على اسمها، و«بالغلبة» متعلق بـ«يصير»، و«مضاف» بالرفع اسم يصير، «أو مصحوب» معطوف على مضاف، و«أل» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، و«كالعقبة» خبر لمبتدأ محذوف، و«حذف» مفعول مقدم بـ«أوجب»، و«أل» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، «وذي» اسم إشارة في محل جر نعت لأل التي للغلبة، و«إن» حرف شرط، و«تناد» فعل الشرط مجزوم بأن، وعلامة جزمه حذف الياء، «أو تضف» مجزوم بالعطف على تناد، ومفعولهما محذوف، و«أوجب» فعل أمر، وفاعله مستتر، والجملة جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة، والتقدير: إن تنادي[٢] مصحوب أل أو تضيفه، فأوجب حذف أل، فقدم معمول الجواب على الشرط للضرورة، «وفي غيرهما» متعلق بـ«تنحذف»، و«قد» للتقليل، و«ينحذف» مضارع انحذف، والتقدير: في غير النداء والإضافة قد تنحذف أل[٣].

تبيهان

الأول: المضاف في أعلام الغلبة كابن عمر لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك[٤].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/١٨٨).

(٢) قوله: (تنادي) هكذا في س وق.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٣، ٢٤).

(٤) قوله: (ما يدعو إلى ذلك) أي: إلى نزعه عن الإضافة؛ لأنه ينادي ويضاف معها فيقال يا ابن عباس، وهو ابن عباسنا. الصبان على الأشموني (١/١/١٨٦).

الثاني: كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراكُ فيضاف طلبًا للتخفيف[1] كما سبق كذلك ـ يعرض في العلم الأصلي، ومنه[2]:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وقوله[3]:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا ... لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

** ** **

---

(١) قوله: (طليا للتخصيص) كان المناسب أن يقول طلبًا للإيضاح؛ لأن النخصيص في النكرات والإيضاح في المعارف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٦).

(٢) البيت من الكامل، لرجل من طيئ في شرح شواهد المغني (١/١٦٥)، والمقاصد النحوية (٣/٣٧١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٩، ١٩١)، وجواهر الأدب (٣١٥)، وخزانة الأدب (٢/٢٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٢/٤٥٢، ٤٥٦)، وشرح الأشموني (١/١٨٦، ٢/٤٤٢)، وشرح المفصل (١/٤٤)، ولسان العرب (٣/٢٠٠) «زيد»، ومغني اللبيب (١/٥٢).

(٣) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (١٣٠)، وللعرجي في المقاصد النحوية (١/٤١٦، ٤/٥١٨)، وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (٢/٩٦٢)، وذكر مؤلف خزانة الأدب (١/٩٧)، ومؤلف معاهد التنصيص (٣/١٦٧)، أن البيت اختلف في نسبته؛ فنسب للمجنون، ولذي الرمة، وللعرجي، وللحسين بن عبد الله، ولبدوي اسمه كامل الثقفي، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٨٢)، وأوضح المسالك (٤/٣٠٣)، وتذكرة النحاة (٣١٨)، وشرح الأشموني (١/٨٧).



[باب المبتدأ والخبر]

(الابتداء) أي: هذا باب الابتداء[١]، وقدَّم أحكامه على الفاعل تبعًا لسيبويه، وبعضهم قدم الفاعل، وذلك مبْنِيٌّ على القولين في أصل المرفوعات هل هو المبتدأ، أو الفاعل؟

وجه الأول: أن المبتدأ مبدءوء به[٢] في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ[٣] وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول[٤]، والفاعل معمول فقط.

ووجه الثاني: أن عامله لفظي، وعامل المبتدأ معنوي على الراجح، واللفظي أقوى[٥]، وأنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل

---

(١) إنما قال الابتداء ولم يقل المبتدأ والخبر؛ لأن الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبرًا أو ما يسد مسده غالبًا، فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر، فلا يقال: ترجم لشيء ولم يبينه، وبين شيئًا ولم يترجمه، وقيل: ترجم بالابتداء للإشارة إلى كونه العامل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٨)

(٢) أي مبدوء به بحسب الرتبة دائمًا، وبحسب الذات غالبًا.

(٣) قوله: (لا يزول عن كونه مبتدأ... إلخ) من قبيل سلب العموم لا عموم السلب، وذلك فيما جاز تقديمه، ولايرد نحو: زيد قام، بخلاف الفاعل فإنه يزول دائما بالتقديم.

(٤) قوله (عامل معمول) أي: من حيث إنه مبتدأ، والفاعل من حيث إنه فاعل معمول لا غير، وخال عن شرف العاملية.

(٥) أي: أقوى من المعنوي، ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة قالا: كل منهما أصل، وهو الذي اختارة الرضي. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١١٨).



في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني[1]، ثم إن المصنف رحمه الله تعالى لم يحده، بل اكتفى فيه بالمثال كما سيأتي.

[تعريف المبتدأ]

وحده: اسم صريح، أو بمنزلته[2] مجرد عن العوامل[3] اللفظية، أو بمنزلته[4] مخبرٌ عنه[5]، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفي به عن الخبر[6]، أو بمنزلته[7].

فالاسم الصريح نحو: اللهُ رَبُّنَا، والذي بمنزلته: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[8] [البقرة: ١٨٤]، والقيد الأول يُخْرِج الاسم في بابي كان وإن، والمفعول الأول في باب ظن، والثاني[9] يدخل بحسبك درهم[10]، ﴿هَلْ مِنْ

(١) انظر: السيوطي على الألفية (١١٧)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٤).

(٢) قوله: (بمنزلته) صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله: (اسم)، والتقدير: أو لفظ بمنزلة الاسم الصريح، والباء بمعنى في، والمعنى أنه حال في محله. انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح للأزهري (١/٥٢٥).

(٣) أل في قوله: (العوامل) للجنس.

(٤) أي: بمنزلة المجرد.

(٥) قوله: (مخبرًا عنه) أي: محدثًا عنه، فالأخبار لغوي لا مذكورًا بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور.

(٦) المراد بالوصف... إلخ ما يستغني به عن غيره لا ما يستغنى به عن الخبر حتى لا يلزم الدور، ويدخل نحو: قائم من نحو: أقائم أبوه زيد.

(٧) أي: بمنزلة الوصف، أي: المؤول بالوصف فيدخل لا نولك أن تفعل لأن نول وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي تناوله، فنولك مبتدأ، و«أن تفعل» نائب فاعله.

(٨) أي: صومكم أو صيامكم، والخبر خير.

(٩) أي: القيد الثاني.

(١٠) أي: مما يلي حسبك فيه نكرة، فإن وليها معرفة، نحو: بحسبك زيد، فالمعرفة هو المبتدأ،=



خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[1] [فاطر: ٣]، فـ«حسبك وخالق» مبتدآن وإن كانا غير مجردين عن الباء ومن الزائدتين؛ لأن وجود الحرف الزائد كلا وجود، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم: ٦] «بأيكم» مبتدأ، والباء زائدة، والمفتون خبره، ومنه عند ابن عصفور: (ومن لم يستطع فعليه بالصوم)[2] الحديث فـ«الصوم» مبتدأ مؤخر، وعليه خبره مقدم، والباء زائدة في المبتدأ[3].

والثالث[4] يخرج أسماء[5] الأفعال، نحو: نزال، فإنه لا مخبر عنه، ولا وصف فلا يكون مبتدأ؛ لأن اسم الفعل لا محل له على الأصح، وتقييد الوصف بكونه رافعًا لمكتفي به يخرج «قائمًا» من أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف وهو أبواه غير مكتفي به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد، فـ«زيد» مبتدأ مؤخر، والوصف خبر مقدم، و«أبواه» فاعله[6]، وإذا علمت ذلك فنزِّلِ مثال المصنف على هذا الحد وقُلْ:

١١٣ مُبْتَـدَأٌ زَيْـدٌ، وَعَـاذِرٌ خَبَـرْ ... إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

= وحسبك الخبر؛ لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة، وإن تخصص بها. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٩).

(١) قوله: (غير الله) إما نعت لخالق لرفعه تقديرًا أو محلا على الخلاف، والخبر محذوف أي: لكم، أو هو الخبر، ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر؛ لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه من الزائدة، فكذا ما هو بمنزلته. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٩).

(٢) قوله: (الصوم) مثبت من ق، وليس في س. والحديث أخرجه البخاري (١٨٠٦).

(٣) انظر: على التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣١).

(٤) الثالث قوله: (مخبر عنه أو وصف)، وإخراج هذا القيد لأسماء الأفعال إنما يكون بعد التركيب.

(٥) في «س» اسم، وفي «ق» أسماء.

(٦) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤).



(مبتدأ زيد، وعاذر خبر) عنه (إِنْ قلت: زيد عاذِر مَنِ اعتذر)، لإنطباق الحد عليه.

[الإعراب]

فقوله: «مبتدأ» خبر مقدم، «وزيد» مبتدأ مؤخر، و«عاذر» مبتدأ و«خبر» خبره، و«إن» حرف شرط، و«قُلْتَ» بفتح التاء فعل الشرط، و«زيد عاذر» مبتدأ وخبر، و«مَن» بفتح الميم اسم موصول في محل نصب على المفعولية بـ«عاذر»، وجملة «اعتذر» صلة مَن، وجواب الشرط محذوف جوازًا؛ لكون الشرط فعلًا ماضيًا، ودلالة ما تقدم عليه، ولو قدم الجملة الشرطية على الجملة الاسمية وقرن مبتدأ بأل والفاء، وقال:

إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ فَالمُبْتَدَأُ زَيْدٌ، وَعَاذِرٌ خَبَرْ

لكان أولى[1].

[أنواع المبتدأ]

١١٤ وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

١١٥ وَقِسْ ... .

ولما كان المبتدأ نوعين مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر وقد مثل للأول بقوله: «مبتدأ زيد»... إلخ شرع[2] في الثاني فقال: (وأَوَّل) أي: من الجزأين (مُبتدأٌ، والثَّانِي) منهما (فاعلٌ أَغْنَى) عن الخبر[3][4] (فِي)،

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٢).

(٢) قوله: (شرع) جواب لما.

(٣) أي: أن يكون له خبر فهو بمنزله الفعل، والفعل لا خبر له.

(٤) ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل؛ لشدة شبهه به، ولإجل ذلك منع مما يمنع منه الفعل،=



نحو: (أَسَارٍ ذَانِ).

[الإعراب]

فقوله: و«أول» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه قريبًا للثاني المعرف بأل[1] «مبتدأ» خبره، و«الثاني فاعلُ» مبتدأ وخبر أيضًا، وجملة «أغنى» في موضع النعت لفاعل، ومعمول «أغنى» محذوف تقديره: أغنى عن الخبر كما مر، و«في» حرف جر مجروره قول محذوف، و«أسار» الهمزة للاستفهام، و«سار» مبتدأ أصله ساري حذفت الضمة؛ لاستثقالها ثم الياء لالتقاء الساكنين، وقدر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال، و«ذان» اسم إشارة لمذكرين فاعل سار أغنى به[2] عن الخبر، وجملة المبتدأ وفاعله مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بـ«في»، والتقدير: في قولك: أسار ذان[3].

(وقس) على هذا المثال ما أشبهه من كل وصف[4] اعتمد على استفهام، ورفع مستغنى به، ثم لا فرق في الوصف[5] بين أن يكون بالحرف أو الاسم،

= فلا يخبر عنه ولا يصغر، فلا يقال: أضويرب الزيدان، ولا يوصف، فلا يقال: أضارب عاقل الزيدان، ولا يعرف بأل، فلا يقال: القائم أخوك، ولا يثنى ولا يجمع، فلا يقال: أقائمان أخواك، وأقائمون إخوتك على أن أخواك وإخوتك فاعل، إلا على لغة «أكلوني البراغيث» كما لا يقبل الفعل شيئًا من ذلك. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/٧).

(١) وقيل: سوغ الابتداء به قصد التقسيم. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٩٠).

(٢) في س: بها، والمثبت من ق.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٦).

(٤) لا فرق في الوصف بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا، بخلاف عمله النصب، ولا فرق بين أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا، نحو: أفي الدار زيد، وأعندك عمر على أحد الاحتمالات؛ إذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخرًا، أو فاعلًا لمبتدأ محذوف تقديره: كائن مثلًا أغنى هذا الفاعل عن الخبر، فالجملة اسمية، أو فاعلًا لـ«استقر» مثلًا محذوف فهي فعلية، أو فاعلًا للظرف، فهي ظرفية. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٩٠).

(٥) أي: لا فرق في الاستفهام الداخل على الوصف إلخ.



فالأول نحو[١]:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعْنَا ... إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

فـ«أقاطن[٢]» مبتدأ، و«قوم» سلمى فاعل سد مسد الخبر، و«الظعن» السير، والثاني نحو[٣]: كيف[٤] جالس العمران؟

وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرًا؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل، والفعل لا يخبر[٥] عنه، فكذا ما قام مقامه[٦].

١١٥ .... وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَجُوْزُ، نَحْوُ: فَائِزٌ أُوْلُوْا الرَّشَدْ

(وكاسْتفهامٍ) في اعتماد الوصف عليه (النَّفْيُ)، ولا فرق بين أن يكون بحرف[٧]، أو فعلٍ[٨]، ....

(١) البيت من البسيط، وهي بلا نسبة في شواهد العيني (١/١٩٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤)، والأشموني على الألفية (١/١٩٠)، وشرح التّسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (١٠٦)، وأوضح المسالك (١/١٣٤)، وتخليص الشّواهد (١٨١)، والمساعد (١/٢٠٤)، والمقاصد النّحويّة (١/٥١٢)، واللمحة في شرح الملحة (١/٢٩٩)، وشرح شذور الذهب (٢٣٣).

الشاهد فيه قوله: (سلمى) حيث سد الفاعل مسد الخبر، وهذا لا يحسن إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام أو النفي.

(٢) قاطن أي: مقيم.

(٣) قوله: «نحو» ليست في «ق».

(٤) كيف في محل نصب على الحال.

(٥) قوله: «يخبر» مثبت من ق، وفي س: خبر.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤).

(٧) الحرف كما ولا وإن.

(٨) الفعل كـ«ليس» إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها، وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أنه كـ«لن» في الأصل مبتدأ وكذا يقال في خبر ما الحجازية.



أو اسم[1]، فالأول نحو قوله[2]:

خَلِيلَـيَّ مـا وافٍ بِعَهْـدِي أَنْتُمَـا إِذَا لَـمْ تَكُونَـا لِي عَلَـى مَنْ أُقَـاطِعُ

فـ«ما» نافية، و«وافٍ»[3] مبتدأ، و«أنتما» فاعل سد مسد الخبر.

والثاني: نحو قوله: (ليس قائم الزيدان)، فـ«قائم» اسم ليس، و«الزيدان» فاعلُ قائم سد مسد خبر ليس، قاله ابن عقيل[4].

والثالث: نحو: (غير قائم الزيدان)، فـ«غير» مبتدأ، و«قائم» مضاف إليه، و«الزيدان» فاعل بـ«قائم» سد مسد خبر غير؛ لأن المعنى ما قائم الزيدان، فعومل غير قائم معاملة ما قائم، قاله ابن عقيل أيضًا[5].

والنفي في المعنى كالنفي الصريح، نحو: إنما قائم الزيدان؛ لأنه في قوة قولك: ما قائم إلا الزيدان[6].

---

(١) الاسم كـ«غير» و«غير» هو المبتدأ، وما بعدها يجر بالإضافة، وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار أن ما أضيف إليه أي إلى هذا الوصف مبتدأ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، أو باعتبار أنه في قوة المرفوع بالابتداء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩١).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في العيني (١/١٩١)، التصريح للأزهري (١/٥٣٤)، أوضح المسالك (١/١٨٩)، الأشموني على الألفية (١/١٩١)، شرح التّسهيل (١/٢٦٩)، وابن النّاظم (١٠٦)، وتخليص الشّواهد (١٨١)، والمساعد (١/٢٠٤)، والمقاصد النّحويّة (١/٥١٦)، وهمع الهوامع (٢/٦)، اللمحة في شرح الملحة (١/٢٩٩).

الشّاهد فيه: (ما واف) حيث سوّغ الابتداء بهذه النّكرة واف كونها في معنى الفعل، مع اعتمادها على النفي.

(٣) وحذفت الضمة منه استثقالًا في اللفظ.

(٤) شرح ابن عقيل بحاشية الخضري (١/١٢٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٤).

[جواز الابتداء بالوصف من غير اعتماد]

(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور[١] من غير اعتمادٍ على نفيٍ أو استفهام[٢]، (نحو: فائزٌ أولوا الرَّشد[٣]) وهو قليل[٤] جدًا خلافًا للأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه استفهام أو نفي، ولا حجة لهم في نحو[٥]:

خَبِيـرٌ بَنُـو لِهْـبٍ فَـلَا تَـكُ مُلْغِيًـا   مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إِذَا الطَّيْــرُ مَــرَّتِ

خلاف للمصنف في شرح التسهيل[٦]، ولابنه في شرح هذا الكتاب[٧]؛ لجواز كون الوصف، وهو «خبير» خبرًا مقدمًا، و«بنوا لِهْب» مبتدأ مؤخر[٨]،

---

(١) فيكون الوصف مبتدأ، وما بعده من المرفوع فاعلًا أغنى عن الخبر.

(٢) ويكون المسوغ للابتداء به مع كونه نكرة عمله في المرفوع بعده لاعتماده على المسند إليه وهو المرفوع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٢/١).

(٣) الرشد بفتحتين الهدى.

(٤) القِلَّة مفهومة من التعبير بقد.

(٥) **قال العيني**: قاله رجل من الطائين وهو من الطويل، و«خبير» مبتدأ، والخبير بالشيء: العالم به، و«بنو لِهب» بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد وهو أزجر قوم، وهو فاعل خبير سد مسد الخبر، وفيه **الشاهد** حيث سد مسده من غير اعتماد على استفهام أو نفي، وهذا قبيح عند سيبويه. شرح الشواهد للعيني (١٩٢/١)، وانظر: تخليص الشواهد (١٨٢)، وشرح ابن الناظم (٧٥)، وشرح التسهيل (٢٧٣/١، ١٧/٢)، والمقاصد النحوية (٥١٨/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١٩١/١)، والدرر (١٨٣/١)، وشرح الأشموني (٩٠/١)، وشرح ابن عقيل (١٩٥/١)، وشرح عمدة الحافظ (١٥٧)، وشرح قطر الندى (٢٧٢)، وهمع الهوامع (٩٤/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٩٤/١).

(٦) انظر شرح التسهيل (٢٥٧).

(٧) شرح ابن الناظم على الألفية (٧٦).

(٨) قوله: (مؤخر) مثبت من ق، وليس في س.



وإنما صحَّ الإخبار بـ«خبير» مع كونه مفردًا عن الجمع، وهو «بنوا لِهْب»؛ لأن خبيرًا على وزن فعيل، وفعيل على وزن المصدر كـ«صهيل»، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطى حكم ما هو على رتبته، فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤][1].

[أحوال الوصف مع ما بعده]

١١٦ وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَـرْ إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

وإذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال: وجوب الخبرية [[2] ووجوب الابتدائية وجواز الأمرين، وقد شرع في بيان ذلك فقال: (وَالثَّانِ) وهو ما بعد الوصف (مُبْتدأٌ) مؤخرٌ، (وَذا الوَصْفُ) بالرفع (خبرٌ) مقدم عليه (إِنْ في سِوَى الإِفْراد) وهو التثنية والجمع السالم[3] (طِبْقًا[4]) أي: مطابقا لما بعده (اسْتَقَرْ) هذا الوصف فتعين الخبرية[5]، نحو: أقائمان أخواك، وأقائمون إخوتك بالتاء الفوقانية، وأقائم الزيدون، فالوصف فيهن خبر مقدم، والمرفوع بعده مبتدأ ومؤخر، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع بعده فاعلًا سد مسد الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى، أو يجوز ذلك[6] ....

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٥).

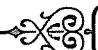
(٢) من هنا سقط جملة كبيرة من ق، وسوف نُعَيِّن نهاية السقط عند الوصول إليه.

(٣) سيأتي على جمع التكسير في التنبيه الآتي.

(٤) يوجد في بعض نسخ المتن: (طبقٌ) بالرفع. انظر: إعراب الألفية للأزهري (٣٤)، وقد جعله الهواري (١/٢٦٣) محتملًا.

(٥) أي: خبرية الوصف.

(٦) قوله: (ذلك) إشارة إلى كون الوصف فيهن مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلًا سد مسد الخبر.



على غيرها[١]، ومثله جمع التكسير نص على ذلك الشاطبي.[٢]

وإن لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته[٣]، نحو: أقائم أخواك[٤]، فـ«قائم» مبتدأ، و«أخواك» فاعله سد مسد خبره، ولا يجوز أن يكون «أخواك» مبتدأ مؤخرًا، و«قائم» خبرًا مقدمًا؛ لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد.

وإن طابق الوصف ما بعده في الإفراد تذكيرًا وتأنيثًا احتمل الابتدائية[٥]، أو الخبرية[٦] على السواء[٧]؛ نحو: أقائم أخوك، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا سد مسد الخبر، ويجعل المرفوع[٨] مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبرًا مقدمًا.

فإن قيل: يرجح الأول؛ لأن الأصل في المقدم الابتداء، عُوْرِضَ بأن الأصل في الوصف الخبرية، فلما تعارض الأصلان تساقطا[٩].

تَنْبِيهٌ

الجمع المكسر في الوصف كالمفرد، نحو: أقعود الزيدون؛ فإنه لا يلزم عليه محذور، وكذا الوصف المنطلق على المفرد والمثنى والمجموع بصيغة

---

(١) قوله: (غيرها) أي: غير اللغة الفصحى.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٢/٥٣).

(٣) أي: ابتدائية الوصف.

(٤) في س: أخوك، وهو ساقط من ق كما سبقت الإشارة إليه.

(٥) أي: ابتدائية الوصف.

(٦) أي: خبرية الوصف.

(٧) الأرجح كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلًا؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير. انظر: الصبان على الأشموني (١/١٩٣)، حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٢٦).

(٨) على هامش «س» بخطه يشبه الموضوعة.

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٣٨).



واحدة؛ نحو: أَجُنُبٌ[1] الزيدان[2][3].

الإعراب

قوله: «كاستفهام» خبر مقدم، و«النفي» مبتدأ مؤخر، «وقد» حرف تقليل، و«يجوز» فعل مضارع، و«نحو» فاعله مضاف إلى قول محذوف، و«فائز» مبتدأ، و«أولوا» فاعل فائز أغنى عن الخبر، و«الرشد» بفتح الراء والشين مضاف إليه، والجملة محكية بالقول المحذوف، وقد يجوز نحو قولك: فائز أولوا الرَّشد، و«الثان» ـ بحذف الياء، والاستغناء بالكسرة ـ مبتدأ، و«مبتدأ» خبره، و«ذا» اسم إشارة في موضع رفع على الابتداء، و«الوصف» بالرفع عطف بيان لذا، وقيل: نعت له و«خبر» خبر ذا، و«إن» حرف شرط، و«في سوى» ـ بكسر السين ـ متعلق بـ«استقر»، و«الإفراد» بكسر الهمزة مضاف إليه، و«طبقا» حال من فاعل استقر، قاله الشاطبي[4]، أو تمييز محول عن الفاعل مقدم على عامله المتصرف، و«استقر» فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه يعود إلى الوصف [وجواب الشرط محذوف جوازًا لوجود الشرطين معًا، وهما مضي الشرط ودلالة ما تقدم عليه، والتقدير ـ على النصب على الحال ـ: استقر الوصف[5]] في سوى الإفراد طِبْقًا، أي: مطابقا لمرفوعه، ـ وعلى التمييز ـ إن استقر طبقه، أي:

---

(١) في س: «جنب»، وهو ساقط من ق.

(٢) قوله: (أجنب الزيدان) فيجوز اعتبار جنب مبتدأ، و«الزيدان» فاعل له، أغنى عن الخبر باعتبار إطلاق جنب على المفرد، ويجوز اعتباره خبرًا عن الزيدان باعتبار إطلاقه على المثنى.

(٣) البهجة المرضية للسيوطي (١٢١).

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (١/٥٤).

(٥) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب للأزهري لحاجة السياق إليه (٢٢).



مطابقته لمرفوعه في سوى الإفراد[1].

[العامل في المبتدأ والخبر]

١١٧ وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

(ورفعُوا) أي: العرب أو النحاة (مُبْتدأً بالابْتدَا) وهو الاهتمام بالاسم[2] وجعله مقدمًا [مسندًا][3] إليه، فهو أمر معنوي (كَذَاكَ رَفعُ خبرٍ بالمُبْتدَأ) وحده عن سيبويه، فإذا قلت: زيد أخوك، فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، و«أخوك» مرفوع بـ«زيد»، وصح رفعه به وإن كان جامدًا؛ لأن أصل العمل للطالب[4]، والمبتدأ[5] طالب[6] للخبر من حيث كونه محكومًا به له طلبًا لازمًا كما أن فعل الشرط لما كان طالبًا للجواب عمل فيه، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل[7].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح، وفي الاصطلاح قيل: كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية، وقيل: جعل الاسم أولًا ليخبر عنه، فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة والاصطلاح الاهتمام به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٣)

(٣) في س: سند، وقد سقط من ق.

(٤) في س الطلب وسقط من ق، والتصحيح من التصريح للأزهري حيث إنه أصل العبارة التي بين أيدينا. (١/٥٣٩).

(٥) في س المسبب، وسقط من ق، والتصحيح من التصريح للأزهري حيث إنه أصل العبارة التي بين أيدينا. (١/٥ ٣٩).

(٦) في س المخطوطة الطالب، وسقط من ق، والتصحيح من التصريح للأزهري حيث إنه أصل العبارة التي بين أيدينا. (١/٥٣٩).

(٧) في النسخة «س، وق» جملة مكررة وهي «**فإن قيل**: الفعل لا يعمل في الفعل»، وسقط من ق. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤١)

فإن قيل: المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو: القائم أبوه صاحبك[1]، فلو كان رافعًا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكون أحدهما قابلًا للآخر.

أجيب بأن الجهة مختلفة؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكومًا عليه، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكومًا به له[2].

قيل: ارتفاعه بالابتداء؛ لأنه اقتضاهما[3] وهو قول أبو السراج وصححه أبو البقاء[4].

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل[5] وهو الفعل لا يعمل رفعين، [فما ليس][6] أقوى أولى.

وذهب المبرد إلى أن الابتداء رفع المبتدأ، وهما[7] رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له[8]، ولضعف الابتداء كما مر.

وأجيب بأن الابتداء وإن كان عاملًا ضعيفًا فقد تقوى بالمبتدأ كما قوى

---

(١) في ق «ضاحك». وسقط من ق، والتصحيح من التصريح للأزهري (١/٥٤١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٤١).

(٣) أي: استلزمهما؛ لأن الابتداء يستلزم مبتدأ، والمبتدأ يستلزم خبرًا أو ما يسد مسده. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٤).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤١).

(٥) قوله: (أقوى العوامل) وهو الفعل.

(٦) في س وهو، وسقط من ق، وما بين القوسين مصحح من البهجة المرضية للسيوطي (١٢١).

(٧) أي: (الابتداء والمبتدأ... إلخ).

(٨) قوله: (وهو قول بما لا نظير له) أي: من اجتماع عاملين على معمول واحد، وأجيب بأن العامل عنده مجموع الأمرين لا كل واحد منهما فالعامل واحد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٤).



حرف الشرط بفعله حين عَمِلَا جميعًا في الجزاء عند طائفة، وهذه الأقوال الثلاثة للبصريين.

وقال الكوفيون: تَرَافَعَا، أي: كل منهما رفع الآخر، وحجتهم أن كلًّا منهما مفتقر إلى الآخر، فكان كل منهما عاملًا في صاحبه[1].

قال الأشموني: وهذا الخلاف لفظي[2][3].

تنبيه: [الإعراب]

قوله: «رفعوا» فعل وفاعل، و«مبتدأ» مفعول رفعوا، و«بالابتداء» متعلق برفع، و«كذاك» خبر مقدم، و«رفع» مبتدأ مؤخر، و«خبر» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء[4].

[تعريف الخبر]

١١٨ وَالخَبَرُ الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ ... كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

(وَالخبرُ) هو (الجزءُ المتمُّ الفائدَةِ) مع المبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج نحو: زيد من قولك: قام زيدٌ فإنه وإن حصلت به فائدةٌ لكنه ليس مع المبتدأ، بل مع الفعل، ومثل فاعل اسم الفعل، نحو هيهات العقيقُ، وخرج «بغير الوصف» فاعل الوصف، نحو: الزيدان من قولك: أقائم الزيدان فإنه وإن

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٤١/١).

(٢) قوله: (لفظي): أي لا يترتب عليه فائدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٤/١)

(٣) شرح الأشموني على الألفية (١٩٤/١).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٢).



حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ غير الوصف المذكور، بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور، فلا يكون الزيدان خبرًا، بل فاعلًا سد مسد الخبر[1]، وهذه الشروط تعلم من تمثيل المصنف بقوله: (كَاللهُ بَرٌّ) بعباده، (وَالأَيَادِي) أي: النعم (شَاهِدَةٌ) له بذلك، «فالله بر» مبتدأ وخبره مقولان لقول محذوف مجرور بالكاف، و«الأيادي شاهده» مبتدأ وخبر جملة معطوفة على الجملة الأولى، والبر: المحسن، والأيادي: النعم[2] كما مر، وهو جمع أيد جمع يد فهو جمع الجمع، قاله المكودي[3].

[أحكام الخبر]

١١٩ وَمُفْـرَدًا يَـأْتِي وَيَـأْتِي جُمْلَـهْ	حَاوِيَةً مَعْنَى الذِي سِيقَتْ لَـهْ

(ومفردًا يَأْتِي) الخبر، وهو الأصل، والمراد به ما ليس جملة، فيشمل المثنى والمجموع[4] (ويأْتي جُملهْ)[5] اسمية أو فعلية، وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا، كل منها يخالف صاحبه

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٥٤٤).

(٢) تطلق الأيادي على النعم مجازًا. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/).

(٣) المكودي بحاشية ابن حمدون (١/١٢٥).

(٤) احترز به من المفرد في باب الإعراب؛ فإنه ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا واحدًا من الأسماء الخمسة، ومنه في باب النداء وباب «لا» ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فالمفرد أقسام ثلاثة. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٢٥)

(٥) قوله: (ويأتي جملة) لم يقل وظرفًا وجارًا ومجرورًا؛ لأنهما لا يخرجان عن المفرد والجملة، ولافرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو إنشائية على الصحيح، بخلاف النعت فلا يصح بالإنشائية، ويشترط في الجملة الخبرية أن لا تكون ندائية ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى بالإجماع.



في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولذلك اقتصر المصنف عليها[1].

[من الروابط بين الخبر الجملة والمبتدأ الضمير]

ويشترط في الجملة أن تكون (حاوِيَة[2] مَعْنَى) المبتدأ (الذِي سِيْقَتْ) خبرًا (لَهْ) وذلك[3] بأن تشتمل على اسم بمعنى المبتدأ، والاسم إما ضمير مذكورًا، وهو الأصل، نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، فجملة: «قائمٌ أبوه» خبر عن زيدٍ، والرابط بينهما الهاء، أو مقدرًا، وهو إما مجرور أو منصوب، فالأول: السمنُ منوانٍ[4] بدرهمٍ، فـ«السمن» مبتدأ أول، و«منوان» مبتدأ ثان، وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف، أي: منوان منه، و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ«من» المقدرة، والثاني[5] نحو قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] برفع «كل» في سورة الحديد، و«كل» مبتدأ، وجملة: «وعد الله الحسنى» خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بـ«وَعَدَ» على أنه مفعوله الأول، أي: وعده الله.

[من الروابط الإشارة إلى المبتدأ]

أو إشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] إذا قدر «ذلك» مبتدأ ثانيًا لا تابعًا للباس، فـ«لباس» مبتدأ[6]،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٤).

(٢) أي: مشتملة.

(٣) أي: احتواؤها على معنى المبتدأ.

(٤) قوله: (منوان) تثنية مَنًا كـ«عصا» مكيال أو ميزان، وتقلب ألفه ياء أيضًا في التثنية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٥).

(٥) الثاني المنصوب.

(٦) أما على قراءة ﴿لِبَاسَ﴾ بالنصب فيكون معطوفًا على ﴿رِيشًا﴾. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٢٥)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٦).



و«التقوى» مضاف إليه، و«ذلك» مبتدأ ثان، و«خير» خبره، وهو وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ.

[من الروابط إعادة المبتدأ بمعناه]

أو يغني عن ذلك إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠] فـ«الذين» مبتدأ، وجملة: ﴿يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ صلة الذين، وجملة: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ معطوفة على الصلة، وجملة: ﴿إِنَّا[1] لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ خبر المبتدأ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه، فإن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى، ويجوز أن يكون الرابط في هذا إنما هو العموم؛ لأن المصلحين أعمُّ من المذكورين، أو ضمير محذوف أي: منهم[2]، والخبر محذوف، والجملة قبله دليله[3]، والتقدير: مأجورون قاله في المغنى[4].

[من الروابط إعادة المبتدأ بلفظه أو معناه]

أو تشمل الجملة على اسم بلفظ المبتدأ أو معناه، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢] فـ«الحاقة»[5] الأولى مبتدأ،......................

(١) قوله: «إنا» مثبت في س، وسقط من ق.

(٢) قوله: (أو ضمير محذوف) أي: منهم يفيد أن المصلحين أخص، فينافي ما ذكره أولًا من عمومه، ويمكن الجمع بينه وبين الأول بالعموم الوجهي، وبعد هذا فيرد على هذا الثاني أن ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠] لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى لا يقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] منهم، اللهم إلا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية. حاشية الدسوقي على المغني (١٠٤٢/٢).

(٣) أي: دليل ذلك الخبر المحذوف.

(٤) المغني لابن هشام (٦٥٠).

(٥) المراد بالحاقة الساعة سميت بذلك؛ لأنها حق، ولأن فيها التعرف على حقائق الأمور=



و«ما» استفهام[1] مبتدأ ثان، و«الحاقة» الأخيرة خبر «ما» الاستفهامية، و«ما» وخبرها خبر الحاقة الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.

[من الروابط اشتمال جملة الخبر على اسم أعم من المبتدأ]

أو تشتمل الجملة على اسم أعم من المبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل[2]، فـ«زيد» مبتدأ، و«نعم الرجل» خبره، والرابط بينهما العموم الذي في الرجل[3] الشامل لزيد، ونحو قول الشاعر[4]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ ... سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

فـ«الصبر» مبتدأ، و«عنها» متعلق به، و«لا» نافية و«صبرا» اسمها مبنيٌّ معها على الفتح، والخبر محذوف، تقديره: لي، وجملة: «لا صبر لي» خبر

= والله تعالى أعلم، ومنه: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٢٦).

(١) أي: الاستفهام التفخيمي، وسوغ الابتداء بها عمومها على أنها معرفة عند ابن كيسان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٦).

(٢) فالرجل أعم من زيد؛ لأن «أل» في فاعل نعم للجنس.

(٣) بناء على الأصح من أن أل للجنس المستغرق لا للعهد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في ديوانه (١٣٤)، شرح شواهد المغني (٢/٨٧٦)، خزانة الأدب (١/٤٥٢)، والأغاني (٢/٢٣٧)، والحماسة البصرية (٢/١١١)، والدرر (١/١٨٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٧٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٢٣)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٢٨)، وأوضح المسالك (١/١٩٩)، والكتاب (١/٣٨٦)، ومغني اللبيب (٢/٥٠١، ٦٥١)، وهمع الهوامع (١/٩٨).

الشاهد فيه قوله: (فلا صبرا) فالرابط بينهما العموم في اسم لا؛ لأن النكرة الواقعة في النفي تفيد العموم، فالتقدير: انتفي لي كل أنواع الصبر عنها.



المبتدأ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم «لا»؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم، والمطرد من هذه الروابط هو العموم[1].

[الاكتفاء عن رابط جملة الخبر]

١٢٠ وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

(وإن تكن) أي: الجملة (إيّاه معنًى اكْتَفَى) المبتدأ (بِهَا)[2] عن الربط[3]، (كَنُطْقِي) أي: منطوقي (الله حَسْبِي وَكَفَى[4]) فالكاف جارة لقول محذوف، و«نطقي» مبتدأ أول، و«الله» مبتدأ ثان، و«حسبي» خبر الثاني وهو وخبره خبر الأول، و«حسبي» بمعنى كافي لا اسم فعل بمعنى يكفيني؛ لتأثره بالمبتدأ، وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية بالاتفاق كما قال في الموضح في باب الإضافة[5]، و«كفى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجملة: نطقي إلى آخر البيت مقولة؛ لدخول الكاف المقدرة، وذلك المقدر خبر لمبتدأ محذوف، والأصل: وذلك كقولك: نطقي الله حسبي وكفى به حسيبًا[6]، ومثل ذلك: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إذا قدر هو ضمير شأن فهو مبتدأ، و«الله أحد» جملة خبره، وهي عينه في المعنى؛ لأنها

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٦٢/١).

(٢) في بعض نسخ المتن الخطية: بها، وفي بعض آخر: به.

(٣) والمعنى أنه لا ضمير فيها، لا أنه مستغنى عنه مع إمكان الإتيان به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٩٧/١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٣).

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (٧٠/٣)، تمرين الطلاب للأزهري (٢٣).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٣).



مفسرة له، والمفسر عين المفسر، بل الشأن الله أحد، ونحو: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] إذا قدر «هي» ضمير قصة، فـ«هي» مبتدأ، و«شاخصة» في موضع رفع خبر «هي»، وهي عينها في المعنى، أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة، فلا يحتاج إلى رابط[1].

قال الشيخ خالد: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة[2]، بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[3].

[أقسام الخبر المفرد]

١٢١ وَالمُفْـرَدُ الجَامِـدُ فَـارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُوْ ضَـمِيْرٍ مُسْـتَكِنْ

(و) الخبر (**المُفْرَدُ**) المتقدم تعريفه ينقسم إلى قسمين: إما جامد وإما مشتق، فالمفرد (**الجَامِدُ**) والمراد به كما في شرح الكافية: ما ليس صفة يتضمن معنى فعل وحروفه[4] (**فَارِغٌ**) أي: خال من الضمير عند البصريين، نحو: هذا زيد؛ لأن تحمل الضمير فرع عن كون المتحمل صالحًا لرفع ظاهر على الفاعلية، وذلك مقصور على الفعل، أو ما في معناه، وذهب الكوفيون إلى أنه

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٦).

(٢) فالحكم على هذا المثال أنه من قبيل الإخبار بالجملة بحسب الظاهر، أما في الحقيقة فكما قال الشارح نقلًا عن جملة من المحققين؛ لأن المقصود بالجملة لفظها، فالمعنى: منطوقي هذا اللفظ، والمراد بالنطق المنطوق، والإضافة للعهد.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥٨)، شرح الألفية للمرادي (١/١٨٣)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٧).

(٤) شرح الكافية الشافية (١/٣٣٨).



يتحمل[1][2].

[تحمل الخبر المفرد المشتق لضمير]

ثم شرع في القسم الثاني فقال: (وَإِنْ يُشتقّ) أي: المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف[3] كما في شرح التسهيل[4] (فهو ذو ضمير مستكِن)[5] أي: مستتر فيه يرجع إلى المبتدأ[6]، أو المشتق بالمعنى المذكور هو

(١) ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق. أما هو كأسد بمعنى شجاع فمحتمل اتفاقًا، والمناطقة يوجبون تأويل الجامد بالمشتق في نحو: هذا زيد؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولًا عندهم أصلًا، فلابد من تأويله بمعنى كلي، وإن كان في الواقع منحصرًا في شخص، فيؤول زيد في نحو: هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقًا، وقوله: (والمناطقة) أي: جمهورهم، وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٣).

(٣) قوله: (بمعنى يصاغ من المصدر) هذا هو المشتق بالمعنى الأخص وهو المراد هنا، أما المشتق بالمعنى الأعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث، وبهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والألة فلا تصح إرادته هنا؛ لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير، والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل ربعة من الصفات التي أهملت مصادرها، واستظهر بعضهم أن ربعة ليس مشتقًا أصلًا، بل أجري مجرى المشتق، لكونه بمعناه كما قال المصنف: (شمردل) بمعنى طويل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨).

(٤) شرح التسهيل للمرادي (٢٦٣).

(٥) قوله: (مستكن) أي: وجوبًا إلا لعارض يقتضي البروز، كالحصر في نحو: زيد ما قائم إلا هو، والجريان على غير من هو له في نحو: زيد عمرو ضاربه هو، ومذهب سيبويه جواز الإبراز. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨)

(٦) قوله: (يرجع إلى المبتدأ) الظاهر أن المراد إلى مبتدأ ذلك الخبر غالبًا، وسينبه على خلاف الغالب بقوله: (وأبرزنه... إلخ).

اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وأمَّا أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور، فهي من الجوامد وهو اصطلاح.

تَنْبِيهٌ

في معنى المشتق ما أول به، نحو: زيد أسد، أي: شجاع، وعمرو تميمي، أي: منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال أي: صاحب مال، ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ[(١)(٢)].

ويتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون [مستترًا[(٣)]] منفصلًا، نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلين والزيدون إلا إن رفع المشتق الاسم الظاهر، نحو: زيد قائم أبوه، أو الضمير البارز، نحو: زيد قائم أنت [إليه][(٤)]؛ فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يرفع فاعلين[(٥)].

١٢٢ وَأَبْرِزَنْـهُ مطلقًـا حَيْـثُ تَـلَا ... مَـا لَـيْسَ مَعْنَـاهُ لَـهُ مُحَصَّـلا

---

(١) قوله: (ففي هذه الأخبار ضمير المبتدأ) ويرتفع بها الظاهر إذا جرت على غير من هي له كما يرتفع المشتقات، نحو: زيد أسد أبوه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨).

(٢) انظر: الأشموني على الألفية (١/١٩٨).

(٣) في «س، وق» بارزًا، والتصحيح من الأشموني إذ هو أصل عبارة الشارح. (١/١٩٨).

(٤) ما بين القوسين مثبت من التصريح لحاجة السياق إليه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٤٥).



(وأبْرِزَنْه)[1] أي: الضمير المذكور (مطلقًا) سواء أمن اللبس أم لم يؤمن (حَيْثُ تَلا) الخبر[2] (ما) أي: مبتدأ (لَيْس معْناهُ) أي: معنى الخبر (لَهُ) أي: لذلك المبتدأ (مُحَصلا)[3] مثاله[4] عند خوف اللبس نحو: غلام زيد ضاربه هو، فـ«ضاربه» وصف في المعنى لزيد؛ لأنه هو الضارب للغلام، وذلك إذا كانت الهاء المفعولة للغلام لأنه المضروب، وقد جرى ضاربه على الغلام لفظًا؛ لأنه خبر عنه، فلو لم تبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر الإسناد إليه هو الضارب لزيد، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعًا لهذا اللبس[5]، ومثال ما أمن فيه اللبس، نحو: غلام هند ضاربته هي، فتاء

---

(١) **قال الصبان**: قوله: (وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوب الإبراز خاصٌّ بضمير المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضًا، نحو: زيد عمرو ضربه هو؛ لوجود المحذور فيها أيضًا، وكذا ما احتمل أن يكون مفردًا، أو جملة من الظرف والجار والمجرور، نحو: زيد عمرو في داره هو أو عنده هو، وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإبهام؟ قال أبو حيان: نعم، وخالفه المرادي. حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨).

(٢) قوله: (حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة، كركب عمرو طارده هو، ومر زيد برجل ضاربه هو، وبكر الفرس الراكبه، وكذا إذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكمًا وخلافًا. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي (٢/١٢)، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٨، ١٩٩).

(٣) في بعض نسخ المتن الخطية: (محصَّلا) بفتح الصاد، وفي بعض آخر: بكسرها، وكذا في شرح أبي حيان على الألفية (٤١)، وتحقيق الألفية (٨٧).

(٤) قوله: (مثاله) أي: مثال الإبراز عند خوف اللبس، والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضي فإنه قال: تأكيد للضمير المستتر، وفي صورة الأمن فاعل عند البصريين، وجوز الكوفيون كونه فاعلًا، وكونه تأكيدًا، وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع، فيقال على تقدير فاعلية الضمير: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، وعلى تقدير كونه تأكيدًا ضاربتاهما هما، ومثل ذلك الجمع المسموع من العرب إفرادُ الوصف في مثل ذلك إلا في لغة أكلوني البراغيث. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٩).

(٥) فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظًا ومعنى. انظر: التصريح=

التأنيث في ضاربته يدل على أن الوصف في المعنى لهند، وكانْ ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصريّ التزم الإبراز مطلقًا، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس تمسكًا بقوله[1]:

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

وجه التمسك به أن «قومي» مبتدأ أول، و«ذرى» المجد مبتدأ ثان، و«بانوها» خبر ذرى المجد، و«ذرى المجد» وخبره خبر قومي، و«الهاء» عائدة على ذرى المجد، والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها، فقد جرى الوصف وهو «بانوها» على ذرى المجد، وهو في المعنى لقومي؛ لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها؛ لأن اللبس مأمون؛ فإن الذرى مبنية لا بانية، ولو برز لقيل على اللغة الفصحى: بانيها هم؛ لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر، فيكون الوصف مفردًا كالفعل إذا أسندا إلى جمع، وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم[2]، واختار المصنف في الكافية مذهب الكوفي[3].

= على التوضيح للأزهري (١/٥٤٥، ٥٥١).

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٦) شرح الشواهد للعيني (١/١٩٩)، التصريح للأزهري (١/٥٥١)، وتخليص الشواهد (١٨٦)، والدرر (٢/٩)، وشرح ابن عقيل (١٠٩)، وهمع الهوامع (١/٩٦).

الشاهد فيه قوله: (قومي ذرى المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق غير جارٍ على مُبْتَدَئِه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: (قومي ذرا المجد بانوها هم) وإنما لم يبرز الضمير ارتكانًا على إنسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم غير المقصود للمتكلم.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٥١).

(٣) شرح الكافية لابن مالك (٢/٥٥٧).



الإعراب

قوله: «المفرد» مبتدأ، «الجامد» مبتدأ ثان، وفارغ خبره، والجملة خبر المفرد، والمراد به الجنس، والعائد عليه محذوف، تقديره: والمفرد الجامد منه فارغ، والمشتق منه ذو ضمير مستكن، و«إن» حرف شرط، و«يشتق» بالبناء للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد، و«فهو» مبتدأ، و«ذو» بمعنى صاحب خبره، و«ضمير» مضاف إليه، و«مستكن[1]» نعت ضمير، وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم جواب الشرط، ولذلك قرنت بالفاء، و«أبرزنه» فعل أمر، و«مطلقًا» حال من الهاء في أبرزنه[2]، و«تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الخبر، و«ما» موصول اسمي جارٍ على موصوف محذوف، ومحلها نصب على المفعولية بـ«تلا»، و«ليس» فعل ماض، و«معناه» اسم ليس، والمضاف إليه ضمير يعود إلى ما عاد إليه فاعل تلا، و«له» متعلق بـ«محصِّلا»، وضمير «له» يعود إلى المبتدأ الموصوف بالموصول، و«محصلا» خبر ليس، ومرفوعه ضمير مستتر فيه، وجملة ليس ومعمولها صلة ما، والرابط بينهما الضمير في له، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر مطلقًا حيث تلا الخبر المبتدأ الذي ليس معنى الخبر محصلًا له أي: لذلك المبتدأ[3].

[الإخبار بالظرف والجر]

١٢٣ وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرّ

---

(١) المستكن: المستتر.

(٢) ترك الشارح إعراب حيث وهي ثابتة في المتن: و«حيث» ظرف مكان متعلق بـ«أبرزنه».

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٥).



(وَأَخْبَرُوا) أي: النحاة عن المبتدأ (بِظَرْفٍ)، نحو: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ[1]﴾ [الأنفال: ٤٢] (أَوْ بِحَرْفِ جَرْ) أي: مع مجروره نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وشرطهما: أن يكونا تامين[2] فلا يجوز زيدٌ مكانًا، ولا زيد بك؛ لعدم الفائدة، ويتعلقان بمحذوف وجوبًا ثم قيل: الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنهما معنًى صادقًا على المبتدأ، وقيل: هما ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرضي والسيد عبد الله[3].

واختلف في المتعلق كما قال المصنف: (ناوين) أي: مقدرين له متعلقًا اسم فاعل، أو فعلًا هو الخبر في الحقيقة[4]، ولا يكون إلا كائنًا أو استقر، أو ما فيه (معنى كائن)، نحو: ثابت ومستقر، (أو) جملة وهو في معنى (استقر) نحو: ثبت، والمختار عند المصنف **الأول** كما قاله في شرح الكافية[5] وهو كونه اسم فاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا؛ ولأن الظرف والمجرور يقعان في موضع لا يصلح للفعل، نحو: أما في الدار فزيد؛ ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]؛ لأن «أما» لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد، أو جملة الشرط دون جوابه، ولأن إذا الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح المرجح عند أكثر البصريين[6].

---

(١) أي: في مكان أسفل من مكانكم، فهو أفعل تفضيل بدليل وصف المكان ثم أقيم مقامه.

(٢) أي: يحصل به فائدة والمراد بالظرف في كلامه المكاني والزماني الواقع عن غير جثة، أو عنها مع الفائدة، وقصره على المكاني قصور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/١٩٩).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٥).

(٤) وتسمية الظرف والجار والمجرور خبرًا مجازٌ، وهذا هو التحقيق كما في همع الهوامع للسيوطي (٢/٢٢).

(٥) شرح الكافية لابن مالك (١/٣٤٨).

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٥).



الثاني وهو كون المتعلق فعلًا، ونسب إلى سيبويه أيضًا لوجوب تقديره في الصلة[1] فلكل حجة قوية، ولذا قال الموضح في المغني: والأصح عندي أنه لا يترجح بل بحسب المعنى انتهى[2]، وإليه يرشد قول المصنف:

«نَاوِيْنَ مَعْنَى كَائِنٌ أَوْ اسْتَقَر»

تَنْبِيهٌ

يجب حذف هذا المتعلق، وشذ التصريح به في في قول القائل[3]:

.... فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ

والصحيح أن الضمير[4] الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والمجرور، وسكن فيهما، وزعم السيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردود بقول جميل بن سعد بن عبد الله[5]:

---

(١) **قال السيوطي:** وأجيب بالفرق، فإنه في الصلة واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد. همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٢٢)

(٢) المغني لابن هشام (٥٨٤).

(٣) أوله: (لك العِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهِن) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها نسبة إلى قائل معين اهـ، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: قوله: «كائن» حيث صرح به وهو متعلق الظرف الواقع خبرًا شذوذًا، وذلك لأن الأصل أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أن يكون كل منهما متعلقًا بكون عام، وأن يكون الكون العام واجب الحذف، فإن كان متعلقهما كونًا خاصًّا وجب ذكره إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإذا قامت قرينة جاز حذفه وذكره. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١/٢١٢)، المغني (٥٨٢)، شرح ابن عقيل (١/٢١١)، المقاصد النحوية (١/٥٤٤)، همع الهوامع (٢/٢٢، ٥/١٣٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٧)، الدرر (٢/١٨، ٥/٣١٣).

(٤) هذا مبني على القول بأن لهما متعلقًا محذوفًا.

(٥) البيت من الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه (١١١)، وخزانة الأدب (١/٣٩٥)=



فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِي عَنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدًا لفؤادي ولا للدهر؛ لأنهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إن على محله من الرفع على الابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدًا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب.

فإن قيل: يشكل بالفصل بالأجنبي وهو الدهر. **أجيب** بأنه جائز في الضرورة.[(١)]

[الإعراب]

وقوله: «وأخبروا» فعل وفاعل، والضمير للعرب[(٢)]، و«بظرف» متعلق بـ«أخبروا»، و«أو بحرف جر» معطوف على بـ«ظرف» على تقدير حذف الواو مع معطوفها، والتقدير: أو بحرف جر ومجرور، وإن كان ظاهر عبارته أنه حرف الجر فقط، وليس مرادًا، وإنما اقتصر عليه لاستلزامه المجرور[(٣)]، و«ناوين» منصوب على الحال من فاعل أخبروا، وفاعله مستتر فيه، و«معنى» مفعول

= والدرر (٢/١٩)، وسمط اللآلي (٥٠٥)، وشرح التصريح (١/١٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٢٥)، ولكثير عزة في ديوانه (٤٠٤)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/٤٤٢)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/٧١٨)، وشرح الأشموني (١/١٨٩).

الشاهد في قوله: (أجمع) حيث جاء توكيدًا لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبرًا.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٦).

(٢) ولم يتقدم لهم ذكر إلا أن العلم بهم حاضر فلذلك لم يفتقر إلى تقديم مفسر. انظر: المقاصد الشافية (٢/٣).

(٣) شرح الألفية للمرادي (١/١٨٥).

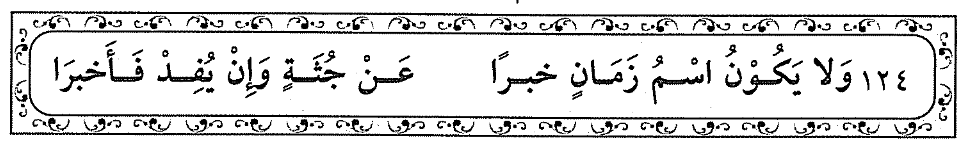


ناوين، و«كائن» مضاف إليه، و«أو استقر» معطوف على كائن[١].

[الإخبار باسم الزمان عن الحدث]

واعلم أن اسم الزمان يكون خبرًا عن الحدث، نحو: القتال يوم الجمعة؛ لأن الأحداث متجددة ففي الأخبار عنها به[٢] فائدة، وهي تخصيصها بزمان دون زمان[٣].

[الأخبار باسم الزمان عن الجثة]



١٢٤ وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خبـرًا　　عَـنْ جُثَـةٍ وَإِنْ يُفِـدْ فَـأَخبرَا

(ولا يكونُ اسْمُ زمانٍ خبرًا عَن) مبتدأ (جُثَّةٍ)[٤] فلا يقال: زيدٌ يومَ الجمعة، ولا زيدٌ اليوم؛ لعدم الفائدة[٥]، (وَإِنْ يُفِدْ) أي: الإخبار به بأن كان المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا بالإضافة، كنحن في شهر رمضان، وإما بالوصف،

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٥، ٢٦).

(٢) قوله: (به) أي: باسم الزمان.

(٣) ثم إن كان الحدث واقعًا في جميع الزمان وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع، نحو: صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب، أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه ميعادك يوم، ويومان قال تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وجوز البصريون معه النصب والجر بفي، وكذا إذا كان واقعًا في أكثره، نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/٢٢٤).

(٤) الجثة: الذات.

(٥) وما ذكره المصنف مبني على مذهب من يشترط تجدد الفائدة. أما على مذهب من لا يشترط تجددها فيجوز. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٠٣).

نحو: نحن في زمان طيب، أو كان اسم الزمان مثل اسم المعنى في وقوعه وقتًا دون وقت، نحو: الورد في أَيَّار ـ بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة وهو شهر رومي[1] (فَأَخبرَا)، وكما في قولهم: الليلةَ الهلالُ، واليومَ خمرٌ بنصب «الليلةَ واليومَ»، فـ«نحن» مبتدأ، وهو عام؛ لصلاحيته في نفسه لكل متكلمٍ؛ إذ لا يختصُّ بمتكلمٍ دون آخر، وفي شهر كذا خبره، وهو خاص بالمضاف إليه، وأما بقية الأمثلة فالتأويل فيها واجبٌ بتقدير مضاف كما قاله الفارسيُّ، والأصل خروج الورد في أَيَّار، واليومَ شربُ الخمر، والليلة رؤيةُ الهلال، والإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو ما جرى عليه المصنف تبعًا لاختيار ابن الطرواة وجماعة، والصحيح المنع مطلقًا، وما ورد من ذلك مؤول[2].

[الابتداء بالنكرة]

١٢٥ وَلا يَجُـوْزُ الابْتِـدَاءُ بِـالنَّكِرَهْ   مَـا لَـمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زَيْـدٍ نَمِـرَهْ

(ولا يجوزُ الابتداءُ بِالنَّكِرة[3] مَا) دام الابتداء بها (لم تُفِدْ[4])؛ لأنها

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٦٨).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) قوله: (ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لأن معناها غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية، وهذا مبني على اشتراط تجدد الفائدة. أما من لا يشترطها فيجوز عنده الابتداء بها مطلقًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٤)

(٤) قوله: (يفد) كذا بالياء في بعض نسخ المتن، وفي بعض آخر: بالتاء. انظر: تحقيق الألفية (٨٧).

مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبًا، فإن أفاد جاز[1]، وتتبع النحويون مواقع حصول الفائدة[2]، فقالوا: لا يبتدأ بالنكرة إلا بمسوغ، والمسوغات كثيرة، وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم[3]، وقد مثل المصنف بأمور ستة من المسوغات:

الأول: تقديم الخبر وهو ظرف مختص به، **(كعند زيد نمرة[4])**، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾[5] [البقرة: ٧].

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرفٍ مختصٍ، والتقديم إنما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني[6]، فلا يجوز رجل في دار؛ لفوات الاختصاص، والتقديم معًا، ولا نحو: عند رجل مال؛ لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه[7].

---

(١) ولم يعتن سيبويه والمتقدمون بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطًا كليًا، وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبار عن النكرة. انظر: حاشية الصبان مع الأشموني (١/٢٠٤).

(٢) عبارة الأشموني: ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها. (١/٢٠٤).

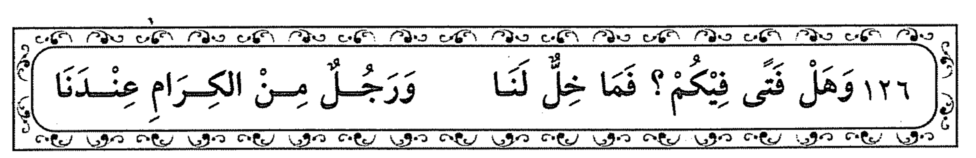
(٣) انظر: الدرر السنية (١/٣٠٠)، شرح المرادي للألفية (١/١٨٧).

(٤) قوله: (النمرة) اسم لبردة من صوف تلبسها الأعراب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٤).

(٥) قوله: (غشاوة) مبتدأ نكرة، وسوغ الابتداء بها الإخبار عنها بمجرور مختص بإضافته إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٧٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٧٢).

(٧) المصدر السابق نفسه.



١٢٦ وَهَلْ فَتًى فِيْكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنْ الكِرَامِ عِنْدَنَا

(و) الثاني: تقديم استفهام، نحو: (هلْ فتًى فيكم؟)، ونحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾(١) [النمل: ٦٠].

والثالث النفي، نحو: إن لم تكن خليلنا (فما خِلٌّ لنا)، وما أحد أغير من الله.(٢)(٣)

والرابع: الوصف، وهو إما مذكور، نحو: (ورجل مِنَ الكرام عندنَا)(٤)، أو مقدر، كـ«شر أهرَّ ذا ناب»(٥) أي: عظيم(٦) على أحد التقديرين، وكذا إن كان فيها معنى الوصف، نحو: رجيل عندنا أي: رجل حقير، أو كانت خلفًا من موصوف كـ«مؤمن خير من كافر».

١٢٧ وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِيْنُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(وَ) الخامس: العمل بأن تكون عاملة فيما بعدها، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ

---

(١) «فإله وفتى» مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة.

(٢) وقيل: المسوغ معنى العموم، وقيل: لام الابتداء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٥).

(٣) فـ«خل وأحد» مبتدآن سوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما، وبذلك تحصل الفائدة.

(٤) فـ«رجل» مبتدأ وسوغ الابتداء أنه مخصص بالوصف.

(٥) قوله: (شر أهر ذا ناب) أي: جعل الكلب هارًّا، أي: مصوتا، مَثَلٌ يُضْرَبُ عند ظهور أمارات الشر.

(٦) أي: شيء عظيم أهر ذا ناب، والتقدير الآخر: ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ. انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٢٢١).



خَيْرٌ)، وأفضل منك عندنا.

(وَ) السادس: أن تكون مضافة، نحو: (عمل بِرٍّ يَزِين)، ومثلك[1] لا يبخل.

ولما لم يذكر جميع المسوغات قال: (وَلْيُقَسْ[2]) أي: على ما ذكره (مَا لَم يُقَلْ) بأن يجوز كل ما وجد فيه الإفادة، كأن يكون فيها معنى التعجب، كما أحسن زيدًا!، أو يكون دعاء[3]، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، أو شرطًا، كمن يقم أقم معه، أو جواب سؤال، كرجل لمن قال: من عندك، أو عامة ككلٌّ يموت، أو تالية لإذا الفجائية، كخرجت فإذا أسد بالباب، أو لواو الحال[4][5]، كقوله[6]:

«سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ»

أو تكون «كم» الخبرية، نحو[7]:

---

(١) لا يقال المبتدأ في هذه الصورة معرفة لإضافته إلى الضمير؛ لتوغل مثل في الإبهام فلا تفيد الإضافة فيها تعريفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٥).

(٢) قوله: (وليقس)، في شرح الشاطبي (٢/٣٥): ولتقس. انظر: تحقيق الألفية (٨٧).

(٣) أي: الدعاء له أو عليه.

(٤) فجملة الحال مقيدة لما قبلها، فحلصت الفائدة بذلك.

(٥) قوله: (لواو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال وإن لم تكن بواو كقوله:

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبُ رَاعِيْهَا ... وَأَنَّهَا لَا تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مِدْيَةٌ بِيَدِي

فـ«مدية» مبتدأ سوغه كونه في بدء جملة حالية من ياء تراني، ولم تربط بالواو، بل بالياء من يدي. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٣٩).

(٦) سيأتي الكلام كاملًا عليه.

(٧) **قال العيني**: قاله الفرزدق يهجو به جريرًا وهو من قصيدة من الطويل، والشاهد فيه:=

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخالَةٍ ... فَدَعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

والفدعاء المرأة التي أعوجت أصبعها من كثرة حلبها.

والضابط[1]: حصول الفائدة كقول الشاعر[2]:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْم نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ

وقال آخر[3]:

سَرَيْنَا وَنَجمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

= رفع عمة وهي نكرة لوقوعها بعد كم الخبرية. شرح الشواهد للعيني (١/٢٠٦)، انظر: لكتاب (٢/٧٢، ١٦٢، ١٦٦)، والمقتضب (٣/٥٨)، والجمل (١٣٧)، وسرّ صناعة الإعراب (١/٣٣١)، والتّبصرة (١/٣٢٢)، وشرح المفصّل (٤/١٣٣)، والمقرّب (٢/٣١٢)، وشرح عمدة الحافظ (١/٥٣٦)، وابن النّاظم (٧٤١)، وأوضح المسالك (٣/٢٢٧)، والخزانة (٦/٣٨٥)، والدّيوان (١/٣٦١).

(١) أي: الضابط في الابتداء بالنكرة.

(٢) البيت من المتقارب. **قال شيخ الإسلام زكريا**: قاله النمر بن تولب، وقد أسلم وحسن إسلامه، والشاهد فيه في الأربعة المذكورة، وسوغ الابتداء بها كونها في مقام التقسيم كما في قولك: (الناس رجلان: رجل أكرمته، ورجل أهنته). الدرر السنية (١: /٣٠٠)، وهو في ديوان النمر (٦٥) وانظر: الكتاب لسيبويه (١/٨٦)، وشرح الكافية الشافية (١/٣٤٦)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم (٣/١٣٥)، وهو بلا نسبة في همع الهوامع (١/٣٨٢)، والجمل في النحو (٦٦)، وجامع الدروس العربية (٢/٢٥٧)، والعقد الفريد (٣/٥٩)، ومفيد العلوم ومبيد الهموم (١/٤٥٥).

(٣) **قال العيني**: وهو من الطويل اهـ وهو بلا نسبة في الأشموني (١/٢٠٦)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢٠٦)، شرح شواهد المغني (٢/٨٦٣)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/٦١٣)، وشرح ابن عقيل (١/٢٢١)، والأشباه والنظائر (٣/٩٨)، وتخليص الشواهد (١٩٣)، والدرر (٢/٣٢)، ومغني اللبيب (٢/٤٧١)، والمقاصد النحوية (١/٥٤٦).

الشاهد: قوله: (ونجم قد أضاء) حيث جيء بمبتدأ نكرة بعد الواو الحالية.

وقد توجد الفائدة بدون شيء مما ذكر، كقولك: شجرة سجدت، وقول ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: (تمرة خير من جرادة)[1].

[الإعراب]

قوله: «ولا يجوز»، «لا» نافية، و«يجوز» فعل مضارع، و«الابتداء» فاعل «يجوز» مقصورة للضرورة، و«بالنكرة» متعلق بالابتداء، و«ما» ظرفية مصدرية، و«لم» حرف نفي وجزم، و«تفد» فعل مضارع مجزوم بلم، والتقدير: مدة عدم إفادتها، و«كعند» الكاف جارة لقول محذوف، وعند خبر مقدم، و«زيد» مضاف إليه، و«نمرة» ـ بفتح النون وكسر الميم ـ مبتدأ مؤخر، والمبتدأ والخبر مقولان لذلك القول المحذوف، وذلك القول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف كما مر، والتقدير: وذلك كقولك عند زيد نمرة، و«هل» حرف استفهام لطلب التصديق، و«فتى» مبتدأ وسوغ الابتدأ به تقديم الاستفهام عليه، و«فيكم» خبر المبتدأ، و«فما» الفاء عاطفة، و«ما» نافية، و«خل» ـ بكسر الخاء ـ مبتدأ، و«لنا» خبره، و«من الكرام» نعته، و«عندنا» خبر المبتدأ، و«رغبة» مبتدأ، وهو مصدر رغب، وسوغ الابتداء به عمله في المجرور بعده، و«في الخير» متعلق به، و«خير» خبر المبتدأ، و«عمل» مبتدأ، و«بر» ـ بكسر الباء ـ مضاف إليه، وجملة: «يزين» بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، و«ليقس» فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر، وحقها الكسرة إذا خلت عن العطف بالواو والفاء وثم، و«معه» يجوز تسكينها كما هنا، و«ما» موصول اسمي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل لـ«يقس»، و«لم يقل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه صلة ما[2].

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٢٦).



[تقديم الأخبار وتأخيرها]

١٢٨ وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيْمَ إِذْ لا ضَرَرَا

(وَالأصل[١] فِي الأخبارِ أَنْ تُؤَخَّرَا)[٢] عن المبتدآت؛ لأنها وصف في المعنى للمبتدآت فحقها التأخير كالوصف[٣]؛ ولأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم[٤]، والخبر محكوم به فحقه التأخير، ولما كان شبيهًا بالوصف حيث[٥] إنه موافق في الإعراب لما هو له[٦]، دال على حقيقته[٧]، أو على شيء من سببه[٨] فلم يبلغ درجته في وجوب التأخير[٩] فتوسعوا فيه كما **قال المصنف**:

---

(١) أي: الأرجح والأغلب فيها ذلك.

(٢) **قال الصبان**: اعلم أن للخبر في نفسه له حالتين: التقدم والتأخر، والأصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبًا أو جائزًا، ولهما ثلاثة أحكام: وجوب التأخر، وامتناع التقدم، والعكس، وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الأصل من الثلاثة؛ إذ الأصل عدم الموجب والمانع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٨).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٢٩).

(٤) أي: لأنه عند تقدمه يتحقق تعقله.

(٥) قوله: (حيث) للتعليل أو التقييد.

(٦) قوله: (لما) أي: للمبتدأ الذي هو أي: الخبر.

(٧) قوله: (على حقيقته) أي: الذات أي: ذات المبتدأ كزيد قائم، فـ«قائم» يدل على ذات هي ذات زيد.

(٨) قوله: (أو على شيء من سببه) أي: على ذات من الذوات التي تتعلق بزيد كـ«زيد قائم أبوه» و«مبنية داره» فكل من «قائم ومبنية» يدل على ذات تتعلق بزيد، وهي ذات أبيه في الأول، وذات داره في الثاني، والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما إذا كان السببي صفة كـ«زيد عزيز علمه». انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٠٩)

(٩) قوله: (فلم يبلغ درجتها) أي: حالتها المتسببة في وجوب... إلخ أي: التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة، وتلك الدرجة والحالة هي ما حوته الصفة من وجوب مطابقة=



(وَجوَّزُوا التَّقْدِيْمَ)[1] للأخبار عن المبتدآت (إِذْ لا ضَرَرَا) حاصل بذلك، نحو: زيد قائم، فتقول: قائم زيد، ومنه قولهم: مشنوء[2] من يشنؤك، فـ«مَن» مبتدأ و«مشنوء» خبر مقدم، وقائم أبوه زيد، ومنه[3]:

قَـدْ ثَكِلَـتْ أُمُّـهُ مَـنْ كُنْـتَ وَاحِـدَه ....

فـ«من كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و«قد ثكلت[4] أمه» خبر مقدم، وأبوه منطلقٌ زيدٌ، ومنه[5]:

= الموصوف تعريفًا وتنكيرًا ومتابعته في إعرابه المتجدد، فهي تابعة للموصوف من كل وجه، فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه.

(١) قوله: (وجوزوا التقديم) أي: لم يمنعوه، وليس المراد بالجواز استواء الطرفين، وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة التي تقدم ذكرها، ثم بالثاني لأنه على الأصل من جهة التأخير، ومخالفته له من جهة الوجوب، ثم بالثالث لمخالفته الأصل من كل وجه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠٩/١).

(٢) قوله: (مشنوء) بهمزة آخره كـ«مبغوض» وزنًا ومعنى. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٤٢/١)

(٣) البيت لشاعر سيدنا رسول الله ﷺ حسن بن ثابت الأنصاري.

الشاهد فيه: (قد ثكلت أمه من كنت واحده) حيث قدم الخبر وهو «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «مَن كنت واحده». انظر: منحة الجليل (٢٢٩/١)، وانظر: الكامل في الأدب (١٦٦/١).

(٤) قوله: (ثكلت) من باب تعب أي: عدمت ولدها. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٤٢/١).

(٥) هذا البيت من الطويل، وهو من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك، وهو في ديوان الفرزدق (٣١٢/١).

الشاهد فيه: (ما أمه من محارب) جملة الخبر تقدمت على المبتدأ وهو أبوه. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (٢٣٠/١)، والخصائص (٣٩٦/٢)، ومغني اللبيب (١٨٥)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤٣١/١)، والصناعتين: الكتابة والشعر (١٦٢)، والمثل السائر (٤٢/٢)، وصبح الأعشى (٢٠٩/٢).

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِن مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ

فـ«أبوه» مبتدأ، و«ما أمه من محارب» خبر مقدم.

[وجوب تأخير الخبر]

وإن حصل في التقديم ضرر فلعارض فيجب تأخيره، وذلك في خمس مسائل أشار إلى الأولى بقوله:

١٢٩ فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

(فَامْنَعْهُ) أي: تقديم الخبر (حِيْنَ يَسْتَوِي[1] الجُزْآنِ) أي: المبتدأ والخبر (عُرْفًا) أي: في التعريف (وَنُكْرًا) أي: في التنكير بشرط أن يكونا (عَادِمَيْ بَيَانِ)[2] يميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان، نحو: زيد أخوك، فإن كلًّا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوك وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، ولا يصح لك أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخًا له، ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعيينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك، هذا هو المشهور[3].

والنكرتان المستويتان، نحو: أفضلُ منك أفضلُ مني[4]، فإنَّ كل واحد من

(١) المراد الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر هذا ما عليه النحاة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٣٠٩).

(٢) البيان بمعنى المبين.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٢، ٥٨٥).

(٤) قوله: (أفضل منك أفضل مني) أي: لكوني دونك أو مساويك.



هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، ويأتي في ذلك التفصيل المتقدم.

فإن كان قرينة لفظية أو معنوية جاز، مثال الأولى: رجل صالح حاضر، فإن القرينة اللفظية قاضية على النكرة الموصوفة[1] بالابتدائية تقدمت أو تأخرت، ومثال الثانية: أبو يوسف أبو حنيفة؛ فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن «أبو يوسف» مبتدأ؛ لأنه مشبه، و«أبو حنيفة» مشبه به تقدم أو تأخر، ومثل ذلك[2]:

بَنُوْنَا بَنُوْ أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الآبناء مشبهون بالأبناء، فـ«بنوا أبنائنا» مبتدأ مؤخر، و«بنونا» خبر مقدم، والمعنى: بنوا أبنائنا مثل بنينا.

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

١٣٠ كَذَا إِذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخبرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعمَالُهُ مُنْحَصِرَا

(١) على هامش س: بياء النسبة في الموصوفية، كذا بخطه.

(٢) هو من الطويل، وقد نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الشاهد فيه: (بنونا بنوا أبنانا) حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ، وهو «بنوا أبنانا»، مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف؛ فإن كلًّا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٣٣)، وهمع الهوامع: (١/١٠٢)، والدر اللوامع (١/٧٦)، ودلائل الإعجاز للجرجاني (٢٤٠)، والإنصاف (١/٦٦)، وشرح المفصل (١/٩٩، ٩/١٣٢)، وخزانة الأدب (١/٢١٣)، وديوان الفرزدق (٢١٧)، وأوضح المسالك (١/٢٠٥)، التصريح (١/١٧٣)، وابن عقيل (٥١/١/٢٣٣)، والأشموني: (١/١٩٩)، ومغني اللبيب: (٨١٨، ٥٨٩).

(كَذَا) أي: يمتنع تقديم الخبر (إِذَا مَا الفِعْلُ) الرافع ضمير المبتدأ (كَانَ) هو (الخبرَا)[1]، نحو: زيد قام، أو زيد يقوم، فلو قدم والحالة هذه، وقيل: قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل، بخلاف ما إذا كان الخبر صفة، نحو: زيد قائم، أو كان فعلًا رافعًا لظاهر، نحو: زيد قام أبوه، أو لضمير بارز، نحو: أخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه فتقول: قائم زيد، وقام أبوه، وقاما أخواك[2].



لابد من هذا القيد المذكور في كلام المصنف.

ثم أشار إلى **المسألة الثالثة** بقوله:

(**أو قصد استعماله**) أي: الخبر (**منحصرًا**) فيه بأن يقترن بإلا معنى، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢] فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه محصور فيه بإلا معنى، والتقدير: ما أنت إلا نذير، أو يقترن بإلا لفظًا، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤][3]، فلا يجوز تقديم الخبر لما مر.

فإن قيل: المحظور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا.

أجيب بأن الأمر كذلك إلا أنهم ألزموا التأخير حملًا على المحصور

---

(١) قوله: (الخبرا) في بعض النسخ الخطية: الخبرَا كذا في شرح المكودي (١٨٢/١)، وابن الجزري (٥٦)، وفي بعض آخر: «خبرًا» كذا في شرح أبي حيان (٤٧)، الشاطبي (٥٨/٢)، وابن طولون (١٩٢/١)، وانظر: تحقيق الألفية (٨٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٨/١).

(٣) الحصر في هذه الآية إضافي.

بإنما، وأما قوله[1][2]:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِم وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ؟

فضرورة؛ لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظًا، والأصل: وهل المعول إلا عليك؟.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون المعول مرفوعًا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام.

---

(١) **قال العيني:** قاله الكميت بن زيد شاعر مقدم من شعراء مضر، كان في أيام بني أمية، ولم يدرك الدولة العباسية، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يرثي بها زيد بن علي، وابنه الحسين بن زيد، ويمدح بني هاشم، ومعناه ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول أي: الاعتماد في الأمور إلا عليك. اهـ.

الشاهد فيه: (بك النصر) و(عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذًا، وقد كان من حقه أن يقول: (هل يرتجى النصر إلا بك)، (وهل المعول إلا عليك)، ولا يتم الاستشهاد بقوله: (بك النصر) إلا إذا جعل الخبر الجار والمجرور، أما على جعل الخبر جملة يرتجى فلا شاهد في هذه الجملة من البيت، ويصبح الشاهد الجملة الآخرى.

ثم الحكم بشذوذ هذا التقديم على الإطلاق هو رأي جماعة من النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون إذا كانت أداة القصر هي «إنما» امتنع تقديم الخبر إذا كان مقصورًا عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدم الخبر ومعه «إلا» صح التقديم كما في البيت المذكور؛ لأن المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٠١/١)، ومنحة الجليل على ابن عقيل (٢٢٦/١)، وتخليص الشواهد (١٩٢)، والدرر (١٩٥/١)، وسر صناعة الإعراب (١٣٩/١)، والمقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وليس في ديوانه، والتصريح على التوضيح (٢١٥/١)، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب (٤٢/٢)، وأوضح المسالك (٢٠٩/١)، وشرح ابن الناظم (٨٣)، وشرح الأشموني (٩٩/١)، وشرح ابن عقيل (٢٣٥/١)، وشرح التسهيل (٢٩٨/١)، وهمع الهوامع (١٠٢/١).

(٢) قوله: (وأما قوله هل) وارد على قوله: (ألزموا التأخير).

أجيب بأن «إلا» مانعة من ذلك فكما لا يقال: هل إلا قام زيدٌ؟، لا يقال: هل إلا في الدار زيد، بطريق الأولى.(١)

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

١٣١ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ الابْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

(أو كان) الخبر (مُسندًا لذي) أي: لمبتدأ فيه (لام الابْتدَا) نحو: لزيد قائم فلا يجوز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، وأما قوله(٢):

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُه ... يَنَلِ العُلَا وَيُكْرِمِ الأَخْوَالَا(٣)

فَشاذٌ، أو مؤول بأن اللام زائدة، أو داخلة على مبتدأ محذوف أي: لهو أنت(٤)، أو أصله لخالي أنت، أخر اللام للضرورة(٥)، ومثل ذلك قول الشاعر(٦):

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٨٨، ٥٨٩)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٣٠٤).

(٢) قال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: البيت من الكامل وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها. الشاهد فيه: (خالي لأنت) حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٤٤)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢١١)، وخزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٨)، وشرح التصريح (١/١٧٤)، ولسان العرب (١/٥١٠) «شهرب»، والمقاصد النحوية (١/٥٥٦)، وشرح الأشموني (١/٢١١)،.

(٣) قوله: (العلاء) بالفتح والمد العلو، وبالضم والقصر جمع «عليا» الضم والقصر.

(٤) قال الصبان: ضُعِّف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعاء الطول. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١١).

(٥) انظر: الأشموني على الألفية (١/٢١١).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (١٧٠)، وشرح المفصل (٣/١٣٠، ٨/٢٣)، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، والدرر (١/٢٩٥)، وشرح شواهد المغني=



أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فاللام داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: لهي عجوز، والجملة خبر «أمُّ الحليس»، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد[1].

ثم أشار إلى **المسألة الخامسة** بقوله: **(أو)** كان الخبر مسندًا لمبتدأ **(لازم الصدْرِ)** كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية[2]، كما مثل للاستفهام بقوله: **(كمن لي منجدا)** فـ«من» مبتدأ و«لي» خبره، و«منجدا» حال من الضمير المستتر في الخبر[3]، ومثال الشرط: مَن يقم أحسن إليه، فـ«مَن» اسم شرط مبتدأ، و«أحسن إليه» خبر، ومثال التعجب: ما أحسَنَ زيدًا، فـ«ما» مبتدأ، وسوغ الابتدأ بها ما فيها من معنى التعجب، و«أحسن زيدًا» خبره، ومثال كم

= (٢/٦٠٤)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٥، ٢/٢٥١)، وبلا نسبة في لسان العرب (١/٥١٠) «شهرب» وجمهرة اللغة (١١٢١)، وتاج العروس (٣/١٦٩) «شهرب»، «لوم»، والارتشاف (٢/١٤٧)، وأوضح المسالك (١/٢١٠)، وتخليص الشواهد (٣٥٨)، والجنى الداني (١٢٨)، ورصف المباني (٣٣٦)، وسر صناعة الإعراب (١/٣٧٨، ٣٨١، ١/٢٢٩، ٢/٣٠)، وشرح المفصل (٧/٥٧)، ومغني اللبيب (١/٢٣٠، ٢٣٣)، وهمع الهوامع (١/١٤٠).

الشاهد فيه قوله: (لعجوز) حيث زاد اللام في حيز خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد التخريجات في هذا البيت. منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٦٦).

(١) انظر: التصريح على لتوضيح للأزهري (١/٥٩١).

(٢) قوله: (كاسم الاستفهام والشرط... إلخ) انما وجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع من الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر، وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره؛ لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٢).

(٣) ولا يجوز تقديم الخبر على مَن، فلا تقول: لي من منجدا.

الخبرية: كم عبيد لزيدٍ، فـ«كم» مبتدأ، وهي خبرية، و«عبيد» مضاف إليه، و«لزيد» خبر كم، فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير(١).

تَنْبِيهٌ

لو تركت المسألة الرابعة لفهمت من الخامسة، ولذلك عدها في التوضيح أربعة(٢).

[تأخير الخبر المقرون بالفاء]

ويجب أيضًا تأخير الخبرِ المَقْرون بالفاء، نحو: الذي يأتيني فله درهم، فـ«الذي» مبتدأ وهو اسم موصول، و«يأتيني» صلتُه، وجملة: «فله درهم» خبره، وهو واجب التأخير؛ لأن «الذي» شبيه باسم الشرط؛ لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني، وكونه(٣) سببًا لما بعده، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب، ولهذا السبب دخلت الفاء في الخبر، كما تدخل في الجواب ليفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسببٌ عن الإتيان، فلو لم يذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإفراد(٤).

[الإعراب]

قوله: «والأصل» مبتدأ، «وفي الأخبار» متعلق بالأصل، و«أن(٥)» حرف مصدري، و«تؤخرا» منصوب به، والألف للإطلاق، وأن ومنصوبها في محل

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٨٩/١)، تمرين الطلاب للأزهري (٢٦).
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢٠٦/١).
(٣) أي: الفعل الذي بعده.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩١/١).
(٥) «أن» بفتح الهمزة.

مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ، والتقدير: والأصل في الأخبار تأخيرها، «وجوزوا» فعل، وفاعله[1] ضمير يعود إلى العرب أو النحاة، و«التقديم» مفعوله، و«إذ» للتعليل، وهل هي حرف أو ظرف؟ قولان، و«لا» نافية للجنس، و«ضرر» اسم لا مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف، تقديره: لا ضرر فيه، والضمير في «فامنعه» يرجع إلى تقديم الخبر ـ كما مر ـ على المبتدأ، و«حين» متعلق بـ«امنعه»، و«يستوي الجزآن» جملة في موضع خفض بإضافة حين إليها، و«عرفًا» و«نكرًا» تمييزان محولان عن الفاعل، والأصل حين يستوي عرف الجزأين ونكرهما، و«عادمي» حال من فاعل يستوي، و«بيان» مضاف إليه، «كذا» متعلق بـ«امنعه»، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، و«ما» زائدة، و«الفعل» مرفوع بفعل محذوف على شريطة التفسير، يفسره ما بعده على حد: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]؛ لأن الأصح في إذا اختصاصها بالجمل الفعلية، و«كان» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى الفعل، و«الخبر» خبر كان، والألف للإطلاق، و«أو» حرف عطف، و«قصد» فعل ماض مبني للمفعول، و«استعماله» نائب الفاعل، و«منحصرا»[2] بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته، والتقدير: منحصرًا فيه، و«أو» حرف عطف، و«كان» فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر، و«مسندًا» خبر كان، و«لذي» بكسر اللام متعلق بمسند، و«ذي» بمعنى صاحب نعت لمحذوف، ولام مضاف إليه لا غير

---

(١) في «س» «فاعل»، وسقط من ق، والتصحيح من تمرين الطلاب للأزهري (٢٦).

(٢) قوله: (منحصرًا) بسكر الصاد في بعض نسخ المتن والشروح، وقال خالد في إعراب الألفية (٣٧): ينبغي أن يضبط بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته، والتقدير: منحصرًا فيه؛ ليخف الاعتراض، ونقله في اللوامع الشمسية (١/٦٠)، ثم قال المحفوظ: فيه كسرها. وانظر: إتحاف ذوي الاستحقاق (١/٢٩٨)، وجعل المنبغي في كلام خالد رواية. الصبان (١/٢٢١)، الخضري (١/١٠١)، ويظهر أن هذا تصرف منهما. انظر: تحقيق الألفية (٨٨).



باعتبار ما قبله، ومضاف أيضًا باعتبار ما بعده، و«ابتداء» مضاف إليه لا غير، و«أو لازم» بالجر عطف على ذي، و«الصدر» مضاف إليه(١).

[وجوب تقديم الخبر]

١٣٢ وَعِنْـدِي دِرْهَـمٌ وَلِـي وَطَـرْ ... مُلْتَـزَمٌ فِيْـهِ تَقَـدُّمُ الخَبَـرْ

ثم شرع فيما يجب فيه [تقديم](٢) الخبر (و) ذلك في أربع مسائل:

أولها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، أو مجرورًا، أو جملة كما في شرح التسهيل(٣)، مثال الظرف: **(عندي درهم)** فـ«عندي» خبر مقدم، و«درهم» مبتدأ مؤخر(٤)، ومثال المجرور: **(ولي وطر(٥))** فـ«لي» خبر مقدم، و«وطر» مبتدأ مؤخر، ومثال الجملة: قصدك غلامُهُ رجلٌ، فجملة: «قصدك غلامه» خبر مقدم، و«رجل» مبتدأ مؤخر(٦) **(ملتزم فيه تقدم الخبر)**؛ لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة(٧).

قال أبو حيان: ولا أعلم لابن مالك سلفًا في هذه الأخيرة(٨).

فإن قيل: لِمَ لَمْ يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٦، ٢٧).

(٢) في س: «تأخير»، وهي خطأ.

(٣) شرح التسهيل للمرادي (٢٤١).

(٤) قوله: (عندي درهم) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقا: (كعند زيد نمرة)، أجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه، وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٢).

(٥) الوطر: الحاجة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٢).

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٧).

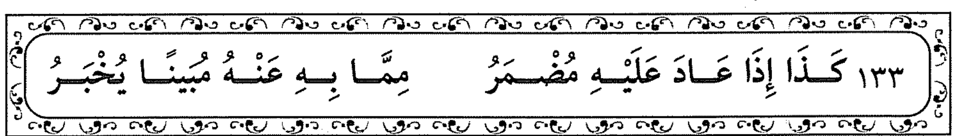
(٧) البهجة المرضية للسيوطي (١٣٣).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٢).



أجيب بأن النكرة وهي «أجل» قد وصف بـ«مسمًى عنده» فضعف طلبها للظرف، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لـ«أجل» لا صفة ثانية، وفي الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجبٌ؛ لأن المعنى: وأيُّ أجلٍ مسمى عنده، تعظيمًا لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم(١).

ثم شرع في المسألة الثانية بقوله:



١٣٣ كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ ... مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينًـا يُخْبَـرُ

(كذا) أي: يجب تقديم الخبر (إذا عاد عليه) أي: على ملابسه (مضمر مِمَّا) أي: من مبتدأ (به عنه مُبيَّنًا يخبر)، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، فـ«أقفالها» مبتدأ مؤخر، و«على قلوب» خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لئلا تعود الهاء المتصلة بـ«أقفالها» على «القلوب»، وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر على الصحيح المتقدم وهي الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به، ومتعلق الخبر رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة(٢)، ومثل ذلك قول الشاعر(٣):

---

(١) الكشاف للزمخشري (٢/٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٥، ٥٩٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٦، ٥٩٩).

(٣) **قال العيني**: قاله نصيب بالتصغير بن رباح الأكبر ديوانه (٧١) ـ، وكان عبدًا أسود، شاعرًا إسلاميًّا حجازيًّا من شعراء بني مروان، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي، وهو من الطويل اهـ.

الشاهد فيه: قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله: (ملء عين) على المبتدأ، وهو قوله: (حبيبها)، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، ولو قدمت المبتدأ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظًا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم=

أَهَابُـكِ إِجْـلَالًا وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ ... عَلَـيَّ وَلَكِـنْ مِـلءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهَـا

فـ«ملء عين» خبر مقدم، و«حبيبها» مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على «عينٍ»، وقد أضيف إليها الخبر، وهو مؤخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر مجاز، وإنما الخبر المضاف فقط[1].



تَنْبِيهٌ

عبارة ابن الحاجب في هذه المسألة: أو لمتعلقه[2] ضمير في المبتدأ[3].

قال المصنف في نكته: هذه عبارة قلقة على المتعلم، ولو قال:

«أَوْ كَانَ فِي المُبْتَدَأ ضَمِيرٌ لَهُ»

كفاه. انتهى[4]

قال الجلا السيوطي: وأنت ترى ما في عبارة المصنف من القلاقة وكثرة الضمائر المقتضية للتعقيد[5] وعسر الفهم[6]، وكان يمكنه أن يقول كما في

= لفظًا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه. شرح الشواهد للعيني (١/٢١٢)، ومنحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٤٢)، وديوان المعاني (١/١٤٤)، ولنصيب بن رباح في ديوانه (٦٨)، وتخليص الشواهد (٢٠١)، وسمط اللآلي (٤٠١)، وشرح التسهيل (١/٣٠٢)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٧)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٤٤)، وأوضح المسالك (١/٢١٥)، وشرح ابن الناظم (٨٤)، وشرح الأشموني (١/١٠١)، وشرح ابن عقيل (١/٢٤١)، وشرح عمدة الحافظ (١٧٣).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٥٩٩).
(٢) أي: لمتعلِّق الخبر بكسر اللام.
(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب (٤٤٧).
(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).
(٥) في س: للتقييد، وما في الأصل مثبت من البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).
(٦) البهجة المرضية للسيوطي (١٣٤).



الكافية[1]:

وَإِنْ يَعُدْ لِخَبَرٍ ضَمِيْرُ ... مِنْ مُبْتَدَا يُوْجِبُ لَهُ التَّأَخُرُ

وأيضًا لو قال:

كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِنْ مُبْتَدَإٍ يُوْجِبُ لَهُ التَّأْخِيْرُ

وأيضًا لو قال:

كَذَا إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِنْ مُبْتَدَإٍ أَوْ حَقُّهُ التَّصَدُّرُ

لكان أخصر وأحسن وأجمع منه.

ثم شرع في **المسألة الثالثة** بقوله:

١٣٤ كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيْرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيْرَا

(كَذَا) أي: يجب تقديم الخبر (إِذَا) كان الخبر (يَستوجِبُ[2] التَّصدِيرَا) كالاستفهام (كأينَ مَن عَلِمْتُهُ[3] نَصِيْرَا) فمجرور الكاف قولٌ محذوفٌ، و«أين» خبر مقدم، و«مَن» موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر، و«علمته» فعل وفاعل، والهاء مفعول أول، و«نصيرا» مفعول ثان، والجملة الفعلية صلة «مَن»، والعائد إليها الضمير في «علمته»، وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف، وذلك القول المجرور بالكاف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير:

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/٣٦٩).

(٢) أي: يستحق التصدير، أي: في جملته فلا يرد نحو: زيد أين مسكنه؟. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٣).

(٣) قوله: (علمتُه) كذا بضم التاء في بعض نسخ المتن الخطية، وبفتحها في بعض آخر. انظر: تحقيق الألفية (٨٩).



وذلك كقولك: أين من علمته نصيرا[1].

تَنْبِيه

مثل لازم الصدرية بنفسه ما إذا كان مضافًا إلى لازمها، نحو: صبيحةَ[2] أي يوم سفرك، فـ«صبيحة» خبر مقدم، و«أي» اسم استفهام مضاف إليه، و«سفرك» مبتدأ مؤخر[3].

ثم أشار إلى **المسألة الرابعة** بقوله:

١٣٥ وَخَبَـرَ المَحْصُـوْرِ قَـدِّمْ أبـدًا   كَمَـا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

(وخبر) المبتدأ (**المَحْصُوْرِ**) فيه[4] بإلا أو إنما (**قَدِّمْ أبدًا**) على المبتدأ، مثال الأول (**كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا**) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فـ«لنا» خبر مقدم[5]، و«إلا» حرف استثناء، و«اتباع» مبتدأ، و«أحمد» مضاف إليه مجرور بالفتحة[6]، وألفه للإطلاق[7]، ومثال الثاني: إنما عندك زيد، فـ«عندك» خبر مقدم، و«زيد» مبتدأ مؤخر، وهو محصور فيه، والمعنى: ما عندك إلا زيد[8].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٧).

(٢) قوله: (صبيحةَ) أي: يوم سفرك أي: ابتداء سفرك؛ لأنه هو المظروف في الصبيحة، ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون بالنصب، ويقل فيها الرفع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٣/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥/١).

(٤) أي: المحصور فيه كما فسره الشارح فهو على الحذف والإيصال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٣/١).

(٥) أي: خبر مقدم واجب التقديم؛ لأن المبتدأ وهو (اتباع أحمد) محصور بـ(إلا).

(٦) وهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن.

(٧) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٨).

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٥٩٦/١).



[حذف المبتدأ والخبر حين العلم به]

١٣٦ وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمَـا   تَقُوْلُ: زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْـدَكُمَا؟

(وحذْفُ مَا يُعْلَمُ)[١] من المبتدأ، أو الخبر[٢] (جَائِزٌ)[٣] فحذف الخبر، (كَمَا تقول: زَيدٌ بعدَ) قول سائل: (مَنْ عِنْدَكُمَا) فـ«زيد» مبتدأ محذوفُ الخبر للعلم به أي: عندنا، وإن شئت صرحت به، و«مَن» بفتح الميم اسم استفهام في موضع رفع على الابتدائية، و«عندكما» خبر المبتدأ، ومضاف إليه[٤].

تَنْبِيهٌ

لو كان المجاب به نكرةً، نحوُ: «رجلٌ» قُدِرَ الخبرُ أيضًا بعده[٥].

قال في شرح التسهيل: ولا يجوز[٦] أن يكون التقدير: «عندي رجل» إلا على ضعيف[٧].

(١) قوله: (ما يعلم) أي: بعينه فلا يكفي علمه إجمالًا بأن يعلم أن في الكلام حذفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٢) أما المبتدأ الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٣) قوله: (جائز) أي: غير ممتنع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٨).

(٥) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعه في الجواب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٦) قوله: (لا يجوز) أي: جوازًا مستوي الطرفين، بل هو خلاف الأولى؛ لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة، فقوله بعد ذلك: إلا على ضعيف أي: خلاف الأولى، وإلا بمعنى لكن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٧) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠١)



١٣٧ وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِف فَزَيْـدٌ اسْـتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذَا عُـرِف

(وَ) مثال حذف المبتدأ (فِي جَوَابِ) قول سائل (كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ: دَنِفْ) بكسر النون أي: مريض(١)، فـ«كيف» خبر مقدم، وهو اسم استفهام(٢)، و«زيد» مبتدأ مؤخر، و«قل» فعل أمر، و«دنف» خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره مقولان لـ«قل، والتقدير: قل» هو(٣) دنف(٤) (فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذَا عُرِفْ) وإن شئت صرحت به، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، فـ«لنفسه» و«عليها» خبران لمبتدأين محذوفين، والتقدير: فعمله لنفسه، وأساءته عليها(٥).

تَنْبِيهٌ [حذف المبتدأ والخبر معا]

قد يحذف الجزآن(٦) معًا إذا حلَّا محل مفرد، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] فعدتهن ثلاثة أشهر(٧)، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد،

---

(١) أي: مريض من العشق أو غيره مرضًا ملازمًا. انظر: القاموس المحيط. (د ن ف)

(٢) يستفهم بكيف عن الأحوال. انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٨).

(٣) قدره ضميرًا تبعًا للنحاة؛ لئلا يتوهم المغايرة، وظاهر قول المصنف: (فزيد... إلخ) أنه يقدر اسمًا ظاهرًا وهو صحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٨).

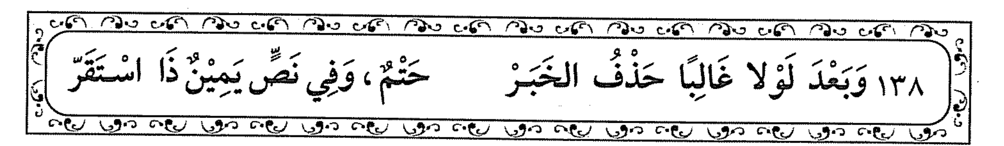
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠١).

(٦) أي: المبتدأ والخبر.

(٧) تبع في كون المحذوف في الآية المبتدأ والخبر الفارسي، والحقُّ أن المحذوف إنما هو الخبر، و«اللائي» مبتدأ، والتقدير: واللائي لم يحضن كذلك؛ لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن، وقيل: لا حذف وأن «اللائي لم يحضن» معطوف على «واللائي يئسن»، وتكون جملة فعدتهن... إلخ خبرًا عنهما معا، وهذا لا يصح؛ لأن الخبر إذا كان مقرونًا بالفاء لا يتقدم عليه جواب الشرط. انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٣٨، ١٣٩).

وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها، وهي ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَـٰثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤] عليها.

[حذف الخبر بعد لولا]



١٣٨ وَبَعْدَ لَوْلا غَالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصٍّ يَمِيْنٌ ذَا اسْتَقَرّ

واعلم أن حذف الخبر منه ما سبيله الجواز ـ وقد تقدم، ومنه ما سبيله الوجوب، وهو في أربعة مواضع، وقد شرع في الأول بقوله: (وَبَعْدَ لَوْلا) الامتناعية(١) (غَالِبًا) أي: في القسم الغالب(٢)، أو هي على قسمين: قسمٌ يمتنع فيه جوابُها، وهو أن يكون الخبر كونًا مطلقًا، والمبتدأ واقع بعد لولا الامتناعية، وهذا هو الغالب، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود(٣)، وقسمٌ يمتنع نسبة الخبر إلى المبتدأ، وهو قليل(٤)، فالأول (حَذْفُ الخَبَرْ) منه (حَتْم)، نحو: لولا زيدٌ لأتيتك أي: موجود، ومثل ذلك قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] أي: لولا دفع الله تعالى موجود، حُذِفَ موجودٌ وجوبًا للعلم به(٥)، وسد جوابها مسده(٦)، والقسم الثاني: حذفه جائزٌ إن دل عليه دليل وهو فيما إذا كان

---

(١) قوله: (الامتناعية) خرج التحضيضية؛ إذ لا يقع بعدها المبتدأ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٥).

(٢) أشار إلى أن قوله: (غالبًا) منصوب على نزع الخافض.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٦).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٣٥).

(٥) هذه علة لأصل الحذف.

(٦) قوله: (سد... إلخ) علة لوجوب الحذف، وسد جوابها أي: فهو عوض عنه ولا يجمع=

الخبر كونًا مقيدًا، بمعنى زائد على الوجود، نحو: «لولا أنصارُ زيدٍ حموه ما سلم» «فحموه» خبر أنصار، وهو كون مقيد بالحماية، والمبتدأ دال عليها؛ إذ من شأن الناصر أن يحْمِي من ينصره[1]، ومنه قول المعري في وصف السيف[2]:

يُـذِيْبُ الرُّعْـبُ مِنْهُ كُلَّ غَضْـبٍ[3] ... فَلَـوْلَا الغِمْـدُ[4] يُمْسِـكُهُ لَسَـالَا

فـ«يمسكه» خبر الغمد، وهو خبر مقيد بالإمساك، والمبتدأ دالٌ عليه؛ إذ من شأن غمد السيف إمساكه. أما إذا لم يدل عليه دليلٌ فإنه يجب ذكره، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل، فـ«زيد» مبتدأ، وجملة: «سالمنا» خبره وهو

= بين العوض والمعوض، ولا فرق بين الجواب المذكور والمقدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] أي: لأذن لكم في الفتح وإن لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معًا؛ لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٥/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٦/١، ٦٠٨).

(٢) قاله أبو العلاء، أحمد بن عبد الله التنوخي المعري اللغوي الشاعر الأعمى المتفلسف ولد سنة ثلاث وستين وثلاثمائة بالمعرة، وتوفي بها سنة تسع وأربعين وأربعمائة، ومكث مدة خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا، وهو من أول قصيدة طويلة من الوافر، وهي أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند.

التمثيل به في قوله: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» وهو جملة: «يمسك»؛ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١٦/١)، منحة الجليل على ابن عقيل (٢٥١/١)، والجنى الداني (٦٠٠)، والدرر (٢٧/٢)، ورصف المباني (٢٩٥)، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٧٣/١)، والمقرب (٨٤/١)، والتصريح على التوضيح (٢٢٥/١).

(٣) (العَضْب) بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٩/١).

(٤) (الغِمد) بكسر الغين، بخلاف السيف، والإسالة إيجاد السيلان، والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب. انظر: التصريح على التضويح للأزهري (٦٠٩/١).



كون مقيد[1]؛ لأن وجود زيد مقيدٌ بالمسالمة، ولا دليل يدل على خصوصيتها[2]، فلذلك وجب ذكره، وفي الحديث[3] خطابًا لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: **(لولا قومك حديثوا عهد[4] بالإسلام لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)** هذا لفظ الموضح[5]، وفي المغني: (لولا قومك حديثوا عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)[6]، فـ«قومك» مبتدأ، و«[[7]حديثوا» خبره، وهو كون مقيد بالحداثة.

واعلم أن ما ذكره المصنف هو مذهب الرماني والشلوبين، وهو المشهور[8].

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد لولا مطلقًا بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، وأوجبوا جعل الكون الخاص أي: المقيد مبتدأ فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم: لولا مسالمة زيد إيانا أي: موجودة، ويقال في لولا أنصار زيد إياه أي: موجودة، ولحنوا[9] المعري في قوله[10]:

.... **فَلَـــوْلَا الغِمْـــدُ يُمْسِـــكُهُ** ....

---

(١) أي: المسالمة.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٢١).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٣/٢٢٨)، وأحمد في مسنده (٦/١٢٠، ١٧٦، ١٨٠)، وانظر: صحيح الجامع الصغير (٩٤١)، وانظر: البخاري (٥٧٣)، النسائي في سننه (٥/٢١٤)

(٤) أي: قريب زمن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٤).

(٥) أوضح المسالك لابن هشام (١/٢١٧).

(٦) أي: المسالمة.

(٧) إلى هنا انتهي سقط ق.

(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٠٩).

(٩) أي: خطأوه، ورُدَّ تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٦).

(١٠) سبق تخريجه قريبا، فلا عود ولا إعادة.



وقالوا: الحديث المتقدم مروي بالمعنى لا باللفظ[(١)][(٢)].

قال ابن أبي الربيع: لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك «لولا حدثان قومك» «لولا حداثة قومك» «لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية[(٣)]»، ونحو ذلك[(٤)].

(١) **قال الصبان**: المشهور في الروايات (لولا حدثان قومك)، و(لولا حداثة قومك)، و(لولا أن قومك حديثو عهد)، ورُدَّ بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها، على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عربًا. أما إذا كانوا عربًا وهو الظاهر فلا؛ لقيام الحجة بلسانهم اهـ ابن قاسم العبادي، وفي حاشية المغني للدماميني: أسقط أبو حيان. الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيرًا ما يعترض على الإمام ابن مالك في استدلاله بها، ورده ابن خلدون بتسليم على أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية فتفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، والخلاف في جواز نقل الرواية بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، غايته تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر. حاشية الصبان على الأشموني (٢١٦/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٠٩/١، ٦١٠).

(٣) **قال الصبان**: وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه، فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه ما فيه. حاشية الصبان على الأشموني (٢١٥/١).

(٤) انظر: شرح المرادي على الألفية (١٩٣/١، ١٩٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (٦١٠/١).

[حذف الخبر بعد اليمين]

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وفي) المبتدأ الواقع (نص يمين[(١)] ذا) أي: حذف الخبر وجوبًا (استقر)، نحو: لعمرك[(٢)] لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن أي: لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني، فحذف الخبر وجوبًا؛ للعلم به[(٣)]، وسد جواب القسم مسده، وعَمرك بفتح العين من عَمِرَ الرجل بكسر الميم إذا عاش زمانًا طويلًا، ثم استعمل في القسم مرادًا به الحياة، أي: وحياتك، و«أَيْمُن» بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن، وهو البركة أي: بركة الله، فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه، نحو: عهد الله[(٤)] لأفعلن، وعهد الله عليَّ[(٥)] لأفعلن.

تنبيه

اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول[(٦)(٧)]، وزاد ولده المثال

---

(١) قوله: (في نص يمين) من إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) قوله: (لعمرك) أي: حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفًا لكثرة الاستعمال فيه وإن صح في غيره الفتح والضم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٦/١).

(٣) قوله: (للعلم به) أي: من كون ما ذكر نصًّا في اليمين.

(٤) قوله: (عهد الله) إنما لم يكن نصًّا في القسم لاستعماله في غيره كثيرًا، كعهد الله يجب الوفاء به ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩١] ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه، بخلاف عمرك؛ فإنه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره إلا بقرينة، فمرادهم بالنص غلبة الاستعمال، وعدمها لا الصريح والكناية، فلا ينافي تسوية الفقهاء بين العمر واليمين في أنهما كناية يمين، إلا إذا نوى بالعمر بقاء الله أو حياته، وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات، بخلاف ما إذا أطلق، أو نوى بهما نفس العبادة؛ لأنهما يطلقان عليهما. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٥١/١).

(٥) (عهد الله) مبتدأ، (عليَّ) خبره، وأتى بهذين المثالين للإشارة إلى جواز الاستعمالين.

(٦) قوله: (على المثال الأول) يعني «لعمرك لأفعلن».

(٧) الكافية الشافية لابن مالك (٣٥٦/١).



الثاني[1][2]، وتبعه عليه الموضح[3].

قال الأشموني: وفيه نظر؛ إذ لا يتعين[4] كون المحذوف فيه الخبر؛ لجواز كون المبتدأ هو المحذوف[5]، والتقدير: قسمي أيمن الله، بخلاف المثال الأول؛ لمكان لام الابتداء[6].

١٣٩ وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مَفْهُـوْمَ مَـعْ ... كَمِثْلِ: كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ

ثم أشار إلى **الموضع الثالث** بقوله: (وَ) كذا يجب حذف الخبر إذا وقع المبتدأ (بَعْدَ وَاوٍ) قد (عيَّنت مَفْهوم مع)[7] وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمثل) قولك: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَع)، وكل رجل وضيعته[8]، تقديره: مقترنان، إلا أنه لا يذكر للعلم به، وسد العطف مسده، فإن لم تكن الواو

---

(١) قوله: المثال الثاني يعني أيمن الله لأفعلن.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (٨٦).

(٣) أوضح المسالك (١/٢٢٤).

(٤) قوله: (وفيه نظر)؛ إذ لا يتعين... إلخ أجيب بأنهم لم يدعوا، والمثال يكفيه الاحتمال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧).

(٥) قوه: (هو المحذوف) لعل الحذف حينئذٍ أي: حين إذا كان المبتدأ غير واجب إذا لم يسد الجواب مسده أي: لعدم حلوله محل المبتدأ، وقيل: لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يسد شيء مسده، بخلاف الخبر، والفرق أن الخبر محط الفائدة فاعتني بشأنه، فشرط في وجوب حذفه ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧)

(٦) الأشموني على ابن مالك (١/٢١٧).

(٧) قوله: (عينت مفهوم مع) أي: كانت ظاهرة فيه؛ إذ الواو فيما ذكره تحتمل المعية، كأن يقال: كل صانع وما صنع مخلوقان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧)

(٨) (الضيعة) الحرفة، وسميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها، أو أنها تضيع بتركه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧)



للمصاحبة نصًا[1] كما في نحو: زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف، بل يجوز[2] إن أردت الإخبار باقترانهما اعتمادًا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران، وجاز ذكره؛ لعدم التنصيص على المعية[3].

قال الفرزدق[4]:

تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الذِي يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُلُّ امْرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

فآثر ذكر الخبر وهو «يلتقيان»، و«يشعب» ـ بفتح العين المهملة ـ يفرق، وهذا قول جمهور البصريين، وزعم الكوفيون والأخفش إلى أن نحو: كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه مع ضيعته، وذلك كلام تام لا يحتاج[5] إلى شيء آخر، ....

(١) قوله: (فإن لم تكن للمعية نصًا) أي: ظهورًا بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية، بل لمجرد التشريك في الحكم نحو: زيد وعمرو متباعدان، أي: لا نصًا أي: ظهورًا كما في بيت الشارح ومثاله؛ لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر، وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية؛ لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٧/١).

(٢) قوله: (يجوز) أي: يجوز إن دل عليه دليل.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦١٣/١).

(٤) قاله الفرزدق وهو من الطويل وليس في ديوانه.

الشاهد فيه قوله: (يلتقيان) حيث أثبت فيه ذكر الخبر المعطوف عليه بالواو؛ لأنها هنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف، وإذا كانت صريحة فلا يجوز إظهاره، نحو: كل ثوب وقيمته، لأن الواو وما بعدها قائم مقام مع وسادًّا مسد الخبر. شرح الشواهد للعيني (٢١٧/١) وانظر: المقاصد النحوية (٥٤٣/١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٢٤/١)، وتخليص الشواهد (٢١١)، وخزانة الأدب (٢٨٣/٦)، وشرح ابن الناظم (٨٨)، وشرح الأشموني (١٤٥/١)

(٥) ورد بأن الواو وإن كانت بمعنى «مع» لكن لاتصلح للإخبار بها لكونها ظرفًا، بخلاف «مع». انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٥٢/١).



والبيت ضرورة[1].

١٤٠ وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُوْنُ خبـرًا	عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
١٤١ كَضَرْبِي العَبْدِ مُسِيْئًا وَأَتَمّْ	تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوْطًا بِالحِكَمْ

ثم أشار إلى **الموضع الرابع** بقوله: (و) كذا إذا كان المبتدأ مصدرًا[2]، أومضافًا إلى مصدر وهو **(قبل حالٍ[3] لا يكون)[4]** أي: لا يصلح **(خبرًا[5] عنِ** المبتدأ **(الذِي خبرُهُ قد أُضْمِرَا)[6]**، فالمصدر **(كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيْئًا)**، فـ«ضربي» مبتدأ، ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و«العبد» مفعوله، وخبر

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٤).

(٢) قوله: (مصدرًا) أي: صريحًا لا مؤولًا عند جمهور البصريين، ومذهب قوم أنه لا فرق، نحو: أن ضربت زيدًا قائمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٨).

(٣) قوله: (قبل حال) أي: سواء كان الحال مفردًا أو جملة أو ظرفًا، مثال الثالث: ضربي زيدًا مع عصيانه على جعله حالًا من ضمير زيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٧).

(٤) قوله: (يكون) كذا بالياء في بعض نسخ المتن، وفي بعض آخر بالتاء. انظر: تحقيق الألفية (٨٩).

(٥) قوله: (لا تصلح خبرًا) أي: بحسب ذاتها، كالمثال الأول، أو بحسب قصد المتكلم كالمثال الثاني إذا جعل منوطًا جاريًا على المبتدأ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية.

(٦) قوله: (عن الذي خبره قد أضمرا) أي: وإن صلحت أن تكون خبرًا عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلًا، فلهذا قال عن الذي... إلخ، فالقصد الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمرًا، لأنه معلوم من قوله: (وقبل حال)؛ لأن المعنى ويحذف الخبر وجوبًا قبل حال، وقوله: (قد أُضمرَا) أي: قدر. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢١٨).

المبتدأ محذوف مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد علىٰ مفعول المصدر، و«مسيئًا» حال منه سدت مسد الخبر المحذوف وجوبًا، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرًا عن ضربي؛ لأن الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالإساءة[1]، فلا يقال: ضربي مسيء، ومجرور الكاف قول محذوف، وجملة المبتدأ والخبر مقولة به، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: ضربي العبد حاصل إذ كان -، إن أريد الماضي، - أو إذا كان - إن أريد المستقبل - مسيئًا[2]، فـ«حاصل» خبر، وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على معمول المصدر، و«مسيئًا» حال من الضمير المستتر في كان.

(و) المضاف إلى مصدر نحو: **(أتمّ تبييني الحَق منوطًا بالحِكَمِ)** فـ«أتم» اسم تفضيل من التمام مرفوع على الابتداء، و«تبييني» مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«الحق» مفعول تبييني، وخبر أتم محذوف مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد إلى الحق، و«منوطًا» بمعنى متعلقًا حال من فاعل كان العائد إلى الحق، سدت[3] مسد الخبر، وتقديره كما مر، و«بالحكم» بكسر الحاء وفتح الكاف متعلق بـ«منوطًا»، ومثل ذلك: «أخطب ما يكون الأمير قائمًا»، فـ«أخطب» اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر وهو «ما، والفعل» أي: أخطب كون الأمير قائمًا[4]، وتقديره كما تقدم.

---

(١) قوله: (والضرب لا يوصف بالإساءة) أي: بحسب قصد المتكلم كون المسيء هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازًا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفع على الخبرية. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٥٣/١).

(٢) قوله: (مسيئا) مثبت من ق، وهو ساقط من س.

(٣) في ق: سد.

(٤) أخطب من الخَطب وهو الشدة، أي: أشد أحواله. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢١٨/١).

وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتهما للخبرية ما يصلح لها فالرفع فيه واجب، نحو: ضربي زيدًا شديدٌ، ولا يجوز «ضربي زيدًا شديدًا» بالنصب؛ لصلاحية الحال للخبرية[1]، فالرفع لـ«شديدٌ» واجب؛ لأنه وصف للضرب لا لـ«زيد».

وشذ قولهم[2] لرجل حَكَّمُوه عليهم وأجازوا حكمه: (حكمك مسمطًا)[3] أي: مثبتًا[4]، وكان القياس رفعه؛ لصلاحية الحال للخبرية، ولكنه نصب على الحالية، والخبر محذوف أي: «حكمك لك مثبتًا» أي: نافذًا، وأشذُّ منه قراءة علي رضي الله تعالى عنه: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ٨] بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية[5].

تتمة

يجب حذف المبتدأ في مواضع أخر:

الأول: إذا أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله[6]، كـ ﴿صَبْرٌ جَمِيلٌ﴾

---

(١) في ق: لخبرية.

(٢) وشذوذه من وجهين: النصب مع صلاحية الحال للخبرية، وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر، بل من ضمير المصدر المستتر. انظر: التصريح على التوضيح (١/٦١٧)، حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٠).

(٣) قوله: (مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة، وفي آخره طاء مهملة. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٧).

(٤) يعني نافذًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٠).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦١٧).

(٦) قوله: (بدلاً من اللفظ بفعله) أي: بواسطة؛ لأن الأصل: (أصبر صبرًا) حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع؛ لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحال الأصلية التي هي حالة النصب؛ إذ لا يجب فيها حذف الفعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).



أي: صبري.

الثاني: إذا أخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي لأفعلن أي: يميني.

الثالث: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع(١)، كـ«مررت بزيدٍ الكريمُ» بالرفع، كما ذكره في آخر النعت.

الرابع: إذا أخبر عنه بمخصوصِ نعم(٢)، كـ«نعم الرجل زيدٌ»، كما ذكره في باب نعم.(٣)

[تعدد الخبر]

١٤٢ وَأَخْبَـرُوْا بِـاثْنَيْنِ أَوْ بِـأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كـ«هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا»

ثم شرع في تعدد الخبر بقوله: **(وأخبروا)** أي: العرب **(باثنين)** أي: بخبرين **(أو بأكثرا)** من اثنين **(عن)** مبتدأ **(واحد)** سواء اتفقا إفرادًا، أم جملة، أم اختلفا، وسواء أكان الاثنان في المعنى واحدًا كما سيأتي، أم لم يكن، ومثال الإفراد: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ، والشاعر: الناظم، والكاتب: الناثر.

ومثال الجملة: **(كهم سراة شعرًا)**، ونحو(٤):

---

(١) قوله: (نعت مقطوع) أي: في معرض مدح أو ذم أو ترحم، فخرج بذلك ما إذا كان النعت للتحضيض أو للإيضاح؛ فإنه يجوز ذكر المبتدأ وحذفه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).

(٢) قوله: (إذا أخبر عنه بمخصوص... إلخ) إنما وجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم، فجرى مجرى الجملة الواحدة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢١).

(٣) انظر: البهجة المرضية (١٣٨)، الأشموني على الألفية (١/٢٢٠، ٢٢١).

(٤) هذا الرجز ينسب لرؤبة بن العجاج، في ملحق ديوانه (١٨٩). =



مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فَهَــذَا بَتِّــي مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّي

فـ«هم» مبتدأ، أو «سراة» بفتح السين جمع «سِرِيٍّ» بكسر السين وتشديد الياء بمعنى شريف خبر أول، و«شُعَرَا» جمع شاعر خبر ثان[1]، ومثال المختلف: زيد قاعد ضَحِك، وعكسه[2]، ثم تعدد الخبر على نوعين:

الأول: تعدده[3] في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]، وقول الشاعر[4]:

يَنَــامُ بِإِحْــدَى مُقْلَتَيْــهِ وَيَتَّقِــي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

= الشاهد فيه: (فهذا بتي، مقيظ، مشتى) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول؛ لاختلافها تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرًا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل، فلا يصار إليه. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (٢٥٦/١، ٢٥٨)، شرح الشواهد للعيني (٢٢٢/١)، وجمهرة اللغة (٦٢)؛ والدرر (٣٣/٢)؛ والمقاصد النحوية (٥٦١/١)؛ وبلا نسبة في الإنصاف (٧٢٥/٢)؛ وتخليص الشواهد (٢١٤)؛ والدرر (١٠٩/٥)؛ وشرح أبيات سيبويه (٣٣/٢)؛ وشرح المفصل (٩٩/١)؛ والكتاب (٨٤/٢)؛ ولسان العرب (٨/٢) «بتت»، (٤٥٦/٧) «قيظ»، (٢٠١/٩) «صيف»، (٤٢١/١٤) «شتا»؛ وهمع الهوامع (١٠٨/١، ٦٧/٢)، وشرح الأشموني (٢١٣/١).

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٢٩).

(٢) مثل: زيد ضحك قاعد.

(٣) أي: الخبر.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحميد بن هلال، من كلمة يصف بها الذئب في ديوانه (١٠٥).
الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان نائم) حيث أخبر عن مبتدأ واحد بخبرين وهما: يقظان نائم، من غير عطف الثاني منهما على الأول. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (٢٥٩/١، ٢٦٠)، شرح الشواهد للعيني (٢٢٢/١)، وأمالي المرتضى (٢١٣/٢)، وخزانة الأدب (٢٩٢/٤)، والشعر والشعراء (٣٩٨/١)، والمقاصد النحوية (٥٦٢/١)؛، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٢١٤)، شرح الأشموني (٢٢١/١).

وهذا الضرب ـ ومنه مثال المصنف ـ يجوز فيه العطف وتركه.[1]

والثاني: تعدده في اللفظ دون المعنى، وضابطه: أن لا يصدق الإخبار ببعضه على المبتدأ، نحو: هذا حلو حامض، أي: مز[2]، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافًا لأبي علي.

هكذا اقتصر المصنف على هذين النوعين[3]، وزاد ابنه[4] في شرحه[5] نوعًا ثالثًا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له[6]. إما حقيقة، نحو: بنوك كاتب وصانع وفقيه، وقول طرفة على ما قيل[7]:

---

(١) قوله: (ويجوز فيه العطف) أي: بالواو وغيرها، بخلاف النوع الثالث فالعطف لا يكون إلا بالواو. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٢) قوله: (أي: مز) يعني أن الموجود في الرمان هو المزازة، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفيتين، وليس فيه طعم الحلاوة والحموضة؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان، فليس المعنى كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جمع بين الصفتين، إذ كل من الصفتين الصرفيتين موجودة في زيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٢).

(٣) انظر: شرح الكافية لابن مالك (١/٣٧٣)، شرح الأشموني على الألفية (١/٢٢٢).

(٤) قوله: (وزاد ابنه) أي: على ما في شرح الكافية، فلا ينافي أنه تابع في هذه الزيادة لأبيه في شرح التسهيل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٢)، شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٢٦).

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية (٥٠).

(٦) قوله: (لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع، ونحو: هم سراة شعرا؛ لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ؛ لأن كلًّا من أفراد المبتدأ متصف بأنه سرى وشاعر، بخلاف بنوك... إلخ فإنه لم يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة، بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٣).

(٧) **قال العيني**: أنشده الخليل وما قيل: إنه لطرفة لم يثبت، وهو من المتقارب يمدح رجلًا بأن إحدي يديه يرتجي بها الخير، ويده الآخرى غيظ للأعداء وهو الغضب الكامن، و«يداك» كلام إضافي مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره: يداك المشار إليهما، أو خبر مبتدأ محذوف،=



يَــــدَاكَ يَــــدٌ خَيْرُهَــــا يُرْتَجَــــى ... وَأُخْــــرَى لأَعْــــدائِهَا غَائِظَــــهْ

وإما حكمًا[1]، كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ[2] ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠]، واعترضه[3] ابن اهشامٍ في توضيحه[4] فمنع أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم: الرمان حلو حامض في معنى خبر واحد وهو «مز» بدليل أنه يمتنع عطف الثاني على الأول؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرمان حلو وحامض، وامتناع أن يتوسط بينهما المبتدأ[5]، فلا يقال: حلو الرمان حامض، وأن نحو: يداك إلى آخره في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته، ولأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد[6]، وأن نحو: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾... إلخ

= أي: هاتان يداك، قوله: (يد) خبر لمبتدأ محذوف، أي: إحدهما يد، وخبرها «يرتجى» جملة وقعت صفة لها، والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره، وآخرى عطف عليه، وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه، فوجب العطف بالواو، وقيل: التقدير إحدى يديك يد يرتجى خيرها، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، فافهم. شرح الشواهد للعيني (١/: ٢٢٣).

(١) قوله: (وأما حكما... إلخ) إنما كان التعدد حكميًّا في الآية لكون المبتدأ المفرد ذا أقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الأفراد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٣).

(٢) قوله: (إنما الحياة) أي: حالها.

(٣) قوله: (اعترضه) أي: ما ذكر من النوعين الثاني والثالث، فالمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظًا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظًا ومعنى، وابن الناظم لم يقصره على ذلك. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٣).

(٤) أوضح المسالك لابن هشام (١/٢٢٨، ٢٣٠).

(٥) كما يمتنع أن يتوسط بينهما المبتدأ يمتنع تأخر المبتدأ عنهما، فلا يجوز حلو حامض الرمان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٣)

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٠).

الثاني تابع[1] لا خبر، واعترضه الأشموني بما حاصله أن ما قاله ابن هشام في الأول ليس بشيء، أو لم يصادم كلام ابن المصنف، بل هو عينه؛ لأنه إنما جعله متعددًا في اللفظ دون المعنى، وذكر له ضابطًا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه كما مر، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكره، وأما الثاني وهو «يداك»... إلخ ونحوه في قوة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحدًا، إذ النظر إلى كون المبتدأ واحدًا، أو متعدد إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه، وهو واضح لا خفاء فيه، وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعًا لا خبرًا فإنا نقول: لا منافاة أيضًا بين كونه تابعًا وكونه خبرًا، فهو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، خبر من حيث عطفه على خبر؛ إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على الصلة صلة، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، وغير ذلك، وهذا أيضًا ظاهر[2]، والشيخ خالد لم يعترض الموضح فيما قاله، والرد عليه ظاهر[3].

خاتمة

يجوز الإخبار باثنين عن مبتدأين، نحو زيدٌ وعمروٌ كاتب وشاعر، وحق خبر المبتدأ أن لا يدخل عليه فاء؛ لأن نسبته[4] من المبتدأ نسبة الفعل من

---

(١) قوله: (الثاني: تابع) أي: الثاني منه تابع فالرابط محذوف، وإنما لم يرد بكون المبتدأ في قوة مبتدآت لتعدده حكمًا كما فعل فيما قبله مع أنه أقوى في رفع تعدد الخبر كما مر، لأن تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكميًّا فلم يعرج عليه في الرد فافهم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٣).

(٢) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٢٢٣).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٣).

(٤) قوله: (لأن نسبته) أي: الخبر من المبتدأ، أي: إلى المبتدأ نسبة الفعل إلى الفاعل، أي: كنسبة الفعل إلى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة للمبتدأ كالفعل بالنسبة إلى الفاعل، ووجه=



الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط[1] فيقترن خبره بالفاء، وذلك[2] بعد أما، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، وأما قول الشاعر[3]:

أَمَّـــا القِتَـــالُ لَا قِتَـــالَ لَـــدَيْكُمُ ....

فضرورة[4].

** ** **

= الشبه كون كل منهما محكومًا به، وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع الفعل إلا لمقتض، كإفادة التسبب في نحو: قام زيد فدخل عمرو.

(١) قوله: (تشبه أدوات الشرط) أي: أسماءه في العموم.

(٢) قوله: (وذلك) أي: المبتدأ الذي يقترن خبره بالفاء.

(٣) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (٤٥)، وخزانة الأدب (٤٥٢/١)، والدرر (١١٠/٥)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٠٦)، والأشباه والنظائر (١٥٣/٢)، والجنى الداني (٥٢٤)، وسر صناعة الإعراب (٢٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (١٠٧)، وشرح شواهد المغني (١٧٧)، وشرح ابن عقيل (٥٩٧)، وشرح المفصل (١٣٤/٧، ٤١٢/٩)، والمنصف (١١٨/٣)، ومغني اللبيب (٥٦)، والمقاصد النحوية (٥٧٧/١؛ ٤٧٤/٤)، والمقتضب (٧١/٢)، وهمع الهوامع (٦٧/٢).
الشاهد قوله فيه: (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة.

(٤) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٢٤/١).

[كان وأخواتها]

١٤٣ تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْمًا وَالخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

ولما فرغ المصنف من ذكر المبتدأ والخبر شرع في نواسخها[١] وهي ستة:

الأول: (كان وأخواتها[٢]، ترفع كان المبتدأ[٣]) تشبيهًا بالفاعل حال كونه **(اسمًا)** لها حقيقة، وفاعلًا لها مجازًا[٤]، **(والخبر تنصبه)** خبرًا لها حقيقة ومفعولًا لها مجازًا[٥]؛ لأنها أشبهت الفعل الصحيح المتعدي لواحد، كـ«ضرب زيد عمرًا»، هذا مذهب البصريين[٦] مع أن دخول كان وأخواتها على المبتدأ

---

(١) قوله: (نواسخها) جمع ناسخ؛ لأن فاعلًا وصفًا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل، بخلافه وصفا لعاقل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٣/٢).

(٢) قوله: (كان وأخواتها) أي: نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر للإشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، وإنما كانت أم الباب؛ لأن الكون يعم جميع مدلولاتها، ووزنها فعَل، بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل، ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعُل بالضم لا بالفتح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٥/١).

(٣) قوله: (ترفع كان المبتدأ) أي: تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ.

(٤) قوله: (وفاعلًا لها مجازًا) أي: على طريق الاستعارة التصريحية. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٦٢٧/١).

(٥) تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية من المعنى، إذ المرفوع ليس اسمًا لها حقيقة، وإنما اصطلحوا على تسميته بذلك، وكذا المنصوب ليس خبرًا لها حقيقة، وإنما هو خبر اسمها فلا حاجة إلى تقدير مضاف، أي: خبر اسمها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٦/٢).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٦/١) الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا=

والخبر على خلاف القياس؛ لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات[1] لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو: هل وليت، تقول: هل جاء زيد؟، وليته عندنا، ولكنهم توسعوا فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل[2]، وذلك كان وأخواتها؛ فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها.

[ما يشترط في المبتدأ الذي يكون اسمًا لكان]

لكن يشترط في المبتدأ الذي يُنْسَخُ أن لا يلزم التصدير[3]، ولا الحذف، ولا عدم التصرف[4]، ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره، فالأول كاسم الشرط، والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع[5]، والثالث نحو: طوبى للمؤمن، والرابع:

= الأنصاري (١/٣٢٢)، همع الهوامع للسيوطي (٢/٦٣).

(١) في س: المفرد، والمثبت من ق.

(٢) أي: ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس أن لا تعمل؛ لأنها ليست أفعالًا حقيقة، وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فأشبهت بذلك الحروف، فإذا قلت: كان زيد قائمًا في قوة أمس زيد قائم، وإذا قلت: يكون زيد قائمًا فهو في قوة غدًا زيد قائم، إلا أنه لما جيء بها لتقرير المبتدأ على صفة الخبر أعملوها في الجزئين. انظر: حاشية يس على الفاكهي على قطر الندى (٢/٦، ٧).

(٣) فما لزم التصدير كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه، وإنما لم يجز أن يكون الاسم مما له الصدر ويذكر مقدمًا كما جاز الخبر مفردًا طلبيًّا؛ لأن الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ، بخلاف الخبر. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٧).

(٤) عدم التصرف هو لزوم صيغة واحدة، وذلك بأن يصغر ويثنى ويجمع، وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظرف والمصادر، وهو عدم ملازمة وجه من أوجه الإعراب.

(٥) أي: فما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله أهلُ الحمد برفع أهل لا تدخل عليه.



أقل[1] رجل يقول ذلك إلا زيد، والخامس كمصحوب إذا الفجائية[2].

[ما يشترط في خبر كان]

ويشترط في الخبر أن لا يكون جملة طلبية[3]، أو إنشائية[4].

[أقسام النواسخ]

وهذه النواسخ على ثلاثة أقسام:

قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو: كان وأخواتها و«ما» الحجازية وأخواتها، وأفعال المقاربة.

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو: إن وأخواتها، و«لا» النافية للجنس.

وقسم ينصبهما معًا، وهو ظننت وأخواتها.

مثال كان: **(ككان سيدًا عمر)** رضي الله تعالى عنه، فـ«كان» فعل ماض ناقص، والكاف جارة لقولٍ محذوفٍ، و«سيدًا» خبر كان مقدم، و«عمر» اسمها

---

(١) في س، وق «كل» وما أثبتناه في الأصل هو الصواب. انظر: الهمع للسيوطي (٢/٧٢).

(٢) انظر: همع الهوامع للسيوطي شرح جمع الجوامع (٢/٧٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٢٤).

(٣) فلا يقال: كان زيد اضربه، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادرها في الحقيقة، إذ معنى كان زيد قائمًا لزيد قيام له حصول في الماضي، وكون الخبر طلبيًّا ينافي حصوله في الماضي، ويناقض أول الكلام آخره.

(٤) فلا يقال: كان عبدي بعتكه على قصد الإنشاء، لأنه لو كانت هذه الأفعال طلبية لاكتفي عن طلب خبرها بطلبها؛ إذ الطلب فيها طلب لأخبارها، وإن اختلف الطلبان بأن كان أحدهما أمرًا والآخر استفهامًا، نحو: كوني هل ضربت؟ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر وهذا محال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٦).



مؤخر، وجملة كان ومعمولها مقولة لذلك القول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: كان عمر سيدًا.

١٤٤ كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

وقوله: (ككان) أي: فيما ذكر[١] خبر مقدم، (ظل) بمعنى أقام نهارًا[٢] مبتدأ مؤخر، وقوله: (بات) بمعنى أقام ليلًا، و(أضحى)، و(أصبحا)، و(أمسى) بمعنى دخل في الضحى والصباح والمساء، (وصار) بمعنى تحول[٣]، و(ليس[٤]) وهي لنفي الحال[٥]، و(زال) بمعنى انفصل، والمراد بها التي مضارعها يَزَالُ، و(بَرِحَا) بمعنى زال، ومنه البارحة الليلة الماضية.

١٤٥ فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

و(فتي[٦] وانفك) معطوفان على ظل بإسقاط حرف العطف في كلام

---

(١) قوله: (فيما ذكر) أي: في العمل المذكور لا في المعنى، ومعنى «كان» اتصاف المخبر عنه بخبرها، أي: بمدلول خبرها التضمني وهو الحدث في زمان صيغتها.

(٢) أي: نهارًا ماضيًا.

(٣) فهي موضوعة للتحول، وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق.

(٤) (ليس) أصلها بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب ألفًا؛ لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف؛ لأنه أسهل من القلب، ولو كان بالفتح لم تكن لخفة الفتح بل كما يلزم القلب، ولو كانت بالضم لقيل فيها لُست بضم اللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٧).

(٥) قوله: (لنفي الحال) أي: لانتفاء الحدث في الحال.

(٦) قوله: «فتي» بتثليث التاء وأفتأ.



المصنف فيما عدا صار وانفك، وقوله: (هذي) ـ مبتدأ، و(الأربعة[1]) عطف بيان، وقيل: نعت لهذي ـ أي: الأخيرة شرط أعمالها أن تكون (لشبه نفي)[2] وهو: النهي والدعاء[3]، ولشبه متعلق بـ«متبعة»، و«نفي» مضاف إليه، و(أو لنفي) معطوف على لشبه نفي، وفيه تقديم وتأخير، وخبر المبتدأ (متبعة)، والنفي يكون بحرف، أو اسم، أو فعل موضوع للنفي، أو عارض فيه بنقلٍ، أو استلزامٍ.

مثال النفي بالحرف قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، فـ«يزالون» فعل مضارع، والواو اسمه، ومختلفين خبره.

ولا فرق بين أن يكون النافي مذكورًا، كالآية المذكورة، أو مقدرًا كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

وقول امرئ القيس الكندي[4]:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ[5] أَبْرَحُ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيكِ وَأَوْصَالِي[1]

---

(١) قول المتن: (وهذي الأربعة) أي: موادها، فاندفع ما قيل: إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٧).

(٢) قوله: (الأخيرة شرط إعمالها... إلخ) لأن المقصود من الجملة الإثبات، والأربعة متضمنة للنفي، ونفي النفي إثبات. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٧).

(٣) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٧).

(٤) قاله امرؤ القيس الكندي وهو من قصيدة طويلة من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (أبرح) أي: لا أبرح حيث حذف منه حرف النفي، وقاعدًا خبره. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٢٨) الكتاب (٣/٥٠٤)، والمقتضب (٢/٣٢٦)، والجمل (٧٣)، والتّبصرة (١/٤٥٤)، وشرح المفصّل (٨/٣٧، ٩/١٠٤)، وشرح ألفيّة ابن معطٍ (١/٤٢٦)، والمغني (٨٣٤)، والأشموني (١/٢٢٨)، والدّيوان (٣٢)، اللمحة شرح الملحة (١/٢٦٩).

(٥) قوله: (يمين الله) خبر لمبتدأ محذوف أي: قسمي، أو هو المبتدأ، والمحذوف الخبر.



إذ الأصل: لا تفتؤ، ولا أبرح.

ومثالها بعد النفي بالاسم قوله(٢):

غَيْـرُ مُنْفَـكٍّ أَسِـيرُ هَـوًى   كُـلُّ وَانٍ لَـيسَ يَعْـتَبِرُ

ومثالها بعد الفعل الموضوع للنفي:(٣)

لَيـسَ يَنْفَـكُّ ذا غِنَـى وَاعْتِـزَازٍ   كُـلُّ ذِي عِفَّـةٍ مُقِـلٌّ قَنُـوعُ

ومثالها بالفعل العارض للنفي(٤):

---

(١) الأوصال جمع وصل وهو العضو، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول، أي: لو قطعوا رأسي لا أبرح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٢٨) شرح الشواهد للعيني (١/٢٢٨).

(٢) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في همع الهوامع (٢/٦٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٠)، الدرر (١/٢٠٥)، والارتشاف (٢/٨١).
الشاهد فيه: إعمال (منفك) وهو اسم فاعل منفيًا باسم وهو غير، و(أسير) خبر مقدم لـ(منفك).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشموني على الألفية (١/٢٢٧)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٢٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٠)، تخليص الشواهد (٢٣٠)، والدرر (١/٢٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/٧٣)، وهمع الهوامع (١/١١١)، وشرح التسهيل (١/٣٣٤).
الشاهد فيه: (ينفك) حيث أعمل عمل كان لتقدم النفي عليها، و«كل» عفة اسمه، و«ذا غنى» خبره مقدمًا، «المقل» بضم القاف وتشديد اللام بمعنى القليل دخلت عليه باء الجر. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٢٧، ٢٢٨).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٠)، شرح الشواهد المغني (٣٠٦)، شرح الكافية الشافية (١/٣٨٤)، وتذكرة النحاة (٣٠٤)، والنكت الحسان (٦٦)، جامع الدروس العربية (٥٨).
الشاهد فيه قوله: (قلما) حيث دخلت على الفعل «يبرح وقلما» صار بمعنى النفي.



قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيْبُ إِلَى مَا ... يُوْرِثُ الحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبَا

فإن «قلما» خلع منه معنى التقليل، وصُيِّرَ بمعنى «ما» النافية.

ومثالها بالفعل الملتزم للنفي أبيتُ أزالُ استغفرُ الله، أي: لا أزال، قاله الفراء[1]، ووجهه أن من أبى شيئًا لم يفعله، والإباء مستلزم للنفي، ولهذا ساغ بعد إلا تفريغ الاستثناء، قاله الموضح في الحواشي[2].

ومثالها بعد النهي قوله[3]:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِيْنُ

و«صاح» مرخم صاحب على غير قياس، و«شمِّر» أمر، و«لا» نهي، واسم «تزل» مستتر فيها وجوبًا، تقديره: أنت، و«ذاكر الموت» خبرها[4].

ومثالها بعد الدعاء وهو بـ«لا» خاصة كما في الارتشاف[5] قول ذي الرمة[6]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣١/١).

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٢٣٠/١).

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل، وهو من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (ولا تزال ذاكر الموت) حيث أجري فيه المضارع «زال» مجرى كان في العمل؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (٢٢٥/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٢٨/١)، وشرح الكافية الشافية (٣٨٣/١)، وشرح عمدة الحافظ (١٩٩/١)، وابن النّاظم (١٣١)، وتخليص الشّواهد (٢٣٠)، وابن عقيل (٢٤٧/١)، والمقاصد النّحويّة (١٤/٢)، والتّصريح (١٨٥/١)، وهمع الهوامع (٦٥/٢)، والأشموني (٢٢٨/١)، والدّرر (٤٤/٢).

(٤) معنى البيت الجملي: يا صاحب اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر.

(٥) انظر: إرتشاف الضرب لأبي حيان (٢٤٥/١).

(٦) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية، وهو من قصيدة من الطويل،=



أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُـنْهَلًّا بِجَرْعَائِـكِ القَطْـرُ(1)

و«القطر» اسم زال مؤخر، و«منهلًّا» خبرها مقدم، والأصل: ولا يزال القطر منهلًّا بجرعائك.

تَنْبِيهٌ

إنما قيدت «زال» بماضي «يزال» احتراز من «زال» ماضي «يَزِيل» بفتح الياء؛ فإنه فعل متعد إلى مفعول واحد، وزنه فَعَل بفتح العين، ومعناه ماز بمعنى ميز، تقول: زل ضأنك من معزك أي: ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل بفتح الزاي؛ لأنه من باب ضرب يضرب، واحتراز من زال ماضي يزول؛ فإنه فعل تام قاصر، ووزنه فَعَل بفتح العين أيضًا؛ لأنه من باب نصر ينصر، ومعناه

= وهو في ديوان ذي الرمة (٥٥٩).

الشاهد فيه: (لا زال... إلخ) حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب؛ لتقدم «لا» الدعائية، والدعاء سبيه بالنفي. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٦٦، ٢٦٧)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٢٨)، والإنصاف (١/١٠٠)، وتخليص الشواهد (٢٣١، ٢٣٢)، والخصائص (٢/٢٧٨)، والدرر (١/٢٠٦، ٢/٦، ٢١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (٢٣٢)، واللامات (٣٧)، ولسان العرب (١٥/٤٩٤) «يا»، ومجالس ثعلب (١/٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/٦، ٤/٢٨٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٥)، وجواهر الأدب (٢٩٠)، وشرح ابن الناظم (٩٣)، وشرح الأشموني (١/١٧٨)، وشرح ابن عقيل (١/٢٦٦)، وشرح عمدة الحافظ (١٩٩)، وشرح قطر الندى (١٢٨)، ولسان العرب (١٥/٤٣٤) «ألد»، ومغني اللبيب (١/٢٤٣، ١١١، ٢/٤، ٧٠).

(١) (البلى) بكسر الباء من بلي الثوب إذا خلق من باب علم، و«مي» اسم امرأة وليس ترخيم مية، و«منهلا» بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام من الإنهلال، وهو انسكاب الماء وانصبابه، و«الجرعاء» أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئًا، والقطر: المطر، والمراد الإنهلال الغير مضر بقرينة الدعاء لها.



الانتقال، تقول: زل عن مكانك أي: انتقل عنه، ومنه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: تنتقلا ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١] أي: انتقلتا، ومصدره الزوال أي: الانتقال، بخلاف زال ماضي يزال؛ فإن وزنه فَعِل بكسر العين؛ لأنه من باب عَلِمَ يعلم، ولا يوصف بتعدٍ ولا قصورٍ، وليس له مصدر[١].

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام: قسم يعمل العمل المذكور بلا شرط وهو سبعة:

أولها: كان وآخرها ليس كما مر.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه، وهي الأربعة المذكورة بعد ليس كما مر أيضًا.

وقسم يعمل بشرط أن يقع صلة لما الظرفية، وهو إلى آخرها، وقد شرع فيها بقوله:

١٤٦ وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوْقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمًا

(ومثل كان دام) بمعنى بقي واستمر لكن بشرط أن يكون **(مسبوقًا بما)** المصدرية الظرفية[٢] **(كأعط ما دمت مصيبًا درهمًا)** فـ«أعط» فعل أمر مُتَعَدٍّ لاثنين، و«ما» ظرفية مصدرية، و«دمتَ» دام فعل ماض، و«التاء» اسمها،

---

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣١، ٦٣٣).

(٢) قوله: (الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور، نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا، أي: دوامك صحيحًا، فـ«دام» بمعنى بقي وصحيحًا حال، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. انظر: الصبان على الأشموني (١/٢٢٩).

و«مصيبًا» خبرها، و«درهمًا» مفعول ثان بـ«أعط»، ومفعوله الأول محذوف، كحذفه في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، والأصل «يعطوكم»، وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل: اعط المحتاج درهمًا مدة دوامك مصيبًا له.

وقال الهوّاري: درهمًا مفعول مصيبًا؛ لأنه اسم فاعل ثم قال: والتقدير: مدة إصابتك درهمًا[(١)]، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] فـ«ما» مصدرية ظرفية، و«دمتُ» دام [فعل ماض، و«التاء»][(٢)] اسمها، و«حيًا» خبرها، والدليل على مصدرية ما وظرفيتها إنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان أي: مدة دوامي حيًا، وسميت هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية؛ لإنابتها عن الظرف وهو المدة[(٣)].



تَنْبِيهٌ

قد تستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، وتستعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨][(٤)].

قال في الكافية: وأُلْحِقَ بـ«صار» أفعال في معناها، وهي «آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتدَّ وتحول وغدا وراح»[(٥)].

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٢٩، ٣٠).

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وساقط من س.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٣٣/١).

(٤) انظر: الأشموني على الألفية (٢٣٠/١).

(٥) الكافية شرح الشافية (٣٨٨/١).



واعلم أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: ماض له تصرف تام فله مضارع وأمر ومصدر ووصف، وهو: كان وصار وما بينهما.

وماض له تصرف ناقص فله مضارع دون أمر، ووصفٌ دون مصدر وهو: زال وإخوته.

وماض لا يتصرف بحال فلا مضارع له ولا أمر ولا مصدر ولا وصف وهو ليس ودام.

١٤٧ وَغَيْـرَ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلا ⁂ إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمَلا

وقد شرع في بيان ذلك فقال: **(وغير ماض)** وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر **(مثله**[1]**)** أي: مثل الماضي **(قد عملا)** العمل المذكور **(إن كان غير الماضي منه استعملا)** أي: أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي منه، فمثال المضارع نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا[2]﴾ [مريم: ٢٠] فـ«أك[3]» مضارع كان، والأمر نحو: ﴿كُونُوا رَبَّـٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: ٧٩].

---

(١) قوله: (مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه، أو نعت لمفعول مطلق محذوف، أي: عملًا مثل عمل الماضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٠).

(٢) أصل (بغيا) بغويًا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وكسرت الغين لمناسبتها وأدغمت الياء، ولعل وجه جعله من باب «فعول» لا من باب «فعيل» أن فعيلًا يستوي في المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى فعول، والظاهر أن «بغيًا» بمعنى فاعل، وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣١).

(٣) أصل (أك) أكون حذفت منه ضمته للجازم وواه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف، فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٠).

والمصدر كقوله(١):

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

فـ«كونك» مبتدأ هو مصدر مضاف إلى اسمه، وهي كاف الخطاب، و«إياه» خبره من جهة نقصانه.

واسم الفاعل كقوله(٢):

ومَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَّاشَةَ كَائِنَا ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهْ بِكَ مُنْجِدًا

فـ«كائنا» خبر ما الحجازية، واسمه مستتر فيه، تقديره: هو، و«أخاك» خبره.

وقوله(٣):

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين، وهو من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة، وأجرها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر. انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٧٠)، وشرح الشواهد للعيني (١/٢٣٠)، وارتشاف الضرب (٢/٧٥)، وأوضح المسالك (١/٢٣٩)، وتخليص الشواهد (٢٣٣)، والدرر (١/٢١٣)، وشرح ابن الناظم (٩٥)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح التسهيل (١/٣٣٩)، وشرح ابن عقيل (١/٢٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/١٥)، وهمع الهوامع (١/١١٤).

(٢) البيت من الشواهد التي لا قائل لها معين، وهو من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (كائنًا أخاك) فإن «كائنًا» اسم فاعل من مصدر كان الناقصة، وقد عمل عملها فرفع اسمًا ونصب خبرًا، أما الاسم فهو ضمير مستتر، وأما الخبر فهو قوله: (أخاك). انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٣٩، ٢٤٠)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٣١)، شرح الكافية الشّافية (١/٣٨٧)، وابن النّاظم (١٣٢)، وتخليص الشّواهد (٢٣٤)، وأوضح المسالك (١/١٦٨)، وابن عقيل (١/٢٥٠)، والمقاصد النّحويّة (٢/١٧)، والتّصريح (١/١٨٧)، والهمع (٢/٧٨)، والأشموني (١/٢٣١)، والدّرر (٢/٥٨).

(٣) قاله الحسين بن مطير الأسدي في ديوانه (١٧٠)، وهو أول قصيدة من الطويل. =



قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا ... أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

فـ«زائل» اسم فاعل زال الناقصة، واسمه مستتر فيه، تقديره: أنا، وجملة: «أحبك» خبره.

[جواز توسط خبر كان وإخواتها]

١٤٨ وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ ... أَجِـزْ، ....

ثم شرع في جواز توسط[1] أخبارهن بقوله: (وفي جميعها) أي: هذه الأفعال (توسط الخبر) بين الفعل والاسم[2] (أجز) خلافًا لابن درستويه في ليس، ولابن معط في دام نص عليه في ألفتية[3][4].

قيل: ولم يعرف لغيره[5].

قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة

= الشاهد فيه قوله: (لست زائلًا) حيث أجراه مجرى فعله، والتقدير: لست أزال أحبك. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٣١/١)، والدرر (٢١٥/١)، وشرح التسهيل (٣٤٠/١)، ولسان العرب (١٩٩/٧)، «غمض» ومجالس ثعلب (٢٦٥/١)، والمقاصد النحوية (١٨/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢٤٠/١)، وتخليص الشواهد (٢٣٤)، وشرح ابن الناظم (٩٥)، وشرح عمدة الحافظ (١٩٧)، وهمع الهوامع (١١٤/١).

(١) قوله: «توسط» ليس في س.

(٢) في ق: الاسم والفعل.

(٣) قال الصبان: لعله يرى ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري. حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٢/١).

(٤) ألفية ابن معط (٥٠).

(٥) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٣٢/١).

وحفص[1]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب ﴿ٱلْبِرَّ﴾ على أنه خبر مقدم، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ اسمها مؤخر، فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها[2].

وقال الشاعر[3]:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالهِرَمِ

فـ«منغصة» خبر دام مقدم، و«لذاته» اسمها مؤخر، فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها.



تَنْبِيهٌ

محل الجواز ما لم يمنع مانع من جواز التوسط، كحصر الخبر[4]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥] أي: صفيرًا، وكخفاء إعرابهما[5]، نحو: كان موسى فتاك، وقد يكون التوسط واجبًا، نحو:

---

(١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٣٩).

(٣) البيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه، وهو من البسيط.
الشاهد فيه قوله: (مادامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر دام وهو قوله: (منغصة) على اسمها، وهو قوله: (لذاته). انظر: منحة الجليل على ابن عقيل (١/٢٧٤)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٣٢)، أوضح المسالك (١/٢٤٢)، وتخليص الشواهد (٢٤١)، والدرر (١/٢٢١)، وشرح ابن الناظم (٩٦)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح ابن عقيل (١/٢٧٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢٠٤)، وشرح قطر الندى (١٣١)، والمقاصد النحوية (٢/٢٠)، وهمع الهوامع (١/١٧٧).

(٤) قوله: (كحصر الخبر)؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور، ولو كان الحصر بإلا. حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩).

(٥) وقوله: (لخفاء إعرابهما) لخوف التباس الاسم بالخبر. انظر: يس على الفاكهي على القطر (٢/٩).



كان في الدار ساكنها[1]، والحال أن[2] في ذلك ثلاثة أقسام: قسم يجوز وهو ما ذكره المصنف، وقسم يمتنع، وقسم يجب[3].

١٤٨ .... وَكُـلٌّ سَـبْقَهُ دَامَ حَظَـرْ

وتقديم أخبارهن عليهن جائز إلا ما سيذكره، وقد شرع في ذلك بقوله: (وكل) أي: من النحاة (سبقه) أي: الخبر (دام حظر) أي: منع، فـ«كل» مبتدأ، والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه، و«سبقة» مفعول مقدم لـ«حظر»، وهو: مصدر مضاف إلى فاعله العائد إلى الخبر، و«دام» مفعوله، و«حظر» بالظاء المشالة بمعنى منع كما مر، وفاعله مستتر فيه يعود إلى كل، والجملة خبر كل، والتقدير: وكل النحاة ـ كما مر، أو العرب ـ منع أن يسبق الخبر دام[4]، وهذا تحته صورتان:

الأول: أن يتقدم على «ما»[5]، ودعوى الإجماع على منعها مسلمٌ[6].

والثانية: أن يتقدم على دام وحدها[7]، ويتأخر عن ما، وهذا فيه نظر؛ لأن

---

(١) وأرادوا من وجوب التوسط الوجوب الإضافي أي: بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب، أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخر الخبر عن العامل. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٩/١).

(٢) قوله: «أن» مثبت من ق، وليس في س.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٤٠/١).

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٠).

(٥) نحو: لا أصحبك قائمًا ما دام زيدٌ.

(٦) وسبب ذلك امتناع تقديم معمول الصلة على الموصول، وقيل: وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامهم كما سيأتي في كلامه. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٦١/١)، حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٣/١).

(٧) تقول: لا أصحبك ما قائمًا دام زيدٌ.



المنع معللٌ بعلتين: إحداها عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاقٍ، بدليل اختلافهم في ليس[1] مع الإجماع على عدم تصرفها، والأخرى أن «ما» موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضًا مختلف فيه، وقد[2] أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته إذا كان غير عامل[3] كـ«ما» المصدرية[4]، لكن الصورة[5] الأولى أقرب إلى كلامهم كما يشعر[6] بذلك قوله:

١٤٩ كَـذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَـا النَّافِيَـهْ ... فَجِـيءْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لَا تَالِيَـهْ

(كذاك) أي: منعوا **(سبق خبرٍ)** بالتنوين **(ما النافية[7])** أي: كما[8] منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق «ما» النافية **(فجيء بها متلوة[9])**

---

(١) بدليل اختلافهم في ليس أي: في امتناع تقديم خبرها عليها.

(٢) قوله: (وقد أجاز) الأولى فقد.

(٣) قوله: (إذا كان غير عامل) بخلاف العامل، والفرق أن العامل أشد اتصالًا بصلته من غير العامل لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية، بخلاف غير العامل؛ لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٣).

(٤) انظر: شرح الألفية للأشموني (١/٢٣٣)، شرح المكودي على الألفية (١/١٤٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٢).

(٥) قوله: (لكن) استدراك على قوله: (وهذا تحته صورتان).

(٦) لعل وجه الإشعار حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث إن المسبوق في كل منهما ما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٣).

(٧) قوله: (ما النافية) مثلها همزة الاستفهام، وكذا إن النافية، وإن كـ«لا» عند السيوطي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٣).

(٨) قوله: «كما» مثبت من ق، وليس في س.

(٩) في بعض نسخ المتن وأغلب الشروح: (بها)، وجاء في نسخة: (بما)، وكذا في شرح=



أي: متبوعة (لا تالية) أي: تابعة؛ لأن لها الصدر سواء كانت شرطًا في عمل ذلك الفعل كـ«زال»، أم لم يكن كـ«كان»، فلا تقول قائمًا ما كان زيد، ولا قاعدًا ما زال عمرو[1].

وقال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن «ما» عندهم لا يلزم تصديرها[2]، وإن كان النفي بغير «ما» جاز التقديم[3].

١٥٠ وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي ....

(ومنع سبق خبر ليس اصطفي) أي: اختير وفاقًا لجمهور الكوفيين وجمهور البصريين من متأخريهم وابن السراج[4]، وحجتهم أنهم قاسوها على عسى، وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقًا، والجامع بينهما الجمود[5].

وفرق ابن الناظم بينهما بأن «عسى» متضمنة معنى ما له صدر الكلام، وهو: فعل، بخلاف ليس[6]، ورُدَّ بأن «ليس» أيضًا متضمنة معنى ما له الصدر، وهو ما النافية.

واحتج المجيز من قدماء البصريين وكثير من المتأخرين كابن عصفور،

= ابن طولون (٢٧٠/١)، وفي شرح المكودي (١٩٦/١): «به»، ثم قال: في بعض النسخ «بها». انظر: تحقيق الألفية (٩٠).

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (٢٣٣/١).

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٩٨/١).

(٣) نحو: قائمًا لم يزل زيد، وقاعدًا لم يكن عمرو.

(٤) محل الخلاف في «ليس» غير الاستثنائية. أما هي فلا يتقدم خبرها إجماعًا، ومثلها: لا يكون. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١٦٢/١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٤٢/١).

(٦) انظر: الدرر السنية للشيخ الإسلام زكريا (٣٣٠/١).



بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، لأن «يوم يأتيهم»[(١)] معمول لـ«مصروفًا»، وقد تقدم على ليس، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، و«مصروفًا» خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديمُ عامله، فلولا أن الخبر هو «مصروفًا» يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها.

وأجيب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره[(٢)]، أو بأن «يوم» في محل رفع على الابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلي جملة يأتيهم[(٣)]، و«ليس مصروفًا» خبره[(٤)].

تَنْبِيهٌ

من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل، كـ«كم كان مالك»، وما يجب تأخيره عنه كـ«ما كان زيد إلا في الدار»[(٥)].

[الإعراب]

وقوله: «كذاك سبق» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، و«خبر» بالتنوين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و«ما» مفعول بـ«سبق»[(٦)]، و«النافية» نعت لما، والتقدير: سبق خبر ما النافية كذاك، أي: مثل سبقه دام في المنع،

(١) قوله: (ألا يوم يأتيهم) أي: العذاب.
(٢) وأيضًا هو معمول المعمول فزاد فيه التسامح، بخلاف الخبر إذا كان ظرفًا.
(٣) ويحتاج على هذا إلى تقدير العائد وأن يكون ظرفًا لـ«ليس» لما فيها من معنى النفي. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/٩).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٢).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٥).
(٦) في س «سبق» والمثبت من ق.



و«فجيء» أمر من جاء، و«بها» متعلق به، و«متلوة» حال من الهاء في بها العائدة على ما، و«لا تالية» معطوف على متلوّة لا صفة لما قبلها؛ لأن «لا» إذا دخلت على مفرد، وهو صفة لسابق وجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، و«منع» مبتدأ، و«سبق» مضاف إليه، و«خبر» بالتنوين مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و«ليس» مفعول بسبق، و«اصطفى» مبني للمفعول، ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى المنع، وهو ومرفوعة في موضع رفع خبر المبتدأ[١].

١٥٠ .... وَذُوْ تَمَـامٍ مَـا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِـي

وقد تستعمل هذه الأفعال تامة أي: مستغنية بمرفوعها عن منصوبها، كما قال: (وذو تمام) من هذه الأفعال (ما برفع يكتفي) عن المنصوب، وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا، لم سمي ناقصًا، فعلى الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه، وعلى قول الأكثرين لكونه سُلِبَ الدلالة عن الحدث[٢]، وتجرد للدلالة على الزمان[٣].

واستدل المصف على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه ذكرها في شرح تسهيله[٤]، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم[٥]، فـ«كان» بمعنى حصل

---

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٣٠).
(٢) قوله: (عن الحدث) أي: الحدث المقيد؛ لأن الدال عليه هو الخبر. أما هي فتدل على خبر مطلق يقيده الخبر، حتى ليس وحدثها الانتفاء.
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٥٠/١).
(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٨/١، ٣٣٩).
(٥) قوله: (كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح، لكن يرد عليه أن ابن مالك=



قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وإن حصل ذو عسرة[1]، وأمسى بمعنى دخل في المساء، وأصبح بمعنى دخل في الصباح قال تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، و«دام» بمعنى بقي[2] قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨] أي: ما بقيت، وبات بمعنى عرس[3] وهو النزول ليلًا، كقول عمر رضي الله تعالى عنه. أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى، أي: عرَّس بها[4].

وقول الشاعر[5]:

= في شرح الكافية والتسهيل ذكر أن كان تأتي بمعنى كفل، وبمعنى غزل، نحو: كان فلان الصبي، إذا كفله، وأن صار تأتي بمعنى ضم، نحو: صار فلان للشيء بمعنى ضمه، وزاد في التسهيل أن صار بمعنى قطع، فلعل أن المراد الأغلب كونها بمعنى فعل لازم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٤، ١٥).

(١) قوله: (وإن كان ذو عسرة) جوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي: من غرمائكم، ويرده أن الخبر في هذا الباب لا يحذف. انظر: حاشية الخضري على ابن عقيل (١/١٦٢).

(٢) قوله: (بقي) أي: أو سكن، ومنه الماء الدائم. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٥).

(٣) قوله: (عَرَّس) بمهملات والراء مشددة، والتعريس نزول استراحة بدون إقامة، وأكثر ما يكون في آخر الليل، وخصه بذلك الأصمعي وأبو زيد. انظر: (٢/١٥).

(٤) السنن الصغرى للبيهقي (٢/١٩٨).

(٥) **قال العيني**: قاله امرئ القيس بن عانس ـ بالنون قبل السين المهملة ـ الصحابي وقيل: امرئ القيس بن حجر الكندي على ما ثبت في كتاب الشعراء الستة، وليس بصحيح، والصحيح الأول، نص عليه دريد وهذا موضع وهم للمحصلين، وهو من المتقارب.

الشاهد فيه قوله: (وبات، و«باتت له ليلة») حيث استعمل في الموضعين فعلًا تامًّا بمعنى دخل في المبيت، ويقال فيه: بات يبيت بيتوتة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٦)، عدة السالك (١/٢٥٥)، والمستقصى (٢/٥٠)، وسمط اللآلي (٥٣١)،=



وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ   كَلَيْلَةِ العَائِرِ الأَرْمَدِ

أي: عرس، و«العائر[1]» القذى في العين تدمع له، وقالوا: بات بالقوم أي: نزل بهم ليلًا، وظل بمعنى دام واستمر[2]، نحو: ظل اليومُ بالرفع أي: دام ظله، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، ونحو: أصبحنا أي: دخلنا في الصباح، وانفك بمعنى انفصل[3]، نحو: فككت الخاتم فانفك، أي: انفصل، وبرح بمعنى ذهب[4]، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لا أذهب، وصار بمعنى انتقل، نحو صار الأمر إليك أي: انتقل، وبمعنى رجع نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، أي: ترجع.

١٥١ وَمَا سَوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي   فَتِئَ، لَيْسَ، زَالَ دَائِمًا قُفِي

وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ذلك، وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة كما يؤخذ من قوله: (وما سواه) أي: سوى المكتفي

= ومعاهد التنصيص (١/١٧١)، وخزانة الأدب (١/٢٨٩)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٧٧٥)، ومعجم البلدان (١/٩٢) «إثمد»؛ وتاج العروس (٧/٤٦٨) «ثمد»، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٥٠).

(١) قوله: (العائر) بالعين المهملة والراء اسم جامد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٦).

(٢) قوله: (دام واستمر) العطف تفسيري. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٥).

(٣) قوله: (بمعنى انفصل) أي: أو خلص، يقال: فككت الأسير فانفك: أي خلص، وانفك فيهما مطاوع لفك، بخلاف الناقصة فإنها كانطلق، ومعناها زال، وتختص بالجحد. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٥).

(٤) قوله: (بمعنى ذهب) أي: ظهر كما في التسهيل، وفي الصحاح ذهب الخفاء أي: ظهر الأمر كأنه ذهب السِّر وزال فجمع بينهما. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (٢/١٠).



بمرفوعه (ناقص) يحتاج إلى المنصوب إلا ثلاثة أفعال؛ فإنها لزمت النقص ولم تستعمل تامة كما أشار إلى ذلك بقوله: (والنقص في فتيء[1]) و(ليس) و(زال) التي مضارعها يزال (دائما قفي) أي: اتبع.

وأما «زال» التي مضارعها «يزول» فإنها تامة، نحو: زالت الشمس.

تَنْبِيهٌ

ذهب أبو حيان في نكتة إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن، وذهب أبو عليٍّ في الحلبيات[2] إلى أن زال تكون تامة بمعنى ما زال زيد عن مكانه[3] أي: لم ينتقل عنه، وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها، ولا خبر[4]، نحو[5]:

---

(١) قوله: (فتيء) بكسر التاء؛ إذ هي الملازمة للنقص، وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة وناقصة بمعنى كسر، أو أطفأ، يقال: فتأته عن الأمر كسرته، والنار أطفأتها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٥/٢).

(٢) هي مسائل أملاها بحلب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٣٤/١).

(٣) انظر: الحلبيات (٢٧١، ٢٧٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٦٥١/١).

(٥) البيت من الرمل وهو للبيد في ديوانه (١٧٩)، خزانة الأدب (٢٩٦/٩، ٢٩٧)، شرح أبيات سيبويه (٤٠/٢)، ولسان العرب (٢١١/٦) «ليس»، (٢١٧/٧) «قرض»، (٤٦٩/١٥) «إما لا»، وتهذيب اللغة (٣٤/٨، ٧٢/١٣، ٧٣)، وأساس البلاغة «جزي»، وتاج العروس (١٧/١٩) «قرض»، وجمهرة الأمثال (٥٧/١)، والأزهية (١٨٢، ١٩٦)، وخزانة الأدب (٢٩٦/٩، ٢٩٧، ٣٠٠، ١٩٠/١١، ١٩١)، وشرح أبيات سيبويه (٤٠/٢)، والكتاب (٣٢٣/٢)، ومجالس ثعلب (١٦٩، ٥١٥)، والمقاصد النحوية (١٧٦/٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٤/٣)، والمقتضب (٤١٠/٤)، والارتشاف (٩٦/٢)

الشاهد فيه: مجيء حرف نفي بمعنى لا، ويروى غير الجمل، والشاهد في هذه الرواية مجيء غير بمعنى لا.

.... إِنَّمَا يُجْزَي الفَتَى لَيْسَ الجَمَل[1]



[الإعراب]

وقوله: و«ذو تمام» مبتدأ، ومضاف إليه، و«ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز العكس وهو أولى، و«برفع» بمعنى مرفوع، أو بذي رفع، أو بعمل رفع متعلق بـ«يكتفي»، وجملة: يكتفي صلة ما، والتقدير: والذي يكتفي بمرفوع ذو تمام، و«ما» موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، و«سواه» في موضع الصلة بما، والمضاف إليه يعود إلى ذو تمام، و«ناقص» خبر المبتدأ، و«النقص» مبتدأ، و«في فتئ» متعلق بـ«قفي»، أو بالنقص، و«ليس زال» معطوفان على «فتئ» بإسقاط حرف العطف، و«دائمًا» حال من مرفوع «قفي» المستتر العائد إلى النقص، والتقدير: والنقص قفى دائمًا في فتي وليس وزال[2].

١٥٢ وَلا يَلِي العَامِلَ مَعْمُوْلُ الخَبَرْ إلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

(ولا يلي العامل[3]) بالنصب أي: لا يقع بعده (معمول الخبر) سواء قدم

(١) قوله: (إنما إنما يجزيء.... إلخ) ولا حجة في البيت على أنها عاطفة بمعنى لا ؛ لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس، وخبرها محذوف لفهم المعنى، والتقدير: ليس الجمل جاريًا. انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح (٦٥٢/١).

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٣٠).

(٣) **قال المكودي**: مراده بالعامل هنا كان وأخواتها اهـ قال ابن حمدون عليه: خص العامل بكان وأخواتها تبعًا لذكر الناظم له في هذا الباب، والأولى أن لا يختص بباب كان، بل كل عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول، فلا يقال: أقبل فرسه زيد راكبًا إلا إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، ولعل هذا هو السر في تعبير المصنف بالعامل معرفًا بأل المفيدة للعموم، ولذا لم يذكر في سائر النواسخ ما عدا ما. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١٤٩/١).

الخبر على الاسم أم لا[١]، فلا يقال: كان طعامك زيدٌ أكلًا خلافًا للكوفيين، ولا كان طعامك أكلًا زيدٌ[٢] خلافًا لأبي عليٍّ، فإن تقدم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو: كان أكلًا طعامك زيدٌ، فظاهر عبارة المصنف أنه جائز؛ لأن معمول[٣] الخبر لم يلِ العامل، وبه صرح ابن شقير مدعيًا فيه الاتفاق، وصرح أيضًا بجواز تقديم المعمول على بعض العامل[٤]، ثم استثني من ذلك ما إذا كان المعمول ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا للتوسع بقوله: (**إلا إذا أظرفا أتى**) المعمول (**أو حرف جر**) ومجروره[٥] أي: فإنه يجوز أن يلي العامل، نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفًا، والأصل: كان زيد معتكفًا عندك، أو في المسجد، فقدم معمول كان على اسمها فوليها[٦].



[الإعراب]

وقوله: «ولا يلي»، «لا» نافية، و«يلي» فعل مضارع منفي بلا، و«العامل» مفعول مقدم على الفاعل، و«معمول» فاعل «يلي» مؤخر عن المفعول،

---

(١) قوله: (لا) غير ثابت في ق.

(٢) علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي بناء على أن معمول المعمول غير معمول العامل، وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما، والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لابد له من زمان ومكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازم للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف متضمنًا معنى الحرف وهو في. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٥٢).

(٣) في ق: المعمول، وفي س: معمول.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٥) قوله: (أو حرف جر) أو مانعة خلو تجوز الجمع؛ إذ يجوز أن يقال: كان عندك في الدار زيد جالسًا، أو جالسًا زيد. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٨).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٤٧).



و«الخبر» مضاف إليه، و«إلا» حرف استثناء، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، و«ظرفًا» حال من فاعل أتى، و«أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى معمول الخبر، و«أو حرف جر» معطوف على «ظرفًا» على حذف العاطف والمعطوف، وجواب إذا محذوف، والتقدير: ولا يلي معمول الخبر العامل إلا إذا أتى المعمول ظرفًا، أو حرف جر ومجروره فإنه يليه[1].

١٥٣ وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

وأشار المصنف بقوله: (ومضمر الشأن[2] اسمًا)[3] للعامل (انو إن وقع) لك من كلام العرب (موهم) أي: موقع في الوهم أي: الذهن (ما استبان) لك (أنه امتنع): وهو إيلاء العامل معمول الخبر، وهو غير ظرف ولا مجرور[4] إلى الرد على الكوفيين بما احتجوا به وهو قول الفرزدق[5]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٠).

(٢) قوله: (ومضمر الشَّأْن) مفعول مقدم لـ«انو» وهو من إضافة الدال للمدلول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٨).

(٣) قوله: (اسما) حال من (مضمر) أي: حالة كونه محكومًا بإسميته لكان، فيفيد أن كان الشانية ناقصة، وهو الأصح؛ لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال، أو في الأصل، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: أشهد أن لا إله إلا الله، وقيل: تامة فاعلها الضمير، والجملة مفسرة له، وقيل: واسطة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٣٨).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦).

(٥) البيت من الطويل، قائله الفرزدق همام في ديوانه (١/١١٨) وقد وصف به قومًا بالفجور والخيانة وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل في طلبهم، والقنفذ يضرب به المثل في السري، يقال: هو أسرى من قنفذ، وقيل: يحتمل أن يكون مدحًا وثناء لقوم بأنهم يتفقون بالليل قاصديهم ولا ينامون عن من ينزل بهم، والأول أقرب؛ لأنه قيل: إن الفرزدق يهجو=



قَنَافِـذُ هَـدَّاجُونَ حَـوْلَ بُيُـوتِهِمْ   بِمَـا كَـانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

فإنهم احتجوا بذلك، وقالوا: إن «إياهم» معمول «عود»، وعود خبر كان، فقد[1] وَلِيَ كان معمول خبرها، وليس ظرفًا ولا جارًا ومجرورًا، فإن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و«عطية» مبتدأ خبره «عود»، و«إياهم» مفعول عود، والجملة خبر كان، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين.

وقيل: التقديم ضرورة كما في قوله[2]:

بَاتَـتْ فُـؤَادِي ذَاتُ الخَـالِ سَـالِبَةً   فَالعَيشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيشٌ مِن العجَبِ

فلا يجوز دعوى إضمار اسم مرادًا به الشأن؛ لظهور نصب الخبر، وهو

= به جريرًا، وأن المراد بقوله: (عطية) هو أبو جرير، ومعناه أن أبا جرير هو الذي عودهم ذلك وهو من الطويل، والهداجون صفة، فعَّال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ.

الشاهد فيه قوله: (إياهم) حيث فصل به بين كان واسمه، والحال أنه ليس بظرف ولا مجرور. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٣٧)، وتخليص الشواهد (٢٤٥)، وخزانة الأدب (٩/٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (١/٢٢٢)، وشرح التسهيل (١/٣٦٧)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤)، والمقتضب (٤/١٠١)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٨)، وشرح ابن الناظم (٩٩)، وشرح ابن عقيل (١/٢٨١)، ومغني اللبيب (٢/٦١٠)، وهمع الهوامع (١/١١٨).

(١) قوله: «فعود» في ق، وفي س: فقد.

(٢) هذا البيت من البسط ولم يوقف له على نسبة إلى قائل معين.

الشاهد فيه قوله: (باتت فؤادي ذات الخال سالبة) حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قد ولي الفعل، أما الفعل الناسخ فهو قوله: (باتت)، وأما خبره فهو قوله: (سالبة)، وأما معمول الخبر فهو قوله: (فؤادي). انظر: عدة السالك (١/٢٥٢)، شرح الشواهد للعيني (٢٣٨)، أوضح المسالك (١/٢٥١)، وتخليص الشواهد (٢٤٨)، وخزانة الأدب (٩/٢٦٩)، وشرح الأشموني (١/١١٦)، والمقاصد النحوية (٢/٢٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٤٨).



سالبة؛ لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد، ولا يتعين دعوى الضرورة؛ لجواز أن يكون فؤادي منادي سقط منه حرف النداء، ومفعول الخبر محذوف أي: سالبة لك[١].

[زيادة كان في الكلام]

١٥٤ وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ: كَمَا كَـانَ أَصَـحُّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَـدَّمَا

وتختص كان بأمور شرع المصنف في ذكر بعضها بقوله: **(وقد[٢] تزاد[٣] كان)** [بشرطين: أحدهما: كونها][٤] بلفظ الماضي[٥] **(في حشو)** من الكلام[٦]، وشذ قول أم عقيل ابن أبي طالب[٧] ....

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٤٦)، وقوله: «لك» مثبتة من ق، وليس في س.

(٢) **قال المكودي:** قلة زيادتها بالنسبة إلى كثرة زيادتها. انظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك (١/١٥١).

(٣) معنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ولا منصوب، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى، بل هي دالة على الزمان الماضي، فتسميتها زائدة لعدم عملها. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٥١).

(٤) ما بين القوسين مثبت من ق، وليس في س.

(٥) إنما خصت زيادتها بالماضي لتعين زمانه، بخلاف المضارع فيحتمل الحال والاستقبال. انظر: حاشية ابن حمدون على المكودي (١/١٥١).

(٦) أي: أنها لا تزاد أولًا وآخرًا.

(٧) هذا البيت من الرجز المشطور، وقائلته أم عقيل بنت أبي طالب، و«أنت» مبتدأ، و«ماجد» خبره، أي: مِن «مَجُدَ» بالضم، وتكون زائدة، وفيه الشاهد حيث جاء على لفظ المضارع، ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضي وهو شاذ، و«نبيل» خبر بعد خبر من النبل، وهو الفضل، و«شَمْأَل» فَعْلَل بسكون العين، وهي التي تهب من ناحية القطب، و«بَليل» بفتح الباء الموحدة بمعنى مبلولة صفة. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤١).=

وهي ترقصه[1]:

أَنْـتَ تَكُـوْنُ مَاجِـدٌ نَبِيْـلُ إِذَا تَهُـبُّ شَـمَأْلٌ بَلِيـلُ

والشرط الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا[2]، كأن تكون بين ما وفعل التعجب[3] **(كما كان أصح[4] علم من تقدما)**، أو بين الصلة والموصول، كجاء الذي كان أكرمته، أو بين الصفة والموصوف، كجاء رجلٌ كان كريمٌ، أو بين الفعل ومرفوعه، نحو: لم يُوْجَدْ كان مِثْلُكَ، أو بين المبتدأ وخبره، نحو: زيدٌ كان قائمٌ.

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور، نحو[5]:

.... عَلَـى كَـانَ المُسَـوَّمَةِ العِـرَابِ[1]

= شرح التّسهيل ٣٦٢/١، وابن النّاظم ١٤٠، وتخليص الشّواهد ٢٥٢، وابن عقيل (٢٧٠/١)، والمقاصد النّحويّة (٣٩/٢)، والتّصريح (١٩١/١)، والهمع (٩٩/٢)، والأشمونيّ (٢٤١/١)، والخزانة (٢٢٥/٩، ٢٢٦)، والدّرر (٧٨/٢).

(١) أي: تلاعب ولدها عقيل.

(٢) قوله: (ليسا جارًّا ومجرورًا) فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٦/١).

(٣) وكثر زيادتها بين «ما» التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٠/١).

(٤) على هامش س: هكذا ضبطها بالقلم برفع أصح.

(٥) أنشد هذا البيت الفراء، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يعرف العلماء له قائلاً، وهو من الوافر. **الشاهد** فيه قوله: (على كان المسومة)، حيث زاد كان بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى. منحة الجليل على ابن عقيل (٢٩١/١، ٢٩٢)، اللّمع (٨٩)، والأزهيّة (١٨٧)، وأسرار العربيّة (١٣٦)، وشرح المفصّل (٩٨/٧)، وشرح الكافية الشّافية (٤١٢/١)، وابن النّاظم (١٤٠)، ورصف المباني (٢١٨)، واللّسان (كون) (٣٧٠/١٣)، وتخليص الشّواهد (٢٥٢)، والخزانة (٢٠٧/٩).



أنشده الفراء، فزاد «كان» بين الجار والمجرور[2].

قال الموضح: وليس من زيادتها قول الفرزدق[3]:

فَكَيْــفَ إِذَا مَــرَرْتُ بِــدَارِ قَــوْمٍ   وَجِيْــرَانٍ لَنَــا كَــانُوْا كِــرَامِ

لرفعها الضمير وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئًا عند الجمهور خلافًا لسيبويه؛ فإنه يقول إنها في البيت زائدة.[4]

وغير كان[5] لا يزاد، وشذ زيادة أمسى وأصبح كقوله: ما أصبح أبردها[6]، وما أمسى أدفاها[7].

---

(١) (المسومة): الخيل المجعول عليها سُومة بضم السين، أي: علامة لتترك المرعى، والعراب: العربية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤١).

(٢) أي: بين على والمسومة.

(٣) قاله الفرزدق في ديوانه (٢/٢٩٠) من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك، ويروى وكيف، وروى سيبويه: وكيف إذا رأيت ديار قوم.
الشاهد فيه قوله: (وجيرانٍ لنا كانوا كرام) حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي «كرام»، والموصوف وهو قوله: «جيران»، وتقدير الكلام: وجيران كرام لنا. انظر: منحة الجليل على لابن عقيل (١/٢٥٩، ٢٦٠) والارتشاف (٣/٢٩٠)، والأزهية (١٨٨)، وتخليص الشواهد (٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/١١٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٣)، والكتاب (٢/١٥٣)، ولسان العرب (١٣/٣٧٠) «كنن» والمقاصد النحوية (٢/٤٢)، والمقتضب (٤/١١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (١٣٦)، والأشباه والنظائر (١/١٦٥)، وأوضح المسالك (١/٢٥٨)، وشرح ابن عقيل (١٤٦)، والصاحبي في فقه اللغة (١٦١)، ولسان العرب (١٣/٣٦٧) «كون» ومغني اللبيب (١/٢٨٧).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٥، ٦٥٦).

(٥) أي: غير كان من أخواتها.

(٦) في س: أبرزها، والمثبت من ق.

(٧) قوله: (أبردها... إلخ) الضميران للدنيا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤١).



الإعراب

قوله، «وقد تزاد» قد حرف تعليل، و«تزاد» فعل مضارع مبنيٌّ للمفعول، و«كان» نائب فاعل تزاد، و«في حشو» متعلق بـ«تزاد»، و«كما» الكاف جارة لقول محذوف، و«ما» اسم تعجب في موضع رفع على الابتداء، وهي نكرة تامة عند سيبويه، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب، و«كان» فعل ماض زائد، و«أصح» فعل ماض على الأصح، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مرفوع على الفاعلية، و«علم» مفعول به لأصح، و«من» اسم موصول في موضع جر بإضافة علم إليه، وجملة «تقدما» صلة من، وجملة أصح وما بعدها في موضع رفع خبر ما التعجبية المرفوعة المحل على الابتداء[1].

١٥٥ وَيَحْـذِفُوْنَهَا وَيُبْقُـوْنَ الخَبَـرْ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيـرًا ذَا اشْـتَهَرْ

ومن الأمور المختصة بكان أنها تحذف[2]، وحذفها على أربعة أوجه:

الأول: أن تحذف مع اسمها ضميرًا كان أو ظاهرًا[3]، كما أشار إليه بقوله:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣١).

(٢) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١٨/١).

(٣) قوله: (ضميرًا كان أو ظاهرًا) أدخل ضمير المتكلم، نحو: لأرتحلن إن فارسًا وإن راجلًا، والمخاطب، كقوله:

انْطِـقْ بِحَـقٍّ وَلَـوْ مُسْـتَخْرَجًا إِحَنًـا ....

والغائب كـ«اطلب العلم ولو بالصين»، ولا يجوز عند عدم إظهار الفعل إلا النصب، وربما يجوز فيه الرفع والجر، فالأول إذا حسن فيه تقدير فيه، أو معه، أو نحو ذلك، والثاني: بعد إن فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن إن بلا، أو لا كقولهم: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح، وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرًا وهو معدود من تفرداته. يس على الفاكهي على القطر (١٨/١).



(ويحذفونها) مع اسمها (ويبقون الخبر) وحده، ويكثر ذلك بعد «إن ولو» الشرطيتين كما أشار إلى ذلك بقوله: (وبعد إن ولو الشرطيتين (كثيرًا «ذا») الحذف (اشتهر)؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف، وخص ذلك بـ«إن ولو» دون بقية أدوات الشرط؛ لأن «إن» أم أدوات الشرط الجازمة، ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أن كان أم بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها[1].

مثال «إن» قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم[2] إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر، بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ[3]، وإن كان عملهم شرًا فجزاؤه شر، وفي هذا رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرًا، وهو معدود من مفرداته[4].

ويجوز إن خيرٌ فخيرًا، وإن شرٌ فشرًا، برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف، أي: إن كان في عملهم خير فيُجْزَوْنَ خيرًا، ويجوز نصبهما معًا بتقدير إن كان عملُهم خيرًا، فيجزون خيرًا، ورفعهما معًا بتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خيرٌ.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٨).
(٢) قوله: (الناس مجزيون بأعمالهم) فيه حذف مضاف، أي: بجنس أعمالهم؛ إذ الأعمال يجازى عليها لا بها. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩).
(٣) قوله: (فالذي يجزون به خير) أي: فالذي يجزون به خير، وأشار به إلى أن خير مبتدأ محذوف. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٩).
(٤) التسهيل لابن مالك (١/٣٦٥).

والوجه **الأول** أرجحها، **والثاني** أضعفها[١]، والوجهان الأخيران متوسطان بين القوة والضعف.[٢]

ومثال «لو» قوله ﷺ: **(التمس ولو خاتمًا من حديد)**[٣].

وقول القائل[٤]:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُوْ بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا[٥] جُنُوْدُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

وفي هذا ردٌّ على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم[٦]، وتقول فيما إذا كان ما بعد لو مندرجًا فيما قبلها لا أعم ولا

---

(١) إنما كان أضعفها لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما، واشتماله على شيئين مطردين وهما إضمار كان واسمها بعد إن، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما، واشتماله على أحد المطردين، ومقتضى هذا أنهما متساويان. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٣).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٥٨، ٦٥٩)، الأشموني على الألفية (١/٢٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٥١٩٠).

(٤) البيت من الطويل، للعين المنقري في خزانة الأدب (١/٢٥٧)، والدرر (٢/٨٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٩٧)، وأوضح المسالك (١/٢٦٢)، وتخليص الشواهد (٢٦٠)، وشرح ابن الناظم (١٠١)، وشرح الأشموني (١/١١٩)، وشرح التسهيل (١/٣٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٥٨)، وشرح قطر الندى (١٤٢)، ومغني اللبيب (١/٢٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/٥٠).

الشاهد فيه قوله: (ولو ملكًا) حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٢)، عدة السالك (١/٢٦٢).

(٥) أي: ولو كان الباغي ملكًا.

(٦) فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف. انظر: التصريح على التوضيح (١/٦٦٢).



أعلى: ألا طعام ولو تمرًا ؛ فإن الطعام أعم من التمر.

وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر، فحذف يكون وخبرها، وبقي اسمها[(١)]، ويقل حذف كان واسمها بدون إن ولو كقوله[(٢)]:

«مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا»[(٣)]

قدره سيبويه من لَدُ أن كانت شَوْلًا بفتح الشين المعجمة، وسكون الواو والقصر والتنوين[(٤)] جمع شائلة على غير قياس، وهي النوق التي جَفَّ لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية[(٥)].

والوجه الثاني: أن تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف كما مر.

١٥٦ وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٦٢٢/١).

(٢) هذا من كلام تقوله العرب ويجري بينها، وهو يوافق بيتًا من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١٣٤/١)، ولم يتعرض له أحد من شراحه إلى نسبته لقائله.

الشاهد فيه قوله: (من ولد شولًا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد، وهذا شاذ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد إن ولو. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٤٣/١)، عدة السالك (٢٦٤/١).

(٣) (الإتلاء) بالكسر مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تبعها، أي: من زمن كونها شولاً إلى زمن تبعية أولادها لها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٢/١)، حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٣/١، ٢٤٤).

(٤) قوله: (والقصر والتنوين) فيه نظر؛ لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورًا. انظر: حاشية يس على التصريح (٦٢٣/١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٢٢/١).

والوجه الثالث: أن تحذف وحدها[1] ويبقى اسمها وخبرها، وإليه أشار المصنف بقوله: (وبعد أن) أي: المصدرية (تعويض ما عنها) بعد حذفها[2] (ارتكب كمثل أما أنت برًا فاقترب[3]) الأصل[4]: لأن كنت برًا حذفت اللام؛ للاختصار ثم كان لذلك[5]، فانفصل الضمير[6] وزيدت ما للتعويض[7]، وأدغمت النون[8] فيها للتقارب[9]، وعليه قوله وهو عباس بن مرداس[10]:

---

(١) فلا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

(٢) حذفها الجمهور وجوبًا؛ إذ لا يجمع بين العوض والمعوض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

(٣) قوله: (فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيهًا بفاء الجواب؛ لأن الأول سبب والثاني مسبب. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

(٤) قوله: (والأصل... إلخ) أي: الأصل الثاني، والأصل الأول اقترب لأن كنت برًّا فقدمت العلة على المعلول، ثم حذفت اللام وزيدت الفاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٤).

(٥) في ق: له، أي: للاختصار.

(٦) فانفصل الضمير وهو اسم كان.

(٧) قوله: (للتعويض) أي: للتعويض من كان، فصار إن ما أنت.

(٨) قوله: «وأدغمت النون» أي: النون من «إن».

(٩) قوله: للتقارب أي: للتقارب في المخرج، فصار الكلام أما أنت... إلخ.

(١٠) البيت من البسيط وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (١٢٨) يخاطب خفاف بن ندبة أبا خُراشة وهو من شواهد سيبويه، خفاف بزنة غراب شاعر مشهور وفارس من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية، وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

الشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها ما الزائدة، وأدغمها في نون أن المصدرية، وأبقى اسم كان وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله: (ذا نفر) وأصل الكلام: فخرت علي لأن كنت ذا نفر،=



أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ ... فَــإِنَّ قَــوْمِيَ لَــمْ تَــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ[1]

أي: لأن كنت ذا نفر[2] فَخَرْتَ[3]، ثم حذفت «فَخَرْتَ» وهو متعلق الجار لأن وما بعدها، وأبا خُراشة منادي سقط منه [حرف النداء، والضَّبُع[4] هذا كناية

= فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف فانفصل الضمير الذي كان متصلًا بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به، ثم عوض عن كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان، وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة، فأدغما فصار الكلام: أما أنت ذا نفر. انظر: عدة السالك (٢٦٥/١، ٢٦٦)، شرح الشواهد للعيني (٢٤٤/١)، والأشباه والنظائر (١١٣/٢)، والاشتقاق (٣١٣)، وخزانة الأدب (١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١)، والدرر (٢٣٥/١)، وشرح شذور الذهب (٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١١٦/١، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (١٤٠)، ولجرير في ديوانه (٣٤٩/١)، والخصائص (٣٨١/٢)، وشرح المفصل (٩٩/٢، ١٣٢/٨)، والشعر والشعراء (٣٤١/١)، والكتاب (٢٩٣/١)، واللسان (٢٩٤/٦) «خرش»، (٢١٧/٨)، «ضبع» والمقاصد النحوية (٥٥/٢)، وبلا نسبة في الأزهية (١٤٧)، وأمالي ابن الحاجب (٤١١/١، ٤٤٢)، والإنصاف (٧١/١)، وأوضح المسالك (٢٦٥/١)، وتاج العروس «ما» وتخليص الشواهد (٢٦٠)، والجنى الداني (٥٢٨)، وجواهر الأدب (١٩٨، ٤١٦، ٤٢١)، ورصف المباني (٩٩، ١٠١)، وشرح ابن الناظم (١٠٢)، وشرح الأشموني (١١٩/١)، وشرح ابن عقيل (٢٩٧/١)، ولسان العرب (٤٧/١٤) «أما» ومغني اللبيب (٣٥/١)، والمنصف (١١٦/٣)، وهمع الهوامع (٢٣/١).

(١) قوله: (أبا خراشة) بضم الخاء صحابي وهو منادى حذف منه حرف النداء، والضبع حيوان معروف، شبه به السنة المجدبة على طريقة الاستعارة التصريحية، والأكل ترشيح، وقيل: الضبع فيها حقيقة أيضًا، ويحتمل أن المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا ضعفوا عاشت فيهم الضباع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٤/١، ٢٤٥).

(٢) النفر بفتح النون والفاء الرهط. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٦٦٥/١)

(٣) أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت عليَّ لا تفتخر عليَّ فإن قومي... إلخ.

(٤) الضَّبُع على وزن عَضُد.

عن السنة المجدبة؛ لاشتراكها في الإفساد.

وقيل: الضَّبُع[1] على بابها، ومعناه أن الناس إذا أجدبوا سقطت قواهم فأكلتهم الضباع][2]، وقَلَّ حذفُ كان وحدها بدون «إن»، كقول عبيد بن حصيني الراعي[3]:

أَزْمَـانُ قَـوْمِي وَالجَمَاعَـةَ كَالَّـذِي ... لَـزِمَ الرِّحَالَـةَ أَنْ تَمِيْـلَ مَمِـيلا[4]

قال سيبويه: أراد أزمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها، وهو قومي، و«الجماعة» مفعول معه، والناصب له كان المحذوفة، و«الرحالة» بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض[5].

---

(١) أي: الضبع حقيقة.

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، غير ثابت في س.

(٣) هذا البيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه (١/١٥٤)، وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي في ديوانه (٢٣٤) يخاطب بها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي، ويذكر فيها التزام قومه بالطاعة، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان بن عفان، ولا فيما تلاه من الفتن، ويخص خروج عبد الله بن الزبير علي بني أمية، وقدر روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (١٧٢)، والأزهية (٧١)، وخزانة الأدب (٣/١٤٥، ١٤٨)، والدرر (١/٢٣٤، ٢/٥٠٥)، وشرح التسهيل (١/١٩٥)، والكتاب (١/٣٦٥، ٢/٢٥٩، ٣/٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٢/٩٩)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/٩٩)، وأوضح المسالك (١/٢٦٦)، وشرح ابن الناظم (٢٠٧)، وشرح الأشموني (١/٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (٤٠٥)، والمقرب (١/١٦٠)، وهمع الهوامع (١/١٢٢، /٢/١٥٦)

الشاهد فيه: قوله: (أزمان قومي الجماعة) حيث حذف كان بسبب وقوعها كثيرًا في هذا الموضع، والتقدير: أزمان كان قومي والجماعة. انظر: عدة السالك (١/٢٢٦، ٢٦٧).

(٤) «تميل» بفتح التاء منصوب بأن وهي ومنصوبها في موضع التعليل، و«مميلا» بفتح الميم الأولى بمعنى ميل مفعول مطلق. انظر: التصريح على التوضييح للأزهري (١/٦٦٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٦٦).



والوجه الرابع: أن تحذف كان[1] مع معموليها جميعًا[2]، وذلك بعد «إن» الشرطية في قولهم: افعل هذا أمَّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره، فـ«ما» عوض من كان[3] واسمها، وأدغمت نون إن فيها لتقارب مخرجيهما، و«لا» النافية للخبر[4]، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، تقديره: فافعله[5].

[الإعراب]

وقوله: و«يحذفونها» فعل وفاعل ومفعول، و«يبقون» فعل وفاعل، و«الخبر» مفعول يبقون، وألف[6] خلف عن الضمير المضاف إليه، والتقدير: ويحذفون كان واسمها، ويبقون خبرها، و«بعد» متعلق باشتهر، و«إن»[7] مضاف إليه، و«لو» معطوف على إن، ونعتهما محذوف، و«كثيرًا» حال مبينة لا مؤكدة من فاعل اشتهر، و«ذا» اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ، وجملة اشتهر خبره، والتقدير: هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيرًا بعد «إن ولو» الشرطيين، و«بعد» متعلق بـ«ارتكب»، و«أن[8]» حرف مصدري مضاف إليه، و«تعويض» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، و«عنها» متعلق بـ«تعويض»، و«ارتكب»

---

(١) قوله: (تحذف) كان أي: وجوبا.

(٢) قوله: (مع معموليها جميعًا) جعله الشارح من حذفها مع اسمها فقط، لأن «لا» من الخبر فكانه لم يحذف لبقاء بعضه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥).

(٣) قوله: (فما عوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضًا عن اسمها وخبرها، فيكون حذفًا بلا تعويض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥).

(٤) قوله: (لا النافية للخبر) الظاهر أن «لا» جزء من الخبر أي: وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥).

(٥) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٦٦).

(٦) في س أل، والمثبت من ق.

(٧) قوله: (إن) بكسر الهمزة وسكون النون المخففة.

(٨) قوله: (أن) بفتح الهمزة وتخفيف النون الساكنة.



فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع خبر المبتدأ، والتقدير: وتعويض ما الزائدة عن كان وحذفها ارتكب بعد أن المصدرية، و«كمثل» الكاف زائدة، و«مثل» خبر لمبتدأ محذوف، و«أما أنت» أصله[1]: إن كنت حذفت كان وحدها، وبقى اسمها، فانفصل... إلخ ما مر، و«برًا» خبر كان المحذوفة اختصارًا، و«فاقترب» فعل أمر وفاعل، وهذه الجملة مؤخرة من تقديم، وأصل التركيب فاقترب لأن كنت، فقدمت العلة على المعلول للاختصار، ثم حذفت لام العلة وكان للاختصار[2]، وزيد ما عوضًا عن كان للاختصار، وجملة: «أما أنت برًا فاقترب» مقول للقول المحذوف، والتقدير: وذلك مثل قولك: أما أنت برًا فاقترب[3].

١٥٧ وَمِـنْ مُضَـارِعٍ لِكَـانَ مُنْجَـزِمْ   تُحْذَفُ نُوْنٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

ومن الأمور المختصة بـ«كان» أن لام مضارعها وهو النون[4] يجوز حذفها تخفيفًا[5]، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(ومن مضارع لكان)** ناقصة أو تامة **(منجزم)** بالسكون لم يله ساكن، ولا ضمير متصل **(تحذف نون)** تخفيفًا[6]،

---

(١) في س: صلة، والمثبت من ق.

(٢) في ق: للأخبار، وهي تحريف.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣١).

(٤) في س: «أن»، والمثبت من ق.

(٥) الحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط، ذكر منها المصنف والشارح أربعة، والخامس أن يكون وصلًا لا وقفًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥).

(٦) وتحذف النون لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة، وجه الشبه أن النون إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، وحروف العلة تحذف فكذلك ما أشبهها. انظر: شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون (١/١٥٣).

نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾[1] [النساء: ٤٠] أصلهما: أكون، ويكون، وتكون[2] بالرفع، فحذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، ووقع ذلك في القرآن العزيز في ثمانية عشر موضعًا، بخلاف: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]؛ لانتفاء الجزم فيهما[3]، وبخلاف: ﴿وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]؛ لأن جزمه بحذف النون، فالعطف على[4] محل المجزوم في جواب الأمر، وبخلاف: «إن يكنه فلن تسلط عليه» فلا يحذف؛ لاتصالها بالضمير المنصوب، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[5]، فلا تحذف[6] معها بعض الأصول، وبخلاف، نحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ لاتصالها بالساكن، وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله، فهي متعاصية عن الحذف؛ لقوتها بالحركة، وخالف في الأخير يونس فأجاز الحذف[7] متمسكًا بنحو قول ابن صخر[8]:

---

(١) الآية مثال لكان التامة.

(٢) في ق: «تكون» وهي غير ثابتة في س.

(٣) أي: لأن الأول مرفوع والثاني منصوب.

(٤) في ق: في.

(٥) قوله: «ترد الأشياء... إلخ» أي: ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، فلا يرد يدك وذيك وفيك. انظر: حاشية يس على الفاكهي على القطر (١/١٧).

(٦) في ق: يحذف.

(٧) ولم يعتد ابن يونس بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٦٩).

(٨) هذا البيت من كلام الخنجري بن صخر الأسدي، وهو من الطويل.

الشاهد فيه: (لم تك المرآة) حيث حذف النون من مضارع كان المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من المرآة؛ لأن الألف ألف الوصل، فلا حركة لها حين=

فَإِنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتْ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ[1]

فحذف النون مع ملاقاة الساكن، وهذاحمل على الضرورة، كقوله[2]:

= الوصل. انظر: عدة السالك (١/٢٦٩، ٢٧٠)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٥)، في خزانة الأدب (٩/٣٠٤)، والدرر (١/٢٣٧)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥٤٢)، ولسان العرب ٣٦٤/١٣ «كون» والمقاصد النحوية (٢/٦٣)، والتصريح على التوضيح (١/٢٦٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٩)، وتخليص الشواهد (٢٦٨)، وشرح ابن الناظم (١٠٢)، وشرح الأشموني (١/١٢٠).

(١) قوله: (المرآة) بكسر الميم آلة مشهورة، فكأنه نظر وجهه فيها، فلم يره حسنًا فتسلى بأنه يشبه الأسد. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٤٥).

(٢) هذا عجز بيت من الطويل وصدره:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيْعُهُ ....

والبيت من كلمة للنجاشي الحارثي واسمه قيس بن عمرو بن مالك، وقد رواها الشريف ابن الشجري في حماسته.

الشاهد فيه: (ولاك اسقني) حيث حذف نون لكن مع كونها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين: سكون نونها وسكون السين في اسقني فهي متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة، ومع ذلك فقد حذفها الشاعر حين اضطر إقامة الوزن، وذلك نظير حذف النون من يكن حين يقع بعدها ساكن؛ فإن الجمهور على حذفها ضرورة؛ لأنه حين يقع بعدها ساكن تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، فإذا تحركت فقد تحصنت بهذه الحركة العارضة عن الحذف؛ لأنها حذفت وهي ساكنة؛ لضعف الساكن فوق ضعف النون في نفسها، وشبهها بأحرف المد واللين التي تحذف في الجزم. انظر: عدة السالك على أوضح الميالك (١/٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣)، والأزهية (٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمنصف (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد (٢٦٩)، والجنى الداني (٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، ورصف المباني (٢٧٧، ٣١٠).

.... وَلَاكِ اسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

فحذف نون لكن للضرورة[١][٢]، ثم أشار إلى أن هذا الحذف ليس بلازم بقوله: (وهو حذف) بالتنوين (ما التزم)[٣]، بل هو جائز.

[الإعراب]

قوله: «ومن مضارع» متعلق بـ«تحذف»، و«لكان» متعلق بمضارع، و«منجزم» نعت لمضارع، و«تحذف» مضارع مبني للمفعول، و«نون» نائب الفاعل بـ«تحذف»، «وهو حذف» مبتدأ وخبر، و«ما» نافية، و«التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى حذف، وجملة: «ما التزم» نعت لحذف، والتقدير: وهو حذف غير ملتزم[٤].

** ** **

(١) في س: ضرورة، والمثبت من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٦٦٩، ٦٧٠).

(٣) قوله: (ما التزم) يعني لم تلتزمه العرب.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣١).

[ما ولا ولات وإن المشبهات بليس]

الثاني من نواسخ الابتداء: ([1] **ما: ولا ولات**[2] **وإن المشبهات بليس**[3]**)** هذه الأحرف من باب كان، وإنما فصلت عنها؛ لأنها أحرف وتلك أفعال[4].

١٥٨ إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْلِمَتْ مَا دُوْنَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيْبٍ زُكِنْ

(إعمال ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر **(أعملت ما)** النافية عند أهل الحجاز وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] ثم اختلف النحاة فقال البصريون: عملت في الجزأين، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، قاله الشاطبي[5]، وأهملها التميميون، قال سيبويه: وهو القياس[6]،

---

(١) على هامش ق بغير تصحيح: «فصل في»، وليس في س، وهي مثبتة في بعض نسخ المتن الخطية، وعليها شرح أبي حيان (٦١)، والمرادي (٥٠٦/١)، وابن عقيل (١١٨/١)، المكودي (٢٠٦/١)، ابن الجزري (٦٧)، الأشموني (٢٥٧/١)، إعراب الألفية للأزهري (٤٣)، شرح الغزي (٢٣٧)، وغير مثبتة في بعض النسخ الخطية للمتن، وفي بعض النسخ الخطية «باب» وهي ليست في شرح الهواري (٣٢٧/١)، السيوطي (١٠٩)، وابن طولون (٢٢٠/١)، تحقيق الألفية (٩١).

(٢) قوله: (لات). سقط من بعض النسخ الخطية للمتن، ومن شرح أبي حيان (٦١)، والشاطبي (٢١٥/٢).

(٣) أي: المشبهات بـ«ليس» في العمل.

(٤) انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٠٦/١).

(٥) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٢١٦/٢).

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٢٩١/١).



كما أهملوا «ليس» حملًا عليها، فقالوا: «وليس الطِّيب إلا المسكُ» بالرفع قاله في المغني[1]، ولا يعملها أهل الحجاز مطلقًا، بل ولإعمالها عندهم أربعة شروط[2]:

أحدها: أن لا يقرن اسمها بأن الزائدة كما أشار إلى ذلك بقوله: **(دون)** زيادة **(إن)** النافية، فإن وجدت فلا عمل لـ«ما»، كقوله[3]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبُ ... وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ[4]

برفع ذهب على الإهمال، وإنما لم تعمل حينئذٍ؛ لأنها محمولة على ليس في العمل، وليس لا يقترن اسمها بـ«إن»، وأما رواية يعقوب «ذهبًا» بالنصب

---

(١) المغني لابن هشام (٦٣٧/١).

(٢) هذه الشروط الأربعة ذكر منها الناظم ثلاثة صريحة والرابع ضمنًا.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٤٠/٣)، وأوضح المسالك (٢٧٤/١)، وتخليص الشواهد (٢٧٧)، والجنى الداني (٣٢٨)، وجواهر الأدب (٢٠٧، ٢٠٨)، وخزانة الأدب (١١٩/٤)، والدرر (١٠١/٢)، وشرح التصريح (١٩٧/١)، وشرح شواهد المغني (٨٤/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٤)، وشرح قطر الندى (١٤٣) ولسان العرب (١٩٠/٩) «صرف»؛ ومغني اللبيب (٢٥/١) والمقاصد النحوية (٩١/٢)، وهمع الهوامع (١٢٣/١).

الشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهب) إن ما هذه نافية، حيث أهمل ما النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: ما إن أنتم ذهبًا، وإنما أهملها بسبب وجود إن الزائدة، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال: ما إن أنتم ذهبًا، ولكن كان ينبغي أن تقدر: «إن» حينئذٍ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من ما، لا زائدة، و«لا» نافية لنفي «ما» فيصير الكلام إثباتًا؛ لأن نفي النفي إثبات. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٥٧/١)، منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (١٨٦)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٧٤/١).

(٤) قوله: (غدانة) بضم الغين وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث: حي من يربوع، والصريف بالصاد المهملة: الفضة الخالصة، والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء: الفخار. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٤٧/١).

فتخرج على أن «إن» النافية مؤكدة لا مؤسسة؛ لأن نفي النفي إيجاب، ولا زائدة كافة بـ[1] «ما»[2].

الشرط الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بـ«إلا»، كما أشار إلى ذلك بقوله: (مع بقا النفي) وعدم انتقاضه بـ«إلا»[3]، فإن انتقض بها بَطَلَ عملُها؛ لبطلان معنى ليس، فلذلك وجب الرفع في: «واحدة» من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، وفي «رسول» من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وأما قوله[4]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله[5] المحذوف خبره عن اسم مبتدأ

---

(١) في ق: لما.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦١، ٢٦٢).

(٣) قوله: (بإلا) خرج الانتقاض بغير، فلا يبطل العمل عند البصريين؛ نحو: ما زيد غير قائم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (٢١٩)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٢٧١)، والجنى الداني (٣٢٥)، وخزانة الأدب (٤/١٣٠، ٩/٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/٩٨، ٣/١١٧)، ورصف المباني (٣١١)، وشرح التصريح (١/١٩٧)، وشرح المفصل (٨/٧٥)، ومغني اللبيب (٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/٩٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٣، ٢٣٠).

الشاهد فيه قوله: (وما الدهر إلا منجنونًا)، وقوله: (وما صاحب الحاجات إلا معذبًا) فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه، وقد تمسك بهذا الظاهر يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وتبعه الشلوبين على ذلك، زعمًا أن انتقاض نفي خبر ما بإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس، استنادًا إلى هذا **الشاهد** ونحوه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٧٦، ٢٧٧).

(٥) في س: عامله، وفي ق: عمله، والمثبت في س موافق للتصريح.



على حد: «ما زيد إلا سيرًا» أي: «ما زيدٌ إلا يسير سيرًا»، والتقدير: «وما الدهر إلا يدور دوران منجنون»[1]، فـ«الدهر» مبتدأ، و«يدور» خبره، و«دوران» مفعول مطلق، وعامله[2] «يدور»، وكذا القول في[3]:

.... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فإنه في تقدير: «إلا يعذب معذبًا أي: تعذيبًا»[4]، ولأجل هذا الشرط الثاني[5]: وجب الرفع بعد، ولكن في نحو: ما زيد قائمًا، بل قاعد، أو لكن قاعد على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولم يجز نصبه بالعطف على قائمًا؛ لأنه واقع بعد «بل» أو «لكن»، [والواقع][6] بعدهما موجَب بفتح الجيم أي مثبت.

والشرط الثالث: أن لا يتقدم الخبر على الاسم، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وترتيب زكن)** أي: علم، وهو تقدم الاسم على الخبر، وإن كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا على الأصح خلافًا لابن عصفور[7].

فإن تقدم بطل العمل، كقولهم: (ما مسيء من أعتب)، فـ«مسيء» خبر مقدم، و«مَن أعتب» مبتدأ مؤخر، و«المعتب» الذي عاد إلى مسرتك بعدما ساءك، وقوله[8]:

---

(١) قوله: (منجنون) هي الدولاب التي يستقى عليها، وقال ابن سيده: المنجنون أداة الساقية اهـ والأكثر فيها التأنيث. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٧٦/١).

(٢) في س: عليه، والمثبت من ق، وهو الصحيح.

(٣) سبق تخريجه، والكلام عليه، فلا عود ولا إعادة.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٣/١).

(٥) الشرط الثاني: أن لا ينتقض نفي الخبر.

(٦) ما بين القوسين ليس في ق.

(٧) المقرب لابن عصفور (١٠٣/١).

(٨) هذا البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٧٩/١)، وشرح الأشموني=



وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعُ لِلعِدَا ... وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمْ فَهُمُ هُمُ(1)

فـ«خذل»(2) خبر مقدم، و«قومي» مبتدأ مؤخر(3)، وأما قول الفرزدق(4):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

= (٢٥٦/١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٤/١)، والمقاصد النحوية (٩٤/٢).
الشاهد فيه: قوله: (ما خذل قومي) حيث أبطل الشاعر عمل ما، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعًا مرفوعين؛ لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر أن يكون الخبر واقعًا بعد المبتدأ. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٨١/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٤٨/١).

(١) قوله: (خذل) بضم الخاء، جمع خاذل من خذله إذا ترك عونه، والعِدى بكسر العين جمع عدو.

(٢) قوله: (خذل) بتشديد الذال المعجمة.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٤/١).

(٤) البيت من الطويل وهو للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي، وهو في ديوانه (١٨٨/١)، والأشباه والنظائر (٢٠٩/٢، ١٢٢/٣)، وتخليص الشواهد (٢٨١)، والجنى الداني (١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (١٣٣/٤، ١٣٨)، والدرر (١٠٣/٢، ١٥٠/٣)، وشرح أبيات سيبويه (١٦٢/١) وشرح التصريح (١٩٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢٣٧/١، ٧٨٢/٢)، والكتاب (٦٠/١)، ومغني اللبيب (٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٩٦/٢)، والمقتضب (١٩١/٤)، والهمع (١٢٤/١) وبلا نسبة في رصف المباني (٣١٢) ومغني اللبيب (٨٢)، والمقرب (١٠٢/١).
الشاهد فيه قوله: (ما مثلهم بشر) فإن بعض النحاة ومنهم الفراء قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال: إن ذلك لغة لبعض العرب، وقد استدل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق؛ قالوا: «ما» نافية عاملة عمل ليس، و«مثل» خبرها تقدم على اسمها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل، والجمهور يأبون ذلك ولا يقرون هذا الاستشهاد. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٨٠/١، ٢٨١).

بنصب «مثلهم» مع تقدمه، فقال سيبويه: شاذٌّ[1]؛ إذ لا يكاد يعرف، وقيل: غلط، وإن الفرزدق تميميٌّ، ولم يعرف شرطها عند الحجازيين، وقيل: «بشر» خبر، و«مثلهم» مبتدأ، ولكن بني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، [و]المبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه، ونظيره في البناء على الفتح: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] فـ[ـي قراءة][2] مَنْ فتحهما[3] مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ«حق» في الأول، والفاعلية في الثاني[4].

الشرط الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا مجرور، فإن تقدم بطل عملها، كقول مزاحم بن الحارث[5]:

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٦٠).

(٢) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق وهو الموافق لأصل العبارة. وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٥).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٦٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٥).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو في ديوانه (٢٨)، وخزانة الأدب (٦/٢٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/٤٣)، وشرح التصريح (١/١٩٨)، وشرح شواهد الإيضاح (١٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٠)، والكتاب (١/٧٢، ١٤٦)، ولسان العرب (٩/٢٧٠) «غطرف»، والمقاصد النحوية (٢/٩٨)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٢٣٣)، والخصائص (٢/٣٥٤، ٣٧٦)، ولسان العرب (٩/٢٣٧) «عرف»؛ ومغني اللبيب (٢/٦٩٤).

الشاهد فيه قوله: (وما كل من وافى مني أنا عارف) على رواية بنصب «كل»، حيث أبطل الشاعر عمل «ما» النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعًا، وهما قوله: (أنا عارف)؛ لأن معمول الخبر وهو قوله: (كل من وافى مني) تقدم على المبتدأ، وهذا المعمول ليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٨٢، ٢٨٣).



وَقَـالُوا: تَعَرَّفْهَـا المَنَـازِلَ[1] مِـنْ مِنًـى وَمَـا كُـلَّ مَـنْ وَافَـى مِنًّـي أَنَـا عَـارِفُ

والأصل: ما أنا عارف كل من وافى مني، فـ«كلَّ» منصوب على المفعولية بـ«عارف»، و«المنازل» مفعول فيه، وذلك أن مزاحِمًا لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عنها، فقالوا له: تعرفها في منازل الحج، فقال ذلك[2].

١٥٩ وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَـا بِـي أَنْـتَ مَعْنِيًّـا أَجَـازَ العُلَمَـا

فإن تقدم المعمول وهو مجرور أو ظرف فإن عملها لا يبطل، كما أشار إليه بقوله: (وسبق حرف جر) أي: ومجروره (أو ظرف[3]، كما بي أنت مَعْنِيًّا أجاز العلما) ء؛ لأن الظرف أو المجرور يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره[4].

الإعراب

قوله: «إعمال ليس» إعمال مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بـ«أعملت»، و«ليس» [[5] مضاف إليه، و«إعملت» فعل ماض مبني للمفعول، والتاء فيه علامة التأنيث، و«ما» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«أعملت» على

---

(١) قوله: (تعرفها) أي: اطلب معرفتها في المنازل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٩/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٦/١).

(٣) قوله: (أو ظرف) لا يبعد أن «أو» مانعة خلو تجوز الجمع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٤٩/١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٢).

(٥) من هنا سقط من ق جملة من المتن والشرح، وسوف ننبه على نهاية ما سقط عند الوصول إليه.

الإسناد إلى اللفظ، و«دون» في موضع الحال من ما، و«إن»[١]، مضاف إليه، ونعتها محذوف، و«مع» في موضع الحال أيضًا من ما، و«بقا[٢]» مضاف إليه، و«النفي» مجرور بإضافة «بقا» إليه، و«ترتيب» مجرور بالعطف على «بقا»، و«زكن»[٣] مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترتيب، وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لـ«ترتيب»، وتقدير البيت: إعملت «ما» إعمال ليس حال كونها مفارقة «إن» الزائدة مصاحبة بقاء نفي، وترتيب معلوم، و«سبق» مفعول مقدم بـ«أجاز»، و«حرف» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و«حذف» مفعوله، و«جر» مجرور بإضافة حرف إليه، وحذف المعطوف مع عاطفه و«أو ظرف» معطوف على حرف جر، و«كما» الكاف جارة لقول محذوف، و«ما» نافيه، و«بي» جار ومجرور متعلق بـ«مَعْنِيًّا» و«أنت» اسم ما، و«مَعْنِيًّا» خبرها[٤]، و«أجاز العلما[٥]» فعل وفاعل، وتقدير البيت: أجاز العلماء سبق حرف جر ومجروره، أو ظرف معمولي حال كونها متعلق خبرها، كقولك: ما بي أنت معنيا، والأصل: ما أنت معنيا بي، فقدم الجار والمجرور على الاسم والخبر جميعا، وذلك جائز نثرًا وشعرًا[٦]..

١٦٠ وَرَفْعَ مَعْطُوْفٍ بِلَكِـنْ أَوْ بِبَـلْ … مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

---

(١) قوله: (إن) بكسر الهمزة، وتخفيف النون الساكنة.

(٢) قوله: (بقا) بالقصر للضرورة.

(٣) قوله: (زكن) بالزاي.

(٤) قوله: (معنيًا) اسم مفعول أصله: (معنويا) اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة.

(٥) قوله: (العلما) بالقصرللضرورة.

(٦) تمرين الطلاب للأزهري (٣٢، ٣٣).

(ورفع) اسم (معطوف بلكن أو ببل من بعد) خبر (منصوب بما الزم) وذلك الرفع (حيث حل)، نحو: «ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدٌ» بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن هو قاعد؛ لأن المعطوف بهذين موجب[1]، ولا تعمل «ما» إلا في النفي، فإن كان معطوفًا بغيرها نُصِبَ.

١٦١ وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ

(وبعد ما وليس جر) حرف (البا)ء الزائدة (الخبر)، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] ولا فرق بين ما الحجازية والتميمية، كما قاله في شرح الكافية[2]؛ لأن الباء إنما دخلت لكون الخبر منفيًّا لا لكونه منصوبًا يدل على ذلك دخولها في: «ألم أكن بقائم»، وامتناع دخولها في نحو: «كنت قائمًا»[3].

تَنْبِيهٌ

محل الجر بالباء في خبر «ليس» في غير الاستثناء. أما فيه فيمتنع، تقول: قاموا ليس زيدًا[4]؛ فإن الباء لا تدخل هنا؛ لأن مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب إلَّا حكمًا، [فكما] لا تقول: ما زيد إلَّا بقائم، لا تقول: قاموا ليس

(١) قوله: (موجب) أي: على مذهب الجمهور، وأجاز المبرد كون بل ناقلة للنفي إلى ما بعدها فعليه يجوز: ما زيد قائمًا بل قاعدًا بالنصب، أي: بل هو قاعدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٠).

(٢) شرح الكافية الشافية (٤٤١).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٢).

(٤) أو لا يكون بزيد.

بزيد، وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها إذا تأخر [لموضع](١) الخبر كقراءة بعضهم(٢): ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصب البر، قوله(٣):

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الفَتَى ... يُصَابُ بِبَعْضِ الذِي فِي يَدَيْهِ

قال في المغني: وهذا أمر من الغريب(٤).

فرع

يجوز في المعطوف على خبر ليس المجرور الجر والنصب(٥).

(وبعد «لا»(٦) و) بعد (نفي كان(٧) قد يجر) الخبر، كقول سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ(٨):

(١) هكذا في س، وقد سقط من ق، وفي التصريح الذي هو أصل لهذه العبارة: إلى موضع... إلخ. انظر: التصرح على التوضيح (١/٢٧٢).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٢٦).

(٣) البيت من المتقارب، لمحمود الوراق في البيان (٣/١٩٧)، وأمالي القالي (١/١٠٨)، وأمالي المرتضى (١/٦٠٨)، فوات الوفيات (٤/٨٠)، وشرح شواهد المغني المغني (١/٣٣٨)، والكامل (٧٠٥)، ولمحمد حزام الباهلي في ديوانه (١٠٧)، بلا نسب في المغني (١/١١٠)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٢).

(٤) مغني اللبيب بحاشية الدسوقي (١/٢٤٨)، وانظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٥٣).

(٦) قوله: (وبعد لا) أي: عاملة عمل إن أو عمل ليس. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥١).

(٧) قوله: (ونفي كان) أي: وكان المنفية أي: غير الاستثنائية.

(٨) البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وهو من الطويل، الجنى الداني (٥٤)، والدرر (١/٢٥٧، ٤٧٥)، وشرح ابن الناظم (١٠٥)، وشرح التسهيل (١/٣٧٦)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٥)، والمقاصد النحوية (٢/١١٤)،=



وَكُنْ[1] لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فأدخل الباء في «يغن»، وهو خبر «لا»، و«فتيلًا» ـ بفتح الفاء ـ الخيط الذي يكون في شق النواة[2]، وقول عمرو بن براق[3]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِم إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[4]

فزاد الباء في «أعجلهم»، وهو خبر أكن، و«أجشع» هو الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل، و«أعجل» بمعنى عجل لا للتفضيل، وتزاد على قلة أيضًا في خبر يوجد كقول زيد بن الصمة[5]:

= ٤١٧/٣)، وبلا نسبة في الارتشاف (٥٢٢/٢)، والأشباه والنظائر (١٢٥/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٤/١)، وشرح الأشموني (١٢٣/١)، وشرح شواهد المغني (٨٣٥)، وشرح ابن عقيل (٣١٠/١)، ومغني اللبيب (٤١٩)، وهمع الهوامع (١٢٧/١، ٢١٨).

الشاهد فيه قوله: (بمغن) حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس، وعلى خبر ما. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣١٠/١).

(١) قوله: (وكن) الخطاب للنبي ﷺ. انظر: حاشية الصبان على الأشمونس (٢٥١/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٣/١).

(٣) البيت من كلام الشنفري بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء الأزدي، في ديوانه (٥٩)، وتخليص الشواهد (٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣٤٠/٣)، والدرر (١٢٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٢/١)، وشرح شواهد المغني (٨٩٩/٢)، والمقاصد النحوية (١١٧/٢، ٥١/٤)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٤/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٥/١)، والجنى الداني (٥٤)، وشرح ابن عقيل (١٥٧)، ومغني اللبيب (٥٦٠/٢)، وهمع الهوامع (١٢٧/١).

الشاهد فيه قوله: (بأعجلهم) حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٣١٠/١).

(٤) قوله: (أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٥١/١).

(٥) قاله دريد بن الصمة قتل يوم حنين كافرًا، وهو من قصيدة من الطويل، في ديوانه (٤٨)،=



دَعَـانِي أَخِـي وَالخَيْـلُ بَيْنِـي وَبَيْنَـهُ ... فَلَمَّـا دَعَـانِي لَـمْ يَجِـدْنِي بِقُعْـدَدِ

فزاد الباء في «قُعدد»، وهو المفعول الثاني لـ«وجد»، و«القُعدد» ـ بضم القاف[1] ـ الضعيف[2]، وتزاد الباء بندور في غير ذلك، كخبر «إنَّ» المكسورة، ولكن وليت، كقول امرؤ القيس[3]:

فَـإِنْ تَنْـأَ عَنْهَـا حِقْبَـةً لَا تُلاقِهَـا ... فَإِنَّـكَ مِمَّـا أَحْـدَثَتْ بِـالمُجَرِّبِ[4]

= وتخليص الشواهد (٢٦٨)، وجمهرة أشعار العرب (٥٩٠/١)، والدرر (٢٥٦/١)، ولسان العرب (٣٦٢/٣) «قعد»؛ والمقاصد النحوية (٢١٢/٢)، وبلا نسبة في الارتشاف (١١٤/٢)، وأوضح المسالك (٢٩٦/١)، وجواهر الأدب (٥٥)، وشرح ابن الناظم (١٠٦)، وهمع الهوامع (١٢٧/١)، والتصريح على التوضيح (٢٧٣/١)، والأشموني (٢٦٠/١).

الشاهد فيه قوله: (بقعدد) حيث دخلت الباء فيه، وهو مفعول ثان لـ«وجد» لتقدم النفي عليه، وهو بضم القاف وسكون العين وضم الدال الأولى وفتحها، والمعنى ههنا لم يجدني ضعيفًا متأخرًا، والمعني: طلبني في الحرب، والحال أن الفرسان بيني وبينه، ولما طلبني لم يجدني متاخرًا. شرح الشواهد للعيني (٢٥١/١).

(١) أي: مع سكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٣/١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه (٤٢)، وتخليص الشواهد (٢٨٦)؛ والدرر (٢٩٣/١، ١٢٨/٢)؛ وشرح التصريح (٢٠٢/١)؛ والصاحبي في فقه اللغة (١٠٧)؛ والمقاصد النحوية (١٢٦/٢)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٥/٢)؛ وجواهر الأدب (٥٤)؛ ورصف المباني (٢٥٧)؛ وهمع الهوامع (٨٨/١، ١٢٧)، وشرح الأشموني (٢٦٢/١).

الشاهد فيه قوله: (بالمجرب) حيث أدخل الباء الجارة في خبر «إن»، وهذا يتم على جعل «المجرب» اسم فاعل، وكأنه قد قال: فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٩٧/١، ٢٩٨).

(٤) قوله: (عنها) الضمير يعود إلى أم جندب في قوله:

خَلِيلَـيَّ مُـرَّا بِـي عَلَـى أُمِّ جُنْـدَبِ ... لِنَقْضِـي حَاجَـاتِ الفُـؤَادِ المُعَـذَّبِ =

فزاد الباء في «المجرب»، وهو خبر «إن»، وقول الآخر[1]:

وَلَكِـنْ خَيْـرًا[2] لَـوْ فَعَلْـتَ بِهَـيِّنِ وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالأَجْرُ[3]

فزاد الباء في «هين» وهو خبر «لكنَّ» المشددة، وقول الفرزدق يهجو جريرًا وكليبًا رهطه، بإتيان الأتن، وهي إناث الحمير، كما أن بني فزارة يُرْمَوْنَ بإتيان الإبل، يقولون[4][5]:

= و«تنأ» من النأي وهو البعد، و«لا تلاقها» بدل؛ لأن عدم الملاقاة هو النأي، قيل: يجوز أن يكون حالًا بتقدير قد، و«حِقبة» بكسر المهملة منصوب على الظرفية بمعنى حينا، وقيل: سنة، وجواب الشرط فإنك، و«المجرب» بفتح الراء. الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٣٤٧/١)، وفي التصريح للأزهري: المجرِب بكسر الراء من التجربة والاختبار (٢٧٤/١).

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٨/١)، وخزانة الأدب (٥٢٣/٩)، والدرر (٢٥٧/١)، وسر صناعة الإعراب (١٤٢/١)، وشرح الأشموني (١٢٤/١)، وشرح المفصل (٢٣/٨، ١٣٩)، ولسان العرب (٢٢٦/١٥) «كفي» والمقاصد النحوية (١٣٤/٢)، وهمع الهوامع (١٢٧/١)، والارتشاف (١١٦/٢).

الشاهد فيه: قوله: (لكن أجرًا بهين) حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة النون، وزيادتها في هذا الموضع نادرة. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٩٨/١، ٢٩٩).

(٢) قوله: (خَيْرًا) هكذا في س، وسقط من ق، والمروي في المصادر التي ذكرت هذا البيت «أجرًا».

(٣) قوله: (لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها، وجواب لو محذوف أي: لو فعلته لأصبت، أو هي للتمني. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٢/١).

(٤) على هامش س: كذا بخطه، ولعله يقول.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق همام بن غالب يهجو به جرير بن عطية بن الخطفي وقومه بني كليب، ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن. ديوانه (٨٣٦)، والأزهية (٢١٠)، وتخليص الشواهد (٢٨٦)، وجمهرة اللغة (٣٣٦)، وخزانة الأدب (١٤٢/٤)، والدرر (٢٥٧/١، ٢٥٨)، وشرح شواهد المغني (٧٧٢/٢)، واللسان (٢٠٠/١٥) «فلا» والمقاصد النحوية=



يَقُولُ(١) إذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلَا لَيْتَ ذا العَيْشَ اللَّذِيذَ بِدَائِمِ

فزاد الباء في «دائم»، وهو خبر «ليت»، و«ذا» اسمها، و«العيش» عطف بيان، أو نعت له، و«اللذيذ» نعت العيش، و«أقلولي» ارتفع، و«أَقْرَدَتْ(٢)» سكنت وذلت(٣).

١٦٢ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ....

(**في النكرات أعلمت كليس «لا»**(٤)) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب، نحو: «لا أحد أفضل منك»، وعملها عمل «ليس» قليلٌ(٥) جدًا عند

= (١٣٥/٢، ١٤٩)، وبلا نسبة في الارتشاف (١١٥/٢)، وأساس البلاغة (٣٦١) «قرد» والأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، وأوضح المسالك (٢٩٩/١)، والجنى الداني (٥٥)، وجواهر الأدب (٥٢)، وخزانة الأدب (١٤/٥)، والدرر (٢٥٧/١)، وشرح ابن الناظم (١٠٦)، وشرح التسهيل (٢٧٢/١، ٣٨٣)، وشرح الأشموني (١٢٤/١)، واللسان (٣٥٠/٣) «قرد» (٧٠٧/١١)، «هلل»، والمنصف (٦٧/٣)، وهمع الهوامع (١٢٧/١، ٧٧/٢)، وتاج العروس «هلل».

الشاهد فيه قوله: (ليت ذا العيش بدائم) حيث زاد الباء في خبر ليت. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٢٩٩/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٥١/١).

(١) في أصل س: يقولون، وعلى هامش س: يقول، وما على الهامش هو المثبت في رواية الشعر كما يعلم من الرجوع إلى المصادر.

(٢) قوله: (أقردت) بالقاف.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٥/١).

(٤) **قال الصبان:** إنما اختص عمل لا بالنكرات؛ لأنها عند الإطلاق للنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية، وكلاهما خاص بالنكرات، وأما التي للنفي الجنس نصًا فعاملة عمل «إن» انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٥٣/١).

(٥) قوله: (قليل) **قال الصبان:** قيده في شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيًّا=

الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه وطائفةٌ من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه[1]، وأما قول النابغة[2]:

.... لَا أَنَــــا بَاغِيًـــا سِـــوَاهَا وَلَا فِـــي حُبِّهَـــا مُتَرَاخِيًـــا

وقول المتنبي[3]:

= وتبعه الجامي، وعللت القلة بنقصان شبهها بليس؛ لأنها للنفي مطلقًا، وليس لنفي الحال. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٤)، شرح القطر (١٥٩).

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٠٩).

(٢) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، وهو من مختار أبي تمام وهو في ديوانه (١٧١)، والأشباه والنظائر (٨/١١٠)، وتخليص الشواهد (٢٩٤)، والجنى الداني (٢٩٣)، وخزانة الأدب (٣/٣٣٧)، والدرر (١/٢٤٩)، وشرح الأشموني (١/١٢٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦١٣)، ومغني اللبيب (١/٣٤٠)، والمقاصد النحوية (٢/١٤١)، وبلا نسبة في جواهر الأدب (٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (١/٣١٥)، وهمع الهوامع (١/١٢٥)، والتصريح على التوضيح (١/٢٦٧).

الشاهد فيه: قوله: (لا أنا باغيا) حيث أعمل «لا» النافية عمل ليس، مع أن اسمها معرفة، وهو «أنا»، وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت، ونحوه كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلًا عن المصنف بتأويلات كثيرة. انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/٣١٥، ٣١٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤/٤١٩)، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتج به، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل. انظر تخليص الشواهد (٢٩٩)، والجنى الداني (٢٩٤)، وشرح شذور الذهب (٢٥٧)، وشرح قطر الندى (١٤٥)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/١٠٨)، ومغني اللبيب (١/٢٤٠).

التمثيل به في قوله: (لا الحمد مكسوبًا)، وقوله: (ولا المال باقيًا) حيث أعمل «لا» النافية عمل ليس في الموضعين، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الاسم في الموضعين معرفة؛ لأنه محلى بأل. انظر: منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب (١٨٩، ١٩٠).



.... فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

فمن النوادر.

تَنْبِيهٌ

الغالب في «لا» أن يكون خبرها محذوفًا، حتى قيل بلزوم ذلك[1]، كقول سعيد بن ملك[2]:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا فَأَنَـا ابْـنُ قَـيْسٍ لَا بَـرَاحُ[3]

فـ«براح» اسم لا، وخبرها محذوف أي: لا براح لي، والصحيح: جواز

---

(١) انظر: شرح الأشموني على الألفية (١/٢٥٤).

(٢) البيت من الكامل المرفل المضمر، وقائله سعد بن مالك جد طرفه. وهو في شرح المفصل (١/١٠٩)، والكتاب (١/٨٥)، والأشباه والنظائر (٨/١٠٩، ١٣٠)، وخزانة الأدب (١/٤٦٧)، والدرر (١/٢٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (٥٨٢، ٦١٢)، ولسان العرب (٢/٤٠٩) «برح»، والمؤتلف والمختلف (١٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٥٠)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٣٢٦)، والإنصاف (٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/٢٨٥)، وتخليص الشواهد (٢٩٣)، ورصف المباني (٢٦٦)، وشرح ابن الناظم (١٠٧)، وشرح الأشموني (١٢٥)، وشرح التسهيل (١/٣٧٦)، وكتاب اللامات (١٠٥)، ومغني اللبيب (٢٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٤/٣٦٠).

الشاهد فيه: قوله: (لا براح) حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو قوله: (براح) وحذف خبرها. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٨٥، ٢٨٦)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٥٤).

(٣) قوله: (صد) أي: أعرض، ومَن شرطية، والضمير في «نيرانها» يرجع للحرب، قوله: (فأنا ابن قيس... إلخ) للجواب المحذوف، أي: فأنا لا أصد لأني ابن قيس، والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يحتمل، فلا يحتمل أن لا عاملة عمل «إن» لأن ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٤٥).



ذكر الخبر كما في قول الشاعر[1]:

تَعَـزَّ فَـلَا شَـيءٌ عَلَـى الأَرْضِ بَاقِيًـا ... وَلَا وَزْرٌ مِمَّـــا قَضَـــى اللهُ وَاقِيَـــا

فـ«تعز» فعل أمر من التعزية، ومعناه تصبر، و«لا» للجنس هنا عاملة عمل ليس، وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة، قال في المغني: وليس كذلك فـ«شيء» اسمها، و«باقيًا» خبرها[2].

١٦٢ .... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلَا

(وقد تلي) أي: تتولَّى (لات) عمل ليس، وأصلها «لا» النافية، ثم زيدت عليها التاء؛ لتأنيث اللفظ[3] أو للمبالغة في معناه، أو لهما، وعملها إجماع من العرب، وفيه خلاف عند النحاة، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئًا،

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٨٦)، وتخليص الشواهد (٢٩٤)، والجنى الداني (٢٩٢)، وجواهر الأدب (٢٣٨)، والدرر (١/٢٤٧)، وشرح ابن الناظم (١٠٧)، وشرح الأشموني (١/٢٤٧)، وشرح شذور الذهب (٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢١)، وشرح ابن عقيل (١/٣١٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، وشرح قطر الندى (١١٤)، ومغني اللبيب (١/٢٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/١٠٢)، وهمع الهوامع (١/١٢٥).

الشاهد فيه: قوله: (لا شيء باقيًا)، وقوله: (ولا وزر واقيًا) حيث أعمل «لا» النافية في الموضعين عمل ليس، فرفع بها الاسم وهو قوله: (شيء)، وقوله: (وزر)، ونصب بها الخبر وهو قوله: (باقيا) و«واقيا». انظر: سبيل الهدى بشرح قطر الندى (١/١٥٨)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٥٣).

(٢) مغني اللبيب (٣١٦).

(٣) قال يس: قوله: (لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهي ساكنة وحركت لما ذكر، وقيل: زيدت التاء للمبالغة في النفي، وعليه فهي محركة في الأصل. حاشية الشيخ يس على الفاكهي على القطر (٢/٢٤).

ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس[1].

[شرط عمل لات عمل ليس]

(و) تلي **(إن)** ـ بالكسر والسكون ـ النافية **(ذا العملا)** أي: فتعمل «لات» و«إن» النافية عمل ليس لكن يشترط في عمل «لات» عمل ليس كون معموليها اسمي زمان كما أشار إليه ذلك بقوله:

١٦٣ وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ	وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالعَكْسُ قَلّ

(وما للات في سوى حين) وما رادفه كالساعة، والأوان **(عمل)**؛ لضعفها[2]، ويحذف أحد معموليها، والغالب كونه المرفوع، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وحذف ذي الرفع)** وهو الاسم وإبقاء الخبر **(فشا[3])**، نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، بنصب ﴿حين﴾ على أنه خبر، واسمها محذوف، وهي بمعنى ليس، و«مناص» بمعنى فراري ليس الحين حين فرار.

(والعكس) وهو حذف الخبر وإبقاء الأسم **(قل)** قرأ عيسى بن عمر في الشواذ[4] ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] برفع الحين على أنه اسمها، وخبرها محذوف أي: ليس حين فرار حينًا لهم.

قال الشيخ خالد: وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٦٩).

(٢) انظر: البهجة المرضية (١٥٥).

(٣) قوله: «فشا» أي: كثر، لأن الخبر محط الفائدة، انظر: حاشية الأشموني على الألفية (١/٢٥٧).

(٤) مختصر الشواذ (١٢٩).



أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله[1]. انتهى

وقد يجاب بأنهم يتصرفوا في الفروع ما لم يتصرفوا في الأصول؛ لقوتها.

وقريء أيضًا: ﴿وَّلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بخفض «حين»، فزعم الفراء أن «لا» تستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصة، كما أن مذ ومنذ كذلك[2]، فتحصل في الخبر ثلاث قراءات: الرفع والنصب والخفض[3].

[إعمال إن النافية]

وأما «إن» النافية فإعمالها نادر عند المصنف[4]، وقال غيره: إنه أكثر من عمل لا، وهو لغة أهل العالية، كقول بعضهم: «إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية»[5].

وكقراءة سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ بسكون نون «إنْ»، ونصب «عبادًا»[6]، وقول الشاعر[7]:

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٩/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش (٦٧٠/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٦٩/١).

(٤) انظر: التسهيل بشرح المرادي (٣١٨).

(٥) انظر: الارتشاف لأبي حيان (١٠٩/٢).

(٦) انظر: هذه القراءة في المحتسب لاب جني (٢٧٠/١).

(٧) البيت من المنسرح، واعلم أنه يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبًا إلى قائل معين. وهو بلا نسبة في الأزهية (٤٦)، وأوضح المسالك (٢٩١/١)، وتخليص الشواهد (٣٠٦)، والجنى الداني (٢٠٩)، وجواهر الأدب (٢٠٦)، وخزانة الأدب (١٦٦/٤)، والدرر (١٠٢/١، ٤٢٥)، ورصف المباني (١٠٨)، وشرح ابن الناظم (١٠٩)، وشرح الأشموني (١٢٦/١)، وشرح شذور الذهب (٣٦٠)=

إِنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيًا عَلَـــى أَحَـــدٍ   إِلَّا عَلَـــى أَضْـــعَفِ المَجَـــانِينِ

أنشده الكسائي شاهدًا على عمل إنْ عمل ليس[1].



[إعراب]

قوله: «وحذف» مبتدأ، و«ذي» مضاف إليه، وهو أيضًا مضاف باعتبار ما بعده، و«الرفع» مضاف إليه، وجملة: «فشا» في موضع رفع خبر المبتدأ، «والعكس قَلَّ» مبتدأ وخبر[2].

*** *** ***

= وشرح عمدة الحافظ (٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/١١٣)، والمقرب (١/١٠٥)، وهمع الهوامع (١/١٢٥).

الشاهد فيه: قوله: (إن هو مستوليا) حيث أعمل إن النافية عمل ليس فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو «مستوليًا». انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٢٩١، ٢٩٢)، شرح الشواهد للعيني (١/٢٥٥).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧١).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٢).



الثالث من النواسخ

(أفعال المقاربة)[1]

وفي تسميتها بذلك تغليبٌ[2]؛ إذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء[3]، فهو من باب تسمية الكل باسم البعض، وكتسميتهم الكلام كلمة، وكتسميتهم ربيئة القوم عينًا[4]، فإنها ثلاثة أقسام: قسم لرجاء الفعل، وهي: عسى وحرى[5] واخلولق[6]، فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وقسم لمقاربة الفعل وهي: كاد وكرب[7] وأوشك، وقسم للشروع فيه وهي: أنشأ وطفق[8] وأخذ وجعل وعلق، وهذه الأفعال من باب «كان» لأنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلًا مضارعًا وقد أشار إلى ذلك بقوله:

١٦٤ كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

(١) هذا الباب سقط من ق.

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٦).

(٣) قوله: (تغليب) أي: تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه، وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة «عسى» لأنها المشهورة فقط من نوعها وهي أفعال الرجاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٥٨).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٧).

(٥) قوله: (حري) بفتح الحاء والراء المهملتين.

(٦) قوله: (اخلولق) بخاء معجمة وقاف.

(٧) قوله: (كرب) بفتح الراء وكسرها.

(٨) قوله: (طفق) بفتح الفاء وكسرها.



(ككان) فيما تقدم من العمل (كاد) لمقاربة حصول الخبر (وعسى) لترجية، ثم أشار إلى فرق بينهما وبين كان (لكن ندر) أن يجيء (غير مضارع لهذين) أي: كاد وعسى (خبر)، والمراد به الاسم المفرد[1]، كما صرح به في الكافية[2]، كقول تأبط شَرًّا: واسمه ثابت[3]:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا   وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فأتى بخبر «كاد» مفردًا، وهو «آيبا» اسم فاعل من «آب» إذا رجع[4]، وقولهم في المثل: «عسى الغوير أبؤسا[5]» فـ«أبؤسًا» جمع بؤس، ومعناه: العذاب أو الشدة، خبر «عسى» فهو مفرد؛ لأنه ليس جملة، والكثير مجيئه

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٦).

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/٣٥٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في ديوانه (٩١)، الأغاني (٢١/١٥٩)، وتخليص الشواهد (٣٠٩)، وخزانة الأدب (٨/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦)، والخصائص (١/٣٩١)، والدرر (١/٢٧٢)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٦٢٩)، ولسان العرب (٣/٣٨٣) «كيد» والمقاصد النحوية (٢/١٦٥)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/١٢٠)، والإنصاف (٢/٥٤٤)، وأوضح المسالك (١/٣٠٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٤٧)، ورصف المباني (١٩٠)، وشرح ابن عقيل (١/٣٢٥)، وشرح ابن الناظم (١١١)، وشرح التسهيل (١/٣٩٣)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٢)، وشرح المفصل (٧/١٣)، وهمع الهوامع (١/١٣٠).

الشاهد فيه: قوله: (وما كنت آيبًا) حيث أعمل «كاد» عمل كان فرفع الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسمًا مفردًا، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آيبًا». انظر: منحة الجليل بحقيق ابن عقيل (١/٣٢٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٨).

(٥) انظر: المثل في مجمع الأمثال (٢/١٧)، وجمهرة الأمثال (٢/٥٠)، المستقصى (٢/١٦١)، وفصل المقال (٤٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٨).



مضارعًا[1].

١٦٥ وَكَوْنُـهُ بِـدُوْنِ أَنْ بَعْـدَ عَسَـى نَـزْرٌ وَكَـادَ الأَمْـرُ فِيْـهِ عُكِسَـا

(وكونه[2] بدون أَنْ بعد عسى نَزْرٌ) أي: قليل[3]، نحو[4]:

عَسَى الكَرْبُ الذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والكثير فيه اتصاله بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨][5].

(و) خبر (كاد الأمر فيه عُكِسَا[6]) ....

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٨).

(٢) قوله: (كونه) أي: كون المضارع الواقع خبرًا.

(٣) قوله: (بعد عسى نزر) لأن المترجى مستقبل فناسبه أن، وقيل: تجردها من أن خاص بالشعر.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه، وروي أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما روى أبو علي القالي.
انظر في: في خزانة الأدب (٩/٣٢٨)؛ وشرح أبيات سيبويه (١/١٤٢)؛ والدرر (٢/١٤٥)؛ وشرح التصريح (١/٢٠٦)؛ وشرح شواهد الإيضاح (٩٧)؛ وشرح شواهد المغني (٤٤٣)؛ والكتاب (٣/١٥٩)؛ واللمع (٢٢٥)؛ والمقاصد النحوية (٢/١٨٤)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية (١٢٨)؛ وتخليص الشواهد (٣٢٦)؛، والجنى الداني (٤٦٢)؛ وشرح ابن عقيل (١٦٥)؛ وشرح عمدة الحافظ (٨١٦)؛ والمقرب (١/٩٨)؛ وشرح المفصل (٧/١٧٧، ١٢١)؛ ومغني اللبيب (١٥٢)؛ والمقتضب٣/٧٠)؛ وهمع الهوامع (١/١٣٠).
الشاهد فيه قوله: (يكون وراءه... إلخ) حيث وقع خبر عسى فعلًا مضارعًا مجردًا من «أن» المصدرية وذلك قليل. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣١٢، ٣١٣).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٦).

(٦) قوله: «عكسًا» لدلالة «كاد» على قرب الخبر فكأنه في الحال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦١).

[فالكثير][1] تجرده من أن نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ويقل اتصاله بها نحو[2]:

.... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْحَصَا

تَنْبِيهٌ

ظاهر كلام المصنف جواز ذلك، وخصه المغاربة بالضرورة[3].

١٦٦ وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

(وكعسى) في كونها للترجي (حَرَى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لمحته[4] (ولكن) اختصت بأن (جُعِلَا خبرُها حَتْمًا بأَنْ متصِلَا) فلم يجرد منها لا في الشعر ولا في غيره، نحو: حري زيدٌ أن يأتي[5].

١٦٧ وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

(١) في س: «فالأمر» وما أثبته هو الصواب الموافق للمصدر الذي أظن أن الشارح قد نقل منه، وسقط الباب كله من ق.

(٢) البيت قائله رؤبة بن العجاج الراجز بن الراجز. انظر: ديوانه (١٧٢)، والكتاب لسيبويه (١٦٠/٣)، والمقتضب (٧٥/٣)، وحروف المعاني والصفات (٦٨)، والمفصل (٣٥٨)، والإنصاف (٤٦٠/٢)، وتوضيح المقاصد للمرادي (٥١٧/١)، همع الهوامع (١٣٠/١).
الشاهد فيه: قوله: (كاد.... أن يمصحا) حيث استعمل «كاد» مثل «عسى» في كون خبره فعلًا مضارعًا مقرونا «بأن». انظر: شرح الشواهد للعيني (٢١٥/٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٢/١).

(٤) اللمحة البدرية بشرح ابن هشام (١٩/٢). انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٧٧/١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٧).

(وألزموا) خبر (اخلولق أن) لكونها (مثل حَرَي[1]) في الترجي كما مر، نحو: اخلولقت السماء أن تمطر[2].

فإن قيل: اقتران الخبر بـ«أن» يؤدي إلى جعل الحدث خبرًا عن الذات، وهو غير جائز.

أجيب بأنه من باب: زيد عدل، أو على تقدير مضاف. إما قبل الاسم، أو قبل الخبر، والتقدير: عسى أمر زيد الإتيان، واخلولق أمر السماء الإمطار، أو حري زيد صاحب الإتيان، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار بكسر الهمزة[3].

(وبعد أوشك) كثر اتصال الخبر بأن نحو[4]:

لَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

فإن «يملوا» خبر «أوشك»، وهو مقرون بـ«أن»، والمعنى: أن من طبع

---

(١) قوله: (وألزموا... إلخ) للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم يلزمها أن، وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٦١/١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٧).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٢/١).

(٤) البيت من الطويل، أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد. وهو بلا نسبة أيضًا في أوضح المسالك (٣١١/١)، وتخليص الشواهد (٣٢٢)، والدرر (١٤٤/٢)، وشرح التصريح (٢٠٦/١)، وشرح ابن عقيل (١٦٨، ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (٨١٧) ولسان العرب (٥١٣/١٠) «وشك»؛ والمقاصد النحوية (١٨٢/٢)، وهمع الهوامع (١٣٠/١)، شرح الأشموني (٢٧٨/١)، شرح شذور الذهب (٣٥٠)، شرح ابن عقيل (٣٣٢/١).

الشاهد فيه: (أن يملوا) حيث جاء الخبر فعلًا مضارعًا مقرونًا بأن كعسى غالبًا، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا أوشك بصيغة الماضي. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣١١/١، ٣١٢)، شرح الشواهد للعيني (٢٦١/١).

الناس الحرص حتى أنهم لو سئلوا في إعطاء التراب ـ بالموحدة ـ لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إن قيل: لهم هاتوا(١).

و(انتفا أن) من خبرها (نَزُرَا) أي: قليل(٢)، كقوله أمية ابن الصلت(٣):

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

فـ«يوافقها» بالفاء والقاف من الموافقة خبر «يوشك»، وهو مجرد من «أن» و«مَن فرَّ» بمعنى هرب، اسم «يوشك»، والمنية: الموت [والغِرَّات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه](٤) ....

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٣).

(٢) قال الصبان: لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب؛ لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦١).

(٣) قال العيني: قائله أمية ابن أبي الصلت الثقفي في ديوانه (٤٢) وهو من قصيدة من المنسرح، قوله: (يوشك) بكسر الشين، و(من فر) صلة وموصول وقعت إسمية، وخبره قوله: (يوافقها)، وفيه الشاهد: حيث استعمل ككاد في كون خبره مضارعًا بلا إن، والغِرات بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهي الغفلة، أراد أن من يفر من منيته أي: موته في الحرب يوشك أن يقع فيها بسبب الغفلة. شرح الشواهد للعيني (١/٢٦٣) وانظر: وشرح أبيات سيبويه (٢/١٦٧، ٢٠٧)، وشرح المفصل (٧/١٢٦)، والعقد الفريد (٣/١٨٧)، والكتاب (٣/١٦١)، ولسان العرب (٦/٣٢)، ولسان العرب (٦/ «بيس»، ١٨٨) «كأس» والمقاصد النحوية (٢/١٨٧)، ولعمران بن حطان في ديوانه (١٢٣)، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد (٣٢٣)، والدرر (١/٢٦٣، ٢٧٠)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣١٣)، وشرح ابن الناظم (١١٤)، وشرح الأشموني (١/١٢٩)، وشرح التسهيل (١/٣٩٢)، وشرح شذور الذهب (٢٧١)، وشرح ابن عقيل (١/٣٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (٨١٨)، والمقرب (١/٩٨)، وهمع الهوامع (١/١٢٩، ١٣٠).

(٤) ما بين القوسين ثابت من التصريح، لأنني أراه سقط من س، وق.



في بعض غفلاته(١).

الإعراب

قوله: «ككان كاد»، «كان» خبر مقدم، و«كاد» مبتدأ مؤخر، و«عسى» معطوف على كاد، و«لكن»(٢) حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة، و«ندر غيرُ» فعل وفاعل، و«مضارع» مضاف إليه، و«لهذين» متعلق بـ«خبر»، و«خبر» حال وقف عليه بلغة ربيعة، و«كونه» مبتدأ، والضمير [الـ(٣)] مضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصًا، وإلا فلا حذف، و«بدون أن بعد عسى» متعلقان بخبر الكون، و«نَزْرٌ»(٤) خبر المبتدأ، والتقدير: وكون الخبر واقعًا بعد عسى بدون أن نَزْرٌ، و«كاد» مبتدأ أول، و«الأمر» مبتدأ ثان، و«فيه» متعلق بـ«عُكِسَا»، و«عُكِسَا» ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل فيه مستتر، وهو ومرفوعه في موضع خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ وخبره الضمير في «عُكِسَا» المرفوع على النيابة عن الفاعل، والألف للإطلاق(٥).

١٦٨ وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ....

(مثل كاد في الأصح كرَبَا) بفتح الراء، والكثير تجريد خبرها من «أن»، كقول الشاعر(٦):

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٤).

(٢) قوله: (لكن) بالتخفيف.

(٣) ما بين القوسين مثبت من تمرين الطلاب للأزهري.

(٤) قوله: (نزر) بالنون والزاي بمعنى قليل.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٣).

(٦) البيت من الخفيف، وهو للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيئ في الدرر (٢/١٤١)،=



كَـرَبَ القَلْـبُ مِـنْ جَـوَاهُ يَـذُوبُ ... حِـينَ قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْـدٌ غَضُـوبُ

فـ«يذوب» خبر «كرب» مجرد من «أن»، و«القلب» اسمها، والجوى: شدة الوجد، والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه، والمعنى كاد القلب يذوب ويمل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون: محبوبتك هند غضوب عليك، واتصالها بها قليل، وكذا خبر «كاد» فمن الأول قول الشاعر[1]:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا ... وَقَـدْ كَرَبَـتْ أَعْنَاقُهَـا أَنْ تُقَطَّعَـا

فـ«أن تقطعا» خبر «كربت»، وهو مقرون بـ«أنْ»، وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بـ«أنْ»، و«السَّجْلُ[2]»: الدلو المشغول بالماء، والإحلام[3]: العقول، و«الظمأ» ـ بالمشالة ـ العطش[1].

= وشرح التصريح (١/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/١٨٩)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣١٤)، وتخليص الشواهد (٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (١٦٩)، وشرح عمدة الحافظ (٨١٤)، وهمع الهوامع (١/١٣٠).
الشاهد فيه قوله: (يذوب) حيث آتى بخبر «كرب» جملة فعلية، وكان فعلها فعلًا مضارعًا مجردًا من «أن». انظر: عدة السالك إلى تحقيق إوضح المسالك (١/٣١٤).

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي هشام بن زيد الأسلمي من كلمة يهجو فيها إبراهيم بن إسماعيل ابن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان، وكان قد مدحه من قبل، فلم ترق مدحته فلم يعطه، وأمر به فضرب بالسياط.
الشاهد فيه قوله: (أن تقطعا) حيث أتى بخبر «كرب» فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن، وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك لغيره فيه غير التجرد من «أن»، وهذا البيت رد عليه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣١٨)، والدرر (٢/١٤٣)، وشرح التصريح (١/٢٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (٨١٥)؛ والمقاصد النحوية (٢/١٩٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣١٦)، وشرح ابن عقيل (١٩٦)، والمقرب (١/٩٩)، وهمع الهوامع (١/١٣٠)، وتخليص الشواهد (٣٣٠).

(٢) قوله: (السَّجْل) بفتح السين المهملة وسكون الجيم.

(٣) قوله: (الأحلام) بالحاء المهملة.

ومن الثاني قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنهُ: «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»[2].

تَنْبِيهٌ

لم يذكر سيبويه في خبر «كرب» إلَّا التجرد من «أن»[3]، وإليه أشار المصنف بقوله: «على الأصح».

ضبط وإعراب

والمشهور: في «كرَب» فتح الراء، وحكي كسرها[4]، وقوله: و«مثل» خبر مقدم، و«كاد» مضاف إليه، و«كربا» ـ بفتح الراء وكسرها ـ مبتدأ مؤخر[5].

١٦٨	وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّروعِ وَجَبا
١٦٩ كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ	كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ

(وترك إن مع ذي الشروع وجبا)؛ لأن الفعل معها دال على الحال و«أن» للاستقبال (كأنشأ السائق يحدو) أي: يغني للأبل[6]، (وطفق)، نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، يقال: طبق بالباء أيضًا[7] (وكذا جعلت) أنظم

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٣٠).

(٣) انظر: الكتاب للسيبويه (٣/١٥٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٦).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٣٧)، وفي بعض نسخ المتن الخطية بالفتح، وفي بعض آخر: بالكسر. انظر: تحقيق الألفية (٩٢).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٣).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٧).

(٧) قوله: (الباء) أي الباء المكسورة.

(وأخذت) أتكلم، (وعلق) زيدٌ يفعل[١].

فإن قيل: ذكر في التسهيل من أفعال الشروع هب[٢].

أجيب بغرابته، وأيضًا فإنه لم يدع الحصر قال: كأنشأ.

وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل [لها][٣] مضارع، أشار إلى الأول منبها بقوله:

١٧٠ وَاسْتَعْمَلُوا مضارعًا لِأَوْشَكَا ....

(واستعملوا مضارعًا لأوشكا)، كقوله[٤]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

أنشده سيبويه[٥]، وهو أكثر استعمالًا من ماضيها حتى إن الأصمعي وأبو علي أنكرا مجيء ماضيها[٦]، ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها إلا بالمضارع، وربما جاء لها اسم فاعل[٧]، كقوله[٨]:

---

(١) انظر: البهجة المرضية (٤٧).

(٢) انظر: التسهيل لابن مالك بشرح المرادي (٣٢٧).

(٣) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق وليس في س، وق. انظر: أوضح السالك (١/٢٠٤)، والتصريح على التوضيح (١/٢٨٧).

(٤) سبق تخريجه فلا عود ولا إعادة.

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/١٦١).

(٦) انظر: الارتشاف (٢/١١٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٧٨).

(٧) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (٦٠).

(٨) **قال العيني:** قاله أبو سهم الهذلي وهو من المتدارك.
الشاهد فيه قوله: (فموشكة) بمعنى توشك حيث استعمل اسم الفاعل من يوشك، هو نادر. شرح الشواهد للعيني (١/٢٦٤)، وانظر: شرح الكافية الشافية (١/٤٦١)، وشرح ابن عقيل=



فَمُوشِـــكَةٌ أَرْضُـــنَا أَنْ تَعُـــودَا خِـــلَافَ الأَنِـــيسِ وُحُوشًـــا يَبَابَـــا

أي: أرض خراب.

١٧٠ .... وَكَـادَ لَا غَيْـرُ وَزَادُوا مُوْشِـكَا

(و) الثاني: (كاد) نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥] يعني (لا غير[1]).

والثالث: «طفق» حكى أبو الحسن الأخفش طفَق يطفِق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كـ«ضرب يضِرب»، و«طفِق يَطْفَق» بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح[2].

والرابع: جعل حكى الكسائي: أن البعير ليهرم حتى يجعلُ، بالرفع إذا شرب الماء مجه، وهذان الأخيران شاذان، ولهذا قال المصنف في الأولين: (لا غير).

واستعمل اسم فاعل لثلاثة، أشار إلى الأول منها بقوله: (وزادوا موشكا) كقول كثير[3]:

= (٣٣٨/١)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، والدرر (١٣٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢١١/٢)، ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين (١٢٩٣)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١٢٩/١)، شرح الأشموني (٢٦٤/١).

(١) أي: دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي. انظر: الأشموني (٢٦٤/١).

(٢) قوله: (طفق) بفتح الفاء في كثير من النسخ الخطية، وفي بعضها بكسر الفاء. انظر: تحقيق الألفية (٩٢).

(٣) **قال العيني**: قاله كثير بن عبد الرحمن وهو في ديوانه (٢٢٠)، وهو من قصيدة من الوافر، قالها في غاضرة بالغين والضاد المعجمتين جارية أم البنين: بنت عبد العزيز بن مروان=



فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا ... وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ العَوَادِي

فـ«موشك» اسم فاعل أوشك، و«تعدو» مضارع عدا: إذا جاوز، و«غاضرة» بغين وضاد معجمتين جارية بنت عبد العزيز بن مروان[1]، والثاني: كاد، قاله المصنف في شرح التسهيل[2]، وأنشد عليه قول كثير[3]:

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِي ... يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

فـ«كائد» اسم فاعل من «كاد»، و«الأسى» ـ بالقصر ـ الحزن، و«الرِّجام» ـ بكسر الراء المهملة، والجيم ـ اسم موضع[4].

والثالث: كرب قاله جماعة، وأنشدوا عليه قول عبد قيس[5]:

= أخت عمر بن العزيز.

الشاهد فيه قوله: (موشك) حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك وهو نادر قليل، أو أن «لا تراها» خبر موشك. شرح الشواهد للعيني (١/٢٦٥)، والارتشاف (٢/١٢٦)، والدرر (١/٢٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/٢٠٥)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٢١)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، وشرح الأشموني (١/١٣١)، وهمع الهوامع (١/١٢٩)، وشرح الكافية الشافية (١/٤٦٠).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٨٩).

(٢) انظر: التسهيل لابن مالك (١/٣٨٩).

(٣) هو من الطويل، وهو لكثير عزة في شرح الشافية (١/١٤٥٩)، والارتشاف (٢/١٢٦)، وأوضح المسالك (١/٣١٨)، وشرح ابن عقيل (١/٣٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/١٩٨)، والهمع (١/١٢٩)، وشرح الأشموني (١/١٣١)، وتخليص الشواهد (٣٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (٨٢٤)، والدرر (١/٢٦٥).

الشاهد فيه قوله: (أنا كائد) حيث استعمل «كائد» اسم فاعل وهو لا يجي منه غير المضارع، وقيل: الصواب كابد بالباء من المكابدة، وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير، فحينئذٍ لا استشهاد فيه. شرح الشواهد للعيني (١/٢٦٥).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٨٨).

(٥) هو من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات (٢٢٩)، والحماسة الشجرية=

أَبُنَـــيَّ إن أَبَـــاكَ كـــاربُ يَوْمِـــهِ   فَـإِذَا دُعِيـتَ إِلَـى المَكَـارِمِ فَاعْجَـلِ

فـ«كارب» اسم فاعل الناقصة واسمه مستتر فيه، وخبره محذوف[1]، واقتصر المصنف على الأول لشهرته، ولهذا قال الموضح: والصواب أن الذي في البيت الأول «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة والعمل، وهو اسم فاعل غير جار على الفعل؛ لأن فعله كابد، وقياس اسم فاعله الجاري عليه «مكابد» لا «كابد»، وبهذا جزم يعقوب[2] في شرح ديوان كثير[3]، والصواب: أن «كاربًا» في البيت الثاني اسم فاعل «كرب» التامة في نحو قولهم: «كرب الشتاء»: إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري في صحاحه[4].

تَنْبِيهٌ

قد يستعمل مصدر لاثنين وهما: طفق وكاد، حكى الأخفش أن طفوقا كـ«قعودا»، وقالوا: كاد كودًا، كقال قولًا، ومكادًا كمقالًا، ومكادة كمقاله[5].



الإعراب

قوله: «واستعملوا» فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«مضارعًا» مفعول

= (٤٦٩/١)؛ وسمط اللآلي (٩٣٧)؛ وشرح اختيارات المفضل (١٥٥٥)؛ وشرح التصريح (٢٠٨/١)، وشرح شواهد المغني (٢٧١/١)؛ ولسان العرب (٧١٢/١) «كرب»؛ والمقاصد النحوية (٢٠٢/٢)؛ ونوادر أبي زيد (١١٤)؛ ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد (٣٣٦)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٣٢٨).

الشاهد فيه: (كارب) حيث استعمل من كرب اسم الفاعل. شرح الشواهد للعيني (٢٦٥/١).

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢٨٨/١).
(٢) هو يعقوب بن السكيت.
(٣) هو كثير عزة.
(٤) الصحاح (٢١١/١).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٨٩/١).



استعملوا، و«لأوشكا» متعلق باستعملوا، والألف فيه للإطلاق، و«كاد» معطوف على أوشكا، و«لا» عاطفة عطفت «غير» على أوشك وكاد، لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة، والتقدير: لأوشك وكاد لا غيرها، و«زادوا» فعل وفاعل، و«موشكًا» مفعول زادوا[(١)].

[اختصاص عسى واخلولق وأوشك بجواز إسنادهن]

١٧١ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ　　غِنًى بِـ: أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

وتختص عسى واخلولق وأوشك بجواز إسنادهن إلى أن يفعل كما أشار إلى ذلك بقوله: (**بعد عسى**[(٢)]) و(**واخلولق**)، و(**أوشك قد**[(٣)] **يرد غني بأن**[(٤)] **يفعل عن ثان فقد**) وهو الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦] فـ«إن» والفعل في موضع رفع بـ«عسى» سد مسد الجزأين كما سد مسدهما في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن﴾ [العنكبوت: ٢] هذا ما اختاره المصنف من جعل الأفعال ناقصة أبدًا، وذهب جماعة إلى أنها تامة مكتفية بالمرفوع[(٥)].

---

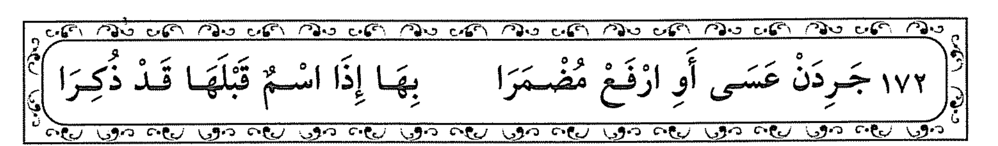
(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٣).

(٢) قوله: (بعد عسى.. إلخ) أي: لا بعد غير هذه الثلاثة، وكأنه لعدم السماع. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٥، ٢٦٦).

(٣) قوله: (أوشك قد) ضبط هكذا في بعض النسخ الخطية للمتن وهو الضبط الصحيح فتكون القاف مدغمة في الكاف، **قال المكودي**: ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأن الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه قافًا لأجل إستقامة الوزن. (١/٢٢٠)، ونقله إعراب الألفية (٤٥)، وحاشية الخضري (١/١٢٧)، تحقيق الألفية (٩٢، ٩٣).

(٤) قوله: (غنى بأن يفعل... إلخ) أي: يستغنى بأن والمضارع عن ثان معموليها فُقِدَ وتسمى حينئذٍ تامة.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١/٤٨).



١٧٢ جَرِدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(وجردن) من الضمير (عسى) واخلولق وأوشك (أو ارفع مضمرًا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فقل على التجريد ـ وهي لغة الحجاز ـ: هند عست أن تقوم[١]، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وعلى الإضمار: هندٌ عستْ أن تقوم، والزيدان عسيَا أن يقوما[٢]، والزيدون عسوا أن يقوموا[٣].

١٧٣ وَالفَتْحُ وَالكَسْرُ أَجِزْ فِي السِّيْنِ مِنْ   نَحْوِ: عَسَيْتُ وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

(والفتح والكسر[٤] أجز في السين من) عسى إذا اتصل بها تاء الضمير أو نونه أو نا[٥]، (نحو: عسيت[٦]) وعسين وعسينا (وانتقاء الفتح) بالقاف أي:

---

(١) فـ«هند» مبتدأ، و«عسى» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند، و«أن تقوم» في موضع نصب على أنه خبر «عسى»، وعسى ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٢) فـ«الزيدان» مبتدأ، وعسى فعل ماض ناقص، والألف المتصلة بها اسمها، و«أن يقوما» خبرها، وجملة عسى ومعمولاه خبر المبتدأ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٠)، البهجة المرضية (٤٨).

(٤) قوله: (والكسر) لأن كسر سين عسى بوزن رضي لغة فاحفظه. انظر حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٨).

(٥) قوله: (نونه) فيه تغليب نون الإناث على نا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٨).

(٦) قوله: (عسيت) كذا بفتح السين وكسره في بعض النسخ الخطية للمتن، وشرح أبي حيان (٧١).



اختياره (زكن) أي: عُلِمَ إما من تقديمه الفتح على الكسر، وإما خارج لشهرته، وبه قرأ القراء إلا نافعًا[1].

الإعراب

قوله: «وجردن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، ومتعلقه محذوف، و«عسى» مفعول جردن، والمعطوف على عسى محذوف اكتفاء بالعطف السابق، و«أو ارفع» حرف تخيير هنا، و«ارفع» فعل أمر معطوف بـ«أو» على جردن، و«مضمرًا» مفعول ارفع، و«بها» متعلق بـ«ارفع»، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، مختص بالجمل الفعلية على الأصح، فعلى هذا «اسم» مرفوع بفعل محذوف يفسره «ذكرا»، على النيابة عن الفاعل، حذف نعته، و«قبلها» متعلق بـ«ذكرا»، و«قد» للتحقيق، و«ذكرَا» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اسم، وجواب إذا محذوف جوازًا لدلالة ما قبله عليه، وتقدير البيت: وجردن عسى واخلولق وأوشك من المضمر، أو ارفع بها مضمرًا إذا ذكر قبلها اسم مسند إليه، و«الفتح» مفعول مقدم بـ«أجز»، و«الكسر» معطوف على الفتح، و«أجز» بقطع الهمزة أمر من أجاز يجيز، و«في السين» متعلق بـ«أجز»، و«من نحو» في موضع الحال من السين، و«عسيت» مضاف إليه، و«انتقاء» ـ بالقاف بمعنى اختيار مقصور للضرورة ـ مبتدأ، و«الفتح» مضاف إليه، وجملة: «زكن» ـ بالبناء للمفعول بمعني علم ـ خبر انتقاء، وتقدير البيت: وأجز الفتح والكسر في السين حال كونها كائنة من نحو: عسيت، واختيار الفتح معلوم[2].

** ** **

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٤٨).

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٤/١).



[إن وأخواتها]

الرابع من النواسخ: (إن[1] **وأخواتها)** وهي من الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة، واختصاصها بالأسماء، ودخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال[2]، ثم أشار إلى هذه الحروف بقوله:

١٧٤ لـ«إِنَّ أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ كَأَنَّ» عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

(لإنَّ[3] **أنَّ**[4]**)** ولإنَّ خبر مقدم، وإن **(وليت لكن لعل كأن)** معطوفات على «إن» المجرورة باللام باسقاط العاطف للضرورة و**(عكس)** مبتدأ مؤخر، و**(ما)** اسم موصول[5] **(لكان من عمل)** متعلقان بفعل محذوف صلة ما، وتقدير البيت: عكس الذي استقر لكان من عمل، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ثابت لـ«إن» المكسورة و«أن» المفتوحة، وليت ولكن ولعل وكأنَّ المشددة[6]، فنصبها للمبتدأ اتفاقًا بشرط أن يكون مذكورًا، غير واجب الابتداء والتصدير، ويسمى اسمها، ورفعها خبره على الأصح عند البصريين، بشرط أن لا يكون طلبيًّا،

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٢).

(٢) فالأفعال ثلاثية ورباعية وخماسية.

(٣) قوله: (لأن) بكسر الهمزة.

(٤) قوله: (أن) بفتح الهمزة.

(٥) وهو مضاف إليه.

(٦) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٤).



ويسمى خبرها، فلو كان المبتدأ محذوفًا، نحو: «الحمد لله الحميدُ» برفع «الحميد» على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كأين، أو واجب التصدير «كأي» و«كم» لم تنصبه هذه الأحرف، ولو كان طلبيًّا، نحو: زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف.

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن، وهو المبتدأ[١]، وبعض العرب ينصب هذه بالجزأين معًا[٢]، وحكى قوم منهم ابن السيد أن ذلك لغة.[٣]

[معاني أحرف الباب]

وأما معاني هذه الأحرف فمعنى إنَّ المكسورة وأنَّ المفتوحة لتوكيد النسبة[٤] بين الجزأين، ونفي الشك عنها، ونفي [الإنكار][٥] لها بحسب العلم بالنسبة، والتردد فيها [فإن كان المخاطب عالمًا بالنسبة فهما لمجرَّد توكيد النسبة وإن كان مترددًا فيها][٦]، فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكرًا لها، فهما لنفي [الإنكار][٧] لها، فالتوكيد لنفي الشك مستحسن، ولنفي الإنكار واجب،

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٤).

(٢) ومنع الجمهور ذلك، وأوَّلُوا ما ثبت منه بأن الجزأ الثاني حال، والخبر محذوف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٦٩).

(٣) انظر: الأشموني (١/٢٦٩).

(٤) ولذلك يجاب بها القسم كما يجاب باللام، نحو: والله إنك لفطن. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٧٧).

(٥) في س: الإمكان، وما أثبت منقول من التصريح للأزهري (١/٢٩٤).

(٦) ما بين القوسين من التصريح لحاجة السياق. انظر: التصريح (١/٢٩٤).

(٧) في س: الإمكان، وما أثبت منقول من التصريح للأزهري (١/٢٩٤).



ولغيرهما لا ولا[1].

١٧٥ كـ: إِنَّ زَيْـدًا عَـالِمٌ بِـأَنِّي كُفْءٌ، وَلَكِـنْ ابْنَهُ ذُوْ ضِغْنِ

مثال الأول: (كإن[2] زيدًا عالم) فـ«إن» حرف توكيد ونصب، و«زيد» اسمها، و«عالم» خبرها.

مثال الثاني: (بأني كفء) فـ«أن» ـ بفتح الهمزة ـ حرف توكيد، يسبك مع خبره بالمصدر، والياء اسمها، و«كفء» خبرها.

ومعنى «ليت» للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، فالأول نحو قول الطاعن في السن[3]:

...... لَيْـتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَوْمًـا ....

فإن عود الشباب لا طمع فيه؛ لاستحالته عادة[4].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) في «س، وق» للمتن بكسر الهمزة، وفي أغلب الشروح المتداولة كذلك، وفي نسخة خطية «كأَنَّ» قال صاحب اللوامع الشمسية (١/٨٠ب) هكذا وجد في بعض النسخ الخطية: «كأن» بفتح الهمزة وأكثر النسخ على كسرها، وجعله في البيت «كأن» حرف تشبيه. شرح ابن الجزري (٧٥)، وابن طولون (١/٢٤٤)، تحقيق الألفية (٩٣، ٩٤).

(٣) هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلًا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو، ولا على مفردات اللغة والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا الاحتجاج.

التمثيل بقوله: (ليت الشباب يعود) حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم، وهو قوله: (الشباب) النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئًا لا يطمع فيه، إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله. انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى (١٦٢، ١٦٣).

(٤) عود الشباب محال عقلي أن أريد عوده مع بقاء المشيب، وإلا فعادي، والشباب عبارة=

والثاني: نحو قول منقطع الرجاء[1] من الحج: (ليت لي مالًا فأحج منه)؛ فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر، ويمتنع: «ليت غدًا يجيء» فإنه واجب المجيء، والحاصل أن التمني يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب[2].

ومثال الرابع: (**لكن**[3] **ابنه ذو ضغن**[4]) فـ«لكن» حرف استدراك ونصب، أو «ابنه» بالنصب اسم لكن، و«ذو» بمعنى صاحب خبرها، و«ضغن» بمعنى «حقد»، مضاف إليه، ومعنى لكن الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، ويكون للتوكيد كما قاله جماعة منهم صاحب البسيط، مثال الأول: زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه كريم؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم[5]، فتقول: لكنه بخيل، ومثال الثاني: ما زيد شجاع، فيوهم أنه ليس بكريم، فتقول: لكنه كريم.

تنبيه

كونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام، ثم لا يخل ما بعدها إما أن يكون نقيضًا لما قبلها، نحو: هذا متحرك لكنه ساكن[6]، أو ضدًا له، نحو: ما هذا

= عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة، والمشيب كون الحيوان في زمان تكون قوته غير غريزية، والشيب بياض الشعر. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٦٢٠).

(١) قيد بقوله (منقطع الرجاء) احترازًا من المتوقع فيستعمل فيه لعل.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٥).

(٣) قوله: (لكن) بالتشديد.

(٤) قوله: (ضغن) بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين.

(٥) **قال ابن هشام في المغني**: لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر. المغني بحاشية الدسوقي (١/٦٣٠).

(٦) الحركة والسكون ضدان، فكأنه لاحظ مساوتهما للنقيضين عرفًا، وفي تناقض المفردات=



أسود لكنه أبيض، أو خلَافًا له[1]، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمرًا يشرب، أو مِثْلًا له، نحو: ما زيدٌ قائمٌ لكن عمرًا قائمٌ، والأول والثاني جائزان باتفاق، والثالث جائز على الأصح، والرابع ممتنع باتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان[2].

ومثال التوكيد: «لو جاءني زيدٌ أكرمته، لكنه لم يجيء» فأكدت بـ«لكن» ما أفادته «لو» من الامتناع[3].

وهي بسيطة على الأصح، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأنَّ[4]، والكاف زائدة بينهما، لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفًا[5].

ومعنى «**لعل**» للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في الشيء المحبوب[6]، نحو: لعل الحبيب قادم[7]، ومنه عند البصريين: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، والإشفاق[8] في الشيء المكروه، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣] أي: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها

= خلاف بسطه عبد الحكيم على الخيالي؛ فإنها في ذاتها تجتمع تحققًا إلا إذا قيدت بمحل واحد. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٣٠/١).

(١) الخلافان هما اللذان يجتمعان ويرتفعان كالحركة والبياض. انظر: شرح لقطة العجلان للشيخ الإسلام زكريا (٤١).

(٢) النكت الحسان (٧٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٤/١).

(٣) فإن عدم المجيء معلوم من لو.

(٤) قوله: (مركبة من أن ولا) أي: النافية وإن المؤكدة. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٣١/١).

(٥) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (٦٣١/١).

(٦) قوله: (بالترجي في الشيء المحبوب) أي: انتظار وقوع الأمر المحبوب.

(٧) فقدوم المحبوب أمر محبوب منتظر.

(٨) «الإشفاق» أي: الخوف من وقوع المكروه.



حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، قاله في الكشاف[1]، فتوقعُ المحبوب يسمى ترجيًا، وتوقع المكروه يسمى إشفاقًا، ولا يكون التوقع إلا في الممكن، وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] فجهل منه[2] أو أفك[3] قاله في المغني[4].

تَنْبِيهٌ

تأتي «**لعل**» للتعليل، يقول الرجل لصاحبه: افرغ عملك لعلنا نتغدَّى، واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي: للتغدى ولتأخذ[5]، ومنه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] أي: ليتذكر.

قال في المغني: ومن لم يثبت ذلك[6] يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين[7] أي: اذهبَا على رجائكما[8][9].

---

(١) الكشاف للزمخشري (٤٧٣/٢).

(٢) قوله: (فجهل منه) أي: بكون بلوغ السموات أي: طرقها وأبوابها الموصلة غير ممكن بأن اعتقد أنه ممكن فاستعمل لعل أي: مرادفها من لغته؛ إذ هو ليس عربيًّا وإنَّما الواقع منه ألفاظ حكيت لنا بمرادفاتها. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٤/١).

(٣) قوله: (أفك) أي: كذب منه أي: لأنه يعرف أن ذلك غير ممكن في الواقع، لكنه ترجَّاهُ تعنتًا وأظهر أنه ممكن بالكذب المخالف للواقع. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٤/١).

(٤) المغني بحاشية الدسوقي (٦٢٤/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (٦٣١/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٦/١).

(٦) قوله: (ذلك) أي: التعليل.

(٧) قوله: (المخاطِبين) تثنية مخاطب وهو موسي وهارون. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٥/١).

(٨) قوله: (على رجائكما) اذهبا حال كونكما مترجيين تذكره، أي: منتظرين تذكره، فالترجي هو الانتظار، والانتظار لتذكره ممكن عادة. حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٥/١).

(٩) انظر: مغني اللبيب لابن هشام (٦٢٥/١).

قال الكوفيون: وتأتي «لعل» للاستفهام، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرًا﴾ [الطلاق: ١][1]، ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، والتقدير على هذا لا تدري أالله يحدث بعد ذلك أمرًا، وما يدريك أيزكي.

وعُقَيْل تجيز جر اسمها[2]، وكسر لامها الأخيره، قال شاعرهم[3]:

.... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ومعنى «كأنَّ[4]» التشبيه المؤكد[5]، نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ أوحمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم، أو أخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بـ«كأنَّ»؛ لأنه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه، وأنَّ المفيدة للتأكيد، والأصل: إن زيدًا كالأسد أو كالحمار، قدمت الكاف على «أنَّ» ليدل أول الكاف على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة «إن» وصارَا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح[6]، وهي ملازمة للتشبيه، ولا تكون للتحقيق خلافًا للكوفيين[7].

وتأتي «عسى» بمعنى لعل في لغة، فتكون للترجي والإشفاق، فحملت

---

(١) قوله: (لا تدري) «لا» نافية، و«تدري» فعل مضارع، و«لعل» حرف استفهام، و«الله» اسمها، و«يحدث» خبرها، والجملة سادة مسد مفعولي تدري، وإنما لم يتعد تدري للمفعولين لتعلقه عن العمل بأداة الاستفهام أي: لعل. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (٦٢٥/١).

(٢) وأما خبرها فهو باق على حاله من الرفع.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) قوله: (كأنَّ) بتشديد النون.

(٥) قوله: (المؤكَّد) بفتح الكاف نعت للتشبيه.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٤/١).

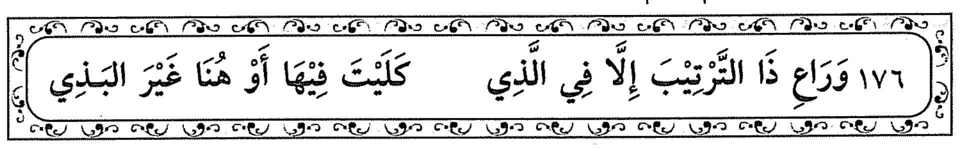
(٧) انظر: الارتشاف لأبي حيان (١٢٩/٢)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢٩٥/١).



في العمل عليها، كما حملت «لعل» على «عسى» في إدخال «أنَّ» في خبرها، كالحديث: (لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض)[1]، وشرط اسمها أن يكون ضميرًا لغائب أو متكلم أو مخاطب، كقول عمران بن حطان الخارجي، وكان سُنِّيًا فتزوج امرأة من الخوارج، فقيل له فيها، فقال: أَرُدُّها عن مذهبها، فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة[2]:

وَلِـي نَفْـسٌ تُنَـازِعُنِي إِذَا مَـا ... أَقُـولُ لَهَـا: لَعَلِّـي أَوْ عَسَـانِي

فـ«ياء» المتكلم اسم «عسى»، وخبره محذوف[3].



١٧٦ وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيْبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

(وراع) وجوبًا (ذا الترتيب[4]) وهو تقديم الاسم على الخبر؛ لأنها غير

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم (٢٥٣٤).

(٢) هذا البيت من الوافر وهو من كلام عمران بن حطان الخارجي.

الشاهد فيه قوله: (عساني) فإن عسى حرف بمعنى لعل، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميرًا كما هنا، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: عساني أن أرجع إليها، أو عساني أن أنال ما أشتهي مثلًا.

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد عسى في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول: (إنني ولعلني وليتني) ولو كان الضمير خبرًا لعسى وكان عسى فعلًا كما يقول المبرد والفارسي لكان الشاعر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٣٠، ٣٣١)، التصريح (١/٢١٣)، والمقتضب (٣/٧٢)، والخصائص (٣/٢٥)، وشرح المفصل (٣/١٠٥، ١١٨، ٢٢٢، ٧/١٢٣)، والمقرب (١٨)، والعيني (٢/٢٢٩)، والخزانة (٢/٤٣٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٩٧).

(٤) قوله: (وراع ذا الترتيب) أي: المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٢).

متصرفة (إلا في) الخبر (الذي) هو ظرف أو مجرور، فيجوز ذلك إن تقدمه (كليت فيها) مستحيًّا[1]، (أو) لعل (هنا غيرَ البذي[2]) أي: الذي بذي بمعنى فحش، وقد يجب تقديمه[3] في نحو: إن في الدار صاحبها[4].

الإعراب

«وراع» فعل أمر من راعي يراعي بمعنى يلاحظ، وفاعله مستتر فيه، و«ذا» اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بـ«راع»، و«الترتيب» بالنصب عطف بيان لـ«ذا»، أو نعت له، و«إلا» حرف استثناء، و«في الذي» مستثنى من محذوفٍ على تقدير حذف الموصوف بالذي، و«كليت» متعلق صلة الذي، و«ليت» حرف تمن كما مر، و«فيها» جار ومجرور خبر مقدم، و«أو» حرف تخيير، و«هنا» ظرف مكان معطوف على «فيها»، و«غير» بالنصب اسم ليت مؤخر، و«البذي» مضاف إليه، وتقدير البيت: وراع هذا الترتيب في كل مثال إلا في المثال الذي يكون كليت فيها غير البذي، أو ليت هنا غير البذي[5].

[حالات إن وأن]

١٧٧ وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا ... ...

ثم اعلم أن لها حالات: وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الأمرين.

---

(١) قوله: (مستحيًّا) قدر الاسم مستحيًّا لمناسبة البذي.

(٢) قوله: (البذي) بالباء الموحدة والذال المعجمة.

(٣) قوله: (يجب تقديمه) أي: في كل تركيب لابس فيه والاسم ضميرًا يعود على شيء من الخبر.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٣).

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٤).



[حالات جوب فتح همزة أن]

وقد شرع في المواضع الذي يتعين فيها «أن» بالفتح بقوله: (وهمز إن افتح) وجوبًا (لسد مصدر مسدها[1]) ومسد معموليها، وذلك في ثمانية مواضع: وهي أن تقع فاعلة[2]، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا.

أو تقع مفعولة غير محكية بالقول[3]؛ فإنها[4] واجبة الكسر كما يأتي.

أو تقع نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١] أي: استماع نفر.

[أ][5] وتقع مبتدأ في الحال أو في الأصل، فالأول نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك الأرض من آياته[6]، والثاني: نحو:

---

(١) قوله: (لسد مصدر) هو مصدر خبرها إن كان مشتقا والكون إن كان جامدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٣).

(٢) قوله: (أن تقع فاعلة) أي: ولو لفعل مقدر، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥] أي: ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرًا، واختاره المحققون، وقال أكثر البصريون: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، ونحو: اجلس ما إن زيدًا جالس، أي: ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصح. انظر: حاشية الصبان علىالأشموني (١/٢٧٢).

(٣) وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]، أي: إشراككم.

(٤) أي: المحكية بالقول.

(٥) ما بين القوسين مثبت لحاجة السياق إليه.

(٦) هذا مذهب الخليل. وقال المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظرف على شيء، ومنه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] اهـ. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٣).

كان عندي إنك فاضل[١].

أو تقع خبرًا عن اسم معنى غير قولٍ، ولا صادق على اسم المعنى خبر إن، نحو: اعتقادي أنه فاضل[٢]، فيجب فتحها؛ لأنه خبر اعتقادي، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها؛ لأن «فاضل» لا يصدق على الاعتقاد، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها، ومسد معموليها.

أو تقع مجرورة بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢][٣]؛ لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردًا[٤].

أو تقع تابعة لشيء من ذلك، وهي إما أن تكون معطوفة على شيء من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فـ«أني فضلتكم» معطوف على «نعمتي»[٥]، وهو مفعول به، والمعنى: اذكروا نعمتي وتفضيلي[٦]، أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فـ«إنها لكم» بدل اشتمال من إحدى الطائفتين، [والتقدير: إحدى الطائفتين][٧] كونها لكم، فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح «أن» فيها؛ لأنها أماكن المفردات لا أماكن الجمل[٨].

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٣).
(٢) قوله: (اعتقادي أنه فاضل) أي: معتقدي فضله ولم يجز الكسر على أن تكون مع معموليها جملة مخبرًا بها عن المبتدأ لعدم الرابط. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٣).
(٣) قوله: (ذلك بأن الله هو الحق) أي: متلبس بحقية الله.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٤).
(٥) قوله: (وأني فضلتكم) عطف خاص على عام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٤).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٢٧٤).
(٧) ما بين القوسين مثبت من التصريح للأزهري لحاجة السياق إليه (١/٣٠٤).
(٨) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٤).

[حالات كسر همزة «إن»]

١٧٧ .... وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ
١٧٨ فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا ....

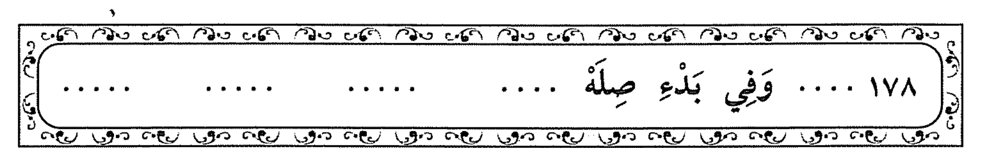
ثم شرع في المواضع التي يجب فيها أن تكسر بقوله: (وفي سوى ذاك اكسر[1])، وهي عشرة مواضع شرع في بعضها بقوله: (فاكسر): «إنَّ» إذا وقعت (في الابتداء[2]) حقيقة[3]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٣]؛ إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر؛ لأن «أنَّ» المفتوحة في تأويل مفرد كما مر، والمفرد لا يستقل به الكلام، و«في ليلة» متعلق «بأنزلنا» لا باستقرار.

أو حكمًا[4]، ومن الابتداء الحكمي[5] قولُه تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢]؛ لأن «إن» الواقعة بعد «ألا» الاستفتاحية[6] واقعة في الابتداء حكمًا[7].

---

(١) قوله: (اكسر) أي: أدم الكسر.
(٢) قوله: (في الابتداء) أي: ابتداء جملتها.
(٣) قوله: (حقيقة) بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة، ومن هذا القسم «كلَّا» على قول الجمهور أنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٤).
(٤) قوله: (أو حكمًا) معطوف على حقيقة.
(٥) قوله: (الحكمي) بأن يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة.
(٦) قوله: (بعد ألا الاستفاحية) أي: التي يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند المتكلم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٤).
(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٠).





(و) إذا وقعت (في بَدْءِ صِلة[1]): أي: أولها، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦][2] مما هو موصولٌ اسمي، ووجب كسر «إن» بعدها لوقوعها في صدر الصلة، وصلة الموصول غير «أل» يجب أن يكون جملة، بخلاف الواقعة في حشو الصلة[3]، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل؛ لأنه يجب فتحها؛ فإنها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله، والمبتدأ وخبره صلة الذي، وبخلاف قولهم: «لا أفعله ما أن حِرَاء مكانه» بفتحٍ[4] مع وقوعها في حشو الصلة، تقديرًا؛ إذ التقدير: ما ثبت أن حِرَاء مكانه، فليست في التقدير تالية للموصول؛ لأنها فاعل بفعل محذوف، والجملة الفعلية صلة «ما» الموصول الحرفي الظرفي، والمعنى: لا أفعله مدة ثبوت حِرَاء مكانه، و«حِراء» ـ بكسر الحاء المهملة وبالراء ـ جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب لمنى[5].

١٧٨ .... وَحَيْــثُ «إِنَّ» لِيَمِــيْنٍ مُكْلِمَــهْ

(١) قوله: (صلة) أي: لموصول اسمي أو حرفي، ومثل الصلة الصفة، نحو: مررت برجل إنه فاضل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٧٤/١)

(٢) قوله: (ما إن مفاتحه لتنوء) أي: تثقل، والاستشهاد مبني على أن «ما» موصولة، ويصح كونها نكرة موصوفة.

(٣) قوله: (بخلاف حشو الصلة) أي: بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة، والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجمًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٧٤/١).

(٤) قوله: (بفتح) أي: بفتح همزة أنَّ.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠١/١).



أو تقع جوابًا لقسمٍ كما أشار إلى ذلك بقوله: (وحيث) رفعته (إنَّ ليمين مكملة) اكسرها، سواء وقعت وجوبًا لقسم لم يذكر فعله، أو ذكر وجاءت اللام، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١، ٢]، والثاني: نحو: أقسمت إنَّ زيدًا لقائمٌ؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة[١].

١٧٩ أَوْ حَكَيْتَ بِالقَوْلِ ....

(أو حكيت) هي وما بعدها (بالقول[٢])، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣]؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة، أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت نعتًا لقول غير محكي فتحت، نحو: أخصك بالقول إنك فاضل، ونحو: إن زيدًا عاقل؛ فإنها في الأول للتعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن[٣].

١٧٩ .... أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ، كَزُرْتُهُ، وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

(أو حلت محل حال[٤]) مقرونة بواو، [أو لا][٥]، فالأول: (كـ«زُرْتُهُ

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠١/١).

(٢) الباء في قوله: (بالقول) للآلة. انظر: حاية الصبان على الأشموني (٢٧٥/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠١/١).

(٤) قوله: (في محل حال) لم تفتح حينئذٍ؛ لأن وقوع المصدر حالًا وإن كثر سماعي، على أن السماع إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤول، ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة، والحال نكرة، ولابد من كون أن في ابتداء الحال ليخرج نحو: خرج زيد، وعندي أنه فاضل. انظر: حاشية الصابن على الأشموني (٢٧٥/١).

(٥) ما بين القوسين أثبته لحاجة السياق إليه.

وإِنِّي ذُو أَمَلْ») أي: مُؤَمِّلًا، ونحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ[1] رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، فجملة: «إِنَّ» ومعمولها في موضع نصب على الحال.

والثاني: نحو: جاء زيدٌ إنه فاضل، ولم تفتح «إن» فيهما، وإن كان الأصل في الحال الإفراد؛ لأن «أن» المفتوحة مؤولة بمصدرٍ معرفةٍ، وشرط الحال التنكير[2].

أو يقع صفة لاسم عين، نحو: مررت برجلٍ إِنه فاضل؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويلٍ، وذلك مفقود مع «إِنَّ»، بخلاف الواقعة في حشو الصلة؛ فإنها تفتح، [نحو][3]: مررت برجل عندي أَنَّه فاضل؛ فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر[4].

١٨٠ وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا	بِاللَّامِ، كَـ: اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

أو تقع بعد عاملٍ عُلِّقَ عن عمله فيها باللام الابتدائية، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وكسروا) «إِنَّ» إذا وقعت (من بعد فعل) قلبي (عُلِّقَا باللام[5]) المعلقة (كاعلم إنه لذو تقي)، ونحو قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]؛ لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها، ولام

(١) قوله: (كما أخرجك) ما مصدرية.
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠١).
(٣) ما بين القوسين في س: مع، وهو سقط من ق، والمثبت في النص المحقق هو الصواب وهو موافق لمصدر العبارة.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠١، ٣٠٢).
(٥) قوله: (علقا باللام) أي: لام الابتداء.



الابتداء لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل في ما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إنَّ، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله، ولم تؤخر «إنَّ» لقوتها بالعمل[1].

أو يقع خبر اسم ذات غير منسوخ، نحو: زيد إنه فاضل؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل، وذلك ممتنع مع «إنَّ»، أو منسوخ، ومنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧] فجملة «إن» ومعموليها خبر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وما عطف عليه، وهي أسماء ذوات[2].

أو تقع تالية لـ«حيث»، نحو: جلست حيث إن زيدًا جالس؛ لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجمل على الأصح، وفتح «إن» يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد[3].

فهذه عشرة مواضع اقتصر المصنف منها على ستة، وزاد ابن هشام عليه الأربعة الباقية[4]، وبقي عليها الواقعة بعد كلا، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، والواقعة بعد حتى الابتدائية، نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والتابعة لشيء من ذلك، نحو: إن زيدًا فاضلٌ، وإن عمرًا جاهل، فإن «إنَّ» في ذلك كله واجبة الكسر، والحق أن «إن» في ذلك كله ابتدائية، فهي داخلة في قولهما أولا: «أن تقع في الابتداء»[5].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٢/١).

(٢) انظر: التصريح على التوصيح للأزهري (٣٠٢/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٠/١).

(٤) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (٣٣٤/١، ٣٣٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٢/١).



الإعراب

قوله: «وفي سوى ذاك اكسر» فعل أمر وفاعل، «وفي سوى» متعلق به، و«ذاك» مضاف إليه، وتقدير البيت: وافتح همز إن لسد مصدرٍ مسدها ومسد معموليها، واكسر سوى ذلك[1].

[الحالات التي يجوز فيها فتح وكسر همزة إن]

١٨١ بَعْـــدَ إِذَا فُجَـــاءَةٍ ... ...

ثم شرع في المواضع التي يجوز فتح «إنَّ» وكسرها وهي تسع مواضع بقوله: (بعد إذا فُجَاءَةٍ[2])، كـ«خرجت فإذا إنك قائمٌ»، فيجوز كسرها على أنها واقعة موقع الجملة[3]، وفتحها على أنها مؤولة بالمصدر[4][5].

١٨١ .... أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْـدَهُ بِـوَجْهَيْنِ نُمِـي

(أو) بعد (قسم) ما (لا لام بعده بوجهين نُمي[6])، كقول رؤبة[7]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣١).

(٢) (الفُجاءة) بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول فجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة.

(٣) فالجملة مذكورة بتمامها.

(٤) ومعنى المفرد في المثال: «القيام» على جعله مبتدأ، وخبره محذوف أي: حاصل.

(٥) انظر: البهجة المرضية (١٦٥).

(٦) قوله: (نمي) أي: همز إن بقطع النظر عن كونه مفتوحًا أو مكسورة.

(٧) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٨٨). =



أَوْ تَحْلِفِـــــي بِرَبِّــــكِ العَلِــــيِّ   إِنِّـــي أَبُـــو ذَيَّالِــكَ الصَّـــبِيِّ[1]

يروي بكسر «إن» وفتحها، فالكسر على الجواب للقسم، والبصريون يوجبونه[2][3]، والفتح عند الكسائي والبغداديين[4]، وأوجبه أبو عبد الله الطوال[5] بتقدير علي، و«إن» مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو «تحلفي» بإسقاط الخافض[6].

ولو أُضْمِرَ فعلُ القسم وذُكِرَتِ اللام، أو لم تُذْكَرْ، أو ذُكِرَتِ اللام وذُكِرَ

= **الشاهد فيه قوله:** (أني) حيث يجوز في همزة «إنَّ» الكسر والفتح؛ لكونها واقعة بعد فعل القسم لا لام بعده، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل من الإعراب جواب القسم. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٤١، ٣٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/٢٣٢)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٠)، وتخليص الشواهد (٣٤٨)، وشرح ابن الناظم (١٢٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٨)، وشر التسهيل (٢/٥٢)، والجنى الداني (٤١٣)، وشرح ابن عقيل (١/٣٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (٢٣١)، ولسان العرب (١٥/٤٥٠) «ذا» واللمع في العربية ص٣٠٤، وتاج العروس «ذا».

(١) قوله: (ذيالك) اسم إشارة مضاف، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «الصبي» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو نعت عليه، أو نعت له.

(٢) انظر: همع الهوامع (١/١٦٦)، الارتشاف (٢/١٣٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٦).

(٣) إلى هنا انتهي سقط ق.

(٤) انظر: همع الهوامع للسيوطي (٢/١٦٦).

(٥) قوله: (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو، وهو من الكوفيين. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٤١٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٦).

فعل القسم، أو لم يذكر تعيَّن الكسر إجماعًا من العرب، نحو: والله إن زيدًا لقائمٌ، أو قائمٌ، وحلفت إن زيدًا لقائمٌ[1].

١٨٢ مَـعَ تِلْـوِ فَـا الجَـزَا ....

(مع) كونها (تلو فا الجزا[2])، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَنۡ عَمِلَ مِنكُمۡ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [الأنعام: ٥٤]، يجوز كسرها على معنى فهو غفور، وفتحها على معنى فالمغفرة حاصلة[3].

أو تقع في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأه نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة، أي: لأنه؛ لأن حرف الجزاء إذا دخل على «أن» لفظًا أو تقديرًا فتحت همزتها، فهو تعليل إفرادي، وقرأه الباقون من السبعة بالكسر[4] على أنه تعليل مستأنفٌ، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذٍ جملتان لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت سعاد[5]، والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف[6].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما في قوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

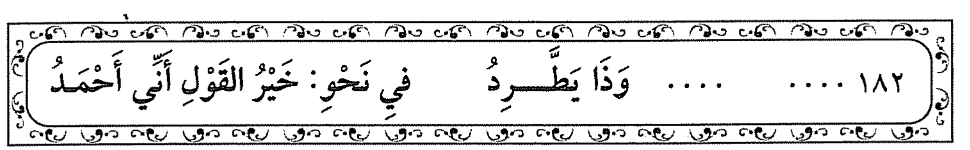
انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٧٦/١).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٦٥، ١٦٦).

(٤) انظر: النشر لابن الجزري (٣٧٨/٢).

(٥) شرح بانت سعاد (١٤٥، ١٤٦).

(٦) انظر: الكشاف للزمخشري (١٢٨/٣/١)، التصريح على التوضيح لأزهري (٣٠٦/١).



(وذا) أي: جواز الكسر والفتح (يطرد في) كل موضع وقعت فيه «أن» خبرًا عن قولٍ، وخبرها قولٌ، وفاعل القولين واحدٌ، (نحو: خير القول أَنِّي أحمد) الله، فالكسر على الإخبار بالجملة[1]، والفتح على تقدير: خير القول حمد الله[2].

ولو انتفى القول الأول فتحت وجوبًا، نحو: عملي أَنِّي أحمد الله؛ لأنها خبر عن اسم معنى غير قول، والتقدير: عملي حمد الله.

ولو انتفى القول الثاني أو وجد القولان، لكن اختلف القائل لهما كُسِرَتْ فيهما وجوبًا، **فالأول** نحو: قولي إني مؤمن، فالقول ـ بمعنى المقول ـ مبتدأ، وجملة «إني مؤمن» خبره، وهي نفسه في المعنى، فلا تحتاج لرابط، فلا يصح الفتح؛ لأن الإيمان[3] لا يخبر به عن القول؛ لاختلاف مورديهما، فإن الإيمان مورده الجنان، والقول مورده اللسان.

والثاني نحو: قولي إن زيدًا يحمد الله، بالكسر[4] على ما مر قبله، ولا يصح الفتح لفساد المعنى؛ إذ لا يصح أن يقال: قولي حَمِدَ زَيْدٌ الله؛ لأن «حمد زيد» غير قائم بالمتكلم، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه[5].

الإعراب

قوله: «بعد إذا فُجَاءَة»، «بعد» متعلق بـ«نمى» الآتي، و«إذا» مضاف إليه،

(١) ولم تحتج الجملة إلى رابط؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى.
(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).
(٣) في س: لأن الإيمان، لأن الإيمان، والمثبت من ق.
(٤) في س: فالكسر، والمثبت من ق.
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٧).



و«فُجَاءَة» نعت إذا، و«أو قسم»[1] معطوف على إذا، و«لا لام»، «لا» نافية للجنس، و«لا» اسمها مبني معها على الفتح، و«بعده» خبرها وهي واسمها وخبرها في موضع جر نعت لقسم، والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بعده، و«بوجهين» متعلق بـ«نمى»، و«نُمى» فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر ففيه يعود إلى همز «إن»، و«مع» معطوف بإسقاط العاطف على بعد، و«تلو» مضاف إليه، و«فا» مجرور بإضافة «تلو» إليه، و«الجزاء» أيضًا مجرور بإضافة فاء إليه، والتقدير: نمى همز إن بوجهين بعد إذا الفجائية، وبعد قسم لا لام بعده[2].

وكذا يجوز الوجهان إذا وقعت بعد واو[3] مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه[4]، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]، وقرأ نافع وأبو بكر بكسر ﴿وَإِنَّكَ لَا تَظْمَؤُا﴾[5]. أما على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها، أو بالعطف على جملة «إنَّ» الأولى، وهي: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ﴾ وعليهما فلا محل لها من الإعراب[6]، وقرأ باقي السبعة بالفتح بالعطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾[7] من عطف المفرد على مثله،

---

(١) في س: وقسم، والمثبت من ق.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٥).

(٣) قوله: (الواو) ليست الواو قيدًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٧٨/١).

(٤) قوله: (صالح للعطف عليه) احترز عن «إن لي مالا» و«إن عمرًا فاضل»، فما لا غير صالح للعطف إن الثانية عليه للصيرورة المعنى: إن لي مالا وفضل عمرو. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٧٨/١).

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣٢٢/٢)، الإتحاف (٣٠٨).

(٦) التصريح على التوضيح للأزهري (٣٠٨/١).

(٧) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٣٢٢/٢)، الإتحاف (٣٠٨).

والتقدير: أن لك عدم الجوع، وعدم الظمأ[١].

وإما وقوع «إنَّ» بعد حتى فيجوز فيها الوجهان لكن ليس في محل واحدٍ كما مر قبله، بل يختص الكسر في الابتدائية[٢]، نحو: «مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه»؛ لأن حق الابتدائية بمنزلة «ألا» الاستفتاحية فتكسر «إنَّ» بعدها، ويختص الفتح بالجارة والعاطفة[٣]، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل[٤]، فـ«حتى» في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة، ولأن تكون عاطفة، وأن فيهما مفتوحة، وإن قدرت حتى جارة، فـ«إن» في موضع جر بها، وإن قدرتها عاطفة فـ«إن» في موضع نصب، والتقدير ـ على الجر ـ: عرفت أمورك إلى فضلك، وعلى النصب: عرفت أمورك وفضلك. أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المعطوف[٥].

ويجوز فيها الوجهان أيضًا إذا وقعت بعد «أَمَا» بفتح الهمزة وتخفيف الميم، نحو: «أَمَا إنك فاضل» فالكسر على أن «أَمَا» حرف استفتاح فتكون حرفًا واحدًا بمنزلة «ألا» الاستفتاحية[٦]، وتلك[٧] تكسر[٨] «إنَّ» بعدها، والفتح

(١) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨).
(٢) قوله: (الابتدائية) أي: التي تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهي بمعنى فاء السببية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٨).
(٣) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨).
(٤) قوله: (حتى أنك فاضل) الأظهر أنها عاطفة، ومثال الجارة أصاحبك حتى إنك تعصي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٨).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨).
(٦) وهي حرف استفتاح بسيط لا مركب كما قيل من همز الاستفهام وما النافية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٨).
(٧) قوله: «تلك» سقطت من ق.
(٨) قدم الكسر لأنه الكثير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٨).



على أنها مركبة من همزة الاستفتاح، و«ما» التامة[1] بمعنى شيء[2]، وصار بعد التركيب بمعنى «أحقا» بتقديم الهمزة على «حقا» على الصواب لا بإسقاطها كما قال الموضح في الحواشي، وهو قليل[3].

أو وقعت بعد لام[4] جرم، والغالب الفتح، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه[5]: أن «جرم» فعل ماض معناه وجب، وأن وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، و«لا» صلة زائدة للتوكيد[6]، والفتح عند الفراء على أن «لا جرم» مركبة من حرف واسم[7] بمنزلة لا رجل في التركيب، ومعناها بعد التركيب لابد، أو «لا محالة»، و«من» أو «في» بعدهما مقدرة، أي: لابد من أن الله يعلم، أو لا محالة في أن الله يعلم، والكسر على ما حكاه الفراء عن العرب من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: «لا جرم لآتينك»[8]، ولا جرم إنك ذاهب، بكسر إن[9].

١٨٣ وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ   لَامَ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ

(١) في ق: العامة.
(٢) وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية، وقال المبرد: حقًّا مصدر لحق محذوفًا، وأن وصلتها فاعل. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٨).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨).
(٤) في س: لا، والمثبت من ق.
(٥) الكتاب لسيبويه (٣/١٣٨).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٩).
(٧) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٨).
(٨) قوله: (لا جرم لآتيتك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٧٩).
(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٠)، همع الهوامع للسيوطي (٢/١٦٧).



(وبعد) إن (ذات الكسر تصحب الخبر) جوازًا (لام ابتداء) أُخِّرَتْ إلى الخبر؛ لأن القصد بها التأكيد، و«إن» للتأكيد، فكرهوا الجمع بينهما (، نحو: إنِّي لَوَزَر) أي: لمعين، وإن زيدًا لفاضل[١]، وتسمى اللام «المزحلقة، والمزحلفة» بالقاف والفاء[٢]؛ لأن أصل: «إن زيدًا فاضل»؛ لِأن زيدًا فاضل، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين، فزحلقوا اللام دون «إن»؛ لئلا يتقدم معمولها عليها[٣]، وإنما لم ندع أن الأصل[٤] «إن لزيدًا فاضلٌ»؛ لئلا يحول[٥][٦] ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في المغني[٧].

وإنما دخلت اللام بعد «إن»؛ لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد، قاله سيبويه[٨]، وسميت لام الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد «إن» المكسورة بشروط[٩]، أشار إلى أولها بقوله:

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٦٦).

(٢) (المزحلفة) بالفاء أي: لأنها زحلفت عن محلها، والمزحلقة بالقاف لأنها زحلقت عن مكانها، وهما بمعنى واحد، أي: دفعت عن محلها. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٢١).

(٣) قوله: (لئلا يتقدم معمولها عليها) أي: لو أخرت إن، ولو قيل: لزيدًا إن قائم لزم عليه تقديم معمول إن عليه وهو اسمها على الحرف وهو إن، وذلك ممنوع. حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٢١).

(٤) قوله: (وإنما لم ندع أن إن) أي: إنما لم ندع أن إن مقدمة على اللام، بل جعلنا اللام مقدمة على إن وزحلقت. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٢١).

(٥) قوله: (لئلا) أي: فلو جعلت «إن» مقدمة على اللام للزم أن اللام لها الصدر حائلة بين العامل وهو إن وبين المعمول وهو اسمها. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٢١).

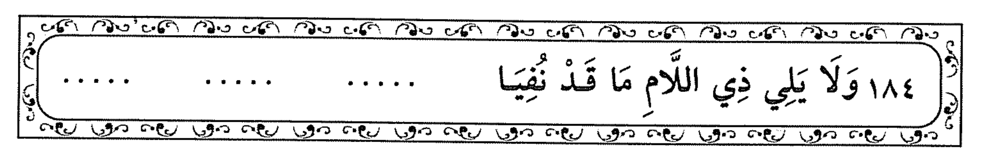
(٦) قوله: (لئلا يحول) أي: مع أن الذي لها الصدر لا يقع بين العامل والمعمول. انظر: حاشية الدسوقي على المغني (١/٥٢١).

(٧) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (١/٥٢١)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٠٨).

(٨) انظر: الكتاب لسبيويه (٣/١٤٦، ١٤٧).

(٩) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١١).





١٨٤ وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا …… …… ……

(ولا يلي[١] ذا اللام ما قد نفيا) فلابد أن يكون مثبتًا سواء أكان مفردًا، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، أو جملة مصدرة بمضارع، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤] أو جارًا مجرورًا، أو ظرفًا إذا لم يقدر متعلقها[٢] ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وإن زيدًا لعندك، أما إذا قُدِّرَا متعلقين بـ«استقر» لم تدخل عليها[٣] اللام؛ لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه، كما سيأتي، أو جملة اسمية على قلة، نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، وليس نحن ضمير فصل، خلافًا للجرجاني[٤].

١٨٤ …… …… …… وَلَا مِنْ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

(ولا) يليها (من الأفعال[٥] ما) كان ماضيًا متصرفًا عاريًا عن قد،

---

(١) قوله: (ولا يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل، وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام وما نُفِي بأداة النفي مع أنه ممتنع، وإنما لم يلها لأن غالب أداة النفي مبدوءة باللام، فلو وليتها لزم توالي لامين وهو مكروه وحمل الباقي، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الاثبات وبين حرف النفي. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨١).

(٢) في ق: متعلقهما.

(٣) قوله: «عليها» ليست في ق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣١١).

(٥) قوله: (من الأفعال) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨١)

(كرضيا)[1]، ولابد أن يكون الخبر مؤخرًا عن الاسم، فهذه ثلاثة شروط[2]، خرج بذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٢]، لتقدم الخبر، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، لنفي الخبر، وشذ قول الشاعر[3]:

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا ... لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

من وجهين: دخول اللام على الخبر المنفي، وتعليق الفعل عن العمل، حيث كسرت إن، وكان القياس أن لا تعلق؛ لأن الخبر المنفي ليس صالحًا للام، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ﴾ [البقرة: ١٣٢]؛ لأن الخبر ماض[4]، فإن كان ماضيًا غير متصرف دخلت عليه[5]، نحو: إن زيدًا لعسى أن

---

(١) فلا تقول: إن زيدًا لرضي، أي: على أن اللام للابتداء، فيقال على أنها للقسم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨١).

(٢) الشروط التي ذكرها هي: كونه مؤخرًا عن الاسم، وكونه مثبتًا، وكونه غير ماض.

(٣) **قال العيني في شرح الشواهد:** قاله أبو حزام بن غالب بن الحارث العلكي، وهو من الوافر، والمعنى: أعلم وأجزم أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء، ولولا الضرورة كان حقه أن يقول: للاسواء ولا متشابهين، وقيل معناه: أعلم أن تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين.

الشاهد في قوله: (للامتشابهان) حيث زيدت اللام للتأكيد في الخبر المنفي بلا وهو شاذ، والسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة، فلذلك صح وقوعه خبرًا عن متعدد. (١/٣٨١)، وانظر: خزانة الأدب (١٠/٣٣٠، ٣٣١)، والدرر (٢/١٨٤)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٧)، وشرح التصريح (١/٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/٢٤٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٥)، وجواهر الأدب (٨٥)، وتخليص الشواهد (٣٥٦)، وشرح ابن عقيل (١٨٦)؛ والمحتسب (١/١٤٣)؛ وهمع الهوامع (١/١٤٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١١، ٣١٢).

(٥) قوله: (عليه) أي: اللام.



يقوم[١]؛ لأن الفعل الجامد كالاسم[٢].

١٨٥ وَقَدْ يَلِيْهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

(وقد يليها) الماضي المتصرف **(مع)** كون **(قد)** قبله **(كإن ذا قد سَمَا على العِدَا مستحوذًا)** أي: مستوليًا[٣]؛ لشبه الماضي المقرون بـ«قد» بالمضارع؛ لقرب زمانه من الحال، والمضارع شبيه بالاسم، ومشابه المشابه مشابه[٤].

الإعراب

قوله: «وبعد ذات الكسر تصحَب الخبر»، «بعد» متعلق بـ«تصحَب»، و«ذات[٥]» مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف، و«الكسر» مجرور بإضافة ذات إليه، و«تصحب[٦]» فعل مضارع، و«الخبر» مفعول مقدم[٧]، و«لام» فاعل تصحَب مؤخر[٨]، ويجوز العكس، و«ابتداء» مضاف إليه، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل محذوف، و«إني»[٩] إن و[١٠]

---

(١) في س: تقوم، والمثبت من ق.

(٢) قوله: (كالاسم) أي: الجامد في عدم التصرف. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٨١/١).

(٣) البهجة المرضية للسيوطي (٥١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٢/١).

(٥) قوله: (ذات) أي: صاحب.

(٦) قوله: (تصحب) بفتح الحاء المهملة.

(٧) قوله: (مقدم) أي: مقدم على الفاعل.

(٨) قوله: (مؤخر) أي: عن المفعول.

(٩) قوله: (إني) بكسر الهمزة.

(١٠) قوله: «و» مثبت من ق، غير ثابتة في س.



اسمها، و«لوزر[١]» صفة مشبهة خبرها، وجملة: «إن» ومعمولها مقولة لمحذوف مجرور بإضافة نحو إليه، وتقدير البيت: وتصحَب لامُ الابتداء الخبرَ بعد إن ذات الكسر، وذلك نحو قولك: إني لوزَر، و«لا» نافية، و«تلي» مضارع ولي، و«ذا» اسم إشارة في محل نصب، و«اللام» بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له، و«ما» موصول اسمي في محل رفع فاعل تلي، وجملة «قد نفيا[٢]» صلة ما، و«لا» حرف عطف، و«نفي» و«من الأفعال» متعلق بحال محذوف من ما الثانية، و«ما» موصول اسمي[٣] أيضًا معطوف على الأولى، و«كرضيا[٤]» في موضع جملة ما الثانية، وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفى ولا الخبر الذي كرضى حال كونه من الأفعال هذه اللام ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول، وذلك جائز في الشعر[٥].

١٨٦ وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخَبَر ....

(وتصحب) اللام[٦] (الواسط[٧] معمول الخبر)؛ لأنه من تتمة الخبر بثلاثة شروط أيضًا: تقدمه على الخبر، وكونه غير حال[٨]، وكون الخبر صالحًا

(١) قوله: (لوزر) بفتح الزاي.

(٢) قوله: (نُفِيَا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق.

(٣) قوله: (اسمي) مثبتة من ق، وليست في س.

(٤) قوله: «كـ رَضِيَا» أراد لفظه.

(٥) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٥، ٣٦).

(٦) قوله: (اللام) أي: لام الابتداء.

(٧) قوله: (الواسط) أي: الواسط بين المبتدأ والخبر.

(٨) قوله: (غير حال) مثله التمييز، والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة، وإذا قدم صار مبتدأ، واللام تدخل عليه بخلافهما. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٨٣).

للام، نحو: إن زيدًا لعمرًا ضارب، وقد تدخل على الخبر، والحالة هذه دون معموله، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١]، وقد تدخل عليهما معًا، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح[١][٢]، وذلك قليل، أجازه المبرد، ومنعه الزجاج وهو الصحيح[٣]، وخرج بذلك نحو: إن زيدًا جالسٌ في الدار؛ لتأخر المعمول[٤]، ونحو: إن زيدًا راكبًا منطلقٌ؛ لأن المعمول حال، ولم تسمع[٥] دخول اللام عليه[٦]، ونحو: إن زيدًا عمرًا ضَرَبَ؛ لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلًا ماضيًا[٧].

١٨٦ .... وَالفَصْلَ ....

(و) تصحَب ضمير (الفصل[٨]) وهو المسمَّى عند الكوفيين عمادًا؛ لأنه

---

(١) اللام الثانية زائدة لا ابتدائية لدخولها على الخبر مع تقدم معموله عليه. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (٣٧٢/١).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١/٢)، شرح ابن الناظم (٦٦).

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣١/١).

(٤) ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن.

(٥) في ق: يسمع.

(٦) وقد نص الأئمة على منعه. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٣/١).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٣١٣/١).

(٨) **قال الصبان**: هو حرف لا محل له من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، فتسميته ضميرًا مجازٌ علاقته المشابهة في الصورة، وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب، كما أن اسم الفعل كذلك، وقيل: محله محل ما قبله، وقيل: محل ما بعده، ففي زيد هو القائم محله رفع باتفاق الأخرين، وفي نحو: كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو: إن زيدًا هو القائم بالعكس. حاشية الصبان على الأشموني (٢٨٢/١).

يُعتمد عليه في تأدية المعنى[1]، وضمير الفصل عند البصريين؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت[2]، وإنما دخله[3] اللام لأنه مقو للخبر؛ لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، وذلك بلا شرطٍ، ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر، نحو: هو[4] القائم زيد، على أن الأصل: زيدٌ هو القائم، فلذلك قال ابن عقيل: وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر[5]، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، هذا إذا لم يعرب «هو» الداخلة عليه اللام مبتدأ، فإن أعرب مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر «إن» فلا يكون ضمير الفصل فصل؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح[6].

١٨٦ .... وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

(و) تصحَب (اسمًا حَلَّ قبله الخبر)[7][8]، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، أو معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفًا، نحو: إن عندك

(١) فالمتكلم يعتمد عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٢).
(٢) وذلك نحو: زيد هو القائم.
(٣) في ق: تدخله.
(٤) قوله: «هو» غير مثبت في ق.
(٥) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٧٢).
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).
(٧) قوله: (حل قبله الخبر) في هذا البيت إبطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني، وهو دافع للإبطاء على الأصح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٣).
(٨) قوله: (اسمًا حلَّ قبله الخبر) أي: أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر.

لزيدًا مقيمٌ، أو جارًّا ومجرورًا، نحو: إن في الدار لزيدًا جالسٌ[(١)].



تَنْبِيهٌ

ما ذكر في المعمول هو ما قاله ابن قاسم والسيوطي[(٢)]، وإن منعه ابن عقيل في أول باب «إن» فقال: لا يجوز أن تقول: إن بك زيدًا واثقٌ، وإن عندك زيدًا جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم[(٣)(٤)].

والحاصل: أن لام الابتداء تدخل بعد «إن» المكسورة على أربعة أشياء: اثنين مؤخرين[(٥)]، واثنين متوسطين، فالمتأخران:

أحدهما: الخبر إذا لم يكن منفيًا[(٦)]، ولا ماضيًا متصرفًا متجردًا من قد، وأما المتوسطان فهما ضمير الفصل ومعمول الخبر[(٧)]، فلا[(٨)] تدخل اللام على غير ذلك، وسمع في مواضعَ خُرِّجَتْ على زيادتها نحو[(٩)]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٤).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥١)، شرح المرادي على الألفية (١/٢٢٦).

(٣) قال الخضري: قوله: (أجازه بعضهم) هو الظاهر؛ لأنه يقدم في ما، وهذه أقوى بدليل تقديم الخبر هنا لا هناك. انظر: الحضري على اب عقيل (١/١٨٨).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية (١/٣٤٩).

(٥) في ق: متأخرين.

(٦) في س: متعينًا، وفي ق: منفيًا.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥).

(٨) في س: ولا، والمثبت من ق.

(٩) سبق تخريجه.

الشاهد هنا: في لعجوز حيث دخلت اللام على خبر المبتدأ مؤخرًا، وهو مؤول على زيادتها، أو دخولها على مبتدأ محذوف، و«الشهربة» العجوز الفانية. انظر: الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٣٧٤).



أَمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ....

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[(١)] ....

قال ابن الناظم: وأحسن ما زيد فيه قوله[(٢)]:

إِنَّ الخَلافَةَ بَعْدَهُمْ لَدَمِيمَةٌ وَخَلَائِفُ ظُرُفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ

أي: لتقدم إن في أحد الجزأين[(٣)].

الإعراب

قوله: «وتصحَب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى لام

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٨/٤)، والإنصاف (٢٠٩/١)، وتخليص الشواهد (٣٥٧)، والجنى الداني (١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (٨٧)، وخزانة الأدب (١٦/١، ٣٦١/١٠، ٣٦٣)، والدرر (١٨٥/٢)، ورصف المباني (٢٣٥، ٢٧٩)، وسر صناعة الإعراب (٣٨٠/١)، وشرح شواهد المغني (٦٠٥/٢)، وشرح المفصل (٦٢/٨)، ٦٤؛ وكتاب اللامات (١٥٨)، ولسان العرب (٣٩١/١٣) «لكن»، ومغني اللبيب (٢٣٣/١، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢٤٧/٢)، وهمع الهوامع (١٤٠/١).
الشاهد فيه: قوله: (لعميد) حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكن»، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٢) البيت بلا نسبة في تلخيص الشواهد (٣٥٨)، والمقاصد النحوية (٢٥٢/٢)، والدرر السنية (٣٧٤/١)، وشرح ابن الناظم (٦٧)، وشرح الكافية الشافية (٤٩٤/١)، ومعاني القرآن (٤٥/٣).
قال شيخ الإسلام زكريا: الشاهد فيه قوله: (لمما) حيث دخلت فيه اللام مع أنه خبر مبتدأ مؤخر فهي زائدة، لكنها زيادة، حسنها دخول اللام قبلها على خبر إن وهو دميمة بالدال المهملة من الدمامة وهو الحقارة، والخلائف جمع خليفة، و«ظُرف» بضم الظاء المعجمة جمع ظريف، وما بمعنى من أي: لمن الذين أحقرهم بالنسبة إلى من سلف منهم، وإن كان الذين أحقرهم ظرفًا. الدرر السنية (٣٧٤/١، ٣٧٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥١، ٥٢).

الابتداء، و«الواسط» معمول تصحَب، و«معمول الخبر» بدل منه، أو حال، و«الفصل» معطوف على مفعول «تصحَب» بعد حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: وضمير الفصل، و«حل» فعل ماض، و«قبله» منصوب على الظرفية بـ«حل»، و«الخبر» فاعل «حل»، والجملة في موضع نصب نعت لاسم، والرابط بينهما الضمير في «قبله»[1].

١٨٧ وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوْفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا ....

(ووصل ما) الحرفية الزائدة (بذي الحروف) المذكورة أول الباب إلا «ليت» (مبطل إعمالها)[2]، فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجملة الاسمية، وتهيئوها للدخول على الجمل الفعلية[3].

قال في المغني: وتسمى «ما» الكافة لعمل النصب والرفع، مثال «إن وأن» قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨][4]، فإن في الأولى مكسورة، ومدخولها جملة فعلية، وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية، ومثال كان قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

ومثال: «**لعل**» قول الشاعر[5]:

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٦).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٦/١).

(٤) المغني بحاشية الدسوقي (٦٦٤/١).

(٥) هذا البيت للفرزدق ويندد بعبد قيس وهو رجل من بني عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر بها، وهو من الطويل.

الشاهد فيه قوله: (لعلما أضاءت) حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن العمل في الاسم=

... ... لَعَلَّ مَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا

ومثال «لكن» قوله[1]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ ....

بخلاف قوله[2]:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَي[3] فَسَوْفَ يَكُونُ

فـ«ما» اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على أنها اسم لكن،

= والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة أضاءت مع فاعله كما هو واضح بأدنى تأمل. انظر: سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٦٥/١)، وطبقات فحول الشعراء (٣٩٩/١)، وهو من شواهد الإيضاح للفارسي (١٦١) وشرح المفصل (٥٧/٨) والمغني (٣٧٨) والهمع (١٤٣/١) وشرح الأشموني (٢٨٤/١).

(١) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (١٨٠/١).
الشاهد فيه قوله: (لكنما) فإن ما في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية، وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه. سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٦٥)، وإصلاح المنطق (٢١)، والإنصاف (٨٤/١)، وشرح أبيات سيبويه (٣٨/١)، وشرح شواهد الأيضاح (٩٢)، وشرح شواهد المغني (٣٤٢/١، ٦٤٢/٢)، ولسان العرب (٩/١١) «أثر»، وتاج العروس «أثل» «لو»، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٣٤٠)، ومغني اللبيب (٢٥٦/١)، وهمع الهوامع (١٤٣/١).

(٢) البيت من الطويل، للأفوه الأودي في الدرر (٤٠/٢)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي (٩٩/١)، وأوضح المسالك (٣٤٨/١)، وشرح التصريح (٢٢٥/١، ومعجم البلدان (٢٢٠/٢) «الحجاز»، والمقاصد النحوية (٤١٥/٢)، وهمع الهوامع (١١٠/١)، شرح الأشموني (٢١٨/١)، سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (١٦٤)، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٤٨/١).
الشاهد فيه قوله: (ولكنما يقضى) حيث أعمل «لكن» مع اتصالها بـ«ما»؛ لأن «ما» هذه موصولة لا زائدة، بدليل عود الضمير في «يقضى» عليها.

(٣) في ق: تقضى.



و«يُقضي» صلتها، وجملة «فسوف يكون» خبرها[1].

وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها[2]، وأما «ليت» فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الأصح، ويجوز إعمالها استصحابًا للأصل حتى[3] قيل بوجوبه، ويجوز إهمالها حملًا على أخواتها[4]، وقد روي بهما قول النابغة الذبياني[5]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروي بنصب «الحمام» ورفعه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال[6].

قال في شرح التسهيل: بإجماع[7]، وقال في شرح الكافية: ورفعه أقيس[8]،

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٧/١).

(٢) قوله: (اختصاصها) أي: بالأسماء.

(٣) قوله: «حتى قيل» في س وقيل، والمثبت من ق.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٧/١).

(٥) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٢٤).
الشاهد فيه: (ليتما هذا الحمام) فإنه قد روي برفع الحمام وبنصبه. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٥٠/١) والخزانة (٢٩٧/٤)، وشواهد العيني (٢٥٤/٢)، وشعراء النصرانية (٦٦٤)، والمغني (٦٦/١)، وشرح ابن يعيش (٥٨/٨) شرح الكافية الشافية (٤٨٠/١)، الكتاب (١٣٧/٢)، والأصول (٢٣٣/١)، ومعاني الحروف للرّمّانيّ (٨٩)، واللّمع (٣٠٣)، والأزهيّة (٨٩)، والإنصاف (٤٧٩/٢)، وشرح المفصّل (٥٨/٨)، والمقرّب (١١٠/١).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٧/١).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (٣٨/١).

(٨) شرح الكافية الشافية (٤٨١/١).

لكن قوله: بإجماع يرده ما مر أن بعضهم يقول بوجوب الإعمال، ولعله لم يعتبر[1].

قوله: وقيل هذا البيت[2]:

احْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إِذَا نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

وبعده:

فَحَسَّبُوهُ فَوُجُدُوهُ[3] كَمَا ذَكَرَتْ ... تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَزِدِ

فَكَمُلَتْ مِائَةٌ فِيهَا حَمَامَتُهَا ... وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ العَدَدِ

والمعنى كن حكيمًا كفتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تبصر من[4] ثلاثة أيام، وقصتها: أنها كان لها قطاةٌ، ثم مرَّ بها سرب من القطا بين جبلين، فقالت[5]:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ ... إِلَى حَمَامَتِيَهْ

وَنِصْفُهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

فَنُظِرَ فإذا القطا قد وقع في شبكة صيادٍ، فعده فإذا هو ست وستون قطاة،

---

(١) قال الصبان: ولم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهيًا فحكى الإجماع. حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٤).

(٢) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (٢٤)، وانظر: المعاني الكبير (٢٩٩)، والكتاب لسيبويه (١/١٦٨)، والمقال في شرح كتاب الأمثال (٢٦٥)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٧)، وتاج العروس (٣١/٥٢١)، ولسان العرب (١٢/١٥٩)، وخزانة الأدب (١٠/٢٥٣).

(٣) في س: فألفوه، والمثبت من ق.

(٤) قوله: «من»: ليست في س، وهي مثبتة على هامش ق من غير تصحيح.

(٥) الرجز في يوان النابغة الذبياني (٢٤)، والدرر (١/٣٠٨)، ولسان العرب (١٢/١٥٩)، خزانة الأدب (١٠/٢٥٧)، التصريح على التوضيح (١/٣١٨)، جمهرة الأمثال (١/٤٠٥).

فإذا ضم ذلك ونصفه إلى قطاتها كان مائة[1].

تَنْبِيهٌ

خرج بالحروف المذكورة أول الباب «عسى»، و«لا» فإن «ما» لا تتصل بهما[2].

١٨٧ .... وَقَدْ يَبْقَى العَمَلُ

(وقد يبقى العمل[3]) في الجميع حكى الأخفش: «إنما زيدًا قائمٌ»، وقيس عليه الباقي هكذا قال المصنف تبعًا لابن السراج والزجاج[4].



الإعراب

قوله: «ووصل» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، ونعتها محذوف، تقديره: الحرفية الزائدة كما مر، و«بذى» متعلق بـ«وصل»، وهو اسم إشارة، و«الحروف» بالجر نعت لذي أو بيان لها على الخلاف في ذلك، و«مبطل» خبر المبتدأ، وهو اسم فاعل معتمد على المبتدأ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى وصل، و«إعمالها» مفعول «مبطل»، و«قد» حرف تقليل هنا، و«يُبْقَى» مضارع مبني لما

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٨/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٦/١).

(٣) قوله: (وقد يبقى العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت، وللتحقيق بالنسبة لليت لأن إعمالها كثير، بل أوجبه بعضهم، ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه. انظر: حاشية الصبان على الأشموني على الألفية (٢٨٤/١).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٨/٢)، الارتشاف (١٥٨/٢) الأصول (٢٣٢/١)، التصريح على التوضيح للأزهري (٣١٨/١)، المفصل للزمخشري (٢٩٣)، البهجة المرضية للسيوطي (٥٢).



لم يسم فاعله، و«العمل» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ«يبقي»، والجملتان الاسمية والفعلية مستأنفتان(١).

١٨٨ وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

(وجائز رفعك معطوفًا على منصوب إن) المكسورة **(بعد أن تستكملا)** الخبر، نحو قول الشاعر(٢):

وَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

فعَطَفَ الأب على محل الاسم بعد استكمال الخبر، وهو لنا(٣)، ومثل ذلك قولك: إن زيدًا قائمٌ وعمرٌو، بالعطف على محل اسم «إن»(٤).

١٨٩ وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنّ ... .

(وألحقت بإنَّ) المكسورة **(لكنَّ)** باتفاق(٥) **(وأنَّ)** المفتوحة على

(١) تمرين الطلاب للأزهري (٣٦).

(٢) البيت من الطويل، قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ولم نقف له على نسبة إلى قائل معروف، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به.
الشاهد فيه قوله: (والأب) حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن بعد أن جاء بخبر إن وهو لنا. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٥٤، ٣٥٥)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٥٣)، وتخليص الشواهد (٣٧٠)، والدرر (٢/٤٧٩)، وشرح ابن الناظم (١٢٦)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، والمقاصد النحوية (٢/٢٦٥)، وهمع الهوامع (٢/١٤٤)، التصريح على التوضيح (١/٣٢٠).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٠).

(٤) فمحل اسم إن مرفوع؛ لأنه مبتدأ.

(٥) قوله: (باتفاق)، ولهذا قدم المصنف لكن على (إن). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٧).

الصحيح[1]، مثال لكن قول الشاعر[2]:

وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ ... وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَالخَالُ

فعطف «الخال» على محل «عمي» بعد استكمال الخبر، وهو الطيب[3].

تَنْبِيهٌ

أطلق المصنف في إلحاق «لكن» و«أن» مع أن «لكن» ملحقة باتفاق، و«أن» على الصحيح كما مر، لكن بشرط تقدم علم عليها، كقول الشاعر[4]:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

أو معناه[5]، نحو: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٣).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٥٥)، وتخليص الشواهد (٣٧٠)، والدرر (٢/٤٨٤)، وشرح الأشموني (١/١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/٣١٦)، وهمع الهوامع (٢/١٤٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٠)، وشرح الكافية الشافية (١/٥١١).

الشاهد فيه قوله: (والخال) حيث جاء به مرفوعًا بالعطف على محل اسم لكن الذي هو قوله: (عمي) بعد أن جاء بخبر لكن الذي هو قوله: (الطيب الأصل). انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٥٦)

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٠، ٣٢١).

(٤) البيت من الوافر وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه (١٦٥)، والتصريح على التوضيح (١/٢٢٨)، والكتاب لسيبويه (١/٢٩٠)، والعيني (٤/٣١٥)، ودلائل الإعجاز للجرجاني (٢٤)، والإنصاف (١٩٠)، وشرح المفصل (٧/٦٩)، والخزانة (٤/٣١٥).

الشاهد فيه قوله: (أنا وأنتم بغاة) حيث ورد ما ظاهره أنه عطف بالرفع وهو قوله: (وأنتم) على محل اسم أن الذي هو (نا) قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله: (بغاة). انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٦١).

(٥) قوله: (أو معناه) أي: دال معناه كالأذان في الآية الشريفة، أي: إعلام. انظر: حاشية=



﴿ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، فعطف «رسوله» على محل الجلالة بعد استكمال الخبر، وهو ﴿بريء﴾[1]، وهذا قول بعض البصريين، وهو المشهور، وقول المحققين من البصريين على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم، بل على أنه مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة، والتقدير: ورسولُه بريءٌ، ولنا الأبُ النجيبُ، والخال الطيب الأصل، أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصلٌ، فهو من عطف مفرد على مفرد، فـ«رسوله» معطوف على الضمير المستتر [في بريء، أي: بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين، و«الأب» معطوف على الضمير المستتر في «لنا»][2][3] لوجود الفصل بالصفة والموصوف، و«الخال» معطوف على الضمير المستتر في «الطيب»؛ لوجود الفصل بالمضاف إليه.

ولا يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، وأجازه الكسائي مطلقًا متمسكًا بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، فعطف الصابئون بالرفع على محل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ قبل استكمال الخبر، وهو ﴿ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم[4]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فعطف ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر، وهو يصلون[5]، ....

= الصبان على الأشموني (١/٢٨٧).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٠).

(٢) ما بين القوسين مثبت من التصريح لحاجة السياق إليه (١/٣٢١).

(٣) في ق: الطيب، وليس مثبت في س.

(٤) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث. انظر: البحر المحيط (٧/٢٤٨)، الكشاف للزمخشري (٣/٢٧٢).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٢).



وكقول الشاعر[1]:

.... وَإِنِّـــي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيـــبُ

فعطف «قيارٌ» بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر، وهو «غريب»، ويقول بشر بن حازم[2]:

وَإِلَّا فَـــاعْلَمُوا أَنَّـــا وَأَنْـــتُم بُغَـــاةٌ مَـــا بَقِينَـــا فِـــي شِـــقَاقِ

فعطف «أنتم»، وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه، أو المشارك لغيره، وأجازه الفراء بشرط خفاء إعراب الاسم[3] كما في بعض هذه الأدلة المتقدمة، وهي ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٦٢] الآية، والبيتان.

ويمنع إن كان الاسم معربًا كما في: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية، وما تمسكًا به من الأدلة المتقدمة خَرَّجها المانعون من البصريين على التقديم والتأخير، فيكون

(١) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات (١٨٤)، والإنصاف (٩٤)، وتخليص الشواهد (٣٨٥)، وخزانة الأدب (٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠، ٣١٣، ٣٢٠)، والدرر (٤٨١/٢، ٤٨٣/٢)، وشرح أبيات سيبويه (٣٦٩/١)، وشرح شواهد المغني (٨٦٧)، وشرح المفصل (٦٨/٨)، والشعر والشعراء (٣٥٨)، والكتاب (٧٥/١)، ولسان العرب (١٢٥/٥)، «قير»، ومعاهد التنصيص (١٨٦/١)، والمقاصد النحوية (٣١٨/٢)، ونوادر أبي زيد (٢٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٠٣/١)، وأوضح المسالك (٣٥٨/١)، ورصف المباني (٢٦٧)، وسر صناعة الإعراب (٣٧٢)، وشرح الأشموني (١٤٤/١)، ومجالس ثعلب (٣١٦، ٥٩٨)، وهمع الهوامع (١٤٤/٢).
الشاهد فيه قوله: (فإني وقيار لغريب) حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو قيار على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم قبل أن يُجاء بخبر إن الذي هو لغريب. انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (٣٥٨/١، ٣٥٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) معاني القرآن للفراء (٣١٠/١).



﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبر «إن»، وخبر ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ محذوفًا، أي: «والصابئون والنصارى كذلك»، أو على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، فيكون ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ خبر ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾، وخبر «إن» محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه، كقول الشاعر(١):

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا ... وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ

حذف خبر «إن» لدلالة خبر المبتدأ عليه، والتقدير(٢): فإني دنف أي: مريض وأنتما دنفان، ويتعين التوجيه(٣) الأول، وهو التقديم والتأخير في قوله: (وإني وقيار)، والأصل: فإني لغريب، وقيار غريب، ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني، وهو الحذف من الأول لأجل اللام؛ لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ إلا أن قدرت زائدة في مثلها في قوله(٤):

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ....

ويصير التقدير: فإني غريب، وقيار لغريب، ويتعين التوجيه الثاني، [وهو

---

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: قد أنشد أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب هذا البيت، ولم يعزه إلى قائل معين، وبحثت عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به. اهـ وهو من الطويل.
الشاهد فيه قوله: (فإني وأنتمان دنفان) فإنه يتعين أن يكون قوله: (أنتما) مبتدأ خبره قوله: (دنفان)، ويكون خبر: «إن» محذوفًا لدلالة خبر المبتدأ عليه، وأصل الكلام: «فإني دنف وأنتما دنفان». انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٣٦٣)، تخليص الشواهد (٣٧٤)، وشرح التصريح (١/٢٢٩)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٦٦)، ومغني اللبيب (٢/٤٧٥)، والمقاصد النحوية (٢/٢٧٤)، شرح الأشموني (١/٣١٤)،.
(٢) قوله: التقدير غير مثبتة في ق.
(٣) في س: الوجه، والمثبت من ق.
(٤) سبق الكلام عليه.



حذف الأول][1] في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بالرفع، والتقدير: إن الله يصلي، وملائكته يصلون، ولا يتأتى فيه التوجيه الأول؛ لأجل الواو في يصلون؛ لأنها للجماعة المشتركة، والله تعالى واحد لا شريك له، إلا إن قدرت الواو لتعظيم للواحد، مثلها في قوله: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]؛ فإنها لتعظيم الواحد المخاطب، ويصير التقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون[2].

الإعراب

قوله: «وألحقت» فعل ماض مبنيٌّ للمفعول، و«بإن» بكسر الهمزة متعلق بـ«ألحقت» و«لكن»[3] في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بألحقت، و«أن» بفتح الهمزة[4] معطوف على لكن[5].

> ١٨٩ .... مِـنْ دُوْنِ لَيْـتَ وَلَعَـلَّ وَكَـأَنّْ

ثم تمم البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكأن) ولو لم يذكره لم يخل بالمعنى؛ فإنه لا يعطف على اسمها إلا بالنصب[6]، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده، وأجازه الفراء بعده[7].

> ١٩٠ وَخُفِفَـتْ إِنْ فَقَـلَّ العَمَـلُ ....

(١) ما بين القوسين سقط من س، مثبت من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٤/١).

(٣) قوله: (لكنَّ) بتشديد النون.

(٤) قوله: (أن) بتشديد النون.

(٥) تمرين الطلاب للأزهري (٣٦).

(٦) تقول: (ليت زيدًا وعمرًا قائمان)، و(ليت زيدًا قائم وعمرًا)، بالنصب في المثالين.

(٧) انظر: البهجة المرضية (٥٣)، شرح ابن عقيل على الألفية (٣٧٧/١).



(وخففت إن) المكسورة (فقل العمل[١]) وكثر الإلغاء؛ لزوال اختصاصها[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة من خفف ﴿لما﴾[٣]، فـ«كل» مبتدأ، واللام لام الابتداء، و«ما» زائدة، و«جميع» خبر المبتدأ، و«محضرون» نعته، وجمع على المعنى، ويجوز إعمالها على قلة، استصحابًا للأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف: ﴿إن، ولما﴾[٤]؛ فـ«إن» مخففة من الثقيلة، و«كُلًّا» اسمها، واللام في «لما» لام الابتداء، و«ما» موصول، و«ليوفينهم» جواب قسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة «ما»، والتقدير: «وإن كلًّا للذين والله ليوفينهم»[٥].

١٩٠ .... وَتَلْـزَمُ الـلَّامُ إِذَا مَـا تُهْمَـلُ

(وتلزم اللام[٦]) أي: لام الابتداء في خبرها[٧] (إذا ما تُهْمَلُ[٨])

---

(١) قوله: (قل العمل) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء؛ لأن المزيل هناك أقوى؛ لأنه لفظي أجنبي وهو ما بخلافه هنا؛ فإنه نقصان بعض الكلمة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٨).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٣).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٩٠).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٢٩٠، ٢٩١).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٦).

(٦) قوله: (وتلزم اللام) أي: عند عدم القرينة على المراد، وقيل: محل لزوم اللام إذا قصد البيان، وأنه إذا قصد الإجمال لم تلزم؛ لأن الإجمال من مقاصد البلغاء. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٨).

(٧) قوله: (في خبرها) أي: إن المكسورة المخففة.

(٨) قوله: (إذا ما تهمل) أي: أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان إعراب الاسم خفيًا، نحو: إن هذا أو الفتى لقائم. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٨).

لتكون[1] فارقة بين الإثبات والنفي[2] في نحو: إنْ زيدٌ قائمٌ بتخفيف «إن»، ورفع «زيد»، فلولا اللام لتوهم أن «إنْ» نافية، وأن المعنى: ما زيدٌ قائمٌ، فلما جيء بالاسم ارتفع التوهم[3].

١٩١ وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمَدَا

(وربما اسْتُغْنِي عنها[4]) أي: اللام إذا أُهْمِلت إن **(إن بدَا)** أي: ظهر **(ما ناطق أَرَادَهُ معتمدًا)**[5] كأن يكون هناك قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفيًّا، نحو: إن زيدٌ لن يقومَ، فيجب حينئذٍ ترك اللام، كما قاله في المغني[6]؛ لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء، أو قرينة معنوية، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح، كقول الطرماح[7]:

---

(١) في ق: تكون.

(٢) وتسمى اللام الفارقة.

(٣) انظر التصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣٦).

(٤) قوله: (وربما استغني عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج إلى اللام حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة، بل المراد ترك اللام، ولا شك أنه مع القرينة يجوز ترك اللام. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٨٩).

(٥) انظر: البهجة المرضية (٥٣).

(٦) انظر: المغني لابن هشام (٣٠٦).

(٧) البيت للطرماح في ديوانه (٥١٢)، **قال العيني:** واسمه الحكم بن عبد الحكيم، وهو من الطويل، و«الآباة» جمع آب كالقضاة، جمع قاض من أبى إذا امتنع، و«الضيم» الظلم، و«مالك» اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني هو القبيلة، ولهذا قال: كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل وصرفه للضرورة.

الشاهد فيه قوله: (وابن مالك كانت) حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من المثقلة وبين إن النافية، والتقدير: وإن مالكًا لكانت. شرح الشواهد للعيني (١/٢٨٩)،=

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّـيْمِ مِـنْ آلِ مَالِـكٍ ... وَإِنْ مَالِـكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ

ولو قال: «لكانت» باللام لجاز، ولكن استغنى عنها؛ لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع[1]؛ لئلا يناقض صدرُ البيت عجزَه.

١٩٢ وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فلا ... تُلْفِيـهِ غَالِبًـا بِـإِنْ ذِي مُوصِـلَا

(والفعل إن لم يك ناسخًا فلا تُلْفِيه) أي: تجده (غالبًا بإنْ ذِي) المخففة (مُوصِلًا)، بخلاف ما إذا كان ناسخًا، فيوصل بها[2]، وشرطه كونه غير ناف، فخرج بذلك ليس، وغير منفي، فخرج بذلك زال وأخواتها، نحو: ما كان، وغير صلة، فخرج بذلك ما دام، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع[3] لكن الغالب كما في شرح التسهيل كونه بلفظ الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦] ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢][4].

وتدخل اللام حينئذٍ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ، وقلَّ وصلها بالمضارع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١][5]، وكذا

= وانظر: شرح الكافية الشافية (٥٠٩/١)، وشواهد التوضيح (٥١)، وشرح الألفية لابن الناظم (١٧٩)، والارتشاف (١٥٠/٢)، والعيني (٢٧٦/٢)، والتصريح (٢٣١/١)، وهمع الهوامع (١٤١/١)، والأشموني (٢٨٩/١)، وشرح ابن عقيل (٣٧٩/١)، وشرح عمدة الحافظ (٢٣٧)، وشرح قطر الندى (١٦٥).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٧/١).
(٢) انظر: البهجة المرضية (٥٣).
(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٧/١).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٢/١).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٢٧/١).



بغير الناسخ، كقول عاتكة بنت زيد تخاطب عمرو بن شرموز[١]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

فأدخلت فـ[٢] «إن» المخففة على «قتلت»، وهو فعل غير ناسخ، وأندر من ذلك كونه لا ماضيًا، ولا ناسخًا بأن يكون مضارعًا غير ناسخ[٣]، كقوله: «**إن يزينك لنفسك * وإن يشينك لهيه**»[٤].

تَنْبِيهٌ

قد علم مما تقرر أن اللام بعد «إن» المخففة لها ثلاث حالات: وجوب ذكرها، ووجوب تركها، وجواز الأمرين، فالأول: نحو: إن زيدٌ لقائمٌ بالإهمال

(١) **قال العيني**: قالته بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كانت من المهاجرات، وهو من قصيدة من الكامل ترثي بها الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير.

قوله: (شل) بفتح الشين إخباره، ومعناه الدعاء، وفي العباب يقال: شلت يمينه تشل، وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة.

الشاهد في قوله: (إن قتلت لمسلما) حيث ولي إن فعلًا وليس من نواسخ الابتداء، وذلك أن إن المخففة إذا وليهما فعل لم يكن في الغالب إلا من نواسخ الابتداء، وإذا كان من غيره يكون شاذًا فلا يقاس عليه، فلا يقال: إن قام لزيد، خلافًا للأخفش، وحلت عليك أي: وجبت. شرح الشواهد للعيني (١/٢٩٠)، وانظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥٤٨) والإنصاف (٢/٦٤١) وشرح المفصل (٨/٧٦) والمغني (٣٧) والمساعد (١/٣٢٧) والعيني (٢/٢٧٨) وتصريح على التوضيح للأزهري (١/٢٣١)، والهمع (١/١٤٢) والخزانة (١٠/٣٧٣).

(٢) قوله: «فـ» غير ثابتة في ق.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٨).

(٤) انظر هذا القول في أوضح المسالك (١/٣٩٦)، شرح ابن عقيل (١/٣٨٢)، شرح المفصل (٨/٨٦)، شرح ابن الناظم (١٢٩)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٩).

حيث لا قرينة، والثاني: نحو: إن زيدٌ لن يقوم، والثالث: نحو: إنْ زيدًا قائم بالإعمال[1].

الإعراب

قوله: «وخُففت» مبني للمجهول، و«إن»[2] في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«خُففت»، «فَقَلَّ» الفاء عاطفة، و«قل» فعل ماض، و«العمل» فاعل، و«تلزم» فعل مضارع، و«اللام» فاعل «يلزم»[3]، و«مفعول» يلزم، ومتعلقه محذوفان، و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف، و«تُهمل» فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، ووقوع المضارع بعد إذا قليل بالنسبة إلى الماضي، وتقدير الشطر: وتلزم اللام الخبر في القياس إذا أهملت، و«ربما» حرف تقليل، و«اسْتُغْنِي» مبني للمجهول، و«عنها» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«استغني»، ومتعلقه محذوف، و«إن» بكسر الهمزة حرف شرط، و«بدا» فعل الشرط في محل جزم بـ«إن»، و«ما» موصول اسمي في موضع رفع فاعل «بَدَا»، وهو نعت لمحذوف، و«ناطق» مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه فاعلًا في المعنى، و«أراده» فعل وفاعله مستتر، ومفعوله بارز، وهذه الجملة في موضع رفع خبر ناطق، وهو وخبره صلة ما، والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المستتر في أراده المرفوع على الفاعلية، والرابط بين الصلة والموصول الهاء المنصوبة على المفعولية، و«معتمِدًا» بكسر الميم حال من الفاعل، ومتعلقه محذوف، وبفتحها حال من المفعول، وتقدير البيت: وربما

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٢٩).

(٢) قوله: (إن) بفتح النون المشددة.

(٣) في ق: تلزم.



استغني عن اللام في السماع إن ظهر المعنى الذي أراده ناطق معتمِدًا عليه، وإنما قيد اللزوم بالقياس والتقليل بالسماع جمعًا بين الكلامين، و«الفعل» مبتدأ، و«إن» بكسر الهمزة حرف شرط، و«لم» حرف نفي وجزم، و«يك» مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل، و«ناسخًا» خبره، و«فلا» الفاء لمجرد ربط الجواب بالشرط لا للعطف؛ إذ لا يعطف الجواب على الشرط، و«لا» نافية، و«تُلفيه» بضم التاء مضارع ألفي المتعدي لاثنين، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، والهاء مفعوله الأول، وجملة: تُلْفِيه خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ الذي هو الفعل، و«غالبًا» حال من الهاء في تُلفيه، و«بإن» بكسر الهمزة[1] متعلق بـ«موصلًا»، و«ذي» اسم إشارة بدل من إن أو نعت لها، و«موصلًا» مفعول ثان لـ«تُلفيه»، وتقدير البيت: والفعل إن لم يك ناسخًا فأنت [لا تلفيه أي][2]: لا تجده موصلًا فإن هذه غالبًا[3].

١٩٣ وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكِنْ ....

(**وإن تخفف أن**) المفتوحة وجب إبقاء عملها؛ لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ولكن يجب في اسمها أن يكون مضمرًا محذوفًا، كما أشار إليه بقوله: (**فاسمها**) ضمير (**استكن**) أي: حذف[4]، سواء أكان للشأن، ....

---

(١) قوله: (إن) بسكون النون.

(٢) ما بين القوسين مثبت من ق، وليست في س.

(٣) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٧).

(٤) أي: حذف من اللفظ وجوبًا ونوي وجوده لا أنها تحملته؛ لأنها حرف، وأيضًا فهو ضمير نصب، وضمائر النصب لا تستكن. انظر: الأشموني (١/٢٩٠).



أم لا[1]؛ لأن المكسورة ثبت عملها في الظاهر دون المفتوحة، فقدروا عملها في المضمر؛ لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف[2]، وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن[3].

١٩٣ .... وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

ويجب في خبرها أن يكون جملة، كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والخبرَ اجعل جملة[4] من بعد أن[5])**؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه، محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم[6]، وقد يظهر اسمها فلا يكون الخبر جملة، كقوله[7]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٤١).

(٢) التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٠).

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب (٣/٩٧٣).

(٤) قوله: (والخبر اجعل جملة) أي: حذف الاسم سواء كان ضمير شأن أو لا على مذهب المصنف، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة، وكونه مفردًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٢٩١)، الدرر السنية لشيخ الإسلام زكريا (١/٣٨٣).

(٥) وذلك نحو: علمت أن زيد قائم، فأن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و«زيد قائم» جملة في موضع رفع خبرها.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٠).

(٧) البيت من المتقارب، وهو لكعب بن زهير في الأزهية (٦٢)، وتخليص الشواهد (٣٨٠)، وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية (١/٣٠٩)؛ وخزانة الأدب (١٠/٣٨٤)؛ وشرح أشعار الهذليين (٢/٥٨٥)؛ وشرح التصريح (١/٢٣٢)؛ والمقاصد النحوية (٢/٢٨٢)؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني (١/١٠٦)؛ وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٠٧)؛ وأوضح المسالك (١/٣٧٠)؛ وخزانة الأدب (٥/٤٢٧)؛ وشرح المفصل (٨/٧٥)؛ ولسان العرب (١٣/٣٠) «أنن»؛ ومغني اللبيب (١/٣١). =



بِأَنَّـــكِ رَبِيــعٌ وَغَيْـــثٌ مَرِيــعُ وَأَنَّـــكِ هُنَـــاكَ تَكُـــونُ الثِّمَـــالَا

١٩٤ وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْـرِيْفُهُ مُمْتَنِعَـا

١٩٥ فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ اوْ لَـوْ وَقَلِيْـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ

(وإن يكن) أي: الخبر[1] **(فعلًا، ولم يكن دعا، ولم يكن تصريفه ممتنعًا فالأحسن الفصل)** بينهما **(بقد**[2]**)**، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، **(أو)** حرف **(نفي)** بـ«لا»[3]، أو «لن» أو «لم» فقط مثال «لا»، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] ومثال «لن» قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥] ومثال «لم» قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، **(أو)** حرف **(تنفيس)**، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، **(أو لو)**، نحو قوله تعالى: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾، **(وقليل ذكر لو)** في كتب النحو في الفواصل[4].

فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها دعاء، أو غير متصرف لم يحتج إلى فصل من الفواصل المذكورة. أما مع الاسمية فلأنه جيء بعد «أن» باسمٍ

= **الشاهد فيه:** (بأنك، وأنك) حيث أظهر اسم إن المخففة فيهما، والخبر الأول مفرد، والثاني جملة، والغيث: المطر، والمَريع بفتح أوله الكثير، يقال: أرض مريعة، أي: مخصبة كثيرة النبات، والثِمال بكسر المثلثة: الغياث وهو خبر تكون. الدرر السنية (٣٨٢/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٩١/١).

(١) ما بين القوسين مثبت من ق غير ثابت في س.

(٢) قد تقرب الماضي من الحال. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٣١/١).

(٣) قوله: (لا) أي: مع الماضي والمضارع، وكذا لو.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٤).



وخبرٍ، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم، والاسم غير محتاج إلى فصل، فكذلك ما أشبهه، وأما الدعاء فشُبِّهَ بالجامد في عدم التصرف[١]، فالاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، والفعلية التي فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾ [النجم: ٤٠] والفعلية التي فعلها دعاء إما بخيرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] أو بسوء، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفف «أن»، وكسر الضاد في غير السبع[٢]، وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية، وهو الصحيح[٣].

تنبيه

الحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي، وكل منهما إما ماض أو مضارع، فالمثبت إن كان ماضيًا ففاصله «قد»، وإن كان مضارعًا ففاصله حرف تنفيس، والمنفي إن كان ماضيًا ففاصله «لا» فقط، وإن كان مضارعًا ففاصله «لن» أو «لم» أو «لا»، وأما «لو» فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي، فقد تدخل على المضارع والماضي[٤]، وقد يأتي متصرفًا بغير فصل كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن»[٥]، كقول الشاعر[٦]:

---

(١) انظر: المقاصد الشافية (٣/٣١٣).

(٢) هي قراءة نافع. انظر: النشر في القراءات العشر (٢/٣٣٠)، الإتحاف (٢٠٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣١، ٣٣٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٤).

(٦) **قال الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد:** هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها،=

عَلِمُـــوا أَنْ يُؤَمَّلُـــوا فَجَـــادُوا   قَبْـلَ أَنْ يَسْـــأَلُوا بِـــأَعْظَمِ سُـــؤْلِ

القياس علموا أن سيؤملون[1].

١٩٦ وَخُفِّفَتْ كَـأَنَّ أيضًـا فَنُـوِي   مَنْصُـوبُهَا وَثَابِتًـا أيضًـا رَوَى

(وخففت كأن أيضًا[2] فنوى) أي: تقدر (منصوبها) ولم يبطل عملها لما ذكر في أن لكن تخالف إن في أن خبرها يجيء جملة، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] ومفردًا كالبيت الآتي، وفي أنه لا يجب حذف اسمها، بل يجوز إظهاره[3]، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وثابتًا أيضًا روي) في قول الشاعر، وهو يذكر امرأته ويمدحها[4]:

= وهو من الخفيف. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (١/٣٨٨)، وشرح الكافية الشّافية (١/٥٠٠)، وابن النّاظم (١٨٢)، والجنى الدّاني (٢١٩)، وتخليص الشّواهد (٣٨٣)، وابن عقيل (١/٣٥٥)، والمقاصد النّحويّة (٢/٢٩٤)، والتّصريح (١/٢٣٣)، والهمع (٢/١٨٧)، والأشمونيّ (١/٢٩٢)، اللمحة شرح الملحة (٢/٥٥٩)، وشرح قطر الندى (١٥٥).

الشاهد فيه قوله: (أن يؤمّلون) حيث استعمل فيه أن المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة: (يؤملون) مع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين أن وجملة الخبر.

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٢).

(٢) قوله: «وخففت كأن أيضًا» أي: حملًا على أن المفتوحة. انظر: الأشموني على الصبان (١/٢٩٣)

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٥٤).

(٤) البيت من الطويل لعباء بن أرقم في الأصمعيات (١٥٧)، والدرر (١/٣٠٤)، والمقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (١/٥٢٥)، ولزيد بن أرقم في الإنصاف (١/٢٠٢)، ولكعب بن أرقم في اللسان (١٢/٤٨٢) «قسم» ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد (٣٩٠). =

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمِ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يروي برفع «ظبية» على أنه خبر «كأن» على حذف الاسم، أي: كأنها ظبيةٌ، ويروي بنصبها على أنها اسم كأن على حذف الخبر، أي: كأن مكانها ظبيةً، ويروي بجرها على أن الأصل كظبية، وزيدت «أن» بين الكاف ومجرورها، وعليهن فجملة: «تعطو» صفة لظبية، وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما مر تعليله في أن المخففة[1]، كقول الشاعر[2]:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

فـ«ثدياه حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن»، واسمها ضمير شان محذوف أي: كأنه[3].

= الشاهد فيه قوله: (كأن ظبية) بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردًا، وهو شاذ. شرح الشواهد للعيني (١/٢٩٣، ٢٩٤).

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٤).

(٢) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/١٩٧)، وأوضح المسالك (١/٣٧٨)، وتخليص الشواهد (٣٨٩)، والجنى الداني (٥٧٥)، وخزانة الأدب (١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠)، والدرر (١/٣٠٣، ٣٠٥)، وشرح ابن الناظم (١٣٢)، وشرح الأشموني (١/١٤٧)، وشرح شذور الذهب (٢٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/٣٩١)، وشرح قطر الندى (١٥٨)، وشرح المفصل (٨/٨٢)، والكتاب (٢/١٣٥، ١٤٠)، ولسان العرب (١٣/٣٠، ٣٢) «أنن»، والمقاصد النحوية (٢/٣٠٥)، والمنصف (٣/١٢٨)، وهمع الهوامع (١/١٤٣).

الشاهد فيه قوله: (كأن ثدياه حقان) حيث روي بنصب ثدييه بالياء المفتوح ما قبلها، على أنه اسم كأن المخففة من الثقيلة، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه فيكون البيت على هذه الرواية جاريًا على الكثير الغالب. انظر: منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل (١/٣٩١، ٣٩٢).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٤).



وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ«لم» في المضارع المنفي، أو «قد» في الماضي المثبت، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، والثاني نحو قول الشاعر[١]:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

ففصل بين «كأن» و«ألما» بـ«قد»[٢].

تتمة

قد تخفف لكنَّ فتهمل وجوبًا؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية[٣]، ولتباين لفظها لفظ الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] قرأ ابن عامر والكسائي بكسر النون مخففة ورفع الهاء من اسم الله، والباقون بفتح النون مشددة ونصب الهاء[٤]، وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياسًا على «أن»، ولم يسمع من العرب: «ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا قائمٌ» بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل، فهي رواية لا تعرف،

(١) **قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:** لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين. اهـ وهو من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (كأن قد ألما) حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل، وأعمله في اسم هو ضمير الشأن وفي خبر هو جملة (ألما) مع فاعله، ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبرًا جملة فعلية غير مراد بها النفي فصل بينها وبين كأن بقد. منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (٢٦٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٧٩)، وسر صناعة الإعراب (٤١٩، ٤٣٠)، وشرح الأشموني (١/١٤٨)، وشرح شذور الذهب (٢٨٦)، والمقاصد النحوية (٢/٣٠٦)، وشرح الأشموني (١/٣٢٦)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٥).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٥).

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٣٤).

(٤) النشر في القراءات العشر (٢/٢١٩)

والفرق بينها وبين «أن» زوال الاختصاص[(١)].



الإعراب

قوله: «وخففت» فعل ماض مبني للمفعول، و«كأن» بفتح الهمزة وفتح النون المشددة نائب الفاعل بـ«خففت»، و«أيضًا» مفعول مطلق مصدر آض بالمد إذا عاد، «فنوي» الفاء عاطفة، و«نوي» مبني للمفعول، و«منصوبها» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ«نوي»، و«ثابتًا» حال من مرفوع «روي»، وأيضًا مفعول مطلقًا، كما مر، و«روي» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأن، والتقدير: وروي منصوبها ثابتًا أيضًا[(٢)].

** ** **

(١) أي: لدخول على الجملتين.

(٢) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٧).



الخامس من النواسخ

(لا التي لنفي الجنس[1])

قال المصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب: والأولى التعبير بـ«لا المحمولة على إنَّ»؛ لأن المشبهة بـ«ليس» قد تكون نافية للجنس[2]، ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن.

١٩٧ عَمَــلَ إِنّ اجْعَــلْ لِــلَا ....

وإنما عملت لأنها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، ولم تعمل جرًا؛ لئلا يُتوهم أنه بـ«من» المقدرة؛ لظهورها في قوله: «لا من سبيل إلى هند»، ولا رفعًا؛ لئلا يُتوهم أنه بالابتداء، فتعين النصب، ولهذا قال: (عمل إنَّ) المشددة (اجعل للا) وأفردت «لا» بباب[3]؛

---

(١) أي: لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع الأفراد، وتسمى «لا» التبرئة بإضافة الدال إلى المدلول، لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر، والمراد بكونها لنفي الجنس نصًا كونها له في الجملة؛ لأن «لا» العاملة عمل إن إنما تكون نصًا في نفي الجنس إذا كان اسمها نكرة، فإن كان مثنى، نحو: لا رجلين ولا رجال كانت محتملة لنفي الجنس، ولنفي قيد الإثنينية، أو لقيد الجمعية. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢).

(٢) **قال الصبان**: لا العاملة عمل ليس عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، ولهذا يصح أن تقول بعدها: بل رجلان، أو رجال، فإن ثني اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل «لا» العاملة عمل «إن» إذا ثني اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل «إن» وعمل «ليس» إنما هو عند إفراد اسمها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢).

(٣) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقًا: (باب الأحرف الثمانية)، وإدخال «لا»=

لطول الكلام عليها.

[أوجه مشابهة «لا» «لإن»]

قال أبو البقاء: وإنما عملت «لا» لمشابهتها «إنَّ» من أربعة أوجه:

الأول: أن كلًا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلًا منهما للتأكيد فـ«لا» لتأكيد النفي، و«إن» لتأكيد الإثبات(١).

والثالث: أن «لا» نقيض «إن»، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره(٢).

والرابع: أن كلًا منهما له صدر الكلام(٣).

[أوجه الخلاف بين «لا» النافية للجنس وإن]

ولكون «لا» محمولة على «إنَّ» في العمل انحطت درجتها عن «إن» في أمور:

= في أخوات «إن» فكان عليه أن يقول: هذا فصل «لا»، وذلك لأن الفصل يندرج تحت الباب، والتعبير بالباب يوهم الاستقلال، والمناسب للشارح أن يقول: فصلها بترجمة عن أخواتها؛ لمخالفتها لها في بعض الأحكام.

(١) وجه توكيد الإثبات في «إن» أن القضية قبل دخول «إن» عليها باعتبار طرفيها لا دلالة فيها على الإثبات والنفي، بل القضية محتملة لهما على السواء، واستفادة الإثبات من تجردها عن النفي، فإذا دخلت «إنَّ» تأكد الإثبات حيث إن دلالته حينئذٍ من الحرف، وقبل دخول «إن» من التجرد، ولا شك أن العلامة الوجودية أقوى من العلامة العدمية، وأما وجه التأكيد في «لا» النافية للجنس أن «لا» تدل على النفي أقوى من «ما» ونحوها، فمعنى أنها لتأكيد النفي أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانًا قويًا أكثر من «ما» مثلا.

(٢) يشهد لحمل الشيء على نقيضه ما ذكره أرباب البيان والأصول من أن من علاقات المجاز المضادة. انظر: شرح ياسين على الألفية (٧٧) مخطوط.

(٣) التصريح على التوضيح (٢/١٣٩).



منهـا: أن اسـم «لا» لا يكـون إلا مظهـرًا، واسـم «إنَّ» يكـون مظهـرًا ومضمرًا[1].

ومنها: أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة، واسم «إنَّ» يكون نكرة ومعرفة.

ومنها: أن «لا» لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ويجوز في «إنَّ»[2].

ومنها: إن اسم «لا» لا ينون[3]، واسم «إن» ينون[4].

[شروط «لا» النافية للجنس]

وشرطها: أن تكون نافية لا زائدة.

وأن يكون المنفي بها الجنس بأسره، كما يعلم من قوله: «لا» التي لنفي الجنس.

وأن يكون نفيها نصًّا[5]، وذلك إذا دخلت على نكرة، وأريد بها النفي العام، وقدر[6] فيه «مِن» الاستغراقية؛ لأن «مِن» هي الموضوعة للجنس[7]،

---

(١) يغني عن هذا اشتراط التنكير.

(٢) علل هذا في الهمع بقوله: لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا بأجنبي. (٢/٢٣٦).

(٣) فيه نظر لما لا يخفى أنه ينون، وإن أريد أنه لا ينون في الجملة فكذا اسم «إن» لا ينون في الجملة. انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٤٠).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١١٩).

(٥) أي: أن يقصد المتكلم نفيه نصًّا.

(٦) معناه أن النكرة متضمنة معنى من، لا أنها مقدرة. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح للأزهري (٢/١٤١).

(٧) معنى قوله: (لنفي الجنس) أنه لتنصيص نفي الجنس.

فإذا قلت: لا رجل في الدار، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير «مِن»، ولو لم ترد «مِن» لكنت نافيًا رجلًا واحدًا، وجاز[1] أن يكون في الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون: إن «لا رجل» جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟، فهو سائل عن كل الجنس، قاله أبو البقاء[2].

وأن لا يدخل عليها جارٌّ، وهو المراد بقولهم: أن لا تقع على عامل ومعمول[3].

١٩٧ .... فِـي نكِـرَهْ مُفْـرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ

ولا يعمل هذا العمل إلا **(في نكرة)** متصلة بها **(مفردة جاءتك أو مكرره)** كما سيأتي، وأن يكون خبرها أيضًا نكرة على الأصل.

تَنْبِيهٌ

جملة الشروط حينئذٍ سبعة، أربعة راجعة إلى «لا»، واثنان إلى اسمها، وواحد إلى خبرها[4].

---

(١) في ق: «يجوز».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١٤١/٢).

(٣) الثلاثة الأول فهمت من الترجمة: أما الأولان ففهما منها ظاهرًا، وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصًّا، وعدم دخول جارٍّ عليها من قوله: **(عمل إن اجعل للا)**؛ لأن عملها عمل «إن» إنما هو مع عدم دخول الجارِّ لما هو معلوم أن الجارَّ إنما يتعلق بالأسماء، فإذا دخل على «لا» لم يكن متعلقًا بها، بل الاسم بعدها معمولًا للجار لها فلا عمل لها حينئذٍ، وتنكير الاسم والخبر من قوله: (في نكرة) والاتصال من قوله الآتي: (وبعد ذاك الخبر اذكر) لإفادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر، وبالأولى عدم جوازه بغيره. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١٤١/٢).



وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت «لا» عمل «إنَّ» من نصب الاسم ورفع الخبر، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ، فـ«غلامَ سفرٍ» اسمها وهو منصوب، و«حاضر» خبرها، وهو مرفوع بها اتفاقًا[1]؛ لأنها غير مركبة[2]، وأما إذا ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع «لا» في موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ مرفوعًا بما كان مرفوعًا به قبل دخول «لا»[3]، والأصح عند المصنف أنه مرفوع بها أيضًا، وهو مذهب الأخفش والمبرد والمازني[4].

فلا تعمل إذا كانت زائدة، وشذ إعمالها[5] في قول الفرزدق[6]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا ... إِذَنْ لَلَامَ ذَوُوا أَحْسَابِهَا عُمَرَا

---

(١) المراد بالاتفاق اتفاق البصريين فقط حيث يقول الكوفيون: إن «إن» التي «لا» محمولة عليها لا عمل لها في الخبر. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (١٤٣/٢).

(٢) عدم التركيب لا يقتضي أن يكون الرفع بها، ألا ترى أن خبر «إن» غير مركب اتفاقًا، وقد قيل: إنه مرفوع بغير إن. انظر حاشية الشيخ ياسين على التصريح (١٤٣/٢).

(٣) ظاهره أنه مرفوع بالمبتدأ، وهذا لا يتأتى إلا إذا قلنا: إن «لا» غير عاملة مطلقًا لا في اللفظ، ولا في المحل. أما إذا قلنا: إنها عاملة في المحل النصب فكلام سيبويه مشكلٌ؛ لأنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء، وبعد دخول «لا» زال الابتداء، فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (١٤٦/٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١٤٦/٢).

(٥) أي: لعدم اختصاصها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٤/٢).

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (٣٢٠/١)، وخزانة الأدب (٣٠/٤، ٣٢، ٥٠) والدرر (٢٢٦/٢)، وشرح التصريح (٢٣٧/١)، والمقاصد النحوية (٣٢٢/٢)، وبلا نسبة في الخصائص (٣٦/٢)، ولسان العرب (٢٦٩/٩) «غطف»؛ وهمع الهوامع (١٤٧/١).

والشاهد فيه قوله: (لا ذنوب لها)، فإن كلمة «لا» زائدة مع إنها عملت عمل غير زائدة؛ لأن «ذنوب» اسمها و«لها» خبرها. انظر: شرح الشواهد للعيني (٤/٢).



فأعمل «لا» الزائدة، و«ذنوب» اسمها، و«لها» خبرها[1].

ولا في معرفة، ولا في نكرة منفصلة[2].

قال في التسهيل: بالإجماع[3].

الإعراب

قوله: «عمل» مفعول أول مقدم بـ«اجعل»، و«إن» بكسر الهمزة مضاف إليه، و«اجعل» فعل أمر متعد لاثنين، و«لِلا» بكسر اللام في موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، و«في نكره» متعلق بـ«اجعل»، «و[4] مفردة» حال من فاعل «جاءتك» العائد على «لا»، و«جاءتك» فعل ماض، وفاعله مستتر فيه وجوبًا يعود إلى «لا»، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب في موضع نصب على المفعولية بـ«جاء»، و«أو» حرف عطف، و«مكرره» معطوف على «مفردة»[5].

١٩٨ فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ ....

(فانصب بها مضافًا) إلى نكره، نحو: لا صاحب برٍّ ممقوت (أو مُضارِعه) أي: مشابهه وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع أو منصوب أو

(١) قال ابن جني: سألت أبا علي فقلت: الزائدة «لم» أو «لا». فقال: لم تأت «لم» زائدة في كلامهم، فيجب أن تكون «لا» هي الزائدة. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٤٦).

(٢) يعني أنها إذا كانت معرفة أو منفصلة أهملت وجوبًا، ووجب عند المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضًا عن مصاحبة ذي العموم. انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٤٥).

(٣) التسهيل بشرح ابن مالك (٢/٦٤).

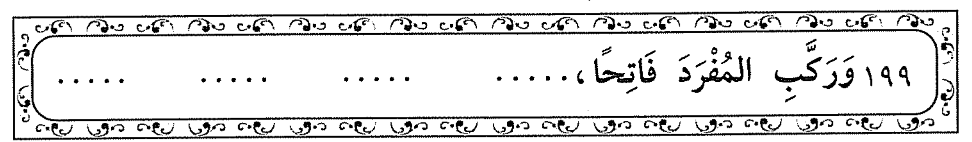
(٤) قوله: «و» سقطت من ق.

(٥) انظر: إعراب الألفية للأزهري (٤١).

مجرور، نحو: لا قبيحًا فعله محبوب، ولا طالعًا جبلًا حاضر، ولا خيرًا من زيد عندنا، فـ«لا» في الجميع نافية، وما بعدها اسمها، وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها[1].

١٩٨ .... بَعْـدَ ذَاكَ الخَبَـرَ اذْكُـرْ رَافِعَـه

(وبعد ذاك) أي: الاسم (الخبر اذكر) حال كونك (رافعه) بها[2] كما مر، فلا يتقدم الخبر على الاسم[3] كما تقدم.



١٩٩ وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا، ....

(وركب المفرد) معها[4]، والمراد به ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا (فاتحًا) أي: بانيًا له على الفتح إن كان مفردًا لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، **فالأول** نحو: لا رجل، **والثاني**: نحو: لا قوم ولا شجر، **والثالث** نحو: لا رجال، ولا هنود، وبني على الفتح، أو على الكسر إن كان جمعًا بألف وتاء مزيدتين كقول الشاعر[5]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٥).

(٢) قوله: (بها) أي: بـ«لا» النافية للجنس.

(٣) ولو كان الخبر ظرفًا أو جرًّا ومجرورًا، وكذا معمول خبرها، وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر؟ الأقرب: نعم، ويرشحه: (تعز فلا إلفين بالعيش مُتِّعَا). انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٦)

(٤) أي: مع «لا».

(٥) قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة يائية من البسيط.

الشاهد في قوله: (ولا لذات) حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعًا؛ لأن اسم «لا» إذا كان جمعًا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان: الأشهر البناء على الفتح. انظر:=

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ[1] وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيْبِ

بكسر التاء وفتحها روي بهما، و«لذات» جمع لذة، وهو اسم «لا»، وللشَّيب ـ بفتح الشين[2] ـ خبرها.

وبني على الياء إن كان مثنى أو مجموعًا على حد المثنى وطريقته في إعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة:

تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلَكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ[3]

فـ«إِلْفين» بكسر الهمزة تثنية «إِلف» اسم «لا» مبنى على الياء، و«مُتِّعَا» بالبناء للمفعول خبرها، و«تعز» أمر من التعزية، وهي الحمل على الصبر عند المصيبة، و«المنون» الموت، و«وراده» الذين يردونه، وهو جمع وارد[4].

= شرح الشواهد للعيني (٢/٨)، التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٦٤) وتخليص الشواهد (٤٠٠)، وخزانة الأدب (٤/٢٧)، والدرر (١/٣١٩)، والشعر والشعراء (٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٢٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٩)، وشرح شذور الذهب (٨٥)، وشرح ابن عقيل (١/٣٩٧)، وهمع الهوامع (١/١٤٦).

(١) قوله: (نلذ) بالنون ماضيه «لذ» من باب علم. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٥٣).

(٢) يجوز بالكسر جمع أشيب. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٥٣).

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد في قوله: (إلفين) حيث جاء بالياء والنون في حال البناء الذي كان حقه في المعرب النصب كما في لا غلامين قائمان، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٢/٩) التوضيح على التصريح للأزهري (٢/١٥١)، وأوضح المسالك (٢/١٠)، وتخليص الشواهد (٣٩٥)، والدرر (٢/٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/٣٣)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٣)، وهمع الهوامع (١/١٤٦)، وشرح شذور الذهب (١٠٩).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٥١).

وقول الشاعر[1]:

يَحْشَــرُ النَّــاسُ لَابَنِــيْنَ وَلَا آ ... بَــاءَ إِلَّا وَقَــدْ عَنَــتْهُمْ شُــؤُونُ

فـ«بنين» بكسر النون جمع ابن اسم «لا» مبني على الياء، و«لا آباء» جمع أب عطف على ما قبله، و«إلا» حرف إيجاب[2]، «وقد عَنْتْهم» بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء بمعنى أهمتهم، و«شؤون» جمع شأن وهو الخطب فاعل «عنتهم»، والجملة في موضع رفع خبر «لا» ولا يضر اقترانه بالواو؛ لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو[3].

واختلف في علة البناء فقيل: تضمن معنى «من» الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله[4]:

فَقَــامَ يَــذُودُ النَّــاسَ عَنْهَــا بِسَــيْفِهِ ... وَقَــالَ: أَلَا لَا مِــنْ سَبِيلٍ إِلَــى هِنْــدٍ

(١) البيت من الخفيف.
الشاهد فيه قوله: (لا بنين) حيث بني على الياء لكونه مجموعًا على حد مثناه. والبيت بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (١/٧)، التوضيح على التصريح (٢/١٥٢)، وفي أوضح المسالك (٢/١١)، وتخليص الشواهد (٣٩٦)، والدرر (٢/٢٢٣)،، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٤)، وهمع الهوامع (١/١٤٦).

(٢) في س: «الجار» والمثبت من ق.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٢).

(٤) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٢/٣)، التصريح على التوضيح (٢/١٥٢)، وشرح التّسهيل (٢/٥٤)، وابن النّاظم (١٨٦)، واللّسان (ألا) (١٥/٤٣٤)، والجنى الدّاني (٢٩٢)، وأوضح المسالك (١/٢٨١)، وتخليص الشّواهد (٣٩٦)، والمقاصد النّحويّة (٢/٣٣٢)، والتّصريح (١/٢٣٩) واللمحة شرح الملحة (١/٤٨٩)، وشرح الكافية الشافية (١/٥٢٢).
الشاهد فيه قوله: (لا من) حيث أبرز فيه «من» للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء.

واختار هذا القول ابن عصفور، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرْف قليلٌ، والبناءَ للتضمين كثيرٌ، واعترضه ابن الصائغ بأن المتضمنَ لمعنى «من» إنما هو «لا» نفسها لا الاسم بعدها.

وقيل: علته تركب الاسم مع الحرف[1] كما في تركيب الاسمين كـ«خمسة عشر»، وهذا قول سيبويه والجماعة ويؤيدهم أنهم إذا فصلوا أعربوا، فقالوا: «لا فيها رجل ولا امرأة»[2].

١٩٩ .... كَـلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ وَالثَّانِ اجْعَلَا

٢٠٠ مرفوعًا أَوْ منصوبًا اوْ مُرَكَّبَا... ....

ولك في نحو: (كلا حول ولا قوة) إلا بالله، و[3] فيها خمسة أوجه[4]:

فتح الأول (و) فتح (الثانـ)ـي من المتكرر، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، بفتحهما[5] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو[6] (اجعلا مرفوعًا او منصوبًا أو مركبًا) إن ركبت الأول فارفع الثاني، نحو

---

(١) هذا من قبيل شبه التركيب لا تركيب حقيقي. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٥٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٥٣، ١٥٥).

(٣) على هامش س: ملحقة بخطه.

(٤) تجويز النحاة للخمسة أوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك، وإلا فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول، وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح. انظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح (٢/١٥٩).

(٥) قوله: (بفتحهما) أي: بيع وخلة.

(٦) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/٢٣٠).

قول الشاعر[1]:

هَـذَا لَعَمْـرُكُمُ[2] الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ ... لَا أُمَّ لِـي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

و«الصغار» بفتح الصاد الذل، و«بعينه» تأكيد[3].

وقول جرير يهجو نمير[4]:

---

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٢/٣٨، ٤٠)، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد (٤٠٥)، وهو لرجل من بني عبد مناة في الدرر (٢/٤٧٦)، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (٦/٦١) «حيس»، وتاج العروس (١٥/٥٦٩) «حيس»، وهو لابن أحمر في المؤتلف والمختلف (٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٣٩)، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمر بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني (٩٢١)، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/٢٥٦)، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري (٧٨)، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي (٢٨٨)، ولعمرو بن طيئ في معجم البلدان (١/٩٨) «أجأ»، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم (١٣٦)، وشرح المفصل (٢/١١٠، ٢٩٢)، وجواهر الأدب (٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (٤/١٦٢)، وأمالي ابن الحاجب (٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/١٦)، ورصف المباني (٢٧٦)، وشرح الأشموني (١/١٥١)، وكتاب اللامات (١٠٦)، واللمع في العربية (١٢٩)، ومغني اللبيب (٥٩٣)، والمقتضب (٤/٣٧١).

والشاهد فيه قوله: (لا أبُ) حيث رفع على جعل «لا» بمعنى ليس عطفًا على محل اسم «لا» في لا أم لي.

(٢) ويروي: (وجدكم) والواو فيه للقسم، أي: وحق حظكم وبختكم. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٩).

(٣) والباء في قوله: (بعينه) زائدة. انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦٠).

(٤) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه (١/١٧٩)، التصريح على التوضيح (٢/١٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/٣٤٣)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٧).

الشاهد في قوله: (لا يدين ولا صدر) بني اسم «لا» الأول على الياء؛ لأنه مثنى، ورفع اسم «لا» الثانية.

بِــأَيِّ بَـلَاءٍ يَـا نُمَيـرُ بـنُ عَـامِرِ وَأَنْـتُمْ ذَنَـابَى لَا يَـدَيْنِ وَلَا صَـدْرُ

«بأي» متعلق بمحذوف، والتقدير: بأي بلاء تفتخرون، و«ذُنابي» ـ بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الألف باء موحدة مفتوحة ـ أي: اتباع، وجملة: لا يديْن ولا صدر تفسير للذنابي، والمعنى: لستم برؤوس، بل أنتم لا يدين لكم ولا صدر[١].

ولك رفع الأول ونصب الثاني، كقول أمية ابن أبي الصلت في أحوال الجنة[٢]:

فَـلَا لَغْـوٌ وَلَا تَـأْثِيمَ فِيهَـا وَمَـا فَـاهُوا بِـهِ لَهُـمُ مُقِـيمُ

و«اللغو» الباطل، و«التأثيم» من أثمتُه إذا قلتُ له: أثمتَ، والمعنى: ليس في الجنة قول باطل، ولا تأثيم أحد لأحد[٣].

ولك فتح الأول ونصب الثاني، كقول ابن أبي العباس[٤]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦٠).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٥٤)، وتخليص الشواهد (٤٠٦، ٤١١)، والدرر (٦/١٧٨)، وشرح التصريح (١/٢٤١)، ولسان العرب (١٢/٦) «أثم»؛ والمقاصد النحوية (٢/٣٤٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/١٩)، وجواهر الأدب (٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤/٤٩٤)، وسر صناعة الإعراب (١/٤١٥)، وشرح ابن عقيل (٢٠٣)، ولسان العرب (١٣/٥٢٦) «فوه»؛ واللمع (١٢٩)، وهمع الهوامع (٢/١٤٤)، شرح الأشموني (١/٣٣٩).

الشاهد فيه قوله: (فلا لغو ولا تأثيم) أعمل «لا» عمل ليس، و«لا» الثانية عمل «لا» النافية للجنس.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦١).

(٤) البيت من السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد (٤٠٥)، والدرر (٢/٤٧٦، ٢/٥٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٠١)، والكتاب (٢/٢٨٥، ٣٠٩)،=

لَا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ وَلَا خُلَّـــةَ اتَّسَـــعَ الخَـــرْقُ عَلَـــى الرَّاقِـــعِ

[توجيه الأوجه السابقة]

٢٠٠ .... وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلًا لَا تَنْصُـــبَا

(وإن رفعت أوَّلًا لا تنصُبا) فهذه خمسة أوجه:

الأول: فتحهما[١]، ووجهه: أن يجعل «لا» فيهما مركبة مع اسمها، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها، وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأول عليه، والكلام جملتان[٢].

الثاني: فتح الأول على التركيب ونصب الثاني عطفًا على موضع اسم

= ولسان العرب (٥١١/٥) «قمر» (٢٣٨/١٠)، «عتق»، والمقاصد النحوية (٣٥١/٢)، وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه (٥٨٣/١، ٥٨٧)، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي (٣٧)، وبلا نسبة في الارتشاف (١٧٢/٢)، وأمالي ابن الحاجب (٤٢١/١)، وأوضح المسالك (٢٠/٢)، وشرح ابن الناظم (١٣٥)، وشرح الأشموني (١٥١/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٧٥، ٩٦٧)، وشرح شذور الذهب (٨٧)، وشرح ابن عقيل (٤٠٠/١)، وشرح المفصل (١٠١/٢، ١٣٥، ١٣٨/٩)، واللمع في العربية (١٢٨)، ومغني اللبيب (٢٢٦/١)، وهمع الهوامع (١٤٤/٢، ٢١١).

الشاهد فيه قوله: (لا نسب ولا خلة) فـ«لا» الأولى لنفي الجنس، و«نسب» اسمها مبني على الفتح، و«لا خلة» الثانية منصوبة على تقدير زيادة «لا» للتأكيد عطفًا على محل اسم «لا» السابقة. انظر: شرح الشواهد للعيني (٩/٢).

(١) أي: فتح ما بعد الأولى، وما بعد «لا» الثانية. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٥/١).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٤٧/١، ٣٤٨).



«لا» باعتبار عملها، وزيادة «لا» الثانية، والكلام جملة واحدة[1].

الثالث: فتح الأول ورفع الثاني فوجهه: أن الأولى عملها عمل «إنَّ»، و«لا» الثانية زائدة، وما بعدها معطوف على محل «لا» الأولى مع اسمها[2]، فإن موضعها رفع على الابتداء، و«لا» الثانية على هذا زائدة، والكلام جملة واحدة، ويجوز أن تجعل «لا» الثانية غير زائدة، وهي ملغاة، أو عاملة عمل ليس، وأما رفع الأول وفتح الثاني فيكون الكلام جملتين[3].

الرابع: رفعهما، فرفع الأول على وجهين: على الابتداء، أو «لا» ملغاة، أو على إعمالها عمل «ليس»، ورفع الثاني على وجهين إعمال «لا» عمل «ليس»، أو عطفه على الأول[4].

الخامس: رفع الأول على وجهين، وفتح الثاني على التركيب[5]، ولا يجوز نصبه؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظًا ومحلًا.

الإعراب

قوله: «فانصب» فعل أمر وفاعل، و«بها» متعلق بـ«انصب»، و«مضافًا» مفعول «انصب»، و«او مضارِعه» بكسر الراء معطوف على «مضافًا» والهاء المضاف إليه تعود[6] إلى «مضافًا»، والمضارع: المشابه، و«بعد» متعلق بـ«اذكر»، و«ذاك» ذا اسم إشارة إلى نصب الاسم بـ«لا» مضاف إليه، والكاف

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٣٧).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٧، ٣٤٨).
(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٣٧)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٨).
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٧، ٣٤٨).
(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٤٧، ٣٤٨).
(٦) في ق: «يعود».



حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، والخبر مفعول مقدم بـ«اذكر»، و«اذكر» فعل أمر من ذكر إذا نطق، ورافعه حال من فاعل اذكر، والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، فإضافته للتخفيف، ولذلك صح جعله حالًا، نحو قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، والتقدير: بعد ذلك النصب بـ«لا» للاسم اذكر الخبر حال كونك رافعًا له بها، و«ركب» فعل أمر وفاعل، و«المفرد» مفعول «ركب» و«فاتحًا» حال من فاعل «ركب»، ومتعلقه محذوف أي: فاتحًا له، و«كلا حول» خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها، والتقدير: وذلك كقولك: لا حول، فـ«لا» نافية للجنس، و«حول» اسمها، وخبرها محذوف، و«لا قوة» «لا» نافية، و«قوة» اسمها، وخبرها محذوف، و«الثان» بحذف الياء مفعول أول بـ«اجعلا»، و«اجعلا» فعل أمر، و«مرفوعًا» مفعول ثان له، و«او منصوبًا أو مركبًا» معطوفان على «مرفوعًا»، و«إن» حرف شرط، و«رفعت» فعل الشرط، و«أوَّلا» مفعول «رفعت» و«لا» ناهية، و«تنصبا» مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وجملة: «لا تنصبا» جواب الشرط، ومفعول «تنصب» محذوف، والتقدير: وإن رفعت الأولِ فلا تنصب الثاني[1].

٢٠١ وَمُفْـــرَدًا نَعْتًــا لِمَبْنِـــيٍّ يَلِـــي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

(ومفردًا نعتًا لمبني يلي) أي: يلي المنعوت (فافتح)[2] على أنه مركب مع النكرة قبل مجيء «لا»، وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد، ثم دخل

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٦).

(٢) أي: أنه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، وذلك بشرطين كما ذكرهما المصنف الأول: أن يكون مفردًا، والثاني: أن يكون متصلًا بالمنعوت.



عليها «لا»، مثل: لا خمسة عشر عندنا[١]، (أو انصبن) مراعاة لمحل النكرة المنعوتة؛ لأنها في محل نصب بـ«لا[٢]» (او ارفع) مراعاة لمحل النكرة مع «لا»؛ لأنهما في محل رفع بالابتداء؛ لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلهما بالرفع، وجعلوا النعت للمجموع[٣]، مثال الأول: لا رجل ظريف في الدار بفتح ظريف، ومثال الثاني: لا رجل ظريفًا فيها بنصبه، ومثال الثالث: لا رجل ظريف فيها، برفعه[٤].

فإن تفعل ذلك (تعدل)، ومثل ذلك: لا رجلين ظريفين وظريفان، ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب، ولا هندات ظريفات؛ لأن اسم «لا» في ذلك كله مبني، ولا فرق في النعت[٥] بين المشتق كما مر، والجامد المنعوت لمشتق نحو: لا ماء باردًا عندنا، فيجوز في «ماء» الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول، والنصب والرفع على ما مر؛ لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف كـ«مررت برجلٍ عاقلٍ، والقول بأنه توكيد لفظي أو بدل خطأ؛ لأن الماء» الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول، فلا يصح كونه توكيدًا ولا بدلًا منه؛ لعدم مساواته للأول[٦].

الإعراب

قوله: «ومفردًا نعتا» قال الشاطبي: «نعتًا[٧]» مفعول بـ«افتح» على حد

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٠).
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) في ق: النصب.
(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٠، ٣٥١).
(٧) قوهل: «نعتا» سقط من ق.



قولهم: «زيدًا فاضرب» على معنى: أما زيدًا فاضرب، وقوله: «المبني» في موضع الصفة لـ«نعتًا»، [و «يلي»][1] صفة ثانية لـ«نعتًا»، و«مفردًا» حال من نعت، وكان الأصل في «مفردًا» أن يجري على «نعتًا» لتعذر جريانه صفة، ويحتمل أن يكون «مفردًا» هو مفعول «افتح» و«نعتًا» بدل منه، أو عطف بيان، والتقدير على الأول: افتح نعتًا كائنًا لاسم مبني، واليا له حالة كون ذلك[2] النعت مفردًا، وعلى الثاني افتح اسمًا مفردًا نعتًا لمبني واليا له انتهى[3].

قال الشيخ خالد: الظاهر أنه لم يستحضر نص ابن مالك في المسألة، ونصه فيها إذا تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحًا لأن يلي العامل فإن العامل قد يعرب بدلًا، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] في قراءة الجر[4].

و«فافتح» الفاء في جواب «أما» المحذوفة كما مر، و«افتح» فعل أمر تقدم مفعوله عليه، «أو انصبن» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، «أو ارفع» أمر أيضًا، وهما معطوفان على «افتح»، ومفعولها محذوف مماثل لمفعول «افتح»، و«تعدِل» مجزوم في جواب الأمر إما بنفس الطلب، أو جواب لشرط محذوف على الخلاف في ذلك[5].

٢٠٢ وَغَيْـرَ مَـا يَلِـي وَغَيْـرَ المُفْـرَدِ   لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

(١) ما بين القوسين ليس في س، وهو مثبت من ق.

(٢) قوله: «النعت» ليس في ق.

(٣) المقاصد الشافية (٢/٤٣٦).

(٤) انظر: النشر في القراءات العشر (١/٢٢٧).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٦، ٣٧).



(وغير ما يلي) من نعت المبني للمفرد (وغير المفرد) من نعت المبني (لا تبْنِ) لزوال التركيب بالفصل في الأول، وللإضافة وشبهها في الثاني[1]، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين[2] (وانصبه) نظرًا إلى محل المنعوت إن كان معربًا، وإلى محله إن كان مبنيًا، نحو: لا رجل فيها ظريفًا، ولا رجل قبيحًا فعله عندك[3]، (أو الرفع اقصد) نظرًا إلى المحل، نحو: لا رجل فيها ظريف، ولا رجل قبيح فعله عندك[4].

تَنْبِيهٌ

يجوز أيضًا النصب والرفع في نعت غير المبني[5].

٢٠٣ وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تُكَرَّرَ لَا احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

(والعطف) أي: المعطوف (إن لم تكرر) فيه[6] («لا» احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى) فلا تبن وانصبه أو ارفعه، نحو[7]:

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥١).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٧٩).

(٦) قوله: «فيه» ليست مثبتة في ق.

(٧) البيت من الطويل، وهو لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد في شرح شواهد (٤١٣، ٤١٤)، وخزانة الأدب (٤/٦٧، ٦٨)، وشرح التصريح (١/٢٤٣)، وشرح شواهد الإيضاح (٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/٣٥٥)، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر (٦/١٧٢)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤١٩، ٢/٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/٢٢)، وجواهر الأدب (٢٤١)، وشرح المفصل (٢/١٠١، ١١٠)=

فَـلَا أَبَ وَابنًـا مِثْـلَ مَـرَوَانَ وَابْنِـهِ ....

ولا رجل وامرأة في الدار، وجاء شذوذًا البناء[1]، حكى الأخفش: لا رجل وامرأة[2].

تَنْبِيهٌ

لم يذكر المصنف حكم البدل ولا التوكيد. أما البدل فإن كان نكرة فكالنعت المفصول، نحو: لا أحد رجلًا وامرأة فيها بنصب رجل ورفعه، وكذا عطف البيان عند من أجازه في النكرات، وإن لم يكن فالرفع، نحو: لا أحد زيد فيها، وأما التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكد وتنوينه، نحو: لا ماءَ ماءً باردًا قاله في شرح الكافية[3].

وتقدم بأن القول بأنه توكيد خطأ؛ لأن التوكيد اللفظي لابد أن يكون مثل الأول، وهذا أخص منه.

ويجوز أن يعرب[4] عطف بيان أو بدلًا؛ لجواز كونهما أوضح من

= والكتاب (٢/٢٨٥)، واللامات (١٠٥)، واللمع (١٣٠)، والمقتضب (٤/٣٧٢)، وهمع الهوامع (٢/١٤٣).

والشاهد في قوله: (وابنا) حيث عطف بالنصب على لفظ اسم «لا»، ويجوز فيه الرفع؛ لعدم تكرار لا. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/١٣)،.

(١) **قال الصبان:** خرجه بعضهم على أن الأصل: (لا امرأة) فحذفت «لا»، وأبقى البناء بحاله على نية «لا» حاشية الصبان على الأشموني (٢/١٤)، شرح المرادي على الألفية (١٢٣٨).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٦٧)، الأشموني على الألفية (٢/١٥)، البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٣) الكافية الشافية (١/٥٣٩)، وانظر البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠).

(٤) في «ق» تعرب.



المتبوع. أما التوكيد المعنوي فلا يأتي هنا؛ لامتناع توكيد النكرة به كما سيأتي[1].

الإعراب

قوله: «وغير» مفعول مقدم بـ«تبن»، و«ما» اسم موصول في محل جر بإضافة «غير» إليه، وجملة «يلي» صلة «ما»، والعائد محذوف، و«غير» معطوف على «غير» الأولى، و«المفرد» مضاف إليه، و«لا» حرف نهي وجزم، «وتبن» مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الياء، «وانصبه» فعل أمر وفاعل ومفعول، و«أو الرفع» مفعول مقدم بـ«اقصد»، و«اقصد» فعل أمر معطوف على «انصبه»، و«أو» في الجميع للتخيير، وتقدير البيت: ولا تبن غير ما يلي وغير المفرد، وانصبه، أو اقصد الرفع، «والعطف» مبتدأ، و«إن لم يتكرر[2]» شرط، و«لا» فاعل بـ«تكرر»، و«احكما» جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، «وله بما» متعلق بـ«احكما»، و«ما» موصول، و«للنعت» متعلق بـ«انتمى»، و«ذي» بمعنى صاحب صفة للنعت، و«الفصل» مضاف إليه، و«انتمى» بمعنى انتسب صلة ما، وفصل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة، وذلك جائز في الموصول الاسمي خاصة غير الألف واللام، والتقدير: والمعطوف إن لم تتكرر «لا» فاحكم به بالحكم الذي انتسب للنعت ذي الفصل[3].

[ما تستحقه لا النافية للجنس مع همزة الاستفهام]

٢٠٤ وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ اسْتِفْهَامِ

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٠)

(٢) في «ق»: تتكرر.

(٣) تمرين الطلاب للأزهري (١٣٧).

(وأعط لا) النافية للجنس[1] (مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام) فلم يتغير الحكم، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من العمل[2] والاتباع على ما تقدم، ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام والنفي، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي، كقول الشاعر[3]:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدُ ... إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي

وهو نادر، وبقاء الحرفين على معنييهما قليلٌ، حتى توهم أبو علي الشلوبين أنه غير واقع في كلام العرب[4].

وتارة يراد بالهمزة و«لا» التوبيخ والإنكار، كقول الشاعر[5]:

---

(١) قوله: (النافية للجنس) مثبتة من ق، وليست في «س».

(٢) أي: من العمل في اللفظ. انظر: التصريح على الوضيح للأزهري (١/٣٥٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو لقيس بن الملوح في ديوانه (١٧٨)، وشرح الشواهد للعيني (٢/١٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٣)، جواهر الأدب (٢٤٥)، شرح شواهد المغني (١/٤٢، ٢١٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٥٨)، وبلا نسبة في الارتشاف (٢/١٧٦)، أوضح المسالك (٢/٤٢)، تخليص الشواهد (٤١٥)، الجنى الداني (٣٨٤)، خزانة الأدب (٤/٧٠)، شرح ابن الناظم (١٣٩)، شرح الأشموني (١/١٥٣)، شرح عمدة الحافظ (٣٢٠، ٣٨٤).

الشاهد في قوله: (ألا اصطبار) حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفي، والحرفان باقيان على معنييهما.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (٢/١٧٥)، الارتشاف لأبي حيان (٢/١٧٦).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٢/١٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١٧٥)، أوضح المسالك (٢/٢٥)، تلخيص الشواهد (٤١٤)، الدرر (١/٣٢٤)، شرح ابن الناظم (١٣٩)، شرح الأشموني (١/١٥٣)، شرح التسهيل (٢/٧٠)، شرح شواهد المغني (١/٢١٢)، شرح ابن عقيل (١/٤٠٩) شرح عمدة الحافظ (٣١٩)، مغني اللبيب (١/٦٨)، المقاصد النحوية (٢/٣٦٠)، همع الهوامع (١/١٤٧).

الشاهد فيه قوله: (ألا) فالهمزة للاستفهام، و«لا» لنفي الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار.



أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَه هِرَمُ

و«ألا»[1] حرف توبيخ، و«ارعواء» مصدر ارعوي، أي: انكف عن الشيء، يستعمل كثيرًا في ترك ما يستهجن، يقال: ارعوي فلان عن القبيح، أي: انكف عنه، و«ولت» أدبرت وذهبت، و«الشبيبة الشباب»، و«المشيب والشيب» واحد.

قال الأصمعي: المشيب دخول الرجل في حد الشيب، والشيب ـ بغير ميم ـ بياض الشعر، والهرم: كبر السن، وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب[2].

وقد يراد بهما التمني كقوله[3]:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ ....

ـ أي: يصلح ـ

.... مَا أَثْأَتْ ...

ـ أي: فسدت ـ

.... يَدُ الغَفَلَاتِ

وذهب سيبويه[4] والخليل..............................

(١) في ق: فـ«ألا».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني (٢/١٥)، والتصريح على التوضيح (٢/١٧٦)، والجنى الداني (٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/٧٠)، وشرح الأشموني (١/١٥٣)، وشرح شواهد المغني (٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (١/٤١١)، وشرح عمدة الحافظ (٣١٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٦١).

الشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني وهذا كثير.

(٤) الكتاب (٢/٣٠٨)، وانظر: الارتشاف (٢/١٧٧).



إلى أنها[1] تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، ولا يلغي[2][3]، واختاره في شرح التسهيل.[4]

[معاني «ألا»]

وقد ترد «ألا» عرْضية بسكون الراء، وتحضيضية بحاء مهملة[5]، فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية، ولا يعملان شيئًا، فالعرضية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، والتحضيضية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣][6].

وترد للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ولا تعمل شيئًا، فالاسمية نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فـ«ألا» داخلة على ليس تقديرًا؛ لأن يوم منصوب بمصروف مقدم[7] من تأخير، والأصل «ألا ليس مصروفًا عنهم يوم يأتيهم»[8].

---

(١) قوله: (أنها) أي: ألا.

(٢) في «ق»: تلغي.

(٣) زاد المرادي بعد ذكر مثل هذا: ولا تعمل عمل ليس. شرح المرادي على الألفية (١/٢٤٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٧١).

(٥) أي: وضادين معجمتين.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٦).

(٧) في «س»: على، وليست في «ق».

(٨) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٥، ٣٥٦).



[شيوع إسقاط الخبر]

٢٠٥ وَشَاعَ فِي ذَا إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذِ الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

(وشاع) عند الحجازيين (في ذا الباب إسقاط الخبر) أي: حذفه؛ (إذ[1] المراد مع سقوطه ظهر)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠][2]، أي: علينا، ونحو:» لا إله إلا الله، أي: موجود[3]، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين[4]، وبنوا تميم والطائيون يوجبون حذفه[5]، فإن[6] لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند أحد، كقوله ﷺ: (لا أحد أغير من الله عَزَّوَجَلَّ)[7].

قال في شرح الكافية[8]: وزعم الزمخشري وغيره أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقًا على سبيل اللزوم، وليس بصحيح؛ لأن حذف خبر لا دليلَ عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه[9].

---

(١) في بعض النسخ الخطية للمتن: إذ، وعليها شرح الخطيب، وفي بعض النسخ الخطية: إذا. انظر: تحقيق الألفية (٩٧).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٦)، الارتشاف لأبي حيان (٢/١٦٦)، شرح التسهيل (٢/٥٦).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٦)، الارتشاف لأبي حيان (٢/١٦٧).

(٦) في «س»: وإن، والمثبت من «ق».

(٧) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٦٨٦).

(٨) في: «س»: الشرح، والمثبت من «ق».

(٩) شرح الكافية الشافية (١/٥٣٥)، البهجة المرضية للسيوطي (١٨١).



❖ فائدة:

قال الزمخشري في جزء له لطيف على[1] كلمة الشهادة معترضًا على قولهم: «لا إله إلا الله» أي: موجود: هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام، وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر، كما تقول: زيد منطلق ثم جيء بأداة الحصر، وقدم الخبر على الاسم، وركب مع «لا» كما ركب المبتدأ معها في «لا رجل في الدار»، ويكون «الله» مبتدأ مؤخر، و«إله» خبر مقدم، وعلى هذا يخرج نظائره، نحو: لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتي إلا عَلِيٌّ، نقله الموضح عنه، وقال بعده: قلت: وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف، ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه، وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا انتهى[2].

تتمة

قد يحذف اسم «لا» للعلم به كما ذكره في الكافية لقولهم: لا عليك أي: لا بأس عليك[3].

الإعراب

قوله: و«أعط» بقطع الهمزة فعل أمر من أعطى المتعدي لاثنين، وفاعله مستتر فيه وجوبًا و، «لا» مفعوله الأول، و«مع» في موضع الحال من «لا»، و«همزة» مضاف إليه بالنسبة إلى «مع»، ومضاف بالنسبة إلى «استفهام»،

---

(١) في ق: زيادة: كل.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٥٦، ٣٥٧).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (١/٥٣٥).

و«استفهام» مضاف إليه لا غير، و«ما» اسم موصول نعت بمحذوف في موضع نصب على أنها مفعول ثان لـ«أعط»، وجملة «تستحق» صلة «ما»، والعائد محذوف، و«دون» في موضع الحال أيضًا من «لا»، وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله، والاستفهام مضاف إليه، والتقدير: وأعط لا حال كونها مصاحبة همزة استفهام العمل الذي استحقته في حال كونها مفارقة همزة الاستفهام، و«في ذا» متعلق بـ«شاع»، والباب عطف بيان لاسم الإشارة، أو نعت له، و«إسقاط» فاعل «شاع»، والخبر مضاف إليه، «إذا» ظرف للمستقبل مضمن معنى الشرط مختص بالجملة الفعلية على الأصل، فعلى هذا «المراد» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظهر»، و«مع» متعلق بـ«ظهر»، و«سقوطه» مضاف إليه، وجملة: «ظهر» لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة، وجواب «إذا» محذوف[1].

** ** **

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٧).



السادس من النواسخ

(ظن وأخواتها)[1]

وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين[2]، واعلم أن أفعال هذا الباب على نوعين:

أحدهما: أفعال القلوب وهو ما دل على يقين أو ظن أو عليهما.

والثاني: غير قلبي وهو ما دل على تصيير[3].

٢٠٦ انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا　　أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

وقد بدأ **بالنوع الأول** فقال: **(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا[4])** أي: المبتدأ والخبر[5]، وإنما قيل لها ذلك لأن معانيَها قائمةٌ بالقلب.

ولما كانت أفعال القلوب كثيرة، وليست كلها عاملة هذا العمل، بل الفعل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكَّر في كذا.

---

(١) ما دخلت عليه «كان» تدخل عليه هذه الأفعال، وما لا فلا، إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام، أو مضاف إليه، فإن هذه الأفعال تدخل عليه، ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل، ولا تدخل عليه «كان»؛ لأن اسمها لا يقدم عليها، وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه في البابين؛ إذ لا مانع من تقديمه فيهما، نحو: أين كنت، وأين ظننت عمرًا. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١٨/٢).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٤٢/١).

(٤) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٩٢/١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٢).

وما يتعدى إلى الواحد بنفسه، نحو: عرف وفهم.

وما يتعدى لاثنين بنفسه[1]، والمفرد المضاف يعم، بين[2] ما أ راد منها فقال: (أعني) بالفعل القلبي العامل هذا العمل (رأي) إذا كانت بمعنى علم، كقولك[3]:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ ....

أو بمعنى ظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧]، أي: يظنونه ونعلمه، لا بمعنى أصاب الرؤية، أو من رؤية العين، أو الرأي[4].

و(خال) ماضي يخال بمعنى ظن نحو[5]:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ ....

.... **يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَــلْ**[6]

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح (٣٥٩/١).

(٢) قوله: «بين» جواب لما الشرطية.

(٣) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في المقاصد النحوية (٣٧١/٢)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٤٢٥) وشرح ابن عقيل (٢١٠)، وشرح قطر الندى (١٧٠) والمقتضب (٩٧/٤)، وشرح الأشموني (٣٤٩/١)، فتح رب البرية (٣٩١).
الشاهد فيه قوله: (رأيت الله أكبر) حيث جاء بالفعل «رأى» بمعنى «علم» فنصب مفعولين هما: «الله» و«أكبر».

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) البيت من المتقارب، بلا نسبة في أوضح المسالك (٢٠٨/٣)، وخزانة الأدب (١٢٧/٨)، والدرر (٣٠٤/٢)، وشرح ابن الناظم (٢٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٣٩٤/١)، وشرح الأشموني (٣٣٣/١)، وشرح التسهيل (١١٦/٣)، وشرح شذور الذهب (٣٨٤)،=

أو علم، نحو[1]:

.... وَخِلْتُنِـــي لِـيَ اسْـمٌ ....

لا ماضي يخول بمعنى يتعهد أو يتكبر[2].

و(**علمت**) بمعنى تيقنت، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠] لا بمعنى عرفت، أو صرت أعلم.

و(**وجدا**) بمعنى علم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤]، لا بمعنى أصاب، أو غضب، أو حزن[3].

٢٠٧ ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ	حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

و(**ظَنَّ**) من الظن بمعنى الحسبان، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، أو العلم كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾

= وشرح شواهد الإيضاح (١٣٦)، وابن عقيل (٢/٩٥)، وشرح الكافية الشافية (٢/١٠١٣)، وشرح المفصل (٦/٥٩، ٦٤)، والكتاب (١/١٩٢)، والمقرب (١/١٣١)، والمنصف (٣/٧١)، وهمع الهوامع (٢/٩٣)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٢/٦).

(١) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (٣٧٠)، وتخليص الشواهد (٤٣٧)، والدرر (٢/٢٤٨، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٢٩)، والمقاصد النحوية (٢/٣٩٥)، وبلا نسبة في همع الهوامع (١/١٥٠)، شرح الأشموني (١/٣٥١)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٤٤)، وشرح ابن عقيل (٢/٣٣).

الشاهد فيه قوله: (خلتني لي اسم) حيث ورد الفعل «خال» دالًّا على اليقين، وليس «الظن»، فنصب مفعولين أولهما: الياء، والثاني الجملة الاسمية «لي اسم».

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

[التوبة: ١١٨]، لا بمعنى التهمة(١)؛ فإنها تتعدى لواحد(٢).

و(**حسبت**) بكسر السين بمعنى اعتقدت، كقوله تعالى: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، أو علمت نحو(٣):

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

فـ«التقى» مفعول أول، و«الجُود» معطوف عليه، و«خير» مفعوله الثاني، ولم يثنَّ؛ لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إن أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير(٤)، لا بمعنى صرت أحسب، أي: ذا شقرة أي(٥): حمرة وبياض(٦)، فيكون(٧) لازمة(٨).

و(**زعمت**) بمعنى ظننت، نحو(٩):

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٣، ١٨٤).

(٢) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٤٣).

(٣) البيت من الطويل، هو للبيد بن ربيعة العامري وهو من قصيدة من الطويل انظر: ديوانه (٢٤٦)، شرح الشواهد للعيني (٢/٢١) أساس البلاغة (٤٦)، الدرر (١/٣٣٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٢)، لسان العرب (١١/٨٨)، ثقل، المقاصد النحوية (٢/٣٨٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٤٤)، شرح ابن الناظم (١٤٤)، شرح ابن عقيل (١/٤٢٢)، همع الهوامع (١/١٤٩).
الشاهد فيه قوله: (حسبت التقى خير تجارة... إلخ») حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «التقى»، وثانيهما: قوله «خير تجارة».

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٣).

(٥) في «ق»: أو.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٤).

(٧) في «ق»: فتكون.

(٨) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٤٣).

(٩) البيت من الطويل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين (١/٣٤)، ومغني اللبيب=



فَإِنْ[1] تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ ....

قال السيرافي: الزعم قولٌ يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح[2]، فإن كان بمعنى كفل أو رأس تعدت إلى واحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر[3]، وإن كانت بمعنى سمن، أو هُزِلَ[4] فهي لازمة[5].

(مع عد) بمعنى ظن:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنى ....[6]

= (٥٤٣)، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية (٥٤٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٥/٢)، وهمع الهوامع (٥٣٨/١)، وشرح أبيات سيبويه (٢٣٠/١) وفي خزانة الأدب (٢٤٩/١١).

الشاهد فيه قوله: (تزعميني كنت أجهل) حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: جملة «كان» ومعموليها.

(١) في ق: «وإن».

(٢) انظر: الأشموني على ابن مالك (٢٢).

(٣) أي: بالباء في الأولى وعلى في الثانية. انظر: الصبان على الأشموني (٢٢/٢).

(٤) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول، وأما هزل المبني للفاعل فضد الجد. انظر: الصبان على الأشموني (٢٢/٢)

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٤٣/١)

(٦) وهو من الطويل وقائله للنعمان بن بشير في ديوانه (٢٩)، وتخليص الشواهد (٤٣١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (٣٦٠/١)، والدرر (٣٢٩/١)، والمقاصد النحوية (٣٧٧/٢)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٦/٢)، وخزانة الأدب (٥٧/٣)، وشرح ابن الناظم (١٤٣)، وشرح الأشموني (١٥٧/١)، وشرح التسهيل (٧٧/٢)، وشرح ابن عقيل (٤٢٥/١)، وشرح الكافية الشافية (٥٤٥/٢)، وهمع الهوامع (١٤٨/١).

الشاهد فيه قوله: (فلا تعدد المولى شريكك) حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين أحدهما: قوله «المولى»، والثاني قوله «شريك».

انظر: الشواهد للعيني (٢٢/٢).



وإن كان[1] بمعنى حسبت[2] من الحسبان تعدت إلى واحد[3].

و(حجا) بحاء مهملة ثم جيم بمعنى «اعتقد»[4]، نحو[5]:

كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ....

فإن كانت بمعنى «غلب في المحاجاة»[6]، أو قصد، أو رد، أو ساق، أو كتم تعدت إلى واحد، وإن كانت بمعنى أقام أو بخل فهي لازمة[7].

و(درى) بمعنى «علم»، نحو[8]:

---

(١) في «ق»: كانت.

(٢) أي: بفتح السين. انظر: الصبان على الأشموني (٢/٢٣).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٤٤).

(٤) انظر: البهجة المرضية (١٨٥).

(٥) قاله تميم بن أبي مقبل فيما زعم ابن هشام، ونسبه في المحكم لأبي شنبل الأعرابي وهو من البسيط، ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يتعدى لمفعولين غير ابن مالك. انظر: شرح للعيني (٢/٢٣)، وتخليص الشواهد (٤٤٠)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٦) ولم أقع عليه في ديوانه؛ وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢/٢٣٧)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٥)، وشرح ابن عقيل (٢١٥)، ولسان العرب (٢/٣١٥) «ضربج»، (١٤/١٦٧) «حجا»؛ وهمع الهوامع (١/١٤٨)، شرح الأشموني (١/٣٥٦).
الشاهد فيه قوله: (أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حيث ورد الفعل «حجا» بمعنى «ظن» فنصب مفعولين.

(٦) في «ق»: المحاجات.

(٧) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٤).

(٨) هو من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٣)، والدرر (١/٣٣٣)، وشرح ابن الناظم (١٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٥٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢/٢٣)، وشرح قطر الندي (١٧١)، وشرح الكافية الشافية (٢/٥٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٢)، وهمع الهوامع (١/١٤٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٩)، وشرح شذور=



دُرِيْـتَ الـوفيَّ العهـدِ ... ...

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء، كقولك: «دَرَيْتُ به»، فإذا دخل عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها، وإلى ثان بالباء، كقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، وإن كانت بمعنى «ختل» تعدت إلى واحد، يقال: دري الذئب الصيد إذا اختفى له ليفترسه[(١)].

(وجعل اللذ كاعتقد)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩][(٢)]، فإن كانت بمعنى «صَيَّرَ» فستأتي، وإن كانت بمعنى «أوجد» [كقوله تعالى ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو بمعنى: أوجب، كقولهم: جعلت للعامل كذا، أو بمعنى: ألقى،][(٣)] كقولهم: جعلت متاعي بعضه على بعض تعدت إلى واحد، وإن كانت للشروع في الفعل فقد تقدمت في أفعال المقاربة[(٤)].

٢٠٨ هَبْ تَعَلَّمْ ... ...

و**(هب)** بمعنى ظن[(٥)]، ولا تستعمل ....

= الذهب للجوجري (٢/٦٤٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٣١).

الشاهد فيه: قوله: (دريت الوفي العهد) فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله: (الوفي).

(١) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٤).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٥).

(٣) ما بين القوسين أثبتناه من شرح المرادي على الألفية لحاجة السياق إليه، وهو ساقط من س، وق. انظر: (٢٤٥).

(٤) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٥).

(٥) **قال الصبان:** احترازا عن «هب» أمرًا من الهبة، و«هب» أمرًا من الهيبة. انظر: حاشية الصبان على الأشموني على الألفية (٢/٢٤).

إلا بصيغة الأمر[1] كقوله[2]:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

و(تعلم) بمعنى: «اعلم»، ولا تستعمل إلا بصيغة الأمر مثل: «هب»[3]، نحو[4]:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ....

فإن كانت أمرًا من: «تعلمت الحساب ونحوه» تعدت إلى واحد وتصرفت[5].

---

(١) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٥).

(٢) قاله ابن همام السلولي، وهو من المتقارب انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٢٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦١)، خزانة الأدب (٩/٣٦)، الدرر (١/٣٣٢)، شرح شواهد المغني (٢/٩٢٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٧٨)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٧)، شرح ابن الناظم (١٤٤)، شرح الأشموني (١/٢٤٨)، شرح التسهيل (٢/٧٨)، شرح شذور الذهب (٣٦١)، شرح ابن عقيل (٢١٦).

الشّاهد فيه: (فهبني امرًا) فإن (هَبْ) فيه بمعنى الظّنّ، وقد نصب به مفعولين أحدهما: ياء المتكلِّم، وثانيهما قوله: (امرأ)

(٣) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو لزبان بن سيار في خزانة الأدب (٩/١٢٩)، الدرر (١/٣٤٤)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٥٩)، المقاصد النحوية (٢/٣٧٤)، وبلا نسبة في الارتشاف (٣/١٣)، أوضح المسالك (٢/١٣)، شرح ابن الناظم (١٤٢)، شرح الأشموني (١/١٥٨)، شرح ابن عقيل (١/٤٢٠)، شرح الكافية الشافية (٢/٣٢).

الشاهد فيه قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين.

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٥).



الإعراب

قوله: «وأخواتُها» بضم التاء بالعطف على موضع ظن، و«انصِب[1]» فعل أمر، و«بفعل» متعلق بـ«انصب»، و«القلب» مضاف إليه، و«جزأي» مفعول «انصب» و«ابتدا[2]» مضاف إليه، و«أَعني»[3] مضارع عني يعني إذا أراد، و«رأى» مفعول «أَعني»، و(خال علمت وجدا، ظن حسبت وزعمت) معطوفات على «رأي» بإسقاط العاطف مع غير «زعمت» و«مع» متعلق بـ«أعني»، و«عد» مضاف إليه، و«حجا دري وجعل» معطوفات على «عد» بإسقاط العاطف مع غير «جعل»، و«اللذ» بسكون الذال لغة في الذي موضعه خفض على أنه نعت لـ«جعل»، و«كاعتقد» متعلق صلة «اللذ»، و«هب تعلم» معطوفات على «عد» بإسقاط العاطف من «تعلم»[4].

(أفعال التصيير والتحويل)

٢٠٨ .... وَالَّتِي كَصَيَّرَا .... أيضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخبرًا

ثم شرع في النوع الثاني وهو ما دل على تصيير فقال: (و) الأفعال (التي كصيرا) وهي ما دل على تحويل[5]، كأصار وجعل ـ لا بمعنى اعتقد أو خلق ـ ووهب ورد وترك وتخذ واتخذ (أيضًا بها انصب مبتدأ وخبرًا)، نحو قوله تعالى:

---

(١) قوله: (انصِب) بكسر الصاد.

(٢) قوله: (ابتدا) بالقصر للضرورة.

(٣) قوله: (أعنى) بفتح الهمزة.

(٤) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٧).

(٥) قال السيوطي: وهي ثمانية أفعال: صيرا وأصار المنقولان من إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز. انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٢١٧).

﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وهبني الله فداءك[١] أي: جعلني[٢]، ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

.... تَرَكْتُـــــهُ أَخَـا القَـوْمِ ... ...[٣]

﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥][٤]، ولا تستعمل إلا بصيغة الماضي[٥].

(التعليق)

٢٠٩ وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِـنْ قَبْـلُ هَـبْ ... ...

(وخص بالتعليق) وهو إبطال العمل فقط لفظًا لا محلًا (والإلغاء) وهو إبطاله لفظًا ومحلًا[٦] (ما) أي: الذي (من قبل هب) من الأفعال القلبية المتقدمة[٧] لتصرفها، بخلاف «هب» وما بعده؛ لعدم تصرفها ولا لأفعال التصيير؛ إذ ليست قلبية، والذي قبل «هب» أحد عشر فعلًا، والإلغاء جائز،

(١) قوله: (فداءك) بالمد والقصر، وقد يفتح المقصور. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٢٥).

(٢) قال في التصريح للأزهري: حكاه ابن الأعرابي وهو قليل، فياء المتكلم مفعوله الأول، وفداءك مفعوله الثاني. (١/٣٦٨).

(٣) قاله فرعان بن الأعراف، وهو من قصيدة من الطويل. انظر: العيني على الأشموني (٢/٢٥).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٥) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٤٥).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٧) المصدر السابق نفسه.

والتعليق لازم، والمعلق عامل في المحل خلاف الملغي.

تَنْبِيهٌ

أما اختصاص هذه الأفعال القلبية بالإلغاء فلا إشكال فيه، وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب، نحو: عرف ونظر وتفكر وكذلك سال وأبصر وما بمعناهما[1].

٢٠٩	وَالأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
٢١٠ كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ المَاضِي مِن	سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَه زُكِنْ

(**والأمر «هب» قد ألزما**) فلا يتصرف، (**كذا**) أي: في لزوم الأمر[2] (**تعلم**) فلا يستعمل لهما ماض ولا مضارع؛ لعدم تصرفهما[3]، (**ولغير الماضي**) كالمضارع والأمر (**من سواهما**) أي: هب وتعلم (**اجعل كل ماله**) أي: للماضي (**زكن**) أي: علم من نصبه مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، وجواز الإلغاء والتعليق[4].

[الإلغاء]

٢١١ وَجَوِّزَ الإِلْغَاءَ لَا فِي الابْتِدَا	....

(**وجوز الإلغاء**) أي: لا توجبه، بخلاف التعليق فإنه يجب بشروط تأتي[5].

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٤٦/١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٦).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (٢٤٦/٢).

(٤) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

(٥) انظر: البهجة المرضية (١٨٦).

ثم بيَّنَ أن الإلغاء لا يكون في الابتداء بقوله: (لا) يجوز الإلغاء إذا وقع الفعل (في الابتداء) فيشمل ثلاث صور:

الأولى: أن يتأخر عن المفعولين، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.

الثانية: أن تتوسط بين المفعولين، نحو: زيدٌ ـ ظننتُ ـ قائمٌ، فهذه يجوز فيها الأمران على السواء.

وقيل: الأعمال أرجح.

الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولم يبتدأ به، بل تقدم عليه شيء، نحو: متى ظننتُ زيدٌ فاضلٌ؟ فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح خلافًا لمن منع الإلغاء[1].

٢١١ .... وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّأْنِ ... ...

فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيءٌ فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء كما ذهب إليه المصنف، وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه لكن الإعمال عندهم أرجح[2].

(و) على منع الإلغاء في المتقدم إذا ورد في كلامهم ما يوهم الإلغاء (انو ضمير الشأن) كقوله[3]:

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٤٦).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) وهو من البسيط، قاله بعض الفزاريين في خزانة الأدب (١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠)، والدرر (٢٥٧/٢)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٣٣/٣)، وتخليص الشواهد (٤٤٩)،=



كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ[1] الشِّيمَةِ[2] الأَدَبُ

فيكون الفعل باقيًا على عمله، والجملة المفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني[3].

٢١١	أَوْ لَامَ ابْتِـــدَا
٢١٢ فِـي مُـوْهِمٍ إِلْغَـاءِ مَـا تَقَـدَّمَا	....

(أو) انو (لام ابتداء) معلقة (في) كلام (موهم) أي: موقع في الوهم أي: الذهن (إلغاء ما) أي: فعل (تقدَّما) على المفعولين[4]، تقديره[5]: إني وجدت لملاك، فحذف اللام، وأبقى التعليق[6]، وأما من أجاز الإلغاء المتقدم فلا يحتاج إلى تأويل ذلك[7].

= وشرح التصريح (٢٥٨/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤٦)، وشرح عمدة الحافظ (٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (٢٢١)، والمقاصد النحوية (٤١١/٢، ٨٩/٣)، والمقرب (١١٧/١)، وهمع الهوامع (١٥٣/١)، شرح الشواهد للعيني (٢٩/٢)، حاشية ابن حمدون على المكودي (١٩٢/١).

الشاهد فيه قوله: (رأيت ملاك الشيمة الأدب) حيث ألغى عمل «رأيت» مع تقدمه، ولو أعمله لقال: (رأيت ملاك الشيمة الأدبا) بنصب «ملاك» و«الأدبا» على أنهما مفعولان لـ«رأيت».

(١) قوله: (ملاك) بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٢٩/٢).

(٢) قوله: (الشيمة) بالكسر الخلق. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢٩/٢).

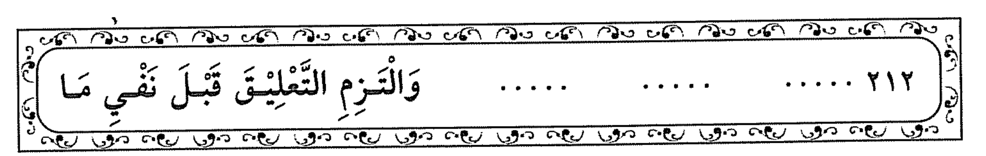
(٣) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن حمدون (١٩٦/١).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٥) أي: تقدير الشاهد السابق.

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٧) انظر: شرح الألفية للمرادي (٢٤٨/١).



٢١٢ .... وَالْتَـزِمِ التَّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـيِ مَـا

ثم انتقل إلى التعليق فقال: (والتزم التعليق) لفعل القلب غير «هب» إذا وقع (قبل نفي ما)؛ لأن لها الصدر، فيمتنع أن يعمل ما قبلها في ما بعدها، وكذا بقية المعلقات[1]، وهي ستة:

أولها: «ما» نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فـ[2] «ما» نافية «وهؤلاء» مبتدأ، و«ينطقون» خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ«علمت»، وهي معلقة في التلفظ بما النافية[3][4].

٢١٣ وَإِنْ وَلَا لَامَ ابْتِـدَاءٍ أَوْ قَسَـمِ كَذَا ....

وثانيها: أشار إليه بقوله: (و) قبل نفي (إن)، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢][5].

وثالثها: أشار إليه بقوله: (و) قبل نفي (لا)، كـ«علمت لا زيدٌ عندك».

واشترط ابن هشام في «إن» و«لا» تقدم قسم ملفوظ به، أو مقدر[6]،

---

(١) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨).

(٢) في: «ق» ما.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٣٧٢/١).

(٤) جملة (ما هؤلاء ينطقون) لفظها واحد قبل التعليق وبعده، وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢٩/٢).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٨، ١٨٩).

(٦) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).



فالقسم الملفوظ به، نحو: علمت ـ والله ـ لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمته ـ والله ـ إن زيد قائم.

والقسم المقدر، نحو: «علمت لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ»، وعلمت إن زيد لقائم فهذه أربعة أمثلة لكل من الحرفين مثالان، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل، فهي في محل نصب على المفعولية بـ«علمت»[1].

(و) رابعها: (لام ابتداء) كذا[2] سواء أكانت ظاهرة، نحو: علمت لزيد منطلق، أو مقدرة كما مرَّ[3].

(و) خامسها: لام (قسم كذا) نحو[4]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

واللام في «لتأتين» لام القسم، وتسمى لام جواب القسم، والقسم وجوابه جملة معلق عنها العامل بلام القسم لا جواب القسم فقط[5].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢١٢).

(٢) في ق: كذلك.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٨٩).

(٤) البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (٣٠٨)، ولا شاهد على هذه الرواية. انظر: شرح الشواهد للعيني (١/٢٥٧) خزانة الأدب (٩/١٥٩)، الدرر (١/٣٤٤)، الكتاب (٣/١١٠)، المقاصد النحوية (٢/٤٠٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧١)، وهو بلا نسبة في الارتشاف (٣/٦٩)، وأوضح المسالك (٢/٦١)، وسر الصناعة (٤٠٠)، وشرح ابن الناظم (١٤٩)، وشرح الأشموني (١/١٦١)، وشرح قطر الندي (١٧٦)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/١٥٤).

الشاهد فيه قوله: (علمت لتأتين منيتي) حيث جاء الفعل «علم» المتعدي إلى مفعولين معلقًا عن العمل لفظًا لا تقديرًا بسبب اعتراض اللام الواقعة في جواب القسم بينه وبين معموليه.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧١).



٢١٣ .... وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

(و) سادسها: (الاستفهام[1] ذا) الحكم وهو: تعليق الفعل إذا وليه (له انحتم[2])، وله صورتان:

أحديهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، فـ«قريب» مبتدأ، و«أم بعيد» معطوف عليه، و«ما» موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وجملة: «﴿مَّا تُوعَدُونَ﴾» صلة الموصول، والعائد[3] محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بـ«أدري» المعلق بالهمزة[4].

والصورة الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كـ«أي»[5]، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، فـ«أي» اسم استفهام مبتدأ، و«أحصى» خبره، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

«أو كان فضله»، نحو قوله تعالى ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فـ«أي منقلب» مفعول مطلق منصوب بـ«ينقلبون» مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون، أي انقلاب، وليست «أي» مفعولاً به لـ«يعلم» لما قد

(١) ولو بـ«هل» على الصحيح. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٣٠/٢)، والارتشاف (٦٩/٣)، وأوضح المسالك (٦١/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٤/١٠).
(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١٨٩).
(٣) في س: العامل، والمثبت من ق.
(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢١٥/٢).
(٥) في: كأن، والمثبت من «ق».



يتوهم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة «ينقلبون» معلّق عنها العامل، فهي في محل نصب[1].

تَنْبِيهٌ

لا فرق في أداة الاستفهام بين أن يتقدم على المفعول الأول، نحو: علمت أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ، أم كان المفعول اسم استفهام، كالآية المتقدمة في: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢]، أم أضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام، نحو: علمت أبو مَنْ زيدٍ، فإن كان الاستفهام في الثاني، نحو: علمت زيدًا أبو مَن هو، فالأرجح نصب الأول؛ لأنه غير مستفهم به، ولا مضاف إليه، قاله في شرح الكافية[2].

تتمة

ذكر أبو علي من جملة المعلقات «لعل»[3]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١][4].

وذكر بعضهم من جملتها «لو» وجزم به في التسهيل[5] كقوله[6]:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٣).

(٢) انظر: الشافية الكافية (٢/٥٢٢).

(٣) **قال السيوطي**: ووافقه أبو حيان؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل. همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢/٢٣٤).

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).

(٥) شرح أبي حيان للتسهيل (١/٢٠).

(٦) البيت من الطويل وهو من قصيدة لحاتم الطائي في ديوانه (٢٠٢)، والأغاني (١٧/٢٧٦، ٢٩٥)، وأمالي الزجاجي (٢٠٩) وخزانة الأدب (٤/٢١٣) والدرر (٢/٢٦٤) والشعر والشعراء (١/٢٥٣) ولسان العرب (٤/٥٤٨) «عذر»، (١٤/١١٠) «ثرا»؛ وهمع الهوامع=



لَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ[1]

الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب[2] حتى يجوز[3] العطف عليها بالنصب[4].

الإعراب

قوله: «والتي» مبتدأ، و«كصيرا» في موضع صلة «التي»، و«أيضًا» مفعول مطلق، و«بها» متعلق بـ«انصب»، و«انصب» في موضع رفع خبر المبتدأ، و«مبتدأ» مفعول «انصب»، و«خبرًا» معطوف على مبتدأ، و«خص» يحتمل أن يكون فعل أمر، وهو الأشبه بقوله: «وجوز»، وأن يكون ماضيًا مبنيًّا للمفعول، و«بالتعليق» متعلق بـ«خص»، والإلغاء معطوف عليه، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول، وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثاني، وعليهما[5] فهي نعت لمحذوف، ومن قبل متعلق صلة ما، وهو مضاف إليه، والتقدير: وخص بالتعليق والإلغاء الأفعال التي ذكرت قبل

= (١/١٥٤)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٧٨٩)، شرح الأشموني (١/٣٦٩)، وشرح شذور الذهب (٤٧٣).

الشاهد فيه قوله: (علم الأقوام...) حيث علق الفعل «علم» عن العمل وهو ينصب مفعولين لوقوع «لو» قبلهما.

(١) قوله: (لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل تثبت محذوفاً، وثراء المال بالفتح والمد الكثرة، والوفر الكثير.

(٢) قوله: (في محل نصب) سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول، فإن نصب سدت مسد الثاني.

(٣) قوله: (حتى) هي ابتدائية تفريعية، فالفعل بعدها واجب الرفع.

(٤) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٠).

(٥) في «ق»: عليها.

هب، و«الأمر» مبتدأ أول، [و«هب» مبتدأ ثاني، وجملة «قد ألزما» خبر الثاني،][1] وهو وخبره خبر الأول، والعائد إلى المبتدأ الثاني الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر في «ألزم»، والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف، والتقدير: والأمر هب قد ألزمه، «وكذا» خبر مقدم، و«تعلم» مبتدأ مؤخر، «ولغير» في موضع المفعول الثاني بـ«اجعل»، و«الماض» بحذف الياء مضاف إليه، و«من سواهما» في موضع الحال من «غير»، و«اجعل» فعل أمر، و«كل» مفعوله الأول، وتقدم مفعوله الثاني، وهو «لغير[2]» و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، و«له متعلق» بـ«زكن» مبني للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وجملة «زكن» صلة «ما»، و«جوز» فعل أمر، و«الإلغاء» مفعوله، و«لا» حرف عطف ونفي، و«في الابتداء» معطوف على محذوف، والتقدير: وجوز الإلغاء في التوسط والتأخر لا في الابتداء، «وانو» فعل أمر، و«ضمير» مفعوله، و«الشأن» مضاف إليه، و«أو» حرف عطف وتخيير، و«لام» معطوف على ضمير، و«ابتدا» مضاف إليه، و«في موهم» متعلق بـ«انو»، و«إلغاء» مفعول «موهم»، و«ما» موصول اسمي مضاف إليه، وجملة «مقدما» صلة «ما»، و«الألف» للإطلاق، و«التزم» فعل أمر، و«التعليق» مفعوله، و«قبل[3]» متعلق بـ«التزم»، و«نفي» مضاف إليه، و«ما» مجرورة بإضافة نفي إليها، «وإن» بسكون النون، «ولا» معطوفان على «ما»، و«لام» مبتدأ، و«ابتداء» مضاف إليه، و«او قسم» معطوف على ابتدا، و«كذا» خبر المبتدأ وما عطف عليه، و«الاستفهام» مبتدأ أول، و«ذا» اسم إشارة مبتدأ ثان، و«له» متعلق بـ«انحتم»، وجملة «انحتم» في موضع

(١) ما بين القوسين مثبت من «ق».

(٢) في ق: بغير.

(٣) في س: قيل، والمثبت من س.



خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين الثاني وخبره الضمير المستتر في «انحتم»، وبين الأول وخبره الهاء من له[1].

٢١٤ لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنِّ تُهْمَـهْ تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزِمَـهْ

(لعلم عرفان وظن تهمة، تعدية لواحد ملتزمه)؛ إذ الأصل في «علم» تعلقها بالنسب الخبرية، وهي المتعدية إلى مفعولين، وقد يرد بمعنى العرفان متعلقة بالمفرد، فتتعدى إلى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨][2] أي: لا تعرفون شيئًا.

وأما «ظن» فإن كان التردد في وقوع الخبر فهي المتعدية إلى اثنين، وكذا إذا استعملت لليقين، وإن كانت للتهمة تعدت لواحد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤][3] بالظاء المشالة[4] أي: بمتهم.

وكذا «رأى» بمعنى ذهب، تقول: رأي أبو حنيفة حل كذا، ورأى الشافعي حرمته أي: ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا، وذهب الشافعي إلى حرمته.

وكذا «حجا» بمعنى قصد، نحو: يحجون بيت الله أي: يأتونه ويقصدونه.

وكذا «خال» بمعنى تعهد وتكبر، ووجد بمعنى أصاب، ورأى بمعنى أبصر، أو أصاب الرؤية[5]، ونحو ذلك يتعدى لواحد.

---

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٧، ٣٨).

(٢) انظر: شرح الألفية للمرادي (١/٢٥٠، ٢٥١).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٠، ٢٥١).

(٤) قراءة الظاء المشالة لابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وقرأ بقية العشرة بالضاد. انظر: النشر في القراءات لابن الجزري (٢/٣٩٩).

(٥) في: س: الرئة، والمثبت من «ق».

فإن قيل: فقد[1] ترد علم لازمه إذا كانت من العُلْمَةِ[2]، ولم ينبه المصنف على ذلك.

أجيب بأن ذلك خرج بقوله: أول الباب (انصب بفعل القلب جزئ ابتدا)، وبقوله هنا: (لعلم عرفان)، فإن مصدر هذه عُلْمَه لا عِلْم.

فإن قيل: كان ينبغي أن يقيد سائر أفعال الباب كما قيد «علم» و«ظن».

أجيب بأن علم وظن هما الأصل فاكتفى بهما، فإن غيرهما لا يعمل حتى يكون بمعناهما فاكتفى بتقييدهما، وأيضًا قد خرج من قوله: (انصب بفعل القلب)، نحو: رأى بمعنى أبصر، وأصاب الرؤية[3]، وحسب بمعنى صار أحسب، وغير ذلك مما يدل على معنى غير قلبي[4].

٢١٥ وَلـ: رَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا   طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

(ولرأي) من **(الرؤيا)** في النوم **(انم)** أي: انسب **(ما لعلما)** حال كونه **(طالب مفعولين من قبل انتمى[5])** أي: إن «رأى» الحُلمية[6] تتعدى إلى مفعولين، كـ«علم» لكونها مثلها في أنها إدراك بالحس الباطن[7]، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ

---

(١) في ق: ق

(٢) «العلمة»: انشقاق الشفة العليا. انظر: التوضيح على التصريح (٢/١٩٤).

(٣) في س: الرئة، والمثبت من ق.

(٤) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح المرادي على الألفية (١/٢٥١).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩١).

(٦) قوله: (الحُلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحُلْم بضم فسكون، وبضمتين مصدر «حَلَم» بفتح اللام، أي: رأي في منامه انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٣).

(٧) والظاهرية، نحو: شم وسمع وأبصر وأحس باليد وأكل، فهي خمسة، وكذلك الباطنية هي خمسة، لكن الباطنية تتعدي إلى اثنين، بخلاف الظاهرية، الفرق بينهما الاتباع.



أَعۡصِرُ خَمۡرًاۖ﴾ [يوسف: ٣٦][1]، و«أرى» عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد أولهما: فاعل، وثانيهما: مفعول أول، وجملة: «أعصر خمرًا» المفعول الثاني[2]، وكقول عمرو الباهلي يذكر جماعة من قومه رآهم في منامه[3]:

أَرَاهُـــمُ رُفْقَتِـــي حَتَّـــى إِذَا مَـــا   تَجَـــافَى اللَّيْـــلُ وَانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالَا

فالهاء والميم مفعول أول، و«رفقتي»[4] مفعول ثان وهم الجماعة ينزلون جملة، ويرتحلون جملة، والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله[5]:

.... إِذَا مَـــا   تَجَـــافَى اللَّيْـــلُ وَانْخَـــزَلَ ....

أي: انطوى[6].

تَنْبِيهٌ

إنما قيد المصنف «علم» بقوله: «طالب مفعولين»؛ لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية[7].

---

(١) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٢).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٦٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن أحمر وهو من الوافر. انظر: ديوانه (١٣٠) وشرح الشواهد للعيني (٢/٣٣، ٣٤)،، شرح أبيات سيبويه (١/٤٨٧)، الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٠)، لسان العرب (٦/٦٨٩)، المقاصد النحوية (٢/٤٢١)، الحماسة البصرية (١/٢٦٢)، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (١/٢٤٠)، الإنصاف (١/٣٥٤)، تلخيص الشواهد (٤٥٥)، الخصائص (٢/٣٧٨)، شرح ابن الناظم (١٥١)، شرح ابن عقيل (١/٤٤١).
الشاهد فيه قوله: (أراهم رفقتي) حيث ورد الفعل «أرى» بمعنى «حلم»، «رأى حلمًا»، وأجراه مجرى «علم» فنصب مفعولين أولهما: «هم»، وثانيهما: «رفقتي».

(٤) قوله: (رفقتي) بضم الراء وكسرها. انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٥).

(٥) سبق تخريجه قريبا فلا عود ولا إعادة.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٦٦).

(٧) انظر هذا التنبيه في شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٢).

قيل: وليس قوله: «رأي الرؤيا» بنص في المراد؛ لأن الرؤيا تستعمل مصدر لـ«رأي» مطلقًا حلمية كانت، أو يقظية خلافًا للحريري والمصنف[(١)] بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠][(٢)].

قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: هي رؤيا عين[(٣)]، ولكن المشهور استعمالها مصدرًا للحلمية[(٤)].

٢١٦ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

(ولا تجز هنا بلا دليل، سقوط مفعولين أو مفعول) الحذف ضربان: اختصار أو اقتصار، فالاختصار حذف لدليل، والاقتصار حذف لغير دليل[(٥)]، فيجوز بإجماع حذف المفعولين اختصارا لدليل يدل عليهما، كقوله تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، وقول كميت يمدح أهل البيت:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُمْ عارًا عليَّ وَتَحْسَبُ[(٦)]

---

(١) انظر: التوضيح على التصريح للأزهري (٢/١٩٧).

(٢) وعلى هذا لا إشكال. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٤).

(٣) انظر: تفسير البغوي (٣/١٤١).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/١٩٧).

(٥) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٢).

(٦) البيت قاله الكميت بن زيد الأسدي وهو من الطويل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٣٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٧)، الدرر (١/٣٣٨)، خزانة الأدب (٩/١٣٧)، المحتسب لابن جني (١/١٨٣)، المقاصد النحوية (٢/٤١٣، ٣/١١٢)، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٦٩)، شرح الأشموني (١/١٦٤)، شرح ابن عقيل (١/٤٤٣)، شرح التسهيل (٢/٧٣)، همع الهوامع (١/١٥٢).

الشاهد فيه قوله: (تحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: وتحسب حبهم عارًا علي.



فحذف في الآية مفعولَا «يزعمون[1]»، وفي البيت مفعولَا «تحسب» لدليل ما قبلهما عليهما أي: يزعمونهم[2] شركاء، ويحسبه[3] أي: حبهم عارًا عليّ، وأما حذفهما[4] اقتصارًا لغير دليل، بل لإفادة تجديد الفعل وحدوثه فقط فهو ممنوع كما قاله المصنف[5] تبعًا لسيبويه[6] والأخفش والشلوبين[7] سواء في ذلك أفعال الظن والعلم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقًا لمجيء ذلك في أفعال العلم كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥] أي: يعلم، والأصل والله أعلم: يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقًّا ونحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام، وفي أفعال الظن كقوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢] [فظن السوء][8] مفعول مطلق مقيد للنوع، وقولهم في المثل: «من يسمع يخل»[9] أي: يقع منه خيلة، والمعنى من يسمع خبرًا يحدث له ظن، وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن؛ لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم، [فلا يجوز في أفعال العلم][10].

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا أي: لغير دليل؛ لأن المفعولين هنا

---

(١) في ق: تزعمون.

(٢) في «ق»: تزعمونهم.

(٣) في «ق»: تحسبه.

(٤) في «ق»: حذفها.

(٥) شرح الكافية الشافية (٥٥٣/٢).

(٦) الكتاب (٤٠/١).

(٧) انظر: التصريح على التوضيح (٣٧٧/١).

(٨) ما بين القوسين ثابت في «ق»، وغير ثابت من «س».

(٩) انظر: مجمع الأمثال (٣٠٠/٢).

(١٠) ما بين القوسين غير ثابت في «س»: مثبت من «ق».

أصلهما المبتدأ والخبر حكمًا فكما[1] لا يجوز أن يؤتي بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده[2]، وهذا ما جرى عليه المصنف.

وأما اختصارًا أي: لدليل فيمنعه ابن ملكون من المغاربة، وأجازه الجمهور، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[3] [آل عمران: ١٨٠][4]، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه.

وكقول عنتره العبسي[5]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

تقديره: فلا تظني غيره مني واقعًا، فحذف المفعول الثاني، والتاء في «نزلت» مكسورة، والحاء والراء من «المحب والمكرم» مفتوحتان[6].

---

(١) قوله: فكما، مثبتة من «س».

(٢) انظر: التوضيح على التصريح للأزهري (٢/٢٢٨).

(٣) الآية مكررة في «س».

(٤) أي: على قراءة (يحسبن) بالياء، وعلى قراءة «تحسبن» بالتاء فلا حذف؛ لأن (الذين) مفعول أول وخير مفعول ثان انظر: حاشية ياسين على التصريح (٢/٢٢٩).

(٥) البيت من الكامل، وقائله عنترة العبسي في ديوانه (١٩١)، شرح الشواهد للعيني (٢/٣٥)، أدب الكاتب (٦٠٣)، الأشباه والنظائر (٢/٤٠٥)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٩)، الأغاني (٩/٢١٢)، جمهرة اللغة (٥٩١)، خزانة الأدب (٣/٢٢٧، ٩/١٣٦)، الخصائص (٢/٢١٦)، الدرر (١/٣٣٩)، شرح شواهد المغني (١/٤٨٠)، لسان العرب (١/٢٨٩)، المقاصد النحوية (٢/٤١٤)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧٠)، شرح الأشموني (١/١٦٤)، شرح ابن عقيل (١/٤٤٤)، المقرب (١/١١٧)، همع الهوامع (١/١٥٢).

الشاهد فيه قوله: (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني لـ«تظن» لقيام الدليل على المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره منى واقعًا.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٧٩).



تنبيه

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأن غرض المتكلم مختلف في إفادة المخاطب؛ لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر فيقول: وقع علم، أو ظن، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول فتقول: فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين بمنزلة القاصر، وحينئذٍ، فلا يقال: إنه حذف منه شيء، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابُدَّ[1] من ذكرهما؛ لأن الغرض تعلق بإفادتهما[2].

٢١٧ وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

واعلم أن القول وما تصرف منه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، ومفعوله لا يكون إلا جملة أو مفردًا يؤدي معنى الجملة، كـ«قلت قصيدة وشعرًا»، وكذا المفرد المراد به[3] مجرد اللفظ على الصحيح، كـ«قلت كلمة»، وقد تجري مجرى الظن فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين[4] كما أشار إلى ذلك بقوله: **(وكتظن اجعل)** القول جوازًا فانصب به مفعولين، ولكن لا مطلقًا[5]، بل **بشروط أربعة:**

الأول: أن يكون مضارعًا، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر،

(١) في «س»: لابد، والمثبت من «ق».
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) قوله: به، في «س»: ثم، والمثبت من «ق».
(٤) انظر: شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٤).
(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

فلا يعمل شيءٌ[1] من ذلك عمل «ظن»؛ لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب[2].

والثاني: أن يكون مسندًا إلى المخاطب[3]، نحو: **(تقول)**؛ لأن الإعمال إنما يكون فعل المخاطب إن استفهمه عن ظن نفسه، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب، فلا تقول: أقول زيدًا منطلقًا، ولا تقول: زيد عمرًا منطلقًا[4].

والثالث: ما أشار إليه المصنف بقوله: **(إن ولي مستفهمًا به)**[5] بفتح الهاء أي: أداة استفهام حرفًا كان أو اسمًا، سمع الكسائي من العرب: «**أتقول للعميان عقلًا**»، فـ«عقلًا» مفعول أول، و«للعميان» مفعول ثان على التقديم والتأخير[6].

وقال عمرو بن معدي كرب[7]:

---

(١) في «س»: شيئا، المثبت من ق.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٥).

(٣) لا بقيد الإفراد والتذكير. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٦).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٥، ٢٣٦).

(٥) أي: مستفهمًا به عن الفعل وما يتعلق به، مثال الثاني: علام تقول، البيت؛ فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٦).

(٦) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (٢/٢٣٩).

(٧) البيت من الطويل، وقائله عمرو بن معد يكرب في ديوانه (٧٢)، وخزانة (٢/٤٣٦)، والدرر (١/٣٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٥٩)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٢)، وشرح شواهد المغني (٤١٨)، واللسان (١١/٥٧٥)، والمقاصد النحوية (٢/٤٣٦)، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٧٦)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، ومغنى اللبيب (١٤٣)، وهمع الهوامع (١/١٥٧).

الشاهد فيه قوله: (علام تقول الرمح) حيث نصب «الرمح» لكون «تقول» بمعنى: «تظن».



عَـلَامَ تَقُـولُ الـرُّمْحَ يُثْقِـلُ عَـاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الخَيْـلُ كَرَّتِ[1]

فـ«علام» جار ومجرور، والجار «على»، والمجرور «ما» الاستفهامية، و«لكن» حذفت ألفها لدخول الجار عليها، و«الرمحَ» بالنصب مفعول أول، وجملة: «يثقل عاتقي» في موضع المفعول الثاني[2].

٢١٨ بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلِ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

والرابع: أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام كما أشار إليه بقوله: ولم ينفصل عنه بغير ثلاثة أشياء، أشار إليها بقوله: **(بغير ظرف أو كظرف)** أي: مجرور **(أو عمل)** أي: معمول بمعنى مفعول[3]، فالفصل بالظرف الزماني، كقول الشاعر[4]:

أَبَعْـدَ بُعْـدٍ تَقُـولُ الـدَّارَ جَامِعَـةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا

فالهمزة للاستفهام، و«بعد» بفتح الباء ظرف زمان، و«بُعد» بضم الباء

(١) أي: مستفهمًا به عن الفعل وما يتعلق به، مثال الثاني: علام تقول البيت؛ فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (٢/٣٦).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٢).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٤) البيت من البسيط وهو بلا نسبة لأحد في شرح الشواهد للعيني (٢/٣٦) وأوضح المسالك (٢/٧٧)، وتلخيص الشواهد (٤٥٧)، والدرر (١/٣٥١)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٣٨)، وهمع الهوامع (١/١٥٧)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٦٩).

وفي البيت **شاهدان** أولهما: قوله: (أبعد بعد تقول الدار جامعة)، حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» لاستكمالها شروط الإعمال، ولا يمنع العمل الفصل بين الاستفهام وبين الفعل «تقول» بالظرف «بعد». وثانيهما قوله: (أم تقول البعد محتومًا) حيث أعمل «تقول» من غير فصل



مضاف إليه، و«الدار» مفعول أول لـ«تقول[1]»، و«جامعة» مفعوله الثاني، و«شملي» مفعول جامعة، و«البعد» مفعول أول لـ«تقول» الثاني، و«محتومًا» مفعوله الآخر، فاعمل «تقول» مرتين، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف، والثاني متصل بالاستفهام بـ«أم».

والفصل بالظرف المكاني، نحو: أعندك، تقول زيدًا مقيمًا، والفصل بالمجرور، نحو: أفي الدار، تقول: عمرًا جالسًا[2].

والفصل بالمعمول نحو قول كميت[3]:

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني، والأصل: أتقول: بني لؤي جهالًا، و«لؤي» مفعوله الأول، والمراد بهم قريش، و«الجهال» جمع جاهل، و«المتجاهل» هو الذي يظهر الجهل وليس بجاهل[4]، فالفصل بهذه

---

(١) في «س»: «تقولا» والمثبت من «ق».

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٣).

(٣) البيت من قصيدة من الوافر لكميت بن زيد الأسدي. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٣٧)، وخزانة الأدب (٩/١٨٣، ١٨٤)، والدرر (١/٣٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٢٣)، والتصريح على التوضيح (١/٣٨٤)، وشرح المفصل (٧/٧٩، ٨٧)، والكتاب (١/١٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/٤٢٩)، ليس في ديوانه، وهو لابن ربيعة في شرح ابن الناظم (١٥٣)، وبلا نسبة في أمالي المرتضي (١/٤٦٣)، وأوضح المسالك (٢/٧٨)، وتلخيص الشواهد (٤٥٧)، وخزانة الأدب (٢/٤٣٩)، وشرح الأشموني (١/١٦٤)، وشرح ابن عقيل (١/٤٨٨)، والمتقضب (٢/٣٤٩)، وهمع الهوامع (١/١٥٧).

الشاهد فيه قوله: (أجهالًا تقول بني لؤي) حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين: أحدهما قوله: (جهالًا) والثاني قوله: (بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام وهي الهمزة والفعل.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٤).

الثلاثة مغتفر، ولهذا قال: (وإن ببعض ذي فصلت يحتمل)، وزادُ السهيلي شرطًا آخر: وهو أن لا يتعدى باللام، كما تقول: لزيد عمرو منطلق، فتحتم الحكاية، قال: لأنك إذا عديته باللام بَعُدَ عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولًا مسموعًا؛ لأن الظن من أفعال القلب[1].

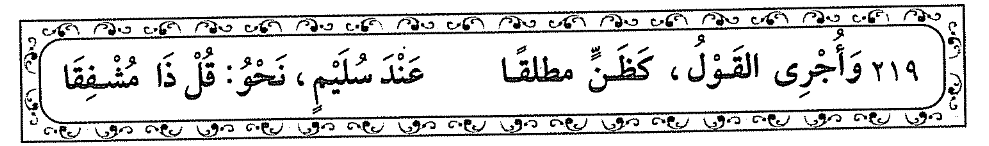
فإن قيل: إعمال القول بالشروط المذكورة واجب أم جائز.

أجيب بأنه جائز، والحكاية جائزة.

فإن قيل: إذا عمل القول عمل الظن هل هو باق على معناه، أو صار بمعنى الظن؟

أجيب بأن مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل «ظن» حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمة وغيرها[2].

فإن انفصل بغير ما ذكر وجبت الحكاية، نحو: «أأنت، تقول: زيد قائم»[3].



٢١٩ وَأُجْرِي القَوْلُ، كَظَنٍّ مطلقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: قُلْ ذَا مُشْفِقَا

(وأجرى القول كظن مطلقًا[4]) فنصب به المفعولان[5] بلا شرط **(عند**

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٤).

(٢) انظر: هذا الاعتراض في شرح المرادي على الألفية (١/٢٥٥).

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢).

(٤) أي: بلا شرط من الشروط المذكورة.

(٥) وهل يعملونه باقيًا على معناه، أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط. انظر: التصريح على التوضيح (٢/٢٤٣، ٢٤٤).

سليم، نحو: قل ذا مشفقًا)، ونحو[1]:

قَالَــتْ وَكُنْــتَ رَجُــلًا فَطِينَــا   هَــذَا لَعَمْــرُ اللهِ إِسْــرَائِينَا

وأعجبني قولك: زيدًا منطلقًا، وأنت قائل: بشرًا كريمًا[2].

الإعراب

قوله: «لعلم» خبر مقدم، و«عرفان» مضاف إليه على جهة التخصيص، [«وظن» معطوف على علم «تهمة» مضاف إليه على جهة التخصيص][3]، و«تعدية» مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء به تقدم خبرها المجرور عليها، أو تعلق لواحد بها، فإن لواحد متعلق بتعدية؛ لأنها مصدر «عدي»، و«ملتزمة» بفتح الزاي اسم مفعول نعت لتعدية، و«لرأي» متعلق بـ«انم»، و«الرؤيا» مضاف إليه، و«انم» فعل أمر، و«ما» موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول «انم»، وهو نعت لمحذوف، و«لعلما» متعلق بـ«انتمى»، و«طالب» حال من علم، و«مفعولين» مضاف إليه، و«من قبل» متعلق بـ«انتمى»، و«انتمى» صلة ما، و«لا» حرف نهي وجزم، و«تجز» مجزوم بلا، و«هنا بلا دليل» متعلق بـ«تجز»، و«سقوط» مفعول

---

(١) قاله أعرابي صاد ضبًا، وأتى به إلى امرأته فقالت له هذا وأشارت إليه لعمر الله إسرائينا: أي: ما مسخ من بني إسرائيل. انظر: شرح الشواهد للعيني (٢/٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/٤٢٥)، وهو بلا نسبة في تلخيص الشواهد (٤٥٦)، والدرر (١/٣٥٠)، وسمط اللآلى (٦٨١)، والتصريح على التوضيح للأزهري (١/٣١٥)، وشرح الأشموني (١/١٥٦)، وشرح ابن الناظم (١٥٢)، وشرح ابن عقيل (١/٤٥٠)، وشرح التسهيل (٢/٩٥)، وهمع الهوامع (١/١٥٧)، وجمهرة اللغة (٢٩٣)، والمخصص (١٣/٢٨٢).

الشاهد فيه قوله: (قالت... هذا إسرائينا) حيث ورد الفعل «قال» بمعنى «ظن»، فنصب مفعولين: أولهما: «هذا»، وثانيهما: «إسرائينا».

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (١٩٢، ١٩٣).

(٣) ما بين القوسين سقط من «ق».



«تجز»، و«مفعولين» مضاف إليه، و«او» حرف عطف وتخيير، و«مفعول» معطوف على مفعولين، و«كتظن» مفعول ثان لـ«اجعل»، و«اجعل» فعل أمر، و«تقول» مفعول أول بـ«اجعل» و«إن» حرف شرط، و«ولي» فعل الشرط في محل جزم بـ«إن»، وفاعل «ولي» مستتر فيه «يعود» إلى تقول، و«مستفهمًا» بفتح الهاء مفعول «ولي»، و«به» في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«مستفهمًا»؛ لأنه اسم مفعول، وجملة «ولم ينفصل» في موضع الحال من المفعول، و«بغير» متعلق بـ«ينفصل»، و«ظرف» مضاف إليه، و«او» حرف عطف، [و] «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على «غير»، وظرف مجرور به، والتقدير: بغير ظرف أو مثل ظرف، و«او عمل» معطوف على غير أيضًا، و«إن» حرف شرط، و«ببعض» متعلق بـ«فصلت»، و«ذي» اسم إشارة إلى الثلاثة المذكورة، و«فصلت» فعل الشرط، و«يحتمل» جواب الشرط، و«أجرى» فعل ماض مبني للمفعول، و«القول» نائب الفاعل، و«كظن» في موضع الحال من القول، و«مطلقًا» حال أيضًا من القول، فهي مترادفة، و«عند سليم» متعلق بـ«أجرى»، و«نحو» خبر لمبتدأ محذوف، و«قل» فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، و«ذا» اسم إشارة في موضع نصب على أنه مفعول أول لـ«قل»، و«مشفقًا» مفعوله الثاني[1].

**   **   **

(١) انظر: تمرين الطلاب للأزهري (٣٨).



[فصل في أعلم وأرى وما جرى مجراهما]

ثم انتقل إلى ما ينصب مفاعيل ثلاثة بقوله: (أعلم وأرى) وما جرى مجراهما.

٢٢٠ إِلَـى ثَلاثَـةٍ رَأَى وَعَلِمَا   عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرِى وَاعْلَمَا

(إلى ثلاثة رأي وعَلِمَا) المتعديين لمفعولين.

تَنْبِيهٌ [(١)]

لم[(٢)] يضف ثلاثة إلى مفاعيل؛ لأن إضافة العدد للصفة قليلة، أو ضرورة. قاله أبو حيان[(٣)].

ولا يصح «ثلاثة مفعولين» بجمع الثلاثة؛ لأن مفعولًا اسم للفظ، وهو غير عاقل، قاله الموضح في الحواشي[(٤)].

(عدُّوا إذا صارا) بإدخال همزة التعدية عليهما (أرى واعْلما) أي: إذا دخلت همزة التعدية على «علِم ورأَي» المتعديين إلى مفعولين صارا بدخولها متعديين إلى ثلاثة، أولها الذي كان فاعلًا قبل النقل، والثاني والثالث هما اللذان كانا قبل دخول الهمزة، فتقول: أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا، ورأيت زيدًا عمرًا فاضلًا، قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ

(١) قوله: (تنبيه) مثبت من ق، غير ثابت في س.

(٢) في س: «ولم»، وفي ق: «لم».

(٣) إرتشاف الضرب لأبي حيان (٣/٨٣).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٦).



كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، والكاف فيهما مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثان، و«قليلًا» في الأول، وكثيرًا في الثاني مفعول ثالث(١)، وتقول: وأعلم زيدٌ عمرًا بشرًا(٢) كريمًا(٣).

٢٢١ وَمَا لِمَفْعُولَي عَلِمْتَ مطلقًا ... لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضًا حُقِّقَا

(وما لمفعولي علمت) وأخواته **(مطلقًا)** من الإلغاء والتعليق عنهما، ومن جواز حذفهما، وحذف أحدهما اختصارًا لدليل، أو اقتصارًا لغير دليل(٤) **(للثان والثالث)** من مفاعيل هذا الباب **(أيضًا حققا)**، مثال الإلغاء قول بعضهم: «ألبركة أعلمنا الله مع الأكابر» فـ«البركة» مبتدأ، و«مع الأكابر» خبره، و«أعلم» ملغاة؛ لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره(٥)، وقول الشاعر(٦):

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) في «ق»: بكرًا.

(٣) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٢).

(٤) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٩).

(٥) انظر: التصريح على التوضيح (١/٣٨٩)، البهجة المرضية (٦٢).

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢٧٧)، وشرح التصريح (١/٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/٣٨٠)، وشرح شواهد المغني (٦٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/٤٤٦)، وهمع الهوامع (١/١٥٨)، وأوضح المسالك (٢/٧٣)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/٦٧٣).

الشاهد فيه قوله: (أنت أراني الله أمنع عاصم) حيث ألغي أرى عن العمل في المفعولين الثاني والثالث، وهما قوله: (أنت عاصم) لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين المفعولين، ولو رتب المعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها، فيقول: (أراني الله إياك أمنع عاصم)، أو (أرانيك الله أمنع عاصم). عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (١/٨٠، ٨١).

وَأَنْـــتَ أَرَانِـــي الله أَمْنَـــعُ عَاصِـــمٍ ....

فـ«أنت» مبتدأ، و«أمنع» خبره، و«أرى» ملغاة؛ لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره.(١)

ومثال التعليق قوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] فالكاف والميم مفعول أول، وجملة: «﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾» [سبأ: ٧] في محل نصب، سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام، ولذلك كسرت «إن»، و«إذا» شرطية، وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد، والتقدير: إذا مزقتم تجدون، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين، ولا يصح أن يكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥](٢).

تَنْبِيهٌ

فيما ذكر ردٌّ على من منع الإلغاء، سواء أكان مبنيًا للفاعل أم للمفعول، وهو أبو على الشلوبين، ونسبه إلى المحققين، وعلى من منعهما في المبني للفاعل وهو أبو موسى الجزولي(٣). أما الأول منها فلا يجوز إلغاءُه ولا تعليقُ الفعلِ عنه، ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصارًا، وكذا حذف الثلاثة لدليل، ذكره في شرح التسهيل(٤)، ونقل أبو حيان أن سيبويه ذهب إلى وجوب ذكر

(١) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٩).

(٢) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٠).

(٣) الجزولية (٨٣)، التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٨٩).

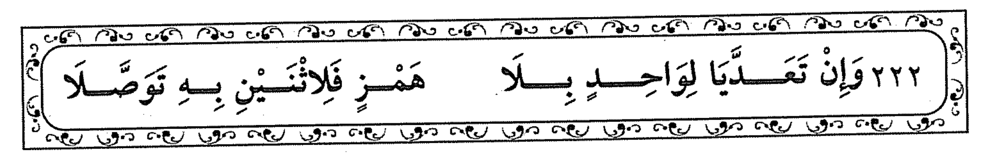
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٠٠)، شرح الكافية الشافية (٢/٥٦٩).



الثلاثة دونه[1].

الإعراب

قوله: «إلى ثلاثة» متعلق بـ«عدوا»، و«رأي» مفعول عدوا، و«علما» معطوف على رأي، والألف فيه للإطلاق، و«عدَّوا» - بفتح الدال - فعل وفاعل، والضمير للعرب، و«إذا» ظرف مضمن معنى الشرط، و«صارا» فعل ماض ناقص، والألف اسمها، و«هو» ضمير يعود إلى رأي وعلم، و«أرى» في موضع نصب خبرها، و«اعلما» معطوف على أرى، والألف حرف إطلاق، وجملة صار ومعمولها في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف، وهو الناصب لا إذا عند الأكثرين، وقيل: شرطها، و«ما» اسم موصول مبتدأ، و«لمفعولي» - بفتح اللام - متعلق بمحذوف صلة ما، و«علمت» مضاف إليه، و«مطلقًا» حال من فاعل الصلة، و«للثان» بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة متعلق بـ«حققا»، و«الثالث» معطوف على الثان، و«أيضًا» مفعول مطلق، وهو مصدر آض إذا عاد، و«حققا» ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى ما، ومتعلقه محذوف، وجملة: «حققا» في موضع رفع خبر عن ما الواقعة مبتدأ، والتقدير: والذي حقق لمفعولي علمت مطلقًا حقق أيضًا للثاني والثالث من مفعولي أعلم وأرى[2].



٢٢٢ وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا ... هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

(وإن تعديا) أي: رأى وعلم **(لواحد بلا همز)** بأن كان رأى بمعنى أبصر،

(١) إرتشاف الضرب لابي حيان (٣/٨٥).

(٢) تمرين الطلاب للأزهري (٤٢، ٤٣).



وعلم بمعنى عرف (فالاثنين به توصلا[1])، نحو: أرأيتُ[2] زيدًا الهلالَ أي: أبصرتُه إيّاه، وأعلمتُ زيدًا الخبرَ، أي: عرفتُه إيّاه، قال الله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، والكاف والميم مفعول أول «وما تحبون» مفعول ثان[3].

تَنْبِيهٌ

الأكثر المحفوظ في علم هذه نقلها بالتضعيف، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] ونقلها بالهمز قياسًا على ما اختاره في شرح التسهيل[4] من أن نقل المعدَّي لواحد بالهمز قياس لا سماع خلافًا لسيبويه[5].

٢٢٣ وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ....

(للثان منهما) أي: من مفعولي[6] أرى وأعلم المتعديين لهما[7] بالهمز (كثاني اثني) أي: مفعولي (كسا) في الحذف لهما، أو لأحدهما[8] لدليل

(١) قوله: (فلاثنين به توصلا) اعترض بأن المسموع تعدية عَلِمَ بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعف، نحو: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١] لا بالهمزة، وأجيب بأن في كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو: ألبست زيدًا جبة جائزٌ. انظر: حاشية الصبان على الأشموني (١/٤٠).

(٢) في «ق»: أريت.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح للأزهري (١/٣٩٠).

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/١٠٠).

(٥) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٣).

(٦) في «ق»: مفعول.

(٧) في س: لها، والمثبت من ق.

(٨) في «س»: حدهما، والمثبت من ق.



وغيره، وفي كون الثاني منهما لا تكون[1] جملة، وجه التشبيه بينهما أن الثاني منهما غير الأول، ألا ترى أن الحكم غير زيد في قولك: «أعلمت زيدًا الحكم»، كما أن «الثوب» غير «زيد» في قولك: كسوت زيدًا ثوبًا، فيقول[2] في حذف[3] الأول: أعلمت الخبر، وأريت الهلال، كما يقول[4]: كسوت ثوبًا، وفي حذفهما[5] معًا: أعلمت وأرأيت[6] كما تقول: كسوت[7].

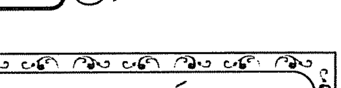
٢٢٣ .... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

(فهو[8] به[9] في كل حكم) من أحكامه (ذو ائتسا) أي: صاحب اقتداء، لكن استثني التعليق؛ فإنه جائز فيه وإن لم يجز[10] في ثاني مفعولي كسا، نحو[11] قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠][12]، فأرِ فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، و﴿كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف.

---

(١) في «ق»: يكون.
(٢) في «ق»: فتقول.
(٣) في «س»: حذف، والمثبت من ق.
(٤) في «ق»: تقول.
(٥) في «س»: حذفها.
(٦) في «ق»: أريت.
(٧) التصريح على التوضح للأزهري (١/٣٩١).
(٨) قوله: (فهو) أي: الثاني من هذين المفعولين.
(٩) قوله: (به) أي: بالثاني من مفعولي باب كسا.
(١٠) في «س»: يخلف، والمثبت من ق.
(١١) قوله: «نحو» مثبت من ق، سقط من «س».
(١٢) البهجة المرضية للسيوطي (٦٣).





٢٢٤ وَكَـأَرَى السَّـابِقِ نَبَّـا ، أَخبَـرَا ....

(وكأري السابق) أول الباب في[1] التعدية إلى ثلاثة (نبَّأ) ألحقه به سيبويه، واستشهد بقوله[2]:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ... يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

لكن المشهور فيها تعديتها إلى واحد بنفسها، وإلى غيره بحرف جر، وألحق به السيرافي، (أخبرَا)، كقوله[3][4]:

---

(١) في س: و، والمثبت من «ق».

(٢) هذا البيت للنابغة الذبياني من الكامل، من كلمة يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة بأن يحمل قومه على معادة بني أسد وترك مخالفتهم، فأبى النابغة ذلك، لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة بتوعده، فقال أبياتًا، يهجوه فيها وهذا البيت أولها.

الشاهد فيه قوله: (نبئت زرعة... يهدي)، حيث أعمل نبأ في مفاعيل ثلاثة، أحدها: النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني في قوله: (زرعة)، والثالث جملة: (يهدي) مع فاعله ومفعوله.

انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٦٨/٢، ٦٩)، وشرح الشواهد للعيني (٤١/١)، وتخليص الشواهد (٤٦٧)، وخزانة الأدب (٣١٥/٦، ٣٣٣، ٣٣٤)، وشرح ابن الناظم (١٥٥)، وشرح التسهيل (١٠١/٢)، والمقاصد النحوية (٤٣٩/٢)، والتصريح على التوضيح (٣٧٨/١)، وشرح الأشموني (٤١/١)، وأساس البلاغة «أبد»، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (٢٥٢).

(٣) في «س»: كقولك، والمثبت من «ق».

(٤) هذا البيت من البسيط وهو لرجل من بني كلاب، وهو مختار أبي تمام في ديوان الحماسة.

الشاهد فيه قوله: (أخبرتني دنفا) حيث استعمل أخبر في ثلاثة مفاعيل: أحدها: نائب فاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: (دنفا).

انظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (٧٠/١)، شرح ديوان الحماسة للتبريزي =



وَمَــا عَلَيْــكَ إِذَا أُخْبِرْتَنِــي دَنِفًــا ....

٢٢٤ .... حَــدَّثْ أَنْبَــأَ، كَــذَا كَخبــرًا

وألحق به أيضًا (حدث) كقوله[(١)]:

....حُـــــدِّثْتُمُوهُ لَـــهُ عَلَيْنَـــا الـــوَلَاءُ

وألحق أبو علي به[(٢)] (أنبأ) كقوله[(٣)]:

= (٣٥٣/٣)، وشرح الشواهد للعيني (٤١/١)، والدرر (٣٥٤/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٣/٢)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٤٦٨)، وشرح ابن الناظم (١٥٦)، وشرح الأشموني (١٦٧/١)، وشرح التسهيل (١٠١/٢).

(١) **قال العيني**: قاله الحارث بن حارة اليشكري في ديوانه (٢٧) - وهو من قصيدته المشهورة من الخفيف.

الشاهد فيه قوله: (حدثتموه) حيث نصب ثلاثة مفاعيل: الضمير المرفوع الذي ناب عن الفاعل، والضمير المنصوب، والجملة أعني قوله: (علينا الولاء).

انظر: شرح الشواهد للعيني (٤١/١)، وتخليص الشواهد (٤٦٨)، والدرر (٢٨٠/٢)، وشرح التصريح (٢٦٥/١)، وشرح القصائد السبع (٤٦٩)، وشرح القصائد العشر (٣٨٧)، وشرح المعلقات السبع (٢٢٥) وشرح المعلقات العشر (١٢٢)، وشرح المفصل (٦٦/٧)، والمعاني الكبير (١٠١١/٢)، والمقاصد النحوية (٤٤٥/٢)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة (٦٨٦)، وشرح عمدة الحافظ (٢٥٣)، وهمع الهوامع (١٥٩/١).

(٢) انظر: البهجة المرضية للسيوطي (٦٣).

(٣) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه (٣٨٤/١)، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وهو من المتقارب.

الشاهد فيه قوله: (وأنبئت قيسًا خير أهل اليمن) حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: قيسا، والثالث قوله: خير أهل اليمن.

انظر: منحة الحليل بتحقيق ابن عقيل (٧١/١)، وشرح الشواهد للعيني (٤١/١)، وتخليص الشواهد (٤٦٧)، والدرر (٢٧٨/٢)، وشرح التصريح (٢٦٥/١)، ومجالس ثعلب=

وَأُنْبِئْـــتُ قَيْسًـــا وَلَـــمْ أَبْلُـــهُ كَمَـــا زَعَمُـــوا خَيْـــرَ أَهْـــلِ الـــيَمَنْ

(كذاك خبَّرَا) بتشديد الموحدة، ألحقه بـ«أرى» السيرافي أيضًا، كقوله[1]:

وخُبِّـــرْتُ سَـــوْدَاءَ الغَمِـــيمِ مَرِيضَـــةً ....

تَنْبِيهٌ

ما أغفل ذكره مع أفعال هذا الباب وهو منها أرى مبنيًّا للمفعول وهو مضارع أريت، بمعنى أظننت ولم يستعمل أظننت، وذكر في شرح التسهيل أرى هذه لا ماضي لها[2]، وقد ذكره[3] غيره.

الإعراب

قوله: «وإن» حرف شرط، و«تعدَّيا» فعل الشرط، و«لواحد بلا همز»

= (٤١٤/٢)، والمقاصد النحوية (٤٤٠/٢)، وبلا نسبة في عمدة الحافظ (٢٥١)، وهمع الهوامع (١٥٩/١)، شرح الأشموني (٣٨٤/١).

(١) هذا البيت من الطويل وهو للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجد به أيضًا، فخرج إلى مصر في ميرة فبلغة أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعًا.

انظر: في الدرر (٢٧٨/٢)، وشرح التصريح (٢٦٥/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٢/٢)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (٤٦٧)، وخزانة الأدب (٢٦٩/١١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١٤١٤)، وشرح عمدة الحافظ (٢٥٢) وهمع الهوامع (١٥٩/١)، وشرح الأشموني (٣٨٤/١)، وشرح الكافية الشافية (٥٧٢/٢).

الشاهد فيه: قوله: (وخبرت سوداء الغميم مريضة) حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدهما تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني: قوله: سوداء الغميم، والثالث قوله: مريضة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٧٩/٢).

(٣) في ق: ذكر، والمثبت من «س».

متعلقان[1] بتعديا، «فلاثنين» الفاء رابطة لجواب الشرط، و«لاثنين» و«به» متعلقان بـ«توصل»، والهاء من «به» يعود إلى همز، و«توصلَا» فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، و«الثان» ـ بحذف الياء استغناء بالكسر ـ مبتدأ، و«منها» في موضع الحال من الضمير في الخبر، وضمير «منهما»[2] يعود إلى «أعلم وأرى» على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، و«كثان» خبر المبتدأ، و«أثنى» مضاف إليه، و«كسا» فهو موضع جر بإضافة أثنى إليه على تقدير مضاف، والتقدير: والمفعول الثاني من مفعولي أعلم وأرى كثاني مفعولي كسا، و«هو» مبتدأ، و«به في كل» متعلقان بـ«ائتسا»، و«حكم» مضاف إليه، ونعته محذوف، و«ذو» بمعنى صاحب خبر المبتدأ، و«ائتسا» مضاف إليه وقصره للضرورة، والتقدير: والمفعول الثاني من علم وأرى صاحب اقتداء بالمفعول الثاني من باب كسا في كل حكم ثابت له، و«كأري» خبر مقدم، و«السابق» بالجر نعت أرى المجرور بالكاف، و«نبّأ» ـ بتشديد الباء الموحدة ـ مبتدأ مؤخر، و«خبر[3] أحدث أنبا» معطوفات[4] على نبّأ بإسقاط حرف العطف، و«كذاك» خبر مقدم، و«خبّرا[5]» مبتدأ مؤخر[6].

** ** **

(١) في «ق» متعلقا.
(٢) في «س» منها، والمثبت من ق.
(٣) في ق: أخبر.
(٤) في «س»: معطوفان، والمثبت من «ق».
(٥) في «س» خبر، والمثبت من «ق».
(٦) تمرين الطلاب للأزهري (٤٣).



فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة



**   **   **

صدر حديثاً



تأليف
الإمام إبراهيم بن يوسف البولوي
الواعظ بجامع محمد باشا
(المتوفى سنة ١٠٤١هـ)

ومعه
تنوير المستبصر الفائز ببيان أحكام الجنائز

تحقيق ودراسة
الدكتور عبد القادر دهمان مصطفى محمود سليخ

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت



مختصر
تنوير بصائر المقلدين في مناقب الأئمة المجتهدين
للعلامة الشيخ مرعي الحنبلي

تأليف الإمام
الشيخ أحمد الدمنهوري
(المتوفى ١١٠١هـ)

تحقيق ودراسة
الدكتور عبد القادر دهمان مصطفى محمود سليخ



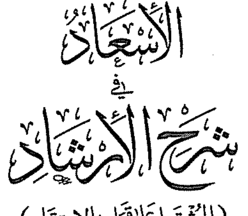
الإشارة في الفقه
على مذهب الإمام الشافعي

تأليف
الإمام العلامة أبي الفتح سليم بن أيوب الرازي الشافعي
(٣٦٥هـ-٤٤٧هـ)

تحقيق وتعليق
رياض منسي العيسى
ماجستير في السنة وعلوم الحديث

تقديم فضيلة الدكتور
حسين عبد الله العلي

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت



(المشتمل على قواعد الاعتقاد)
لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني
(٤٧٨هـ - ٤٠٨هـ)

تأليف
عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التميمي
المعروف بابن بزيزة التونسي
(ت ٦٦٢هـ - ١٢٦٤م)

تحقيق
د. عبد الرزاق بسرور د. عماد السهيلي

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

البيان والتعريف

بمعاني ومسائل وأحكام المختصر اللطيف

للإمام العلامة الفقيه عبدالله بن عبدالرحمن بلحاج بافضل
(المتوفى ٩١٨هـ) رحمه الله تعالى

تقريظ

العلامة الحبيب سالم بن عبدالله بن عمر الشاطري — العلامة الحبيب زين بن ابراهيم بن سميط
العلامة الحبيب عبدالله بن صالح باعبود — العلامة الشيخ أحمد القلاش
العلامة الشيخ حسين بن عبدالله العلي

تأليف

د. أحمد يوسف النصف

تمتاز هذه الطبعة بتعديلات وزيادات كثيرة
ومقابلة المتن على ست نسخ خطية

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت

البدور الطالعة

بشرح الرسالة الجامعة

للإمام العلامة الحبيب أحمد بن زين الحبشي
رحمه الله تعالى

تقريظ

فضيلة العلامة الحبيب سالم بن عبدالله بن عمر الشاطري
فضيلة العلامة الحبيب زين بن إبراهيم بن سميط
فضيلة العلامة الشيخ حسين بن عبدالله العلي

تأليف

د. أحمد يوسف النصف





تأليف

الإمام العلامة
عبدالله بن عبدالرحمن بافضل الحضرمي
(ت ٩١٨هـ)

تحقيق

د. أحمد يوسف النصف

مقابل على ست نسخ خطية

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت

الرسالة الجامعة

والتذكرة النافعة

تأليف

الإمام العلامة الحبيب أحمد بن زين الحبشي
رحمه الله

تحقيق

د. أحمد يوسف النصف

قوبل على خمس نسخ خطية

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت

كتاب



في الأدعية

تأليف

الإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي

(المتوفى سنة ٦٨٤هـ)

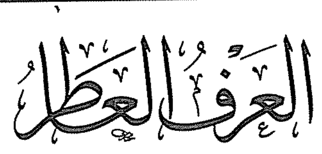
تحقيق ودراسة

أحمد رجب أبو سالم

المدرس المساعد في كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت



في معرفة الخواطر وغيرها من الجواهر

تأليف السيد العلامة

أبو المراحم عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس

رحمه الله تعالى

(١١٣٥ - ١١٩٢هـ)

اعتنى به

منير بن سالم بازهير

إشراف ومراجعة

زيد بن عبد الرحمن بن يحيى

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

توجيه النبيه لمرضاة باريه

تأليف العلامة الداعي إلى الله

الحبيب عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ

ابن الشيخ أبي بكر بن سالم

جمع وترتيب

فهمي بن علي بن عبيدون

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

النصوص الصريحة

في العقيدة الصحيحة

جمع راجي عفو ربه القوي

أحمد بدوي جمل الليل

دار الضياء للنشر والتوزيع الكويت

مناهج الاستشراق المعاصر

في الدراسات الإسلامية

تأليف

أ.د. عبد القادر بخوش

أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت

فتاوى المعاملات المالية

فتاوى

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

عجيل جاسم النشمي

تشرّف بالعناية به

د. ياسر عجيل النشمي

دار الضياء للنشر والتوزيع
الكويت



تأليف

أ.د عبد القادر بخوش

أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر



أديان العالم المقارن

مقارنة الأديان

تأليف

أ.د عبد القادر بخوش

أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر

